

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٧٥)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٧٤
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٩١
حقوق الإنسان في العالم	٢٨٤



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

غرفة التجارة تنقلب على مقاولي النظافة: حاكموهم

المصدر: جريدة شمس الاربعاء ٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٩٩
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٨٦٠٤>

جدة. جميل فلاتة

«العمال ليسوا سبب الأزمة، بل مقاولو النظافة. لماذا لا يحاكمونهم؟». ربما تكون هذه هي المطالبة الأولى التي تشير بأصابع الاتهام إلى مقاولي النظافة الذين يشغلون آلاف العمالة برواتب زهيدة لا تتعدى ٣٠٠ ريال شهريا، وإسكانهم في تجمعات تفتقد أدنى مقومات العيش الكريم.

وربما تكمن الغرابة في أن هذه المطالب دوت من عقر دار التجار، إذ انطلقت من صالة الشيخ صالح بن علي التركي في غرفة التجارة والصناعة بجدة خلال اللقاء العلمي الدوري للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي انعقد أمس. وركز اللقاء أيضا على ثقافة التقاضي التي شهدت تطورا لافتا خلال الأعوام الماضية، وفقا للقاضي بالمحكمة العامة بجدة الشيخ عبدالرحمن الحسيني الذي اعتبر أن المحامي خير من ألف مدع «أفضل أن يراجعني محام على أن يراجعني ألف متقاض لا يدرك اللوائح والقوانين وسبل الترافع».

وقال الشيخ الحسيني إن ارتفاع معدل الثقافة والتعليم بين السعوديين أسهم في إدارة المرافعات بطريقة حضارية تختلف كثيرا عن السابق «الزوجان المثقفان وأصحاب المستوى التعليمي الأفضل يكون تقاضيهما على أعلى مستوى دون تلاسن ولا تجاوزات، على عكس أصحاب المستويات التعليمية المتدنية فإنهم يتجاوزون في حوارهم وتنعالج أصواتهم بالألفاظ غير المناسبة والخارجة».

مطالبة بمحاكمة مقاولي النظافة بسبب رواتب العمال

المصدر: جريدة شمس الأربعاء ٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٩٩

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٨٥٢٢>

جدة. جميل فلاتة

طالب حضور اللقاء العلمي الدوري للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالغرفة التجارية الصناعية بجدة بمحاكمة مقاولي النظافة الذين يتحملون الأمانة الدائمة التي يعاني منها العمال بسبب ضعف رواتبهم التي لا تتجاوز ٣٠٠ ريال شهريا، بحسب ما أفاد أحد ملاك هذه الشركات.

وشدد وكيل وزارة الثقافة والإعلام للعلاقات الثقافية الدولية سابقا وعضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور أبو بكر باقادر على عدم اكتفاء الملاك بالاقرار بالاعتذار بالتقصير، وطالبهم بأداء حقوق العمال وعدم ظلمهم، وأكد أن على العمال البحث عن حقوقهم بكل الطرق والوسائل المشروعة.

واستعرض الدكتور علي الغامدي اعتراف فضائي لمالك إحدى الشركات الموظفة لعمال النظافة الذي أكد أن المبالغ التي تؤدي لعمال النظافة قليلة جدا، ولا تكاد تذكر، موضحا أنها غير كافية أبدا لتغطية مصاريف المعيشة، مبديا تحمله وجميع الشركات المشغلة للعمال إلى جانب نظام المناقصات السعودي مسؤولية تدني أجور العمال، وهو ما اعتبره هضمًا لحقوقهم. مشيرا إلى أن العمال والخدم في المنازل والسائقين يعانون كثيرا ولا يوجد من يهتم بهم ويؤدي لهم جميع حقوقهم ومتطلباتهم.

من جانبه، أكد القاضي بالمحكمة العامة بجدة عبدالرحمن الحسيني أن مراجعة محامي ومرافعة في أي قضية خير من ألف مدعي، كون المحامي يدرك قانون المرافعات ويستوعب أساليب المرافعة على عكس المدعين الذين يجهلون الكثير من الأنظمة والقوانين.

وطالب الوزارات والجهات الحكومية والأهلية ببث ثقافة حقوق الإنسان وتعريف منسوبيها ومراجعتها حقوقهم، كما شدد على أهمية دور هيئة وجمعية حقوق الإنسان وهيئة المحامين في هذا الجانب. وطلب من وسائل الإعلام تبني نشر الثقافة بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص.

وبين الحسيني أن وزارة العدل تقدم ثقافة حقوقية على موقعها من خلال مجلتها الدورية وستتوسع في ذلك لتلبية لاحتياجات المجتمع، كما طالب بإدراج النصوص والثقافة الحقوقية في مناهج التعليم والجامعات، واستغرب عدم معرفة الأطباء وممارسي تعليم الطب بالنواحي القانونية للطب في جامعاتنا.

وأكد الدكتور أبو بكر باقادر على نشر ثقافة التمكين وعدم التخوف من المطالبة بالحقوق لدى شرائح المجتمع بدءا بالأطفال ومرورا بالعمال والموظفين في خطوة ستسهم في غرس ثقافة التمكين التي تعتمد على إعطاء كل ذي حق حقه، وأشار إلى أن القوي يرغب دوما في حقه وزيادة، والضعيف يرضخ لما يوضع له حتى لو لم يصل إلى حقوقه، وهنا يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الحقوقية لتعريف الضعفاء بحقوقهم.

وطالب باقادر الجهات الإعلامية بنشر الوقائع التي تحكي الجوانب الحقوقية مثل القضايا المميزة والمرافعات والحدود التي تعبر عن النصر للحق، وكيفية الوصول إليه.

وتداخل عضو مجلس الشورى السعودي سليمان الزايدي، مبينا أن الجمعية الوطنية طالبت بإدراج المناهج في الجامعات والمدارس وقد تجاوبت وزارتا التعليم العالي والتربية والتعليم لهذا المطلب.

ودعت معيدة بجامعة الملك عبدالعزيز القضاء إلى المساواة بين الرجل والمرأة عند التقاضي، وبين الدكتور زيد الفضيل أن الإشكالية في ثقافة حقوق الإنسان تتمثل في الذهنية واستيعاب المجتمع لثقافة الحقوق التي تأتي من خلال الثقافة ومن خلال العمل التكاملي من كل شرائح المجتمع.

نحقق في شكاوى ضد أمراء ووزراء

المصدر: جريدة شمس الأربعاء ٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٩٩

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٨٥٤٤>

حاوره: حسن عبد القادر

«ليس صعباً أن يبحث المرء عن حقوقه، وإن كان في مدينة مترامية الأطراف، لكن الأصعب أن يجد طريقة للوصول إلى تلك الحقوق، واستردادها»، مقولة ربما تنتثر الأفكار قبل الوصول إلى دار «الحقوق» في منطقة مكة المكرمة. قبل الرحيل إلى حيث مقر جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، هاتفنا المشرف عليها الدكتور حسين الشريف، أملاً في تفسير يحل اللغز، «البحث عن الحق أولاً أم استرداد الحقوق»، فكان موعد فلقاء، فحوار. حملت فيه هم السؤال الأهم هل الجمعية المعنية بالحقوق كفيلة برد الحقوق لأهلها، أم أن دورها ينحصر في الجهر بالحق، والتأكيد عليه، ويصبح الحصول عليه من صلاحية «جهات أخرى»؟ وهل الجهات يفترض أنها تتعاون، أم أنه «تأخذها العزة بالإثم»، لتهدر الحقوق ويستمر انتهاكها، وتسوء الصورة الناصعة التي من المفترض حمايتها، وإلا لما قامت جهة تعنى بحقوق الإنسان. داعبته في بداية الحوار: «نصف ساعة قبل لقائك، ولم يقدم لنا كوب ماء، وهذا من أبسط حقوقنا المهضومة، فكيف تحمون حقوق الآخرين؟» ابتسم وطلب الماء والقهوة: «حقوقكم محفوظة، مثل حقوق الآخرين، رجلاً كان أم امرأة، كهلاً أم طفلاً، ضعيفاً أم قوياً».

حقوق المرأة

ما دما انجرفنا لهذه الجزئية، دعنا نتساءل عن أبرز الحقوق الغائبة، وبصراحة لو أتت إلى مكتبك امرأة وطالبت بأن تتبنى الجمعية مطالبها بقيادة السيارة كيف ستتعامل مع هذا المطلب؟ رأيي الشخصي يجب أولاً الاعتراف بهذا الحق، وهو حق المرأة في القيادة، ثم بعد ذلك ننظر في آلية تطبيقه وشروطه وتوقيته، وأعتقد أنه حق مشروع، ومن واجب الجميع أن تفعل هذه الحقوق، وأن تكون على أرض الواقع، وبعد ذلك تهيئة الظروف المناسبة والملائمة، والتي تتواءم مع أحكام الشريعة الإسلامية.

خا ط الأدوار

أعود للبداية التقليدية، هناك خلط كبير بين التعاطي مع «حقوق الإنسان» بواقعي الجمعية والهيئة، كيف لك أن تفض هذا التشابك؟

كلانا نهتم بحقوق الإنسان ونعمل في حقل واحد، وهناك تعاون مشترك، ولجنة مشتركة عليا من أجل هدف واحد، لكن الهيئة تمثل وجهة نظر الحكومة في مسألة حقوق الإنسان، وتمثل كذلك الدولة على المستوى المحلي والدولي، بينما نحن في الجمعية نعد إحدى مؤسسات المجتمع المدني.

هل هناك تداخل في الصلاحيات بين الجهتين؟

لا يوجد أي تداخل، كل جهة تعمل وفق خططها الاستراتيجية ونظامها الأساسي ووفقاً للقرارات التي تصدر من الجمعية الأممية.

ما نسبة الاختلاف في التوجه؟

نحسب أننا نمثل مؤسسة المجتمع المدني، ومستقلون ونعطي آراءنا في القضايا التي ترد إلينا بشكل مستقل، ونعمل على السطح، ونقوم بدورنا وفق استراتيجيتنا، ووفق الرؤية المناسبة.

جراً أم قيود

يعتقد بعضهم أن الجمعية ربما كانت أكثر جرأة في التحرك من الهيئة، هل السبب يعود إلى أن الثانية جهة حكومية، وبالتالي مكبله بلوائح تحد من تحركها، فيما أنتم تعملون دون قيود؟

بالطبع لا أستطيع الحكم على العمل في الجهتين وهذا يترك للمتابعين، لكن ما أعيد تأكيده أننا نعمل بحرية واستقلالية والتقييم يعود للمواطن في المقام الأول.

حقيقة العمر

بدايتكم امتدت لستة أعوام، ما الذي يشفع لكم عند المواطن؟

أولا ستة أعوام مقارنة بجمعيات أخرى في دول العالم تعد عمرا قصيرا، لأن هناك جمعيات يصل عمرها لـ ١٠٠ عام، ولكن الأكيد أن العمل في هذه الجمعيات تراكمي، ينتقل من جيل لآخر، والمفرح أن مفهوم حقوق الإنسان بوضعه الحالي بدأ يتحرك مع نشأة الجمعية، وطرحها لهذا الملف، وأعطت حراكا جيدا وبعد إعلاميا جيدا كذلك، ونرى أن المشوار لا يزال طويلا، وكيفينا أننا أول جهة مستقلة تنشر تقارير عن حقوق الإنسان في المملكة، وأول جهة يسمح لها بزيارة السجون، وقدمنا دراسات رفعت للجهات العليا لتعديل بعض الأنظمة.

جهود وإنجازات

مثل ماذا؟

مثل تحديد سن الأطفال حيث إن الاتفاقية الدولية تقول إنها عند سن ١٨ عاما، بينما عندنا غير محدد، أيضا قدمت الجمعية دراسة مهمة جدا تتضمن مطالباتها بإلغاء نظام الكفالة، وكذلك حملة غصون الرحمة لإيقاف العنف ضد الأطفال، ولدينا نشرات تنقيفية بعنوان «اعرف حقوقك»، وأصدرنا حقوق السجين والسجينات، وحقوق المتهم أثناء القبض والتفتيش والمحاكمة، ونحن موجودون في الأحداث الكبيرة مثل الانتخابات البلدية، كما حضرنا عند حلول كارثة السيول.

وهل ما تقومون به من حراك يجد صدى عند المسؤول؟

بشكل عام نعم، لكنه بشكل أدق يختلف مدى التجاوب من جهة لأخرى، حسب القضية، وحسب كذلك الجهة المعنية.

زيارة المتخلفين

ولكن العامة تردد بأنكم زرتهم قبل سنة ونصف السنة على سبيل المثال متخلفي الحج والعمرة، القابعين أسفل الجسور، وصعدتم المطالبة بحل المشكلة، إلا أنها لم تحل، مع أنها أمام الناس، فما بالك بالقضايا التي تتم في الغرف المغلقة في السجون وغيرها؟

من يقول إننا لم نقدم حلا، لا يدرك لنوعية العمل الذي نقوم به، نحن لسنا جهازا تنفيذيا وللسنا جهازا تشريعيا وللسنا جهازا قضائيا، بمعنى أننا لسنا أصحاب قرار، دورنا المفترض مراقبون فقط لوضع حقوق الإنسان، وجهة راصدة وضاعطة، ودورنا يكمن في رفع الصوت للتعريف بأن هناك مشكلة، وهناك تجاوز، أو انتهاك، ويحسب لنا بأننا أول جهة سلطت الضوء على هذه المشكلة، ويجب حلها، ومازلنا نطالب، ويبقى القرار لدى الجهات الحكومية صاحبة القرار، التي يجب عليها أن تعمل، ودورنا الآخر في المتابعة والمطالبة حتى تحل المشكلة، وإذا لم تتجاوب الجهات نقوم بنشر ذلك في تقريرنا السنوي الذي ننشره على الملأ أو نرفع به للجهات العليا لاتخاذ اللازم.

صوت قوي

إذن تعترف بأن صوتكم ضعيف، بدليل أن المشكلة لم تحل؟

صوتنا ليس ضعيفا، ولكن يجب أن تعود للجهات المختصة لمعرفة الأسباب التي دعتهم لعدم إيجاد الحلول، هل هناك عقبات تمنعها من الحل، الذي ربما لا يكون في يديها، بل لدى قنصليات الدول المعنية، وبصراحة لا نستطيع أن نقدم أكثر مما قدمنا في هذا الاتجاه، لأننا لسنا أصحاب سلطة، كما قلت لك سابقا، وهذا دورنا مثلما دور جمعيات حقوق الإنسان في جميع دول العالم.

زيارات بلا إذن

كيف تتم مخاطباتكم مع الجهات المعنية التي تنوون زيارتها، قبل زيارتها وكيف آلية الزيارة؟ لا نخاطب أحدا، لتنسيق الزيارات، ولا نستأذن أحدا في ذلك، بل نحسب أننا نعتمد على أسلوب السرية، وربما عنصر المفاجأة، وبعيدا عن أي تنسيق، ولا اعتقد ولا جدال في أن البحث عن حقوق الإنسان يتطلب أدونات من جهة ما، ولهذا نسجل الملاحظات بحيادية تامة، بل هناك بعض الجهات تعترض على ملاحظتنا تلك، ولكن يبقى هذا عملنا وهذا دورنا الذي يجب القيام به على أكمل وجه.

لمحت لقدم بعض الجمعيات العالمية، وعمرها الذي يمتد لنحو قرن في المجال الحقوقي، هل يعني هذا أننا تأخرنا كثيرا قبل بدء الخطوة الأولى؟

كجواب شخصي نعم، ولو أننا بدأنا قبل أعوام طويلة لحققنا نتائج أسرع، مما نحن عليه الآن، ولكن أن تصل متأخرا خيرا من ألا تصل أبدا، وهو منجز يحسب لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله راعي الإصلاح الأول، وأكبر دليل على ذلك إطلاق لقب مملكة الإنسانية على بلدنا.

حاجز الحقوق

قبل أعوام من الآن كان المواطن يتحسس من كلمة حقوق الإنسان كيف استطعتم كسر هذا الحاجز؟ الحقيقة شكل لنا هذا الأمر هاجسا في البدايات، ولكن عملنا وفق رؤية محددة، وهي أن حقوق الإنسان تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإن كان هناك بعض الأمور التي عليها اختلاف أو تحفظ، وهي لا تكاد تذكر، ولكن السواد الأعظم يتفق مع مبادئ الشريعة خصوصا فيما يتعلق بمبدأ الحرية أو المساواة والعدالة، وكسر هذا الحاجز بدأ من هذا الجانب الذي كفلته الشريعة الإسلامية.

حقوق المواطن

هل تعتقد أن المواطن السعودي يحصل على كامل حقوقه؟

لو كان الأمر كذلك لما أنشئت هذه الجمعية ولكن هناك جوانب نقص في بعض الجهات ودورنا التعريف بها والمساعدة في حلها.

عمل منظم

يعيب عليكم البعض التشتت في عملكم، بحيث تبدوون في قضية وتتجهون إلى غيرها قبل أن تحل الأولى، لماذا؟ ليعلم الجميع أننا نعمل بمفردنا، بمعنى أننا الجمعية الوحيدة، ودورنا النظر في جميع المظالم التي تردنا يوميا، بعد أن يجد المواطن أن الأبواب سدت في وجهه، والمشكلات تختلف من شخص لآخر، ودورنا التحرك في جميع الجهات، وهذا ليس معناه التشتت في العمل.

رواتب ضعيفة

هل تعتقد أن بطالة الشباب جزء من دوركم في الجمعية، وبصراحة كيف تنظرون إلى حقوق الشاب في الحصول على وظيفة؟

النظام الأساسي للحكم في المملكة يتضمن قيام الدولة بتوفير وخلق فرص العمل للشباب، وهذا التزام على الجهات الحكومية ممثلة في وزارة العمل، ونحن نتابع هذه القضية، وسبق أن أشرنا إليها في تقاريرنا السابقة، وعلى الصعيد الفردي نتواصل مع مكتب العمل في حال عدم وجود فرص في القطاع الحكومي، بسبب عدم حصول الشاب على المؤهلات المناسبة، أو لعدم وجود وظائف تتناسب مع قدراته، ولكن بشكل عام فإن الفرص التي تقدم من خلال مكتب العمل تكون رواتبها غير مناسبة للحياة الاجتماعية، ونتابع ذلك باهتمام، وأعتقد أن إنشاء المدن الصناعية الكبرى ستكون مكانا مناسباً لخلق فرص جديدة وجيدة للشباب.

دعم مرفوض

كم عدد العاملين لديكم؟

لدينا ١٤ موظفا وموظفة في الفرع.

هل تتلقون دعما حكوميا لتيسير أمور الجمعية؟

نقبل الدعم الخاص غير المشروط، أما الدعم الحكومي فنرفضه، وإن قبلناه نقبله بشروط، حتى لا نكون تحت مظلة أي جهة.

من يدعم جمعيتكم وكيف تسددون رواتب العاملين لديكم؟

في البداية حصلنا على تبرع من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد «رحمه الله»، وتم استثمار هذا التبرع ويتم الصرف من ريعه في أنشطة الجمعية، ولكن عموما جميع أعضاء الجمعية متطوعون، ومن تسند إليه أعمال إدارية يمنح مكافآت على ما يقوم به من جهود.

شكاوى ضد وزراء

هل هناك خطوط حمراء يقف عملكم عندها؟

مثل ماذا؟

بمعنى أوضح، هل تتلقون شكاوى مثلا من جهات أو أشخاص ضد وزراء وأمرأ.

نعم، بل سبق وتلقينا شكاوى فردية ضد أمرأ ووزراء، وقمنا بعملنا تجاهها، وأعتقد أنها تقع في ظل الأمور والشكاوى الخاصة التي لا يجب الإعلان عنها.

سعاة بريد

وصف أحدهم دوركم في الجمعية بدور ساعي البريد، بحيث تتلقون الشكاوى وتحولونها إلى جهات الاختصاص، ما

ردك؟
للأسف الوصف غير منصف، مع احترامنا لجميع الآراء، ولكن هناك من يجهل طبيعة عملنا، ولهذا يخرجون بهذا التصور.

مجرد «بروباجندا»
يتهمونكم بأنكم تحبون «البروباجندا»، وتحرسون على دعوة الإعلاميين لتغطية جولاتكم، هل من أجل الظهور أم لتأكيد عملكم؟
الإعلام هو من يبحث عنا، ويتابع تحركاتنا، ونحن نتميز بالشفافية في هذا الجانب، والدليل أنك من طلب إجراء الحوار، ولم نطلب نحن منك ذلك.



شكاوى ضد أمراء ووزراء في حقوق الإنسان

المصدر: جريدة شمس الأربعاء ٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٩٩
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٨٥٠٩>

جدة: حسن عبدالقادر
كشف مشرف جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، عن تلقي الجمعية وتعاملها مع شكاوى «ضد أمراء ووزراء»، رافضا الإفصاح عن طبيعة هذه الشكاوى «نظرا إلى أنها تظل شكاوى خاصة لا يمكن الإعلان عنها»، نافيا وجود أية خطوط حمراء تعوق عمل الجمعية.
وقال الشريف، ردا على سؤال طرحته «شمس»، في حوار مطول، حول موقف الجمعية فيما لو تقدمت امرأة مطالبة بحقها في قيادة السيارة، قال إن الجمعية تعتبر أن القيادة «حق مشروع للمرأة. ومن واجب الجميع أن يسعى لتفعيل هذا الحق عبر تهيئة الظروف المناسبة والملائمة التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية»، لكنه استدرك «يجب أولا أن نعترف بهذا الحق ثم بعد ذلك ننظر في آلية تطبيقه وشروطه وتوقيته الملائم».
وتأسف مشرف الجمعية في منطقة مكة من وصف كثيرين لأعضاء الجمعية بأنهم «سعاة بريد»، معتبرا أن هذا الوصف «غير منصف، ولا يصدر إلا ممن يجهل طبيعة عمل الجمعية؛ ولذلك يخرجون بهذا التصور»، مؤكدا أن الجمعية لا تخاطب أي جهة تنوي زيارتها ولا تنتظر الإذن للوقوف على أوضاعها، «بل نحسب أننا نعتمد على أسلوب السرية، وربما عنصر المفاجأة، وبعيدا عن أي تنسيق، ولا أعتقد أن البحث عن حقوق الإنسان يتطلب أذونات من جهة ما؛ ولهذا نسجل الملاحظات بحيادية تامة، بل إن هناك بعض الجهات تعترض على ملاحظتنا تلك، ولكن يبقى هذا عملنا وهذا دورنا الذي يجب القيام به على أكمل وجه».

٨٢ ٪ من الطلاب مستعدون لنشر حقوق الإنسان

المصدر: جريدة شمس الأربعاء ٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٩٩
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٨٥٢٣>

مكة المكرمة. حامد القرشي
كشفت دراسة مسحية ميدانية للصورة الذهنية لحقوق الإنسان بالمملكة أن الطلاب هم الأكثر استعداداً لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة بنسبة ٨٢,٥ ٪ ، فيما تباينت آراء المختصين والأكاديميين حول تخصيص منهج دراسي تحت أسم «مادة حقوق الإنسان» يتم تدريسه في مراحل التعليم المختلفة، فهناك من اعتبره عبئاً إضافياً على الطلاب والمعلمين، وآخرون يرون أن تدريس حقوق الإنسان يسهم في نشر مبادئه وأنظمته لدى الطلاب والطالبات. ويقول أستاذ الشريعة بجامعة أم القرى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي يجب تعليم وتدريب حقوق الإنسان من خلال تخصيص مقرر دراسي يدرس في المراحل التعليمية سواء للطلاب أو الطالبات، مشيراً إلى أنه خلال مؤتمر الرباط ١٩٩٩ قرر تعليم حقوق الإنسان في المراحل التعليمية. وبين عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة محمد كلتن أن هناك اتفاقاً بين الجمعية والجامعات لتخصيص مقرر دراسي ليتم تدريسه بين طلبة الجامعات، وأضاف المستشار القانوني ريان مفتي «لا شك في أن المواطن بحاجة ماسة إلى معرفة حقوقه وواجباته، سواء في الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة واللوائح التي وضعت من أجل مصالحه وحمايته، وجهل المواطن بمصالحه، تعتبر كارثة قد تسيء للوطن قبل المواطن».

أسرة حديقة البلدية تطوي ملف أزماتها

المصدر: جريدة شمس الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨٠٠
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٨٦٤٢>

مكة المكرمة. فواز العبدلي
أوفت إدارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة بوعدها عندما وعدت بالتحقيق في أمر فصل المواطن الذي سكن هو وأسرته في حديقة البلدية ٢١ يوماً، بعد أن فشل في تدبير إيجار منزله عقب فصله من عمله بإحدى الإدارات التابعة للشؤون الاجتماعية بسبب الغياب.
وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تدخلت في الموضوع وسعت بالتعاون مع إمارة المنطقة في تدبير سكن مؤقت للمواطن وأسرته في أحد الدور التابعة لجمعية البر، قبل أن يتبرع فاعل خير باستئجار مسكن له في أحد الأحياء الراقية ودفع أجرته مقدماً لمدة ثلاثة أعوام، مع توفير كافة الاحتياجات الأساسية في المنزل.
وأكد المدير العام للشؤون الاجتماعية في العاصمة المقدسة عبدالله آل طاي أن المواطن أعيد إلى عمله الذي باشره الاثنين الماضي، ودعاه إلى أن يجتهد في أداء المهام الموكلة إليه.
كما أنهت إدارتنا تعليم البنين والبنات إجراءاتهما لإعادة أبناء المواطن لمواصلة تعليمهم، حيث نقلوا من مدارسهم السابقة إلى مدارس قريبة من منزلهم الجديد.
وأكد كل من المدير العام لتعليم البنات بمكة حامد السلمي ومساعد مدير تعليم البنين الدكتور محمد الشمراني، أن الرسالة التعليمية لا تقتصر على اسمها فقط، بل هي أيضاً رحمة وتكافل وتعاضد، مشيرين إلى أن الرسالة التعليمية تهدف إلى إثراء جوانب التفاعل الإنساني والرحمة بين الناس، وهذا موجود في شتى علومها ومعارفها.

استقبله سمو محافظ الجمعية.. مفلح القحطاني: النظام الأساسي للجمعية يخولها متابعة حقوق الإنسان والتزامات المملكة داخلياً وخارجياً

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠ م
<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠/١٢/١٦/In٨١.htm>

الجمعية - فهد الفهد وصالح الدهش

استقبل سمو الأمير عبد الرحمن بن عبد الله بن فيصل محافظ الجمعية في مكتبه بعد ظهر أول أمس الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يرافقه نائبه الدكتور صالح الخثلان والمشراف على الجمعية الأستاذ خالد الفاخري ونائب رئيس جمعية البر الخيرية بالجمعية الأستاذ فهد عبد الله الصالح وذلك ضمن زيارته لمحافظة الجمعية بدعوة من جمعية البر الخيرية وقد جرى خلال اللقاء مناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بالجمعية وحقوق الإنسان وقد أشاد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالجهود التي يبذلها سمو محافظ الجمعية وما يمتلكه من ثقافة ودراسة بشؤون حقوق الإنسان وهذا مما يساعد على نشر ثقافة الحوار وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على الأجهزة العاملة بالمحافظة.

وكان رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد وصل إلى مدينة الجمعية صباحاً حيث قام بزيارة سجن الجمعية وكان في استقباله مدير السجن المقدم محمد عبد العزيز المحرج حيث التقى بالسجناء فرداً فرداً وناقشهم في قضاياهم واستمع إلى معاناتهم وكان لذلك الأثر الطيب في نفوس السجناء عقب ذلك قام بجولة على الأماكن الأثرية بمدينة الجمعية وحرمة ثم توجه ومرافقوه إلى مقر جمعية البر الخيرية بالجمعية وكان في استقبالهم رئيس مجلس إدارة الجمعية المهندس ماجد عبد الرحمن أبانمي ومدير الجمعية الأستاذ عبد المحسن العولة وأعضاء مجلس إدارة الجمعية والعاملين فيها وبعد استراحة قصيرة تم خلالها مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حيث ألقى نائب رئيس جمعية البر الأستاذ فهد الصالح كلمة رحب فيها بالضيوف ثم ألقى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني كلمة شكر فيها الجمعية وأوضح أن هذه الزيارة لها إيجابيات كثيرة من أجل تحقيق أهداف الجمعية وقال إن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد أنشئت قبل حوالي سبع سنوات وكان الأعضاء المؤسسين لهذه الجمعية (٤١) عضواً منهم (١٠) نساء ومن نظامها الأساسي الذي يخولها متابعة حقوق الإنسان بشكل عام ومتابعة التزامات المملكة داخلياً وخارجياً والتحقيق من دعاوى الانتهاكات والتجاوزات والعمل من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان ونشر مبادئ التسامح ونبذ العنف والتشجيع على الحوار والاستماع إلى الآخر ونسعى في الجمعية منذ إنشائها إلى التواجد في أغلب مناطق المملكة حيث أن لدى الجمعية سبعة فروع ومكاتب في مختلف المناطق في جدة - مكة المكرمة - المدينة - جازان - والدمام بالإضافة إلى المقر الرئيسي بمنطقة الرياض والجمعية مستقلة لا تخضع في تقديرها للأمر أو تحديد لها للانتهاكات أو دعمها أو متابعتها لبعض الحالات بتوجيه من أي جهة حكومية وإنما تعمل على التنسيق مع هذه الجهات الحكومية لدفعها بالقيام بالتزاماتها التي فرضتها عليها الأنظمة التي أنشئت بهذه الجهات من أجل العمل بموجبها وتطبيقها وإنصاف المتعاملين بها أو المقدمين والمستفيدين من خدماتها والجمعية خلال الفترة الماضية أصدرت تقريرين عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة.

وأشار إلى أن البعض يتساءل عن الفرق بين الجمعية والهيئة وللإجابة على هذا السؤال نقول إن الجمعية أنشئت أولاً ومستقلة لا تتبع لجهاز معين وبالتالي قد يكون تواصلها مع الإعلام أو متابعتها لبعض الحالات أو انتقادها لبعض الجهات يكون واضحاً وشفافاً في هذا الجانب.

بينما أن هيئة حقوق الإنسان هي جهاز حكومي تسمى في بعض الدول الأخرى وزارة حقوق الإنسان وهي ترتبط برئيس مجلس الوزراء وآلياتها هي تعمل مع الجمعية من أجل تحقيق هدف واحد هو نشر ثقافة حقوق الإنسان والحد من انتهاكه أو التجاوز على حقوقه وهناك تعاون بين الجهتين لتحقيق هذا الهدف.

بعد ذلك فتح باب الحوار بين الحضور ورئيس الجمعية حيث قال في رد على سؤال للدكتور عبد الله الدهش عميد كلية المجتمع بالمجمعة عن: هل هناك نية بالتوسع في افتتاح فروع للجمعية؟ فقال: إن التوسع ضمن خطط الجمعية بافتتاح فروع لها في المناطق ثم في المحافظات ومثل هذا يحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية لكن الجمعية سارية في هذا الشأن ويوجد كتيبات عن الجمعية على موقع الجمعية وهناك مركز للمعلومات على الشبكة العنكبوتية. وقد وجدنا أن نشر الثقافة من خلال الشبكة العنكبوتية يؤدي رسالة حيث يصلنا قضايا وردود من الخارج وليس من الداخل وهذا في اعتقادي يحقق الهدف ويمكن التواصل مع الجمعية من خلال الفاكسات ومن خلال البريد ومن خلال الحضور إلى مقر الجمعية أو الرصد وأضاف أنه وجه خلال زيارته لسجن المجمعة سؤالاً للسجناء، هل هناك من انتهت محكوميته ولم يفرج عنه؟ ولم يجد أي شخص من ذلك وهذا شيء جيد يحسب لسجن المجمعة حيث إن هذه الظاهرة موجودة في بعض السجون وقد شاهدناها لكن أغلب الموضوعات لا يكون السبب السجن وإنما لجهة أخرى.

وموضوع الكفالة هو من الموضوعات التي يسبب لنا كثيراً من الإزعاج ونحن في المملكة متوسعون في هذا الموضوع وينبغي أن يقلل هذا الشيء إلى أقل الحالات وهناك أنظمة صدرت بأنه يمكن الإفراج عن السجين بضمان محل إقامته فقط. ونحن في الجمعية نطالب بالحد من الكفالة ونطالب بوضع قاعدة تتعلق بتنظيم الكفالة المالية. بعد ذلك تداخل نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان حيث قال إن جمعيات البر نعتبرها شريكا استراتيجيا لجمعية حقوق الإنسان لأنهم يعنون بجانب إنساني وهو العيش الطيب وذلك من خلال مساعدة بعض الأسر. ومرجعية حقوق الإنسان هي الشريعة الإسلامية أولاً وبعد ذلك يأتي النظام الأساسي للحكم وكذلك الأنظمة المحلية بالإضافة إلى الاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة.

ثم تحدث عن إنجازات الجمعية في مجال حقوق الإنسان وقال إن ما حققته الجمعية يعود بعد الفضل لله إلى استجابة المسؤولين وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الذي نجد فيه - حفظه الله - كل الدعم والمساندة والتوجيهات السديدة وذلك من أجل المحافظة على استقلالية الجمعية وطموحنا كبير وهناك بعض الملفات التي ما زالت معلقة مثل الذين يعدون أوراق ثبوتية والموقوفين أمنياً وهناك تواصل مع وزارة الداخلية لحل هذه المشاكل.

ثم عاد الحديث مرة أخرى إلى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي قال إن هناك من يقول ما دمنا نطبق أحكام الشريعة الإسلامية فما الداعي لجمعية حقوق الإنسان، ونقول لهؤلاء إن في التطبيق والممارسة نجد أن مجتمعاتنا العربية الإسلامية من أثر الجمعيات انتهاكاً في بعض الأحيان لهذه الحقوق سواء أفراداً أو السلطات في بعض الحالات لكن ما هي الحلول التي يمكن أن تضع هذا النص موضع التطبيق أتت الجمعية وكان في السابق يعتقد أن القضاء هو الكفيل لتحقيق هذا الشيء لكن الجهات الأخرى تحتاج إلى جهة رقابية ليس لها مصلحة وتتنظر للأمور من بعيد وتحدد مكنم الخطأ والتجاوز وهذا دور الجمعية.

ورداً على سؤال هل هناك تشابه بين مهام وعمل الجمعية مع الهيئة وإذا تولت الجمعية قضية ما، هل تستبعد الهيئة عنها قال: الجمعية جهة مستقلة والهيئة تابعة للحكومة وليس هناك ازدواجية وإنما هناك تكامل بينها ونحن نتولى القضية وقد نتولاها في نفس الوقت وهذا يعطي اهتماماً لدى المعني بهذه القضية لإنجازها بأسرع وقت ونحن نعمل سوياً في مجال واحد وبيننا تعاون فيما يخدم الصالح العام.

ورداً على سؤال عن دور الجمعية مع السجناء وما يتعرضون له قال إننا نسعى لإيجاد آلية منذ دخول السجين وحتى خروجه والجمعية تعتبر الإعلام شريكاً معها.

وفي سؤال عن إلزام بعض الفتيات بالزواج من غير رغبتهم قال: الجمعية مهتمة بهذا الموضوع وهناك تواصل مع المسؤولين عن ذلك ونحرص لإيجاد الحل والتدخل بالنصيحة التي تخدم الصالح العام ولا تؤثر بين الفتاة وولي أمرها وقد نجحنا في حل كثير من هذه الحالات.

عقب ذلك شرف الجميع حفل الغداء الذي أقامته الجمعية بهذه المناسبة وبعد المغرب ألقى الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة بعنوان (الآثار المترتبة على نشر ثقافة حقوق الإنسان) وذلك على مسرح إدارة التربية والتعليم حضرها عدد من المواطنين وقد تحدث القحطاني في محاضراته التي قدمها المشرف التربوي الأستاذ توفيق العسكر عن الجمعية وأهدافها ومناشطها بعد ذلك أجاب على أسئلة الحضور.

في محاضرة بعنوان الآثار المترتبة على نشر ثقافة حقوق الإنسان رئيس جمعية حقوق الانسان: الكفالة قضية مقلقه وتسبب لنا الكثير من الإزعاج

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٦
<http://www.alriyadh.com/١٦/١٢/٢٠١٠/article٥٨٥٧٤٩.html>



جانب من الحضور

المجمعة - سعدون الشبيتي
أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان د. مفلح القحطاني ان اكثر ما يقلق الجمعية في المملكة هو موضوع الكفالة وهو من الموضوعات التي تسبب لنا كثيراً من الإزعاج ونحن في المملكة مهتمين بهذا الموضوع .
موضحاً خلال لقاء مفتوح بمحافظة المجمعة أمس الأول ان هناك أنظمة يمكن ان تصدر تتضمن الإفراج عن السجين بضمان مكان إقامته فقط .
مضيفاً: "نحن في الجمعية نطالب بوضع قاعدة تتعلق بتنظيم الكفالة المالية بحيث لا يطالب الشخص بإحضار كفيل لافتتاح إلى ان إمكانية فتح مكاتب للكفالة تتطلب البحث من أكثر من جهة وبالذات الجانب الشرعي .
وفي شأن السجناء شدد د. القحطاني على ان الجمعية تسعى لإيجاد آلية منذ دخول السجين وحتى خروجه، والجمعية تركز على زيارات السجون بشكل كبير وتتابع مع إدارات السجون لتحسين مستوى السجون وتحسين أوضاعها .
وحول كيفية تدخل الجمعية لحلولة دون إلزام بعض الفتيات بالزواج بدون رغبتهم قال: "الجمعية مهتمة بهذا الموضوع وهناك تواصل مع المسؤولين عن ذلك ونحرص على إيجاد الحل والتدخل بالنصيحة التي تخدم الصالح العام على الا تؤثر بين الفتاة وولي أمرها وقد نجحنا في حل كثير من هذه الحالات ."

وفي شأن ذي صلة قدم رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة بعنوان: الآثار المترتبة على نشر ثقافة حقوق الإنسان" نظمتها جمعية البر الخيرية بمحافظة المجمعة في مسرح إدارة التربية والتعليم بالمجمعة قدمها المشرف التربوي الأستاذ توفيق العسكر ، قدم في بدايتها رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شكره لجمعية البر موضحاً أن هذه الزيارة لها إيجابيات كثيرة من أجل تحقيق أهداف الجمعية مبينا للحضور أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد أنشئت قبل حوالي سبع سنوات وكان الأعضاء المؤسسين لهذه الجمعية (٤١) عضواً منهم (١٠) نساء ومن نظامها الأساسي الذي يخولها متابعة حقوق الإنسان بشكل عام ومتابعة التزامات المملكة داخلياً وخارجياً والتحقق من دعاوى الانتهاكات والتجاوزات والعمل من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان ونشر مبادئ التسامح ونبذ العنف والتشجيع على الحوار والاستماع إلى الآخر ونسعى في الجمعية منذ إنشائها إلى التواجد في أغلب مناطق المملكة حيث أن لدى الجمعية سبع فروع ومكاتب في مختلف المناطق جدة مكة المكرمة المدينة جازان والدمام بالإضافة إلى المقر الرئيسي بمنطقة الرياض .



القحطاني خلال المحاضرة «عدسة: مرزوق الفيفي»

واكد د. القحطاني ان الجمعية مستقلة لا تخضع في تقديرها للأمر أو تحديدها للانتهاكات أو دعمها أو متابعتها لبعض الحالات بتوجيه من أي جهة حكومية وإنما تعمل على التنسيق مع هذه الجهات الحكومية لدفعها بالقيام بالتزاماتها التي فرضتها عليها الأنظمة التي أنشئت بهذه الجهات من أجل العمل بموجبها وتطبيقها وإنصاف المتعاملين بها أو المتقدمين والمستفيدين من خدماتها والجمعية خلال الفترة الماضية أصدرت تقريرين عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة وهذه أول تقارير تصدر من داخل المملكة تتحدث عن أحوال حقوق الإنسان في مختلف المجالات ولم يكن هناك أي جهة استثنيت من الإشادة أو تقدير السلبات على هذه الجهات .

وأوضح ان الجمعية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان بشكل خاص وبذلك اهتمت بنشر الأنظمة والاتفاقيات التي أبرمتها المملكة من خلال بروشورات وكتيبات صغيرة ومن خلال وسائل ندوات وورش عمل ووسائل إعلام مختلفة بهدف تعريف الناس بحقوقهم سواء في مجال تعريف المتهمين بحقوقهم لمرحلة التحقيق والمحاكمة أو في تعريف السجناء بحقوقهم أو تعريف الأطفال أو النساء أو العمال أو المعوقين وغيرهم كل هذه حاولت الجمعية نشرها لتكون في متناول من يبحث عنها لأن من يلجأ للجمعيات الحقوقية هو يلجأ لها بهدف إزالة المظلمة كالمريض الذي يلجأ للطبيب بهدف الحصول على العلاج .

وفي رده على بعض التساؤلات عن الفرق بين الجمعية وهيئة حقوق الإنسان أوضح أن الجمعية أنشئت أولاً ومستقلة ولا تتبع لجهاز معين وبالتالي قد يكون تواصلها مع الإعلام أو متابعتها لبعض الحالات أو انتقادها لبعض الجهات يكون واضحاً وشفافاً في هذا الجانب بينما أن هيئة حقوق الإنسان هي جهاز حكومي تسمى في بعض الدول الأخرى وزارة حقوق الإنسان وهي ترتبط برئيس مجلس الوزراء وآلياتها هي تعمل مع الجمعية من أجل تحقيق هدف واحد هو نشر ثقافة حقوق الإنسان والحد من انتهاكه أو التجاوز على حقوقه وهناك تعاون بين الجهتين لتحقيق هذا الهدف .

وردا على سؤال حول التشابه بين مهام وعمل الجمعية مع الهيئة قال : الجمعية جهة مستقلة والهيئة تابعة للحكومة وليس هناك ازدواجية وإنما هناك تكامل بينهما ونحن نتولى القضية وقد نتولاها في نفس الوقت الهيئة وهذا يعطي اهتمام لدى المعني بهذه القضية لإنجازها بأسرع وقت ونحن نعمل سوياً في مجال واحد وبيننا تعاون فيما يخدم الصالح العام.



بعد نشر تقارير عن حالتيهما الصحية

الصحة توفد فريقاً لتحرير فاطمة وعبد الرحمن من السلاسل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٦/Con٢٠١٠١٢١٦٣٨٨٥٧٨.htm>

محمد سعيد الزهراني - الطائف

وقف فريق طبي من الشؤون الصحية أمس على حالة الشقيقين المعوقين عبد الرحمن وأخته فاطمة، ويأتي تحرك صحة الطائف تجاوباً مع ما نشرته «عكاظ» عن الحالة الصحية للمقيمين المقيدتين بالسلاسل.

واستمع الفريق، الذي يضم طبيباً، ممرضين، وممرضة، وأخصائيين اجتماعيين، من الشقيق الأكبر للمعوقين إلى المشاكل الصحية التي يعاني منها شقيقاه، واطلعوا على التقارير الطبية للمعوقين، وتولى الفريق علاج الآلام الظاهرية، وعمدوا إلى صرف العلاجات المناسبة، فيما تعهدت الأخصائية الاجتماعية باصطحاب المريضة فاطمة اليوم إلى مستشفى الملك فيصل، ومتابعة علاجها من خراج في أذن اليمنى، بعد أن لاحظت كثرة حركتها بسبب الألم الذي في أذنها.

من جهته، وجه مدير الشؤون الصحية في الطائف الدكتور عبد الرحمن كركمان بضم عبد الرحمن وفاطمة وكامل أفراد أسرتهما إلى برنامج الرعاية الصحية المنزلية الذي اعتمدته الشؤون الصحية في المحافظة أخيراً، وأبلغ «عكاظ» أمس أن التقارير الأولية عن حالة المقيمين تبين أنهما مصابان بتخلف عقلي منذ فترة، إلى جانب إصابة فاطمة بنوبات صرع كبرى.

وجزم بأنه ستتم دراسة الحالتين طبياً لتحديد نوعية المرض والعلاج اللازم لهما، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لهما، مؤكداً أن صحة الطائف سترسل فريقاً صحياً بشكل دوري للوقوف على الحالة ومتابعتها بشكل مستمر، وصرف العلاجات اللازمة لهما.

من جهته، تمنى شقيق المعوقين أن يتم نقلهما إلى أحد مراكز التأهيل الشامل لرعايتهما معلاً ذلك بكبر سنه وعدم مقدرته على رعايتهما في الفترة المقبلة، مشيراً أنهما وبعد بلوغهما سن الخمسين في حاجة إلى رعاية خاصة وخبرة في التعامل معهما من حيث الأكل والشرب والنظافة وتغيير ملابسهما. وكانت جمعية حقوق الإنسان وقفت البارحة الأولى على حالة المعوقين عبد الرحمن وفاطمة، ووعدت برفع تقرير مفصل عنهما ومخاطبة الجهات المعنية لتقديم المساعدة لهما.

العنف الأسري والتحرش والعضل وغياب الحوار وراء انتحار

الفتيات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠ م العدد ٣٤٧٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٦/Con٢٠١٠١٢١٦٣٨٨٦٤٩.htm>

كشفت دراسة أجرتها الباحثة فوز العنزي عن ارتفاع معدلات الانتحار لدى الفتيات في المملكة رغم أنها أقل من الذكور، مبينة أن غالبية المنتحرات من غير المتزوجات من فئة الطالبات، واستخلصت في بحثها الذي أجرته على عينة من بنات الرياض أن عدد المنتحرات أو من حاولن وصلت في عام ١٤٢٢ هـ إلى ١١٠ لينخفض في عام ١٤٢٣ هـ إلى ٢٣ حالة ويرتفع إلى ٢٦ في عام ١٤٢٦ هـ، مرجعة ارتفاع نسب الانتحار إلى المشكلات العائلية بنسبة (٤٦,٧ في المائة)، ثم المشكلات الزوجية بنسبة (٢٦,٥ في المائة)، ثم الصراع مع الآخرين بنسبة (١٣,٣ في المائة). وقد علقت الباحثة النفسية الدكتورة ميسون الدخيل على القضية بقولها «كثير من الفتيات يلجأن للانتحار لدينا بسبب ما يتعرضون له من ضغوط نفسية واجتماعية مشيرة إلى ضرورة وجود خط ساخن مع الصحف أو مراكز جمعيات حقوق الإنسان يشرف عليه إخصائيون ومتطوعون ليستمعوا للشبان والفتيات الذين يتعرضون للاضطهاد والعنف قبل أن يصلوا لمرحلة اليأس التي تقودهم للانتحار، ومرد ذلك في مجتمعنا للتفكك الأسري والعنف والاضطهاد والذي يكثر ويتعاظم ضد المرأة، مشيرة إلى أن عضل الفتيات أحد الأسباب المؤدية للانتحار، إضافة لضعف الأم أمام التسلط الذكوري في المنزل، موضحة أن الفتيات المنتحرن يفضلن الانتحار بشكل مفرد وبعيدا عن العيون.

وأكدت عضو جمعية حقوق الإنسان سهيلة زين العابدين أن دراسات الجمعية أثبتت أن الحالات التي تفكر في الانتحار تعاني من العنف الأسري والتحرش من الأقارب مبينة أن الجمعية تبحث مع وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية أن تكون دار الإيواء مكانا للتأهيل المهني والنفسي والاجتماعي لمن تجعله ظروفه يفكر في الانتحار، مشيرة إلى أن الجمعية استقبلت حالات تعرضت للعنف وهي ترغب في الانتحار إلى عدم قدرتها على تحمل الضغوط التي تمارس عليها من قبل أفراد أسرته، ولاحظ مدير الصحة النفسية في وزارة الصحة أن الفتيات أكثر عرضة لمحاولة الانتحار ولكنهن الأقل انتحارا، مشيرة إلى أن هناك فتيات يملن لمحاولات الانتحار لجذب انتباه أسرهن والمقربين لهن والتعبير عن مشاعرهن.

وعن طرق العلاج أوضحت رئيس مكتب الأمل للاستشارات النفسية والاجتماعية الدكتورة نادية نصير أن هناك ثلاث طرق للعلاج وهي العلاج الدوائي والعلاج النفسي والعلاج الاجتماعي.

تحديد موعد جلسة لقضية نسب طفلي نجران

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣١٥٩&CategoryID=٣

نجران: سلمان آل مقرح AM ٢٨:٣٠-١٦-٢٠١٠

تتابع السفارة اليمنية بالمملكة قضية المقيمتين اليمنيتين اللتين تزوجتا بسعوديين. وانفردت "الوطن" بنشر تفاصيل اعتراف الأبوين بابنيهما قبل إجراء تحليل الحمض النووي "دي إن إيه" ودخول المحاكم. وقال رئيس الجالية اليمنية بنجران محمد زبيبة أمس إنه تلقى خطاباً من السفير اليمني محمد العائشي للمطالبة بدراسة وضع المقيمتين والعمل على حله.

وبين زبيبة أن اعتراف الأبوين يعتبر حلاً للقضية وبقي تسجيلهما، مشيراً إلى أنه سيقوم بزيارة العائلتين في منزلهما والالتقاء بهما لمعرفة كامل تفاصيل القضية ورفع كامل تفاصيلها إلى السفير. من جانب آخر قال أحد الزوجين (ع. ش) في اتصال هاتفي لـ "الوطن" أمس إن المحكمة العامة بنجران حددت لهم موعد جلسة يوم الأحد الموافق التاسع عشر من شهر صفر المقبل وطالبت بحضور كافة الأطراف المعنية. وطالب مصدر رسمي بجمعية حقوق الإنسان بالمملكة مطلع على القضية أمس الجهات ذات العلاقة بإنهاء تسجيل الابنتين لدى أبويهما، خصوصاً أن الأبوين كبيران في السن وأن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار لتسهيل استخراج الأوراق الثبوتية، حيث إن بعض الآباء يعزف عن المراجعة للجهات المختصة إذا تمت إطالة الإجراءات ووجد عوائق بها، مؤكداً أن الجمعية تتابع مثل هذه القضايا مع الجهات المختصة وتتدخل في حالة وجود تأخير غير مبرر في إجراءاتها. وتعود تفاصيل القضية إلى ثلاثة أعوام مضت عندما قام مواطنان بالزواج من مقيمتين يمنيتين بدون توثيق عقد نكاح ولم يستمر الزواج سوى شهر واحد وأنجبت المقيمتان طفلين لم يتحدد مصيرهما إلى الآن ولم يتم تسجيلهما باسمي أبويهما.

اختلاف حول التوصيف وإجماع على تنامي الظاهرة في المجتمع عكاظ تفتح الملف الشائك ارتفاع معدلات الانتحار في المملكة إلى الضعف خلال ١٠ سنوات وجهات تبرا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٥
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101216/Con20101216388647.htm>

تحقيق: نعيم تميم الحكيم

«٧٨٧» حالة انتحار شهدتها المملكة في عام ١٤٣٠ هـ وكانت أحدث إحصائية رسمية صدرت من وزارة الداخلية قبل يومين وحصلت عليها «عكاظ» بارتفاع ٣٩ حالة عن عام ١٤٢٩ هـ الذي سجل ٧٤٨ حالة وبتقسيم العدد على أيام السنة لكانت المحصلة حالي انتحار يوميا. ولو أجرينا مقارنة سريعة بين حالات الانتحار ومحاولات الانتحار خلال السنوات العشر الماضية وفق الأرقام التي تصدر ضمن الكتاب الإحصائي لإدارة التخطيط والإحصاء في وزارة الداخلية لوجدنا ارتفاع معدلات الانتحار بنسبة الضعف، ففي عام ١٤١٧ هـ كان الرقم يقف عند ٢٥٩ حالة انتحار ليرتفع عام ١٤٢٠ هـ إلى ٤٠٠ حالة ويزداد في عام ١٤٢٢ هـ إلى ٤٨٨ حالة ويواصل ارتفاعه عام ١٤٢٣ هـ إلى ٥٣٦ حالة ليصل عام ١٤٢٦ هـ إلى ٦٠٤ حالات ويقفز العام الماضي إلى قرابة ٨٠٠ حالة في رقم يعد الأكبر في تاريخ المملكة. هذا الارتفاع سبق أن أشار إليه أستاذ علم الاجتماع في جامعة الملك سعود في الرياض الدكتور صالح الرميح أكد فيه أن محاولات الانتحار في «السعودية» خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٦م قد زادت بنسبة ١٨٥ في المائة.. وكانت سنة ٢٠٠٦ قد سجلت ٢٦١ حالة انتحار محققة زيادة بمقدار الضعف مقارنة بسنة الأساس ١٩٩٤م. هذه الأرقام والإحصائيات تدق ناقوس الخطر حول معضلة تنمو نرى ونسمع عنها يوميا في وسائل الإعلام المختلفة، فترة نسمع عن فتاة انتحرت بواسطة حبل أو شربت من مادة قاتلة كالكلوركس، وهناك في منطقة أخرى شاب أطلق النار على نفسه أو رمى نفسه من فوق جسر، ولم تقف حالات الانتحار عند حد بل وصلت لفئة الأكاديميين والمثقفين والتربويين وقد سمعنا وتابعنا عددا من القصص من هذا النوع في الأعوام الماضية.

ورغم أن بعض المختصين يرى الانتحار مجرد حالات فردية لم تصل إلى ظاهرة إلا أن دراسة أجراها ثلاثة أكاديميين سعوديين خالفت هذا الرأي بتأكيد أنها الانتحار ظاهرة فقد نشر الدكتور عبد الله الحربي من جامعة الملك عبدالعزيز، وعبد المنان ملا بار، ومحمد حمزة سليمان من جامعة أم القرى عام ١٤٢٨ هـ دراسة بعنوان (ظاهرة الانتحار من وجهة نظر محاولي الانتحار والأطباء والأخصائيين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين وضباط الشرطة والتمريض النفسي) حيث أظهرت أن ٣٠ في المائة من الفئات ذات العلاقة بالانتحار ترى أن هذا السلوك يمثل ظاهرة، في حين يرى ٦٩ في المائة أن معدل الانتحار يعد قليلا ونادرا، وكشفت الدراسة عن أن أسباب الانتحار تعود لأسباب اجتماعية بالدرجة الأولى ومن ثم ذاتية نفسية ومن ثم اقتصادية، وأوضحت الدراسة أن ٨٤ في المائة من محاولي الانتحار لم يتجاوزوا ٣٥ عاما حيث كانت نسبة ٤٦ في المائة أعمارهم ما بين ١٦ - ٢٥ عاما ونسبة ٣٨ في المائة أعمارهم ما بين ٢٦ - ٣٥ عاما، وأن ١٢ في المائة من المنتحرين هم من العاطلين عن العمل، و١٦ في المائة من الموظفين، و١٢ في المائة من العسكريين، و١٠ في المائة من النساء ربات البيوت، و١٢ في المائة من الطلاب والطالبات، وأن ٥٨ في المائة من المنتحرين أو محاولي الانتحار هم من الذكور، و٤٢ في المائة من الإناث، و٦ في المائة أميون لا يقرأون ولا يكتبون،

و ١٦ في المائة يحملون الشهادة الابتدائية، و ١٦ في المائة يحملون الشهادة المتوسطة، و ٢٦ في المائة يحملون الثانوية العامة، و ١٨ في المائة يحملون الشهادة الجامعية.
إحصائيات دقيقة

ورغم قلة الدراسات الموجودة في المملكة والتي تبحث في مسألة الانتحار إلا أنها شخّصت الحالة بشكل جيد لكنها لم تتعاط مع الأرقام بشكل صحيح كون كثير من حالات الانتحار تمر دون أن تسجل كحالة انتحار بسبب خوف أهل المنتحر من النظرة الاجتماعية، وهو ما أكدته استشاري الطب العلاجي في كلية الطب في جامعة الملك سعود الدكتور عبد الرزاق الحمد، مبينا أن السبب الرئيس في فقدان النسب الحقيقية للانتحار في السعودية هو عدم التشخيص السليم للجثة من قبل الجهات المعنية.

مشيرا إلى أنه لا توجد إحصائيات دقيقة عن نسبة المنتحرين؛ بسبب حساسية الموضوع لدى المجتمع، حيث غالبا ما تبتعد الجهات المعنية عن كتابة السبب الحقيقي للوفاة المفاجئة واستبدال كلمة (انتحار)؛ بسبب غير محدد أو تسمم دوائي، كما أنهم في الغالب لا يحيلون تلك القضايا إلى الأطباء المختصين، وبالتالي لا تدخل الكثير من حالات الانتحار في الإحصاء فتصبح الأرقام أقل بكثير من تقييم الحقيقة والواقع، وأقل كذلك من تقييم أقسام الطوارئ والمستشفيات التي ترد إليهم تلك الحالات.

كلام الحمد صادق عليه استشاري الطب الشرعي والمشرّف على مركز الطب الشرعي في الرياض الدكتور سعيد غرم الله الغامدي، والذي بين أن بعض حالات الانتحار لا تصل إلى الطب الشرعي وتنتهي عبر أقسام الشرط وذلك بسبب إرادة الأهل، لافتا إلى أن ٢٠ في المائة من حالات الانتحار عالميا ينظر إليها على أنها حالات وفاة طبيعية. وبين الغامدي أن نسبة انتحار الفتيات أقل من الذكور وهو ما يتماشى مع الإحصائيات العالمية التي أكدت أن الرجال أكثر انتحارا من النساء، لكن النساء يكثر انتحارهن في أعمار الشباب ما بين ٢٠ إلى ٢٩ عاما، وذكر أن نسبة المنتحرين السعوديين أقل من الوافدين، مشيرا إلى وجود تنامي في أعداد المنتحرين السعوديين في السنوات الأخيرة. كلام الغامدي أكدته تقارير سابقة للطب الشرعي نشرت عام ١٤٢٨ هـ أوضحت أن نسبة المنتحرين الذكور ٨٠ في المائة والإناث ٢٠ في المائة، وأن نسبة السعوديين وصلت إلى ٤٠ في المائة مقابل ٦٠ في المائة للوافدين، وأشارت التقارير أنه من ٢٦٦ حالة سجلها الطب الشرعي كحالة انتحار في نفس العام وصل السعوديون فيها إلى مائة منتحر. لكن استشاري طب نفس الأطفال في مستشفى الملك فهد للحرس الوطني في الرياض الدكتور جمال الطويرقي خالف الآراء السابقة بأن نسبة من يحاولون الانتحار من الإناث تفوق الذكور في المملكة من خلال دراسته التي أجراها على ١٥٦ حالة ما بين عام ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩م، وكشف فيها أن ٨٠ في المائة من الحالات التي تحاول الانتحار في المملكة من الإناث، وذكر فيها ارتفاع نسبة الانتحار عند الأطفال. كلام الطويرقي عضدته الدراسة الحديثة للأكاديمية السعودية الدكتور سلمي سبيبه التي كشفت عن انتحار ٢٥٩ طفلا خلال السبع سنوات السابقة، بينما كشفت مدير الخدمة الاجتماعية والتنقيف الصحي في مدينة الملك عبد العزيز الطبية الدكتورة سمية الحيدر أنه يتم استقبال حالة محاولة انتحار بسبب العنف الأسري أسبوعيا ويتم إنقاذهم، وتبين الدراسة التي أجراها قسم طب الأسرة والمجتمع في كلية الطب والعلوم الطبية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة عن فداحة المشكلة عندما وصل إلى نتيجة مفادها أن ١٠ في المائة من الطلبة والمراهقين في المملكة قد حاولوا الانتحار.

نمو دولي

كل هذه الأرقام المفزعة توضح حقيقة نمو هذه المشكلة محليا مع ازديادها عالميا فالمملكة هي جزء من العالم وتشكل رقما مهما فيه، فقد كشفت منظمة الصحة العالمية عن ارتفاع معدلات الانتحار بين الشباب والمراهقين بين سكان العالم، وأكدت على ضرورة العمل للحد من ظاهرة الانتحار التي تؤدي بحياة نحو مليون شخص في العالم سنويا، ومن الممكن أن يرتفع العدد إلى مليون ونصف المليون سنة ٢٠٢٠م.

وقالت المنظمة الدولية إن هناك مليون شخص يلقون حتفهم سنويا جراء الانتحار، أي بمعدل منتحر كل ٤٠ ثانية أو ثلاثة آلاف قتيل كل يوم، وأوضحت المنظمة أن كل محاولة ناجحة للانتحار تسبقها ٢٠ محاولة فاشلة، وأكدت تقرير المنظمة أن معدلات الانتحار زادت خلال السنوات الـ ٤٥ الماضية بمعدل ٦٠ في المائة، فيما يتوقع أن ترتفع تلك المعدلات بحلول ٢٠٢٠م بنسبة ٥٠ في المائة ليصل أعداد المنتحرين إلى مليون ونصف المليون سنويا.

لكن تبقى المملكة لها خصوصية؛ كونها دولة إسلامية تحظى بوجود الحرمين الشريفين وتقوم على الشريعة في كل قوانينها ومناهجها، مما يعني وجود مشاكل اجتماعية واقتصادية بحاجة للالتفات لها وحلها؛ حتى لا تنفش هذه الحالات وتتحول إلى ظاهرة.

«عكاز» فتحت هذا الملف الشائك وتساءلت عن أسباب ارتفاع معدلات الانتحار في المملكة، والرؤية الشرعية المتكاملة للمسألة، وعرجت على مسألة شرعية الانتحار لدى التنظيمات المتطرفة، واستقصت جهود الجهات ذات العلاقة

كالشرعية، التربوية، البحثية، الاجتماعية، الإعلامية، مؤسسات المجتمع المدني، وغيرها، وخلصت إلى الحلول المقترحة لمواجهتها في سياق التحقيق التالي:

رسائل شخصية

بداية، اعترف المستشار الأسري في إمارة المنطقة الشرقية الدكتور غازي الشمري بتنامي المشكلة، مشيراً إلى أنه يصله العديد من الرسائل على جواله الشخصي من شباب وفتيات يهددون بالانتحار، وأوضح أنه يتدخل ويحل كثيراً من الإشكاليات التي يعاني منها هؤلاء الشباب، وأرجع الشمري رغبة هؤلاء الشباب بالانتحار إلى مشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية يمرون بها وتصل بهم إلى طريق مسدود، ولفت إلى أنه من يريد الانتحار فإنه لا يخبر أحداً، مشدداً على أن معظم من يرسل هذه الرسائل بدافع لفت النظر لمشكلته التي يعاني منها، مثل: عدم قبوله بالجامعة أو تزويجه من الفتاة التي يحبها وغيرها من المشاكل البسيطة التي يمكن حلها، وحمل الشمري الإعلام الفاسد والأفلام والمسلسلات التي تزين للشباب والفتيات عملية الانتحار أسباب تناميها في المجتمع، إضافة لضعف الحوار الأسري ورفقاء السوء. بينما حمل أستاذ مكافحة الجريمة والإرهاب بجامعة القصيم المستشار الأمني الدكتور يوسف الرميح، انتشار الأمراض النفسية بشكل كبير في أوساط المجتمع، تعاطي المخدرات، البطالة، الضغوط الحياتية، انفتاح المجتمع، وكثرة العمالة الوافدة الأسباب الرئيسة في تفشي حالات الانتحار في المجتمع وتضاعفها في السنوات العشر الماضية، إضافة لضعف الوزع الديني.

وشدد الرميح على أن الانتحار ظاهرة عالمية وقديمة، فهناك صحابة انتحروا في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وقد أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم عن مصيرهم، مبيناً أن الانفتاح في وسائل الاتصال والعزلة التي يعيشها الشباب والفتيات والخواء الروحي تقود الشباب إلى سرعة الإصابة بالأمراض النفسية التي تجلبهم عرضة للإصابة بالكآبة ومن ثم الانتحار، لافتاً إلى ٦٥ في المائة من عدد سكان المملكة من الشباب، مما يعزز تضاعف النسبة ما لم يتم دراسة المشكلة بعناية وتداركها.

العمليات الانتحارية

وأشار الرميح إلى وجود دراسات علمية منذ القرن الـ١٨ تتحدث عن الانتحار، مثل دراسات العالم الفرنسي دور كايم، لافتاً إلى أن الانتحار يعتبر جزءاً من حل المشاكل التي تعاني منها بعض المجتمعات غير المسلمة كالبوديين. وبين الرميح أن التنظيمات المتطرفة تعمل على اجتذاب الشباب الذين لديهم قابلية لتنفيذ العمليات الانتحارية، ويعملون ببرمجتهم للانتحار بوعدهم بالحرور العيين وزفة الشهيد وغيرها من الأمور التي تقودهم للانتحار باسم الدين. كلام الرميح صادق عليه أستاذ علم الاجتماع والجريمة المساعد رئيس قسم العلوم الاجتماعية في كلية الملك فهد الأمنية الدكتور عبدالله بن أحمد الشعلان، مؤكداً أن بعض منفذي العمليات الإرهابية يتم التأثير عليهم لقيادتهم وتهيئتهم للانتحار تحت مسمى «العمليات الاستشهادية».

وبالعودة لأسباب تنامي حالات الانتحار في المملكة فقد بين الدكتور عبدالله الشعلان إلى أنه لا يمكن أن نفسر الانتحار بعامل واحد، بل بمجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المتفاعلة، وعد الشعلان الاكتئاب أحد العوامل الرئيسة المؤدية إلى الانتحار، مشيراً إلى أن هذا الاكتئاب قد يكون منشؤه اجتماعياً كأن يتعرض الفرد إلى أخبار اجتماعية مؤلمة كفقدان أحد الأقارب، وقد يكون منشؤه متعلقاً بالتركيبة الجينية للفرد.

العوامل المساعدة

وأشار الشعلان إلى أن العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الانتحار عديدة، منها ضعف الوزع الديني، ضعف العلاقات الاجتماعية، وسوء المعاملة من قبل الوالدين، مستنداً على دراسة للدكتور يوسف الرميح عن الانتحار بين فيها أن نسبة الذين تعرضوا من المبحوثين لسوء المعاملة من قبل الوالدين بلغت ٤٩ في المائة، وذكر الشعلان أن من الأسباب الدافعة للانتحار التعرض للسخرية من قبل الغير، وشدد الشعلان على أن البطالة لها تأثير كبير في قيادة الشخص للانتحار؛ لأنه يشعر بالنقص مما يؤدي به إلى العزلة الاجتماعية تدريجياً ومن ثم الانتحار، واستأنس الشعلان بدراسة الرميح والتي أشارت إلى أن نسبة العاطلين بين العينة المدروسة بلغت ٧٩ في المائة، وذكر أن إدمان المخدرات والمسكرات من العوامل المساعدة أيضاً على الانتحار.

وعدد الشعلان العلامات والأعراض التي تظهر لدى المقدمين على الانتحار، منها الحديث عن الموت أو الانتحار أو التهديد به أو الكتابة عنه، ظهور علامات الاكتئاب الشديدة، فقدان الأمل، الشعور بعدم الفائدة واليأس، فقدان الاهتمام بالأشياء التي كان يعتني بها، الانسحاب من الأسرة والأصدقاء، اللامبالاة، وإطلاق عبارات مثل: إن الحياة بدوني أفضل،

الميل إلى تعاطي المخدرات أو المسكرات بشكل زائد، سرعة الغضب والهيجان، البحث عن أسلحة أو عفاقرير ليرتكب بها الانتحار، الميل لترتيب أوضاعه وكتابه الوصية، وتغير قوي وملحوظ في الشخصية. وشدّد الشعلان على أن ظهور هذه العلامات لدى شخص معين مدعاة للاهتمام به من قبل المجتمع لعلاجيه وذلك بعرضه على طبيب مختص، وأخذ الاحتياطات اللازمة لمنعه من الانتحار أو إيذاء نفسه. نسبة الوافدين

وخالف مدير التوجيه والتوعية في وزارة الداخلية الدكتور علي شائع النفسية آراء سابقه في أن معظم المنتحرين من الوافدين ونسبة السعوديين قليلة، وأرجع سبب ارتفاع الانتحار لدى العمالة الوافدة إلى ضعف الزواج الديني والضغط الاجتماعي والاقتصادية، خصوصا أن كثيرا منهم قد جمع كل حصيلة عمره ودفعها حتى يأتي ويعمل في السعودية وعندما يأتي ولا يجد ما يريد ويتعرض لضغوط نفسية واجتماعية فإنه يسارع بالانتحار. وعد الانتحار معضلة كبيرة في المجتمع بحاجة لوقفة تدارك قبل النقشي والانتشار، وأكد على أن الانتحار أمر محرم شرعا وقد توعّد الرسول صلى الله عليه وسلم المنتحر بالعذاب الشديد والتخليد في نار جهنم، مشددا على أن الانتحار محرم بكل أنواعه.

وأوضح النفسية أن الداخلية ترصد حالات الانتحار وكافة الجرائم من خلال مراكز أبحاث مكافحة الجريمة ومن ضمنها الانتحار، وتصدر كافة الأرقام والإحصاءات في دليل سنوي ومن ضمنها الانتحار؛ لقياس حجم المشاكل ومحاصرتها قبل النقشي والانتشار، مشددا على أنه يحاول إيجاد الحلول بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية. واختلف المستشار النفسي الدكتور سلطان العنقري مع رأي سابقه في أن المنتحرين يكونون على علم بأنفسهم، موضحا أن المنتحر لا يقدم على الانتحار إلا إذا دخل في حالة مرضية توصله لاكتئاب شديد يبدأ بالمرضى النفسي الذي يطلق عليه «العصاب» وينتهي بالذهان أي الجنون ومن ثم الموت وبالتالي فهو لا يدرك ما يفعل، وأشار إلى أن المريض يمكن أن يتدارك وضعه بعرضه على الطبيب وأخذ مضادات كآبة حتى تتحسن حالته ومن ثم يبدأ بالعلاج النفسي المساعد حتى يخرج من حالته.

ورفض وصف الانتحار بالظاهرة، مشيرا إلى أنها مجرد حالات بسيطة تضخم من قبل وسائل الإعلام ويسلط الضوء عليها، إلا أنها موجودة في المجتمع منذ أمد طويل. ولفت إلى أن المشكلة إذا لم تعالج فإنها ستكبر. وطالب العنقري كل شخص يهدد بالانتحار أن يؤخذ تهديده بجدية، مخالفا الآراء القائلة إن من يهدد لا ينفذ، وقلل العنقري من أهمية دراسة المشكلة بقدر ما هي مرض بحاجة لعلاج.

ولاحظ العنقري أن بعض من يقدم على الانتحار من العمالة الوافدة يعانون في الأصل من أمراض نفسية تزيدها بعض الضغوطات فتقودهم إلى الانتحار.

طرق الانتحار

رؤية العنقري حول الأمراض النفسية التي تعاني منها العمالة الوافدة وتأثيرها في زيادة نسب الانتحار، أكد عليها المشرف على مركز الطب الشرعي في الرياض الدكتور سعيد غرم الله الغامدي، مشددا على أن أغلب حالات الانتحار التي يعاينها المركز هي للوافدين من فئة الذكور والإناث، موضحا أن نسبة السعوديين قليلة لأن غالبيتهم يفضلون عدم عرض أبنائهم وبناتهم المنتحرين على الطب الشرعي خوفا من نظرة المجتمع، مفيدا أن الشرطة تكتب في سبب الوفاة إما عرضي أو جنائي أو انتحار. وأرجع الغامدي سبب انتحار السعوديين إلى المشاكل الاقتصادية، محملا إنيهار سوق الأسهم دورا كبيرا في زيادة أعداد المنتحرين في السنوات الماضية، وشدد على أن أعداد الإناث قليل جدا قياسا بالذكور، مبينا أن لكل فئة طريقة معينة في الانتحار؛ فالرجال ينتحرون بالمسدس أو الشنق أو السقوط من العلو، بينما تفضل البنات الانتحار عبر شرب بعض المواد كالكولوكس والحبوب. وأوضح الغامدي أنهم يعرفون ما يعاينيه المنتحر من خلال الأسلوب الذي يستخدمه في الانتحار، فمن يعاني من كآبة حادة فإنه ينتحر عبر ذبح نفسه بالسكين أو رمي نفسه من علو. ودعا الغامدي الجهات ذات العلاقة لتضافر جهودها للحد من حالات الانتحار التي باتت تزداد يوما بعد يوم.

الدور الديني

بدورها، انبرت كل جهة للدفاع عن دورها في محاصرة ازدياد حالات الانتحار في المجتمع؛ فمجلس الشورى على لسان رئيس اللجنة الاجتماعية والأسرة في مجلس الشورى الدكتور طلال بكري اعترف بعدم مناقشة المجلس للقضية مضيفا «المجلس لم يتطرق لمسألة الانتحار، لكن إذا تمت إحالة الموضوع لنا سنناقشه». ولفت بكري إلى أن تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية لم يورد لنا هذه الحالات ولم يحل أحد للجنة هذه المسألة، مؤكدا أن القضية بحاجة لتشخيص ودراسة للحالات التي تحدث لوضع حد لها قبل النقشي، محملا الانفتاح الاجتماعي غير المنضبط وتداخل الثقافات والظروف المعيشية الصعبة، سبب ازدياد هذه الحالات.

وبرأت وزارة الشؤون الإسلامية نفسها من هذا الازدياد المطرد من خلال قيامها بدورها في التوعية والتوجيه عبر منابر المساجد والدعاة والخطباء.

وقال رئيس لجنة تقييم الأئمة والخطباء في فرع وزارة الشؤون الإسلامية الدكتور عزام الشويعر «ضمن منهج كل خطيب كل عام التحدث عن قضية الحفاظ على الضرورات الخمس، ومنها النفس ببيان حرمة الانتحار، وأهمية الصبر على المصائب التي يصاب بها الإنسان، وعدم التجزع والتضجر».

وشدد الشويعر على أن الوزارة توعز للخطباء والدعاة بالحديث عن أهمية الحوار الأسري وحسن التعامل مع الأبناء والغير، والتنبيه على طريقة اتقاء الأمراض النفسية بالجوء إلى الله عند المصائب. وأكد أنهم يسعون لتوضيح مصير المنتحر وأن الإنسان بإقدامه على هذه الخطوة يخسر دنياه وآخرته في وقت واحد.

ولفت الشويعر إلى أن الوزارة تركز على تحريم العمليات الانتحارية التي تقوم بها التنظيمات المتطرفة ضد المسلمين، وأنها تدخل في دائرة الانتحار المحرم شرعا، مبينا أن الوزارة تنبه على الخطباء في الدورات التي تعطى لهم بضرورة الحديث عن خطورة الانتحار، وأهمية الحفاظ على النفس لأنها ليست ملكا لصاحبها.

الدور التربوي

واعترف رئيس قسم التربية الإسلامية في تعليم جدة الدكتور نامي الشريف أنه أنفذ أكثر من شاب من الانتحار، وأقنع شابا حاول الانتحار بالمدسدس لكن محاولته لم تنجح بالعدول عن الفكرة، مرجعا سبب إقدام هؤلاء الشباب على محاولة الانتحار للتفكك الأسري واليأس والإحباط الذي يصيب الشباب والفتيات أو الظلم الذي يمارس من الإخوة على الأخوات، أو ما يجري من المشاكل والمشاجرات، وربما كان لطريقة التخلص من النفس نوع من أنواع الموضة لدى المنتحر فترسخ في ذهن من يريد الخلاص من النفس، مشددا على أن مرحلة المراهقة تعتبر من أخطر مراحل حياة الشخص وهي بحاجة لمتابعة وإرشاد وتوجيه، مشيرا إلى أن وزارة التربية والتعليم لها دور كبير في احتضان الشاب وتوعيته من خلال المناهج القائمة على الكتاب والسنة، لافتا إلى أن من موضوعات الكتب الدراسية موضوع عن الانتحار يخاطب طلاب المرحلة الثانوية الذين هم في مرحلة المراهقة، وهي المرحلة التي يكثر فيها الانتحار بين الشباب والفتيات. وركز الشريف على دور المعلم والمعلمة في الحد من ذلك بعرض الآيات والأحاديث التي تتكلم عن خطورة الانتحار وسرد بعض القصص الواردة في السنة حول نهاية وعاقبة المنتحر. وأكد على دور المرشد الطلابي والمعلمين في القرب من الطالب والإصغاء إليه جيدا وتفهمه، ومحاولة تذليل العقبات التي يواجهها الشاب أو الفتاة بين المدرسة والمنزل.

البحث العلمي والإعلام

بدوره، نفى وكيل وزارة التعليم العالي الدكتور محمد العوهلي تهمة القصور عن الجهات الأكاديمية والبحثية في مناقشة قضية الانتحار، مبينا أن الطلاب والأكاديميين في كليات العلوم الاجتماعية في الجامعات السعودية يقدمون بحثا حول الظواهر الاجتماعية ومن ضمنها الانتحار، مشيرا إلى أنها بحوث موجودة في مكتبات الجامعات، مرجعا عدم رواجها لتجاهل الإعلام لها وعدم تسليط الضوء عليها. وبين العوهلي أن الجامعات تتعاون مع الجهات الرسمية مثل الشؤون الاجتماعية وغيرها في إعداد الدراسات والأبحاث التي تناقش القضايا الاجتماعية كالانتحار والعنف وغيرها. كلام العوهلي أكدته وكيل جامعة الملك عبد العزيز الدكتور عبد الرحمن اليوبي، بأن جامعته أسست مركز البحوث للدراسات الاجتماعية والإنسانية في كلية الآداب بهدف عمل البحوث والدراسات حول أبرز القضايا الاجتماعية المحلية، وأنها تتعاون مع الجهات الرسمية مثل الإمارة ووزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية ومحافظة جدة وغيرها لعمل الدراسات الاجتماعية، مرحبا بإجراء دراسات حول الانتحار من أية جهة للمشاركة في حل هذه المشكلة. أما المتحدث الرسمي باسم وزارة الثقافة والإعلام عبد الرحمن الهزاع فبين أن الوزارة تعمل لمحاربة تنامي الانتحار من خلال رصد مثل هذه المشكلات ومعالجتها عبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، مفيدا أن التنبيه لنتامي هذه المسألة سيجعل الوزارة تضعها نصب عينيها للتوجيه والتوعية بخطورة الانتحار والتنبيه للمشاكل النفسية، معتبرا الرقم عاليا وبحاجة للتنبيه له. ولفظ الهزاع إلى أن الوزارة تواجه تنامي مسألة الانتحار من خلال الندوات والمسرحيات في الأندية والمنابر الثقافية. وأوضح الهزاع أن الوزارة تمنع كل القصص والروايات التي تشجع على الانتحار، وكذلك ألعاب الأطفال والأفراص المدمجة التي تحمل أفلاما تشيع ثقافة الموت والانتحار، مؤكدا أن الوزارة بدأت تحرص على رقابة جميع المطبوعات والأفراص المدمجة، فالمحذورات لم تعد دينية وسياسية فقط بل تعدتها إلى محظورات اجتماعية. وشدد على أن الوزارة ستتصدى لهذه الكتب والمصنفات بشكل حازم مع أداء رسالتها التوجيهية والتوعوية عبر وسائل الإعلام.

علاج الدوافع

وحصر مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة دور الوزارة في تقديم الضمان الاجتماعي للشخص الذي يحاول الانتحار ويثبت أنه مريض نفسياً أو مصاب أو معوق فإنه يلحق بالضمان الاجتماعي، مبيناً أن الوزارة لديها باحثون اجتماعيون يدرسون هذه الحالات ويضعون حلولاً لها، مبيناً أن الدور الأكبر على وزارة الصحة كونها تتعامل مع هذه الفئة من خلال المستشفيات النفسية ومستشفيات الأمل في المملكة.

بدوره، رد مسؤول في وزارة الصحة في تصريح سابق مدافعاً عن دور الوزارة في أنها بصدد إجراء دراسة مستفيضة عن الانتحار في المملكة، بالاشتراك مع الداخلية، والشؤون الاجتماعية، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. وكشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تدخلها عدة مرات لثني حالات عن الانتحار، وذكرت عضوة الجمعية سهيلة زين العابدين أن منها حالات لجأت إلى دار الإيواء ولكن لم تجد الاستجابة المطلوبة فأرادت الانتحار، موضحة أن ملف الانتحار من الملفات التي تعكف الجمعية على دراستها وأن الدراسات الأولية أظهرت أن الحالات التي تفكر في الانتحار تعاني من العنف الأسري والتحرش من الأقارب، مبينة أن الجمعية تبحث مع وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية أن تكون دار الإيواء مكاناً للتأهيل المهني والنفسي والاجتماعي لمن تجعله ظروفه يفكر في الانتحار. من جانبه، بين مدير فرع الجمعية في جدة الدكتور حسين الشريف أن دور الجمعية هو التدخل ورفع الظلم سواء كان بعنف أسري أو غيره، مؤكداً على أن الجمعية تحاول أن تساهم في حل المشكلة عبر القضاء على الأسباب التي تقود الشخص إلى الانتحار.

توصيات التحقيق

وبحثاً عن الحلول، دعا المشاركون في التحقيق إلى ضرورة إجراء دراسات بحثية على الحالات من قبل الجهات المختصة لمعرفة الأسباب ومعالجة الدوافع، وتعزيز دور المسجد والدعاة والعلماء بالتنبيه على خطورة الانتحار وحرمة، والمطالبة بوجود خطوط هاتفية ساخنة لعلاج حالات العنف والاضطهاد والأمراض النفسية، وعمل حملة توعية تشارك فيها كل الجهات لبيان خطورة الأمراض النفسية وطرح أهمية الوقاية منها مبكراً، وإيجاد مراكز للعلاج النفسي والعنف الأسري.

وشددوا على أهمية تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في التكافل الاجتماعي واحتضان من تراه يعيش في ضغوط نفسية أو تحت وطأة الفقر والمشاكل، إضافة للتنبيه للمشاكل النفسية التي يعاني منها الوافدون والتأكد من سلامتهم نفسياً عند التعاقد معهم ومتابعتهم، والعمل بشكل جاد على الحد من العوامل التي تؤدي إلى الانتحار كالإدمان والفقر والبطالة، ودعوا إلى تعزيز دور وسائل الإعلام في التوعية وبيان خطورة المشكلة، والحد من دخول الكتب أو الألعاب أو الأقراص التي تساهم وتعلم الانتحار وطرقه.

وشددوا على دور المؤسسات التربوية في تفهم حاجيات الطالب وحل إشكالياته وتوعيته عبر المدرس والمنهج والنشاط، والعمل على مسرحيات وأفلام ومسلسلات تساهم في التوعية وإشراك نجوم الفن والرياضة والمجتمع في هذه الحملات.

الدعوى القضائية في بلد المدعي ... مطالب بمزيد من التقنين

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٣١٤٢>

الرياض - حمد بن خنين

بينما تزداد الأمم تقدماً، والحضارة المادية توسعاً، تزداد من جانبيها التناقضات فشواً، والخصومات انتشاراً. وبغض النظر عما يمكن أن يسجل عن المفارقات على هذا الصعيد، بين الأمس واليوم، حاول القضاة والقانونيون في الراهن، إجراء الإصلاحات القضائية، على نحو تنتهي معه القضايا بسلاسة. من هنا كان الحديث عن حق المدعي في رفع القضية في البلد الذي يقيم فيه، خصوصاً إذا كان امرأة، سواء كان المدعي عليه مقيماً في البلد نفسه أو في مكان آخر.

يوضح المادة (٣٤) من نظام المرافعات الشرعية أن «الدعوى تقام في المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة المدعي عليه، فإن لم يكن له محل إقامة في المملكة، فيكون الاختصاص الذي يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة المدعي، وإذا تعدد المدعي عليهم كان الاختصاص للمحكمة التي يقع في نطاقها محل إقامة الأكثرية، وفي حال التساوي يكون المدعي في الخيار في إقامة الدعوى أمام أي محكمة يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة أحدهم».

ووفقاً للمادة السابقة، فإن الأصل في سماع الدعوى أن تكون في بلد المدعي عليه إلا أنه يجوز في بعض الحالات سماع الدعوى في غير بلد المدعي عليه وفقاً لما جاء في الفقرة العاشرة من المادة (٣٤) من النظام، وذلك في الحالات التالية: -إذا تنازل المدعي عليه عن حقه صراحة أو ضمناً كأن يجيب على دعوى المدعي بعد سماعها وفق المادة (٧١) من النظام.

-إذا تراضى المدعيان على إقامة دعوتهما في بلد آخر وفق المادتين (٤٥، ٢٨).

-إذا وجد شرط بين الطرفين سابقاً للدعوى بأنه إذا حصلت بينهما خصومة فتقام الدعوى في بلد معين.

-إذا حصل اعتراض على حجة الاستحكام أثناء نظرها، أو قبل اكتسابها القطعية. فيكون نظرها في بلد العقار من ناظر الحجة.

في المسائل الزوجية الخيار في إقامة الدعوى في بلد الزوجة أو بلد الزوج، وعلى القاضي إذا سمع الدعوى في بلد الزوجة استخلاف قاض من بلد الزوج للإجابة عن دعوى الزوجة فإذا توجهت الدعوى لزم الزوج بالحضور إلى محل إقامتها للسير فيها. فإن امتنع سمعت غيابياً، وإذا لم تتوجه الدعوى ردها القاضي من دون إحضاره. ويحق للمرأة توكيل غيرها - رجلاً كان أو امرأة - فلا تشترط الذكورة في الوكالة. كما أن لها أن تدلي بشهادتها عند طلبها، خصوصاً في الأمور التي لا يطلع عليها إلا النساء كأمور الحيض والنفاس والبيكار والرضاعة ونحو ذلك، كما يحق لها تولي الولاية على أولادها القصر إذا تحققت فيها الشروط وانتفت الموانع، كونها أشفق وأرحم بأولادها من غيرها وأدرى بمصالحهم، ويدون في صك الولاية حق توكيل الغير فيما لا تستطيع القيام به بنفسها، وهذه المسألة تؤكد حقوق المرأة القضائية، كما يحق للمرأة رفع دعوها ضد وليها حين عضلها من الزواج ليُلزم وليها بتزويجها بالكفاءة، فإن امتنع فللقاضي حق تزويجها حماية لها وتحقيقاً لفطرتها، كما يحق لها أن تطالب زوجها بحسن العشرة والنفقة والسكن والمهر وإثبات الطلاق وفسخ النكاح والخلع والوفاء بشرط العقد والعدل في القسم بين الزوجات وإثبات النسب أو نفيه وزياره الأولاد والنشور والعنف الأسري وهذا دليل على حفظ الإسلام حق المرأة في التقاضي.

-إثبات الإعسار ويكون من جانب القاضي مثبت الدين الأول إن كان على رأس العمل في المحكمة التي أثبت فيها الدين ما لم يكن مدعي الإعسار سجيناً في بلد آخر، فينظر إعساره في محكمة البلد الذي هو سجين فيه، وجاءت المادة (٣٧) استثناء من المادة (٣٤)، بحيث يكون للمدعي بالنفقة الخيار في إقامة دعواه في المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها إقامة المدعي عليه أو المدعي.

-المدعي بالنفقة له الخيار في إقامة دعواه في المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة المدعي عليه أو المدعي، بحسب ما جاء في المادة (٣٧) استثناء من المادة (٣٤)، وتشمل هذه المادة سواء كان المستفيد من النفقة ذكراً أو أنثى، وتسري أحكام هذه المادة على المطالبة بالنفقة أو زيادتها، أما المطالبة بإلغائها أو إنقاصها فتكون وفق ما جاء في

المادة (٣٤) على أن يتم تبليغ المدعى عليه في المطالبة بالنفقة، أو زيادتها وفق المادة (٢١) متى أقيمت الدعوى في بلد المدعى.

تسهيلات لمصلحة المرأة لكنها مجهولة!

وحول التيسير على المرأة في إقامة الدعوى في القضايا الزوجية في بلدها ذكرت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ثريا عابد أن «هذا التيسير سواء من الشريعة الإسلامية أو الأنظمة العدلية بجهله كثير من الزوجات أو حتى أولياء الأمور، ما يتطلب قيام الجهات ذات العلاقة برفع الوعي، وذلك بإصدار دليل إجرائي استرشادي لبيان حقوقها ومن تلجأ إليه عند رفع شكواها. ولعل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تضع نواة ذلك من خلال إصداراتها كتيب (اعرف حقوقك)، وكذلك الحال مطلوب من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل، فنتقيف المرأة بحقوقها القضائية في غاية الأهمية لبيان اهتمام الشريعة السمحة من خلال الحفاظ عليها والتوصية بالرفق بها وتحريم ظلمها، فالمرأة على حد سواء أمام القضاء مع الرجل لا تقريظ بينهما إلا وفق ما جاء في الشرع الحنيف والأنظمة الشرعية، فقد تكون مدعية أو مدعى عليها وبائعة ومشتريّة وراهنة ومرتهنة وناظرة للوقف ووصية وولية وغير ذلك من أحكام ومسائل.»

وحول قضايا الإعسار، أوضح أحد الذين يعانون من المديونيات المواطن محمد عتيق أن «دعوى الإعسار تمتد لسنوات طويلة، ما يزيد من معاناة الدائن والمدين، ولا أعلم لزوم شرط السجن لمدة ستة أشهر أو أكثر لإثبات إعسار المذكور، فالسجن ضرره أكبر من نفعه على الأطراف الدائن والمدين وأسرة السجين.»

وأضاف أنه «بدلاً من أن يبقى المدين المعسر يسعى في الأرض للحصول على مال يسدّد به المدين، يجعل رهين السجن وخلف القضبان لا حول له ولا قوة. ورغم صعوبة الإجراءات لإثبات الإعسار، فلا شك أن هناك من يستغل صك الإعسار للضرر بالدائن ومع ذلك ينبغي عدم التشدد من أجل حالات شاذة.»

ورأى أن هناك أمراً آخر يجب أن يدرس ويعالج، وهو مقاضاة الكفيل الغارم الذي عالج أزمة صاحبه وعمل الخير لحل ضائقة غيره، إذ يُنال منه بقيام الدعوى ضده ويبقى المكفول سارحاً كأن الأمر لا يعنيه، فما دام المكفول موجوداً، فلا بد من مقاضاته أولاً وفي حال العجز والإعسار تتم مطالبة الكفيل، فالإجراء المتخذ الآن يشجع على التلاعب والمماطلة، وهو هضم للحقوق بغير وجه حق.

النظر في مأزق حجة الاستحكام

وحول النظر في قضايا حجج الاستحكام، ذكر المواطن علي بن شايح بن شريف أن هذا الاستثناء في إقامة الدعوى في بلد العقار من جانب ناظر القضية أمر جيد، لكن تبقى مسألة طول الإجراءات، خصوصاً إذا اعترضت الحجة دعوى من أحد الأفراد أو كان الطرف جهة حكومية، فيحتاج الأمر إلى أخذ الإذن من الجهة العليا، وقد يطول النظر في مدة التقاضي إلى سنوات تضر بصاحب الأرض مثلما حصل لي، إذ تطورت المسألة إلى مخاطبات عدة من ناظر القضية للجهات البعيدة وإغفال الجهات في المدينة التي تعرف واقع الأرض... فكانت المعاناة في عدم النظر في وثيقة التملك وشهادة الشهود وقرار هيئة النظر وطبيعة الأرض، ما يفقد صاحب الحق حقه ويجعله يضيع سنواته وراء مطاردة معاملاته في شتى الجهات البعيدة، وحصل لي من المعاناة ما الله به عليم، إذ أمضى والدي عمره في المطالبة بحقه في حجة الاستحكام حتى أئخذ في الأرض تعباً وعجزاً وتسلمت أنا زمام الأمور على رغم أنني أسكن في منطقة والأرض في منطقة والمراجعات في منطقة أخرى. وهذا عنوان المشقة الذي يتطلب إعادة النظر في وضع إجراءات حجج الاستحكام، خصوصاً في الأملاك القديمة.

اتهام مواطن بنشر "وباء" في الجموم

المصدر: جريدة شمس الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨٠١
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٨٧٣٨>

مكة المكرمة. فواز العبدلي
تبحث الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة في شكوى مواطن ضد أحد جيرانه بالتسبب في نشر داء الكبد الوبائي لقيامه نضح مياه الصرف الصحي من منزله بالجموم إلى الشارع وهو ما كون بيئة صالحة لتوالد وتكاثر الحشرات والبعوض والذباب.
وذكر عبدالرحيم الحربي أن عددا من جيرانه أصيبوا بالمرض وأنه على استعداد لتزويد جهات الاختصاص بأسماء المرضى ومقر سكنهم، مشيراً إلى أن أحدهم توفي في شهر رمضان الماضي متأثراً بمضاعفات المرض. «البقية لا يرغبون في الإعلان عن مرضهم خشية ابتعاد الناس عنهم».
وذكر أنه لجأ إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من أجل إنصافه بعدما شكك خصمه في شكواه وعدها كيدية بعد أن أثارها من قبل.
من جانب آخر أكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان محمد كلنتن لـ«شمس» أنهم تسلموا شكوى المواطن وبدؤوا في التواصل مع الجهات ذات العلاقة للوقوف على جميع فحوى القضية ومناقشتها. وذكر أن الجمعية وقفت على الموقع المشار إليه. كما سجلوا زيارة لمركز شرطة المحافظة وجرى بحث الشكوى معهم.
أما الناطق الإعلامي بصحة العاصمة المقدسة فائق حسين فذكر لـ«شمس» أن الجمعية تتابع حالات المصابين الذي أشار إليهم صاحب الشكوى للتأكد من إصابتهم وأسبابها إن وجدت.
وقال إن مديرية الشؤون الصحية ستقوم بتشكيل لجنة من الطب الوقائي للوجود على أرض محافظة الجموم وقرية أبو عروة والخيف للتثبت من أوضاع ساكنيها صحياً، إضافة إلى الوقوف على المركز الصحي بالمحافظة وطلب بيانات كاملة عن المرض إن وجد ومدى نسبته وكل ما يتعلق بالقضية.
إلى ذلك أكد طبيب المختص في أمراض الكبد الدكتور أحمد يونس أن مياه الصرف أحد الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة بين البشر كونها أرضاً خصبة لتكاثر الحشرات بكل أنواعها. مضيفاً أن الالتهاب الكبدي يصنف طبياً لثلاثة أنواع «a و b و c» لافتاً إلى أن علاج النوع a يمكن علاجه أما النوعان الآخران فلم يتم التوصل لعلاج فعال لهما وهما ينتقلان عبر الدم مباشرة أما النوع a فينتقل عبر الميكروبات والجراثيم من الأكل للإنسان عبر الحشرات .

حُكْمٌ بديل يربط نجاح شاب دراسياً بحسم نصف مدة سجنه

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٣٥٩٣>

عرعر - خالد المضياي

أصدر القاضي في المحكمة العامة في محافظة طريف فيصل الناصر حكماً بديلاً على شاب ضبطت الجهات الأمنية حبوباً مخدرة بحوزته، إذ أعفاه من نصف مدة سجنه في حال نجح في تجاوز الصف الثاني الثانوي. وأكد مصدر قضائي مطلع لـ «الحياة أن» الأجهزة الأمنية قبضت على الشاب الذي كانت في حوزته ٨ حبات مخدرة، وعندما أحيل إلى محكمة طريف حكم القاضي بسجنه ٦ أشهر يسقط نصفها في حال نجح في اختبارات الصف الثاني الثانوي (منازل)، وأحضر الشهادة الدراسية إلى إدارة السجن، ومشهداً من إمام المسجد القريب من منزله يثبت فيه محافظته على الصلاة في الجماعة.

ورحب المحامي خالد أبو راشد بنهج الأحكام البديلة، مشدداً على أنها تنفذ أسراً من الضياع. وقال: «ضرر بعض العقوبات أكبر بكثير من هدفها في الإصلاح، وهذه الأحكام أكثر إصلاحاً لمن يرتكب بعض المخالفات التي لا ترتقي إلى درجة التجريم بالنص.»

وطالب بالتدرج في تطبيق هذه البدائل، ومن بينها الخدمات الاجتماعية من تنظيف المساجد والمدارس، لافتاً إلى أن بإمكان قاضي المحكمة الاستعاضة عن سجن بعض المخالفين بإجراء مسح كشفية لعدد من منازل الفقراء، إلى جانب توزيع المساعدات العينية والمادية للمحتاجين، وخدمة المشاعر المقدسة في شهر رمضان أو موسم الحج. واعتبر أن السجن أصبح مدرسة لتعلم أنواع وأساليب الإجرام «فالسجين في بعض الأحيان يخرج مجرمًا وليس شاباً صالحاً، وعدد من الجرائم نشأ من داخل السجن نتيجة الاحتكاك بمن امتن القضايا الإجرامية.»

ورحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية على لسان عضو الجمعية المستشار القانوني خالد الفاخري بحكم القاضي، مشدداً على وضع قائمة بالمخالفات التي لا يمكن الحكم على مرتكبيها بالسجن، وإنما تطبق بحقه عقوبات «بديلة»، مشيراً إلى أن بدائل الأحكام تساعد في الإصلاح والتهديب وخدمة المجتمع.

وقال لـ «الحياة»: «عقوبة السجن في الكثير من الحالات تسهم في إنشاء بيئة خصبة للجريمة، إذ يقوم معظم السجناء بتغيير سلوك الموقوفين الجدد، خصوصاً صغار السن»، مشيراً إلى أن تجربة الأحكام البديلة أصبحت ضرورة ملحة في بعض الحالات، ولا سيما أنها لا تتطلب إمكانات مادية أو بشرية، بل تساعد في توفير النفقات وإصلاح المدان.

وأكد متخصصون أن الأحكام البديلة تخفف حجم الإنفاق الذي يكلف وزارة الشؤون الاجتماعية نحو ١٠٠ ألف ريال على الفرد الواحد في دار الملاحظة سنوياً، وتشمل السكن والإعاشة والتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية والحراسات والمأكول والمشرب والكسوة.

وكان القاضي فيصل الناصر أصدر أحكاماً بديلة خلال الأشهر القليلة الماضية لقيت استحسان المجتمع، ومنها الحكم على شاب بعمل بحث عن أضرار المخدرات يوزعه على ١٠٠ طالب في مدرسته.

جمعية حقوق الإنسان - الشرق الأوسط: ارتفاع الإصابة بالإيدز

في السعودية بنسبة ٧٠%

بينما تترقب الأوساط الحقوقية صدور تنظيم يحمي حقوق

المصابين

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=٤٣&issueno=١٧٠٧&article=٥٩٩٧٣٧&search&state=true>

جدة: خديجة حبيب

كشفت مصادر لـ«الشرق الأوسط» عن ارتفاع نسبة الإصابة بمرض الإيدز في السعودية مؤخرا بنسبة ٧٠ في المائة، في الوقت الذي تترقب فيه الأوساط الحقوقية في البلاد صدور تنظيم جديد من شأنه التأكيد على حماية حقوق عمل المصابين والمتعاشين مع مرض الإيدز، ونشر ثقافة التعامل معهم ومن حولهم، وذلك طبقا لتأكيدات مختصين في هذا المجال. وأوضح الدكتور مفلح القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، لـ«الشرق الأوسط»، أن البرنامج المرتقب عبارة عن مشروع إضافي لحماية مرضى الإيدز والمتعاشين معه، يتمحور حول حقوقهم في مختلف المجالات. واستدرك أن القرار لا يزال لدى لجهات ذات العلاقة.

بينما اعتبرت الدكتورة سهيلة زين العابدين، عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن البرنامج الذي يركز على حقوق مريض الإيدز في العمل وفي الصحة وفي الزواج، لم ير النور، رغم رفعه للجهات المختصة منذ وقت طويل. وأعربت عن أملها في خروجه كمشروع حيوي لفئة مهددة حقوقها في المجتمع، مشيرة إلى أن نسبة مرضى الإيدز ازدادت في السعودية بنسبة ٧٠ في المائة، وذلك بسبب العلاقات غير الشرعية بالنسبة للرجال، أما للنساء فهو ينتقل لهن من الأزواج عادة. وفسرت بأن السفريات الخارجية التي يقوم بها الرجل السعودي للخارج وما تكتنفها من زواجات مؤقتة، وعلاقات دون التنبيه لعواقبها وانعكاساتها على عائلته في السعودية، ترفع من تلك النسب. وعاد الدكتور القحطاني بالتأكيد على وجود كثير من مرضى الإيدز والمتعاشين معه يحتاجون إلى المحافظة على حقوقهم ورعايتهم، ويفترض أن يعلموا ما هو الإجراء المفترض أن يتخذ معهم، خاصة أولئك الذين يعملون في قطاعات مختلفة، وعندما يكتشف أرباب العمل إصابتهم يتم اتخاذ بعض الإجراءات ضدهم، والتي وصفها بالتعسفية، وبطبيعة الحال تقضي على حقوقهم في العمل والعلاج.

وأضاف أن وجود مثل هذا التنظيم في الوقت الحالي أمر مهم، خاصة في ظل وجود بعض الإصابات التي ليس للمصابين ذنب فيها، كنقل المرض أو الوسائل الأخرى، معتبرا أن من شأن هذا التنظيم حفظ حقوق هذه الفئة، وفي نفس الوقت يوضح آليات التعامل معهم من جانب الآخرين، والجهات التي يتعاملون معها أو يطلبون خدماتها. وكشف عن ورود بعض الحالات التي وصلت للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، يتظلمون من اتخاذ بعض الإجراءات ضدهم في الجهات التي يعملون بها، إما بالتقاعد، أو الإجازات المفتوحة رغم قدرتهم على العمل، وبالتالي هذه الأمور ينظمها التنظيم الذي رفع من الجمعية.

أحد المتعاشين مع الإيدز، منذ أكثر من ١٠ سنوات، سمى نفسه «أبو عبد الرحمن»، أكد تضرره جراء عدم وجود قانون أو آلية لحماية حقوقه، التي من وجهة نظره ليست موجودة في نظر الكثيرين، وهو ما يبدو واضحا من تعامل الكثيرين معهم، مشيرا إلى أن مريض الإيدز لا يحق له الاعتراض أو حتى الكلام.

وأضاف أن المريض في السعودية بمجرد إصابته بهذا المرض يفقد كل شيء، فتجده مرفوضاً أسرياً، ومنبوذاً اجتماعياً، وفاقداً لكل حقوقه التي منحها له الحياة، وأبو عبد الرحمن (فضل تسميته بهذا الاسم على الرغم من أنه ليس متزوجاً) يؤكد أنه بعد إصابته فقد الحق في ذلك في نظر الكثيرين، الذين طلب منهم مساعدته في مسألة الزواج.. ليؤكد بذلك أنه فقد كل شيء بمعنى الكلمة في حياته، بدءاً من أسرته، ورغبته في تكوين أسرة خاصة، وحقه في العمل، والمكان الذي يريد أن يعيش فيه، أو حتى المكان الذي يريد العلاج به، لافتاً إلى أنه أكثر من مرة حاول أن يغير المستشفى الذي يعالج فيه، إلا أنهم رفضوا، ليس هذا فحسب بل قال إنه احتج على مواعيد مقابلة الطبيب، والتي قد تمتد في بعض الأحيان إلى ٣ شهور. وحول إمكانية دخوله للمحجر الطبي، وتلقي العلاج هناك، قال «أنا لا أريد أن أقضي ما تبقى من حياتي أسيراً داخل جدران المستشفى»، لافتاً إلى أن التعامل في المستشفيات مع المرضى المصابين ليس بالمستوى المرجو. ولا تتوقف معاناته عند هذا الحد، حيث يقول إنه في إحدى المرات صرف له دواء منتهي الصلاحية، لكنه لم يستطع التقدم بشكوى. ويشير إلى أن الاضطهاد والرفض الذي يلقيه كل يوم ممن حوله ممن يعرفون بأمر ملفه الصحي ومرضه يجعله أمام مطب حقيقي ومعركة خاسرة من جهته.

من جهتها، بينت الدكتورة سناء فلمبان، رئيسة الجمعية الخيرية لمرضى الإيدز، في تصريحات سابقة، أن أبرز ما يواجهه المصابون يتمثل في وصمة العار والتمييز ضدهم في المجتمع، فضلاً عن وجود الكثير من الممارسات المتخذة في حقهم. وقالت لـ«الشرق الأوسط»: «كل ذلك من شأنه أن يحولهم إلى أفراد عدائيين تجاه تصرفات المجتمع في ظل النظر إليهم بدونية تؤدي في بعض الأحيان إلى محاولتهم نشر المرض للآخرين كنوع من أنواع الانتقام». وفي السياق ذاته، أعرب الدكتور مفلح القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، عن اعتقاده بارتفاع وتيرة الوعي في الفترة الأخيرة لدى المتعاشين مع المرض، مرجعاً ذلك لتفهم حاجات المرضى، وقال «إن مسألة إصابتهم بالمرض ليست بالضرورة ناتجة بسبب ارتكابهم أعمالاً مشينة، وإنما قد تكون لأسباب أخرى». وتعود الدكتورة زين العابدين للقول «شاركت في أكثر من مؤتمر خاص بالإيدز خارج السعودية، وفي مؤتمرات في القاهرة وتونس التأم عدد من رجال الدين والقادة، بغرض بلورة الأفكار العربية للمشاركة في مشروع الأمم المتحدة الذي يهدف إلى أن يكون العالم في عام ٢٠١٥ خالياً من الإيدز، والمعروف باسم (شهادة)، لكن تلك الاجتماعات لم تقض إلى شيء إيجابي. وبعدها لم يجتمع الأعضاء السعوديون إطلاقاً ولم تتواصل المنظمة الدولية معنا».

إلى ذلك، كان مصدر مطلع بوزارة الصحة قد كشف لـ«الشرق الأوسط» عن تسجيل ١,٢٨٧ إصابة جديدة بمرض الإيدز في السعودية خلال عام ٢٠٠٩ الماضي، ليرتفع بذلك عدد المصابين بالمرض في السعودية إلى ١٥٢١٣ إصابة. وأفصح الدكتور زياد ميمش، وكيل وزارة الصحة المساعد للطب الوقائي، عن اكتشاف نحو ١,٢٨٧ حالة جديدة خلال العام الماضي، منها ٤٨١ لسعوديين، و٨٠٦ لغير سعوديين، لافتاً إلى وجود توجيه من قبل الوزارة للحد من المرض، وتوسيع طرق اكتشاف الحالات، ومعالجتها بهدف الوصول إلى الحد المقبول الذي لا يشكل خطراً على الصحة العامة في السعودية.

وكانت وزارة الصحة قد كشفت في بيان رسمي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، عن بلوغ العدد التراكمي لكل حالات الإيدز المكتشفة في السعودية، منذ عام ١٩٨٤ وحتى نهاية ٢٠٠٩، ما يقارب ١٥٢١٣ حالة، من بينها ٤ آلاف و١٩٠ سعودياً، إضافة إلى ١١ ألفاً و١٩٤ غير سعودي ممن شكلوا نسبة تصل إلى ثلاثة أضعاف المرضى السعوديين. وأشارت إلى أن نسبة الرجال إلى النساء بين المرضى السعوديين خلال العام الماضي بلغت ١:٤ تقريباً، غير أنه ما زالت أغلب الحالات المكتشفة محصورة بين الرجال، لافتة إلى أن عدد الإصابات بمرض الإيدز خلال عام ٢٠٠٩ شهد انخفاضاً بنسبة ٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨.

وأوضحت أن العلاقات الجنسية تشكل ٩٥ في المائة من طرق العدوى بين السعوديين المكتشفين، بواقع ٤٥٦ حالة من أصل ٤٨١، بينما تمثل العدوى من الأم إلى الجنين نسبة لا تتجاوز ٣ في المائة بعدد حالات وصل إلى ١٤ حالة، فضلاً عن ٢ في المائة من إجمالي الإصابات بواسطة تعاطي المخدرات بالحقن، وذلك في ١١ حالة.

مواطنون يشكون أوقاف مكة لحقوق الإنسان لسوء وقف ابن

العباس.. والإدارة تطالبهم بالإخلاء

المصدر: جريدة المدينة الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤٠٤

<http://www.al-madina.com/node/٢٧٨٧٣٧>

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة تصوير: عبدالغني بشير
اشتكى مواطنون في مكة إدارة الأوقاف بالعاصمة المقدسة إلى حقوق الإنسان لسوء الخدمات في وقف ابن العباس، فيما طالبتهم الإدارة بضرورة الإخلاء لقدم المبنى وعدم أحقية الكثير منهم في السكن بعد تحسن أوضاعهم المالية. في المقابل أكد فرع جمعية حقوق الإنسان تلقى شكوى المواطنين عن المبنى، وأن العمل يجري حاليًا مع الجهات المعنية لحل تلك المشكلات.

وعلى الرغم من قربها إلى المسجد الحرام، إلا أن وقف ابن العباس الذي يقع بين الحفائر وشارع أم القرى بمكة يعاني من نقص حاد في الخدمات، ويفتقد أبسط مقومات الحياة البسيطة. وقد توقف المصعد فيه منذ ٥ سنوات رغم وجود معوقين وكبار في السن، إضافة إلى وجود تشققات وتسربات في أعمدة الصرف الصحي؛ ما قد يعرض حياة سكانه للخطر المحدث.

شكاوى المصعد
في البداية قال المواطن عادل فتيني وكيل سكان الوقف وأحد ساكنيه: إن السكان رفعوا شكوى لإدارة الأوقاف والمساجد لوجود مشكلات فنية في مصعد الوقف وقامت إدارة الدفاع المدني في حينها بمخاطبة إدارة الأوقاف بخصوص الموضوع،

ولكن لم يتخذوا أي إجراء رسمي حيال التقرير ولم تتم مخاطبة المؤسسة المتعهد لصيانة الأوقاف، ما جعلنا نرفع شكوى أخرى لإمارة المنطقة، التي قامت بشكورة وتم إيقاف المؤسسة لعدم قيامها بواجبها تجاه الوقف، الذي يوجد به عجرة وطاعون في السن ومعوقون يجدون صعوبة في الطلوع والنزول.

وقد قرر وكيل الوزارة لشؤون الأوقاف تركيب مصعد جديد منذ ٦ أشهر، لكن تم حفظ المعاملة لأسباب نجهلها. وأضاف المواطن أحمد الجيزاني: نعاني من تسربات في مواسير الصرف الصحي،

مما أدى إلى تشققات ونقش في الأسقف وقد يعرض حياة السكان للخطر وقمنا برفع خطاب مرفق بالصور يوضح تلك الملاحظات ولكن لم نجد أي تجاوب يذكر، بل الأمر يزداد سوءًا في كل يوم، ويبدو أن إدارة الأوقاف لن تتحرك إلا إذا وقع مكروه لا قدر الله. داعيا المسؤولين في تلك الإدارة إلى مراعاة ظروفهم. وأردفت المواطنة زكية كردي من سكان الوقف أن هناك غرفة مخصصة للحارس في الوقف، وقد تم إيقافه عن العمل دون إبداء الأسباب وأصبحت الغرفة مهجورة ما يجعلها مكانًا خصبًا لعمليات إجرامية قد تحدث لا سمح الله. وأضافت: من حقنا أن يتم توفير حارس لنا أسوة بباقي الأوقاف بمكة.

وقال المواطن ماجد هوساوي: مشكلتنا الرئيسية مع الأوقاف تكمن في تجاهلها المستمر لمطالبنا، فقبل فترة وجيزة قمنا برفع الفاتورة الكهرباء التي تستحق الدفع لتسديدها أو فصل التيار عن المبنى لكنهم في إدارة الاستثمار رفضوا تسديدها وقمنا بمخاطبة الوزارة مباشرة،

وتم تسديدها حسب النظام المتبع، كما قام سكان العمارة بجهود شخصية ووجدوا فاعل خير تكفل بإصلاح المصعد وقام بإرسال مندوبه الخاص للكشف والمعاينة واتضح بعدها عدم وجود الكنترول الخاص بالمصعد فاعتذر لنا.

أما المواطن سعد شملول فقال: أثناء هطول أمطار غزير قبل فترة سقطت قطع صخرية كبيرة وقامت إدارة الدفاع المدني بإعداد محضر مشترك مع بلدية الغزة،

وقاموا بعدها بمخاطبة إدارة الأوقاف عما حصل، إضافة إلى سقوط قطع صخرية متكررة على السيارات الواقفة تحت الوقف ما تسبب في إحداث خسائر مادية لنا وللمارة وقمنا برفع تقرير بهذه الوقائع، لكن للأسف لم تحدث أي استجابة تذكر. وعبر صحيفتكم الغراء أدعو المسؤولين في الوزارة ضرورة التدخل السريع لرفع المعاناة عنا في القريب العاجل. ونوه المواطن جعفر قاري بأن إدارة الأوقاف لا يهتمها الوقف -على حد قوله- لأن ساكنيه من العجزة والمحتاجين ولا يستطيعون إيصال معاناتهم للمسؤولين وطالب إمارة منطقة مكة التدخل وتشكيل لجنة للتحقيق في الوضع المزري الذي نعيشه نحن وأبنائنا.

حقوق الإنسان ترحب باستقبال الشكاوى

معلومات: رواتب المدارس الأهلية لا تسمن ولا تغني من جوع

مديرة التعليم الأهلي : الشكاوى يفصل فيها مكاتب العمل

المصدر: جريدة اليوم الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٤

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٦٩٨&I=٨٠٤٨٨١&G=١>

غنية الغافري - الدمام

في ظل نقص الوظائف الحكومية تتجه معظم خريجات الجامعات للعمل كمعلمات في المدارس الأهلية طمعا في شغل وقت الفراغ واكتساب الخبرة إضافة إلى إيجاد مصدر دخل جيد يعين الفتاة وأسرتها ويحقق لها الرضى النفسي لكن استغلال بعض ملاك المدارس لحاجة الفتيات للوظيفة أصبح هو الأمر المقلق والذي دعى الكثير منهم إلى الاستهانة بالمعلمة السعودية وعدم إعطائها حقوقها وإلزامها بمتطلبات تفوق راتبها المتواضع بل تهديدها بالإقالة في أي وقت .

يوم الإجازة:

تقول منى سعيد معلمة في مدرسة أهلية منذ ٥ سنوات أنها تعمل في مدرستها بكل اجتهاد واستطاعت كسب طالباتها وأولياء أمورهن كما أنها تجدد من طرق تدريسها بشكل دائم وتطور من نفسها بالقراءة عن طريق النت وقراءة الكتب لكن كل ذلك لم يشفع لها وعدد من زميلاتها لدى المسؤول عن المدارس في إقالتها وزميلاتها حين لم يوافقن على إضافة يوم إجازتهن كيوم عمل رسمي وتقول منى تفاجأنا باستحداث عقود جديدة تنص على الإجبار على الدوام يوم الخميس ولما رفضن التوقيع على العقد أقالهن المالك من المدرسة دون أدنى تقدير لعملهن واجتهادهن وحصولهن على تقديرات ممتازة طوال فترة عملهن بل تفاجأن بوجود شروط جزائية في العقد كدفع غرامة مالية والتنازل عن الحقوق مما دفعهن للجوء للجهات الرسمية والتظلم لديها لإعادتهن للعمل وبالرغم من كسب القضية إلا أنهن لم يعدن لعملهن حتى الساعة.

دورات تدريبية:

بينما تضيف زميلتها سعاد مبروك أن المفاجأة هي تعيين معلمات غير سعوديات وإخفاء وجودهن عند زيارات الجهات المسئولة ، وتقول مرام الحسن أنها تتمنى لو كانت الدورات التدريبية في يوم غير يوم الإجازة الرسمي للدولة فهن لديهن مسؤوليات ومن حقهن التمتع بالإجازة كغيرهن ولا تعتبر الحسن رفضها من باب العناد أو الفراغ لكنه من باب الحوار الذي أغلقه المسؤول ولم يستمع لهن بل أراد أن يكون القرار بالإجبار ضاربا بعرض الحائط برأيهن .

عدد إضافي:

وتقول فاطمة سعيد إنها تفاجأت هي وعشر من زميلاتها في مدرسة أخرى بعدم تجديد عقودهن لسنة جديدة من قبل مالك المدرسة الجديد بحجة أنهن عدد إضافي في المدرسة بالرغم من أنهن يعملن في المدرسة منذ سنوات وقال لهن مالك المدرسة أن المدرسة في حالة تطوير وتجديد وإعادة هيكلة

وهذا ما حصل مع المعلمة نورة الزبيدي حين تسلمت المدرسة مديرة جديدة حيث اجتمعت بالمعلمات وأخبرتهن بأنها ترغب ببث روح جديدة في المدرسة وتجديد الكادر وطلبت من المعلمات القديمت تقديم استقالاتهن عوضا عن طردهن مراعاة لهن على حد قولها.

عند الحاجة:

وتقول تهاني عصام أنها تقدمت للعمل في مدرسة أهلية فطلبت منها المديرة أن تدرس الصف الأول وأن تعد الوسائل المطلوبة كمربية صف وأن تزين الجداريات المقابلة للصف وبعد جهد كبير قامت به ومال كثير صرفته لم تحصل على كلمة شكر واحدة بل كان الجواب بعد شهر سنتصل بك في حال الحاجة وتضيف تهاني بحسرة ليتهم لم يقبلوني من البداية

بينما تجد نور السلمان نفسها وحيدة في مدرستها بعد اتفاق غريب بين مشرفة المرحلة وبعض المعلمات وصدور بعض التصرفات الغير مقبولة والتي تسيء لباقي المعلمات المظلومات واللاتيخصص لايوجد لهن سند سوى الصبر فلا نصير لهن إلا الله

رواتب ضعيفة:

ومن بين تلك النماذج تتقاضى ليلي الغامدي وزميلاتها ١٢٠٠ ريال بالرغم من أنهن جامعات وبيدّلن من الأعمال فوق ماتبدله معلمة المدارس الحكومية من وسائل ومتطلبات بالإضافة إلى دوام إضافي في حال الحاجة لكن النتيجة كما هي دون أدنى تعزيز أو مكافآت بل أن الراتب يذهب للمواصلات والوسائل.

خسائر ونفقات:

وترفض مدرسة أهلية استضافة أبناء المعلمات إلا بمقابل وخدمة التوصيل فلا ميزات للمعلمة ولا إكرامية وتطالب معظم معلمات المدارس الأهلية بتقدير أكبر وراتب يوازي شهادتهن وخبرتهن فضلاً عن تعويضهن عن الخسائر والنفقات الإضافية التي يبذلنها كما يتمنين من وزارة التربية والتعليم إتاحة الفرصة لهن في الترشيح كمشرفات أسوة بمعلمات المدارس الحكومية اللاتي يحصلن على كافة الامتيازات ، كما يطالبن بتعيين المعلمة المتميزة في المدارس الأهلية على وظائف حكومية وأن تكون لها الأولوية في التوظيف فهناك الكثير من المعلمات المتميزات اللاتي حصلن على جوائز على مستوى المملكة والخليج لكنهن ظللن في مكانهن دون أدنى ميزة.

اتخاذ الاجراءات:

ويقول مدير فرع الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان إبراهيم عسيري أنه في حالة تقدم أي متضررة من المدارس الأهلية وغيرها بدعوى فإن اللجنة تبحث في الموضوع لدراسة وضع العقد الذي تم بين الطرفين هل هو نظامي أم لا وفي حالة وقوع ظلم فإن الهيئة تتخذ الإجراءات اللازمة.

مكاتب العمل:

فيما قالت مديرة إدارة التعليم الأهلي والأجنبي بإدارة التربية والتعليم وفاء جابر المري إن إلزام المدارس الأهلية بساعات عمل إضافية وفسخ العقود يندرج تحت مسمى الخلافات العمالية والجهة المخولة لذلك هي مكاتب العمل ولا تختص به إدارة التعليم.

من ناحية أخرى أوضحت مديرة مدارس أهلية وفاء الشعبي أن العقود هي التي تحفظ حق كل طرف وهناك من لا يتقهم ماله وماعليه وأضافت في حالة إجبار الموظفة على عمل غير منصوص في العقد فالخطأ يقع على صاحب العمل وأوضحت أن المتغيرات الحديثة في التعليم تتطلب التجديد وتكثيف الدورات ولكن باتفاق ومشاورة حتى تعطي المعلمة وهي مرتاحة كما انتقدت الاستغناء عن المعلمات أصحاب الخبرة وقالت أن ذلك لا يصب في صالح العمل بل له مردود سيئ حتى على الطلاب أنفسهم وأولياء الأمور.

فيما قالت ندى السويدان مديرة مدارس أهلية أن أنسب وقت لإقامة الدورات هو نهاية العام الدراسي وأيام العودة وأضافت أن الكثير من المعلمات يحضرن خارج وقت العمل اختياريًا في حالة وجود عمل لديهن وقالت أن ظروف النساء عامة تختلف فيجب مراعاة الخصائص النفسية للمرأة وعرض أي قرار يخصهن عليهن وأن لاتكون القرارات ارتجالية ومتخذة من جانب واحد .

محكمة الجوف تؤيد زواج طفلة تحولت إلى أم زوجها خالها بأربعيني وهي في الـ ١٢ وأنجبت ابنة وترفض فسخ النكاح

المصدر: جريدة الوطن السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٤٩٩&CategoryId=٣

جدة: نسرين نجم الدين ٢٠١٠-١٢-١٨ ٢:٠٥ AM

أيدت المحكمة العامة في سكاكا بمنطقة الجوف زواج قاصر سعودية (١٢ عاما) من أربعيني سعودي. وأصدرت المحكمة حكمها في اليوم التالي للجلسة الأولى من القضية، برفض دعوى أخيها الأكبر وهو وليها الشرعي، لإبطال النكاح الذي أبرمه الزوج في سورية بعد التفاهم مع خال الفتاة، الذي كان يعمل سائقا لدى الأسرة السعودية. وقال المدعي، وهو أخو الفتاة، في دعواه إن "المدعى عليه (زوج أخته) أتم مراسم خطبة الفتاة في سورية مع علمه اليقين بوجود ولايتي عليها بصك شرعي، كما قام المدعى عليه بعقد نكاحها بلا ولي". ورد المدعى عليه "تزوجت من أخت المدعي عن طريق خالها (ر) (سوري الجنسية)، وبحضور عم الفتاة واتصلت بأخيها لأجل خطبة أخته، لكنه قال إنه لا يستطيع الدخول إلى سورية، مبديا موافقته على الزواج" ولكن المدعي فند ذلك. أما الفتاة فأجابت عن رضاها بالزواج وقالت "لا أقبل بفسخ النكاح وقد أنجبت ابنة". من جهته، أكد عضو جمعية حقوق الإنسان خالد الفاخري أن الجمعية خاطبت وزارة العدل بشأن القضية، داعيا إلى عدم التعدي على حقوق الطفل بتزويجه في عمر صغير.

أيدت المحكمة العامة في سكاكا بمنطقة الجوف زواج قاصرة سعودية في الثانية عشرة من عمرها من أربعيني سعودي، وأصدر القاضي حكمه في اليوم التالي للجلسة الأولى في القضية، برفض دعوى أخيها الأكبر وليها الشرعي لإبطال النكاح الذي أبرمه في سورية الزوج بالتنسيق مع خال الفتاة، والذي كان يعمل سابقا على وظيفة سائق للعائلة لدى الأسرة السعودية بموجب وكالة منحها إياه أخته قبل وفاتها مباشرة. وجاء ضمن دعوى المدعي، أخي الفتاة القاصرة ضمن صك الحكم الذي حصلت (الوطن) على نسخة منه أن "المدعى عليه (أي زوج أخته) قام وبسوء نية باتمام مراسم خطبة أختي القاصرة عن طريق أخوالها بسورية مع علمه اليقين بوجود ولايتي عليها بصك شرعي وعلى إخوانها القصر". وتابع أخو الفتاة: "كما قام المدعى عليه بعقد نكاحها بلا ولي بدولة سورية، وأحضرها من هناك بموجب وثيقة مرور من السفارة السعودية في سورية مع علمه بوجود جواز سفرها لدي، ثم أقدم على استخراج جواز سفر لها بدل فاقد بعد وصولها معه إلى السعودية، كما ضمها في سجل العائلة الخاص به، وتفعيلا لنظام الإجراءات الجزائية فإني أطعن في تلك الوثائق بالتزوير وأطلب من فضيلتكم إحالتي مع المدعى عليه للجهة المختصة للتحقق مما ذكر". وجاء في رد المدعى عليه (الزوج): "تزوجت من أخت المذكور عن طريق خالها (ر) (سوري الجنسية)، وبحضور عم الفتاة وكان أخوها (أي المدعي) غير موجود في سورية وقد اتصلت به لأجل خطبة أخته لكنه قال: إنه لا يستطيع الدخول لسورية، وقال: ليس لدي مانع عليك إنهاء الإجراءات"، فيما جاء في رد المدعي "إن ما ذكره المدعى عليه غير صحيح، ولا أعترف بالعقد المذكور لأنه مبني على باطل بأنه بلا ولي". وأجابت الزوجة عن رضاها بالزواج، وقالت: "إنني راضية بالزواج وراضية بهذا الزوج ولا أقبل بفسخ النكاح وقد أنجبت منه ابنة".

وكان المدعي، أخو الفتاة القاصرة قد تسلم صك الحكم في محرم الجاري، وأبدى عدم القناعة به، وجاء في منطوق الحكم: "قررت المحكمة صحة زواج المواطن (ب.ي) من زوجته (ج.ع) وأمضيت هذا الزواج". كما رفضت المحكمة طلب المدعي بإلغاء الوكالات الصادرة من الزوجة لزوجها، باعتبار رضا الزوجة "القاصرة" بالوكالات، ولعدم قيام الموجب الشرعي للفسخ.

وأوضح (الوطن) الشقيق الأكبر للزوجة القاصر أن والده تزوج من أجنبية هي أخت السائق الخاص للأسرة، وأنجبت له أربعة أولاد وبنت، وما إن توفي الوالد حتى طالبت بالسفر إلى بلدها وأخذ أطفالها معها، وقال: "باعتباري الولي الشرعي لإخوتي القصر بحسب صك صادر من محكمة الرياض، لبنت رغبة والدتي، بل وتنازلت وإخوتي الآخرون لها وإخوتي منها عن إرثنا وأملأنا التي تقدر بالملايين في سورية، ولم أجد مانعا لإبقاء إخوتي الذكور لديها، واشترطت أن يعودوا معنا إلى السعودية، وأن تعود أختي البنت معي للسعودية فور أن تبلغ العاشرة من عمرها لتعيش وتتربى بين باقي أفراد الأسرة في السعودية، وكنت أزورهم وأعطي والدتهم مصاريفهم دائما وكل عام، ولكن في عام ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م وصلت إلى سورية، وكانت والدتها قد توفيت، وفوجئت بأختي الصغيرة (ج.ع) المولودة عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، وكان عمرها آنذاك اثنتي عشرة عاما، قد حرمت من مواصلة الدراسة، كما عقد نكاحها في نفس العام من قبل خالها بموجب وكالة كانت أعطته إياها أخته المتوفاة، وضمنوا كذلك موافقة اثنين من الأعمام الذين ليست لهما صفة قانونية تسمح لهم بذلك، علما بأنني أنا الولي الشرعي والقانوني، ولأن أختي ما زالت طفلة فقد استطاعوا التغرير بها وإفهامها أنني قد تخليت عنها، وقد حاولت إفهامها أنني (لم ولن) أنخلني عنهم، وقد رفعت دعاوى في سورية لإبطال الحكم، وقد تم الحكم ببطلانه واعتبرته محكمة حمص (فعل منافي للحشمة واعتداء على قاصرة لم تبلغ الثامنة عشرة)، وقبل تطبيق الحكم، عاد بها زوجها إلى مقره بالجوف في السعودية .

ويضيف شقيق القاصرة: وفي الجوف أقمت دعوى لفسخ النكاح، وللأسف أن التقاضي في المحاكم أضاع الوقت لغير صالح أختي القاصرة، وزاد في تعقيد الأمور، فقد استطاع زوجها أن يستحوذ على جميع إرثها وأملأها بموجب وكالة عامة أعطته إياها أختي ليتصرف في جميع إرثها ومالها، وبناء عليه أجرى مبيعة لجميع أملأها وإرثها من أبيها، كما أنجبت أختي منه طفلة عمرها الآن ثلاثة أشهر. مضيفا: سأتابع الطعن في الحكم، ولكن أخشى أن تزداد الأمور تعقيدا مع مرور الوقت.

من جهته، أكد محامي المدعي (شقيق القاصرة) أحمد بن خالد الأحمد السديري أنه يعد الطعن في الحكم لرفعه لمحكمة الاستئناف، موضحا "أن الخال ليست له ولاية طالما كان للقاصرة ولي شرعي وولي أقرب منه، ولا يجوز له تزويج الفتاة، والزواج باطل لأنه تم بدون ولي، خصوصا مع اعتراض الإخوة الذكور والولي الشرعي، فالفتاة قاصرة بعمر الثانية عشرة وليست لها إرادة ورضاها غير صحيح لأنها ليست مميزة وليست راشدة ."

من جهته، أفاد عضو جمعية حقوق الإنسان، المستشار القانوني خالد الفاخري رئيس الجمعية خاطب وزير العدل بشأن هذه القضية، وبحكم المعلومات التي وردتنا فإن هناك اهتمام بالقضية من قبل وزارة العدل تحديدا . ودعا الفاخر لحماي مصالح الطفل، ويجب عدم التعدي على حقوقه سواء في التزويج بعمر صغير أو بخلافه من الحالات.

حقوق الإنسان: لا نتدخل حتى تتوقف السفارة عن المتابعة

المصدر: جريدة الحياة السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/213954>

شدّد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة الدكتور مفلح القحطاني على عدم تدخل الجمعية في شكوى مواطن من تعرض ابنه الموقوف في الكويت لاعتداءات جنسية من ضابط كويتي، حتى تنتهي السفارة السعودية في الكويت من الإجراءات المتبعة.

وقال القحطاني لـ«الحياة»: «سفارة المملكة في الكويت تابعت قضية المواطن، إذ تنتظر الجمعية انتهاء السفارة من متابعتها للقضية، كوننا لا نتدخل في حال متابعة السفارات السعودية في الخارج لقضايا المواطنين.»

وأضاف أن الجمعية لن ترسل وفداً منها لزيارة الموقوف السعودي، خصوصاً أن سفارة المملكة بدأت خطواتها في متابعة القضية، لكنه استدرك بالقول: «في حال طلب منا والد المجني عليه التدخل في القضية، فسنعمل على طلبه، والجمعية تلقت شكاوى عدة مثل هذه الحال، لكن في دول أخرى، ووفرت السفارات الدعم المادي والمعنوي للمتضررين حينها». وأكد على السعوديين بالالتزام بأنظمة البلاد التي يتواجدون فيها، كما طالب السلطات في تلك البلدان بالعدل أثناء النظر في قضايا المواطنين، لافتاً إلى أنه لا يوجد تقصّد للسعوديين في بلد معين.

تطوير مكة تلغي عقود ٧٠ موظفا

المصدر: جريدة الوطن الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٦١٢&CategoryID=٥

جدة: حسن السلمي AM ٢:١٨ ١٩-١٢-٢٠١٠

طالبت الهيئة العليا لتطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة ٧٠ موظفاً بمقرها الرئيسي السابق بمحافظة جدة بتسليم رواتبهم الأخيرة عن شهر ذي الحجة الماضي، بشرط توقيع تعهدات خطية بعدم مطالبة الهيئة بأي مبالغ مالية أو حقوق عن فترة عملهم طيلة ٦ سنوات ماضية، تمهيدا لعدم تجديد عقودهم بسبب زيادتهم عن حاجتها الوظيفية. وأكد مسؤول بالهيئة أن موظفي فرع جدة لم يتم فصلهم، بل اقتضت المصلحة التنظيمية الإدارية الجديدة عدم تجديد عقودهم.

من جانبه، أوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة الدكتور حسين الشريف، أن الجمعية في طور البحث، تمهيدا لمخاطبة الهيئة وإمارة المنطقة.

دعت الهيئة العليا لتطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة ٧٠ موظفاً بمقرها الرئيسي السابق بمحافظة جدة لتسليم رواتبهم الأخير عن شهر ذي الحجة الماضي بشرط توقيع تعهدات خطية بعدم مطالبة الهيئة بأي مبالغ مالية أو حقوق عن فترة عملهم طيلة ٦ سنوات ماضية، تمهيدا لعدم تجديد عقودهم بسبب زيادتهم عن حاجتها الوظيفية. وجاء ربط الهيئة تسلم الموظفين رواتبهم بشرط توقيع التعهدات بعد القرار الأخير القاضي بحل مسمى الهيئة العليا التي تتخذ من جدة مقراً لها، والاكتفاء بهيئتين منفصلتين، الأولى بالعاصمة المقدسة، والأخرى بالمدينة المنورة. وأكد موظفون تنهياً الهيئة لإصدار قرارات إلغاء عقود وظائفهم لـ "الوطن" أن قرابة ١١٠ موظفين يعملون بالفرع الرئيسي للهيئة السابقة في جدة تم تخييرهم بين الانتقال إلى فرع مكة المكرمة أو المدينة المنورة، ونقل ٤٠ منهم إلى هيئة تطوير المدينة، وسط رفض هيئة مكة استيعاب الباقين بحجة تعاقدها مع شركة "زهير فايز" لإدارة مشاريعها التطويرية، وعدم حاجتها للموظفين.

وأوضح الموظفون سعد الناصري، وعبد الوهاب الهندي، وبندر الحارثي، أنهم توجهوا أمس إلى جمعية حقوق الإنسان بجدة لمساعدتهم في إعادة صرف رواتبهم التي أوقفتها الهيئة منذ شهر ذي الحجة الماضي، ليتسكنوا من دفع إجراءات سكنهم ومصاريف معيشتهم، خصوصاً أن معظمهم يتحملون مسؤوليات أسر كاملة، كاشفين عن أنهم لا يزالون يقومون بالتوقيع بالحضور صباحاً، ومن ثم الانصراف ظهراً في مقر الهيئة بجدة، على الرغم من أنه لا يوجد فيها أي مسؤول، وسيتم إغلاقها قريباً. مؤكداً أن الشؤون المالية بالهيئة طالبتهم بالتوقيع على تعهدات خطية بعدم المطالبة بأي حقوق مالية لدى الهيئة، في حال رغبوا تسلم راتب شهر ذي الحجة الماضي، معتبرين أن الشرط يمنعهم من تسلم رواتبهم، ووصفوه بقرار الاستغناء عن خدماتهم وليس تعهداً.

وفي الوقت الذي لم تستطع "الوطن" الحصول على رد من رئيس هيئة تطوير مكة الدكتور سامي برهمين، أكد مسؤول بالهيئة أن موظفي فرع جدة لم يتم فصلهم، بل اقتضت المصلحة التنظيمية الإدارية الجديدة عدم تجديد عقودهم. مؤكداً أن بنود العقد تنص على أنه يتم تجديده سنوياً، وفي حال رغب أحد الطرفين عدم تجديد العقد لعذر مقبول، يتم ذلك. وأشار إلى أن هؤلاء الموظفين لو تقدموا خلال فترة عملهم بطلب عدم تجديد عقودهم، فإن الهيئة لا يمكنها إلزامهم بالاستمرار في العمل، وفق شروط العقد. مشدداً على أنه يجب أن يعرفوا ما لهم وما عليهم. وأكد أنهم كانوا على علم تام بكافة بنود العقود الوظيفية المبرمة معهم.

من جانبه، أكد رئيس جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية استقبلت دعوى الموظفين، وأنها في طور البحث تمهيدا لمخاطبة الهيئة وإمارة المنطقة بشأنها.

وأوضح أن شكوى الموظفين تتضمن عدم صرف رواتبهم، واشترط عدم مطالبتهم بحقوقهم من أجل تسلمها، معتبراً أن الإجراء لا يجوز شرعاً وقانوناً. مشيراً إلى أن الهيئة إذا كانت متأكدة بأنه لا حقوق للموظفين لديها، فلا داعي من تعهد خطي يوقعه الموظف.

وأضاف: "ما يتعلق بمسألة نظامية الفصل، فإن الأمر لا يمكن الحديث عنه، إلا بعد الرجوع لنص العقد المبرم مع الهيئة، وأن العقد شريعة المتعاقدين، وملزم للطرفين. مؤكداً أن الأيام المقبلة ستشهد بحث كل تفاصيل الدعوى، والإجراءات التي يمكن أن تتخذ حيالها.



نورة الفايز ترأس وفد المملكة إلى المؤتمر مناقشة آليات تفعيل وثائق حقوق الطفل العربية

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٩/Con٢٠١٠١٢١٩٣٨٩١٥٩.htm>

عبد الله الداني - جدة

يناقش الوزراء المعنيون بقضايا الطفل في العالم العربي وممثلو جامعة الدول العربية، الوثائق الخاصة بحقوق الطفل وآليات تفعيلها، وذلك في مؤتمر يعقد في مدينة مراكش المغربية بدءاً من اليوم ولمدة ثلاثة أيام. ويرأس وفد المملكة إلى المؤتمر نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات نورة الفايز، بمشاركة وزارات معنية بحقوق الطفل، هي: الثقافة والإعلام، العدل، الصحة، والشؤون الاجتماعية. وتشارك من المملكة أيضاً هيئة حقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية للطفولة، مؤسسة الملك خالد الخيرية، ومؤسسة الأميرة العنود الخيرية. ويشارك من الدول الأخرى وزراء معنيون بقضايا الطفولة، خبراء ومسؤولون، هيئات ومؤسسات، منظمات عربية وإقليمية ودولية وغير حكومية، جمعيات ذات صلة بقضايا الطفولة، وإعلاميون. ويهدف المؤتمر إلى التقييم المرحلي للخطة العربية الثانية للطفولة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)، كما يهدف إلى رصد مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية وتأمين الحماية للأطفال إقليمياً ووطنياً. ويسعى المؤتمر إلى مراجعة وتطوير الخطة العربية للأعوام الخمسة القادمة، وتجديد الالتزام العربي حيال تفعيل حقوق الطفل، إضافة إلى تعزيز آليات تنفيذ العمل الإنمائي العربي بالشراكة مع المجتمع المدني والإعلاميين والأطفال. وعقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر لقاءات عدة تمثلت في منتدى المجتمع المدني التمهيدي في القاهرة، منتدى الإعلاميين التمهيدي في بيروت، ومنتدى اليافعين التمهيدي في دمشق. وستعرض خلال المؤتمر دراسات وتقارير تم إنجازها ومنها الوثيقة الرئيسة «دراسة خاصة بالتقييم المرحلي للخطة العربية الثانية للطفولة للفترة من (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)، دراسة تحليلية للآليات المؤسسية المعنية بالطفولة في الدول العربية، دراسة دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة العربية الثانية للطفولة، دراسة قانون الطفل في الدول العربية «الواقع والمأمول»، التقرير العربي المقارن لمدى تفعيل توصيات دراسة الأمين العام للأمم المتحدة لوقف العنف ضد الأطفال.

قانوني وحقوقي: تركيبها غير مبرر... والسيارة - التنقل فقط

المصدر: جريدة الحياة الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٤١٨٩>

قال المحامي خالد بن سعيد إن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تقوم بدور مشابه لشرطة الآداب في بعض الدول «وهذا يبرر لها اتخاذ بعض الإجراءات لحماية أفرادها من الأشخاص الذين قد يجنون عليها وإحداث تلفيات بسياراتها»، مضيفاً أن تركيب هذه الدعامات غير جائز من الناحية القانونية إذا كان الهدف منه أن تستخدم سياراتها في المطاردة لأن النظام يمنعها من ذلك كما في نظام المرور الذي يمنع مطاردة المخالفين بالسيارة، أما إذا كان الهدف حماية أفراد الهيئة من الاعتداءات فهذا مبرر مقبول.

وفي السياق ذاته، أوضح مصدر مطلع في جمعية حقوق الإنسان (فضل عدم الكشف عن اسمه) أن الكوادر البشرية في جهاز الهيئة لها نظام وضع من الحكومة وعليها أن تلتزم به مثلها في ذلك مثل أي جهة حكومية لها نظام تسيير وفق قواعده وحيثياته.

وقال: «إذا كان الهدف من وجود مثل هذه الدعامات استخدامها للمطاردة أو للاصطدام بالآخرين فهذا غير مبرر، فدور الهيئة هو الإرشاد والتوجيه إلى المعروف والنهي عن المنكر بالدعوة الحسنة، ووجود مثل هذه الدعامات أمر غير مناسب للجهاز الذي أنيط به تحقيق شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.»

ولفت إلى أن استخدام أفراد الهيئة للسيارة يفترض أن «يقتصر على التنقل، وإضافة أي أمر إلى سياراتهم يوحي بأنها ليست لذلك.. ومثل هذه الدعامات المضادة للاصطدام لا يتناسب مع دور الهيئة في تأدية رسالتها في إطار من الحب والمودة ومحاولة جذب رضا الناس.»

وحول الاحتجاج بأن هذه الدعامات هي لحماية أفراد الهيئة من الاعتداءات التي يواجهونها أثناء عملها، قال المصدر: «هذا يعتمد على عدد الوقائع التي تواجه أفراد الهيئة فيها اعتداءات على سياراتهم تعرضوا فيها للخطر، فإذا كان هناك وقائع تثبت بأن أفراد الهيئة يواجهون خطراً واضحاً أثناء تأدية عملهم فيمكن أن يكون تركيب الدعامات مستساغاً، أما إذا كان الحال غير ذلك فلا يناسب الهيئة تركيب هذه الدعامات لاسيما وأساس عملها قائمة على الدعوة بالود والإخاء.» بعكس ما يوحى به تركيب هذه الدعامات.

محامون سعوديون يبدون استعدادهم للدفاع عن موقوف

الكويت

المصدر: جريدة الحياة الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/214200>

الرياض - سعود الطياوي

أبدى عدد من المحامين السعوديين استعدادهم للذهاب إلى الكويت للدفاع عن الموقوف السعودي ماجد (١٦ عاماً) الذي يتهم ضباط مباحث كويتيين باهانتة وتعذيبه، في حين أكد السفير السعودي في الكويت الدكتور عبدالعزيز الفايز أن السفارة طلبت من المسؤولين الكويتيين تزويدها بملاحظات قضية الموقوف. وأكد عضو اللجنة الوطنية للمحامين نائب رئيس لجنة المحامين في الغرفة التجارية في الرياض المحامي محمد العنزي لـ «الحياة»، أن مجموعة من المحامين مستعدون للدفاع عن المواطن السعودي في هذه القضية التي يجب أن تتبناها أيضاً هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وقال: «الكويت هي من الدول التي تحترم حقوق الإنسان، وفي حال ثبت حدوث هذا التجاوز الخطير، فلا يمكن أن يمر من دون عقاب أو مساءلة من القائمين على وزارة الداخلية وعلى رأسهم وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد الصباح.»

من جهته، أكد السفير السعودي في الكويت الدكتور عبدالعزيز الفايز لـ «الحياة» أمس أن السفارة أجرت اتصالات مع كبار المسؤولين في وزارة الداخلية الكويتية، الذين أوضحوا أن النيابة العامة الكويتية لا تزال تحقق في قضية الموقوف السعودي، ووعدوا بفتح تحقيق منصف يضمن الحقوق كاملة. وأضاف أنه طلب من والد الحدث ماجد الحضور إلى السفارة اليوم (الأحد) لمعرفة تفاصيل الحادثة ومتابعتها عن كثب. وقال: «هذا الأمر إن ثبت يجب ألا يسكت عنه سواء كان اعتداءً جنسياً أو غيره من الاعتداءات التي تمس الكرامة الإنسانية.»

وذكر أنه طلب من المسؤولين الكويتيين تزويده بكل تفاصيل وملابس القضية، مشدداً على أن المسؤولين الكويتيين عند حسن الظن ومستوى المسؤولية، ونظرة أهل الكويت للسعوديين هي نظرة أشقاء وأهل.

وتابع: «السفارة السعودية في الكويت لن تقبل أي إساءات ضد السعوديين، وكذلك الحال بالنسبة للمسؤولين الكويتيين فهم في دولة قانون ولن يضيع لديهم حق أحد إطلاقاً». وتطرق إلى أن أكثر من ١٣٠ ألف مواطن سعودي يقيمون في الكويت حالياً يعاملون معاملة الكويتيين، خلافاً لآلاف الزائرين السعوديين للكويت بشكل يومي، مؤكداً أن المشكلات قليلة جداً بالنسبة للعدد الإجمالي، والتعامل مع السعوديين إيجابي جداً حتى وإن سجلت بعض الحوادث.

وأكد والد الموقوف السعودي ماجد لـ «الحياة» أنه طلب من النيابة العامة تسليم ابنه إلى دار الرعاية الاجتماعية (سجن الأحداث) لمن يقل عمره عن السن القانونية (خوفاً من تعرضه للأذى من من اتهمهم بإيذائه أو تلفيق تهمة جديدة له). وأكد أنه طلب مرات عدة من مراكز الشرطة التي نقل إليها ابنه أثناء التحقيق معه إرساله إلى الطب الشرعي لتوثيق الإصابات التي لحقت بابنه أثناء التحقيق معه من رجال المباحث الكويتيين إلا أنهم تجاهلوا طلبه خوفاً من انكشاف أمرهم على حد قوله.

يذكر أن والد ماجد اتهم ضباط مباحث كويتيين بالاعتداء الجسدي على ابنه وإجباره على ممارسة لا أخلاقية مع موقوف آخر بعد أن جردوهما من ملابسهما.

مفصولو هيئة تطوير مكة والمشاعر يلجأون لجمعية حقوق

الإنسان بجدة

المصدر: جريدة المدينة الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤٠٦

<http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٠٣٨>

سعد العيني - جدة تصوير: إبراهيم عسيري



تجمع عدد من موظفي هيئة تطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة أمام جمعية حقوق الإنسان بجدة متسائلين عن أسباب عدم تجديد عقودهم وفصلهم وعدم صرف رواتبهم، فيما كانوا يتطلعون إلى الترسيم بعد صدور الأمر الملكي الكريم بتكوين هيئة تطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة وفصلها عن هيئة تطوير المدينة المنورة. وقالوا بصوت واحد: "ما يحدث قطع لأرزاقنا وتشريد لأسرنا، فنحن أصبحنا بلا وظائف وبدون أي مستحقات ولم نسجل بالتأمينات الاجتماعية، فيما يطلب منا التوقيع على إقرار وتعهّد بأننا استلمنا كامل مستحقاتنا المالية، فهذا لا يرضي الله ولا رسوله". وطالب المتضررون بإيصال صوتهم لولاة الأمر والمسؤولين في الجهات المعنية لإيجاد حل لمشكلتهم.

فوجئنا بالفصل من العمل

يقول كل من عابد لمفون، سعيد الشمراني، وفهد السبيعي: عملنا في هيئة تطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة منذ أن أنشئت عام ١٤٢٤ هـ على عقود توظيف، واستبشرنا بهذا العمل لما فيه من شرف خدمة بيت الله الحرام، واستقرار وظيفي وظللنا ننتظر الترسيم منذ ذلك الحين، إلى أن صدر مرسوم ملكي كريم بتكوين هيئة تطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة برئاسة سمو أمير منطقة مكة المكرمة وهيئة تطوير المدينة المنورة برئاسة سمو أمير منطقة المدينة المنورة، فزاد بناء الرجاء والأمل في الترسيم والاستقرار الوظيفي، إلا أنه وعلى غير المتوقع فوجئنا بعدم تجديد عقودنا وفصلنا من العمل.

ماذا نقول لأطفالنا

ويضيف كل من نايف الهذلي، ياسر المطيري، هشام الهندي، وبندر الأحمد: الهيئة استغنت عنا وسرحتنا بدون أسباب ونحن متزوجون ونعول أسرنا وعلينا التزامات مالية لبنك التسليف وجهات أخرى، فأصحاب المنازل التي نستأجرها، أقلقوا مضاجعنا ووضعونا في حرج أمام أطفالنا الذين يتساءلون عن أسباب عدم تلبية متطلباتهم التي كنا نلبيها في السابق، والأدهى والأمر أنه تم إيقاف رواتبنا منذ شهر ذي الحجة وحتى تاريخ اليوم بسبب أننا رفضنا توقيع تعهد بتسليمنا كامل حقوقنا من قبل هيئة تطوير مكة وعدم مطالبتنا بأي حقوق مالية. ويؤمن محمد الجيزاني وراشد القرشي على ما قاله زملاؤهم، ويضيفان: يريدوننا أن نوقع على هذا التعهد والتنازل عن حقوقنا، فيما الاجازات وخارج الدوام لم يصرف لنا حتى الآن، فهذا شيء لا يرضاه الله ولا رسوله.

لماذا الفصل؟

وتساءل كل من مازن باشماخ، محمد ميمني، وبندر رزيق، وأشرف العرقوبي، راشد القرشي، وأحمد الحارثي: عن أسباب رفض هيئة تطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة نقل أي موظف لديها، وعن أسباب الاستغناء عنهم رغم أن الهيئة بحاجة إلى كثير من الموظفين، في الوقت الذي تم فيه نقل عدد من الموظفين إلى هيئة تطوير المدينة المنورة، ونحن فينا المهندسون وأصحاب الخبرات ولدينا جميع الامكانيات والقدرات التي نخدم بها وطننا.

د. الشريف: أمر مزعج ومقلق إلى ذلك قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجدة الدكتور حسين الشريف لـ «المدينة»: إن عدم صرف رواتب العاملين أمر مزعج ومقلق ويحتاج إلى إعادة النظر فيه بشكل عاجل وسرعة معالجته، لأن هؤلاء الموظفين لديهم أسر بحاجة إلى مصروف وعلينهم التزامات تعتمد على هذا الدخل، ونحن في الجمعية نستغرب إيقاف رواتبهم، مؤكداً أن هذا لا يجوز نظاماً، كما لا يجوز استخدام أي وسيلة من وسائل الضغط على الموظفين من أجل سلب حقوقهم.



حقوق الإنسان بالشرقية تتفاعل مع اليوم وتتابع قضية

الضحية مي

المصدر: جريدة اليوم الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٦
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠١&I=٨٠٥٦٢٢&G=١>

أحمد العريمة - الجبيل

تفاعلت جمعية حقوق الإنسان مع قضية «مي» التي انفردت بها «اليوم» بعدد رقم ١٣٦٩٥ تاريخ ١٠ / ٧ / ١٤٣٢ هـ الموافق ١٣ / ١٢ / ٢٠١٠م بعنوان «مي» دخلت غرفة العمليات لتضع مولودها الأول فخرجت مشلولة، كفيفة، خرساء. وجاء تفاعل جمعية حقوق الإنسان بناءً على ما نشرته «اليوم» والشكوى الرسمية التي تقدم بها زوج الضحية «مي» فارس جاد الرب متناولاً فيها الأضرار البدنية لزوجته والنفسية له ولأهله وأهلها مستعرضاً جميع ما مر به من مراحل علاجية سابقة.

وقال مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان جمعة بن عبدالله الدوسري أن فارس جاد الرب جابر سوداني الجنسية زوج المريضة «مي سلامة» تقدم بشكوى رسمية للجمعية مبيناً الحالة التي آلت إليها زوجته بعد إجراء العملية القيصرية التي أجريت لها بمستشفى الجبيل العام الذي دخلته بتاريخ ١٨ شعبان ١٤٣١ هـ ولا تزال منومة بالمستشفى في حالة غيبوبة وتنشجات وعدم القدرة على الرؤية والكلام رغم مضي خمسة أشهر من إجراء العملية.

وأشار إلى رفع الشكوى إلى مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية ليتم عرضها على الهيئة الصحية الشرعية.

جمعية حقوق الإنسان تقف على مشروع مستشفى قيا المتعثر

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٩/Con٢٠١٠١٢١٩٣٨٩٣١٠.htm>

سعود الحارثي - الطائف

علمت «عكاظ» أن وفدا من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة سيقف خلال أيام على مشروع مستشفى قيا المتعثر في مركز قيا (٧٠ كم جنوبي الطائف)، إثر تقدم أهالي المنطقة بشكوى للجمعية طالبوها بالتدخل لإنهاء معاناتهم مع المستشفى منذ ثماني سنوات. وذكروا في الشكوى أن لجنة فحص العروض في الشؤون الصحية في الطائف ما زالت تعطل إنجاز الأعمال الإضافية في المستشفى؛ بسبب اعتراضها على قيمتها، الأمر الذي فاقم من المشكلة، وأوضحوا أن المستشفى المعطل سيخدم ٢٥ ألف مواطن في قيا التي لا يوجد بها سوى مركز صحي واحد، إضافة إلى كونه مكانا لاستقبال الحالات المرضية والحوادث على طريق الطائف - الباحة.

تعرضت للضرب ومنتف الحواجب

حقوق الإنسان تنقذ طالبة من عنف الأب

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٩/Con٢٠١٠١٢١٩٣٨٩٣١٠.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة

تدخل فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة لصالح طالبة في الصف الأول متوسط، عذبتها والدها بالضرب ومنتف الحواجب والحرمان من المصروف لإخفاقها دراسيا. وأوضح لـ «عكاظ» المشرف على فرع الجمعية في منطقة المدينة المنورة الدكتور محمد بن شديد العوفي، أن فرع الجمعية التقى بوالدة ووالد الطالبة المعنفة وبين لهما أن أسلوبهما في دفع ابنتهما على التفوق خاطئ وغير صحيح ولا إنساني، وأضاف: تفهم والد الطالبة الملاحظات جيدا، واختلعت معاملته لابنته، ما انعكس على أدائها وصحتها حيث سجلت تفوقا دراسيا ملحوظا بشهادة منسوبي المدرسة. وكانت معلمات المدرسة، لاحظن آثار عنف على جسد الطالبة النحيل، وانطواءها على نفسها، وبعد معرفة الحقيقة أخطرت إحداهن القسم النسائي في فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، حيث باشرت الحالة عضو الجمعية شرف القرافي التي واجهت والد الطالبة بحالة ابنتها ورفعت تقريراً للمشرف على فرع الجمعية لاتخاذ اللازم.

بعضهن ينتظرن الوظيفة منذ أربعة عشر عاماً خريجات المدينة المنورة يرفعن تظلماتهن إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/١٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٦٩٢.html>

المدينة المنورة، تقرير - إيناس المخلفي
في عريضة من عشر صفحات رفع أكثر من مائة وخمسين خريجة جامعية من مختلف الكليات، تظلمن إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والتي جاء فيها شرح مفصل لمعانتهن في سبيل الحصول على وظيفة طوال أربعة عشر عاماً من تاريخ تخرجهن وإلى اليوم. الخريجات اجتمعن في مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة واستقبلتهن الأستاذة "شرف القرافي" مديرة القسم النسائي بالجمعية، وبمتابعة من "د. محمد العوفي" رئيس الجمعية بالمدينة المنورة، وبحضور "الرياض" قدمت الخريجات شكواهن وشرحن معاناتهن، خصوصاً أن من بينهن من تخرجت منذ أكثر من أربعة عشر عاماً (١٤١٤هـ)، ولم تحصل على وظيفة حتى اليوم .
وجاء في مجمل شكوى الخريجات أن حلم الحصول على وظيفة ازداد صعوبة، فلم يكتف بالشروط التعجيزية كالمطالبة بالحصول على دورات أو خبرات أو تعليم زائد، بل زاد الأمر تعقيداً عندما علموا بأنه سيتم اعتماد اختبار القياس كشرط إلزامي للحصول على وظيفة، متسائلين: كيف يمكن لمعلمة تخرجت من مراحل التعليم العام منذ أكثر من أربعة عشر عاماً، أن تجتاز الاختبار؟، خصوصاً وأن (٩٠%) من الأسئلة تعتمد على ما احتوته مناهج التعليم العام .
ووعدت الأستاذة "شرف القرافي" بعرض شكواهن على مدير الجمعية ومتابعة قضيتهم ومحاولة الوصول للحل المناسب .
من جهته عبر كل من "زكية الهبيبي" و"نهلة الجهني" و"نوال الشخي" عن معاناتهن، والتي لم تتركز حول الحصول على وظيفة رسمية وإنما حتى في الحصول على تعاقد، فخلال تلك السنوات لم يحصلن على أي تعاقد سواءً بدل أمومة أو استثنائي، وتساءلن: لماذا يتم تعيين من تخرجن بعدهن ويحملن نفس التخصص ولا يتم تعيينهن؟، وهل سكوتهن طوال تلك السنين هو سبب هضم أحقيتهن في التعيين؟ .
أما "عزيزة القرني" فلها تجربة أخرى وتقول: أحمل مؤهلين تعليميين ففي عام ١٤٢١هـ حصلت على "دبلوم" الكلية المتوسطة بدرجة امتياز، وفي عام ١٤٢٧هـ حصلت على درجة "البكالوريوس" في الدراسات الإسلامية بتقدير ممتاز، مضيفة أن زوجها كان قد راجع الإدارة المختصة منذ عام تقريباً، وسأل عن رقمي في قائمة الأسماء المرشحة للوظائف التعليمية، فأخبروه بأن رقمي (٢٧)، وبعد ذلك بأشهر راجع الإدارة فأخبروه بأن رقمي (٣٤٧) ؛ بحكم أنهم ضموا المحافظات للمنطقة التعليمية، وعليه مراجعة وزارة الخدمة المدنية؛ لأنهم هم من زودوا الإدارة بأرقام المرشحات، مشيرة إلى أنه عندما راجعهم أخبروه بأن رقمي هو (٢٦٧)، فما هذا التناقض بين الإدارتين؟ .
من جهتهن اتفق "ماجدة الرفاعي" و"زهور سعد" و"إسراء الحربي" خريجات منذ أكثر من ثماني سنوات، على أن التعيين "مسألة حظ" أو "واسطة"، فعلى الرغم من تقدمهن لكل ما يتم الإعلان عنه من وظائف، إلا أنهن لم يحصلن على الوظيفة بعد، وقلن: "التزمنا بالشروط المطلوبة من دورات وخبرات، إلا أننا مازلنا بلا عمل !!"
أما "عهود الحربي" و"زكية الشريف" فقلن: من ضمن الشروط المطلوبة لشغل الوظائف الدورات العلمية، إلا أن تلك الدورات لا تقبل بعد مرور خمسة سنوات، وتساءلن: لماذا هذا الشرط؟، فتلك الدورات قد كلفتنا الكثير من الجهد والمال، فلماذا لا يتم احتسابها بعد خمس سنوات؟، وما ذنبنا نحن إن كان الحصول على وظيفة يتطلب منا الانتظار لأكثر من خمس سنوات؟.

أوقفت رواتبهم وخبرتهم بالتنازل بعد ٧ سنوات من الخدمة ٧٠ موظفاً في هيئة تطوير مكة يلجأون إلى حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٩/Con٢٠١٠١٢١٩٣٨٩١٣٢.htm>

حسين هزازي - جدة

لجأ ٧٠ موظفاً من هيئة تطوير مكة إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جدة متذمرين من إيقاف هيئة تطوير مكة المكرمة رواتبهم بعد سبع سنوات من العمل.

وجزم رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف، أن الجمعية تلقت الشكوى رسمياً من الموظفين، وأدرجتها ضمن مهمات الجمعية وسوف تدرس من ثلاثة محاور، حرمانه أجرهم هذا الشهر، إجبارهم على توقيع تعهد بعدم المطالبة بحقوقهم واعتقادهم أن الهيئة استغنت عنهم بطريقة غير نظامية.

واستغرب إيقاف أجر الموظفين وهو حق مشروع يكفله النظام ولا يجوز التعدي عليه لأي سبب، إضافة إلى إجبارهم بتوقيع تعهد يقضي بعدم المطالبة بحقوقهم وهو مخالف للنظام، حيث لا يتم تصفية أي عقد إلا وفق النظام وبعد استلام المخصصات المالية.

وانتقد إنهاء علاقتهم الوظيفية بهذه الطريقة، حيث تحكم العلاقة الوظيفية نصوص العقد وهناك جهات مختصة للنظر في هذه المسألة، وتمنى من إدارة هيئة تطوير مكة حل هذه المشكلة وفق عقود العمل التي بينهم. وفيما لم يتسن لـ «عكاظ» الحصول على تعليق رسمي من الهيئة يوضح مبررات الفصل، أكد عدد من الموظفين المفصولين أن الهيئة أنهت خدمات ١١٠ موظفين، وأضافوا «عملنا أكثر من سبع سنوات، وبعد قرار فصل هيئة تطوير مكة عن المدينة، انقسم الموظفون إلى جزءين منهم ٤٠ موظفاً إلى هيئة تطوير المدينة والبقية ٧٠ موظفاً إلى هيئة تطوير مكة، غير أننا فوجئنا بتخلي الهيئة عنا، وأشعرتنا أن عملنا هذا الشهر هو الأخير، وأنهم يبحثون عن موظفين جدد بدلاً عنا».

التعليم العالي يتحفظ.. وحقوق الإنسان ترى إخضاع القرار للمدرسة

منع أطباء الكليات الجامعية من العمل في القطاع الخاص

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٠/Con٢٠١٠١٢٢٠٣٨٩٤٠٥.htm>

عناد العتيبي - الطائف

وإفك مجلس الخدمات الطبية في المملكة، على قرار يقضي بمنع العاملين الصحيين في الجامعات السعودية من العمل في القطاع الخاص، وأبلغت مصادر رفيعة المستوى «عكاظ» أن قرار المنع، تم رفعه للجهات العليا لاعتماده خلال الفترة المقبلة.

وأشارت المصادر إلى تلويح أكثر من ٣٠٠ طبيب في كليات الطب في الجامعات السعودية بالاستقالة والانتقال للعمل في القطاع الخاص إذا ما بدأ تنفيذ القرار، فيما بدأت وزارة التعليم العالي تحركات واسعة لتعطيل القرار خشية تسرب الكفاءات الطبية من الجامعات السعودية وبما يؤثر على العملية التعليمية عموماً.

ووفق المصادر نفسها، سيدفع القرار إلى تسرب الأطباء العاملين في الجامعات الحكومية، خصوصاً المتميزين منهم والانتقال للعمل في القطاع الخاص نظراً للعائد المادي الكبير، مقابل محدودية البدلات والحوافز الممنوحة لهم حالياً ولا تستمر بعد التقاعد.

من جهتها، تعتبر وزارة التعليم العالي، أن القرار في حال تطبيقه سيؤثر سلباً على العملية التعليمية، نتيجة ترك الأطباء المتميزين للعمل في الجامعات والالتحاق بالقطاع الخاص، ما يحرم المرضى من الاستفادة من تلك الكفاءات في المستشفيات الجامعية بشكل ملموس.

وهنا أوضح مدير جامعة الطائف الدكتور عبد الإله باناجة، أن الأطباء العاملين في كليات الطب في الجامعة الحكومية يتمتعون بامتيازات مالية عالية تحفزهم للبقاء في العمل وعدم تسربهم في حال صدر قرار المنع.

وأضاف: عدد الأطباء العالمين في كليات الطب في الجامعات الحكومية كبير، والذين يعملون في العيادات والمستشفيات الخاصة نسبتهم ضئيلة جداً، ومن هنا فإن تأثير قرار المنع سيكون محدوداً، خصوصاً وأن التعليم العالي يزخر بشكل متجدد بالطاقات والكفاءات التي تعوض من سبقها وترتقي بالعملية التعليمية.

وبين لـ «عكاظ» مصدر في جمعية حقوق الإنسان، أن مثل هذه القرارات لا بد أن تخضع لدراسة مستفيضة قبل تطبيقه لمعرفة الأضرار والفوائد المترتبة، مبيناً حق الأطباء في المطالبة برفع الضرر عنهم وفقاً للنظام، مضيفاً أن بعض الجامعات تبادر للحصول على الكفاءات الطبية المتميزة والاحتفاظ بها، مشيراً إلى حق الأطباء العاملين في الجامعات الحكومية العمل في القطاع الخاص إذا كان لديهم متسع من الوقت.

منح المعوقين تضع أمانة الطائف في مواجهة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٠/Con٢٠١٠١٢٢٠٣٨٩٣٨٩.htm>

عناد العتيبي - الطائف

شرعت جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة التحقيق في ما أسماه معوقون تعديا على حقوقهم من قبل أمانة الطائف عندما رفضت استلام ملفات المنح، وإساءة معاملتهم وعدم التجاوب مع حقوقهم التي كفلها النظام. وأكد لـ «عكاظ» رئيس الجمعية الدكتور حسين الشريف أن فريقا من الاختصاصيين باشر التحقق من الشكوى التي تتضمن المطالبة بالحصول على ما كفله النظام القاضي بحصول المعوق على منحة سكنية كبقية المواطنين، فضلا عن ما تعرضوا له من إساءات، بحسب الشكوى التي وردت إلى الجمعية.

بدوره، أكد المتحدث الرسمي في أمانة الطائف إسماعيل إبراهيم أن الأمانة جهة خدمية ترتبط بالجمهور ولا تقبل وجود إساءات للمراجعين، مضيفا «لم نتلق شكوى رسمية، ورفض الملفات التي تقدم بها المعوقون كان بسبب تجاوزات والالتفاف على النظام».

وكانت أمانة الطائف استبعدت الأسبوع الماضي عشرات من ملفات المتقدمين للحصول على منح أراض تم تخصيصها لذوي الاحتياجات الخاصة في المحافظة، وفي الوقت الذي بررت فيه الأمانة ذلك باكتشاف العديد من حالات التلاعب والتحايل على الأنظمة من قبل بعض المتقدمين والرغبة في التريث.

ويرى هلال المالكي أن ابنتيه اللتين تعانين من ضمور في المخ وتم استقبال ملفاتها أمس ولكنني فوجئت اليوم باستبعاد الملفات بحجة وجود تعليمات بالتريث في الاستقبال، وقال سلطان الثبتي إن ابنتيه تعانين من شلل كامل وتم استبعاد ملفهما رغم تأكيدات مسؤولي الأمانة باستقبال الحالات المرضية العصبية، مبينا أن استبعادها وقبول حالات أقل مرضا يضع أكثر من علامات استفهام.

وهنا أكد مدير العلاقات العامة والإعلام في أمانة الطائف إسماعيل إبراهيم أن الأمانة اكتشفت العديد من حالات الالتفاف على النظام وكذلك حالات ثبت من خلال وجود إدعاءات كاذبة بوجود عاهات وإعاقات كبيرة لأسماء المتقدمين بها وذلك للحصول على منح، مشيرا إلى أن الأمانة جهة خدمية ترتبط بالجمهور ولا تقبل بالإساءة لمراجعها.

وصادفت اليوم العالمي للإعاقة والذي تحتفل فيه غالبية دول العالم بما فيها السعودية والتي اهتمت بهذا الشأن وأصدرت العديد من التنظيمات التي تكفل رعاية المعوقين والتعامل معهم لأنهم أصحاب حقوق وليس من منظور العاطفة.

من جهته، أكد ممثل الجمعية في الطائف نايف الثقفي، «تلقينا شكوى المواطنين ولهم كافة الحقوق وبما لا يقل أهمية عن حقوق الإنسان السوي، كونهم جزءا من المجتمع الإنساني ولهم الحقوق وفقا للقانون الدولي لذوي الاحتياجات الخاصة والذي ينص على إعطائهم نفس الحقوق التي يحظى بها غيرهم».

ندوة عن ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/214677>

الرياض - «الحياة»

تنظم هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع معهد الدراسات الدبلوماسية غداً (الثلاثاء) ندوة بعنوان: «نشرة ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها في المملكة... نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص»، وذلك في فندق الانتركونتيننتال في مدينة الرياض. وتأتي الندوة تزامناً مع احتفال دول العالم بذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان والذي يصادف ٢١ من كانون الأول (ديسمبر) من كل عام، وتركز محاور الندوة على بعدين الأول: «نشرة ثقافة حقوق الإنسان»، والثاني: «التعريف بنظام مكافحة الاتجار بالأشخاص»، والذي سبق أن صدر بمرسوم ملكي كريم في ٢١-٧-١٤٣٠ هـ، وبدأ العمل به يوم-١٧-١٤٣٠ هـ، وأتى صدور هذا النظام مع أنظمة كثيرة أخرى في إطار رؤية شاملة لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، جعلت من الإنسان محور اهتمامها والذي له ومن أجله تصدر المبادرات وتسند القوانين وتصدر الأنظمة حفاظاً على كرامته كإنسان وتسهلاً لشؤون حياته كافة وتعميقاً للصلات والقيم العليا التي تجمع بني البشر كافة. وتسلط الندوة الضوء على دور المملكة في جانب حقوق الإنسان وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات علاوة على جهودها في مكافحة الانجاز بالأشخاص .

ويفتتح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان والمدير العام لمعهد الدراسات الدبلوماسية الدكتور عبدالكريم بن حمود الدخيل الندوة، والتي سيتحدث فيها كل من: نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين ونائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد بن خالد الحميد ووكيل كلية الدراسات العليا في جامعة نايف للعلوم الأمنية اللواء سعد بن علي الشهراني ورئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني.

بيوت شعبية بجدة ملاذ للخادومات الهاربات وسماسرة

يتاجرون بهن

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٧
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٢&I=٨٠٥٦٩٨&G=١>

ابراهيم محمد - جدة

تعد البيوت الشعبية التي تدار من قبل سماسرة المكان الأفضل الذي تلجأ اليه الخادومات الهاربات من كفلانهم أو اللاتي حضرن الى المملكة بغرض الحج أو العمرة وبقين للبحث عن عمل عن طريق أحدهم ..إلا أن البعض منهن يتم استغلالهن للعمل كخادمة بأجور ضئيلة، أو العمل في أعمال منافية للأداب، ويأتي ذلك في الوقت الذي يكثُر فيه الجدل في المجتمع، حول قضايا العنف ضد الخادمة. نوريا خادمة اندونيسية، تعيش في المملكة منذ ما يقارب العامين، قالت انها جاءت للعمل في السعودية كخادمة منزلية، إلا أن الأجر الضئيل الذي كانت تتحصل عليه، لم يكن كافياً لمساعدة ذويها في وطنها الأصلي، إضافة إلى أن كفيها كان يلجأ في كثير من الأحيان إلى تأخير مستحقاتها الشهرية، بحجة التزاماته المادية مما دفعها إلى التفكير جدياً في الهروب من المنزل إلى احد البيوت الشعبية عن طريق باكستاني يقيم في ذات الحي الذي تعيش فيه.

وأضافت بعد هروبها عاشت في شقة صغيرة تضم مجموعة كبيرة من الخادومات غير النظاميات اللاتي قدمن إلى السعودية عن طريق الحج والعمرة، لتبحث عن عمل آخر في أحد المنازل كخادمة بواسطة أحد السماسرة الذي يتلقى عدداً من طلبات الزبائن، إلا أنها وقعت بعد ذلك ضحية زبون قال انه يعيش مع عائلته، وهم في حاجة إلى خادمة تعينهم على أعمال المنزل، إلا أنها فوجئت أن الزبون وزوجته اعتادا اهانتها وضربها وحجز جواز سفرها، وذلك في نفس الوقت الذي يوفر لها الأكل والشراب دون أن يدفع لها أي مقابل مادي، غير أنها تمردت على هذا الوضع، وفضلت الهروب مرة أخرى، حيث اختارت الإقامة تحت كوبري الستين، منتظرة أن يتم ترحيلها إلى بلدها.

قصة أخرى مع إحدى الخادومات تعيش في احد المنازل الشعبية، تنتظر توزيعها لاحد الزبائن، تقول انها اعتادت المغامرة وفعل أي شيء لجلب المال، إلا أنها تخشى في نفس الوقت من أن تقع ضحية ممارسات غير انسانية على يد أحد الزبائن، موضحة أنها تعيش في منزل صغير مع عدد كبير من الآسيويات والافريقيات، يشرف عليه سمسار يوزعهن على الزبائن حسب الطلب، مضيفة أن السماسرة لا يعرفون في كثير من الاحيان المصير الذي ينتظرنا، فهذهم الأول تحصيل المال. وأضافت انها تعيش في ظروف بالغة الصعوبة في المنزل، إلا أن حاجتها للمال، تجعلها مستعدة لتقديم التنازلات، والانتظار حتى يمكنها جمع المال المطلوب، والعودة إلى بلدها. وفي هذا الصدد، يقول المتحدث الرسمي بشرطة جدة العقيد مسفر الجعيد ان غالبية المنازل الشعبية التي تتواجد فيها اعداد كبيرة من الخادومات الهاربات تنتشر بكثرة في أحياء البوادي وغيليل والكندرة ، مؤكداً أن حملات أمنية تتم أسبوعياً لمداومة تلك المنازل.

وأضاف ان هذه المنازل يتم رصدتها عن طريق البحث الجنائي والمواطنين، ومن ثم مداومتها والقبض على قاطنيها، وأخذ بصماتهم وتحويلهم للجوازات للقيام باللائم حيالهم.

وفي ذات السياق قال المشرف على جمعية حقوق الإنسان بجدة الدكتور حسين الشريف ان العنف ضد الخادومات يعد أمراً غير انساني، حيث تأتي من خلفية التعالي عليهن، كون الأجور التي تدفع لهن توحى للكثير ممن يعانون من ضعف الوازع الديني في الرغبة لإمتلاكهن..وأضاف ان عمل الخادمة ضمن ظروف غير نظامية، يوفر المناخ الملائم لممارسة العنف ضدها، حيث حاجة الخادمة للمال تدفع أصحاب النفوس الضعيفة، لممارسة العنف أو الإهانة ضدها.

وأكد الشريف أن العنف ضد الخادمة سواء ضمن عملها بطرق نظامية أو غير نظامية يعد أمراً غير انساني ومحرم، حيث أنها من المفترض ان تحصل أجراً مقابل عملها كأى عامل آخر، ومن هذا المنطلق نرفض مثل هذه التصرفات التي تتم عن جهل عميق، ويتوجب مراعاة الظروف المادية القاهرة التي تدفعهن للعمل بعيداً عن أوطانهم، مؤكداً في ذات الوقت أن جمعية حقوق الإنسان تكافح مثل هذه الظواهر السلبية.

ندوة بجامعة نايف طالب بتأسيس شرطة أسرية لحماية الأطفال

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسيمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٧٢٩&CategoryID=٣

الرياض: عبير العمودي AM ١٢:٤١ ٢٠-١٢-٢٠١٠

طالب مشاركون في ندوة علمية أقامتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني أمس في العاصمة الرياض، بتشكيل شرطة أسرية من النساء والرجال تكون مهمتها حماية الأطفال الذين يتعرضون للإساءة والإهمال من ذويهم، كما طالبوا بتطبيق إجراءات تحد من تلك الظاهرة، وتفعيل الإجراءات القائمة بالفعل. وناشدت الدكتورة نورة العجلان عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المسؤولين والجهات المختصة بحماية الطفل، بوضع إجراءات قانونية وعمل دليل للإجراءات الجنائية الخاصة بالجرائم التي ترتكب في حق الأطفال، موضحة أن الجمعية أقامت ورش عمل لتفعيل هذه القوانين لكنها لم تر النور، مؤكدة أن هناك نقصاً وقصوراً في الدليل الإجرائي لمثل هذه القضايا، خاصة قضية الإهمال ضد الأطفال، بحيث يكون هذا الدليل مرجعاً واضحاً للأسر والأطفال وحتى المتهمين وتوعيتهم بالعقوبات والحقوق.

وقالت العجلان في مداخلة لها أثناء الحلقة التي حملت عنوان "الإجراءات الجزائية في حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال"، إن الطفل الحدث عندما يسجن بتهمة تعاطي المخدرات لا يحاكم هنا إلا هو ويترك المروج الذي كان السبب في إدمان الطفل على الرغم من وجود الأحكام الدولية التي تدين المروج والتي لم تفعل هنا في المملكة، منوهة إلى عدم وجود أي نص قانوني يستند عليه أفراد الشرطة عند التحقيق مع هذه الحالات.

وأوضح الدكتور عبد الرحمن معلا اللويحي من خلال الحلقة حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية وتطبيقها في أنظمة المملكة العربية السعودية، ثم ألقى اللواء محمد درويشة محاضرة عن حقوق الطفل في النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية وقواعد سماع أقوال الأطفال ضحايا الإساءة.

بدورها ذكرت لـ "الوطن" رئيسة القسم النسائي باللجنة الوطنية للطفولة الدكتورة هاجر نياز، أن هناك الكثير من الدول وضعت قوانين لحماية الطفل، وعلى الرغم من ذلك ما زال الأطفال يتعرضون لكثير من الإساءات، مثل الاتجار بهم وتشغيلهم واستغلالهم في الدعارة، متسائلة: هل وضع القوانين يكفي لمنع هذه الإساءات؟ وهل هناك آلية لمتابعة تطبيق القانون؟ وما هي العقوبات في حال من يسيء؟ وأكدت نياز أن القانون سيصبح مجرد تصور واقتراح إذ لم يتم تطبيقه، مشيرة إلى أن الخط الساخن لتلقي الشكاوى لم يزل الدعاية الكافية ولم يفعل بشكل صحيح، فهو محصور في منسوبي الحرس الوطني، فهناك الكثير من الحالات لم تستطع الاستفادة من هذا الخط حتى الآن، بالإضافة إلى خط الحماية الأسرية.

الدكتور أحسن مبارك طالب عبر ورقته التي حملت "المفاهيم المختلفة للإساءة للطفل وسوء المعاملة" بضرورة الاهتمام بالظواهر الاجتماعية والنفسية على حد سواء، وأهمية وضع المحترفين والمختصين في المكان المناسب وتطبيق الإجراءات اللازمة الصحيحة المتمشية مع المجتمع، مؤكداً أن هناك فجوة بين التطور المادي والتطور الثقافي والاجتماعي في الدول العربية، وهذا ما يجب أن يعالج في كل المجتمعات العربية دون استثناء. وطالب بأن تكون هناك شرطة نسائية إلى جانب الرجالية للقيام بها، فهم أفضل من يبحث في هذه الأمور. وقال إن أغلب الدول العربية موقعة على الصكوك الدولية وملزمة بتطبيق الإجراءات واتباع آلية التطبيق كاملة

٩٠ شخصا يبرزون دور المملكة في حماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة شمس الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨٠٥

<http://www.shms.com.sa/html//story.php?id=١١٩٠١٩>

الرياض. شمس

تنظم هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع معهد الدراسات الدبلوماسية في فندق الإنتركونتيننتال بالرياض غدا، ندوة بعنوان «نشرة ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها في المملكة نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص»، بحضور أكثر من ٩٠ شخصا من المختصين والسفراء المعتمدين في الرياض، وأشخاص يمثلون قطاعات مختلفة لها علاقة مباشرة بموضوع الندوة، إضافة إلى جهات حكومية وأخرى من القطاع الخاص والهيئات والمؤسسات المختلفة وشخصيات وباحثين في الشأن الحقوقي.

وتسلط الندوة التي تأتي تزامنا مع احتفال دول العالم بذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف ٢١ ديسمبر من كل عام، الضوء على دور المملكة في جانب حقوق الإنسان وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، علاوة على جهودها في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وتركز محاور الندوة التي يفتتحها رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، والمدير العام لمعهد الدراسات الدبلوماسية الدكتور عبدالكريم الدخيل، على بعدين: الأول «نشرة ثقافة حقوق الإنسان» والثاني التعريف بنظام مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي سبق أن صدر بمرسوم ملكي كريم في ١٤٣٠/٧/٢١ هـ وبدأ العمل به ١٤٣٠/١١/١٧ هـ. ويتحدث في الندوة كل من نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين، ونائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد الحميد، ووكيل كلية الدراسات العليا في جامعة نايف للعلوم الأمنية اللواء سعد الشهراني، ورئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني.

استنكار حقوقي لطرد معوقين من أمانة الطائف

المصدر: جريدة شمس الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠ م العدد ١٨٠٥
<http://www.shms.com.sa/html//story.php?id=١١٩٠٠٦>

الطائف. عبدالكريم الذيابي
تدخل فرع جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة، في قضية تخص شريحة من المعوقين تقدموا بشكوى إليه، بعد أن واجهوا عبارات «شتم وقذف»، من قبل موظف في أمانة الطائف، قبل طردهم من مقر «الأمانة»، بعد أن كانوا في طريقهم لمقابلة الأمين، من أجل طلبات منح تخصص شريحتهم.
وأبدى رئيس فرع الجمعية بمكة الدكتور حسين الشريف لـ«شمس» انزعاجه بسبب تلك الشكوى ضد موظف أمانة الطائف، مشيراً إلى اهتمامهم في بحث «طرده مواطنين من مكتب حكومي»، مشيراً إلى أن الموظف «ألقى ملفات المعوقين على الأرض»، كما ورد في الشكوى، وزاد على ذلك استهزاؤه بهم، وهم «ينتثرون بأجسادهم الضعيفة لالتقاط ملفاتهم من على الأرض»، مؤكداً أن ما حدث تزامن مع أيام الاحتفال باليوم العالمي لحقوق المعوقين



الفهم الخاطئ لحديث الصلاة أحد مسببات العنف

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/214989>

اعتبر الدكتور عبدالعزيز ياقورقندي أن الفهم الخاطئ لحديث النبي صلى الله عليه وسلم «مروا أبناءكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر»، من أحد مسببات العنف الأسري، على رغم أنه «يتضمن أربعة معجزات». فيما طالب طالب الدكتور علي البركات الأسر والمعلمين والمجتمع بإظهار الحب والحنان لإشعار الطفل بالأمان والاهتمام لا سيما الأيتام، عبر معيار يوافق بين حاجات الطفل ومتطلبات التربية. وقال: «التعليم منطلق ترسيخ الحقوق لضمان حق الطفل في الرفاهية والمتعة التعليمية في آن واحد»، مضيفاً «هناك تصورات خاطئة وممارسات اجتماعية تعيق تطبيق اتفاق حقوق الإنسان على أرض الواقع»، مستشهداً بواقع رعاية الطفولة في بريطانيا، وبعض الدراسات التربوية التي تناولت حقوق الطفل في الترفيه. وفي مداخلة له، ناشد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور أبو بكر باقادر المجتمع بالتحرك إلى تمكين الطفل من حقوقه، منتقداً غياب المكتبات العامة، والحدائق العامة في المخططات.

حقوق الإنسان تدعو إلى حملة لوقف العنف المنزلي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٥٠٠٣>

جدة - منى المنجمي و عبدالله الزبيدي

دعا المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف إلى وقفة حقوقية ورسمية وتكاتف قطاعات التعليم والإعلام والشؤون الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني لإدانة العنف ضد العاملات، وأي شكل من أشكال العنف المنزلي. وأكد لـ«الحياة» متابعة الجمعية قضايا العنف ومصادرة الحقوق التي ترتكب بحق العاملات، عبر استقبال المتضررات من العاملات أو متابعة القضايا التي تطرح في وسائل الإعلام ومحاولة الوصول إليها.

وقال: «من خلال القضايا التي تصل الجمعية أو ما تتابعه عبر وسائل الإعلام تحاول الاتصال بأطراف القضية، وتعمل على التحقق والتأكد من ثبوت حال العنف بحق الخادمة، لتبدأ إجراءاتها النظامية عبر أقسام الشرط لإجراء خطوات الاستدلال، ثم إحالة المتهم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لإكمال إجراءات التحقيق، وعند ثبوت صحة الاتهام يحال المتهم إلى المحكمة لإصدار حكم بحقه تتوافر فيه شروط العدالة والنزاهة.»

وأوضح أن لدى الجمعية اختصاصات اجتماعيات وقانونيات، ومحامين متطوعين لمتابعة قضايا التعذيب وسوء المعاملة بحق العمالة المنزلية، أو المماثلة في منحهن حقوقهن المالية والمعنوية، مشيراً إلى أن شكاوى الخادمت من العنف ضدهن لدى الجمعية قليلة.»

وأشار الشريف إلى تنوع القضايا بحق الخادمت، فقضايا الحقوق المالية تحل في غالبية الحالات بالطرق الودية والتفاهم، أما قضايا العنف وسوء المعاملة فيتم التحول بها مباشرة إلى الجهات الأمنية والقضاء.

وتابع: «نجحنا في إعادة حقوق مالية للعاملات من طريق عقد جلسات ودية مع الكفاء، وعندما لا نجد الاستجابة المطلوبة نتواصل مع الشرطة لإحضار الكفيل وتسليم الخادمة حقوقها كافة.»

وعن القضايا المالية التي لا تزال منظورة وتتطلب مزيداً من الوقت في الجهات الرسمية، وتكون العاملة في حاجة ماسة لمغادرة البلاد، ذكر المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في المنطقة أن الجمعية تكلف محامين متطوعين لمتابعة مجريات القضية، وتحصيل مستحقاتها بعد صدور الحكم، وتحويلها إلى سفارة بلدها لتتمكن من تسلمها لاحقاً. وطالب عاملون في مجال الاستقدام بإعادة النظر في عقود العمالة المستقدمة، خصوصاً في ما يتعلق بعقود «عمالة المنازل»، ودعوا إلى عقد ورش عمل دورية لتتقيف الأسر السعودية بطرق التعامل السليم مع هذه الفئة من المستقدمين، إلى جانب تنظيم دورات تدريبية لتلك العمالة في بلادها تتضمن تعليم لغة البلاد التي سيعملون بها، والإلمام بعادات وتقاليد المجتمع السعودي.

وأكد رئيس لجنة الاستقدام في غرفة التجارة والصناعة في جدة يحيى مقبول أن عقود الاستقدام من وزارة العمل السعودية موحدة لجميع مكاتب الاستقدام، مطالباً بإعادة النظر فيها وتعديل بعض بنودها بما يتوافق مع المتغيرات الحالية، خصوصاً بعدما غيرت بعض الدول بعض البنود في عقودها.

وفي هذا السياق، قال: «غيرت عدد من الدول التي يتم استقدام العمالة منها بعض بنود عقودها ووضعت بنوداً جديدة في الفترة الأخيرة، ما يتطلب إعادة النظر في عقود الاستقدام لدينا بما يتناسب مع تلك المستجدات.»

وحول المشكلات التي ترد إلى مكاتب الاستقدام بخصوص العمالة المنزلية، أوضح مقبول أن المكاتب المتخصصة من النادر أن تتلقى شكاوى عمالية بعد مضي فترة الأشهر الثلاثة من مقدم العامل، إذ تصبح العلاقة شبة معروفة بين مكتب الاستقدام والعمالة وكذلك صاحب العمل. وأضاف: «سجلت حالات بسيطة لعمالة منزلية رفضت العمل وطالبت بترحيلها إلى بلادها، في حين تصل معدلات الشكاوى من العمالة المنزلية ١٠ في المئة خلال أول ثلاثة أشهر تتلخص غالبيتها في عدم القدرة على التفاهم لعدم وجود لغة مشتركة بين الطرفين.»

وفي الشأن نفسه، طالب نائب رئيس لجنة الاستقدام في غرفة التجارة والصناعة في جدة علي القرشي بتنظيم ورش عمل دورية وتوعية بطرق التعامل مع «العمالة المنزلية» وأوضح لـ «الحياة» أن غالبية مشكلات العائلات السعودية مع عمالها المنزلية تعزى إلى عدم وجود تعامل جيد معهم، خصوصاً في ما يتعلق بتنظيم ساعات عملهن وأخذهن قسطاً من الراحة.»

وزاد: «إن عدم القدرة على التفاهم مع العاملات المنزليات، وعدم المعرفة بأسس التعامل الصحيح معهن يعرضهن للعنف من ربوات البيوت أو العكس، إضافة إلى منع أصحاب العمل إعطائهن رواتبهن شهرياً»، مشيراً إلى أهمية إعطاء العمالة المستقدمة من الخارج دورات تدريبية مكثفة قبل قدومها إلى السعودية.

وتابع: «للأسف فإن العاملات المستقدمات من الخارج لا يخضعن إلى دورات تدريبية مكثفة إذ لا تتجاوز مدة الدورة ٢١ يوماً، تتلقى خلالها العاملة أموراً بسيطة وبعض الكلمات، في حين تحرص دول أخرى تستقدم مثل تلك العمالة على منحهن دورات تدريبية مكثفة لمدة ستة أشهر بحيث تتقن العمالة لغة الدولة التي ستعمل فيها، ويكون لديها إلمام كبير بطبيعة المجتمع الذي ستذهب إليه.»



انتقادات للتربية لعدم اهتمامها بحقوق رياض الأطفال

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٩٠٩&CategoryID=٥

جدة :أحمد ردة AM ١٠:٤٩ ٢١-١٢-٢٠١٠

انتقد أكاديميان متخصصان في التربية وزارة التربية والتعليم لعدم اهتمامها برياض الأطفال. ووصف عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى الدكتور عبدالعزيز قوقندي موسوعة التربية التي تصدرها وزارة التربية والتعليم بأنها لم تُشر إلى أهمية رياض الأطفال التي أصبحت مطلبا مهما في مرحلة نمو الطفل، وحقا من حقوقه .

وناشد قوقندي إلى جانب الأكاديمي الدكتور علي البركات، في الندوة التي نظمها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة في جدة أمس بمناسبة يومي الطفل الخليجي والعالمي، وأدارها عضو الجمعية معتوق الشريف؛ الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ مواد اتفاقية الطفل التي صادقت عليها المملكة عام ١٩٦٦، وتحمل واجباتها واستثمار مختلف الطرق لتنفيذ الأطفال وأولياء أمورهم عبر التدريب ووسائل الإعلام.

وشهدت الندوة المطالبة بإخضاع الأمهات قبل الزواج وعند الحمل إلى برامج تدريبية تلبية لاحتياجات الطفل وضمانا لصيانة حقوقه، وإخضاع الأمهات العاملات لإجازة تمتد لعام كامل، لتحقيق الرفاهية للطفل، مع إيجاد تعليم فعال يصون حقوق الطفل. وأكد قوقندي أن التعليم كأداة من أدوات نشر وتعزيز حقوق الطفل يحتاج إلى تطوير لإعطاء الطفل فرصة لتنشئة سليمة من خلال صيانة حقوقه الثقافية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والديمقراطية وحقه في التعبير عن رأيه، وقال: "حق الطفل في الرفاهية هو جوهر الحقوق، والفجوة بين الواقع المعاش والتوجيهات النبوية في رعاية الطفل، معيار واضح للانتهاكات". ودعا قوقندي وبركات إلى ميثاق شرف لحماية حقوق الأطفال من الاعتداء، يراعي مصلحة الطفل الفضلى ومتطلبات العصر يتضمن التشجيع على افتتاح رياض أطفال، وعدم التمييز بين الأبناء، بناءً على الجنس. من جهته، طالب الدكتور البركات الأسر والمعلمات والمعلمين والمجتمع بإظهار الحب والحنان لإشعار الطفل بالأمان والاهتمام لاسيما الأيتام، عبر معيار يوافق بين حاجات الطفل ومتطلبات التربية، وقال: "التعليم منطلق ترسيخ الحقوق لضمان حق الطفل في الرفاهية والمتعة التعليمية في آن واحد"، وزاد "هناك تصورات خاطئة وممارسات اجتماعية تعيق تطبيق اتفاقية حقوق الإنسان على أرض الواقع"، مستشهدا بواقع رعاية الطفولة في بريطانيا، وبعض الدراسات التربوية التي تناولت حقوق الطفل في الترفيه. وفي مداخلات الحضور، ناشد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور أبو بكر باقادر المجتمع بالتحرك إلى تمكين الطفل من حقوقه، منتقدا غياب المكتبات العامة، الحدائق العامة من المخططات. فيما طالب الناشط الحقوقي سعيد عبد العال الحربي بدور فاعل للإعلام في مجال التوعية بحقوق الطفل، وضرورة

أكد أن الرفاهية جوهر الحقوق .. أكاديميا تربية: الفجوة معيار واضح لانتهاكات حقوق الطفل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٠
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢١/Con٢٠١٠١٢٢١٢٨٩٦٣٥.htm>

معتوق الشريف، سعيد عبدالعالي الحربي - جدة
طالب أكاديميان متخصصان في التربية بإخضاع الأمهات قبل الزواج وعند الحمل إلى برامج تدريبية تلبية لاحتياجات الطفل وضمان لصيانة حقوقه، وإخضاع الأمهات العاملات لإجازة تمتد لعام كامل، لتحقيق الرفاهية للطفل، مع إيجاد تعليم فعال يصون حقوق الطفل.
وأكد عضوا هيئة التدريس في جامعة أم القرى الدكتور عبد العزيز ياروقندي، والدكتور على البركات على أن التعليم كأداة من أدوات نشر وتعزيز حقوق الطفل يحتاج إلى تطوير لإعطاء الطفل فرصة لتنشئة سليمة من خلال صيانة حقوقه الثقافية، والاجتماعية، والتربوية، والتعليمية، والديمقراطية، وحقه في التعبير عن رأيه، وقال: «حق الطفل في الرفاهية هو جوهر الحقوق، والفجوة بين الواقع المعاش والتوجيهات النبوية في رعاية الطفل، معيار واضح للانتهاكات». ودعا قورقندي وبركات في ندوة (حق الطفل في الرفاهية) إلى ميثاق شرف لحماية حقوق الأطفال من الاعتداء، يراعي مصلحة الطفل الفضلى ومتطلبات العصر يتضمن التشجيع على افتتاح رياض أطفال، وعدم التمييز بين الأبناء، بناء على الجنس. وناشدا في الندوة التي دعا إليها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة في جدة البارحة الأولى بمناسبة يومي الطفل الخليجي والعالمي، وأدارها عضو الجمعية معتوق الشريف، الجهات الحكومية المعنية بتفعيل مواد اتفاقية الطفل التي صادقت عليها المملكة عام ١٤١٦ هـ، تحميل واجباتها واستثمار مختلف الطرق لتتقيد الأطفال وأولياء أمورهم عبر التدريب ووسائل الإعلام.
وانتقد الدكتور قورقندي في الندوة وزارة التربية والتعليم لتجاهلها رياض الأطفال وحق الطفل في التعلم، وقال: «موسوعة التربية التي تصدرها وزارة التربية والتعليم لم تشر إلى أهمية رياض الأطفال التي أصبحت مطلبا مهما في مرحلة نمو الطفل، وحقا من حقوقه، والتي وعاها الغرب ولم نعها فهضمنا حقوق أبنائنا»، مذكرا بعدد من الشواهد التي وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعامله مع الأطفال، التي تعد معيارا للحكم على انتهاكات حقوق طفل اليوم. وأكد قورقندي أن أحد مسببات العنف الأسري الفهم الخاطئ لحديث النبي صلى الله عليه وسلم «مروا أبناءكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليهم لعشر»، رغم أنه يتضمن أربع معجزات.
من جهته، طالب الدكتور البركات الأسر والمعلمين والمجتمع بإظهار الحب والحنان لإشعار الطفل بالأمان والاهتمام لا سيما الأيتام، عبر معيار يوافق بين حاجات الطفل ومتطلبات التربية، وقال: «التعليم منطلق ترسيخ الحقوق لضمان حق الطفل في الرفاهية والمتعة التعليمية في آن واحد»، وزاد «هناك تصورات خاطئة وممارسات اجتماعية تعيق تطبيق اتفاقية حقوق الإنسان على أرض الواقع»، مستشهدا بواقع رعاية الطفولة في بريطانيا، وبعض الدراسات التربوية التي تناولت حقوق الطفل في الترفيه.

أكاديميان يطالبان بميثاق شرف لحماية الأطفال من العنف

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٨

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٣&I=٨٠٥٩٧٣&G=١>

عبدالله الزعت - جدة

طالب أكاديميان متخصصان في التربية بميثاق شرف لحماية الأطفال من العنف يراعي مصلحة الطفل ومتطلبات العصر ويتضمن التشجيع على افتتاح رياض أطفال وعدم التمييز بين الأبناء بناءً على الجنس. وأكد عضوا هيئة التدريس في جامعة أم القرى الدكتور عبدالعزيز ياروقندي والدكتور علي البركات خلال ندوة "حق الطفل في الرفاهية" التي نظمها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة في جدة امس بمناسبة يومي الطفل الخليجي والعالمي، وأدارها عضو الجمعية معتوق الشريف، أكدوا على أهمية إخضاع الأمهات قبل الزواج وعند الحمل إلى برامج تدريبية حول كيفية تلبية احتياجات الطفل وضمان صيانة حقوقه وإخضاع الأمهات العاملات لإجازة تمتد الى عام كامل لتحقيق الرفاهية للطفل وتوفير تعليم فعال يصون حقوق الطفل. وبيّن أن التعليم كأداة من أدوات نشر وتعزيز حقوق الطفل يحتاج إلى تطوير لإعطاء الطفل فرصة لتنشئة سليمة من خلال صيانة حقوقه الثقافية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والديمقراطية وحقه في التعبير عن رأيه مؤكدين ان "حق الطفل في الرفاهية هو جوهر الحقوق والفجوة بين الواقع المعاش والتوجيهات النبوية في رعاية الطفل معيار واضح للانتهاكات".

وانتقد الدكتور قورقندي في الندوة وزارة التربية والتعليم لتجاهلها رياض الأطفال وحق الطفل في التعلم، وقال "موسوعة التربية التي تصدرها وزارة التربية والتعليم لم تشر إلى أهمية رياض الأطفال التي أصبحت مطلبا مهما في مرحلة نمو الطفل، وحقا من حقوقه، والتي وعها الغرب ولم نعهها فهضمنا حقوق أبنائنا"، مذكرا بعدد من الشواهد التي وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعامله مع الأطفال، التي تعد معيارا للحكم على انتهاكات حقوق طفل اليوم. وطالب الدكتور البركات الأسر والمعلمين والمجتمع بإظهار الحب والحنان لإشعار الطفل بالأمان والاهتمام لاسيما الأيتام، عبر معيار يوافق بين حاجات الطفل ومتطلبات التربية مبينا ان "التعليم منطلق ترسيخ الحقوق لضمان حق الطفل في الرفاهية والمتعة التعليمية في آن واحد"، وزاد "هناك تصورات خاطئة وممارسات اجتماعية تعيق تطبيق اتفاقية حقوق الإنسان على ارض الواقع".

وناشد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور أبو بكر باقادر خلال المداخلات المجتمع بالتحرك إلى تمكين الطفل من حقوقه، منتقدا غياب المكتبات العامة والحدائق العامة من المخططات، فيما طالب سعيد الحربي بدور فاعل للإعلام في مجال التوعية بحقوق الطفل، وعماد الشريف بضرورة مكافحة العنف الأسري بتدريب الأزواج إلزاميا قبل الزواج، فيما ناشد طلال الصيدلاني مؤسسات التربية والتعليم الى التعاون مع المؤسسات الحقوقية في نشر ثقافة حقوق الانسان.

حقوق الإنسان .. مسؤولية من؟

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٨
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٣&I=٨٠٦٠٥٤&G=١>

عزيزي رئيس التحرير
كان مساء الأربعاء ٢/محرم - ١٠ ديسمبر مساء رائعا وتطورا ايجابيا والجمعية الوطنية لحقوق الانسان تقيم ندوة بمقر الغرفة التجارية بالأحساء بعنوان:
ثقافة حقوق الإنسان مسؤولية من ؟

هذا العنوان بأبعاده وحدوده ينطلق من قول الحق جل علاه ولقد كرمنا بني آدم الآية. وقول الإمام علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) الإنسان صنفان إما أخ لك في الدين أو شبيه لك في الخلق . وهذا هو مضمون الندوة من المحاضرين د/ محمد علي الهرفي والاستاذة / سميرة الجلال والمشراف على الجمعية د / عبدالجليل السيف . وبحضور مدير فرع الجمعية بالشرقية الاستاذ / جمعة الدوسري وأدار الندوة الأخ / يوسف الحسن حيث تم تعريف حق الإنسان في حريته ورأيه وممارسة ذلك في جميع الميادين الحياتية وسلامة الانسان وأمنه على دمه وماله وعرضه وفقاً لأهداف ومنطلقات الجمعية في العمل على حماية حقوق الانسان بموجب النظام الأساسي ومصدره الآتي :

كتاب الله العزيز

سنة نبيه المطهرة

الأنظمة الوطنية المرعية

ما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن:

*الجامعة العربية و منظمة المؤتمر الإسلامي

*الأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المختصة بما لا يخالف الشريعة الاسلامية

*التعاون مع المنظمات الدولية العامة في هذا المجال

*الوقوف ضد الظلم والتعسف والعنف والتعذيب وعدم التسامح وتميزت هذه الندوة بسمات الأريحية والصراحة وسعة الصدر من خلال المداخلات والأسئلة والنقاش بين الحضور من الرجال والسيدات ومعدي ومحاضري الندوة ومن ذلك :

عدم جدوى اختبار القدرات وانه يلغي التحصيل الدراسي للمرحلة الثانوية

التحكم في نجاح أو رسوب ودرجات طلاب الكليات العلمية ككليات الطب

حسم درجات غياب الطلاب والطالبات في بعض المناسبات

عدم تمكين السجين من حضور المحامي أو الوكيل معه

الكثير من القضايا والمشاكل والخلافات والنزاعات المنظورة لدى العديد من جهات الاختصاص تراوح مكانها بمرور

الأشهر والسنين التباين والتميز في الآراء وتطبيق الأنظمة من قبل التنفيذيين في بعض الدوائر الرسمية القصور في

معالجة البطالة والفقر والسكن والعنف الأسري ولكي تعطي هذه الندوة أكلها وثمارها للجميع من مضمون شعار هذا العام

ثقافة حقوق الانسان مسؤولية من؟ على الجمعية (جمعية حقوق الانسان) ان تقيم مثل هذه الندوة بين فترة وأخرى في

قاعات وأروقة الدوائر والأجهزة الرسمية والأهلية المختصة للتعريف بماهية تلك الحقوق وكيفية التعامل في التطبيق

والتنفيذ.

يوسف بن معتوق بوعلي / الأحساء

حقوق الإنسان تنتقد تجاهل التربية - يوم الطفل... وتطالب بتدخل الحكومة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/214987>

جدة - إيمان السالم
انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تجاهل وزارة التربية والتعليم الاحتفال بيوم الطفل العالمي في مدارسها، فيما انتقد الأكاديمي إسقاط «رياض الأطفال» من الموسوعة التي تصدرها الوزارة على رغم أنها أصبحت مطلباً مهماً في مرحلة نمو الطفل.
وأبدى رئيس فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف خلال ندوة «حق الطفل في الرفاهية» التي نظمها الفرع في جدة أول من أمس، استغرابه من إغفال الاحتفال بيومي الطفل الخليجي والعالمي.
وشدد على ضرورة أن تحدد مسؤوليات الجهات الحكومية المختلفة في الالتزام باتفاقيات حقوق الطفل التي وقعتها السعودية مع المنظمات العالمية. وقال: «من دون قرارات حكومية ملزمة، وشؤون اجتماعية فعالة، وتعليم جيد، لا حقوق للطفل.»
وضمن الندوة، طالب أكاديميان متخصصان في التربية بإخضاع الأمهات قبل الزواج وعند الحمل إلى برامج تدريبية تلبية لحاجات الطفل وضماناً لصيانة حقوقه، وإخضاع الأمهات العاملات لإجازة تمتد إلى عام كامل لتحقيق الرفاهية للطفل، مع إيجاد تعليم فعال يضمن حقوق الطفل.
وأكد عضوا هيئة التدريس في جامعة أم القرى الدكتور عبدالعزيز ياقورقندي، والدكتور على البركات أن التعليم أداة من أدوات نشر وتعزيز حقوق الطفل وتحتاج إلى تطوير، لإعطاء الطفل فرصة تنشئة سليمة من خلال صيانة حقوقه الثقافية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والديمقراطية وحقه في التعبير عن رأيه. وقالوا: «حق الطفل في الرفاهية هو جوهر الحقوق، والفجوة بين الواقع المعاش والتوجيهات النبوية في رعاية الطفل معيار واضح للانتهاكات.»
ودعيا ياقورقندي وبركات إلى ميثاق شرف لحماية حقوق الأطفال من الاعتداء، يراعي مصلحة الطفل ومتطلبات العصر، ويتضمن التشجيع على افتتاح رياض أطفال وعدم التمييز بين الأبناء بناءً على الجنس.
وناشدا في الندوة التي نظمها الفرع بمناسبة يومي الطفل الخليجي والعالمي وأدارها عضو الجمعية معتوق الشريف، الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ مواد اتفاق حق الطفل الذي صادقت عليه المملكة عام ١٤١٦، وتحميل واجباتها واستثمار مختلف الطرق لتثقيف الأطفال وأولياء أمورهم عبر التدريب ووسائل الإعلام.
وانتقد الدكتور ياقورقندي في الندوة وزارة التربية والتعليم لتجاهلها رياض الأطفال وحق الطفل في التعلم. وقال: «موسوعة التربية التي تصدرها وزارة التربية والتعليم لم تشر إلى أهمية رياض الأطفال التي أصبحت مطلباً مهماً في مرحلة نمو الطفل وحقاً من حقوقه، والتي وعها الغرب ولم نعيها فهضماً حقوق أبنائنا.»

القحطاني لـ الحياة: تلقينا ٤٠٣٥ شكوى... العام الحالي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٥٠٤٥>

الرياض - سعود الطياوي

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ «الحياة» عن تلقي الجمعية ٤٠٣٥ قضية خلال العام الحالي، إذ تضمنت قضايا إدارية وعملية، وعنف أسري، وسجناء، وأحوال شخصية مدنية، وقضائية، وعنف ضد الأطفال، لافتاً إلى أن «حقوق الإنسان» استقبلت منذ افتتاحها قبل ست سنوات حتى الشهر الماضي ٢٤،٩٢٧ قضية. وأضاف: «المشكلات الإدارية نالت النصيب الأكبر من مجموع القضايا، إذ وصلت إلى ١٤٩٦ قضية، لكنها أقل منها في العام الماضي، وتبعها قضايا السجناء بـ ٥٧٩ قضية»، مشيراً إلى أن المسؤولين في إدارة السجون كشفوا للجمعية عن برنامجهم الإصلاح والتوسعي للأعوام الخمسة المقبلة، وافتتاح بعض الأقسام في السجون قريباً لاستيعاب الموقوفين. وذكر أن الجمعية تواجه مشكلة بقاء المساجين لأكثر من ستة أشهر من دون أن يتم إصدار أي أحكام في حقه، ما يتعارض مع الأنظمة المعمول بها، وبعض السجناء قد انتهت محكوميتهم ولم يطلق سراحه سواء كانوا مساجين سعوديين أو أجانب، واكتظاظ بعض السجون بالموقوفين لدرجة تفوق الطاقة الاستيعابية لها، إضافة إلى سوء الخدمات الصحية المقدمة للنزلاء داخلها.

وأوضح أن قضايا العنف الأسري زادت في العام الحالي ووصلت إلى ٢٩٦ قضية، بينما كانت العام الماضي ٢٥٧ قضية، ومجمل قضايا العنف الأسري وصلت إلى ١٨٣٧ قضية منذ عام ٢٠٠٤، مشيراً إلى أن قضايا العنف ضد الأطفال وصلت إلى ٦٤ قضية للعام الحالي، بينما سجلت الجمعية ٧٢ قضية ضد الأطفال لعام ٢٠٠٩. ولفت إلى وجود نقص في الدراسات الموسعة الشاملة لقضايا العنف الأسري، لكن نسبتها من بين القضايا التي وردت إلى الجمعية بلغت ٨ في المئة، مرجعاً سبب حدوث العنف الأسري إلى أسباب اجتماعية، واقتصادية، ومرضية في بعض أفراد العائلة، والتغيرات التي تطرأ على المجتمع مثل ظهور مظاهر التمرد على قيم الأسرة من بعض الأبناء. وشدد على أن قضايا العنف ضد الأطفال توزعت بين العنف الجسدي، والنفسي، وحالات عدة لعنف جنسي، وحرمان من الطفل، وحرمان الأبناء من الأوراق الثبوتية، وحرمان الطفل من رؤية الأم، وحالات إهمال لأطفال، مشيراً إلى أنه يوجد صعوبات تواجه الطفل والمرأة في الوصول إلى القضاء. وقال: «الجمعية رصدت ٤٨٢ قضية خلال العام الحالي، و٢٩٩ أخرى في قضايا الأحوال الشخصية، والشكاوى القضائية التي وردت إلى الجمعية هذا العام بلغت ١٠٣ قضية»، مؤكداً أن بعض الحالات والقضايا التي يتعذر حلها يعود إلى عدم اختصاص الجهة أو لعدم وجود الصلاحيات لبعض الجهات المعنية، لإيجاد حلول لمثل تلك القضايا أو لطرح وجهات نظر من بعض الجهات تختلف عن وجهة نظر الجمعية.

تنظيمها حقوق الإنسان ومعهد الدراسات الدبلوماسية

ندوة عن نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢١
<http://www.alriyadh.com/٢١/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٣٤٠.html>

الرياض - نايف آل زاحم
تنظم هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع معهد الدراسات الدبلوماسية ندوة بعنوان "نشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها في المملكة: نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص" وذلك بفندق الانتركونتننتال في مدينة الرياض يوم غد الثلاثاء "من الساعة التاسعة والنصف صباحاً وحتى الواحدة ظهراً".
وتأتي الندوة تزامناً مع احتفال دول العالم بذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان والذي يصادف ١١ من شهر ديسمبر من كل عام. وتركز محاور الندوة على بعدين، الأول: "نشر ثقافة حقوق الإنسان" والثاني: التعريف بنظام مكافحة الاتجار بالأشخاص".
وتسلط الندوة الضوء على دور المملكة في جانب حقوق الإنسان وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، علاوة على جهودها في مكافحة الاتجار بالأشخاص.
يتحدث في الندوة كل من نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان د. زيد الحسين ونائب وزير العمل د. عبدالواحد بن خالد الحميد واللواء سعد بن علي الشهراني، وكيل كلية الدراسات العليا في جامعة نايف للعلوم الأمنية، والدكتور مفلح الفحطاني، رئيس جمعية حقوق الإنسان.

تدشين أول مكتب نسائي للاستشارات الأسرية بمكة المكرمة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢١
<http://www.alriyadh.com/٢١/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٣٦٦.html>

مكة المكرمة - جمعان الكناني
دشنت لجنة إصلاح ذات البين النسائية التطوعية بمكة المكرمة أول مكتب نسائي متخصص في الاستشارات الأسرية الذي يضم أقساماً نفسية واجتماعية، وأوضحت الدكتورة نور بنت حسن قاروت رئيسة لجنة إصلاح ذات البين النسائية التطوعية بمكة المكرمة أن اللجنة تعمل تحت مظلة الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة، مشيرة إلى أن اللجنة باشرت خلال الفترة الماضية حوالي ٤١٠ قضايا متنوعة مابين قضايا العنف الأسري، والعضل، والخلاف على النفقة، والطلاق، مبينة أن اللجنة تضم قسماً قانونياً يقوم بتقديم الاستشارات القانونية والشرعية ودراسة قضايا الأحوال الشخصية في المحاكم للحالات المسجلة في اللجنة، والتواصل مع جمعية حقوق الإنسان لنشر التوعية بالحقوق القانونية والاجتماعية للمرأة، والإبلاغ عن الحالات التي تستدعي تدخل الجمعية أو الجهات المختصة.
وأكدت قاروت أن اللجنة تهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية والقانونية والشرعية والحد من ظاهرة الطلاق وحل مشاكلها قبل تفاقمها بالإضافة إلى القضاء على مظاهر العنف الأسري وتدريب وتثقيف المرأة المكية وزيادة وعي المرأة بمالها من حقوق وما عليها من واجبات

جهات حكومية وأهلية تدعو إلى حشد القوى لمكافحة الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/215443>

الرياض - سعود الطياوي

دعت هيئة حقوق الإنسان المجتمع الدولي إلى حشد القوى لمكافحة الاتجار بالبشر، فيما طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتأكد من أن الجهات ذات العلاقة تقوم بدورها في تنفيذ السعودية لالتزاماتها في هذا المجال، كما شددت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية على أهمية رفع مستوى وعي العاملين والمسؤولين عن تنفيذ نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وأكد رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية الدكتور بندر العيبان خلال ندوة نظمها «الهيئة» بالتعاون مع معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية بعنوان «نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص» في الرياض أمس، أن خادم الحرمين الشريفين يولي حقوق الإنسان أهمية كبرى في خطط الدولة وبرامجها التنموية التي جعلت أساس محورها الإنسان والرفع من مستوى معيشته وتأمين حقوقه.

وأضاف أن المجتمع الدولي يواجه تحديات على رأسها جريمة الاتجار بالأشخاص، إذ إن إحصاءات المنظمة الدولية للهجرة تؤكد المتاجرة بنحو ٨٠٠ ألف شخص سنوياً عبر الحدود في مختلف أنحاء العالم، بعائدات تتجاوز ٣٧ بليون دولار سنوياً.

وأكد أن «النظام» حظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه، أو استغلال الوظيفة أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه، أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي أو العمل أو الخدمة قسراً، أو التسول، أو الاسترقاق، أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء أو إجراء تجارب طبية عليه. وقال العيبان: «الطريق أمام المجتمع الدولي لا يزال طويلاً في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وما نعرفه عن الحجم الحقيقي لهذه الجريمة وما ينتج منها من انتهاكات لحقوق المجتمعات الإنسانية يمثل قمة جبل الثلج، وما خفي كان أعظم، ولذا فإن علينا جميعاً - دولاً ومجتمعات - أن نحشد كل القوى للوقوف أمام هذه الممارسات غير الإنسانية التي تخالف الشرائع السماوية والقيم الأخلاقية في كل مكان.»

من جهته، أكد وكيل وزارة الخارجية للعلاقات المتعددة الأطراف السفير الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير، أن السعودية أصدرت عدداً من الأنظمة التي تهدف لاستكمال البنية التشريعية والتنظيمية لضمان تعزيز حماية حقوق الإنسان، ومن ذلك ما يتعلق بتحقيق المساواة ومكافحة أي مظهر من مظاهر التفرقة أو التمييز والقضاء عليه عند وجوده وبما يتفق مع المبادئ والأسس التي تقوم عليها سياسة المملكة أولاً وروح العصر ومتطلباته ثانياً، مشيراً إلى أن أبرز هذه الأنظمة هو النظام الأساسي للحكم الذي اشتمل على مجموعة من الأحكام الدستورية التي تضمن حماية واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين.

وأوضح أن السعودية سنت أنظمة وتدابير رادعة من شأنها مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا سواء كانوا مواطنين أو مقيمين من أبرزها صدور نظام شامل لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص عام ١٤٣٠ هـ الذي يتضمن مواد تحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه، وحظر أنشطة العمل أو الخدمة قسراً باعتبار ذلك شكلاً من أشكال الاتجار في البشر يعاقب عليها النظام بعقوبات رادعة تصل إلى السجن ١٥ عاماً.

ولفت إلى أن هذا النظام كان شاملاً للتعاظم مع جميع أشكال وصور الاتجار بالبشر ومعاقبة مخالفه، مذكراً بالقرار الذي صدر عام ١٤٢٥ هـ الذي يحظر أشكال المتاجرة بالأشخاص كبيع التأشيرات والحصول على مقابل لتشغيل العامل والاستخدام اللا إنساني والمعاملة غير الإنسانية وغير الأخلاقية وكذلك تشغيل الأطفال واستغلالهم والاستقدام بهدف التسول ومعاقبة مرتكب أي من هذه المخالفات .

وأكد وكيل كلية الدراسات العليا في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية اللواء سعد الشهراني في ورقة عمل بعنوان: «نشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها في المملكة :نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص»، أن أسباب جريمة الاتجار بالبشر كثيرة، منها أنها تدر دخلاً يفوق كثيراً من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة، لافتاً إلى أنها تأخذ في عصرنا أشكالاً عدة.

وأضاف أن الجامعة تدرس ١٨ مقررأ علمياً منها مقررات مخصصة كلياً لحقوق الإنسان على مستوى الماجستير والدكتوراه.

وأكد أهمية رفع مستوى وعي العاملين والمسؤولين عن تنفيذ النظام بموضوعات حقوق الإنسان، والبحث والتحري والاكتشاف والوقاية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، والبحث عن ضحايا الاتجار بالبشر والتعرف عليهم ومساعدتهم، منوهاً بدور المؤسسات الأهلية والاجتماعية والتربوية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الاتجار بالبشر. وطالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني في ورقة بعنوان: «دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الاتجار بالبشر... الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة أنموذجاً»، الجهات الحكومية والأهلية بالتأكد من أن الجهات ذات العلاقة تقوم بدورها في تنفيذ المملكة التزاماتها في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، خصوصاً بعد صدور نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وتابع: «نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص السعودي، جيد إن أحسن تطبيقه، وفي حال ظهور أي إشكالية في التطبيق أو الممارسة، فإن الجمعية ستعمل لضمان حسن التطبيق من الجهات المتخصصة بصورة توفر الحماية اللازمة لأي شخص يتعرض لأي صورة من صور الاتجار بالأشخاص.»

وأوضح أن الجمعية تعمل على حصر بعض الإشكالات التي تحدث بين أرباب العمل والعمال أو في نطاق الأسرة، والتي يمكن تكييفها أو اعتبارها من قبيل صور الاتجار بالبشر في ظل نظام الاتجار بالأشخاص السعودي، على رغم أنها لا تعتبر في الثقافة المجتمعية من قبيل ذلك، لافتاً إلى أن الجمعية عندما ترصد مثل هذه القضايا فإنها تتخذ الإجراءات اللازمة لرفع الضرر عن مقدم الشكوى أو المتظلم وإزالة أثر التعدي، وضمان معاقبة الفاعل.



دورة تدريبية لمنسوبي سجون مكة المكرمة السبت

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٩

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٤&I=٨٠٦٢١٩&G=١>

عمر المطيري - جدة

تنظم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة السبت القادم أول دورة تدريبية للعاملين في السجون. ويحاضر في الدورة التي تستمر أسبوعين عدد من المختصين بعلم النفس والاجتماع والطب ومن هيئة التحقيق والادعاء العام والمحاكم الشرعية.

وأوضح المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف أن الدورة تعد الأولى من نوعها وتنظمها الجمعية في منطقة مكة المكرمة منوها إلى تزويد الجمعية بأسماء الضباط والأفراد المشاركين فيها. ولفت إلى أن الدورة تشتمل على كيفية التعامل مع السجين ومعرفة حقوقه المعتمدة في المملكة والمتعارف عليها عالمياً.

حقوق الإنسان تطلق برنامجا تثقيفيا يستهدف منسوبي السجون

حسن الشريف: بدأنا بسجون جدة.. ثم بقية المناطق

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م
<http://aawsat.com/details.asp?section=٤٢&article=٦٠٠٤٥٣&issueno=١١٧١٢>

جدة: خديجة حبيب

يحاضر عدد من علماء النفس والاجتماع، ومختصون من هيئة التحقيق والادعاء العام، والمحاكم الشرعية، والأطباء، يوم السبت المقبل في مقر جمعية حقوق الإنسان بجدة، عن حقوق السجين، بغية زيادة الثقافة الحقوقية المتعلقة بحقوق السجين، للعاملين في السجون، وذلك ضمن برنامج تثبناه الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة. واعتبر الدكتور حسين الشريف، المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز في حديث لـ«الشرق الأوسط» الدورة الأولى من نوعها، حيث بدأتها الجمعية بسجون محافظة جدة، وبعد ذلك سوف تستكمل في بقية سجون منطقة مكة المكرمة، ومن ثم إلى بقية المناطق السعودية. وذكر أن الدورة التي تستهدف الأفراد العاديين والضباط بقسميهم الرجالي والنسائي، تقسم مادتها العلمية بين العلوم القانونية والاجتماعية إلى جانب الصحية، وأيضا الناحية الإجرائية، مشيرا إلى أن المستهدفين سيخضعون لتدريب مكثف على مدار أسبوعين لتعريفهم بالحالة النفسية والصحية للسجين، وكيفية التعامل معه بطرق إنسانية ومعرفة حقوقه خلال وجوده في السجن.

وقال الشريف إن الحضور سيتم تدريبهم على كيفية التعامل مع السجين، ومعرفة حقوقه المعتمدة في السعودية، والمتعارف عليها عالميا، والتي من ضمنها حقه في الزيارة، والمعاملة الحسنة بعدم إهانة كرامته، والتغذية الجيدة، والرعاية الصحية، وممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية، بالإضافة إلى حقوق أخرى مثل حقه في معرفة معلومات عن وضعه في السجن وتاريخ إطلاق سراحه.

إلى ذلك، كانت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بجدة (تراحم) جمعت في وقت سابق رجال القانون والمحامين والمهتمين بالشأن القضائي في ورشة عمل تناولت حقوق المتهمين في مرحلة القبض والتحقيق. وأوضح الدكتور عبد الله مرعي بن محفوظ رئيس «تراحم جدة» حينها أن الهدف من الورشة التي تم إقامتها هو رفع درجة الوعي والثقافة القانونية لدى المجتمع والتعرف على أحدث اللوائح والقوانين الخاصة بإجراءات التفتيش والقبض.

وأضاف أن الورشة تأتي في إطار البرنامج الثقافي والتوعوي للجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بجدة، مشيرا إلى أن تشكيل وجدان وثقافة المجتمع قانونيا وتعريفه بمخاطر الإقدام على الجريمة أمر وقائي لا يقل أهمية على رعاية السجناء وأسرهم، علاوة على أهمية تسليح كل مواطن ومقيم بحقوقه التي كفلها له القانون حتى يكون على إدراك كامل بما له وما عليه.

وأضاف بن محفوظ أن نظام الإجراءات الجزائية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي لا يجيز القبض أو التفتيش أو التوقيف أو السجن إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاما، ولا يكون التوقيف أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لكل منهما، وللمدة المحددة من السلطة المختصة، مشيرا إلى أن النظام يحظر الإيذاء الجسدي أو المعنوي، كما يحظر التعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، كما أنه لا يجوز في غير حالات التلبس القبض أو التوقيف، إلا بأمر من السلطة المختصة، ويكون للمتهم الحق في الاتصال بمن يرى إبلاغه.

وقال إن من الحقوق الأصلية لكل متهم الاستعانة بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، ولهما أن يحضرا جميع إجراءات التحقيق، وليس للمحقق أن يعزل المتهم أو وكيله أو المحامي الحاضر معه أثناء التحقيق، ولا يجوز القبض إلا في حالة التلبس بالجريمة ووجود الأدلة الكافية، وعلى رجل الضبط الجنائي أن يحرر محضرا بذلك، وأن يبادر بإبلاغ هيئة التحقيق والادعاء العام فورا، ولا يجوز ترك المتهم من دون استجواب خلال ٢٤ ساعة، بل لا بد أن تستجوبه حال القبض عليه أو تأمر دائرة التحقيق بإخلاء سبيله. وأردف بأنه لا يجوز إبقاؤه موقوفا أكثر من ٢٤ ساعة إلا بإذن كتابي من المحقق، ويجب على رجل الضبط الجنائي أن يسمع أقواله فورا وإذا لم يأت بما يبرئه ترسل خلال ٢٤ ساعة مع المحضر إلى المحقق الذي يجب عليه أن يستجوب المتهم على الفور ثم يأمر بإيقافه أو إطلاق سراحه.

الإكراه والتهديد والاحتيايل شكل من أشكاله.. والنظام حدد السجن ١٥ عاما لمرتكبيه

تشريعات وتدابير لمكافحة الاتجار بالبشر لنبذ التفرقة والتمييز

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.aleqt.com/٢٢/١٢/٢٠١٠/article_٤٨١٥٥٦.html

محمد الشهري من الرياض

أكد الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير وكيل وزارة الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف، أن المملكة اتخذت العديد من التدابير وإصدار التشريعات الوطنية لاستكمال البنية التشريعية والتنظيمية بهدف حفظ ورعاية حقوق الإنسان على أرض المملكة سواء كان مواطناً أو مقيماً بهدف ضمان تحقيق المساواة ومكافحة أي مظهر من مظاهر التفرقة أو التمييز والقضاء عليه عند وجوده وبما يتفق مع المبادئ والأسس التي تقوم عليها سياسة المملكة أولاً وروح العصر ومتطلباته ثانياً .

وأضاف خلال افتتاحه فعاليات ندوة "نشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها في المملكة :نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص"، التي تنظمها هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية السعودية ضمن برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان المنعقدة في فندق الإنتركونتيننتال أمس في الرياض، أن اهتمام المملكة برعاية حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، يعتبر واجبا دينيا ووطنيا عليها، مستندة في ذلك إلى تمسكها بالشريعة الإسلامية التي كفلت جميع حقوق الإنسان في أوضح صورة وعلى أوسع نطاق، قائلا: "إن الإسلام حمل للناس كافة التعاليم ما يكفل للبشر حياة راضية ومستقرة وما يفصل الحقوق لكل إنسان تفصيلا يذهب الريبة ويغني عن الجدل ."

وأوضح الأمير الدكتور تركي بن محمد أن الندوة تأتي في سياق الاهتمام الذي تبذله المملكة للتوعية بمخاطر الاتجار بالبشر، باعتباره ظاهرة دولية تعدت الحدود الوطنية للدول، إضافة إلى تعريف كافة المسؤولين في الجهات الحكومية في المملكة وكذلك البعثات الدبلوماسية وخاصة التي يشكل مواطنوها نسبة كبيرة من المقيمين في المملكة بالخطوات والتدابير التي اتخذتها حكومة المملكة لمواجهة هذه الظاهرة والحد من انتشارها .

وأشار وكيل وزارة الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف، إلى أن حكومة المملكة أصدرت نظاما شاملا لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في عام ١٤٣٠، الذي يشتمل على العديد من المواد التي تحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيايل عليه، كما يحظر النظام أنشطة العمل أو الخدمة قسرا باعتبار ذلك شكلا من أشكال الاتجار بالبشر يعاقب عليها النظام بعقوبات رادعة تصل إلى السجن ١٥ عاما، وقد أصبح هذا النظام شاملا للتعاطي مع جميع أشكال وصور الاتجار بالبشر ومعاقبة مخالفه .

وقال الأمير الدكتور تركي بن محمد: "إنه في العام ١٤٢٥ هـ صدر قرارا بحظر كافة أشكال المتاجرة بالأشخاص كبيع التأثيرات والحصول على مقابل لتشغيل العامل، والاستخدام اللا إنساني والمعاملة غير الإنسانية وغير الأخلاقية وكذلك تشغيل الأطفال واستغلالهم والاستقدام بهدف التسول، ومعاقبة مرتكب أي من هذه المخالفات ."

من جانبه، أوضح الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو هيئة التدريس بكلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الملك سعود، أنه مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا مهما في مكافحة الاتجار بالبشر ونشر الثقافة الحقوقية المناهضة للاتجار بالأشخاص في المجتمع .

وأضاف خلال ورقة عمل قدمها عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الجمعية في المملكة واحدة من تلك المؤسسات المدنية التي تلعب دوراً في هذا المجال من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، على الرغم من كونها ليست ممثلة في اللجنة المشكلة في هيئة حقوق الإنسان لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص .

وأوجز رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دور الجمعية في هذا المجال التي منها :متابعة الحالات أو الصور التي يمكن اعتبارها من قبيل الاتجار بالأشخاص، التركيز على الفئات الأضعف في المجتمع كالنساء والأطفال والعمالة الوافدة وخاصة خدم المنازل ومن في حكمهم، مراقبة أي حالات للخدمة أو العمل القسري، أو الإكراه أو التهديد أو الاحتيال أو الخداع أو الخطف، أو استغلال الوظيفة أو النفوذ، أو إساءة استعمال السلطة على الأشخاص، أو استغلال ضعف الضحية، أو الإغراء المادي أو المعنوي من أجل الاستغلال الجنسي، أو التسول وخاصة من خلال استخدام النساء والأطفال وعلى وجه الخصوص أولئك الذين يتم تهريبهم من خارج الحدود .

وأضاف أن الجمعية تعمل على حصر بعض الحالات التي تحدث بين أرباب العمل والعمال أو في نطاق الأسرة التي يمكن تكييفها أو اعتبارها في ظل قانون الاتجار بالأشخاص السعودي من قبيل صور الاتجار بالبشر رغم أنها لا تعتبر في الثقافة المجتمعية من قبيل ذلك، كما تقوم الجمعية برصد المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بالشأن الحقوقي التي يمر بها المجتمع السعودي وتقوم بتحليلها سواء أكانت سلبية أم إيجابية، وتعمل من أجل التعرف على نتائجها واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها فإن كانت إيجابية دعمتها وعملت من أجل تعزيزها، وإن كانت سلبية طالبت بمواجهتها واقترحت البدائل . من جهته، ذكر الدكتور عبد الواحد الحميد نائب وزير العمل، جهود الوزارة في رعاية العمالة الوافدة قائلاً: "إن المملكة تحتضن الملايين من العمالة الوافدة، حيث بلغ عددهم ٧،٧ مليون عامل وافد في نهاية ٢٠٠٩، مما يسهم في إيجاد فرص عمل لهم، ويخفض معدل البطالة في بلدانهم، ويسهم في ضخ الأموال إلى اقتصادات الدول المرسلة للعمالة، حيث بلغت تحويلات العاملين الأجانب في المملكة إلى بلدانهم مع نهاية عام ٢٠٠٩، نحو ٩٤،٤٥٢ مليون ريال .

وأضاف أن الحكومة السعودية تسعى ومنها وزارة العمل إلى تهيئة ظروف جيدة للعمالة الوافدة وعدم استغلالها، حيث يشمل نظام العمل نصوصاً واضحة وصريحة للمحافظة على حقوق وواجبات العمال وأصحاب العمل، ولا يفرق نظام العمل بين العامل السعودي وغير السعودي، كما لا يفرق بين الجنسين الذكر والأنثى، حيث أرسى نظام العمل عدة مفاهيم في قضايا الحقوق المهمة لحفظها للعامل، ومنها عقد العمل حيث حددت المواد من المادة ٥٠ حتى المادة ٦٠ الموصفات الأساسية لعقد العمل .

وأوضح نائب وزير العمل أن مكافحة الاتجار بالأشخاص المتمثل في بيع التأشيرات والمعاملة غير الإنسانية، جاء ضمن القرار الوزاري رقم ١/٧٣٨ وتاريخ ١٤٢٥/٥/١٦ هـ بحظر كافة أشكال المتاجرة بالأشخاص مثل: بيع التأشيرات، والحصول على مقابل لتشغيل العامل، وتحصيل مبالغ من العامل مقابل تأشيرة الدخول أو تأشيرة الخروج والعودة، أو رخصة العمل والإقامة، والإخلال بالالتزامات التعاقدية، والاستخدام غير الإنساني والمعاملة غير الإنسانية وغير الأخلاقية، وكذلك تشغيل الأطفال واستغلالهم، والاستقدام بغرض التسول، كما نص القرار على معاقبة من يرتكب أيّاً من هذه المخالفات بمنعه من الاستقدام لمدة خمس سنوات وذلك إلى جانب العقوبات المنصوص عليها في الأنظمة ذات العلاقة، إضافة إلى تأخير المستحقات المالية العمالية وانتقال العامل لصاحب عمل آخر.

جهود سعودية لحماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.aleqt.com/١٦/١٢/٢٠١٠/article_٤٧٩٤٢٣.html

طلعت زكي حافظ

يصادف اليوم العاشر من كانون الأول (ديسمبر) من كل عام ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي أكدت من خلاله الوثيقة الصادرة عنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تبنته الأمم المتحدة في تاريخ العاشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، في قصر شايو في باريس، ويتألف من ٣٠ مادة، الاعتراف بالكرامة المتأصلة في أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة، باعتبارها أساس الحرية والعدل والسلام في العالم .

من هذا المنطلق نادى اليوم العالمي لحقوق الإنسان، بضرورة احترام الحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فاعلة بين الدول الأعضاء في المجلس العالمي لحقوق الإنسان، حيث جاءت المادة الـ ٢٥، التي تضمنها الإعلان عن حقوق الإنسان، لتؤكد حق كل شخص في أن يعيش مستوى كافياً من المعيشة؛ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته من حيث التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية، وكذلك حصوله على الخدمات الاجتماعية اللازمة، كما أن له الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته، كما أكدت المادة نفسها، حق الأمومة والطفولة، وأن الطفل يجب أن ينعم بالحماية الاجتماعية نفسها .

بالنسبة إلى الوضع في السعودية وجهودها في المحافظة على حقوق الإنسان في السعودية، وتجنّبها من أن تكون عرضة للانتهاك، فإنها تمتد إلى عقود طويلة مضت من الزمن، منذ توحيد المغفور له - بإذن الله تعالى - مؤسس وموحد المملكة العربية السعودية، الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وجاءت بعد ذلك مواد النظام الأساسي للحكم في السعودية، لتؤكد في أكثر من مادة، على حماية وصيانة تلك الحقوق، حيث على سبيل المثال، أكدت المادة الثامنة من النظام الأساسي للحكم، أن الحكم في السعودية، يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة بين الناس وفق الشريعة الإسلامية، في حين أكدت المادة السادسة والثلاثون على توفير الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام، بينما أكدت المادة السابعة والثلاثون على حرمة المساكن وألا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام، كما أكدت المادة الثامنة والثلاثون أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي أو نص نظامي، ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي .

من بين الجهود السعودية للمحافظة على حقوق الإنسان في المملكة، إنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان، تحت مسمى "هيئة حقوق الإنسان"، ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، بما في ذلك نشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وتكون هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، ومن بين أبرز اختصاصات الهيئة ما يلي :

-التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية، للأنظمة السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة والتي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن .

-زيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص، ورفع تقارير عنها إلى رئيس مجلس الوزراء .

-تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، والتحقق من صحتها واتخاذ الإجراءات النظامية في شأنها .

-وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان، واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة بين أفراد المجتمع، والتوعية بها، وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها .
من بين الجهود السعودية أيضا للمحافظة على حقوق الإنسان في السعودية، إنشاء الجمعية الوطنية لحماية حقوق الإنسان، التي تنبثق من المجتمع المدني، ومن بين اختصاصاتها العديدة، وفق ما نصت عليه المادة الثالثة من نظامها الأساسي ما يلي :

-التأكد من تنفيذ ما ورد في النظام الأساسي للحكم، وفي الأنظمة الداخلية في المملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسان .
-التأكد من تنفيذ التزامات المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان، وفق ما ورد في إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، وميثاق الأمم المتحدة، والمواثيق والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .
-تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان .
-التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في الهيئات الدولية بشكل عام والمنظمات الدولية غير الحكومية بشكل خاص .
وعلى المستوى الدولي، فالمملكة انضمت إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، التي من بينها على سبيل المثال لا الحصر، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وإعلان القاهرة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .
خلاصة القول، أن للسعودية جهودا كبيرة في المحافظة على حقوق الإنسان في السعودية في جميع المجالات الحقوقية، سواء المدنية منها أم العامة، أم الخاصة، وكفلت تطبيقها والمحافظة عليها لجميع فئات وأفراد المجتمع، سواء أكانوا مواطنين أم مقيمين أم زائرين للبلاد، الأمر الذي يؤكد تضمين النظام الأساسي للحكم عددا كبيرا من المواد التي تعنى بحقوق الإنسان والمحافظة عليها، إضافة إلى إنشاء هيئة عامة لحماية حقوق الإنسان، وكذلك إنشاء جمعية وطنية للغرض نفسه، لكن وعلى الرغم من تلك الجهود، ستظل عميلة صيانة حقوق الإنسان في المملكة وصيانتها، أمرا مرتبطا ومرهونا بمدى معرفة الفرد في السعودية بحقوقه والتزاماته وواجباته أو باختصار شديد (ما له وما عليه)، ومن هذا المنطلق وبغرض نجاح تلك الجهود الجبارة، فالأمر يتطلب تعزيز وتأسيس القيم والمفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان لدى جميع أفراد المجتمع ونشر الوعي بها، وفقا لما نصت عليه اختصاصات هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، حيث يصبح لدينا وعي وثقافة حقوقية مرتفعة، تعمل على صيانة الحقوق من الانتهاك وتحقيق الأهداف المنشودة للدولة المتمثلة في حماية وصيانة حقوق المواطن والمقيم والزائر على حد سواء، والله من وراء القصد.

حكاية يتيمات طيبة.. صوت ضمير

المصدر: جريدة اليوم الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٤
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٦٩٤&I=٨٠٤٩٩٨&G=١>

مطلق العنزي

القصة الدرامية المؤلمة التي حدثت في دار إيواء الفتيات في قرية طيبة للأيتام في المدينة المنورة. حيث ثارت مواجهة بين اليتيمات والمسؤولات في الدار، وتدخلت الشرطة. وفي النهاية سجن ١٦ نزيله استعداداً لترحيلهن إلى دار في مكة المكرمة حسب ما نشر في الصحف. وأطلق في الصحافة صفة «شغب» على الحدث. ويبدو ذلك مقصوداً، لأن مدير الشؤون الاجتماعية في المدينة المنورة والمسؤولات في الدار هم الذين تصدروا المشهد وإمداد الصحافة بالمعلومات. فيما لم يسمع أي صوت للنزيلات لمعرفة الأسباب الحقيقية للحدث.

وصور المشهد على أساس أن اليتيمات «شريرات» و«مشاغبات»، وهذه مسألة طبيعية لأنه لا يمكن أن تقول مديرة الدار ولا مدير الشؤون الاجتماعية إن النزيلات كن يعانين من أوضاع بئيسة لحد الانفجار. لماذا لا تكون هذه الحقيقة؟ مع أنه لا يمكن التشكيك بنوايا المسؤولين عن الدار، بقدر ما يمكن الظن أن بعض اجتهاداتهن كان خاطئاً وضعيف الأداء، وغير مقبول إنسانياً وقد يتسبب في إهانة للإنسان، مع افتراض أنه يمكن أن تقدم فتيات (واحدة أو اثنتان أو ثلاث) على تصرفات سيئة وحمقاء. ولكن ما الذي جعل هذه المجموعة تنفجر وتقرر المواجهة بأي ثمن. جمعية حقوق الإنسان قالت: إن المسؤولين سكن الديزل على الجدران لمنع الفتيات من الهرب. وقالت الجمعية: إن ذلك مخالفة صريحة، و«رصدت» تدني مستوى الخدمات المعيشية والإيواء» وغياب البرامج التأهلي ومتخصصات نفسيات. ويبدو أن الشرطة نأت بنفسها عن التصريح برأيها، كي تكون حيادية في قضية إنسانية تتعلق ببيئاتهم، وقضايا اتهام اليتامى بأي جرم أو جنحة مسألة بالغة الحساسية في مجتمعنا.

وأحيي مدير شرطة المدينة المنورة وضباطه وجنوده على هذا الموقف الكريم. مهما كانت الأسباب، فإن معاقبة النزيلات ليست حلاً رشيداً، والمعالجة الصحيحة التي كان يجب اتباعها، هو تغيير طاقم الدار فوراً من المديرة إلى الحارس، وبدء معالجة الموقف لإعادة الثقة بين النزيلات والمتبقيات والدار. لأن الدار هي منزل اليتيمات وحياتهن ومستقبلهن وتسمع جدرانها كل أحلامهن وأمانيهن وحكاياتهن وآلامهن. وكان يجب تقدير ظروفهن ونفسياتهن، وأن إقدامهن على التجاوزات ربما كان بسبب أكبر من قدرتهن على التحمل، وتصويرهن على أنهن شريرات ومشاغبات من أكبر الأثام إذ لم يسمع صوتهن. خاصة أن إجراءات تطوير التأهيل للعاملات في الدار ربما قد تطول.

وبديلاً من إيداعهن السجن، وعزلهن وعقابهن، كان يجب إحضار أخصائيات نفسيات، في الحال، للجلوس إليهن والاستماع إلى شكواهن ومحاوَرتهن وتقويم أفكارهن الخاطئة أو السلوكيات الخاطئة، خاصة أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أعاده الله إلينا بكامل الصحة والعافية، هو الذي أرسى لثقافة الحوار مع الكل والتعاطي مع الأفكار والهموم للأفراد والمجموعات. بحيث يكون الحوار قبل العقاب. ونذكر نجاحات وزارة الداخلية، وعلى رأسها وزيرها صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، في انتهاج الحوار مع الضالين الذين تبلدت في أذهانهم الغيوم، فأقنذ كثيرون من لجة الضلال والظلام، فعادوا مواطنين صالحين يخدمون أنفسهم ويعززون بلادهم ووطنهم بأفضل ما يجتهدون.

ولماذا لم يتم بدء حوار فوري مع يتيمات طيبة، والتعاطف معهن في مواقف وتخطيئتهن في تصرفات ومن ثم التوصل إلى حل سعيد لهن ولمجتمع يطبق شعار «الإنسان أولاً».

□وتر

صوت اليتامى تغتاله جدران الأسوار العالية، وضجيج الشوارع.

الحجب: رياح تهب، وتغاريد أفراح الجوار.
البتامى يبتون حكاياتهم للجدران، ومهاجع يلفها السكون.
كاننات مؤقتة على دقائق الساعة: النوم والصحو والفطور واللهو والضحك والغضب.

احتفال بحقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٧
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٢&I=٨٠٥٧٦١&G=١>

حمد الباهلي

احتفل العديد من السعوديين في الأسبوع الماضي بمناسبة مرور اثنين وستين عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . في مساء الأحد الماضي كانت قاعة الشيخ عبد الله النعيم في مركز الأمير سلمان الاجتماعي تشهد أول احتفالية عامة هدفها تمكين الناس من سبل انتزاع حقوقهم والدفاع عنها وتعضيد كل ما من شأنه منع التعدي على هذه الحقوق أو الانتقاص منها . هذه الاحتفالية جاءت على شكل ندوة عامة نظمتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وبمشاركة من هيئة حقوق الإنسان ومكتب منظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحضرها جمع من القضاة والمحامين والحقوقيين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان والمواطنين العاديين . عنوان الندوة جاء مطابقاً لحالة حقوق الإنسان والثقافة المتدنية في البلاد . “نشر ثقافة حقوق الإنسان ، مسؤولية من ؟” اتفق المحاضرون الثلاثة على أن ما تم انجازه في مجال التوعية بهذه الحقوق على يد الجمعية الوطنية والهيئة يعتبر تقدماً مقارنة بتاريخ التأسيس المتأخر لكنهم أعلنوا عن العديد من الأفكار والرؤى والآليات للتقدم على طريق تمكين المؤسسة والهيئة من الوفاء بالتزاماتها أمام موائيق حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي فضلاً عما هو وارد في موائيق الهيئات المحلية . أما في مجال تطبيق ما تنص عليه الموائيق سواء العالمية أو المحلية ، فقد جاء حديث المحاضرين مطولاً ومتداخلاً - حتى لا نقول إنشائياً - يعتمد تفسير العناوين نظرياً ويتجنب الوقائع . هنا لا بد من الاعتراف بصعوبة البيئة التي يعمل بها هؤلاء وشجاعتهم في الحديث عن بعض نماذجها . ولإلقاء مزيد من الضوء على ما تجنب المحاضرون الخوض فيه ، كان لابد أن يكون الدور لجمهور الندوة الذي فتح المجال للأسئلة والمداخلات فكانت ، هذه ، ليست فقط جريئة بل وقاسية . كيف يمكن نشر ثقافة حقوق الإنسان في بيئة طاردة لهذه الثقافة حيث تنتوع التعديات على حقوق الإنسان بالرغم من التوجيهات الصادرة من أعلى المستويات لإحقاق الحق . لماذا لا تساعد الجمعية هؤلاء الذين تقدموا بطلب إشهار جمعيات مماثلة قبل الجمعية الحالية ولا يزالون ينتظرون ؟ هل تعرفون كأعضاء في العمل في حقل حقوق الإنسان عن أوضاع السجون ؟ أنا محام وأعرف أن بعض السجون تعيش أوضاعاً مزرية . وقبل أن يكمل المحاضرون ردودهم كان للقضاء كلمته . ثلاثة من قضاة مجلس الشورى الفضلاء تناوبوا على الثناء على تعامل الجهات الرسمية ، لكنهم لم يعارضوا ما جاء على لسان الجمهور وبخاصة حول تأخر صدور الأحكام وعدم تنفيذ أحكام الإفراج لمدد طويلة . خرج الجميع من الندوة فرحين بدون استثناء ، وهذا بحد ذاته خطوة متقدمة للأمام لمن عملوا ولمن حضروا ولمن تابعوا.

إلى أين يا وزارة الصحة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨١
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٢/Con٢٠١٠١٢٢٢٢٨٩٨٨٠.htm>

علي بن حسن التواتي

في الوقت الذي أكتب فيه هذه المقالة توجد عدة لجان وزارية من وزارة الصحة في مناطق مختلفة من المملكة فهناك لجنة وزارية تحقق في أسباب تعطل أجهزة التنفس الصناعي في مستشفى الولادة في نجران، ولجنة وزارية تحقق في اختطاف مولود من المستشفى في المدينة المنورة، ولجنة وزارية تحقق في قضية طبيب غير مرخص عمل في أحد مستشفيات جدة في مجال عمليات التجميل وأودى بحياة عشر نساء من مريضات السمينة وغادر البلاد فجأة بعد ترك إحداهن لتلقى مصيرها المحتوم دون رعاية أو تنبيه، فكان رد فعل الوزارة إضافة لجنة لمتابعة طلب استرجاعه عن طريق الشرطة الدولية (الإنتربول). طبيب غير مرخص أو مزيف يعمل لمدة خمس سنوات في مستشفى ويرتكب الأخطاء القاتلة وقبله طبية تخدير غير مرخصة تودي بحياة الطبيب الاستشاري طارق الجهني في قضية لم تتمكن الوزارة من لملمة ذيلها حتى هذا اليوم، ويتم التستر عليه طيلة هذه المدة وحين وجد هو نفسه وبكامل إرادته الحرة أنه لا يمكن أن يستمر في مزيد من النصب والتزوير قرر أن يترك الجمل بما حمل ويهرب .. هكذا! وبكل بساطة..

لجان في لجان في لجان كان آخر قراراتها وقف العمليات المعوية لمرضى السمينة في كافة مستشفيات المنطقة الغربية حتى إشعار آخر حسب تقرير نشرته صحيفة (عرب نيوز) يوم ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م. وبمناسبة الحديث عن اللجان فأنا أطالب بنصيبي منها للتحقيق في حادثة فتاة لم أشأ طرحها أو مناقشتها في فترة الحج لعدم إشغال المشغولين والتأني في نشر غسيل محلي على الحجاج. فقد نقلت الفتاة في حالة غيبوبة بسبب ارتفاع السكر من الدرجة الأولى إلى مستشفى الملك فهد بجدة، وبسبب قراءة خاطئة تم حقنها بمحاليل الجلوكوز لرفع السكر في الدم حتى وصل معنله حول الألف. وهنا تدخل والداها وتقصيا الموضوع فعرفا ما جرى ليصيحيا بأطباء الطوارئ الذين سارعوا إلى إيقاف الحقن بتلك المحاليل واستبدالها بأخرى لتخفيض السكر. ولكن بعد الاستفاقة من الغيبوبة قبيل الفجر بقليل، فتحت الفتاة عينيها في غرفة العناية المركزة على مفاجأة لا يمكن تصورها وتتمثل بمرضة أسبوية تقف إلى جوار سريرها وتحاول استغلال اللحظة لتعرض على المريضة شراء مشغولات يدوية من صنع يديها بمعنى أنها هي التي رعتها طوال الليل وعليها أن تدفع الثمن.. وبالطبع سارع والد الفتاة إلى نقلها إلى مستشفى الجامعة بعيد صلاة فجر يوم الإفاقة، وفي الطريق تبين له أن كافة أجهزة سيارة الإسعاف الطبي التي نقلتها من المستشفى كانت معطلة إلى جانب التكييف، إضافة إلى أن السرير الذي نقلت عليه داخل الإسعاف كان قذرا، ويبدو أن السيارة بصفة عامة كانت تستخدم في أغراض أخرى غير الإسعاف. بالله كيف يحصل هذا وأين؟

وعلى جبهة أخرى وصلت معدلات الزيادة في مرض الإيدز في المملكة إلى ٧٠ % معظمها في جدة، وتزايدت المراتع الخصبة لتوالد بعوضة حمى الضنك في جدة وحدها لتصل إلى ٢٦ مرتعا أنتجت حتى الآن ٢٢٠٠ مصابا، وأهل جدة ضائعون بين البلدية التي يسمونها جوازا أمانة وبين وزارة الصحة، فكلتا الجهتين لديها ميزانية خاصة بهذا المرض تحاول الحفاظ عليها وتحويلها إلى أغراض أخرى وإجبار الجهة الأخرى على تحمل تلك التكاليف. والوزارة بدلا من إعادة النظر في هيكلها الإداري على مستوى المناطق ليصبح أكثر فعالية وكفاءة في الاستجابة للمستجدات تصر على المركزية، وتصر على إدارة القطاع الصحي في المملكة من خلال اللجان التي تشكل وترسل من الرياض إلى مختلف المناطق للتحقيق والتقصي في أغلب الأحيان مع كل ما يتبع هذه اللجان من مصاريف وانتدابات وبدلات جلسات. والأسوأ من كل هذا هو ما كل ما يتبع هذه اللجان من تعطيل للمستشفيات والمسؤولين الصحيين في المناطق وتخوف قد يدفعهم

للكذب والتدليس وإخفاء الحقائق واتخاذ مواقف دفاعية لحماية أنفسهم ومناصبهم بدلا من التركيز على أعمالهم والرفع من مستوى الخدمة التي يقدمونها للجمهور ..

لقد فقدت مختلف إدارات الشؤون الصحية بسبب هذا المدخل المركزي غير المثمر كفاءتها وقدرتها على المبادرة واتخاذ القرارات. وأصبح موظفو الوزارة مجرد جامعي أخبار للبحث عن قضية أو مسألة مستعصية في إحدى المناطق لتشكيل لجان جديدة يستفيدون من ورائها.

ويبقى بعد كل هذا جانب النفي والتكذيب والتهوين من بعض الكوارث الصحية التي تجري والصمت عن غيرها على أمل أن تنسى وتتلاشى. وأكثر من هذا أن القضاء أصبح في نظر وزارة الصحة غير عادل. انظر لاعتراضها على حكم المحكمة الإدارية القاضي بإلزامها بتعويض مواطنة ١,٧ مليون ريال لتبديلها بأخرى أثناء الولادة قبل ٣٥ عاما، واستئنافها للحكم مستندة إلى أن قرار النظر في الأخطاء الطبية ليس من صلاحيات المحكمة الإدارية إنما هو من اختصاص الهيئة الصحية الشرعية، وفقا للمادة (٢٧) والمادة (٣٤) من نظام مزاوله المهن الصحية. يا للروعة! فقد أصبح الخطأ الإداري الذي يدخل في دائرة الإهمال والجريمة المنظمة أحيانا في كثير من دول العالم مصنفا في عرف الوزارة ضمن الأخطاء الطبية. فكثيرة هي الحالات المعروفة عالميا التي يستبدل بها أطفال ويسرق أطفال من المستشفيات مقابل أموال، لحساب عصابات إجرامية أو أثرياء محرومون من الإنجاب. ألا يوجد في هذه الوزارة مستشار قانوني أو شرعي يوضح لهم الفرق بين الخطأ الطبي والخطأ الإداري. وحتى لو افترضنا جدلا أن هذا الخطأ مصنف ضمن الأخطاء الطبية فسينتهي إلى لجنة شرعية فيها قضاة شرعيون لا يبيعون ضمائرهم وربما حكموا بنفس الحكم أو أكثر. أم أن المهم من وجهة نظر المسؤولين في الوزارة هو حرمان تلك المرأة المسكينة من الحصول على أي تعويض يقلل من ميزانية انتدابات الوزارة ومصاريف السفر، ويسجل عليها تاريخيا كخطأ مازال يتكرر ولم يتم إصلاحه حتى هذا اليوم بدليل تبديل الطفل السعودي بطفل تركي أشقر في نجران قبل عدة سنوات. وعلى كل حال أحمد الله أن ربي الأسرتين اللتين احتضنتا طفلتين ليستا من لونهما ولا تمتان لهما بصلة كانا رجلين مؤمنين بالله ولا أظن أن لهما جزاء عند الله غير الجنة لأنهما تقبلا الأمر بإيمان المسلمين الذين يرجون ما عند ربهم، وقاما بتربية الطفلتين اللتين أصبحتا امرأتين في العقد الثالث من عمرهما كتربيتهم لأبنائهما. والتساؤلات الشرعية التي أ طرحها الآن هي: أين جمعية حقوق الإنسان من إقامة قضية لتعويض الفتاة الأخرى التي لم تلجأ للقضاء؟ وماذا عن حقوق العائلتين المتضررتين المادية والنفسية والمعنوية من هذا الإهمال الإداري التاريخي المتكرر، وماذا عن تكاليف إعادة التأهيل والعلاج النفسي للمرأتين الذي يتوقع أن يستمر لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات. من سيتحمل كل هذه التكاليف ؟

ولذلك آمل أن تقوم وزارة الصحة بإعادة هيكلة فروعها على مستوى المناطق. وعلى الوزارة أن تعطي مسؤوليها في الفروع الثقة اللازمة لإدارة أعمالهم لأن من رأى ليس كمن سمع أو قرأ ولأن الخدمات الصحية ناهيك عن الرعاية تتدهور كل يوم بشكل غير مسبوق في تاريخ المنطقة سواء في المستشفيات الحكومية أو الخاصة. والمستشفى الوحيد القادر على العلاج في المنطقة أصبح صعب المنال لمن يملك المال ناهيك عن من ينتظر أمرا عاجيا في نفس المستشفى بعد عدة جلسات وتوصيات من لجان طبية محلية ترفع توصياتها للرياض لتتم مراجعتها من لجان أخرى لتحظى بالتوقيع الوزاري أو لا تحظى به.

ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٩
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٤&I=٨٠٦٢٨٨&G=٢>

د. نعيمة إبراهيم الغنّام

تبلغ نسبة عدم معرفة حقوق الإنسان ٩٤% من مواطني المملكة العربية السعودية، هذه النسبة التي وردت بتقرير للجمعية السعودية لحقوق الإنسان، تعكس غياب رؤية واضحة للثقافة الحقوقية وليس القواعد الحقوقية، فالقواعد والنصوص لا توجد بالمجتمعات الإنسانية إلا بعد استقرارها بالوعي الجماعي الذي يمثل الثقافة السائدة، وللأسف كثيراً ما يتناول المثقفون بعض المفاهيم بسطحية وتحيز غير مبرر، والمثال الواضح هنا هو، سيطرة رؤية مناهضة تعتبر حقوق الإنسان مفهوماً غربياً لا يرتبط بالبلاد العربية، ورغم خطأ تلك الرؤية إلا أنها تجد مبررها في تشدد البلاد الغربية وطرح نفسها كمُدافع عن حقوق الإنسان بمواجهة المجتمعات الرجعية، واعتبار قواعد حقوق الإنسان المنصوص عليها بالمواثيق الدولية، هي المعيار الأول للحضرة، لكن التاريخ والواقع يؤكد خطأ الرؤية الأولى، وعدم صحة الرؤية الغربية على إطلاقها، تاريخياً، توصل البشر لقواعد أساسية ترسخ احترام عدة مبادئ أساسية لحقوق الإنسان، ونجد تأكيداً لهذه الحقوق بالقواعد الدينية خاصة الإسلام، فالإسلام بوصفه الدين السماوي الأخير، أكد بنصوص كثيرة على احترام الكرامة الإنسانية، المساواة، العدل بين الخصوم، بل ولو راجعنا القواعد التي وضعها الإسلام للتعامل خلال الحروب، فسنجد أنها أكثر تقدماً بكثير من اتفاقيات جنيف التي يعتبرها النظام العالمي دستور حقوق الإنسان بوقت الحرب، أما المواثيق الحقوقية الصادرة عن الأمم المتحدة فليست تجسيدا لرؤية الغرب بل على العكس، هي تقنين لما اتفقت عليه الجماعة الإنسانية نتيجة الانتهاكات المباشرة التي مارسها الغرب ضد شعوب البلاد المستعمرة قبل وخلال وبعد الحرب العالمية الثانية، والحقيقة ومع الاعتراف بهيمنة الثقافة الحقوقية على المجتمعات الغربية لأسباب تاريخية، إلا أن الغرب نفسه لا يهتم فعلياً بنشر تلك الثقافة عالمياً، ويحصرها بنطاق ضيق هو المواثيق المكتوبة والصادرة عن الأمم المتحدة، كذلك الإغراق بالشكليات المفرطة من حيث التطبيق، حيث ينحصر الاهتمام الواقعي للغرب، بمشروعات محدودة الأثر مثل، تعديل القوانين، عقد المؤتمرات والندوات، برامج رفع الوعي بالحقوق، إصدار التقارير والدراسات، ومع أهمية تلك المشروعات إلا أنها تظل محدودة الأثر لغياب الثقافة الحقوقية بغالبية بلاد العالم وليس البلاد العربية فقط، فحقوق الإنسان ثقافة ومبادئ اتفق عليها البشر بشكل عام، وغيابها بأي مجتمع يكشف عن مشكلة ثقافية وفكرية وليس مشكلة معرفية ترتبط بالمواثيق والنصوص، وعلى المثقفين والمهتمين بالمجتمع مواجهة تلك الإشكالية بعمق يبعدنا عن السطحية بتناول المفاهيم، ونحن بأشد الحاجة بالمملكة لنشر تلك الثقافة خصوصاً وأننا بمرحلة تحول واضحة المعالم نحو التحديث، فالوصول بالمجتمع السعودي للدرجة المرجوة من التطور الحضاري، تستلزم السير بطريقتين متوازيتين، الأولى، استيعاب قيمنا الخاصة وتراثنا التاريخي مع عدم الخوف من نقد الأفكار التي تشدنا للوراء، ورفض الانغلاق والتشدد، والثاني، التوجه نحو الحضارة الغربية بثقة وليس بدّهشة، فشننا أو أبينا، فالغرب الآن هو مصدر العلم التجريبي والتطور التكنولوجي، ولا غنى عنهما إذا كنا فعلاً نملك مشروعات نهوضاً، فليس كل ما يرتبط بالغرب شراً مطلقاً، كما أن ليست ثقافتنا كلها خير مطلق، وثقافة حقوق الإنسان كمفهوم شامل، ستلعب دوراً هاماً جداً ولا غنى عنه لتطوير أفكارنا، وضبط التعاملات المجتمعية بما يحفظ حرية الفرد وحقوق المجتمع، فلجميع حقوق متساوية، والحفاظ على هذه الحقوق ضرورة لكل إنسان للشعور بالعدل والحرية، والتميز هو الشر الحقيقي الذي يبيت الشعور بالظلم، وهو أول وأخطر معاول الهدم.

حقوق الإنسان تطالب بقانون للأحوال الشخصية

حقوقيات يطالبن بعناصر ومكاتب نسائية في أقسام الشرط و

المحاكم

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣١٦٤&CategoryId=٣

جدة: نسرين نجم الدين AM ٣:٢٩ - ١٦-١٢-٢٠١٠

طالبت مديرة القسم النسوي للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بفرعها بمنطقة مكة المكرمة الدكتورة فتحية القرشي بالتوصل إلى قانون الأحوال الشخصية وتطبيقه في أسرع وقت ممكن. وأكدت أن الهيئة ترفع ملفات خاصة لوزارة العدل حول تأخير أو تجاوزات في بعض قضايا العزل.

جاء ذلك خلال ندوة تثقيفية نظمها هيئة حقوق الإنسان بجهة بداية الأسبوع الجاري بعنوان "حقوق الإنسان عدالة في تراحم وإحسان" بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وحضرها نخبة من سيدات المجتمع، ومسؤولات في وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم، وجهات خيرية وحقوقية. وقالت الدكتورة القرشي لـ "الوطن": إن هيئة حقوق الإنسان مؤسسة تنفيذية فيما القضاء مؤسسة تشريعية، والمؤسسات التشريعية لا يتم التدخل في عملها لكي تكون حرة ونزيهة، ولكن إن وجد تأخير أو تجاوز فإن الهيئة تدعم بكل قوة صاحبة القضية بعد أن تتبع الإجراءات القضائية القانونية، وترفع الهيئة ملفات خاصة لوزارة العدل، وبدورها تقدم وزارة العدل الكثير من التسهيلات في هذا الشأن، ولذلك نحن نأمل إصدار قانون الأحوال الشخصية بأسرع صورة ممكنة لتسهيل الإجراءات القضائية للمرأة. من جهة أخرى دعت سيدات مجتمع ومسؤولات في التعليم والشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان لإيجاد مكاتب نسائية للشؤون الأسرية والإصلاح الأسري في جميع المحاكم القضائية في المملكة، وطالبن بإيجاد عناصر نسائية في أقسام الشرط للتعامل مع حالات العنف الأسري في مرحلة الضبط، مؤكدة أن الطفل والمرأة يصعب عليهما التعامل مع رجل الشرطة خصوصاً في المرحلة الأولى من حالة الضبط لحالة مبلغ عن العنف ضدها. وطالبت رئيسة القسم النسائي لوزارة الشؤون الاجتماعية بفرعها بمنطقة مكة المكرمة نورا آل الشيخ أن تتضمن كل محكمة مكتباً للتعامل مع الشؤون الأسرية على أن تتضمن المكاتب أعضاء من الجهات ذات العلاقة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والإعلام، والتعليم، والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة حماية الأسرة، مؤكدة أن معظم القضايا تحل بالحوار، وإن فشل الحوار ننتقل إلى المداوالات القانونية وتتابع فيها مكاتب الشؤون الأسرية أيضاً.

وأكدت مديرة الإرشاد والتوجيه التربوية بوزارة التربية والتعليم بجهة، عضو لجنة الحماية الاجتماعية حياة المطوع على أهمية إيجاد عناصر نسائية في أقسام الشرطة، مشيرة إلى أن مكاتب الإرشاد التربوي تواجه مشكلة تخرج الفتاة المعنفة من الشرطي الرجل الذي يجري معها التحقيق في حالة العنف، مع العلم أن تفاصيل العنف دائماً ما تكون مخجلة ومحنة جداً بالنسبة للفتاة أو الطفل المعنف، ولهذا نطالب بإيجاد عناصر نسائية داخل أقسام الشرط لتسهيل عملية التعامل مع حالات العنف والحماية للفتاة أو الطفل المعنف.

كما انتقدت سيدات مجتمع الآلية المتبعة في معالجة حالات العنف في دور الحماية الاجتماعية، وانتقدت رئيسة الجمعية النسائية الخيرية نسرين الإدريسي إعادة الحالات المعنفة إلى أسرتهن. وقالت: إنه إلى الآن لم يتم وضع بدائل لدور الحماية الاجتماعية فيما لا يتم التواصل مع الجمعيات الخيرية بشكل واضح بهذا الشأن، مؤكدة أن الاتجاه العالمي هو معالجة حالات العنف في دور الإيواء ومن ثم تأهيلها للاكتفاء الذاتي ومن ثم انتقالها إلى دور بديلة. فيما أكدت رئيسة الفريق التنفيذي النسائي للحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية حنان العامر أن دور الحماية هي وضع موقت إلى أن

يعاد الطفل المعنف أو المعنفة إلى أسرتها، فيما تحدد دور الإيواء للحماية شروطها لقبول المرأة المعنفة بأي عمر والطفل تحت ١٨ عاماً، أما كبار السن فيكون الإيواء موقتا إلى أن يتم حل المشكلة الاجتماعية. وشددت مسؤولية العلاقات العامة بالهيئة الوطنية لحقوق الإنسان سارا الدرعان على أن الهيئة تسعى لعمل برامج ثقافية توعوية مع جميع المؤسسات الحكومية والأهلية تستهدف مختلف الفئات الاجتماعية، حيث إن الإعلان عن حقوق الإنسان أكد أن السلام والحرية والعدل في العالم تنبع من الاعتراف بالحقوق المتساوية. فيما كشفت الباحثة الاجتماعية نورا الغامدي أن هيئة حقوق الإنسان تواجه معوقات في الشكاوى المقدمة تتمثل في تغيير الشاكية لدى الهيئة لوسائل التواصل معها، وعدم تفهم الشاكية لطبيعة قضيتها والوقت المحدد لمتابعة الإجراءات لمخاطبة الجهات الحكومية وغير الحكومية وعدم توفر عنصر نسائي بشكل دائم في مراكز الشرطة.



٢٠ صفر نظر قضية الطفلة ريمان

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣١١&CategoryID=٣

الطائف: ياسر السفيناني AM ٣:٢٨ - ١٦-١٢-٢٠١٠

حددت المحكمة العامة بالطائف ٢٠ صفر المقبل لعقد أولى جلسات النظر في قضية الطفلة ريمان "١٠ سنوات" والتي كانت ضحية للعنف الأسري من قبل زوجة والدها. وقال خال الطفلة ماجد السفيناني لـ "الوطن" إن هيئة التحقيق والادعاء قامت باستدعاء أم ريمان وابنتها ريمان لأخذ إفادتهما عن بعض ما أدعى به والد ريمان من أن طفلتهما كانت مع والدتها قبل أن يقوم بأخذها منذ ما يقارب ٨ أشهر وأنه طلق زوجته قبل ٩ سنوات وأن أم ريمان حرضت ريمان على والدها. وأضاف أن لجنة الحماية الأسرية تواصل جهودها من خلال التواصل معنا وأخذ أقوالنا حول ما جرى لتوفير الحماية والأمان للطفلة ريمان التي لا تزال متغيبية عن مدرستها ولم نجد تقاعلا ولا حلا لعودتها لكرسي الدراسة من أجل المحافظة على مستقبلها وعدم ابتعادها عن الجو المحيط بها وعزلها بشكل قد يؤثر على نفسياتها. وطالب بعودتها لمدرستها أو نقلها لمدرسة أخرى معتبرا الحل الأخير هو الأفضل للطفلة.

من جهة أخرى ما زالت هيئة حقوق الإنسان بفرعها النسوي بمنطقة مكة المكرمة تواصل جهودها من أجل تأهيل الطفلة ريمان وتقديم كل ما من شأنه توفير البيئة المناسبة والملائمة لها لتعيش حياة طبيعية، وذلك بالتنسيق مع لجنة الحماية الأسرية بالطائف كما تقوم الهيئة عن طريق الأخصائيات بإعداد تقرير مفصل عن الحالة وتفاصيل الحادثة من أجل تقديمها للجهات ذات العلاقة لحماية الطفلة والذي يشير بعض ما جاء فيه إلى أن الأم لم تستطع أن ترى ابنتها منذ ما يقارب ٨ أشهر بعد قيام والدها بتوجيه خطاب شديد اللهجة لإدارة المدرسة بمنع الأم من رؤية ابنتها.

المملكة واكبت العالم ولم تتأخر يوماً مع احترام كامل لتعاليم الأديان وتقاليده المجتمعات د. العيبان: حقوق الإنسان ليست رد فعل أو اعتراضاً على أوضاع سيئة

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٦
<http://www.alriyadh.com/١٦/١٢/٢٠١٠/article٥٨٥٧٥٠.html>

الرياض نايف آل زاحم

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن حقوق الإنسان ليست وليدة ردة فعل أو اعتراضاً على أوضاع سيئة، حمل العقلاء على تقرير هذه الحقوق والمطالبة بتطبيقها كما هو الحال في حقوق الإنسان التي قررها الغرب، بل إن سبب وجودها هو الإنسان نفسه، وكرامته الإنسانية التي قررها الخالق سبحانه منذ خلق البشر، فمسألة وجودها في الشريعة الإسلامية أمر بديهي، وحفظها هو المقصود من الشريعة الإسلامية بجميع أحكامها وتشريعاتها، بل هو المقصود من كل الشرائع والرسالات السماوية، فهي ليست ردة فعل لانتهاكات قائمة، أو لمطالبة مؤسسة دولية أو محلية، كما أن إيجادها وحمايتها والقيام بها واجب شرعي وقد صاغ الإسلام مجتمعه على أصول ومبادئ راسخة، تمكن لهذه الحقوق وتحفظها.

وقال معاليه في محاضرة القاها بعنوان هيئة حقوق الإنسان نظامها وانشطتها وعلاقتها بالعمل الدبلوماسي صباح امس الاربعاء في المعهد الدبلوماسي بحضور د. عبد الكريم الدخيل مدير عام المعهد وادرها د. خالد العلي المشرف على ادارة البرامج التأهيلية إن تأصيل حقوق الإنسان في الإسلام، وبيان مكانتها وأهميتها في الشريعة الإسلامية، والخصائص والمميزات التي تميز حقوق الإنسان في الإسلام عما عداها من القوانين والأنظمة البشرية هو الطريق الأمثل والأفضل والأسرع لمعالجة هذه الانتهاكات، وتحذير الناس منها، لأن تأصيل هذه الحقوق الإنسانية، وبيان تميز الشريعة الإسلامية وسبقها في هذا المجال من أعظم ما يقنع المسلمين بها، ويدفعهم إلى احترامها، وتعظيم شأنها، والتزامهم بتطبيقها، لأنها مما أمر الله بها عباده، ولا أظن أحداً يجادل في أهمية التوعية والتنقيف لإيجاد قناعة ذاتية، ودافع نفسي يحمل صاحبه على التطبيق والالتزام، والبعد عن الانتهاك والإجرام، بل إن هذا أبلغ في دفع الناس إلى احترام حقوق الإنسان، والحذر من انتهاكها من مجرد سن القوانين والأنظمة، وترتيب العقوبات الدنيوية على انتهاكها أو التقصير فيها.

وأوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان إن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أولت حقوق الإنسان أهمية قصوى، وقد جاءت موافقة مجلس الوزراء، في جلسته يوم الاثنين ٢١ ربيع الثاني ١٤٣١هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله- على الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة، مشتملة على ركيزة هامة هي "ضمان حقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار الاجتماعي"، الأمر الذي يؤكد حرص الدولة على كل ما فيه مصلحة المواطن. وقبل ذلك لم تتوانى الدولة في إصدار عدد من الأنظمة والقوانين التي تؤكد حرصها على إرساء مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ومنها على سبيل المثال: النظام القضائي الجديد، ونظام مكافحة الاتجار بالأشخاص، وبرنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان.

مشيرا ان المملكة حرصت أن تكون مواكبة للعالم في مجال حفظ حقوق الإنسان ولم تتأخر يوماً في وإرساء دعائم التعاون الدولي لحماية هذه الحقوق، مع احترام كامل لتعاليم الأديان وتقاليده المجتمعات، حيث تتعاون المملكة بشكل دائم مع الجهات الحقوقية حول العالم سواء من خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان أو من خلال مشاركتها في اللقاءات والمؤتمرات والندوات الحقوقية في مختلف دول العالم، وقد حظي استقبال خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن

عبدالعزیز - یحفظه الله - فی الریاض لمفوضة الأمم المتحدة السامیة لحقوق الإنسان نافانیثم بیلائی خلال العام ٢٠١٠ م، بأهمیة قصوى فی أروقة الأمم المتحدة بعد أن قامت بزیارة العدید من الجهات الحکومیة والمدنیة فی المملكة، وثمنت المفوضة السامیة استقبالی خادم الحرمین الشریفین لها وجهود المملكة فی تعزيز حقوق الإنسان، وما تبذله من جهود لإحلال السلام العادل والتعايش بین الشعوب والحوار بین أتباع الأديان والحضارات ونبذ العنصریة بكل أشكالها .

منوها بالتقدير الدولي الكبير للمملكة مما أسهم فی حصولها على عضویة أول مجلس لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ م، وإعادة انتخابها لدورة تالیة بدءاً من عام ٢٠٠٩ م، إضافة لانتخابها فی العام ٢٠١٠ م عضواً فی المجلس التنفيذي لجهاز الأمم المتحدة الجديد المعنى بشؤون المرأة، وغيرها من العضویات الدولية .

وقد حرصت المملكة على تفعيل التعاون الدولي فی مجال حقوق الإنسان، من خلال توقيع الإتفاقیات الدولية التي لا تتعارض مع الشریعة الإسلامیة، وكان آخرها موافقة مجلس الوزراء ، على انضمام المملكة إلى البروتوكول الاختیاری لاتفاق حقوق الطفل المتعلق ببيع وبغاء الأطفال واستغلالهم فی المواد الإباحیة، والانضمام إلى البروتوكول الاختیاری لاتفاق حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال فی النزاعات المسلحة. ثم قدم معالیه تعریفاً سریعاً بهیئة حقوق الإنسان من حیث تكوينها المؤسسی وطبیعة استقلالیتها وأهدافها وجوانبها التنظيمیة وإداراتها ذات العلاقة بحماية حقوق الإنسان فی وطننا العزیز .

نظراً لسلبياتها المتعددة على الدولة والمجتمع محام يدعو هيئة حقوق الإنسان إلى تبني إلغاء عقوبة الحق الخاص

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٨
<http://www.alriyadh.com/2010/12/18/article586342.html>

جدة ضيف الله المطوع

شدد المحامي والمستشار القانوني الدكتور خالد النويصر على أهمية التعجيل بإلغاء عقوبة السجن عن سجناء الحق الخاص والإفراج عنهم، مشيراً إلى الأضرار المادية والنفسية الكبيرة التي تحيق بالفرد وتلقي بآثارها المدمرة على الأسرة والمجتمع، فضلاً على تحمل الدولة لأعباء مالية وأمنية وتأهيلية تجاه هؤلاء السجناء، مضيفاً أن الإحصائيات تشير إلى ارتفاع أعداد سجناء هذه الفئة حالياً، ومن المتوقع أن تكتظ السجون بهم مستقبلاً نظراً لتشابك جوانب الحياة وتعقدها وكثرة مطالبها ومشاكلها.

وأوضح النويصر أن هذه العقوبة تتعارض مع عدد من الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة والتي من أهمها الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان، لاسيما الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨م والتي تضمنت المادة التاسعة منه على أنه لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه...، والميثاق العربي لحقوق الإنسان المعتمد من القمة العربية بتونس في ٢٣/٥/٢٠٠٤م، حيث تضمنت المادة ٢/١٤ "منه على عدم جواز حرمان الأشخاص من حرياتهم"، كما نصت المادة (١٨) من ذات الميثاق على أنه "لا يجوز حبس شخص ثبت قضائياً إفساده عن الوفاء بدين ناتج عن التزام تعاقدية"، وقد صادقت المملكة على هذا الميثاق، كذلك إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر في ٥/٨/١٩٩٠م، حيث تضمنت المادة (١٩د) على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بموجب أحكام الشريعة، وكل هذه المواثيق والاتفاقيات لا تقر مثل هذا النوع من العقوبات، كما أن العديد من دول العالم قد ألغت عقوبة السجن في قضايا الحق الخاص، إما قبل قرون أو عقود خلت، نظراً لأن أضرارها أكثر من منافعها.

وأشار إلى أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) قد أقر نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما أن ولاية الأمر يحفظهم الله قد منحوا صلاحيات واسعة لهيئة حقوق الإنسان في أن تتابع عن كثب كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، ولذلك يُتوقع منها أن تضع في سلم أولوياتها مساعدة الجهات المعنية في وضع الأنظمة اللازمة أو تعديلها للتعجيل بإلغاء عقوبة سجناء الحق الخاص، مشيراً إلى أن نظام هذه الهيئة الصادر في العام ١٤٢٦هـ قد أوكل العديد من الأهداف والاختصاصات إليها، إذ تضمنت المادة الأولى منه على أن هدف الهيئة هو حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية وتأكيداً من تنفيذ الجهات الحكومية للأنظمة واللوائح السارية وكذا إبداء الرأي في مشاريع الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتمنى أن تلتفت هيئة حقوق الإنسان إلى كل ما يتعلق بهذه العقوبة وبالذات مدى تأثيرها على الصورة المشرقة للمملكة، حيث تنتهز بعض هيئات حقوق الإنسان الدولية وتوجه من حين لآخر انتقادات للمملكة بخصوص مثل هذه المواضيع. وأوضح أن الشريعة الإسلامية السمحة قد أقرت المبدأ العام (بنظرة إلى ميسرة) فيما يتعلق بسداد الديون في حال عدم القدرة على ذلك، وتساءل د. النويصر كيف يُسجن إنسان نظير دين عليه بينما السجن ليس مكاناً للمدينين وإنما هو مكان للمجرمين وتجار المخدرات والمحتالين والصابيين والسارقين والمزورين وأصحاب القضايا الجنائية وغيرهم؟ واستطرد أن الشخص المسجون في قضية حق خاص سوف يضحي لاحقاً في الغالب مجرماً نتيجة لتراكم آثار نفسية واجتماعية مدمرة عليه والتي ستسحب تداعياتها المالية والاخلاقية والتربوية على كافة أسرته وأبنائه، بل ربما تدفعهم إلى سلوكيات

تفضي بهم إلى الانحراف الذي سيقودهم إلى خطى الجريمة في نهاية الأمر، كما أن من شأن هذه العقوبة أن تساهم في انتشار ثقافة السجون في أوساط المجتمع.



حقوق الإنسان بمكة تعالج ٢٧٩ قضية

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٣٣٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/١٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٧٤٤.html>

الرياض - نايف ال زاحم

نجح فرع هيئة حقوق الإنسان السعودية بمنطقة مكة المكرمة في التوصل لحلول نهائية لـ ٢٧٩ شكوى من بين ٥٠٤ شكوى تلقاها الفرع خلال العام المنصرم. وتصدرت الشكاوى المتعلقة بحقوق العمل وسلامة بيئته والالتزام بأنظمة قائمة الشكاوى حيث بلغ عددها ١١٩ قضية، تليها قضايا الحماية من التعسف في المعاملة والتعذيب وبلغ عددها ١١٤ قضية ثم حقوق الموقوفين والسجناء وبلغ عددها ١٠٤ حالات وحق اللجوء إلى القضاء ٢٥ حالة. وأوضح المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان بمكة المكرمة الأستاذ إبراهيم النحياي أنه بالإضافة إلى القضايا التي تمت معالجتها، هناك ١٣٧ شكوى يتم نظرها لدى الجهات الحكومية، بالإضافة إلى ٨٨ حالة يتم دراستها من قبل الفرع لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

العقوبات البديلة حلول تساهم في إصلاح السجناء

الحارثي: تحمي السجن من وصمة العار وتكفل حقه في الاندماج بالمجتمع

المصدر: جريدة الوطن الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٦٧٥&CategoryID=٤

أبها: نادية الفوز AM ٤٦:٥٠-١٩-٢٠١٠

التوقيف في السجن ليس هدفا بحد ذاته، بل هو وسيلة للحد من الجريمة، وردع مرتكبها، وإيصال رسالة إلى المجتمع، بأن النظام يجب أن يعم، والقانون يجب أن يسود، وأن أي خرق له من شأنه التأثير سلبا على حركة سير المجتمع، من هنا كانت عقوبة السجن لتحقيق هذه الأهداف. ولكون الوسيلة ليست مقدسة، أو ركنا لا يتبدل، أتت وجهة نظر عدد من المختصين الاجتماعيين، وخبراء إصلاح السجناء، دافعة باتجاه إيجاد بدائل للعقوبات التعزيرية، التي يتم الحكم بها على السجناء، بشكل يوفر بدائل أخرى لعقوبة السجن أو الجلد في بعض القضايا، التي يعود التقدير فيها للقاضي، معتقدين أن تطبيق هذا النوع من العقوبات "أصبح ضرورة ملحة في بعض الحالات والمخالفات، وبخاصة أنها لا تتطلب إمكانات مادية أو بشرية، وتساعد على توفير النفقات، وتساهم في إصلاح المدان، ليكون منتجاً في مجتمعه"، معتقدين أن البعض من الناس لو دخلوا السجن ربما يتأثرون بأصحاب الجرائم الكبيرة، من أرباب السوابق.

مطالب قديمة

مدير عام سجون المملكة، اللواء علي الحارثي، وفي تصريح إلى "الوطن"، أوضح أن توفر البدائل للعقوبات في السجون السعودية، أمر "تمت المناداة به منذ أكثر من سبع سنوات، حيث أقامت إدارات السجون ندوات كبرى، ومن أهمها ندوة قدمها رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح بن حميد، وشملت توجيهات للقضاة في السعودية بوضع عقوبات بديلة"، مبدية تأييده لهذا التوجه، بقوله "نحن نؤيد وندعو القضاء والجهات القابضة بتفعيل العقوبات البديلة، لما لها من أثر إيجابي على السجناء وعلى المجتمع"، مؤكدا أن "هذه العقوبات تحمي السجن من وصمة العار، وتكفل حق السجناء في الاندماج في المجتمع والإصلاح الذي يمكن أن يتحقق، إضافة إلى العديد من النواحي الإيجابية التي تنعكس على حياته، ورغبته في خدمة المجتمع والتكفير عن ذنبه بالأعمال التطوعية". معتبرا أن هذه العقوبات تتوقف على حسب "ظروف الجريمة، وظرف مرتكبها، وظروف الجاني والمجني عليه". مشيرا إلى أنه لمس الآثار الإيجابية على الأفراد، الذين طبق بحقهم الأحكام البديلة.

البدائل ليست ترفا

الخبير الاجتماعي الدكتور مضواح المضواح، رأى أن العقوبات القاسية لم تفلح في زجر الجناة وردع غيرهم، بل قد دخل هؤلاء في حالة عناد مع القضاة، لقناعتهم بأن الحكم بتلك العقوبات يأتي نتيجة للحالة المزاجية. ويرى المضواح أن "من أخطر حالات معالجة العرض لا المرض، صياغة النظم العدلية وتطويرها دون أن يكون هنالك تأهيل للعاملين في أجهزة العدالة الجنائية، على المستوى نفسه من التطور، وهذا يشبه ترميم منزل وفق أحدث طراز،

بينما يسكنه أشخاص يعانون من جهل واضطرابات نفسية، تجعلهم يعيثون بهذا المنزل، وقد كان من المفترض ترميمهم أيضا أو علاجهم إذا لم يكونوا قد أهلوا التأهيل الصحيح من قبل". مشددا على أن "البديل ليست ترفا عقابيا، بل إجراء وقائي رئيس .

الفهم الخاطئ

المضواح، يرى أن "المشكلة ليست في عدم توفر أنماط كافية من بدائل العقوبة التعزيرية، بل المشكلة هي عدم الفهم الصحيح للبدايل، وأهميتها نظريا وتطبيقيا". فمن حيث أهميتها النظرية "يحسن بنا أن يمتد فهمنا لهذه الأهمية، ليشمل فهم ما تتمتع به الشريعة الإسلامية من مرونة، تجعلها قادرة على استيعاب المستجدات والتغيرات، التي طرأت على تفسير الجريمة وأهداف العقوبة. ومن حيث أهميتها التطبيقية، لا يمكن إغفال دورها الحاسم في الوقاية من التشهير والوصم، ودورها في تجسيد قيم الاهتمام بإنسانية المذنبين وحقوقهم، التي لا تسقط بمجرد اقترافهم للجرائم، وأن نكون عوناً لهم على أنفسهم وليس عوناً للشيطان عليهم".

فعالية وتنوع

الحديث عن محدودية العقوبات البديلة، أمر يرفضه المختصون الاجتماعيون، معتقدين أن هنالك أنماطا كافية من بدائل العقوبة التعزيرية، وفعالة في الوقت نفسه، ويمكن لكل مجتمع أن يبتكر من البدائل ما يتفق مع ثقافته ومعتقداته وقيمه. معترفين في ذات الوقت بمحدودية تطبيقها في العالم العربي، وفي هذا الصدد يقول المضواح "تم تطبيق العقوبات البديلة بصورة غير صحيحة، بما يؤدي إلى التشهير وعدم الستر، حيث كان يطلب من السجين حفر قبور، أو تغسيل موتى"، مشيرا إلى "ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة".

دائرة التطبيق

من جهته يرى أستاذ علم الاجتماع، الدكتور صالح رميح الرميح، أن "السجن جزء من العقوبة التي يتلقاها المذنب في حق المجتمع، والعقوبات سنة الله للمخطئ، حيث حدد الشارع الحدود في العديد من القضايا، التي لا يجوز فيها الاجتهاد، أما الجرائم التعزيرية فهي التي يمكن الاستفادة من العقوبات البديلة". متسائلا عن "مدى جاهزية مؤسسات المجتمع المدني لاستقبال تطبيق العقوبات البديلة، وهل هناك آلية جيدة نستطيع أن نضعها بدلا من السجن؟!، حيث إن السجن تحولت في بعض الأحيان إلى مدارس للجريمة والعنف"، مضيفا "طالما أن هناك تكدسا في السجن، فمن المفترض أن تكون السجن بأحجام تستوعب المخالفين للأنظمة". مبينا أن "الهدف من السجن هو إصلاح السجين، والإصلاح لا يتحقق إلا بوجود آلية ترعاها السجن، وتقديم البرامج الإصلاحية والتأهيلية، وهي البرامج التي تقوم بالتنمية والمحافظة على السجين، ليكون مواطنا صالحا، مع المحافظة على كرامته، والتأكيد على ما له من حقوق ومن واجبات". استجابة القضاة

عضو هيئة حقوق الإنسان، د. هادي بن علي الياحي، رأى أن "استجابة القضاة لما نودى به من تطبيق البدائل المقررة لعقوبة السجن، تعد أنموذجا للمرونة الذهنية التي يتمتع بها شيوخ ورجال القضاء في المملكة، وهذا ما ينسجم مع قواعد الشريعة الإسلامية، في تحقيق المصالح ودرء المفاسد. والذي حدا بهذه المرونة، هو حجم المفاسد المترتبة على تضيق دائرة العقوبة".

تجارب متقدمة

اليامي أشار بإيجابية إلى التجارب العالمية، ومنها "تجارب الدول الأوروبية، والتي تأتي فرنسا في مقدمتها، حيث تستخدم نظامي الغرامة والعمل للمصلحة العامة، والذي تحدد من خلاله المحكمة عدد الساعات التي يجب أن يقوم بها المعاقب، والأجل الذي يجب أن ينتهي إليه، وفي كل حالة يجب ألا تقل ساعات العمل عن ٤٠ ساعة، ولا تزيد عن ٢٤٠ ساعة". أما بخصوص "الحبس المنزلي"، فشرح طريقته بقوله "هو نظام مستخدم في فرنسا، خاص بالنساء والعجائز، أو اللاتي يرضعن أطفالهن، وكل من جاوز سن ٦٥، أو كان مصابا بمرض عقلي، ولو كان جزئيا". عقوبات متنوعة

بدوره رأى مدير سجون نجران، العقيد علي الشهري، أن العقوبات البديلة يمكن أن تكون في "المنع من السفر، أو عدم مغادرة المنطقة، أو العمل في تنظيف مسجد، أو حفظ أجزاء من القرآن الكريم"، مضيفا "إننا مع الإصلاحيين الموجودين في إدارات السجن، ندعو إلى إيجاد هذه البدائل في العقوبات، التي تساهم في إخراج السجين من السجن، وخاصة لمن يكون لديه عقوبات على جرائم بسيطة، أو جنح، ويمكن للقاضي أن يرى في العقوبة البديلة وضعا مناسباً للسجين، بدلا من تعلم سلوكيات غير سوية".

لم تجد شركة المقاولات في الموقع

حقوق الإنسان تقف على مستشفى متعثر الإنشاء ٨ أعوام

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٠/Con٢٠١٠١٢٢٠٣٨٩٥٦١.htm>

سعود الحارثي - الطائف

وقفت لجنة مشكلة من هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة على وضع مستشفى قيا العام في الطائف أمس الأول، والتي شرعت وزارة الصحة في بنائه منذ ثماني سنوات، واستجابة لشكوى مقدمة من الأهالي للهيئة. ورغم استمرار أعمال الإنشاءات في المستشفى طوال ثماني سنوات، إلا أن الشركة المنفذة للمشروع لم تنجز سوى ٨٠ في المائة.

وأكد لـ«عكاظ» المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إبراهيم النحيان أن اللجنة المشكلة بصدد رفع تقرير عن وضع المستشفى إلى الجهات العليا، لاتخاذ قرار حوله قريباً.

وشهد أعضاء لجنة حقوق الإنسان عند الوصول للموقع غياب الشركة المنفذة، ووجدت أبواب المستشفى موصدة بالسلاسل، إذ تسللت اللجنة إلى المبنى عبر بوابة خلفية.

واستغرب أهالي قيا بقاء مشروع المستشفى معطلاً طوال الأعوام الماضية، دون تدخل الجهات ذات الاختصاص لحل هذه المعضلة التي يعاني منها أهالي المنطقة، محملين الشؤون الصحية في الطائف مسؤولية تعطل المشروع. ودعا السكان الجهات المعنية إلى محاسبة المقصر وتحديد موعد ثابت لإنهاء العمل، وافتتاح المستشفى الذي تنتظره قائمة طويلة من المراجعين المرهقين جراء سفرهم لمحافظة الطائف للعلاج.

كما زارت اللجنة المركز الصحي الذي يخدم المركز والقرى المجاورة له للاطلاع على إحصائية للمراجعين البالغ عددهم ١٢٩ ألف حالة سنوياً، بواقع ١٠٧٥٠ حالة شهرياً.

لقاء يناقش جرائم الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٩
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٠/Con٢٠١٠١٢٢٠٣٨٩٣٨٨.htm>

معتوق الشريف - جدة

تلتقي هيئة حقوق الإنسان ومعهد الدراسات الدبلوماسية يوم غد الثلاثاء لمناقشة ملف الاتجار بالأشخاص صباح اليوم في فندق الإنتركونتيننتال في مدينة الرياض في اللقاء الذي يلتئم بعنوان (نشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها في المملكة: نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص) والذي يأتي تزامناً مع احتفال دول العالم بذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف ١١ من شهر ديسمبر من كل عام، ويسلط الضوء على نظام (مكافحة الاتجار بالأشخاص) الذي صدر بمرسوم ملكي في ٢١ رجب العام قبل الماضي ١٤٣٠ هـ وبدئ العمل به يوم ١١/١١/١٤٣٠ هـ، إضافة إلى دور المملكة في مجال حقوق الإنسان وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، وجهودها في مكافحة الاتجار بالأشخاص. يذكر أن اللقاء يشهده أكثر من ٩٠ شخصاً من المختصين من أصحاب السمو والمعالي والسفراء المعتمدين في الرياض، إضافة إلى ممثلين لقطاعات حكومية وخاصة لها علاقة مباشرة بموضوع اللقاء، إضافة إلى باحثين في الشأن الحقوقي.

إعلان نتائج التحقيق في الاعتداء على طفل يتيم خلال أيام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/214942>

الدمام - عمر المحبوب

كشف مدير الشؤون الاجتماعية في المنطقة الشرقية سعيد الغامدي، انتهاء أعمال لجنة التحقيق المكلفة من جانب وزارة الشؤون الاجتماعية لمعرفة ملابسات حادثة تعرض طفل يتيم إلى «العنف» من جانب أحد منسوبي مركز «الأمير سلطان لرعاية الأيتام في الدمام».

وأوضح في تصريح لـ«الحياة»، أنه تم «تشكيل لجنة محايدة من جانب وكيل الوزارة الدكتور عبدالله اليوسف، لمعرفة ملابسات الواقعة، من جميع جوانبها»، مشيراً إلى أن اللجنة «أنهت جميع التحقيقات اللازمة، وسيتم إعلان جميع نتائج التحقيقات خلال الأيام المقبلة، من خلال بيان صحفي»، لافتاً إلى أن الوزارة «تؤكد دائماً مبدأ الشفافية والمصادقية، وإظهار الحقائق، وعدم إخفاؤها».

وأبان الغامدي، أنه تم «إخضاع الطفل خلال الفترة الماضية، لفحوصات طبية متكاملة، أظهرت نتائجها أنه في حال صحية جيدة. ولا توجد فيه أي إصابات». وحول تمكن الطفل من الهروب، أوضح أن المركز «يعتبر دار تربية، وجميع الأطفال المنتسبين إليه يدرسون في المدارس الحكومية، مع الطلاب الآخرين»، مشدداً على أن الدار «ليست سجناً، لا يستطيع أي أحد فيها مغادرتها، فجميع الأطفال يخرجون ويدخلون في شكل عادي، بشرط علم المشرفين القائمين على الدار، وأخذ إذنهم بالمغادرة، بهدف المحافظة عليهم»، لافتاً إلى أن الطفل «غادر الدار من دون علم أحد، على رغم وجود حراس أمن عند مداخل الدار. وقامت اللجنة بالتحقيق معهم، حول كيفية مغادرة الطفل الدار من دون أن يأخذ إذنًا من المشرفين».

وجدد رفضه لممارسة «أي من أشكال العنف، على أي من منسوبي المراكز التابعة للشؤون الاجتماعية، مهما كانت الأسباب والدوافع وراء ذلك»، مشيراً إلى أن اللجنة المكلفة في التحقيق «سترفع تقريرها النهائي إلى الوزارة، وستتخذ الإجراءات والعقوبات بحسب اللوائح النظامية»، مشدداً على أن الوزير الدكتور يوسف العثيمين «يرفض في شكل كامل وجود العنف أو ممارسته في أي من دور الوزارة». وكان الناطق الإعلامي للوزارة محمد العوضي، أوضح في تصريح سابق لـ«الحياة»، أن الوزارة «لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه هذه التصرفات، ولا تقبل أن يمارس أي شكل من أشكال العنف في أي من دورها. وإذا حصل أي تجاوز من أحد منسوبيها؛ فإنه سيتم اتخاذ الإجراء اللازم في حقه»، مشدداً على أن العقوبات التي قد تتخذ في حق من يقدم على مثل هذه الأفعال، «تكون ضمن بنود اللائحة النظامية، ولا يمكن تجاوزها»، لافتاً إلى أن نظام الخدمة المدنية «يحدد عقوبات معينة، قد تصل إلى الفصل، والتجاوزات تختلف من حال إلى أخرى. وما يتعلق في الخدمة ومهماتها؛ تطبق عليه العقوبات النظامية، والجنائية لها عقوبات محددة».

يُشار إلى أن الطفل النيتيم، الذي لم يتجاوز الـ١٣، تعرض قبل نحو أسبوعين، إلى عنف من جانب أحد المشرفين في مركز الأمير سلطان للتربية الاجتماعية. ولم يجد الطفل سبيلاً للنجاة، إلا بالهروب من المركز، فارقاً من وطأة العنف الذي تعرض له، واللجوء إلى مبنى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، المجاور للمركز، باحثاً عن المساعدة والحماية، بعد أن شاركه اثنان من رفقاءه في المركز في الهروب، تضامناً معه. وعلى الفور، بادر مسؤولو «الهيئة» بعد معرفة ما جرى، إلى الاتصال على هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، التي قامت بالتنسيق مع شرطة جنوب الدمام، باستلام الطفل، ليتم تسليمه لاحقاً إلى إدارة المركز، بعد أن تم استدعاء مسؤوليه.

المراسيم الملكية المنظمة للميزانية وقرار مجلس الوزراء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م العدد ١٥٥٢١

<http://www.alriyadh.com/٢١/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٢٦٨.html>

صدرت أمس ثلاثة مراسيم ملكية بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٢ هـ وقرار مجلس الوزراء الخاص بإقرار الميزانية، وفيما يلي نصوص المراسيم الملكية :

الرقم: م / ٥ التاريخ: ١٤ / ١ / ١٤٣٢ هـ بعون الله تعالى باسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود نحن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود نائب ملك المملكة العربية السعودية بناء على الأمر الملكي رقم أ / ١٧٤ بتاريخ ١٤٣١/١٢/١٤ هـ وبعد الاطلاع على المواد (٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٨) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ وبعد الاطلاع على المواد (٢٥)، ٢٦، (٢٧) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ١٣) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م / ٦) بتاريخ ١٤٠٧/٤/١٢ هـ الذي ينص على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام. وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ / س / ٤٦٣٢٥) بتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠ هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٤ / ١٤٢٥ هـ وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ٢٢٧) (بتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦ هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٥ / ١٤٢٦ هـ وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ١٤٩) بتاريخ ١٤٢٧/١١/١١ هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٦ / ١٤٢٧ هـ وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ١٧٧) بتاريخ ١٤٢٨/١١/٢١ هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الدولة للسنة المالية ١٤٣٢ / ١٤٣٣ هـ وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٨) وتاريخ ١٤ / ١ / ١٤٣٢ هـ رسمنا بما هو آت :

أولاً: تقدر إيرادات الدولة للسنة المالية ١٤٣٢/١٤٣٣ بمبلغ ٥٤٠ مليار ريال. وتعتمد مصروفاتها للسنة المالية ١٤٣٢ / ١٤٣٣ بمبلغ ٥٨٠ مليار ريال .

ثانياً: تُستوفى الإيرادات طبقاً للأنظمة المالية وتودع جميعها بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي .

ثالثاً: تفويض وزير المالية بإضافة المبالغ اللازمة للصرف على المشاريع الممولة من فائض إيرادات كل من السنوات المالية (١٤٢٤/١٤٢٥ و ١٤٢٥/١٤٢٦ و ١٤٢٦/١٤٢٧ و ١٤٢٧/١٤٢٨) الصادر بشأنها الأمر السامي رقم (خ/س/٤٦٣٢٥) وتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠ هـ والأمر الملكي رقم (أ/٢٢٧) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦ هـ والأمر الملكي رقم (أ/١٤٩) وتاريخ ١٤٢٧/١١/١١ هـ والأمر الملكي رقم (أ/١٧٧) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٢١ هـ .

رابعاً: تُصرف النفقات وفق الميزانية والتعليمات الخاصة بها. خامساً: يحول ما قد يتحقق من فائض إيرادات الميزانية إلى حساب احتياطي الدولة، ولا يجوز السحب منه إلا بمرسوم ملكي في حالات الضرورة القصوى المتعلقة بالمصالح العليا للدولة، وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادة (سادساً) من مرسومنا هذا. سادساً: تفويض وزير المالية بالافتراض والتحويل من حساب احتياطي الدولة - بحسب ما تقتضيه المصلحة - لحساب تسديد الدين العام ولتغطية عجز الميزانية .

سابعاً: أ- تتم المناقلاات بين اعتمادات فصول وفروع الميزانية بقرار من وزير المالية بناءً على تقرير مشترك بينه والوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة. ب- تتم المناقلاات بين اعتمادات أبواب الميزانية بقرار من وزير المالية. ج - تتم المناقلاات بين بنود كل من الباب الأول والباب الثاني، وبين برامج التشغيل والصيانة السنوية في الباب الثالث بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة على أن لا يزيد ما يُنقل إلى أي بند أو برنامج عن نصف الاعتماد الأصلي للبند أو البرنامج الذي سينقل إليه فيما عدا بنود و برامج الرواتب وما يزيد عن نصف الاعتماد فيكون النقل منها بقرار من وزير المالية. د- تتم المناقلاات بين اعتمادات كل من برامج التشغيل والصيانة غير السنوية في الباب الثالث ومشاريع الباب الرابع بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة. هـ - تتم المناقلاات بين تكاليف كل من برامج التشغيل والصيانة في الباب الثالث والمشاريع في الباب الرابع بقرار من وزير

المالية. ثامناً - لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خُصص له أو إصدار أمر بالالتزام أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الالتزام بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية .

تحويل الفائض في إيرادات الميزانية إلى حساب احتياطي للدولة وعدم السحب منه إلا بمرسوم ملكي في حالات الضرورة القصوى

تاسعاً: لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منهما أن يُرتب التزاماً على سنة مالية مُقبلية باستثناء ما يلي: أ- العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدوري كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإغاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية التي يتكرر رصد اعتمادات سنوية لها. ب- عقود التوريد المعتمدة تكاليفها في الباب الثاني التي تتطلب التعاقد لأكثر من سنة على أن تكون قيمة العقد السنوية في حدود اعتمادات الميزانية ويتخذ من اعتماد السنة المالية الأولى مقياساً لتحديد قيمة العقد وأن لا يرتبط على المبلغ المعتمد لأغراض أخرى. ج- عقود برامج التشغيل والصيانة وتنفيذ المشاريع شريطة أن يتم الالتزام في حدود التكاليف المعتمدة لكل برنامج أو مشروع .

عاشراً: إذا ظهر خلال السنة المالية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ أن هناك مبالغ تم الالتزام بها خلال السنوات الماضية بما يتجاوز الاعتماد المقرر تعيّن عرض الموضوع على رئيس مجلس الوزراء إذا كان التجاوز ناتجاً عن تصرف غير مبرر وإلا جاز لوزير المالية أو من ينيبه الإذن بصرف تلك المبالغ من اعتمادات السنة المالية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ .

حادي عشر: تعتمد التشكيلات الإدارية لكل جهة حسبما صدرت بها الميزانية العامة، ولا يجوز تعديلها إلا بقرار من اللجنة العليا للإصلاح الإداري أو بقرار مبني على ما تنتهي إليه اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري .

ثاني عشر: لا يجوز تعيين أو ترقية الموظفين والمستخدمين والعمال إلا على الوظائف المعتمدة في الميزانية وبالشروط والأوضاع المبينة في الأنظمة واللوائح المتبعة .

ثالث عشر: أ- لا يجوز خلال السنة المالية إحداث وظائف أو مراتب أو رتب خلاف ما هو معتمد بالميزانية. ب- يستثنى من الفقرة (أ) من هذه المادة تعيين الوزراء، والوظائف التي تحدث وفقاً للشروط التي تضمنها نظام الوظائف المؤقتة. ج - لا يجوز خلال السنة المالية رفع المراتب والرتب المعتمدة بالميزانية. د- يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تحويل مسميات الوظائف وفقاً لمقتضيات قواعد تصنيف الوظائف، وتخفيض المراتب، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة. هـ- يجوز بقرار من وزير المالية نقل الوظائف المعتمدة بين فصول وفروع الميزانية وداخل التشكيل الإداري الواحد، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة .

رابع عشر: على الأجهزة الرقابية متابعة تطبيق ما تقتضي به الأنظمة السارية والقرارات والتعليمات ذات الصلة .
خامس عشر: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم .

سادس عشر: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا. سلطان بن عبدالعزيز .

الرقم: م / ٦ التاريخ: ١٤ / ١ / ١٤٣٢هـ بعون الله تعالى باسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود نحن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود نائب ملك المملكة العربية السعودية بناءً على الأمر الملكي رقم أ / ١٧٤ بتاريخ ١٤٣١/١٢/١٦هـ. وبعد الاطلاع على المواد (٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٨) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ. وبعد الاطلاع على المواد (٢٥، ٢٦، ٢٧) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ١٣) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ. وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م / ٦) بتاريخ ١٤٠٧/٤/١٢هـ الذي ينص على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام. وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ / س / ٤٦٣٢٥) بتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٤/١٤٢٥هـ. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ٢٢٧) بتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٥ / ١٤٢٦هـ. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ١٤٩) بتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٦ / ١٤٢٧هـ. وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ. وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٩) بتاريخ ١٤ / ١ / ١٤٣٢هـ. رسمنا بما هو آت : أولاً :
تقدر مصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ بمبلغ ٢٣,١٢٧,٦٦٠,٠٠٠ ريال .
ثانياً: تقدر إيرادات الأمانات والبلديات للسنة المالية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ بمبلغ ٣,٢٥٧,٣٢٠,٠٠٠ ريال .

ثالثاً: يعتمد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره ١٩,٨٧٠,٣٤٠,٠٠٠ ريال .

رابعاً: تصرف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المالية المرعية .
خامساً: تستوفي الأمانات والبلديات إيراداتها طبقاً للأنظمة والتعليمات المرعية وعلى الجهات المختصة متابعة تنفيذ ذلك .
سادساً: تسري على ميزانيات الأمانات والبلديات الأحكام المنصوص عليها في المواد (٣)، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، (١٥) من المرسوم الملكي رقم (م/٥) بتاريخ ١٤ / ١٤٣٢١ هـ الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ .

سابعاً: يتم النقل من وفر اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات إلى اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات الأخرى بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على توصية من وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية .
ثامناً: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانيات في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم .
تاسعاً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية- كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا. سلطان بن عبدالعزيز

الرقم: م / ٧ / التاريخ : ١٤ / ١ / ١٤٣٢ هـ بعون الله تعالى باسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود نحن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود نائب ملك المملكة العربية السعودية بناءً على الأمر الملكي رقم أ / ١٧٤ بتاريخ ١٤٣١/١٢/١٦ هـ . وبعد الاطلاع على المواد (٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٨) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ . وبعد الاطلاع على المواد (٢٥)، ٢٦، (٢٧) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ١٣) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ . وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م / ٦) بتاريخ ١٤٠٧/٤/١٢ هـ الذي ينص على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام. وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ / س / ٤٦٣٢٥) بتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠ هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٤ / ١٤٢٥ هـ . وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ٢٢٧) بتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦ هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٥ / ١٤٢٦ هـ . وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ١٤٩) بتاريخ ١٤٢٧/١١/١١ هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٦ / ١٤٢٧ هـ . وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٢ هـ . وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠) بتاريخ ١٤ / ١ / ١٤٣٢ هـ . رُسمنا بما هو آت :

أولاً: تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ وفقاً للتالي: ١- تقدر إيرادات المؤسسة العامة للموانئ بمبلغ ٢,٧٩٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال، وتعتمد مصروفاتها بمبلغ ١,٣٧٥,٦٢٥,٠٠٠ ريال. ٢- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بمبلغ ٢٠,٩٢٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال، وتستوفي إيراداتها وتصرف نفقاتها وفقاً لنظامها .

٣- تقدر إيرادات المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بمبلغ ١,٤٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال، وتعتمد مصروفاتها بمبلغ ١,٧١٣,١٠٠,٠٠٠ ريال. ٤- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بمبلغ ١٤,٩١٩,٣٠٠,٠٠٠ ريال. ٥- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بمبلغ ١,٣٤٥,٤٧١,٠٠٠ ريال. ٦- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة الملكية للجبيل وينبع بمبلغ ٧,٤٨٦,٠٩٤,٠٠٠ ريال. ٧- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بمبلغ ١٥٤,٢٨٦,٠٠٠ ريال. ٨- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للاستثمار بمبلغ ١٥٧,١٠٠,٠٠٠ ريال. ٩- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك سعود بمبلغ ٧,٨٤٣,٣٦٣,٠٠٠ ريال. ١٠- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك عبدالعزيز بمبلغ ٣,٩١٦,٠٦٨,٠٠٠ ريال. ١١- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بمبلغ ١,١٢٤,٢٦٢,٠٠٠ ريال. ١٢- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمبلغ ٢,٧٢٣,٣٢١,٠٠٠ ريال. ١٣- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الجامعة الإسلامية بمبلغ ٦٥٥,٧٧٢,٠٠٠ ريال. ١٤- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك فيصل بمبلغ ١,٦٠٠,٩٣١,٠٠٠ ريال .

١٥- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة أم القرى بمبلغ ١,٩١٩,٦٨٨,٠٠٠ ريال. ١٦- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك خالد بمبلغ ٢,٦٩٧,١٩٧,٠٠٠ ريال. ١٧- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة طيبة بمبلغ ١,٤٢٠,٠٠٦,٠٠٠ ريال. ١٨- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة القصيم بمبلغ ١,٧٠٧,٤٧٥,٠٠٠ ريال. ١٩- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الطائف بمبلغ ١,٢٦٦,٢١٣,٠٠٠ ريال. ٢٠- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة جازان بمبلغ ١,٠٨٢,٩٣٣,٠٠٠ ريال. ٢١- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الجوف بمبلغ

٢٢-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة حائل بمبلغ ٨٨٢,٨٦٣,٠٠٠ ريال. ٢٣-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة تبوك بمبلغ ٧٩٣,١١٦,٠٠٠ ريال. ٢٤-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الباحة بمبلغ ٦٢٦,٨٣٥,٠٠٠ ريال. ٢٥-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة نجران بمبلغ ٦٣٠,٠٥٧,٠٠٠ ريال. ٢٦-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الحدود الشمالية بمبلغ ٥٤٨,٩١٩,٠٠٠ ريال. ٢٧-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمبلغ ٨٣٤,٧٠١,٠٠٠ ريال-٢٨. تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الدمام بمبلغ ٢,٠٠٨,٦٠٩,٠٠٠ ريال. ٢٩-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الخرج بمبلغ ٦٢٤,٦٦٢,٠٠٠ ريال.

٣٠-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة المجمعة بمبلغ ٣٥٨,٩٩٤,٠٠٠ ريال. ٣١-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة شقراء بمبلغ ٥٧٥,٦٣٨,٠٠٠ ريال. ٣٢-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمبلغ ٤,٦٠٥,٣٦٢,٠٠٠ ريال-٣٣. تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بمبلغ ١,٦٩٣,٦٤٧,٠٠٠ ريال. ٣٤-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات معهد الإدارة العامة بمبلغ ٤٧٢,٠٩٥,٠٠٠ ريال. ٣٥-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بمبلغ ٤,٤٦٢,٠٠٣,٠٠٠ ريال. ٣٦-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الهلال الأحمر السعودي بمبلغ ١,٦٢٥,٢٥٨,٠٠٠ ريال. ٣٧-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للصناعات الحربية بمبلغ ١,٥٣٥,٤٢٨,٠٠٠ ريال. ٣٨-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة المساحة الجيولوجية السعودية بمبلغ ٢٠٨,٣٠٠,٠٠٠ ريال. ٣٩-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للسياحة والآثار بمبلغ ٤٦٨,٤٠٠,٠٠٠ ريال. ٤٠-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بمبلغ ٩٥٩,٠٠٠,٠٠٠ ريال. ٤١-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للغذاء والدواء بمبلغ ٦٢٤,٧٠٠,٠٠٠ ريال-٤٢. تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مؤسسة البريد السعودي بمبلغ ٢,١٣٥,١٤٤,٠٠٠ ريال. ٤٣-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للطيران المدني بمبلغ ٧,٨٩٩,٦٦١,٠٠٠ ريال. ٤٤-تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة حقوق الإنسان بمبلغ ٧٣,٦٣٣,٠٠٠ ريال-٤٥. تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للإسكان بمبلغ ١٦٩,٣٤٢,٠٠٠ ريال-٤٦. تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بمبلغ ٣٢٦,٤٨١,٠٠٠ ريال-٤٧. ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ثانياً: يتم إيداع ما يزيد من الإيرادات وما لم يتم صرفه من المبالغ المسحوبة من اعتمادات الميزانية بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي .

ثالثاً: تستوفى الإيرادات وتصرف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المرعية .

رابعاً: فيما عدا المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية تسري على ميزانيات المؤسسات العامة الأخرى الأحكام المنصوص عليها في المواد (٣، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥) من المرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٤ / ١ / ١٤٣٢هـ الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ .

خامساً: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم .

سادساً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة ذات الميزانيات المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا. سلطان بن عبدالعزيز

نائب وزير العمل: نظام الكفيل مفهوم شعبي وليس قانوناً وتطويره يحتاج إلى دراسات مستفيضة

المصدر: جريدة الرياض ١٦ اربعاء ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٢
<http://www.alriyadh.com/٢٢/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٦١٧.html>

الرياض نايف آل زاحم

كشف الدكتور عبدالواحد الحميد نائب وزير العمل عن وجود مباحثات بين الوزارة وعدد من الجهات الحكومية لتطوير نظام «الكفالة» بما يحفظ حقوق العمالة الوافدة وأصحاب الأعمال في ذات الوقت . جاء ذلك في تصريح للدكتور الحميد على هامش مشاركته في ندوة نشر ثقافة حقوق الإنسان «نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص» والتي نظمتها هيئة حقوق الإنسان السعودية بالتعاون مع معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية أمس بمدينة الرياض .

وأضاف د. الحميد رداً على ما يثار من انتقادات حول نظام الكفالة باعتباره إحدى صور المتاجرة بالبشر أن مفهوم «الكفيل» هو من المفاهيم الشعبية، وليس مفهوماً قانونياً، وهناك أمور يجب أخذها في الحسبان عند التعامل مع هذه الأمور، منها على سبيل المثال نقل خدمات العامل من صاحب عمل إلى آخر، وما يرتبط بذلك من ظروف حول عملية التعاقد مع العمالة الوافدة إلى المملكة، حيث إن هذه العمالة ليست عمالة مهاجرة، بل تقف إلى البلاد وفق عقد عمل يحدد مهامها ومدة بقائها، ووجوب عودتها إلى بلادها بعد انتهاء العلاقة التعاقدية .

وأشار نائب وزير العمل أن العامل الوافد يأتي بناءً على ما تم الاتفاق عليه مع جهات الاستقدام ومنها مكاتب الاستقدام والتي قد تحصل من صاحب العمل على تكاليف مادية كبيرة، من غير المنطقي أن يتحملها صاحب العمل، ثم يجد هذا العامل يعمل بعد وصوله لدى صاحب العمل عمل غيره، وربما يكون منافساً له، لافتاً إلى أن هذه الأمور تحتاج إلى دراسات مستفيضة لتجنب المشاكل الناجمة عنها والوصول إلى معادلة تحقق مصالح الطرفين، العامل وصاحب العمل، كأن يكون من حق العامل، وفق ضوابط معينة الانتقال إلى رب عمل آخر .

وتعليقاً على ما اتخذته بعض الدول الخليجية من تعديل لنظام الكفالة بها، أوضح الحميد أن ما حدث في بعض دول مجلس التعاون ليس إلغاء لنظام الكفيل بالكامل، كما يتصور البعض، لكن هناك ضوابط تجعل العامل الوافد ملزم بقضاء مدة العقد في البلد الذي جاء إليه، وغيرها من الضوابط الأخرى، مؤكداً أن الموضوع معقد جداً، وإن لم تتم دراسته بشكل صحيح يمكن أن يؤثر سلباً على البنية الاقتصادية في المملكة ولا سيما أن وضع العمالة بها يختلف عما هو عليه في دول الخليج الأخرى، ويكفي أن تعلم أن عدد العمالة الوافدة للمملكة وصل إلى أكثر من ٧ مليون عامل، لذا لا يمكن المجيء بنظام غير مدروس يتسبب في فوضى قد تضر بحقوق العامل أيضاً. ونبه د. الحميد إلى أن كثير من المنظمات العالمية المعنية بحقوق الإنسان والعمال أصبحت تتفهم وضع العمالة الوافدة بالمملكة، باعتبارها عمالة مؤقتة وليست عمالة مهاجرة، مشيراً إلى أن وزارة العمل تقدر حرص هذه المنظمات على حقوق العمال، كما أنها في ذات الوقت تحرص على توضيح الأمور وبيان خصوصية وضع العمالة بالمملكة وهو الأمر الذي تدركه كثير من المنظمات الدولية ولا سيما في ظل استشعارها لما تبذله الدولية لتطوير الأنظمة الخاصة بالعمالة والسعي للاستفادة من كافة التجارب العالمية الأخرى في هذا الشأن.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

جمعية الأطفال المعوقين تناقش أخلاقيات تعامل المجتمع مع

المعوق

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٦

<http://www.alriyadh.com/١٦/١٢/٢٠١٠/article٥٨٥٧٦٤.html>

الرياض - محمد الحيدر

في إطار احتفالات جمعية الأطفال المعوقين باليوم العالمي للإعاقة ألقى الدكتور محسن بن علي فارس الحازمي عضو مجلس إدارة الجمعية وعضو مجلس الشورى، ورئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية الخيرية للأمراض الوراثية محاضرة صباح أمس الأربعاء بعنوان "أخلاقيات التعامل المجتمعي مع الأشخاص ذوي الإعاقة" في ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص والبرتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" بمقر مركز الملك فهد بن عبد العزيز بالرياض .

وأشار الدكتور الحازمي إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم "أولئك الأشخاص الذين لديهم اعتلالات طويلة المدى- جسدية، عقلية، ذهنية أو حواسية تمنعهم من المشاركة الكاملة في المجتمع". وعلى مر السنوات صُححت المفاهيم والنظرة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وترسخت مفاهيم الإعاقة على أسس سليمة تتيح لهؤلاء الأشخاص مجالات الرعاية والتأهيل والعمل، ومن ثم المشاركة في الحياة المعيشية كأقرانهم من أفراد المجتمع، ما أمكن ذلك . وقال " ويعتبر مستوى الرعاية وتأهيل المعوقين أحد مقاييس التقدم في المجالات الإنسانية والرقى الحضاري للشعوب، والتطلع إلى مستقبل واعد لأبنائها بمختلف فئاتهم وقدراتهم الجسمية والعقلية .

وبعد ٢٥ عاماً من البدء بالاحتفال باليوم العالمي للمعوقين تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ديسمبر ٢٠٠٦، وفي مارس من عام ٢٠٠٧ فتح المجال للدول الأعضاء لتوقيع الاتفاقية والبرتوكول الاختياري، والتي استغرق إعدادها ثلاث سنوات من المفاوضات بين المجتمعات المدنية، الحكومات، ومؤسسات وجمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية والتأكيد على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وحققهم في الحصول على العدالة والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، والتعليم، والتوظيف، والحماية من التعذيب والعنف وحرية الحركة، ولتجسد حقوقهم في مختلف الجوانب المعيشية على قدم المساواة بأقرانهم الآخرين في المجتمع، وتظهر الحقوق الخاصة بالمرأة والطفل والجوانب التي على الدولة العناية بها كجمع المعلومات والتوعية والتعاون الدولي . وأضاف " وقد صادقت المملكة على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٩ وتاريخ ١٤٢٩/٥/٢١ .

وتطرق الدكتور الحازمي إلى النظام الوطني لرعاية المعوقين الذي أقره مجلس الوزراء قبل نحو عشر سنوات متطلعاً إلى مزيد من تفعيل لبنوده باعتباره إطار عمل يضمن الحد الأدنى من حقوق المعوقين.

تمديد إيقاف المعتدية على عضو هيئة أبها

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣١٢٠&CategoryID=٥

أبها: سلمان عسكر، محمد مانع AM ٣:١٣ - ١٦-١٢-٢٠١٠
طالبت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة عسير بتسليم الفتاة المعتدية على أحد رجالها نهاية الأسبوع المنصرم لذويها عقب ضبطها في خلوة، فيما مددت هيئة التحقيق والادعاء العام في المنطقة بقاء الفتاة في دار رعاية الفتيات بمدينة أبها إلى ١٠ أيام أخرى نظرا لعدم وجود عنوان ثابت لها، إضافة إلى ضرورة إخضاعها لبرنامج تأهيلي بإشراف متخصصات نفسيات.
وقال المتحدث الرسمي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المنطقة بندر آل مفرح لـ "الوطن" أمس إن إدارته طلبت من "التحقيق والادعاء العام" إيقاف عقوبة مشددة بحق الشخص الذي اختلى بالفتاة، مشيرا إلى أن الإجراء يأتي عطفًا على تكراره التغرير بها.
وأضاف آل مفرح أن الهيئة طالبت أيضا بدراسة حالة الفتاة صحيا ونفسيا من الجهات المعنية وضرورة استلام أسرتها لها، مشددا على أن إدارته ستسعى جاهدة لتحقيق تلك المطالب التي تعد في مصلحة الفتاة بالدرجة الأولى ولضمان عدم تكرار ما حدث.
إلى ذلك، كشفت تحقيقات هيئة التحقيق والادعاء العام مع الفتاة أنها حصلت على السلاح الأبيض الذي اعتدت فيه على السجانات المتواجدات بمركز شرطة غرب أبها من خلف كرسي مكتب الضابط المناوب، وأنها لم تكن تتعمد إصابة عضو الهيئة أو التهجيم عليه، مؤكدة تعرضها لضغوط نفسية دفعتها لذلك.
ووفقا لمصدر مطلع على ملف القضية، فإن التحفظ على الفتاة حتى الآن لا علاقة له بالخلوة المحرمة التي ضبطت فيها، بل لاستخدامها السلاح الأبيض، واعتدائها على عضو الهيئة.

بعد لقاء الوزير أمس الأول.. الشدي رئيس لجنة حقوق الإنسان في الشورى لـ عكاظ :

تنظيم زواج القاصرات ليس مسؤولية العدل وحدها

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٦/Con٢٠١٠١٢١٦٣٨٨٥٩٧.htm>

عبد الله الداني - جدة

أوضح لـ «عكاظ» رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور إبراهيم الشدي أن اللقاء الذي جمع أعضاء اللجنة بوزير العدل الدكتور محمد العيسى تناول موضوعات متنوعة، كتأخر البت في القضايا وزواج القاصرات ومدونة الأسرة والقضايا المروية.

وأفاد الشدي أن وزير العدل أبلغهم بأن تنظيم زواج القاصرات ليس مسؤولية الوزارة وحدها ويشمل ذلك جهات أخرى ذات اختصاص بالقضية، مبدياً أمله مع أعضاء المجلس في التوصل إلى تنظيم لهذا النوع من الزيجات.

وفي ما يخص تأخر البت في القضايا، أوضح الشدي أن نظام القضاء - بحسب وزير العدل - عالج هذا الأمر إضافة إلى مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء الذي يحظى بمتابعة واهتمام منه.

وذكر الشدي أن الوزير أوضح أن هناك مدونة للأسرة أقرها وزراء العدل في دول الخليج وأنه يمكن الاستفادة منها لكل دولة على حدة بما يتفق مع الواقع لديها.

يشار إلى أن وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى التقى في الرياض أمس الأول رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الشدي وأعضاء اللجنة.

وبحثت اللجنة خلال لقائها بالوزير موضوعات تتعلق بحقوق الإنسان، إذ طرحت مربياتها حيال مسائل تتعلق بالخدمات العدلية تضمنت تأخر الفصل في القضايا، مدونة الأسرة، القضايا المروية، تقنين الأحكام القضائية، حقوق الطفل وزواج القاصرات وغيرها من القضايا الحقوقية.

وثنى وزير العدل مربيات اللجنة ومقترحاتها وشفافية طرحها، معتبراً أنها تحقق المصلحة العامة، منوهاً بجهود مجلس الشورى الوطنية التي يضطلع بها ضمن مهماته.

إحالة الفتاة إلى مؤسسة الرعاية .. يار كندي:

هروب فتاة بيت الطفل سيكشف جملة من القضايا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٦/Con٢٠١٠١٢١٦٣٨٨٧٥٣.htm>

حاتم المسعودي - مكة المكرمة

بينت رئيسة جمعية أم القرى الخيرية النسائية في مكة المكرمة هانم ياركندي أن التحقيقات مع بيت الطفل حول قضية هروب الفتاة ستكشف جميع المواضيع في أسباب خروجها من الدار. («عكاظ» ١٤٣١/١/٩هـ). وأوضحت ياركندي أن الفتيات في هذا العمر يبالغن في بعض المواضيع التي تحصل لهن، إلا أن التحقيقات ستكشف الحقيقة الكاملة. وقالت رئيسة جمعية أم القرى الخيرية النسائية إن الفتاة حولت إلى مركز السيدة خديجة للإرشاد النفسي قبل ثلاثة أشهر لمتابعة حالتها النفسية، مضيفاً «فور علمنا بتغيب الفتاة قدمنا بلاغا للدوريات الأمنية، وبعد العثور عليها والتحقيق رفضت العودة إلى البيت مرة أخرى، ولا أريد الخوض في القضية حتى انتهاء التحقيقات». وأشارت ياركندي إلى أن بيت الطفل في مكة يحتوي على حاضنات مؤهلات عن طريق دورات تدريبية مكثفة خضعن لها إما عن طريق الجمعية الخيرية، أو عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية لرفع مستوى الحاضنات والمربيات. من جهتها، أوضحت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أن الفتاة هربت من البيت ثلاث مرات سابقة، مضيفاً «يعد هروب الفتاة الثالث، إذ هربت في مرتين سابقتين، في إحداها توجهت إلى جدة مع أحد الأشخاص الذي لم تتضح هويته، وعادت إلى البيت بعد تغيبها ليومين».

وادعت الفتاة في محضر التحقيق في قسم شرطة المنصور أنها لا تريد العودة مرة أخرى إلى البيت مهما كانت الظروف، ملمحة إلى وجود خلاف بينها وبين إحدى النزيلات منذ عدة أشهر، وأن الأخيرة دائماً ما تهددها. وأفادت المصادر بعد انتهاء التحقيقات في قسم شرطة المنصور بأن الفتاة طالبت بنقلها إلى أي مكان آخر غير بيت الطفل، حيث تم إيداعها في مؤسسة رعاية الفتيات في حي العمرة إلى انتهاء التحقيقات.

الطب الشرعي: نحتاج طبيبات لمباشرة الاعتداءات الجنسية

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣١٨٦&CategoryID=٥

الرياض: محمد العواجي AM ٣:٣٨ ١٦-١٢-٢٠١٠

أكد استشاري الطب الشرعي والمشرف على إدارة الطب الشرعي بصحة الرياض الدكتور سعيد الغامدي، حاجة إدارته إلى طبية شرعية لمباشرة الحالات النسائية المشتبه في تعرضها لاعتداء جنسي. وقال أثناء محاضرة ألقاها أمس بمقر الطب الشرعي بالرياض، لتدريب ٣٦ ملازم تحقيق بهيئة التحقيق والادعاء العام على أعمال الطب الشرعي، إن عمل الطبيب في هذا المجال لا يقتصر على الكشف على الجثث ومصابي الجرائم والحوادث فحسب، فمن مهامها أيضا الكشف على حالات الاعتداء الجنسي وهناك الأعراض . وبين أنه في حالة تعذر جزم طبية النساء والولادة بمفردات الإصابات المحتملة في مناطق حساسة من جسد المرأة "تمزق غشاء البكارة"، فإننا نستعين بالأطباء الشرعيين الرجال للكشف على النساء. وأكد الغامدي أنه في إطار التعاون بين إدارة الطب الشرعي بالرياض وهيئة التحقيق والادعاء العام يقوم الطب الشرعي سنوياً بتدريب عدد من ملازمي التحقيق، موضحاً أن الدورة تساعد عضو التحقيق على معرفة الإجراءات المتبعة في القضايا الجنائية وكيفية التعامل معها. وأضاف أن المحققين اطلعوا على عملية الكشف والتشريح للحالات الجنائية، من أجل إكسابهم المعرفة والخبرات الضرورية . وأشار إلى أن الدورة تتضمن شرح حالات الطب الشرعي وبعض المبادئ الطبية الشرعية، من حيث تحديد زمن الوفاة التقريبي والتغيرات المختلفة بمسرح الوفاة، وخطوات الكشف الظاهري والتشريح بما في ذلك كيفية أخذ عينات المختبرات والتأمين والتحريز، وخطوات الاستعراف على المجاهيل بما في ذلك نوعية العينات الخاصة بفحص الحمض النووي، وتقدير الشبه الجنائية، وتحديد كيفية الوفاة، وأنواع الإصابات من خلال الحالات المعروضة.

أنظمة تمنع معاقبة القصر... وتخصر الادعاء عليهم في

التحقيق العام

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/213139>

الرياض - «الحياة»

حول الدعوى بالنفقة والخيار في إقامتها سواء من طرف الأب أو الأم أو الزوجة أو الأولاد، أوضح القاضي في محكمة تيماء الشيخ محمد بن إبراهيم الصائغ أنه حتى الاتفاقات الدولية أقرت بحقوق القصر القضائية، سواء كانت مادية أو جنائية أو معنوية تطبق في المحاكم مراعاة لهم فهم الحلقة الأضعف لقلّة حيلتهم وضعف إدراكهم، والشريعة الإسلامية سبقت هذه الأنظمة والاتفاقات في تنبي حقوق الضعفاء.

وكشف عن أن نظاماً بمرسوم ملكي عام ١٤٢٨ هـ يضمن العدالة للحدث، ونص على إنشاء دوائر قضائية للأحداث في المحاكم، مثلما أن لائحة دور الملاحظة الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ١٣٩٥ هـ، أعطت الحدث حقه، وكذلك اللائحة الأساسية لمؤسسة الرعاية للفتيات الصادرة بقرار مجلس الوزراء ١٣٩٥ هـ كفلت للفتيات حقوقهن، كما أن نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم الصادر بالمرسوم الملكي في ١٤٢٧ هـ المبني على قرار مجلس الوزراء، حقق الهدف المنشود منه في معالجة كثير من قضايا القاصرين.

ومضى الصائغ في سرد القوانين التي تكفل حقوق القاصرين، وكان من ضمنها كما قال تعميم رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام في العام الماضي: إنه لا تجوز معاقبة الأحداث بأي نظام سوى الأنظمة الخاصة بهم والمطبقة عليهم. والادعاء عليهم يكون من جانب هيئة الادعاء والتحقيق .

وكان كتاب الصائغ (حقوق الطفل القضائية)، شرح حق القاصر في الحضانة، وحقه في زيارة أبويه، وحقه في حمايته من الإيذاء والعنف وحق الفتاة في تزويجها بالكفاءة مع رضاها، وحقه في عدم التصرف في ماله إلا بما يعود عليه بالمصلحة وحقه في عدم دفع ماله إليه إلا بعد إثبات رشده، وحقه في النفقة، وحقه في عدم التنازل عن حقوقه المادية، وحقوق الطفل القضائية في الفقه الإسلامي، والضوابط التي تتخذ عند ارتكابه الجناية وعدم دخوله مع العاملة والعفو عنه في القصاص وحقه في الشهادة وأحكامهم القضائية في الأحوال الشخصية والإذن بالبيع، وبيان مراعاة القضاة في أحكامهم طبيعة سنهم.

جمعية خيرية تكشف ٥ حالات زواج قاصرات دون سن الـ ١٢

المصدر: جريدة الحياة - الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٣١٥٩>

الخبر - رحمة ذياب

كشفت الجولة الأولى من حملة للتوعية بأضرار المخدرات، أن «٢٠ في المئة من أبناء ٨٠٠ أسرة ترعاها جمعية «ود للعمل الخيري والتكافل الاجتماعي»، يتعاطون المخدرات. وقالت رئيسة الجمعية نعيمة الزامل، في تصريح لـ«الحياة»: «إن المرحلة الأولى من حملة «حياتك غالية» التي بدأت قبل شهر، تضمنت زيارات ميدانية للأسر التي ترعاها الجمعية، وإقناع الأمهات بأهمية التوعية والكشف عن حالات التعاطي، في حال وجودها بين أبنائهن، لما يعود بالنفع عليهم، من أجل إخضاعهم إلى العلاج، للقضاء على هذه الظاهرة، وبخاصة بين سكان الأحياء الفقيرة»، مضيفة «فرجنا بشبان يتعاونون معنا بأنهم مدمنون. بعد أن ابلغتنا امهاتهم بذلك مطالبات بإيجاد حل لمشكلاتهم، وسرعة معالجتها، بسبب معاناتهن من آثار الإدمان، المتمثلة في العنف الأسري، الموجه ضد الآباء والأمهات والزوجات». وأضافت الزامل: «نسعى حالياً، لتنفيذ مشروع محور الأمية، والقضاء على بعض الظواهر السلبية والعادات السلوكية الخاطئة، إذ لاحظنا خلال الجولة الأولى من الحملة، أن هناك تفشياً للعنف الأسري بين الأسر التي ترعاها للجمعية، وكذلك عقوق الوالدين، بسبب الإدمان على المخدرات»، مشيرة إلى وجود حالات زواج قصر، بسبب «عنف الأهالي، وإدمان الأب»، مستدركة أنها «محدودة، فخلال أربع سنوات، اكتشفنا خمس حالات بين الأسر التي ترعاها الجمعية، علماً أن عقد القران في هذه الحالات، تمت بموافقة الطفلة على الزواج، وتتراوح أعمار غالبيتهم بين ١٠ إلى ١٢ سنة، وبعد المتابعة نجد، أن الزوجة لم تبلغ الـ ١٤ سنة، إلا ولديها طفل. وهنا لا يمكن التدخل، لأن الصغيرات موافقات»، مضيفة ان هذه الحالات «ليست متفشية. ولا يمكن ان نتدخل. والحل الذي نقوم به التوعية فقط، عبر الدورات، ومناقشة الأمهات، وتعليمهن فقط. والحرص على تنفيذ أنشطة للفتيات»، لافتة إلى أن للقضية «بعداً أسرياً، وتدخل في إطار أسرار البيوت، وعند الجلوس مع الفتيات؛ نرى أنهن يشعرن بالفرحة، ولا يعترضن على الزواج. ونحن بدورنا نمارس التوعية، ولا نتدخل»، وأشارت إلى المشروع الذي تعتزم الجمعية تنفيذه، «للقضاء على الأمية، وإلزامية التعليم، بالتنسيق مع الجهات المعنية». يُشار إلى أن حملة التوعية بأضرار المخدرات «حياتك غالية»، التي ستدشن أنشطتها الفعلية في شهر آذار (مارس المقبل)، تهدف إلى «توجيه الشباب إلى المسار الصحيح، لحياة أفضل، ومستقبل واعد، خال من آفة المخدرات وأضرارها التي تؤثر على المجتمع الذي نعيش فيه»، بحسب الزامل، التي أضافت «تسعى الجمعية والجهات المشاركة معها، لإيجاد مجتمع محلي مُنتج ومتميز، يتمتع بمهارات عالية، تنعكس إيجابياً على الارتقاء في مستوى التنمية الاجتماعية والحضارية في المملكة، لمحاربة المخدرات، والحد من تزايد أعداد متعاطيها، خصوصاً أن المرأة هي الأكثر تضرراً من تعاطي المخدرات على مستوى الأسرة.»

بعد تحفظ اللجنة المعنية على فكرة تحديد الأسعار هيئة الخبراء توصي بأن تقترح المؤسسات الصحية الخاصة أسعار خدماتها وتشترط اعتمادها من الوزارة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٥
<http://www.alriyadh.com/١٦/١٢/٢٠١٠/article٥٨٥٩٥٣.html>

الرياض عبد السلام البلوي

أيدت هيئة الخبراء تعديل المادة السابعة من نظام المؤسسات الصحية الخاصة بعد أن درست المقترح الذي رفعه وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعية إلى رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء، ودعا إلى أن تقوم كل مؤسسة طبية خاصة بوضع تسعيرتها موضحة أجور الفحص والعلاج والإقامة وغيرها وتلتزم بتطبيقها . وترى هيئة الخبراء مناسبة تعديل المادة المشار إليها لتكون بالنص التالي " تقترح كل مؤسسة صحية خاصة أسعار الخدمات الصحية التي تقدمها وتعتمدها وزارة الصحة بعد مراجعتها ، وتلتزم المؤسسة بتطبيقها ولا يجوز تعديل تلك الأسعار إلا بعد موافقة الوزارة ، وتلتزم المؤسسة بإعلان الأسعار في مكان واضح يسهل على المراجع الاطلاع عليها، وللمراجع حق الحصول على تقدير تقريبي عن تكلفة الخدمات التي ستقدم له أو العلاج قبل بدئه، وكذلك الحصول على بيان تفصيلي نهائي عن نوع الخدمات والعلاجات التي قدمت له والمبالغ المستحقة على كل منها . وتنص المادة المراد تعديلها على قيام لجنة مكونة من مندوبين من وزارتي الصحة والتعليم العالي، والقطاعات الصحية العسكرية ومجلس الضمان الصحي التعاوني ومجلس الغرف السعودية وشركات التأمين ، بتحديد متوسط سعري تتراوح حوله أسعار الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية الخاصة ومدى هذا التراوح بناء على معايير محددة ويراجع كل ثلاث سنوات .

وبعد عدد من الاجتماعات التي عقدتها اللجنة السالف ذكرها ودراسة مستفيضة للموضوع فقد توصلت إلى توصية تتضمن التحفظ على فكرة تحديد أسعار الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية الخاصة ، كما ترى أن ذلك غير مناسب ويخل بمستوى الجودة ويعيق المنافسة ، كما أوصت اللجنة بالاستمرار بما هو مطبق الآن . وأظهرت جميع الجهات التي درست تعديل المادة السابعة من نظام المؤسسة الصحية الخاصة بأن هناك صعوبات وعوائق تحول دون تحديد متوسط لأسعار الخدمات الصحية ومن أهمها التباين الكبير بين المؤسسات من حيث مواقعها سواء كانت مملوكة أو مستأجرة، وينعكس ذلك على تكلفة العلاج، وأيضاً اختلاف نوع المكان الذي تنشأ فيه المؤسسة الصحية إضافة إلى نوع الخدمات الفندقية المقدمة المرافقة لبرنامج العلاج الخاص في حالات التنويم والعمليات الجراحية . ومن العوائق والصعوبات الاختلاف الكبير في مستويات الكوادر الطبية والفنية من حيث مؤهلاتها العلمية وخبراتها العملية وجنسياتها ، وتشعب التخصصات الطبية وارتباط كثير من الإجراءات الطبية بأجهزة حساسة باهظة التكلفة.

تورط مسؤول في صكوك أراض مزورة بعزيرية مكة

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣١٢١&CategoryID=٥

مكة المكرمة: علي العميري AM ١٤:٣٠-١٦-١٢-٢٠١٠
تكثف الأجهزة الأمنية في مكة المكرمة جهودها حالياً للبحث عن مسؤول بأمانة العاصمة المقدسة لثبوت علاقته المباشرة بصكوك أراض مزورة.
وعلمت "الوطن" أن الجهات الأمنية تتحفظ على موظف السجل بالأمانة طبق صكاً مزوراً على أرض مخصصة لإقامة مستشفى للنساء والولادة بالطريق الدائري .
وكشفت مصادر مطلعة، أن الموظف كان يسجل كافة الصكوك بتعميد من المسؤول مقابل مبلغ مالي لا يتجاوز ١٥٠٠ ريال، في حين أن المسؤول حصل على مبالغ مالية كبيرة.
وأوضح أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة البار لـ "الوطن" أمس، أن الأمانة أبلغت الجهات المختصة عند اكتشاف التزوير، وقال إن الجهات الأمنية تتحفظ الآن على موظف السجلات، والأمانة لا تتدخل في التحقيقات بأي حال من الأحوال.

كشفت التحقيقات التي تجريها الجهات الأمنية بالعاصمة المقدسة في ملابسات تزوير صك الأرض المخصصة لإقامة مستشفى للنساء والولادة بالطريق الدائري عن وجود حالات تزوير لصكوك أخرى في عدد من المواقع، منها أرض في طلعة صدقي بالعزيرية.
وعلمت "الوطن" أن الجهات الأمنية تتحفظ على موظف السجل بأمانة العاصمة المقدسة الذي طبق الصك المزور على الأرض الممنوحة لوزارة الصحة، وجار البحث عن مسؤول بالأمانة له علاقة مباشرة بالصكوك الأخرى التي تم اكتشاف تزويرها.

وبينت بعض المصادر أن الموظف كان يقوم بتسجيل الصكوك بتعميد من المسؤول مقابل مبلغ مالي لا يتجاوز ١٥٠٠ ريال، في حين أن المسؤول حصل على مبالغ مالية كبيرة.
وأشارت المصادر إلى أن التحقيقات ما زالت جارية للكشف عن رجال الأعمال الذين لهم علاقة بتزوير صك أرض طلعة صدقي بالعزيرية، وربما تكشف التحقيقات عن حالات تزوير أخرى في ظل وجود صكوك " مزروعة" بدون تحديد أطوال الأضلاع يتم التلاعب في تطبيقها على عدد من المواقع.
وأوضح أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة البار لـ "الوطن" أمس، أن الأمانة أبلغت الجهات المختصة حين اكتشاف التزوير، وتتحفظ الجهات الأمنية الآن على موظف السجلات، والأمانة لا تتدخل في التحقيقات بأي حال من الأحوال.
من جهة أخرى، أحبط التحرك السريع من أحد المواطنين والجهات المختصة عملية احتيال كان ينوي القيام بها رجل أعمال في مجال العقار، حينما اشترى أرضاً من أحد المواطنين بـ ١٥٠ ألف ريال سلمه منها ٥٠ ألف نقداً، ومنحه مقابل المبلغ المتبقي صكاً لأرض يملكها، وعمل له وكالة شرعية من كتابة عدل تمكنه من بيع الأرض وإفراغها وقبض الثمن، وبعد أيام توجه المواطن لكتابة عدل لينهي إجراءات الأرض لكن السجلات لدى كتابة العدل بينت أن رجل الأعمال استخرج صكاً بدل فاقد للأرض، مما يشير إلى تلاعبه، خاصة بعد أن قام بعرض الأرض لدى أكثر من مكتب عقاري لبيعها، فاتصل المواطن برجل الأعمال وطلب منه تسديد كامل المبلغ غير أنه ماطله مما دفع المواطن لإبلاغ الجهات المختصة التي اتصلت برجل الأعمال قبل التصرف في الأرض وبيعها، وإبلاغه أنه إذا تصرف في الأرض فإن ذلك سيعد من النصب والتحايل الذي يوجب العقاب، حيث دفع رجل الأعمال كامل المبلغ المستحق عليه للمواطن.
وأوضح رئيس كتابة عدل الأولى بمكة الشيخ تركي الأحمد، أن عملية البيع لا تتم إلا بعد الرجوع إلى السجلات، سواء لدى كتابة العدل أو لدى المحكمة العامة للتأكد من عدم وجود أي ملاحظات على الصكوك، وفي بعض الأحيان يتم إيقاف البيع إذا وجدت بعض الملاحظات.

مبتعث في أمريكا يكسر حاجز العجز ويحل معضلة مبتوري الأذرع

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٧
<http://www.alriyadh.com/2010/12/17/article586174.html>

واشنطن محمد الأمير

حاز المعاق السعودي شاهر المرزوقي المبتعث لدراسة الماجستير في تخصص المعلوماتية الطبية الحيوية على إهتمام الجامعات الأمريكية بعد إنجازه لمشروع طبي فريد ظل عصي على علماء الهندسة لسنوات عديدة . ويتمثل الانجاز في برمجة برنامج لتحليل ودراسة مشكلة التداخلات في الإشارات الحسية المستخدمة للأذرع الصناعية وذلك عبر تمثيل أربع إشارات كهربائية وتحليل مدى الترددات وإيجاد العلاقة بينها وبين تداخل الإشارات الكهربائية . ووفقاً لشاهر المرزوقي والذي يدرس ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في جامعة أريزونا الحكومية فأن المشروع الطبي سوف يساهم في تطوير صناعة الأذرع الصناعية التي تعمل على إكمال دائرة نقل المعلومات من الدماغ الى اليد لتحريكها ومن اليد الى الدماغ كإشارات حسية لتسهيل التحكم في الذراع . ويعتبر الانجاز الطبي الفريد الذي ارتسم على يد المرزوقي صرعة علمية، حيث فتح آفاقاً جديدة في تخصص البحث العلمي في مجال الهندسة الطبية الحيوية وتخصص نظم المعلومات الطبية. وأثار الطالب السعودي المعاق إهتمام الصحافة الأمريكية، فأبرزت صحيفة جامعة أريزونا نبأ الانجاز العلمي الذي تحقق بجهد ابن المملكة المرزوقي، في لقاء مطول يشرح فيه كيف حقق حلمه وكيف نجح في كسر حاجز العجز بعد إصابته في النخاع الشوكي وهو في سن السابعة الى أن أبصر مشروعه الطبي النور قبل أيام.»

الأطباء عليهم التدريب على مهمة تبث الحزن والألم الخبر السيئ ... مرونة نقله للمريض وأهله تجنبهم الصدمة النفسية!

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٧
<http://www.alriyadh.com/2010/12/17/article586145.html>

د. خالد بن عبد الله المنيع
عديدة تلك المواقف القاسية التي يتعرض لها العاملون في المجال الصحي سواء من الأطباء أو التمريض وأخص منهم أولئك العاملين في غرف العناية المركزة أو غرف الطوارئ والإسعاف .
لا شك ان الدور الذي يقوم به هؤلاء الاطباء والطبيبات وجهاز التمريض معهم وكل من له دور في خدمة المريض هو عمل نبيل يرجو منه مؤدوه أجر الاخرة قبل أجر الدنيا . خبرة ومهنية الطبيب ومستوى تعامله طبيا مع الحالة ليس بالامر الكافي بل يجب ان يقترن ذلك بترجمة خطته العلاجية للمريض وشرح كل ما يخص المريض بايضاح طبيعة المرض والحلول المناسبة للشفاء بإذن الله مع ذكر ايجابيات وسلبات كل طريقة وميكانيكية عمل العلاج . كما يتضمن توعية الحذر عند نقل خبر سيء يخص المريض أو أحدا من ذويهِ . هذا مانصت عليه تعليمات وزارة الصحة لمنسوبيها وجعلته من صميم حقوق المرضى وواجبا على كل العاملين الصحيين بجميع مرافقها .
والتعايش مع أفراد الأسرة

المريض حاليا ليس كالمريض قبل عشرين أو ثلاثين سنة فالأخير كان يكتفي ويقتنع بذكر عدد مرات استعمال العلاج ومتى يتوقف عنه دون ان يعرف طبيعة مرضه بالتفصيل او حتى طريقة عمل هذا العلاج . مع تطور وسائل الاتصالات وسهولة الوصول الى المعلومة عبر شبكة الانترنت اصبح المريض يدرك الشيء الكثير وعند الاكتفاء بذكر تشخيص حالته بشكل سطحي فانه يلجأ الى تلك المعلومات المتناثرة في شبكة المعلومات ويبدأ يربط ذلك بحالته فيبدأ الدخول في دوامة الوسواس حيث يربط بين حالته الطبية وأحد المضاعفات الخطيرة دون دراية منه .
من هنا كان دور الطبيب جليا في ان يحصن هذا المريض من اللجوء الى معلومات شبكة الانترنت فيما يخص حالته وذلك بأن يقوم بشرح الحالة الصحية للمريض او لذويه بطريقة مبسطة ومفهومة وشرح الفحوصات المطلوبة وطريقة العلاج والرد على كل استفسارات المريض .
يجب ان يدرك الطبيب ان المريض يتذكر كل كلمة قالها له طبيبه المعالج لذا لزم ان يكون الاخير حذرا في كلماته الموجهة للمريض حتى لا يثير مخاوفه . وفي نفس الوقت يحرص على اعطاء المعلومة الصحيحة بطريقة لطيفة وتجنب التظمين الكاذب .

الانخراط مع زملائهم
أحد المواقف المؤسفة وان كانت نادرة والله الحمد هو ما شهدته في أحد غرف العناية المركزة فقد تم تحويل أحد المرضى المصابين في حادث سير من قسم الاسعاف الى غرفة العناية المركزة لإنعاشه في حين كانت احدى قريبات المريض في أحد ممرات المستشفى في انتظار اسعاف مصابها وبعد انتظار طال عدة ساعات فشل الفريق الطبي انعاش المريض خرج أحد طاقمه ليلقي بالخبر على قريبة المتوفى كالصاعقة أدت الى سقوطها المفاجيء واصابتها بحالة اغماء .
ونحن نتحدث عن طب الاطفال نذكر أمثلة على بعض الحالات المرضية والتي تحتاج الى طريقة خاصة لنقل خبر تشخيصها الى الوالدين :

- حالات الأمراض السرطانية والأورام .
- بعض الأمراض الوراثية الاستقلابية المستعصية .
- عيوب الجينات والكروموسومات ومنها متلازمة داون .
- بعض الأمراض المعدية الخطيرة .

-حالات الشلل والامراض العصبية .
 -الشلل الكلوي .
 -عيوب وأمراض القلب .
 -الإصابة الجديدة بمرض السكري .
 طريقة نقل خبر الحالات المستعصية إلى الوالدين
 -يجب أن يكون الناقل للخبر هو الاستشاري أو الاختصاصي المسؤول عن الحالة .
 -التذكير بأن هذا ماكتب الله وأن من خلقنا كليل برعايتنا .
 -وجود كلا الوالدين حتى يشد بعضهما أزر بعض .
 -وجود الاختصاصية الاجتماعية .
 -يكون الاجتماع في مكان هادئ في المستشفى بعيدا عن الضوضاء .
 -يفضل وجود الطفل في أحضان والديه إن أمكن حتى يقلل من احتمالية نبذ الطفل أو تجاهله .
 -يجب ألا ينقل الخبر للوالدين حتى يتم التشخيص بشكل مؤكد
 -شرح حالة الطفل بشكل واضح ومفهوم للوالدين وتجنب إخفاء الحقيقة والابتعاد عن التطمين الكاذب .
 -يجب التأكد من أن الوالدين قد فهما تشخيص طفلها بشكل كامل .
 -الحديث معها بلطف واحترام واعطائهما كامل الفرصة للإجابة عن كل تساؤلاتهم .
 -الاستعداد للتعامل مع أي ردود فعل من قبل الوالدين .
 -الابتعاد عن ذكر المصطلحات الطبية مع ذكر المعلومات بالترتيب حسب أهميتها
 -تجنب إلقاء اللوم على الوالدين بتاتا .
 ردود الفعل من الوالدين
 تعتمد ردة الفعل بحسب قوة إيمان المتلقي ، تركيب شخصيته ، طريقة نقل الخبر ، مدى خطورة المرض ، قد يمر المتلقي بفترة الصدمة وتكذيب الخبر في البداية أو التشكيك في مصداقية ومهارة الطبيب ثم يمر بمرحلة الهروب والانكار يليها فترة تجاهل الطفل المصاب وعدم الاهتمام به تنتهي بفترة الاستسلام والافتئاع بالواقع ومحاولة التعايش معه .
 متلازمة داون
 في دراسة على ردود الفعل لوالدي اطفال مصابين باعاقه حركية وفكرية تم تقسيم فترة تلقي الخبر من قبل الوالدين الى عدة مراحل :
 -مرحلة الصدمة وتشمل الإحساس بفقدان الأمل تترافق معها بعض الأعراض العضوية مثل تنميل الأطراف وبرودتها .
 -مرحلة الانكار والهروب وفيها يكون الغالب عليه عدم تصديق الخبر يمتزج مع العديد من التساؤلات عما حدث لطفلهم .
 عدم اعتراف الوالدين بوجود أي مشكلة لدى الطفل يدفعهم الى الاستمرار في البحث عن تشخيص اخر لطفلهم قد يكون اقل شدة مما تلقوه .
 -مرحلة تأنيب الضمير في حالة اهمال الوالدين لطفلهم أو عدم الاهتمام به أو عدم عرضه على طبيب مختص في وقت مبكر والشعور بأنه لو تم ذلك لما تطورت حالة طفلهم الى ماوصلت اليه .
 -مرحلة الافتئاع بالامر الواقع . والشعور بالخجل في حالة اصابة الطفل بأي اعاقه ذهنية أو حركية ومحاولة عزل الطفل عن الناس لاحساسهم بأن ذلك يسيء اليهم
 -مرحلة تقبل ماحدث والتخطيط المستقبلي للتغلب على تلك الصعوبات .
 كل مرحلة من هذه المراحل يمكن التحكم في مدى تأثيرها على الوالدين . فرضاهما بقضاء الله سبحانه وتعالى وقدره وان الله حكمة في هذا البلاء مع الدعم المعنوي والتثقيفي من المجتمع تمنح الأسرة الكثير من الاستقرار والافتئاع وتلك هي النقطة الرئيسة للبداية السليمة في مشوار رعاية الطفل .
 دور الطاقم الطبي
 -استقبال المريض ببشاشة والدعم النفسي له .
 -اعطاء المريض حقه في شرح حالته والإجابة عن كل استفساراته .
 -شخصية الطبيب وطريقته في الحديث مع المريض بطريقة تكسبه الثقة في طبيبه تجعل الطريق الى الشفاء أقصر بإذن الله .
 -نقل التشخيص للمريض او ذوييه بطريقة علمية ، مرنة وبعيدة عن التطمين الكاذب .

-توعية الوالدين عن المضاعفات المحتملة وكيفية تقاديها مع تزويدهم بنشرات أو مطبوعات تثقيفية تساعد في فهم حالة طفلهم والتغلب عليها .
-عدم عزل الطفل عن الآخرين بسبب مشكلته الصحية بل تشجيعه على الانخراط مع أقرانه من الأطفال وتقييم مدى ذكائه لضمه إلى المدرسة التي تواكب قدراته الذهنية.



السلطات السورية تمنع مندوب السفارة من حضور التحقيق

مع سعودي

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٦٩٣&CategoryID=٥

عرعر: عبدالله الخدير ٢٠١٠-١٢-١٧ ٢:٥٩ AM

منذ ٢٥ يوماً والغموض مازال يكتنف مصير المواطن السعودي يوسف حامد الشراري الذي اعتقل من قبل السلطات السورية بتاريخ ١٥ ذي الحجة المنصرم، بحجة أنه كان يملك في السنوات المنصرمة شريحة جوال سورية فقدت منه قبل سنتين، واستخدمت لأنشطة وأعمال غير نظامية بحسب ما وجه له من اتهامات .

وأكد رئيس شؤون الرعايا بسفارة خادم الحرمين الشريفين في دمشق عبدالمنعم المحمود في تصريح إلى "الوطن" صحة الواقعة، موضحاً أن المواطن يوسف الشراري أبلغ عند دخوله الأراضي السورية بمراجعة السلطات السورية، إلا أنه حاول الخروج من سورية والعودة إلى السعودية فمنع من المغادرة، ثم توجه للسفارة التي كلفت مندوبها لمرافقته، وحضور التحقيقات على مدى ٣ أيام، إلا أنه تم منع مندوب السفارة من حضور التحقيقات مع الشاب، مما دعا للرفع لوزارة الخارجية؛ للتدخل حيال ذلك.

وقال "حتى الآن لم يردنا شيء من الجهات السورية" مبيناً أن السفارة السعودية مستعدة لتوكيل محام عن الشاب المعتقل إذا حول إلى القضاء. وعن قضية المواطن مقيم الرويلي المعتقل لدى السلطات السورية منذ ٣ أشهر، الذي نشرت "الوطن" قصته في العدد ٣٦٨٨ بتاريخ ١٤٣١/١١/٢٧، أوضح المحمود أنه من المحتمل إطلاق سراحه قريباً؛ لعدم وجود أي إدانة بحقه، لافتاً إلى أن أسباب تأخير إطلاق سراحه ترجع إلى وجود عدة أطراف في القضية التي أوقف على ذمتها.

وعن تكرار القبض على بعض السعوديين، ودور السفارة تجاههم، شدد المحمود على أن المواطن السعودي ليس مستهدفاً، وأن سفارة خادم الحرمين الشريفين في دمشق هدفها خدمة الرعايا السعوديين، ولن تتوانى عن تقديم خدماتها والقيام بدورها تجاه رعاياها، مؤكداً متابعة السفارة لجميع المقبوض عليهم من المواطنين السعوديين.

جدة: ملتقى الابتعاث ينهي أعماله بالوعود... وطلابه

يطالبون بقرارات

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/213498>

جدة - بدر محفوظ

بآمال واسعة، وأحلام ربما لا يتسع الأفق لحصرها ودع أمس آلاف الطلاب والطالبات المبتعثين إلى أميركا آخر أيام ملتقى الابتعاث السادس المنعقد في جدة هذه الأيام، مؤكدين رضاهم الكبير على برامجه المميزة التي تجاوزت أسبوعاً كاملاً، على رغم أنه لم يسهم في حل كثير من مشكلاتهم الرئيسية على حد قولهم. وحضرت «الحياة» أمس آخر ساعات الوداع التي شهدتها الملتقى بين طلابه وطلابه، الذين تسابقوا على انتزاع ما يمكن انتزاعه من معلومات وإرشادات، وأجوبة مختلفة عن استفسارات وأسئلة واجهتهم في طريق إنهاء أوراق بعثتهم، كان أبرزها مشكلات بطاقات الفيزا، وأوامر الإركاب، والقبول الأكاديمي، والتنسيق بين المكاتب الداخلية للطلاب.

فيما طغت مشكلات المحرم والسكن على معظم هموم الطالبات، اللائي بثثن هاتين الورقتين في وجه المسؤولين عن الابتعاث قبل أن ينفذ سامر المكان عن أهله وزواره، ويخلو موقع الملتقى من رواده.

ولفت طالب «البكالوريوس» المبتعث إلى أميركا سلمان الزهراني (قسم الحاسبات) إلى أن الملتقى السادس قدم ميزات عدة للطلاب والطالبات، خصوصاً في طريقة تقديمه للمعلومات والمحاضرات التوجيهية التي كانت مستمرة بشكل يومي، وجعل الطلاب والطالبات في مواجهة حقيقية أمام المسؤولين المباشرين عن شؤون الابتعاث والطلاب، مؤكداً أن هذا الأسلوب حل كثيراً من الاستفسارات والأسئلة التي كانت عالقة بأذهان الطلاب والطالبات على حد سواء.

وشدد على أن الملتقى كان توجيهياً وإرشادياً ومساعداً قوياً لعموم المشاركين فيه، «ومن هذا الباب فإنه يجب على الطلاب والطالبات تفهم وإدراك عملية أن دوره لا يتجاوز هذا المحور». وأضاف: «أما في خصوص المشكلات الرئيسية التي يعاني منها الطلاب والطالبات، كالمحرم والسكن، وبطاقات الفيزا وغيرها من المشكلات فإنها تحتاج إلى قرار وزاري لا يمكن للجان الابتعاث أن تبث فيه. أو تصدر قراراً حياله.»

وبدا أن الجميع اكتفى بما سبق من أيام داخل الملتقى، وربما أن اليوم الأخير صادف يوم إجازة رسمية داخل المدينة، وأسهم في حضور قليل للمبتعثين والمبتعثات، ولوحظ وجود عدد مجموعات قليلة من الطلاب تنتشر هنا وهناك بين دهاليز الملتقى، وأمام بواباته الإرشادية المختلفة التي توزع عليها بعض المسؤولين المرشدين من لجان الابتعاث.

وأشار الطالب المبتعث إلى كندا للحصول على درجة الماجستير في الطب عامر باعطية إلى أن الملتقى تطور كثيراً عن السابق، وأصبح يقدم فعاليات وبرامج متنوعة ومختلفة، وصارت برامجه تحظى بحضور النخبة من الشخصيات المهمة بشؤون الابتعاث، مؤكداً أن حضور القنصل الأميركي جانباً من فعاليات الملتقى يؤكد هذه الحقيقة، ويرسم مدى البعد الكبير الذي وصل إليه الاهتمام من القيادة بتنظيم مثل هذه الملتقيات الابتعاثية.

وقال في حديث إلى «الحياة»: «نعلم جيداً مدى أهمية هذه الملتقيات ودورها في تثقيف الطالب وتوعيته بالرسالة التي سيحملها، لكننا في الوقت ذاته كنا نتمنى أن تصدر بعض القرارات القوية التي تخدم المبتعثين والمبتعثات على حد سواء، فلا يمكن لنا أن نتصور أن ملتقى ابتعاث يضم الآلاف من الطلاب والطالب ويحضره النخبة من المسؤولين، ولا يستطيع إصدار قرار واحد يسهم في حل ولو جزء يسير من مشكلات المبتعثين.»

يشار إلى أن ملتقى الابتعاث السادس ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي سيبدأ أسبوعاً جديداً في مدينة الخبر شرق السعودية خلال الأيام القليلة المقبلة، وهي المحطة الثالثة والأخيرة للملتقى قبل أن يغلق أبوابه تماماً، وبعد أن أكمل مرحلتيه الأولى في مدينة الرياض، والثانية في مدينة جدة.

الشورى يناقش اقتراح إضافة مادة جديدة لنظام تملك غير السعوديين للعقار

المصدر: جريدة المدينة الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ م العدد ١٧٤٠٤

<http://www.al-madina.com/node/٢٧٨٧٥٠>

جابر المالكي - الرياض

يناقش مجلس الشورى يوم الاثنين المقبل تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن اقتراح إضافة مادة جديدة إلى نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي عام ١٤٢١ هـ. ويستمتع خلال جلسته الخامسة والستين للسنة الثانية من دورته الخامسة التي يعقدها يوم الأحد المقبل إلى وجهات نظر عدد من اللجان المتخصصة تجاه ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن الموضوعات، التي تمت مناقشتها في جلسات سابقة، ومن ثم يصوت على ما توصلت إليه اللجان من توصيات تجاه تلك الموضوعات.

ويستهل المجلس جلسته بالاستماع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الأمنية بشأن ما طرحه الأعضاء من آراء وملحوظات على طلب إبداء الرأي في التحفظ على الفقرتين (ب) و(ج) من البند (١) من المادة الحادية والأربعين من اتفاقية حركة المرور على الطرق الموقعة في فيينا في الثامن من شهر نوفمبر ١٩٦٨ م. كما يستمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين للهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعامين الماليين ١٤٢٦ / ١٤٢٧ هـ، و١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ، ووجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام لمالي ١٤٢٨ / ١٤٢٩ هـ.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام العمل التطوعي المقترح بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى، ومناقشة التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٣٠ / ١٤٣١ هـ في ضوء تقرير لجنة الشؤون المالية بعد دراستها للتقرير.

كما أدرجت الأمانة العامة للمجلس على جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن اقتراح الهيئة السعودية للمهندسين ومجلس الغرف التجارية والصناعية بإلزام جميع المهندسين المصممين والمشرفين بالتأمين على مسؤولياتهم المهنية الناشئة من أعمالهم الاستشارية، وتقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن اقتراح إضافة مادة جديدة إلى نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٥) وتاريخ ١٧ / ٤ / ١٤٢١ هـ.

موظفو تشغيل مطار نجران يتوقفون لتأخر رواتبهم

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٢٨٤&CategoryID=٥

نجران: مانع آل مهري ٢٠١٠-١٢-١٧ ٢:٥٥ AM

امتنع موظفون عاملون في إحدى الشركات الوطنية المتعهدة بتشغيل وصيانة مطار نجران عن العمل أمس، وذلك بسبب تأخر صرف رواتبهم منذ شهرين، وعدم حصولهم على عقود أصلية مستوفية لشروط نظام العمل والعمال، واتخاذ مسؤولي الشركة بعض الإجراءات التعسفية المتمثلة في خصم مرتباتهم خلال الشهر الماضي دون مبررات واضحة. وفي هذا الصدد، قال الموظف بندر بالحارث لـ "الوطن" إن الشركة لم تدفع رواتب الموظفين المتأخرة وكررت المماطلة متجاهلة ظروفهم الأسرية والتزاماتهم الشخصية.

وأضاف الموظف عبدالله المكرمي أنه تم تشغيل الموظفين في فترة عيدي الفطر والأضحى في عمل إضافي، ولم تصرف لهم أي مستحقات مالية مقابل تلك الفترة التي مضت، مطالباً بدفع كافة حقوق الموظفين وتطبيق نظام العمل والعمال. وأشار الموظف أحمد شكوان إلى أن الشركة رقت بعض الموظفين على مسميات وظيفية ولم يتم تعديل وضعهم المالي في سلم رواتب الموظفين، بل بقوا على وضعهم السابق رغم حاجتهم الماسة إلى ذلك.

من جهته، أوضح مدير فرع الشركة المشغلة لمطار نجران عبدالعزيز كدسه أن سبب تأخر رواتب الموظفين السعوديين يعود إلى عدم حصولهم على كروت للدوام.

وأشار في تصريحه أمس إلى أنهم يعملون تحت مسمى الخدمات المساندة بالمطار، وهم لا يلزمون بإصدار كروت دوام الأمر الذي أدى إلى تأخر رواتبهم. وقال كدسه إنه تم أخذ توقيعات الموظفين وإرسالها إلى إدارة المطارات والتشغيل بإدارة الشركة المشغلة لإنهاء إجراءات إصدار كروت الدوام ومن ثم العمل على دفع مستحقاتهم المالية المتأخرة لدى الشركة.

مطلقة وعشرة من أبنائها يعيشون في دوامة الفقر

المصدر: جريدة المدينة الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤٠٤

<http://www.al-madina.com/node/٢٧٨٧٢٥>

حمد العلوي - القنفذة

تعيش نبيه وعشرة من أبنائه بسبت الجارة جنوب القنفذة في دوامة الفقر بعد أن عصفت بهم ظروف الحياة القاسية في دياجير الشقاء كسيرة الجناح، بعد أن طلقها زوجها وتخليه عن رعايته لأبنائه والنفقة عليهم لتعيش في بيت لا تتوفر فيه أبسط مقومات العيش تحكي كل زاوية فيه قصة ألم عاشتها تلك الأسرة تحت سياط الهم ونار البؤس. طرقت "المدينة" باب نبيه وسمعت منها صوتاً يقطع نياط القلب وهي تحكي مأساتها بقولها أعيش وأولادي ٦ بنات ٤ أولاد على بعد أن تخلى عنهم أبوهم ورفض النفقة عليهم استلم ٨٠٠ ريال من الضمان الاجتماعي أسدد منه ٣٠٠ ريال إيجار البيت المهددين بالطرد منه بسبب تأخرنا في دفع وعدم قدرتها على سداد فاتورة الكهرباء ١١٠٠ ريال المتركمة علينا منذ شهور ننتظر عطف المحسنين بسدادها وندفع ٤٠٠ مقابل المياه الشرب والسقيا. وتواصل سرد معاناتها وتقول: حتى ثلاث من البنات يدرسن في محو الأمية لأن أبوهم لم يضمنهم معه في الكرت لولا تدخل أهل الخير لا حرم جميع أولادي من مواصلة التعليم والذي يحتاج إلى مصاريف زادت من العبء علينا ولكن نبيه هي وأبنائها مازال يحوهم الأمل في إيصال التيار الكهربائي للبيت الذي بناه لهم فاعل الخير وكما تأمل من أهل الخير التدخل في حصولها على صك إعالة لأولاده بعد تركم أبوهم لم يسأل لكي يسجلوا في الضمان الاجتماعي

أكدوا أن المتكاسلين في كل وزارة

المعلمون غاضبون من الشورى

المصدر: جريدة اليوم الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٤

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٦٩٩&I=٨٠٥٠٣٣&G=١>

علي الغانمي-الخبر

أصبح الدور الذي يقوم به المعلم داخل حقله التربوي مثار شك وترقب من قبل المجتمع الذي ينطلق منه وإليه، وصارت تكال له الاتهامات مطالبة بغربة المعلمين وإخراجهم إلى الوظائف الإدارية لعدم أهليتهم وصلاحياتهم لتنشئة الأجيال الجديدة القادمة، وعمت على جميع شرائحهم وبات الناس يظنون بأن المدارس كادت تخلو من المعلمين الجيدين أو أنه لا توجد أنظمة تتعامل مع المسنين إلى تلك المهنة الشريفة.

واستغرب المعلمون تلك الهجمة التي يواجهونها وأرجعوها إلى أن الصحافة تضخم القضايا فيما يخص الاعتداء على الطلاب دون تثبت، وأن بعض الآباء يقللون من قيمة المعلم أمام أبنائهم الطلاب مما يرسخ عقيدة ثابتة لدى الطفل بأن معلمه فاشل كما أن الإدارات التي يتبع لها المعلمون تقف ضدهم ولا تحرص على حمايتهم والدفاع عن قضيتهم فصاروا بذلك محاربين من الداخل والخارج.

نظرة قاصرة

في البداية استغرب عبد الرحمن القحطاني "معلم"، بإحدى المدارس بالمنطقة من النظرة التي توجه للمعلمين ولا يجد مبررا معينا أو محددا سوى النظرة القاصرة من البعض للدور الذي يقوم به المعلم داخل المجتمع، ومشيرا إلى أن المجتمع بمختلف طبقاته مبتلى بمرض التعميم فما يشاهده من نماذج لا تمت إلى السلوك التربوي من قبل القلة من المعلمين بعممه على الكل وهذا يعد خلا في المنطق يعقبه شلل في التفكير، ومن موقعنا نوجه دعوة للآخر بالتوجه إلى قاعات الفصول وساحات الدراسة وتقصص الدور الذي يقوم به المعلم.

الحقل التربوي

وأضاف حسن الشهري "معلم"، بأنه لم يراع دور المعلم في تنشئة الأجيال، كما أنه لا يستطيع أحد من داخل الحقل التربوي أو خارجه تغيير تلك النظرات المريبة والقاصرة المنتقصة من كفاءة المعلم ودوره بالرغم من أن شريحة المعلمين هي أكبر شريحة داخل قطاعات الدولة إلا أنها لم تحظ بالرعاية والدعم من الآخر، ولم يعط ما يستحقه إذا ما قارناه بنظرائه من المعلمين في دول متقدمة ولم يقدم للمجتمع بالشكل الذي يليق بالدور الذي يمارسه، وإذا كان هناك خلل في المعلمين فإنما ينسب إلى الجهة المسؤولة عنه التي لم تراعى المقاييس في اختياره معلما، ولم توفر له البيئة المناسبة لأداء الدور المطلوب منه، وهناك عوامل عدة شرحها يطول وتحتاج إلى صفحات وندوات مطولة وورش عمل. ويؤكد ربيع عبيد "معلم"، بأنه في الوقت الراهن فقد مصداقيته وموقعه كمرب بسبب ما يكال له من سيل الاتهامات والتشكيك في صفحات الجرائد والقرارات التي تتخذ من المعلم موقف العدو الذي لا يؤمن مكره على الطلاب بالرغم من دوره الرئيسي الذي يقدمه داخل حقله التعليمي والتربوي كمرب وموجه ومعلم للطلاب، وأرجع تلك النظرة القاصرة لدور المعلم إلى أن فئة المعلمين محسودة من قبل كافة القطاعات وشرائح المجتمع بسبب المردود المادي والإجازات، ونسوا بأن شريحة المعلمين تنفق إلى أبسط الأمور والتي تتمثل في التأمين الصحي وبدل السكن أسوة بإخوانه الموظفين في بقية القطاعات والمؤسسات.

عوامل عديدة

وعدد عبد الرحمن الضرغام "معلم"، مجموعة أسباب اعتبرها من وجهة نظره عوامل شكلت تلك النظرة السلبية بين المعلم والآخر على اعتبار أن الآخر غالبا ما يكون من خارج قطاعات التعليم أو من يحملون المعلمين كافة مشاكل مخرجات التعليم وإن كانوا شركاء في التربية، ومنها الصحافة التي تلاحق الأخبار الفردية دون أن تتحقق من مصداقية

الخبر حول حالات الاعتداءات الوهمية على الطلاب داخل المدارس التي ألصقت بالمعلمين تلك الصفات السلبية وبالتالي فقد المعلم مصداقيته وموقعه التربوي، ومنها فقدان المعلم للصلاحيات في ضبط وتربية طلابه وصار في عيون رؤوسه قبل ولي الأمر المدان دائما ودون اعتبار لدوره في المدرسة، ومنها عدم مساواة المعلمين بغيرهم من موظفي الدولة من حيث السكن والعلاج، ومنها المطالبات المالية التي لم تجد طريقها إلى الحل، والتعاميم اليومية التي تحد من وصولهم إلى تطلعاتهم، وأقول : لابد من الوقوف على مسافة واحدة من الوزارة وإدارات التربية والتعليم بالمناطق مع المعلم لإيصال رسالته التي من أجلها أعد.

واقع مؤسف

وشرح صالح الغليقة "معلم"، الواقع الذي يعيشه اليوم بأنه مؤسف بسبب ما يدور من نقاشات حول دوره التربوي، فقال: بأنه يجب أن تراعي وزارة التربية والتعليم اختيار المعلم منذ المرحلة التي يكون بها طالبا بالجامعة ومن ثم الحرص على تطويره باستمرار قبل إصدار أية قرارات بصلاحيات المعلم لهذه المهنة، وأضيف إلى ذلك أن هناك حاجات هامة لإكمال العملية التعليمية وليس المعلم وحده هو الملام بسبب مخرجات التعليم العام (الضعيفة) منها المباني الغير مناسبة، وعدم توفر الوسائل التعليمية المناسبة والعصرية، وعدم توفر وسائل المواصلات، والتغذية الصحية المناسبة، وتكديس الطلاب في الفصول إلى ما يزيد عن ٤٥ طالبا في الصف وهو معلوم خصوصا في المراحل المتوسطة، وأشار إلى نقطة غاية في الدقة والأهمية وهو أن المعلم ليست له حقوق قانونية تحميه فهو الملام الأول وهو المخطئ والآخر هم المصيبون، يقابله عدم تفعيل الأنظمة لضبط سلوك الطلاب فظهرت معها قضايا المعلمين المعتدى عليهم وقبل أيام كلنا قرأنا في الصحف قصة اعتداء ٤ فتيات على معلمة في إحدى مدارس الدمام.

وعلق سعدون النجعي "مرشد طلابي"، إن ما يدور من أحاديث رسمية وغير رسمية حول تعميم اختبار الكفاءات على جميع شرائح المعلمين دليل على عجز إدارات التربية والتعليم في المناطق عن متابعة جهود المعلمين وإبرازها ومن ثم رفعها إلى الوزارة وإظهار تلك الجهود إلى المجتمع، ومن ثم فهي أكثر عجزا عن تطويرهم كما تفعل الشركات الكبرى والتي حققت نجاحات لتطوير عملها وتطوير موظفيها، وسبق أن سمعنا من بعض المسؤولين سابقا بأنه لا يريد فتح باب إكمال الدراسة أمام المعلمين بحجة أن ما يعرفه يكفي لتدريس طلابه، وأن المعلم إذا أحرز درجة علمية سوف لن يرضى بالعودة في الفصل وإنما سوف يسعى إلى البحث عن المناصب والإدارات وهي حجة ضعيفة أمام تطوير المعلمين ونحن نرى في كثير من الدول الغربية من يدرسون وهم يحملون أعلى الدرجات العلمية.

نحن مستهدفون

وأكد سليمان العيسى "وكيل بإحدى المدارس"، أن المعلم شماعة تعلق عليها الكثير من الإدارات بمختلف القطاعات فشلها، وأن المعلمين مستهدفون بحجة التطوير، ولو كان ما يقولون صحيحا لما رأينا الأطباء والقادة والمربين والباحثين العلميين والمهندسين في مختلف قطاعات المعرفة والعمل، وإذا كان المعلم بحاجة إلى التطوير فإن الأمر لا يقتصر عليه، فأعضاء مجلس الشورى بحاجة إلى التطوير والوزراء بحاجة إلى التطوير وكذلك مختلف القطاعات الوظيفية. ويرى أحمد البارقي "مدير مدرسة"، أن المعلم بحاجة إلى التطوير وهو أمر طبيعي، لأنه من سنة الحياة المضي قدما ويصاحبها تطور سريع في كافة مناحي الحياة وعلى المعلم أن يواكب عملية التطور، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه : هل المعلم المقصود الوحيد بالتطوير؟ وأعلم يقينا بأن المعلمين من أكثر الفئات التي لديها شهية للتطور بسبب طبيعتهم المحبة للتعلم والتزود من المعارف، لكن المسمي في الأمر أن المعلم نكل به وكأن مدارسنا تخلو من المبدعين، وعكست صورة بأن مهنة التعليم للأغبياء ممن لا يجدون فرصا في الجامعات العملية، فأطرح السؤال وأتمنى أن نجد جوابا في القريب العاجل. وذكر أحد المشرفين التربويين فضل عدم ذكر اسمه - كونه مسئولا عن موقعه أن شريحة المعلمين مظلومة ولم يعط المعلم ما يستحقه من التقدير.

ونحن بدورنا نرفع قضايا المعلمين إلى الوزارة وهي على علم بكل ما يحدث، وبرر ذلك الأمر كون المعلم في موقع المسؤولية الأول لذلك يجابه بتلك النظرات وغالبا لا تصدر عن وعي من الآخرين، وهي مهنة المصاعب فإذا لم يجابه المعلم كل تلك المعوقات فلن يؤدي رسالته ولن يكون معلما حقا لأن المعلمين يتعرضون للأذى فيصرون ويصابرون.

ممرضو طوارئ الدواسر يمتنعون عن الدوام لضغوطات العمل

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٢٧٤&CategoryID=٥

وادي الدواسر: حسن مسرع ٢:٤٩ AM ١٧-١٢-٢٠١٠

رفض أول من أمس تسعة ممرضين بقسم الإسعاف والطوارئ بمستشفى محافظة وادي الدواسر الذهاب إلى العمل بقسم الإسعاف بالمستشفى، وذلك احتجاجاً على تحويل عدد من زملائهم إلى إداريين بالمستشفى والمراكز الصحية المرتبطة والذين يشاركونهم في المؤهلات والقدرات في إشارة لوجود المحسوبيات والواسطات في هذا العمل . وأوضحوا في تصريح إلى "الوطن" أن عددهم القليل بقسم الإسعاف والطوارئ أوقعهم في إحراجات مع المواطنين حيث إنه يباشر منهم العمل ٢ فقط في كل مناوبة بالقسم.

وطالب الممرضون الجهات المعنية بوزارة الصحة بالنظر في وضعهم ودعمهم بالعدد الكافي من الممرضين ومساواتهم بزملائهم الذين خدمتهم بواسطة للعمل الإداري، ووضع نقاط وعناصر مفاضلة للجميع ليتنافسوا فيها بحيث تخرج المحسوبيات من الاختيار.

من جهة أخرى اتصلت "الوطن" بمساعد مدير مستشفى وادي الدواسر العام مبخوت ناصر الدوسري الذي أكد صحة ذلك، نافياً أن يكون هناك في العمل محسوبيات أو مجاملات لأحد دون غيره، مشيراً إلى أن اعتصام الممرضين يعد مخالفة يعاقب عليها النظام وكان يجب عليهم ألا يفعلوا ذلك ولا يلجأوا لهذا الأسلوب في رفضهم للعمل. وبيّن أنه تم الرفع للشؤون الصحية بمنطقة الرياض لطلب دعم المستشفى بكوادر من الممرضين والممرضات وذلك لمواجهة النقص العددي الحاصل بالمستشفى ولكن حتى الآن لم يتم تزويدنا بشيء.

السعوديات أكثر ضحايا العنف الأسري بعسير

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٢٠٧&CategoryID=٣

أبها: تغريد العلكمي AM ٢٠١٠-١٢-١٧ ٢:٣٤

تصدرت النساء السعوديات قائمة ضحايا العنف الأسري في منطقة عسير، إذ بلغن ١١١ حالة من أصل ١٤٨ حالة عنف سجلتها المنطقة مع ختام العام الهجري .

وبحسب إحصائية حديثة أبلغ بها "الوطن" أمس مدير إدارة الطب الشرعي ورئيس فريق الحماية بصحة عسير الدكتور عبدالعزيز الحبشان، انتهت أربع من إجمالي حالات العنف الأسري بالوفاة، منها حالتا قتل لقيطين بعد الولادة وحالتا اعتداء بالكهرباء والضرب .

وقال الحبشان، تعليقا على الإحصائية الصادرة عن لجنة الحماية من العنف الأسري بعسير، إن عام ١٤٣١ شهد تسجيل ١٧ حالة عنف لضحايا من الذكور السعوديين، لقاء حالتين فقط لغير السعوديين من الذكور، و١٨ حالة عنف واجهتها الإناث غير السعوديات، لقاء ١١١ اعتداء واجهته السعوديات.

بلغت حالات العنف الأسري في منطقة عسير وحدها خلال العام الهجري الماضي ١٤٨ حالة، منها ٤ حالات انتهت بالوفاة، وشملت الاعتداءات مختلف الفئات العمرية والتعليمية والاجتماعية والجنسيات المقيمة بالمنطقة .

وأوضح مدير إدارة الطب الشرعي ورئيس فريق الحماية بصحة عسير الدكتور عبد العزيز بن سعيد الحبشان في تصريح إلى "الوطن" أن عدد الحالات المتضررة من العنف الأسري بلغ في الربع الأول من العام ٣١ حالة، منها ١٢ حالة فنتها العمرية ما بين ١٨ و ٣٠ عاما، و ١٠ حالات أقل من ١٨ عاما، و ٨ حالات تقع بين ٣٠ و ٦٠ عاما وحالة واحدة سجلت لأكثر من ٦٠ عاما، فيما بلغ عدد الحالات في الربع الثاني من العام ٤٥ حالة عنف، منها ٢٥ حالة بين ١٨ إلى ٣٠ عاما و ١٣ حالة بين ٣٠ و ٦٠ عاما و ٧ حالات أقل من ١٨ عاما، ولم تسجل أي حالة خلال هذه الفترة للأكثر من ٦٠ عاما . وفي الربع الثالث من العام بلغ عدد حالات العنف ٣٣ حالة عنف، منها ١٩ حالة بين ١٨ و ٣٠ عاما، و ١١ حالة بين ٣٠ و ٦٠ عاما، و ٣ حالات للأقل من ١٨ عاما، فيما لم تسجل أي حالات للأكثر من ٦٠ عاما. وبلغ عدد الحالات خلال الربع الرابع والأخير من العام ٣٩ حالة، منها ١٩ حالة ما بين ١٨ و ٣٠ عاما و ١٢ حالة بين ٣٠ و ٦٠ عاما و ٨ حالات لأقل من ١٨ عاما، ولم تسجل أي حالات للأكثر من ٦٠ عاما .

وقال الدكتور الحبشان في البيان الصادر عن لجنة الحماية من العنف الأسري بعسير إنه لوحظ أن أكثر الفئات تعرضا للعنف خلال سنة ١٤٣١ هم الفئة العمرية من (١٨-٣٠) سنة، حيث بلغ عدد الحالات ٧٥ حالة عنف، وشكلت الفئة ما بين ٣٠ و ٦٠ عاما ٤٤ حالة، و ٢٨ حالة للأقل من ١٨ سنة وحالة واحدة لمن هم أكثر من ٦٠ عاما . وفيما يتعلق بالجنسيات لفت الدكتور الحبشان إلى أنه بلغ عدد الذكور السعوديين ١٧ حالة والسعوديات الإناث ١١١ حالة وحالتين لغير السعوديين من الذكور، و ١٨ حالة للإناث غير السعوديات.

وأضاف الدكتور الحبشان: بلغ عدد حالات العنف المسجلة ضد الأطفال ٢٨ حالة عنف، و ٣٤ حالة ضد العزاب و ٧١ ضد المتزوجين و ٤ حالات للمطلقين وحالتين فقط للأرامل. فيما اختلفت الإحصائيات بحسب المستوى التعليمي فسجلت ١٨ حالة عنف للأميين و ٤٣ حالة لمن لديهم المرحلة الابتدائية و ٣١ للمرحلة المتوسطة و ٣٣ للمرحلة الثانوية و ٢١ حالة للمرحلة الجامعية وحالة واحدة لمن فوق المستوى الجامعي. و بلغ عدد حالات العنف المسجلة عن الزوج ٤٥ حالة و ٩ حالات عن الأب وحالة واحدة عن الأم و ١٧ حالة عن الأخ وحالة واحدة عن الأخت، ولم تسجل أي حالة عن الخادمة، وسجلت ٧٥ حالة عن فئات مختلفة أخرى .

وعن طريقة اكتشاف الحالات المعنفة بين الدكتور الحبشان أنه جاء في بيان اللجنة أن ١٢ حالة تم التبليغ عنها عن طريق الفريق الطبي المشرف عليها و ٤ حالات عن طريق المريض المعنفة نفسه و ١٩ حالة عن طريق أحد الوالدين و ١٠٢ حالة عن طريق الشرطة، وحالة واحدة عن طريق تحويل المستشفى و ١٠ حالات من خلال طرق أخرى . وبين الدكتور الحبشان أن نوع الاعتداء تفاوت ما بين جسدي ونفسي وجنسي، منها ٩١ حالة سجلت لاعتداء جسدي و ١٢

حالة عن طريق الإهمال و٣٤ حالة اعتداء نفسي و٤ حالات لاعتداء جنسي و٧ حالات عن طريق أنواع أخرى من الاعتداء .

ولفت الدكتور الحبشان إلى احتمالية تكرار الاعتداء العالي جدا في ٤١ حالة عنف و٣٣ حالة لاحتمالية تكرار الاعتداء العالي، و٧١ حالة لتكرار الاعتداء المحتمل و٣ حالات لتكرار الاعتداء الضعيف. وعن تعافي ضحايا الاعتداءات قال: هناك ١٩ حالة في مرحلة التحسن الكامل و١١٥ حالة تحسنت جزئيا و٧ حالات بلا تحسن و٣ حالات وصلت مرحلة التدهور و٤ حالات كانت نهايتها الوفاة.

نقل ١٦ طفلا بنجران و"الصحة" تتهم المقاتل

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٣٣٣&CategoryID=٥

نجران: سلمان آل مقرح، عزيزة اليامي، بدور العسيري AM ٣:٣٠-١٧-١٢-٢٠١٠
ارتفع عدد حالات نقل الأطفال المنومين من قسم العناية المركزة بمستشفى الولادة والأطفال في نجران إلى ١٦ طفلا استقبلهم مستشفى الملك خالد نتيجة استمرار عطل أجهزة التنفس الصناعي .
وأوضح مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة نجران الدكتور يحيى آل شويل أن "كمبروسر الهواء" في محطة الغازات الطبية بمستشفى النساء والولادة والأطفال تعطل عصر أول من أمس .
وحمل آل شويل مقالو الصيانة مسؤولية الخلل الذي أدى بحياة طفل أثناء نقله مع خمسة آخرين أمس، وقال إنه تم تعميم المقال بتاريخ ١٤ شعبان المنصرم لتأمين "كمبروسرات" للغازات الطبية، وإن مدة التوريد من ٣ إلى ٤ أشهر" ولكن المقال تأخر في التوريد، فتم إنذاره من إدارة المستشفى حيال ذلك .
وأضاف آل شويل في بيان أمس أن محطة الغازات الطبية في موقع آمن وليست في قبو المستشفى، وسيكلف المقال المسؤول بالحضور إلى المستشفى صباح غد.
من جهته، كشف مصدر طبي في تصريح إلى "الوطن" أمس أنه سيتم التحقيق مع الجهاز الإداري والطبي والشركة المشغلة لمستشفى الولادة، لكشف أسباب توقف الأجهزة عن العمل منعا لتكرارها ومحاسبة من يثبت تقصيره، مؤكدا أن حالة الطفل اليمني الجنسية المتوفي بسبب تعطل الأجهزة كان ميؤوسا منها. وقال إن الطفل كان منوما على أجهزة التنفس الصناعي منذ سنتين .
وأوضح المصدر أن إدارة مستشفى الولادة والأطفال استكملت أمس نقل باقي الحالات نتيجة استمرار عطل أجهزة التنفس الصناعي بنسبة ٥٠% حيث تم نقل باقي الأطفال إلى قسم العناية المركزة في مستشفى الملك خالد ليصل عدد الحالات إلى ١٦ . وأضاف أن الشركة المشغلة تحاول جاهدة إصلاح الخلل حيث تمكنت من إصلاح نصف الأجهزة، لكن الأطفال سيقون في مستشفى الملك خالد حتى يتم إصلاح الخلل كاملا.

في الوقت الذي زادت فيه حالات نقل الأطفال المنومين من قسم العناية المركزة بمستشفى الولادة والأطفال في نجران إلى مستشفى الملك خالد إلى ١٦ طفلا نتيجة عطل أجهزة التنفس الصناعي، وعد مدير عام مديرية الشؤون الصحية بالمنطقة الدكتور يحيى بن محمد آل شويل في اتصال مع "الوطن" بإصدار بيان رسمي من قبل صحة المنطقة لكشف ملابسات عطل أجهزة التنفس الصناعي، الذي تسبب في وفاة طفل أول من أمس ونقل ٥ آخرين إلى مستشفى الملك خالد. من جهته، كشف مصدر طبي في تصريح لـ "الوطن" أمس أن حالة الطفل اليمني الجنسية المتوفي بسبب تعطل الأجهزة كانت ميؤوسا منها، وهو منوم على أجهزة التنفس الصناعي منذ سنتين، مقدما تعازيه لأسرته داعيا له بالرحمة .
وقال إن إدارة مستشفى الولادة والأطفال استكملت أمس نقل باقي الحالات نتيجة استمرار عطل أجهزة التنفس الصناعي بنسبة ٥٠%، حيث تم نقل باقي الأطفال إلى قسم العناية المركزة في مستشفى الملك خالد ليصل عدد الحالات إلى ١٦ حالة .

وأضاف أن الشركة المشغلة تحاول جاهدة إصلاح الخلل، حيث تمكنت من إصلاح نصف الأجهزة، لكن الأطفال سيقون في مستشفى الملك خالد حتى يتم إصلاح الخلل كاملا، لأن الأكسجين لم يعط الضخ كاملا داخل إمدادات أجهزة التنفس في قسم العناية. وأكد أن مدير صحة المنطقة وجه بتخصيص قسم خاص للأطفال المنقولين، وتكليف مجموعة من الأطباء وأخصائي أطفال وممرضات للدوام الرسمي في مستشفى الملك خالد لمتابعة حالة الأطفال أولا بأول حتى تتم السيطرة على العطل.

وأشار المصدر إلى أنه سيتم التحقيق مع الجهاز الإداري والطبي والشركة المشغلة لمستشفى الولادة، لكشف أسباب توقف الأجهزة عن العمل، منعا لتكرارها ومحاسبة من يثبت تقصيره.
النقل دون علم الآباء

من جهة أخرى، روى آباء الأطفال الخمسة الذين نقلوا أول من أمس من مستشفى الولادة والأطفال إلى مستشفى الملك خالد بنجران معاناتهم بعد فاجعة توقف الأكسجين عن أطفالهم.

ففي البداية، بيّن المواطن سعيد بن يحيى العسيري أن ابنه عبداللطيف منوم بمستشفى الولادة والأطفال منذ سنة وثلاثة أشهر على خلفية خطأ طبي من أطباء المستشفى منذ الولادة عند إحضار أمه التي تم تنويمها بالمستشفى، وإعطائها طلقا صناعيا جعلها تلد، حيث اتضح أن الحبل السري للمولود ملتف حول رقبته منذ أن كان في بطن أمه مما جعل الأطباء يتدخلون مرة أخرى في محاولة لإرجاع الطفل وعمل عملية قيصرية للأُم بهدف إخفاء الحقيقة .

وأشار العسيري إلى أنه فوجئ أول من أمس بتجمع المواطنين والأطباء في غرف التنويم بجانب الأطفال وأبلغوهم بنقص الأكسجين مما جعلهم ينقلونهم إلى مستشفى الملك خالد بدون علمهم أو إبلاغهم، مشيرا إلى أنه ومنذ ذلك الوقت وهو يطلب بنقله إلى أحد المستشفيات المتقدمة بالرياض أو خارج المملكة، ولكن دون جدوى.

وأوضح المواطن أحمد علي العولقي، جد الطفلة بشرى، أنها منومة منذ سنة وشهرين حينما وضعتها أمها في ولادة طبيعية بالمستشفى، وعندما خرجت وجلست معهم لمدة شهرين بالمنزل، اتضح لهم أنها ترجع الحليب فتم تنويمها، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن لم تتحسن حالتها.

صدمة لأولياء الأمور

وحول نقلها أول من أمس إلى مستشفى الملك خالد بيّن العولقي أنه تلقى اتصالا من ولده في هذا الشأن، فهرع على الفور إلى المستشفى ووجد سيارات الإسعاف تنقل بعض الأطفال، مشيرا إلى أن حالة الطفلة بمستشفى الملك خالد بنجران أفضل منها في مستشفى الأطفال .

وبيّن المواطن سالم النهدي أن ابنته جود منومة بالمستشفى منذ سنة، وتعاني من ضمور في العضلات بعد أن تم تحويلها من مستشفى شرورة العام، مشيرا إلى أنه أصيب بصدمة هو وزوجته بعد إبلاغهما بتحويل ابنته إلى مستشفى الملك خالد، محملا المستشفى مسؤولية نقلها بدون علمه أو الاتصال به وعدم توفير أجهزة بديلة بالمستشفى.

وقال المواطن علي حسن آل رشدان والد منى، التي ترقد بالمستشفى منذ ١٨ ذي الحجة الماضي "تبين بعد ولادتها بشهرين وخروجها إلى المنزل أنها تعاني من ضمور في العضلات بعد أن عدنا بها إلى المستشفى وإجراء الفحوصات والتحليل لها، مضيفا أنه لم يتم إبلاغه بنقلها من المستشفى، حيث إن هذه تعتبر من الحالات النادرة مما سبب له ولزوجته صدمة ."

وأضاف المواطن علي سعد الصيعري والد سعود، أنه تواجد أثناء الزيارة بمستشفى النساء والولادة، وشاهد تجمعا كبيرا للأطباء والمواطنين، حيث أخبره الأطباء بنقص الأكسجين، مشيرا إلى أن ولده يرقد منذ ٢٠ شعبان الماضي بسبب ضيق في التنفس والصدر وضمور بالعضلات. وقال إنه كان عند نقله يتلقى الإنعاش وحالته سيئة للغاية منذ اليومين الماضيين. وطالب الصيعري بنقل ابنه إلى مستشفى متقدم لتشخيص الحالة.

صحة نجران تتهم المقاول بالتأخر في تأمين الـ"كمبروسورات"

نجران: عزيزة اليامي

أوضح مدير عام المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة نجران الدكتور يحيى بن محمد آل شويل أن كمبروسر الهواء في محطة الغازات الطبية بمستشفى النساء والولادة والأطفال تعطل عصر أول من أمس حيث بدأ العطل بالتذبذب ثم التوقف منذ الساعة ٢،١٠ ظهراً. وقال إنه تم تعميم مقال الصيانة بالمستشفى بتاريخ ١٤/٨/١٤٣١ لتأمين كمبروسرات الهواء للغازات الطبية، وأن مدة التوريد من ٣ إلى ٤ أشهر، ولكن المقاول تأخر في التوريد فتم إنذاره من إدارة المستشفى حيال ذلك التأخير. وأضاف آل شويل أن محطة الغازات الطبية في موقع آمن وليست في قبو المستشفى، وسيكلف المقاول المسؤول بالحضور إلى المستشفى صباح غد.

وبيّن آل شويل في بيان صحفي أمس بخصوص ما نشرته "الوطن" في عددها أول من أمس بعنوان (وفاة طفل ونقل ٥ بعد تعطل الأوكسجين بولادة نجران) أنه تم التنسيق مع إدارة مستشفى الملك خالد لنقل ٨ حالات من مرضى عناية الأطفال وكذلك عناية حديثي الولادة الذين يحتاج تنويمهم إلى استخدام أجهزة التنفس الصناعي.

وأوضح أنه تم التنسيق مع مساعد المدير العام للتموين من أجل تأمين ١٥ أسطوانة أوكسجين حجم كبير و٨ أسطوانات صغيرة وتوفير المضخات اللازمة لها. وأشار آل شويل إلى أن الشركة المشغلة ركبّت ٣ كمبروسرات هواء متنقل بحضور مهندسين في إدارة المشاريع الصحية بالمنطقة ومقاول الصيانة بالمستشفى، وتم الانتهاء والتشغيل حوالي الساعة ٧،٣٠ مساءً، وذلك بوجود إدارة الطوارئ بالمديرية حيث حضروا واطلعوا على الوضع بالمستشفى.

أما بخصوص الطفل المتوفي، فقد أكد آل شويل أنه تم تنويمه في ٥ محرم الجاري بالمستشفى لأعراض قصور قلب احتقاني حاد مع صعوبة في التنفس، وتورم في القدمين والوجه، وتضخم بالكبد تالٍ لالتهاب عضلة قلبية حاد، مما استدعى دخوله مباشرة إلى قسم العناية المركزة وعمل الفحوص اللازمة حيث أظهرت وجود جلطة كبيرة في الجانب الأيمن من القلب مع ارتفاع في خمائر الكبد وأنزيمات العضلة القلبية. وتم وضع الطفل على جهاز التنفس الاصطناعي والتواصل مع استشاري أمراض قلب الأطفال بمركز الأمير سلطان بالرياض، وأحيط الأهل بخطورة الحالة .

كما أكد آل شويل أنه في الساعة ٣,١٥ صباح أول من أمس توقف قلب الطفل فجأة مع نزيف رئوي حاد، فتم عمل الإنعاش القلب الرئوي، وتمت الاستجابة (قبل خلل الأوكسجين). (وعند حدوث الخلل بأجهزة الأوكسجين بالمستشفى نقل الطفل على جهاز التنفس الاصطناعي إلى وحدة العناية المركزة بمستشفى الملك خالد بسيارة إسعاف مجهزة، وعند وصول الحالة إلى قسم الطوارئ حدث تباطؤ شديد في نبض القلب مع نزيف رئوي مرة أخرى. وأجري له إنعاش قلب رئوي للمرة الثانية ونقل إلى وحدة العناية المركزة بمستشفى الملك خالد، وتم توصيله بجهاز التنفس الاصطناعي، وتوقف القلب مرة أخرى وفشلت عملية الإنعاش القلبي الرئوي للمرة الثالثة، وأعلنت وفاة الطفل الساعة ٥,١٠ مساء أول من أمس. أما بالنسبة لبقية الحالات فهي مستقرة.

التحقيق مع ضباط كويتيين اتهموا بالاعتداء على موقوف

سعودي

المصدر: جريدة الحياة السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/213951>

الرياض - سعود الطياوي ومحمد سعود
فتحت وزارة الداخلية الكويتية تحقيقاً في قضية اتهامات مواطن سعودي ضد ضباط كويتيين بالاعتداء على ابنه الموقوف في قضايا أمنية عدة.
وأوضح مدير مباحث منطقة حولي في الكويت العقيد عبدالرحمن الصهيل لـ«الحياة»، أن وزارة الداخلية الكويتية طلبت تقريراً مفصلاً عن الحادثة، واتهامات والد الموقوف السعودي، مشيراً إلى أن السفارة السعودية استفسرت عن القضية.
وفقد الصهيل ادعاءات والد الحدث الموقوف بالقول: «ادعاءاته باطلة، ولا تمت للصلة بصله، كونه لم يوقف في المخفر الذي يعمل فيه الضابط المدعى عليه يوماً واحداً، ومن ثم أحيل إلى سجن الأحداث»، مضيفاً أن الحدث متورط في ٢٩ قضية أمنية، آخرها سلب تحت تهديد السلاح، إذ عثر معه على بطاقات مدنية ومسروقات.
وذكر أن والد الموقوف سلك طريقاً خاطئاً في فضيحة ابنه، لاتهامه جهات أمنية بالاعتداء الجنسي على ابنه، كونه لا يعقل أن يطلب ضابطاً من موقوفين فعل الفاحشة مع بعضهم، مشدداً على أن إدارته تعاقب الضباط والأفراد المخطئين في أعمالهم بأخطاء بسيطة، ما يصعب احتمال حدوث اتهامات والد الموقوف .
وأكد الصهيل المسؤول المباشر عن الضابط المتهم، أن مواطني البلدين السعودية والكويت تربطهم علاقة قوية، لا تؤثر فيها الاتهامات الباطلة، والادعاءات غير الصحيحة على الجهات الحكومية العاملة في أي من البلدين .
بدوره، قال وزير الداخلية الكويتي الشيخ جابر الخالد الصباح، إن جميع المواقع المخصصة لرجال المباحث توجد فيها كاميرات مراقبة، وإن جميع ما يدور فيها يسجل بشكل مستمر، مضيفاً أنه في حال ثبوت ادعاءات المواطن السعودي وابنه، فإنه ستنتم إحالة الضباط إلى المحكمة .
وأوضح الصباح في تصريح إلى «الحياة»، أنه في حال ثبوت الحادثة، «فإن الأمر لن يكون مقبولاً في الكويت إطلاقاً، كون التعذيب أو الإساءة بهذه الدرجة ممنوعة تماماً في مراكز الشرطة أو المباحث.»
وأشار إلى أنه على استعداد لاستقبال المواطن السعودي وسماع شكواه، «سينصف في حال كان صادقاً بما يدعيه، فيما ستحال القضية إلى لجنة تحقيق رسمية محايدة تفتح ملف القضية منذ بدايته، ومن ثم يحال المجني عليه إلى الطب الجنائي، للتأكد من ادعاءاته»، مضيفاً: «كل ذي حق سيأخذه، ولن يظلم أحد إطلاقاً في الكويت وهي دولة القانون.»
وأكد وزير الداخلية الكويتي أنه لن يقبل الإساءة لأي إنسان، سواء كان كويتياً أو سعودياً أو أجنبياً بأن تنتهك حقوقه، «فما بالكم إن كان من أهلنا وأشقائنا السعوديين، الذين نكن لهم كل تقدير واحترام». وفي المقابل، رفض المتحدث باسم الرعايا السعوديين في سفارة المملكة في الكويت سعيد المالكي التحدث عن الحادثة، لكون المخول بالحديث في القضية هو السفير السعودي لدى الكويت عبدالعزيز الفايز، الذي حاولت «الحياة» الاتصال به مرات عدة من دون رد.

جدة: المحكمة تتسلم دعوى موظف يقاضي الأمانة ... بعد

فصله

المصدر: جريدة الحياة السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٣٩٩٠>

جدة - أحمد الهلالي

تتسلم المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة اليوم (السبت) دعوى «موظف» يقاضي أمانة محافظة جدة، على خلفية فصله من وظيفته بعد أن أدلى بتصاريح صحافية إلى وسائل الإعلام وكشفه بعض التجاوزات التي تحدثت في أروقة الأمانة، بحسب حديثه إلى «الحياة».

ويأتي رفع الدعوى بعد مخاطبة الموظف لأمين جدة السابق لتوضيح موقفه من قرار الفصل «التعسفي» وأنه غير مبرر، إذ فند قرار الأمانة المتضمن أن القرار جاء نتيجة غيابه لمدة ٦٢ يوماً عن العمل من دون تقديمه عذراً رسمياً لإدارة شؤون الموظفين.

وستقيد المحكمة صباح اليوم الدعوى بشكل رسمي، وستتم مخاطبة أمانة جدة لحضور ممثل للترافع عنها في القضية بعد استكمالها من جانب الموظف الذي قدم مستنداته إلى المحكمة الأربعاء الماضي.

وسبق أن وجهت «الأمانة» خطابات إلى محافظة جدة وهيئة الرقابة والتحقيق في منطقة مكة المكرمة تطالب فيها التدخل في قضية الموظف الذي تدعي عليه باستعمال القوة والعنف في حق مدير الموارد البشرية (سابقاً)، إذ رفضت «المحافظة» و«الهيئة» التدخل في القضية باعتبار الموضوع تجاوز موظف بالاعتداء على رؤوسه ومخالفة الأنظمة والتعليمات الوظيفية، ولدى الأمانة القدرة على إحالة الموظف للتحقيق معه إدارياً ومعاقبته أو إحالته لجهة الاختصاص في هذه المسألة، واللجوء إلى الشرطة باعتبارها الجهة المختصة لاستكمال إجراءات القضية وفقاً لنصي المادتين ٢٧ و٢٨ من نظام الإجراءات الجزائية.

ولم تجد «أمانة جدة» حلاً لموضوع الموظف سوى قرار نائب أمين جدة المتضمن فصله من العمل، مرجعة ذلك إلى بلوغ أيام غياب الموظف عن الدوام ٦٢ يوماً من دون عذر مشروع) خلال الفترة من الأول من جمادى الأولى من عام ١٤٣٠ حتى ٣٠ من شهر ربيع الثاني من العام الماضي.

وقال الموظف (تحفظ «الحياة» باسمه): «إن إجراءات أمانة محافظة جدة تعسفية، ابتداء من اتجاهها إلى مخاطبة المحافظة وهيئة الرقابة والتحقيق ما يعد مخالفة وتجاوزاً للأنظمة المعمول بها، وهي معاقبتي من الجهة التي أعمل بها وليس التشهير بي في خطابات رفعت ضدي من دون سبب يذكر وانتهت بفصلي».

وأضاف أن المدة النظامية لجواز فصل الموظف من عمله وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية هي ١٥ يوماً متصلة أو ٣٠ يوماً متفرقة خلال العام الواحد، مشيراً إلى أن «أمانة جدة» احتسبت غيابه عندما كان يعمل في الميدان أثناء كارثة السيول التي اجتاحت المدينة الساحلية، خصوصاً أنه يعمل في إدارة الطوارئ، الأمر الذي يتطلب وجوده في الميدان بحسب توجيهات مسؤوليه.

ومضى متسائلاً: «كيف يترك الموظف يعمل في الميدان بتكليف رسمي ومن ثم يعد متغيباً، بغرض الاستفادة من ذلك في تفعيل النص الخاص بالغياب على تلك الأيام على أساس أنها أيام لم يداوم خلالها».

وكان الموظف يعمل مديراً للعلاقات العامة في عام ٢٠٠٧، وكتب خطاباً لأمين مدينة جدة يشير فيه إلى تجاوزات في «مهرجان جدة»، إلا أن صدمة حقيقية أصابته - بحسب وصفه - بعد مكافأة جميع المشاركين في تنظيم الحفلة بمبالغ وصلت إلى ٥٠ ألف ريال، بينما لم تزد المكافأة المقررة له على ٩٠ ريالاً فقط، رفض تسلمها.

وزير العدل وعد بإنشاء المحاكم المرورية .. عضو في الشورى لـ

عكاظ:

نظام ساهر يحتاج ضبطاً في الآليات والإجراءات القانونية

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101218/Con20101218388996.htm>

عبد الله الداني - جدة

أكد عضو مجلس الشورى الدكتور عبد الجليل السيف أن الانتقادات التي توجه ضد نظام ساهر لا تستهدف تعطيل المشروع بل من أجل وضع آليات وإجراءات قانونية ونظامية ومنها غياب حق الاعتراض على صحة المخالفات، وهو ما أكد عليه نظام المرور في المادة الخامسة والسبعين.

وأوضح عضو لجنة حقوق الإنسان والعرائض في المجلس أن المملكة تشهد سنوياً نصف مليون حادث وتسعة ملايين مخالفة وهو ما يترتب عليها أمور قضائية ومالية وإجرائية، مؤكداً أن «الناس يتساءلون عن عدم تمكنهم من رفع اعتراضاتهم إلى المحاكم المرورية حتى يتم البت فيها وفق النظام».

ونبه إلى أن وزير العدل لدى لقائه أعضاء الشورى الأسبوع الماضي، تلقى أطروحات الأعضاء ومقترحاتهم بصدر رحب وأبدى اهتمامه في ما يتعلق بها، وقال السيف سألنا الوزير عن تأخر إنشاء المحاكم المرورية المتخصصة التي جاءت به التوجيهات من المقام السامي بقرار من مجلس الوزراء رقم ١٦٧ في عام ١٤٠١ الذي نص على إنشاء محاكم عمالية وتجارية ومحاكم متخصصة للفصل في النزاعات التي تنتج عن اختلاف وجهات النظر بين الجهات المعنية والمواطنين والمقيمين.

وأشار إلى أن «نظام المرور أكد على أن المحاكم المرورية المتخصصة تتولى حل النزاعات سواء كانت في الحوادث أو المخالفات»، مشيراً إلى أن نظام القضاء جاء أيضاً بإنشاء المحاكم التجارية والعلمية وتخصيص دوائر متخصصة في المحاكم العامة، وأضاف «الإشكالية تكمن أيضاً في أن المحاكم العامة ليست مهية إدارياً أو فنياً أو قضائياً من حيث استلام الدعاوى الواردة من المواطنين».

وأضاف «سألت الوزير عن الحلول التي يقترحها لحل هذه الإشكالية، وعن تهيئة المحاكم لاستلام هذه القضايا وفقاً لتصريحات سابقة لرئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور صالح بن حميد وما أفاد به من أن لدى المحاكم تعليمات باستلام الشكاوى والفصل فيها، فأجابني الوزير بأن هناك تأخراً في إنشاء الدوائر وإعطائها صلاحيات البت في الدعاوى الخاصة بهذه الأمور».

ونقل السيف عن وزير العدل قوله رداً على استفسارات أعضاء من الشورى «سنسرع في إنشاء هذا المحاكم». وشدد عضو مجلس الشورى على ضرورة إعادة تأهيل الإجراءات العدلية التي تحفظ حق المواطن وتعالج أوجه القصور التي بموجبها يتم إيقاع المخالفات أو سحب الرخص من السائقين، مؤكداً في الوقت نفسه على أنه لا معارضة للنظام من أصله.

ولفت إلى أن نظام المرور الجديد ركز على الجوانب التنفيذية، و«ساهر» جزء منها، مضيفاً: إشكالية «ساهر» تكمن في أنه يتعامل مع المركبات، في حين أن الصحيح تحمل السائق للمخالفة، مفيداً بأن هذا الأمر يمثل إشكالية لدى الكثيرين في صعوبة التعرف على الشخص مرتكب المخالفة خصوصاً إذا كان سائق المركبة كثرًا.

ونبه إلى أن النظام كفل ضرورة توفير نموذج ضبط المخالفة وصورة السائق ونوعية المخالفة وموقعها، وهو ما لا يتحقق حالياً عند سداد المخالفات، مؤكداً أن هذا الأمر مخالفة صريحة للنظام وهي إحدى آليات عمل «ساهر».

واعتبر أن نظام النقاط المعمول به عالمياً هو الأفضل؛ لأنه يتعامل مع السائق من خلال سلوكه اليومي سلباً وإيجاباً، مفيداً بأن الهدف منه تعديل السلوكيات وليس الغرامة الأمر الذي يكفل تحقيقه نظام النقاط.

يذكر أن وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى التقى في الرياض الأسبوع الماضي، رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الشدي وأعضاء اللجنة، وتم خلال اللقاء بحث موضوعات ذات صلة بالشؤون الحقوقية ومنها القضايا المرورية.



أدبي أبها وثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م
<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢١٨/cu٤.htm>

جدة - صالح الخزمرى:

ينظم نادي أبها الأدبي محاضرة بعنوان: (حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق) للأستاذ الدكتور زاهر بن عواض الألمعي ويديرها الدكتور سعد بن حسين بن عثمان وذلك في إطار الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان (نشر ثقافة حقوق الإنسان).

وستبدأ المحاضرة بعد صلاة العشاء مباشرة من مساء اليوم السبت ١٢١١٤٣٢ هـ بقاعة الملك فهد للمحاضرات للرجال ولل سيدات في المكان المخصص لهن بالقاعة.

طالب بإيجاد آليات مؤسسية لاستيعاب مبادرات رجال الأعمال والشركات الوطنية

رئيس جمعية أواصر: المبادرات الخيرية الفردية محدودة التأثير ولا تحقق الأهداف

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٨
<http://www.alriyadh.com/١٨/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٣٩٠.html>

الرياض - نايف ال زاحم
أثنى رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية بالخارج " أواصر " الدكتور توفيق السويلم على مبادرات المواطنين ورجال الأعمال بالمملكة لدعم جهود الجمعيات الخيرية، لأداء دورها في خدمة المجتمع السعودي، ومساعدة كافة الفئات التي تحتاج إلى المساندة، مؤكداً أن هذه المبادرات تشكل ملمحاً أصيلاً في توجهات القيادة وأبناء الشعب السعودي، انطلاقاً من أخلاق وتعاليم الإسلام .
وأضاف رئيس مجلس أواصر في تصريح حول دور رجال الأعمال والشركات الوطنية في دعم أنشطة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية المنقطعة في الخارج، هناك مبادرات طيبة في هذا الجانب، توفر رافداً لتواصل " أواصر " مسيرتها في رعاية الأسر السعودية بالخارج، وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية للمئات من هذه الأسر والعمل على إعادة من يرغب منهم إلى المملكة وإيجاد حلول علمية وبناءة في معالجة أوضاعهم بما يتفق والأنظمة المعمول بها، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من الدعم ،لتستطيع " أواصر " أداء رسالتها تجاه أبناء الوطن الذين انقطع بهم السبل في الخارج لسبب أو لآخر وأن تتكامل جهود كافة الجهات الرسمية والأهلية ورجال الأعمال لتحقيق هذا الهدف الإنساني والوطني .
وشدد د. السويلم على أهمية إيجاد آليات مؤسسية لاستيعاب مبادرات رجال الأعمال والشركات الوطنية لدعم العمل الخيري، بعد أن أثبتت التجارب أن المبادرات الفردية على أهميتها محدودة التأثير والنتائج، لافتاً إلى أن عشوائية الجهود والمبادرات لدعم الأعمال الخيرية تحول دون تحقيق استفادة حقيقية منها على المدى الطويل، وتحتصر هذه الجهود في أعمال خيرية غير تنموية، وغير ممتدة النفع، كإطعام الفقراء، أو توفير الملابس للفقراء والمحتاجين، في حين تتضاعف الفائدة في حال توجيه هذه المبادرات إلى أعمال تنموية لتحسين الظروف المعيشية لهذه الفئات، وتأهيلها علمياً ومهنياً للاعتماد على الذات والمشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية .
وقال الدكتور توفيق السويلم إن الرائد للعمل الخيري وآلياته المتعددة بالمملكة يجد أنه عمل ضخم في مجمله، وتضخ فيه أصول نقدية وعينية كبيرة، لا تقارن بالنتائج الهزيلة التي تتحقق على أرض الواقع، وهو الأمر الذي يحتم المبادرة لتنظيم هذه العمل على أسس علمية من خلال إجراء الدراسات والبحوث الميدانية للمشاريع الخيرية، وترتيب الأولويات على ضوء احتياجات المجتمع، وبما يجعل من العمل الخيري قيمة مضاعفة لبرامج التنمية الاجتماعية، ونبه الدكتور السويلم إلى أهمية التنسيق بين الجمعيات الخيرية ذاتها، بحيث تتكامل خدماتها من خلال منظومة تحقق أفضل استفادة من تنوع برامجها وأنشطتها في توفير بيئة مؤسسية للعمل الخيري والاجتماعي، لتحقيق الأهداف المنشودة وعلاج كثير من القضايا والمشكلات الاجتماعية.

تسعة بحارة وقارب يُنتظر أن يتم الإفراج عنهم وصول ١٩ بحارا وخمسة قوارب برأهم القضاء القطري إلى فرضتي القطيف ودارين

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٨
<http://www.alriyadh.com/١٨/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٣٤٠.html>

القطيف - متابعة - منير النمر
وصل ١٩ بحارا مساء أول من أمس إلى فرضتي القطيف ودارين، واستقبلهم مئات البحارة الذين تواجدوا في الموقع، ووصل البحارة وقواربهم الخمسة بعد أن برأهم القضاء القطري من تهمة وجهت لهم .
وقال صيادون لـ "الرياض" بأن التأخير في وصولهم للفرضتين يعود لسوء الأحوال الجوية التي ضربت الخليج العربي في وقت سابق .
من جانبها قال نائب جمعية صيادي الأسماك جعفر الصفواني: "إن تسعة بحارين وقارب ينتظر أن يتم الإفراج عنهم بعد أن تتم الجلسة المقبلة"، مشيراً إلى أن الجمعية ستتابع مع سفارة المملكة التي لم تقصر مع الصيادين وقضيتهم .
وطمأن مسؤول الرعايا في سفارة المملكة في قطر علي العرجاني البحارة الذين قابلوه في وقت سابق بأن الإفراج عن بقية الصيادين والقارب السعودي باتت مسألة وقت، إذ ليس هناك ما يعقد قضيتهم ويجعلهم رهن التوقيف .
وتحركات القوارب الخمسة في السابعة من مساء أول من أمس، إذ لم تواجه أي مصاعب بحرية ناتجة عن سوء الأحوال الجوية، وبخاصة أنها التزمت بتعليمات سلاح الحدود السعودي والقطري الذين فضلا عدم الإبحار في الموعد المحدد نتيجة تغير المناخ ووصول عاصفة ترابية متأثرة بالعاصفة الشرق أوسطية التي ضربت كل من مصر ولبنان وسوريا .
يشار إلى أن البحارة السعوديين تكبدوا خسائر مادية كبيرة تراكمت مع مرور الأيام، وبخاصة أنهم احتجزوا بعد دخولهم خطأ المياه الإقليمية القطرية في شهر شعبان الماضي، كما أن التأخير في الإفراج عنهم يعود للقضية التي رقت عليهم التي اتهمتهم بتخريب البيئة البحرية البحرية.

ينبع: أطباء وفنيون يطالبون بالحماية بسبب اعتداء المرضى عليهم في الطوارئ

المصدر: جريدة المدينة السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤٠٥

<http://www.al-madina.com/node/٢٧٧٩٤٦>

ابتسام المبارك - ينبع

ناشد أطباء وفنيون بقسم الطوارئ بمستشفى ينبع العام الشؤون الصحية بتوفير حراسة أمنية؛ لحمايتهم في قسم الطوارئ، لما يتعرضون له من إساءات من بعض المراجعين، تصل إلى مشاجرات واعتداءات بالأيدي، فيما اقترت الشؤون الصحية بوجود هذه المشكلة في معظم المستشفيات بسبب المرضى النفسيين والمدمنين.

وأشار أبو محمد ممرض في قسم الطوارئ في مستشفى ينبع العام: نتعامل مع فئات متعددة من المراجعين وبعض الحالات يكونون مدمنين أو مرضى نفسيين ويعتدون علينا وعلى المرضى المنومين داخل الطوارئ، كما يعمدون إلى تكسير الأجهزة ورمي المحاليل وتقطيع التقارير الطبية الخاصة بالمرضى وأحياناً يقومون بالدخول لأقسام النساء ولا نجد من يدافع عنا ونضطر إلى الهروب من قسم الطوارئ وترك المرضى. وعندما نطلب الحماية لا نجد سوى رجل امن واحد وغالباً لا يكون متواجداً. وأضاف: عند اتصالنا بإدارة الشرطة والدوريات الأمنية واخبارهم بالوضع لا يحضرون ولا يمر أسبوع إلا وتحدث مشاجرة بقسم الطوارئ وآخرها يوم الأربعاء ٢١-٨ ليلاً عندما اعتدى رجال ونساء على مريض منوم في قسم الطوارئ بسبب مضاربة. ولم يحضر رجال الدوريات وقد اشتكى للمدراء المناوبين الذين أفادونا بأنهم خاطبوا الإدارة ولم يتوصلوا لأي نتيجة.

وأوضح الممرض علاء احمد: أن احد زملائه اعتدى عليه بقسم الطوارئ وكسرت قدمه أثناء أداء واجبه مطالباً بالتدخل وإلزام إدارة الشرطة بتوفير فرقة أمنية متكاملة لأغراض الحماية مثل بقية المستشفيات. وأضاف أن بعض زملائه طلبوا النقل من الطوارئ لأي قسم آخر في المستشفى بعيد عن مشكلات الطوارئ.

مشكلة مزمنة

ومن جانبه أوضح مدير إدارة الإعلام والتوعية الصحية بصحة المدينة عبدالرزاق حافظ أن هذه المشكلة تعاني منها جميع المستشفيات نتيجة السلوكيات غير المرغوبة من بعض مراجعي الطوارئ والأقسام الأخرى والتي تصل إلى السباب والشتم والتعدي بالضرب في بعض الأحيان وقد تصل لحد تكسير الأبواب والأجهزة ورمي المحاليل وهذه الفئة من المرضى النفسيين أو المدمنين منهم من يفقد صوابه نتيجة وفاة أو إصابة أحد أفراد أسرته أو أقربائه وتم التواصل مع مدير القطاع الصحي بمحافظة ينبع الدكتور عبدالرحمن صعيدي الذي أكد أن ما يحدث ليس بالأمر الجديد بل اعتاد موظفو المستشفيات بكل شرائحها على ذلك وتم تأهيل العاملين على كيفية التعامل مع جميع الفئات بمختلف أجناسها وأطيافها وثقافتها ولعل شعار وزارة الصحة المتمثل في "المعاملة الحسنة لا تحتاج لإمكانيات" يؤكد ذلك التوجه وتلك السياسة، وأضاف: سبق وأن تم عقد العديد من الدورات والاجتماعات والندوات التي تصب في هذا الجانب وتفاعل الجميع معها وما زالت تُنظم وتعمل بصفة دورية لما لها من إيجابيات وفوائد تنعكس إيجاباً على العاملين في التعامل مع شرائح المجتمع كافة. وأضاف أن أقسام الطوارئ بجميع المستشفيات تستقبل الحالات الجنائية والحوادث المروية والحالات النفسية والاعتداءات بالإضافة إلى الحالات الاسعافية الخطرة وأوضح: يستقبل مستشفى ينبع العام يومياً أكثر من "٦٠٠" مراجع بقسم الطوارئ فقط ومن جهتها تقوم شركة الحراسات الأمنية بالمستشفى بالمساعدة في حدود إمكانياتهم في حل المشكلات الفردية حيث ليس من صلاحيتهم التدخل في الحالات الجنائية أو الحوادث. وأشار إلى أن هناك فئة معينة من المراجعين والمرضى لا تستجيب تماماً لمحاولات الإقناع والتهديئة ولعل ما يشجعها على ذلك عدم تواجد وتعاون أفراد الشرطة بالمستشفى في أغلب الفترات، وفي حالة حدوث أي تعدي من المراجعين يتم الاتصال فوراً على الجهات الأمنية التي تحضر عادةً متأخرة. وبين الصعيدي أنه تم مخاطبة محافظ ينبع ومدير الشرطة بزيادة أفراد

الأمن ويتأمن المستشفى بعدد لا يقل عن ٥ أفراد نظراً للزحام الشديد مع ضرورة تعيين رئيس لهم يتمتع بصلاحيات لتيسير الأمور على الوجه الأمثل موضحاً أن غالبية الحالات تعاني من الأمراض النفسية أو العصبية أو حالات الإدمان.



اتهما بمنعه من رؤية بناته ورفعت ضده قضية قذف

شرطة الجبيل تبحث حسم نزاع بين مواطنة وطيقتها

الباكستاني

الباكستاني: لدي حكم قضائي يلزمها بـ ٣ بنود

المصدر: جريدة اليوم السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٥

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٠&I=٨٠٥٢٢٤&G=١>

خالد سجااف - الدمام

تبحث شرطة الجبيل حالياً وقائع قضية خلاف بين باكستاني وطيقيقته السعودية بعد وصولها الى أروقة المحاكم وصدر حكم يلزم المطلقة بعدة بنود تهربت من تنفيذها بحجة تعرضها لظلم من طليقتها، الخلاف تصاعد بين الباكستاني ومطلقة دفع ثمنه ثلاثة أطفال يعيشون في ظروف نفسية ومادية غاية في الصعوبة حيث ينتظرون إعانة يحصلون عليها كل أربعة أشهر كما أنهم لا توجد لديهم إقامة.

في الوقت الذي اتهم فيه الباكستاني طليقيقته بالاستيلاء على أمواله ومنعه من رؤية بناته الثلاث ورفضها نقل كفالتهم، ونفت المطلقة هذه الاتهامات جملة وتفصيلاً بل اتهمت طليقتها بالتهرب من إعالة بناته مشيرة إلى رفضها نقل الكفالة انتظاراً لدعوى قضائية رفعتها على طليقتها (دعوى قذف).

وكانت العلاقة الزوجية بين الباكستاني «إبراهيم ع» وزوجته السعودية «ن. ف» قد بدأت منذ ٧ سنوات وأثمرت عن ٣ بنات أكبرهن «جوانة» ٦ سنوات وأصغرهن «باناء» عام واحد.

ثم ظهرت الخلافات بين الزوجين بعد اتهامات متبادلة بينهما وتقدمت الزوجة ببلاغ تتهم فيه زوجها بالتحرش بالخدمة واعتدائه عليها بالضرب وصدر حكم شرعي بحبس الزوج ٦ أشهر وجلده ١٥٠ جلدة ثم طلبت الزوجة خلال فترة حبس الزوج تطليقها وطلبت الولاية على بناتها الثلاث وعقب خروج الزوج من السجن اتفق الزوجان على الطلاق مقابل ٣ أمور الأول نقل الكفالة إلى شخص آخر والثاني تمكين الزوج من رؤية بناته الثلاث كل أسبوع والأمر الثالث أن تكون حضانة البنات للزوجة لحين بلوغهن سن التاسعة وصدر حكم من القاضي بمحكمة الجبيل أحمد بن عبد العزيز التوبجري في ١٤٣١-٣-٢٢ هـ، ويقول الباكستاني إبراهيم ع لـ «اليوم» إن الزوجة تهربت من تنفيذ هذا الاتفاق بل تساءل عن أسباب استمراره بالسجن ستة أشهر إضافية رغم انتهاء محكوميته وأضاف أنه يعيش حياته في الجبيل حالياً منتقلاً بين منازل أصدقائه ينتظر الصدقة والإحسان منهم بعد أن تحولت حياته فجأة إلى جحيم رغم أنه عاش ٧ سنوات مستقراً مع زوجته وقال إنه عقب عقد القران انتقلت كفالة الزوج إلى زوجته وقام بانفاق أكثر من مائة ألف ريال على زوجته وهي قيمة تأثيث شقة الزوجية ومصاريف الزواج كما اتفق على إقامة شركة بينهما وباع أرضا يمتلكها في باكستان حتى يدبر مبلغ ٣٠٠ ألف حتى يقيم الشركة مع زوجته كما اتهمها ببيع سيارة يملكها قيمتها ١٠٠ ألف ريال مستغلة فترة سجنه وحصولها على قيمتها كما يعجز عن تجديد إقامته حالياً لرفض طليقيقته تجديدها.

الحقوق المدنية

ويضيف الزوج إزاء مطاظة طليقتي وهروبها وعدم تمكيني من رؤية بناتي الثلاث لجأ كما يقول إلى مدير الحقوق المدنية في محافظة الجبيل وتقدم بطلب في ٢٤ - ٥ - ١٤٣١ هـ وقال في خطابه إنه تلقى تهديدات من زوجته بأنها سوف تضع له

مخدرات وخموراً في سيارته لتدخله السجن مرة أخرى إذا لم يسافر إلى بلده وذلك حينما طلب منها رؤية بناته الثلاث وطالب الزوج في خطابه بتمكينه من رؤية بناته وفقاً للحكم الصادر من محكمة الجبيل كما طالب بتجديد إقامته ووجهت الحقوق المدنية الزوجة بالحضور إلا أنها لم تستجب، ويواصل إبراهيم حديثه بقوله لم يكن أمامي إلا اللجوء إلى سفارة باكستان في الرياض حتى أحصل على حقوقي وخاطبت السفارة الباكستانية مدير شرطة الجبيل بخطاب في ٢٠١٠/٧/٧ م.

دعوى قذف

والتقت (اليوم) بالمطلة (ن . ف) التي نفت كل ماورد على لسان طليقها وقالت إنها رفضت نقل الكفالة لطيقتها حتى يحسم القضاء في دعوى قذف رفعتها ضده وأضافت إن ما ذكره طليقها بأنها تنازلت عن النفقة غير صحيح حيث إنها تنازلت فترة حبسه فقط، وأكدت أن طليقها قضى في السجن ٦ أشهر فقط وخرج بعفو في ٦ رمضان عام ١٤٣٠ هـ . وحول ما قرره طليقها من بيعه أرضاً في باكستان لإقامة شركة بينهما وبيعها لسيارته نفت الزوجة ذلك مؤكدة أنه غير صحيح وتساءلت إذا كان طليقها رجلاً ميسوراً ويملك أرضاً قيمتها ٣٠٠ ألف ريال فلماذا ترك وطنه وجاء للمملكة ولم يزر أهله طوال ١٠ سنوات؟ كما نفت الزوجة بيعها السيارة مشيرة إلى أنها أعادتها للوكالة بسبب ظروفها المادية الصعبة وحصلت على ٦ آلاف ريال دفعتها إيجاراً للمنزل ، وأضافت الزوجة أن طليقها تهرب من الانفاق على بناته الثلاث فلجأت إلى الجمعية الخيرية وحصلت على إعانة ١٦٠٠ ريال تصرف كل ٤ شهور ولا تفي بالحد الأدنى من المصاريف، كما نفت ما قرره طليقها من أنها هددته بوضع مخدرات في سيارته مشيرة إلى أنها ستلجأ إلى القضاء تنتهم طليقها بهذه المزاعم. كما أكدت أنها لم تنهرب من الحضور إلى الخدمة المدنية بل حضرت في ٢٤ - ١٢ - ١٤٣١ هـ . وأكدت أنها تعرضت للضرب بعنف من طليقها فضلاً عن تحرشه بالخادمة .

تحت الدراسة

وأكد الناطق الإعلامي المكلف لشرطة المنطقة الشرقية العميد الدكتور بندر المخلف أن القضية تحت البحث وتدرس الشرطة حالياً القرار المناسب حيالها .

من جانبه أوضح المحامي حسام اللبابيدي أن الحكم يلزم الزوجة المطلقة بنقل كفالة زوجها السابق، مشيراً إلى أن الحكم نعتبره خطاباً للتنازل وعلى الجوازات الأخذ به لإنهاء الخلاف بنقل الكفالة على أي كفيل آخر مستعد لنقل كفالته عليه بما لا يتعارض مع الأنظمة، وذكر اللبابيدي أنه يجب أن تلزم الأم عن طريق الجهات التنفيذية للحكم الصادر من المحكمة لرؤية الزوج لبناته كما هو مذكور في الصك الشرعي، مبيناً إمكانية الاستعانة بعمدة الحي المقيمة فيه الزوجة المطلقة وبناتها لتنفيذ الحكم.

ابنة الأثرياء حققت مع والديها... بعد اتهامها في المدرسة بأنها مجهولة النسب

المصدر: جريدة الحياة السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/213919>

لا تحتاج «زين» إلى أحد أن يلفت نظرها ويزيد من ألامها، فهي لاحظت منذ البداية بحسها الطفولي أنها ليست مثل بقية إخوتها. كانت «بيضاء» وكانت وكانت، أما إخوتها فكانوا سمرًا وسحناتهم لا تشبهها في شيء إلا أن قلوبهم بيضاء، التي جعلتهم على رغم الفوارق يتمسكون بـ «زين». قائلين آباء وإخوة وأعماماً وأخوالاً «ابنتنا، أختنا، هي منا، ونحن منها». لكن الطفلة الألمعية كما تصفها أختها عهود في بداية البراءة والطفولة لم تكن لتتجاوز السؤال على طريقة الأطفال «يا ماما لماذا أنت سوداء وأنا بيضاء؟»، لتجيبها الأم الحانية: «جدتك كانت مثلك كذلك بيضاء»، فتسكت الطفلة الصغيرة وتثبت ضحكاتهما منتشية بالتميز الذي حباها الله إياه عن سائر إخوتها، الذين قسمت بينهم الأم الرحيمة حبها وحنانها بالتساوي، وأرضعتهم جميعاً من صدرها.

إلا أن هذا التميز وغلة الطفولة وبراءتها، لم يدم طويلاً على «زين» فسريراً ما تصرمت سنوات الصبا، وغدت ابنة ذكية تفهم ما يجري حولها، وتدرک نظرات هذا، وهمسات ذاك، وإشارات القريب والصديق «هل يعقل أن تكون ابنتهم؟» قاومت زين وهي المحبة لوالديها وإخوتها كل ذلك، بالتجاهل تارة، والبكاء تارة أخرى، والصراخ والغضب في وجه كل صديقاتها، لا يهون عليها كل ذلك إلا موقف الإخوة المعترزين بها، والأبوين الباحثين لها عن السعد قدر المستطاع من كل جانب.

حان يوم الدراسة، وذهبت الفتاة «البيضاء» بصحبة أمها السمراء، وانتظرت أخوها الأسمر الذي تعلقت على رقبته مراراً أمام المدرسة والناس ينظرون، ووالدها الذي ما إن تبصره عند باب المدرسة حتى ترتمي في أحضانه، تحدّثه عن يوم في المدرسة جميل، وعن صديقاتها ومعلماتها ومغامراتها ويطولاتها. أكثر تلك المشاهد تحدث أمام مرأى من الرائحين والغادين، وتساؤلات أعينهم قبل السنّتهم «هل من المعقول أن تكون ابنتهم؟»

بدأت علامات التعجب تتعاظم وتكبر شيئاً فشيئاً، والأسئلة في المدرسة تأخذ أبعاداً جديدة ومحاور مثيرة، في مجتمع اعتاد بعض عناصره «استغلال نقطة الضعف» حينما يجدها، من دون مراعاة لأبعاد إنسانية أو اجتماعية أو نحوها. وكثرت المواقف التي أوقعت الطفلة الصغيرة في حيرة، وفي مأزق يلاحقها كلما واجهت سؤالاً صريحاً من أي كان، لا تملك إزاءه إلا الصمت، أو البكاء، أو الانطواء.

ظلت «زين» كذلك في المرحلة الابتدائية، تسأل أمها فتجيب كما اعتادت، وتتلقى نظرات الأحباب والأغراب باستكانة لا مفر منها، لكن إجابة الوالدة لم تعد تقنعها فبدأت تصارحها بقسوة «أنتم لستم أهلي، إنهم يزعمون أنني يتيمة وريبتوموني، أو لقيطة وجدتموني على باب مسجد، أو مجهولة نسب لا يعرف أحد أصلها أو فصلها؟»

وكما تروي المصادر لـ «الحياة» دائماً، وقعت تلك المصارحة على الأم وقع الصاعقة، «زين» لم تعد قادرة على تحمل ما تتلقاه من جحيم وأذى، ولم يعد يمكن إسكاتها بأن «جدتك كانت تشبهك»، فأين الجدة؟ ولماذا أنا وحدي؟ حاصرت أمها بكل الأسئلة، فحاولت أمها من جديد قمعها بالقول «نحن أجرينا التحليل، وتأكدنا أنك ابنتنا، فأبى إثبات تريدين؟»

دخلت «زين» المرحلة المتوسطة، وبدأت تكتشف نفسها ومحيطاً من المجتمع أكثر عدداً وتنوعاً، وهناك صارحت أمها بأن محاولة إقناعها إياها بأنهم أهلها يستحيل أن تنطلي عليها، فيجب أن تصارحها بالحقيقة. عندها قالت لها الأم في مضض، بعد يأسها من صرفها عن الموضوع، وبعد تراكم مرارة السنوات الماضية «ابنتي أنا لا أعرف إلا أنك من لحمي ودمي. إذا كنت غير مقتنعة بذلك، فربما يكون خطأ ما، حدث في المستشفى، ولو كان ذلك هو ما حدث فعلاً، فلا بد من أن يكون أهلك موجودين، ولكننا لا ندري أين هم!»

ربما كان هذا التصريح هو ما ينقص «زين» لتبدأ رحلة البحث المكوكية عن أصلها، الذي أحاطته منذ البداية بعلامات تعجب. عندئذ كما تروي أختها وبديلتها «عهود» لـ «الحياة»، أصبحت «زين» على رغم انتمائها لأسرتها وعيشها معهم، تنظر إلى المسألة من زاوية أخرى، هي «كيف أثبت نسبي وكيف أجد أهلي وأنهى معاناتي، وأقطع نظرات الآخرين؟» «ليلي» تنزل من السماء

في ظل تلك الأيام والصراع مع الحياة بكل صنوفها وعذابها، ظفرت «زين» بخيط وإن كان رقيقاً، بدأت به خطواتها نحو أهلها الذين يبعدون عنها بمقياس المسافات، آلاف الأميال. وجدت «ليلي» التي لفت نظرها في البداية، فارق اللون بين زين وأخيها الذي يأتي ليأخذها من المدرسة .

إلا أن الصدفة التي كانت أجمل من أي حلم بالنسبة إلى «زين»، هي أن «ليلي»، صارحتها بعد أن علمت ملايسات قصتها كاملة، بأنها تعرف عائلة تشبهها في الكثير من القسمات والملامح. لم تقل لنا عهود إن تلك اللحظة بالنسبة إلى أختها وبديلتها «زين» هي أسعد يوم في حياتها، إلا أن تصور بؤس حياتها في السنوات الماضية كاف لإدراك حجم أهمية «خيط الأمل الأول».

لم تصدق زين ما سمعت، وبدأت تتحرى وتستطلع، ففي مجتمع محافظ مثل مجتمع السعودية، من المستحيل أن ترحب أي عائلة بأنثى غريبة تطرق بابهم، وتقول لهم «ها أنا ذا ابنتكم وأقبلوني». جعلت ابنة المتوسطة بمعاونة صديقتها «ليلي» تتقصى خبر الأهل المحتملين، وتحشد القرائن التي تساعدها على تحديد فرضياتها التي بناء عليها يمكنها أن تتوصل إلى حلها أو جزء منه.

انتهت المرحلة المتوسطة، ولم تصل زين إلى نتيجة، وفي بداية المرحلة الثانوية كما تروي أختها «عهود»، تزوجت زين من أحد أقاربها على رغم قناعتها بأن أهلها الحقيقيين في مكان آخر، وهناك بدأت قصة البحث الجادة عن ذويها، بمساعدة زوجها الذي كان وزيراً ومسانداً، بذل معها كل شيء في سبيل أن تصل إلى غايتها ومنتهاها .

بعد أن أصبحت زين محصنة بقرب زوجها، عادت إلى الخيط الأول «ليلي»، ولكن هذه المرة بجرأة أكبر، وما أنهت المرحلة الثانوية، حتى تمكنت بمساعدتها من اللقاء ببديلتها «عهود»، التي تحدثت لـ «الحياة» طويلاً عن معاناتها هي وأختها وذويهما .

اللقاء الأول كان سهرة

في بداية المرحلة الجامعية، أقيمت «زين» صديقتها «ليلي» ببذل جهد مضاعف، عبر تنظيم سهرة تدعوها إليها إلى جانب ببديلتها «عهود»، لتطرح عليها تساؤلاتها من قرب، لعل تلك التساؤلات تحل لها الكثير من الألغاز التي تحاول فك طلاسمها .

نجحت «ليلي» في تنظيم السهرة، فالتقت البديلتان، في غفلة من عهود وشك من «زين»، وحاولت الأخيرة توطيد علاقتها بالأولى، حتى تمكنت بفطنتها من ترسيخ قواعد الصلة بها بوصفها صديقة، ولأن كلاهما في سن واحدة، وفي مرحلة دراسية تقرب المسافات بينهما، على أن كل واحدة في كلية مغايرة، فزين تدرس في جامعة الملك عبدالعزيز وعهود تدرس في الكلية التي كانت تابعة لرئاسة تعليم البنات .

بعد السهرة الأولى بقيت زين على اتصال بـ «عهود»، إلا أن الأخيرة بدأت تضيق ذرعاً بفضولها وتساولاتها المباشرة، أو تلك التي تطرحها «ليلي» نيابة عنها، فيما عجزت «عهود» عن معرفة مغزى تلك التساؤلات، فذات مرة سألتها «ألم يخطر ببالك أن هؤلاء الذين أنت بينهم ليسوا أهلك؟» فتستنكر «عهود» السؤال، وترفض حتى مجرد الإجابة عنه. لكن «زين» لم تكف عن السؤال حتى ينست منها، فطلبت منها هاتف أختها الكبرى في الرياض، التي اشتهرت بالتزامها الديني، بحجة أنها تريد مساعدتها في كيفية التقيد بالتعاليم الشرعية، وهكذا وقعت «عهود» في فخ «زين» وأعطتها رقم أختها الكبيرة التي ظلت «زين» تتصل بها مرة بعد مرة، وتناقشها في موضوعات عدة، حتى اكتسبت ثقته، ثم بعد ذلك صارحتها بمشاكلتها التي كانت الهدف الحقيقي من مكالماتها معها، وهي أنها أصبحت على قناعة بأنها أختها، وأن «عهود» نسبت إلى عائلة خطأ .

بطبيعة الحال، كان وقع الموضوع على أختها الكبرى (تحتفظ الحياة بأسمها) قاسياً وشديداً، ومرفوضاً في البداية بالكلية، إلا أن توسلات «زين» ورجاءاتها المتكررة، جعلت أختها الكبرى تعدها بفتح الموضوع مع عشيرتها، عندما تأتي إليهم في مكة المكرمة، وهذا ما كان، إلا أن الأهل بالإجماع رفضوا القصة جملة وتفصيلاً، وقالوا لـ «زين»: «إن «عهود» ابنتنا ونحن لا نريد النقاش في هذا الموضوع مطلقاً»، لكن «زين» «لم تستسلم!

القضاء يتدخل

بعد أن يؤت من أي تعاطف أو نظرة تصديق من جانب عشيرتها التي وجدتتها بعد طول عناء، كما تروي لنا بديلتها «عهود»، أخبرت «زين» أهلها بأنها ستلجأ للجهات المختصة لتصحيح نسبها، وترجو من أهلها أن لا يسخطوا لذلك، فكان رد فعل الوالد الجديد أن الأمر إليها، فنحن لا نستطيع منعها !

رفعت «زين» من جانبها قضية إلى إمارة منطقة مكة المكرمة، مطالبة إياها بتصحيح نسبها، بعد أن ثبت لديها أن الخطأ من المستشفى الذي أعطاها لأسرة غير أسرتها الأصلية، وهي مستعدة لإثبات ذلك بالطرق القانونية. أحالت الإمارة القضية على المحكمة العامة في مكة المكرمة، ونظر فيها القاضي الشيخ إبراهيم بن علي القرني، وفي فترة قياسية نسبياً، تمكن من حسم الجدل بإصدار حكم شرعي لصالح «زين»، اقتنع به الجميع أهلها السابقون واللاحقون. وذلك استناداً إلى نتائج الحمض النووي الـ«DNA» ، الذي أجاز المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي الاستعانة به كقرينة للفصل في قضايا من هذا القبيل، إلى جانب قرائن وحجج وبراهين أخرى .

وبناء على الحكم الشرعي القطعي المصدق من التمييز، تمكنت «زين» من تصحيح نسبها في كل أوراقها الثبوتية، إلا أن أمامها معضلة إضافية كبرى، هي كيف تقنع أهلها بأنها ابنتهم عاطفياً، بعد أن أثبتت لهم ذلك رسمياً ولم يكن بوسعهم الاعتراض على الحكم؟

وهنا تقول بديلتها «عهود»: «إن أختي «زين» كانت ذكية وماهرة في الوصول إلى كل ما تريد، فمنذ صدور الحكم لمصلحتها، أخذت تدخل لكل أحد من الباب الذي يؤثر فيه، وتكسب عطفه، وكان لديها رصيد كبير من المعانة والحرمان في حياتها السابقة مع أسرتها من الرضاة سهل عليها المهمة، إذ جعلت تقول لعائلتها الجديدة: أنا حرمت، أنا تعب، أشعروا بي، حسوا فيني، صلوا رحمي، حتى سيطرت على كل قلوبهم، وانتزعت مكانتي أنا !»

بعد انتصار «زين» في معركتها الطويلة، «ضحكت لها الدنيا» كما يقال، وانتهت معاناتها، واختارت الانطواء بعيداً من مداولات القصة، في حياة مستقرة مع أطفالها وزوجها وذويها السابقين والجدد. في حين بدأت معاناة «عهود» التي كانت من نوع آخر .

وما قيل إنه سهل على «زين» الانتصار في أزمتها، هو دماءة خلق أسرتها (الأولى) (التي ظلت راضية عنها، حتى في أحلك الظروف التي تبحث هي عما ينزع نسبها منهم، إلى جانب مؤازرة زوجها الذي جاء في الوقت المناسب!

د. عبير المنيف توصي بإنشاء هيئة رقابية للحد من دخول

الألعاب الإلكترونية المعززة للعنف لدى الأطفال

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٨
<http://www.alriyadh.com/١٨/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٥٠٨.html>

الرياض سحر الشريدي

هدفت الباحثة السعودية الدكتورة عبير بنت محمد المنيف في دراستها "تصور مقترح في تنشئة الأطفال على ثقافة السلام في رياض الأطفال" إلى التعرف على مفهوم السلام إلى جانب التعرف على خصائص النمو في مرحلة رياض الأطفال وعلاقته باكتساب مفاهيم السلام والتعرف على أبعاد السلام من خلال السلام النفسي ومع الآخرين والسلام مع البيئة لدى الأطفال، إضافة إلى مدى انتشار قيم ثقافة السلام في رياض الأطفال.

واهتمت الباحثة بدراسة هذه المرحلة العمرية لأنها مرحلة مهمة لدى الطفل لكسب المفاهيم والقيم والأفكار والمبادئ والاتجاهات التي تحدد نوعية سلوكه في المستقبل وتشكل فيها شخصيته.

وتسهم هذه الدراسة إلى وضع تصور عملي لتنشئة الأطفال على ثقافة السلام وليس الاستسلام، وبالتالي إعدادهم للإسهام الإيجابي في عالم يسوده السلام.

وقد التزمت الباحثة في دراستها على المديرات والمعلمات العاملين برياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة الذي تكون من (٢٧٤) روضة منها (٦٨) روضة حكومية و(٢٠٦) روضة أهلية، ووزعت (٦٦٤) استبانة على مدارس رياض الأطفال بمدينة الرياض.

كما تطرق الباحثة إلى أهداف تعليم ثقافة السلام إلى جانب معوقات تعليمها وقيم تلك الثقافة إلى أوردتها مع أساليب تنمية كل قيمة كالتمساح والعدل والتعاون والمسؤولية والاحترام وحل الخلافات والسلام مع الآخرين والبيئة.

إلى جانب ما أوردته عن دور مديرة الروضة في تنشئة الطفل على ثقافة السلام منها أن تكون ملمة بالمبادئ التي تعمل بها وتكون على وعي وإدراك واضح بطبيعة هذا الميدان واتجاهاته الرئيسية التي تكونه، وتزويد معلمات رياض الأطفال بالأفكار والمصادر المطلوبة لعملهن وتكون ملمة بالتطورات الحديثة في التربية وتجعل منه ميداناً متميزاً ومتفهماً تفهما عميقاً لمسؤوليتها، ودعت إلى ضرورة انسجام المنهج المقدم للطفل مع متطلباته الثقافية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيش فيه، كما يجب عليها أن تكون ملمة بدراسات علم نفس الطفولة والنمو، والقدرة على التجديد والابتكار.

إلى جانبها معلمة رياض الأطفال لا بد أن تكون على قدر من الذكاء وتتمتع باللياقة البدنية لتشارك الأطفال لعبهم، إلى جانب تمتعها بدرجة من الاتزان الانفعالي، وأن تكون الروضة مشبعة بالديمقراطية والعدالة.

وأوضحت الباحثة أهداف التصور المقترح لهذه الدراسة منها تعريف العاملات برياض الأطفال بطرق تنشئة الأطفال على ثقافة السلام، وتعزيزها وتحقيقها، إضافة إلى المتطلبات المادية والبشرية كالوسائل التعليمية وأجهزة اللعب في الملاعب الداخلية والخارجية والقصص ومستلزماتها.

ومن المقترحات التي أوردتها زرع قيم التسامح والعدل والتعاون على عقول الأطفال واعتبرت تحقيق هذه القيمة بربطها بالنمو المعرفي عند المتعلم، إضافة إلى تعويد الطفل على اعتزازه بنفسه.

وقد أوصت الباحثة التي نالت على إثر هذه الدراسة درجة الدكتوراه مؤسسات المجتمع بأن تنشئ وزارة الثقافة والإعلام هيئة رقابة دائمة للحد من دخول الألعاب الإلكترونية التي تعزز العنف لدى الأطفال، وإنشاء مؤسسة متخصصة لإنتاج الوسائل التعليمية وتصميم البرمجيات في مجال الطفولة والحرص على انتقاء البرامج التي تعزز ثقافة السلام عند الأطفال ولا تتعارض مع القيم الإسلامية، كما أوصت وزارة التربية والتعليم بإدراج مفاهيم السلام وقيمه ضمن الأهداف التربوية التي تسعى المعلمة لتحقيقها.

كما أوصت مؤسسات رياض الأطفال بإنشاء مكتبة تعليمية داخل كل روضة تشرف عليها معلمة مختصة في وسائل وتقنيات التعليم للأطفال، كما أوصت الأسرة بمنح الأطفال المكافآت والهدايا في حال الالتزام بالقيم الصحيحة، إضافة إلى تعويده على احترام ملكية الآخرين .
واقترحت مجموعة من الاقتراحات منها إعداد دليل للمعلمة عن أساليب وطرق تدريس الأطفال ثقافة السلام داخل الوحدات التعليمية.



سقوط جرحى وتهشيم عدد من المركبات الرسمية والخاصة الجهات الأمنية بالمدينة تفص أعنف اشتباكات بين مواطنين في حي العصبة

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٨
<http://www.alriyadh.com/١٨/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٣٤٤.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي
اضطرت الجهات الأمنية وقوات الطوارئ بالمدينة المنورة لاستخدام الهروات والغازات المسيلة للدموع وإطلاق الرصاص في الهواء لفض أعنف اشتباكات بين مواطنين في حي "العصبة" قرب مسجد قباء مساء أول من أمس، كما طوقت الحي وأغلقت المداخل لمنع متعاطفين - قادمين من أحياء قربان والحوالي - من المشاركة في المشاجرة التي تتكرر في نفس التوقيت من كل عام، وقد طالت الحجارة التي تراشقتها الطرفان زجاج المركبات الرسمية والخاصة وتسببت في جرح عدد من رجال الأمن والمواطنين الذين نقلوا للمستشفيات القريبة من الموقع كمستشفى الدار، وقال الناطق الأمني في شرطة المنطقة العميد محسن بن صالح الرادادي: "أنه في مساء يوم الخميس الموافق ١٤٣٢/١٠/١٠ قامت مجموعة من الشباب بأعمال شغب وتراشق بالحجارة مما نتج عنه تهشيم زجاج بعض السيارات الواقعة بالحي وتعرض بعض الأشخاص إلى إصابات بسيطة تدخلت الجهات الأمنية وقامت بتفريق المتشاجرين وفض التجمهر وتم التحفظ على مجموعة من الطرفين ممن قاموا بالشغب وما زالت التحقيقات جارية معهم".
وأكدت مصادر "الرياض" أن عددا من الجرحى - من الطرفين - رفضوا نقلهم للمستشفيات ومرضوا منزلياً، بينما تم استدعاء عشرات المركبات التابعة للهلال الأحمر والشؤون الصحية والتي نقلت أعدادا بسيطة سقطت بسبب الإعياء أو جراء إصابات متوسطة، وشددت المصادر ذاتها على أن رجال الأمن أحكموا قبضتهم على عدد من طرفي الصراع ممن أذكوا الفتنة بين أبناء الحي الواحد وتم نقلهم بالحافلات إلى التحقيق والاستجواب في مخفري شرطة قباء والفيصلية تمهيدا لإحالتهم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بهدف عرضهم على العدالة وإغلاق الملف الشائك، وطالبت مصادر مطلعة الجهات المعنية بإغلاق بعض المواقع الإلكترونية التي دأبت على التحريض بين الطرفين في أوقات معينة من خلال ربطها التاريخي بين أحداث عفا عليها الزمن والمطالبة بالثأر من الأحفاد.. تحت شعارات توجج الخلاف خدمة لجهات مشبوهة تستهدف زعزعة الاستقرار في بلد الأمن والأمان، وقد انساق لهذه الشعارات المليئة بالحق والثأر عدد من شباب الحي المتحمسين الذين ارتدوا ثيابا "سوداء اللون" واقتحموا بعض الأبواب وأثاروا الرعب في نفوس الأهالي مما استدعى مقاومتهم وإبلاغ الجهات الأمنية التي ظلت مرابطة في الحي حتى ساعات الفجر .

لتعزيز الثقافة الحقوقية والقانونية للمرأة السعودية «٧» سعوديات يدخلن البرلمان الفرنسي وجامعة السوربون ومنظمة اليونسكو

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٨
<http://www.alriyadh.com/١٨/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٥٠٤.html>

جدة - ياسر الجاروشة

في إطار تنفيذ برنامج تعزيز الثقافة الحقوقية والقانونية للمرأة السعودية يزور وفد نسائي سعودي حاليا العاصمة الفرنسية باريس وسيقوم الوفد النسائي المكون من ٧ سيدات سعوديات بزيارة عدد من المؤسسات والوزارات الحكومية في فرنسا بدعوة من السفارة الفرنسية بالرياض لتنفيذ برنامج يهدف إلى تعزيز الثقافة الحقوقية والقانونية للمرأة السعودية في مجالات الصحة والتجارة والأعمال والقانون والقضاء والشؤون الاجتماعية والمرأة والتعليم والثقافة والآثار . وأوضح الدكتور المحامي ماجد قاروب المشرف التنفيذي لإعداد وتنفيذ البرنامج إن البرنامج الذي تقدمه الحكومة الفرنسية للمجتمع السعودي يهدف بالدرجة الأولى لتعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين تقديراً لمكانة المملكة العربية السعودية ملكاً وشعباً، موضحاً أن البرنامج يتضمن زيارة عدد من الوزارات، بالإضافة إلى بعض المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بحقوق الطفل والأسرة والمرأة وكذلك البرلمان الفرنسي وجامعة السوربون والمحكمة العليا الفرنسية والغرفة التجارية الفرنسية ونقابة محامين باريس . من جهته أكد السفير الفرنسي لدى المملكة أن هذه الزيارة تأتي ضمن برنامج تقدمه الحكومة الفرنسية للمجتمع السعودي بمختلف شرائحه لتوطيد العلاقة بين البلدين الصديقين التي يحرص عليها الرئيس الفرنسي السيد ساركوزي مؤكداً على أن الوفد النسائي السعودي حظي باستقبال وضيافة من قبل الحكومة الفرنسية . كما أوضح المحامي د. ماجد قاروب أن البرنامج يحظى بدعم ورعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز المشرفة على تنفيذ هذا البرنامج واختيارها لعدد من سيدات المجتمع المشهود لهن بالعلم والعمل والمعرفة بالإضافة إلى خدماتهن للمجتمع في مختلف المجالات الاجتماعية والإنسانية والحقوقية والصحية والتعليم وذلك لتطوير خبراتهن القانونية في مجالهن وتخصصاتهن بما يساعد على تحسين أداء أعمالهن وخدماتهن للمجتمع بعد مشاركتهن في هذا البرنامج الذي سينظم بشكل سنوي . ولفت إلى أن البرنامج سيشهد مشاركة كل من الدكتورة نهاد الجشي وحصة آل الشيخ وعائشة نتو وإلهام حسنين في حلقة نقاش في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). وكل هؤلاء سيحملن شهادة الدكتوراه.

دعا الصحة إلى إعداد إستراتيجية للصحة النفسية والتوسع في أقسامها

الشورى يطالب الأمر بالمعروف بإعداد مشروع نظام ممارسة الرقية الشرعية لتقنينها

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٨
<http://www.alriyadh.com/2010/12/18/article586433.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي

استوجب التوسع الموجود في مجال الرقية الشرعية ومعالجة بعض الأمراض النفسية وتعدد ممارستها، التوصية بقيام الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة- بإعداد مشروع نظام ممارسة الرقية الشرعية ومكافحة السحر، لأهمية تقنين هذا الجانب والحد من الممارسات الخاطئة .
جاء ذلك في الدراسة التي شارفت على الانتهاء منها، لجنة الشؤون الصحية بمجلس الشورى بشأن مشروع نظام الصحة النفسية الذي أعادت دراسته بعد أن تعرض في وقت سابق لانتقاد من قبل أعضاء المجلس، ورأت اللجنة مناسبة إصدار نظام الرعاية في الصحة النفسية بعد تعديل عنوان المشروع- ليعكس مكونات النظام وإجراءات الرعاية للمرضى النفسانيين وتعزيز الخدمات الصحية النفسية والمساهمة في دعم متطلباتها على المستوى الوطني من خلال مجلس للمراقبة العامة وآخر للمحلية حدد النظام مكوناتها واختصاصاتها والتزاماتها، إلى جانب مواد تُعنى بالدخول الاختياري والإسعافي والإلزامي ولجوانب الوقائية والرعاية والتأهيل .
وتقدمت لجنة الصحة والبيئة بتوصية طالبت بالموافقة على مشروع نظام الرعاية في الصحة النفسية، كما أوصت بأن تضع وزارة الصحة إستراتيجية شاملة للصحة النفسية في المملكة، نظراً لتشعب خدمات الصحة النفسية وتنوعها وخصوصية متطلباتها .
وأوصت اللجنة كذلك بالتوسع في خدمات أقسام تنويم المرضى النفسيين في المستشفيات في جميع القطاعات الطبية العامة والخاصة وزيادة طاقتها الاستيعابية بما فيها الطب البديل، وعللت ذلك بكبر حجم الأمراض النفسية مما يتطلب إيجاد تسهيلات إضافية وفتح مجالات للنظر في إمكانية فتح أقسام تنويم المرضى النفسيين في المستشفيات.

وكيل الادعاء يطالب بـ ٣٠٠ ألف تعويضاً وتحمل تكاليف العلاج النظر في قضية الخادمة المعنفة اليوم

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٧
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٨/Con٢٠١٠١٢١٨٣٨٨٩٧٨.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة
أحالت هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة إلى المحكمة العامة ملف قضية الخادمة الإندونيسية المعنفة، ومن المقرر أن يتم اليوم تحديد القاضي المكلف بالنظر في الدعوى وموعد الجلسة الأولى.
وأكد لـ«عكاظ» المحامي عبد الرحمن المحمدي ممثل الادعاء ووكيل الخادمة المعنفة أن المحكمة تسلمت الأربعاء ملف القضية من بعد اكتمال إجراءات التحقيق واستجواب جميع الأطراف، مبينا أنه باشر في إعداد لائحة الدعوى لتقديمها للمحكمة تتضمن المطالبة بالحق الخاص وتشتمل على طلب تعويض موكلته ماديا بمبلغ لن يقل عن ٣٠٠ ألف ريال. ويستند المحمدي في مطالبته إلى ما لحق بموكلته من أضرار جسدية، وتوقع أن يحضر إلى الجلسة معذب الخادمة على اعتبار أن القانون يفرض على المدعى عليه المثول أمام القاضي حتى لو عمد إلى توكيل محام للدفاع عنه. وفيما يصل مساء غد والد الخادمة المعنفة واثنان من أقاربها للمدينة المنورة للقاء «سوميائي سولان مصطفى» أكد المحامي أن تقرير الطب النفسي الذي صدر بعد الكشف على معذبة موكلته الموقوفة في السجن العام أثبت أنها لا تعاني من اضطرابات نفسية خلال فترة اعتدائها على الخادمة، كما أنه لا يوجد لها سجل طبي في مستشفى الصحة النفسية قبل الاعتداء.
وأكد أنه سيطلب أيضا بتحميل المدعى عليها تكاليف العلاج ومتابعة تأهيل المريض نفسيا بحسب ما يقرره الفريق الطبي المشرف على الحالة، إلى جانب تسليم موكلته رواتب أربعة أشهر هي شعبان، رمضان، شوال، وذو القعدة، والتي لم تتسلمها حتى لحظة توقيف المدعى عليها بتهمة الاعتداء.
وفيما تولى محاميا الدفاع عن المرأة المعنفة للخادمة أوضح وكيل الخادمة أن لديه تقريرا يؤكد سلامة الخادمة نفسيا وعقليا قبل وصولها إلى المملكة، يذكر أن معنفة الخادمة وهي مواطنة سعودية لا تزال في السجن العام.

شرطة الشرقية: رب الأسرة لم يتبع أنظمة الزواج من غير السعوديات

مواطن يواجه مأزقاً لعدم تسجيل زواجه رسمياً

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٨/Con٢٠١٠١٢١٨٣٨٩١٠١.htm>

محمد العنزي - الدمام

أوقع مواطن نفسه وأسرته في مأزق بسبب زواجه من أجنبية، دون أن يتبع أنظمة الزواج من غير السعوديات، ودون أن يسجل زواجه رسمياً لدى جهات الاختصاص.

وأوضح لـ «عكاظ» مصطفى غالب البارقي الذي يعمل رجل أمن في شركة حراسات، أنه تزوج من فاطمة (تشادية) قبل ستة أعوام وأنجب منها طفلين سالم (ثلاثة أعوام) وشريفة (عامان)، مبيناً أنه عقد قرانه عليها بطريقة شرعية واستخرج وثيقة رسمية «قسمة زواج»، من قنصلية بلدها في جدة مدعومة بالختم الرسمي.

وأفاد بأنه حاول طوال تلك الفترة تسجيل هذا الزواج بشكل رسمي لدى الجهات المعنية، وخاطب وزارة الداخلية وإمارة المنطقة الشرقية، لكن جاء الأمر بالتحقيق معه من قبل شرطة الدمام، وأبلغ بعد التحقيق معه وخروجه بالكفالة، بضرورة الإسراع بترحيل زوجته إلى بلادها.

من جهته، أوضح المتحدث الرسمي باسم شرطة المنطقة الشرقية بالنيابة العميد بندر المخلف أن الشرطة تطبق ما يصلها من إمارة المنطقة بهذا الشأن، مؤكداً أن هناك أنظمة تنظم عملية الزواج من غير السعوديات كان من المفترض أن يتعامل بها المواطن.

وعاد البارقي ليقول إنه اضطر للزواج من غير سعودية لأن ظروفه المادية سيئة وبالتالي هو غير قادر على تحمل مصاريف الزواج من سعودية.

وناشد الجهات المعنية بمراعاة ظروفه وعدم التفريق بينه وبين زوجته وأبنائه، ويقول «لم أقصد من هذا الزواج سوى أن أستر حالي، ورضيت بهذه المرأة ورضيت بي، متطلعا إلى اليوم الذي تسمح فيه الجهات المختصة ببقاء زوجتي معي طيلة العمر».

المظالم : تصنيف الدعاوى للمحاكم الإدارية والاستئناف

وتنظيم الإحالة لسرعة الفصل في القضايا

المصدر: جريدة المدينة السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤٠٥

<http://www.al-madina.com/node/٢٧٨٩١٥>

لطفي عبداللطيف - الرياض

أصدر رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم بن شايح الحقيّل قرارين الأول يتعلق بتصنيف الدعاوى في المحاكم والثاني بتنظيم الإحالة بين دوائر المحاكم بما يضمن تطبيق الأنظمة ويحقق سرعة الفصل في الدعاوى وأوضح المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام القاضي الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الصقيه أن القرار الأول يتعلق بتصنيف الدعاوى في المحاكم الإدارية ومحكمة الاستئناف الإدارية بالرياض وكذلك تنظيم الإحالة بين دوائر المحاكم بما يضمن تطبيق الأنظمة ويحقق سرعة الفصل في الدعاوى دون تحميل المتقاضين تبعه الخطأ في إحالة الدعوى أو اختلاف وجهات نظر الدوائر القضائية حيالها كما يحقق نوعاً من الانسجام في نظر الدعاوى والفصل فيها بين دوائر المحاكم الإدارية ودوائر محكمة الاستئناف. أما بالنسبة للقرار الثاني؛ فإنه نظم توزيع الدعاوى وأعاد تسمية دوائر المحاكم الإدارية في مختلف مناطق المملكة وكذلك دوائر محكمة الاستئناف بالرياض وفقاً للترتيب المستقل لكل محكمة؛ بما يضمن عدم ازدواجية أسماء الدوائر في المحكمة الواحدة ويحقق اعتبار أن جميع الدوائر في المحكمة تمثل المحكمة نفسها بما لا يخل بتشكيل واختصاص كل محكمة. وبقي اختصاص الدوائر التجارية والجزائية والإدارية والتأديبية والفرعية وتشكيلاتها كما هو دون تغيير.

حملوا الجهات الخدمية مسؤولية الانزلاقات.. وطالبوا

باستشارتهم في تقرير بقائهم

أهالي فيفاء يستغربون دعوة رئيس هيئة المساحة لهم بإخلاء

منازلهم!

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٨
<http://www.alriyadh.com/١٨/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٥٥.html>

فيفاء - عافية الفيفي

اثارت تصريحات رئيس هيئة المساحة الجيولوجية الدكتور زهير عبدالحفيظ نواب والتي نشرت مؤخراً عن خطورة السكن في جبال فيفاء المعرضة للانهدامات عند هطول الأمطار او الزلازل والتي جاءت بعد عام من العمل على دراسة طبيعة جيولوجية جبال فيفاء من قبل هيئة المساحة الجيولوجية اثارت استغراب ابناء فيفاء الذين قالوا ان الكوارث الطبيعية معرضة لها أي منطقة وليست جبال فيفاء فقط .

وعن دعوة نواب المواطنين بإخلاء منازلهم لأنها ستتهار قال المواطنون نحن نسكن في امن وسلام على قمم جبال فيفاء ومن قبلنا اجداد اجدادنا منذ مئات السنين ولم يحصل أي انهيار لأي منزل في فيفاء وتساءل المواطنون اين يريد رئيس هيئة المساحة الجيولوجية ان نذهب وهل سيتم توزيع منازل على المواطنين وشكك المواطنون في نتائج الدراسة التي قامت بها الهيئة والتي لم تأخذ اراء المواطنين في اسباب الانزلاقات الارضية التي لم تحصل بسبب زلازل ولا براكين . وقال المواطنون ان الانزلاقات التي تحدث على الطرقات بسبب الاهمال الذي طال هذه الطرق منذ شقها في هذه الجبال قبل عشرات السنوات دون صيانة وتركها دون سواند لجوانب الطرق الداخلية والخارجية ولا تصريف لمياه الأمطار ولا حواجز ولا ارصفة كلها عوامل ادت الى حدوث انزلاقات بعد زيادة هطول الأمطار وكذلك عدم وجود شبكة صرف صحي .

وقال المواطن علي جابر الفيفي ذهبت الهيئة الى التكهّن بالمستقبل ونحن لا نعلم الغيب ولكن ما نعرفه ان الانهيارات التي كلفت الهيئة بدراسة مسبباتها في فيفاء هي بأسباب معروفة لدى كل ابناء فيفاء وهي اهمال الجهات الخدمية وتصلها عن مسؤولياتها في فيفاء .

المهندس سليمان احمد الفيفي قال حصلت الانهيارات في الطرق بفيفاء لأنها لم تعتمد في انشائها على دراسات هندسية بل كانت نتيجة لاختيارات عشوائية وبعد شق الطريق كانت هناك صخور معلقة وبقيت عشرات السنين على ذلك الوضع إلى أن جاء موسم الأمطار فانهارت وهذا شيء طبيعي وهناك انهيارات تحصل في بعض المدرجات مع هطول الأمطار وهذا ايضا شيء طبيعي جداً فقد كانت تحدث منذ سنين سابقاً بما يسمى (الخرام) جمع خرمة وذلك لعدم تصريف المياه منها بطريقة صحيحة ولعدم بناء بعضها بصورة صحيحة .

من جانبه قال الباحث في التخطيط الإقليمي والتنمية الحضرية والريفية الاستاذ ملهي بن علي الغزواني انه من المعروف علمياً ان ما حصل في فيفاء هي انزلاقات وليس انهيارات لان الانهيار يطلق على مبنى او جسر او كبري وهذا لم يحدث في فيفاء فقط كانت انزلاقات بفعل تشبع التربة بالامطار وبفعل الضغط على التربة تنزلق بعامل الجاذبية الارضية للسفوح الحادة الانحدار وهذه الانزلاقات موسمية مرتبطة بموسم الأمطار ومن الخطاء ان تعمم الانزلاقات التي حدثت على جبال فيفاء وكانت في مواقع محددة ومعروفة على الطرق خصوصاً كنيذ ابار بطريق ١٢ وكذلك على طريق ٨ و ٢٠ ولا شك ان ربط الانزلاقات بالمشاريع سوف يؤثر على تنمية فيفاء .

واضاف الغزواني اعتقد ان مثل هذه المبالغات من قبل بعض الجهات ماهي إلا مبررات للخروج من المسؤولية مستقبلاً وهل من المنطق ان ندعو حوالي ٧٠ الف نسمة بشكلون سكان فيفاء للرحيل من منازلهم اين يذهبون ومع هذا ايضاً سوف تعذر المؤسسات التي رست عليها مشاريع في فيفاء وتعذرت بأعذار واهية .

رئيس مركز فيفاء عليوي بن قيضي العنزي قال نحن في تعاون وتواصل مستمر مع فريق هيئة المساحة الجيولوجية في فيفاء ويجب الانستيق التقرير النهائي للهيئة اما الانزلاقات التي تحصل في فيفاء فنلاحظ دائماً انها تكون بعد هطول الامطار على الطرقات .

وشكر العنزي سمو امير منطقة جازان على اهتمامه وحرصه على سلامة أبنائه المواطنين في فيفاء ووقوفه على الانهيارات التي تحصل وتوجيه هيئة المساحة الجيولوجية بدراسة اسبابها .

وكان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان قد كلف هيئة المساحة الجيولوجية بعمل دراسة عن أسباب الانهيارات التي حدثت بعد الامطار التي شهدتها جبال فيفاء عام ١٤٢٧هـ على بعض الطرق وتستمر هذه الدراسة لمدة أربعة اعوام يتم الانتقال بعد الانتهاء منها لدراسة جبال الحشر بمنطقة جازان.

جامعة نايف تنظم حلقة علمية عن الإجراءات الجزائية في حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال الأميرة عادلة: للجهات الأمنية والقضائية دور في توفير الجانب الأكبر من أمان الأسرة

المصدر: جريدة الرياض الإحد ١٣٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/١٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٦٣٠.html>

الرياض - الرياض

تبدأ صباح اليوم أعمال الحلقة العلمية (الإجراءات الجزائية في حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال) التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٤٣٢/١/١٣١٦ هـ الموافق من ٢٠١٠/١٢/١٩ بمقر الجامعة بالرياض .

ويأتي تنظيم هذه الحلقة العلمية المهمة في إطار التعاون المثمر بين الجامعة وبرنامج الأمان الأسري الوطني للتصدي لظاهرة الإساءة للأطفال وإهمالهم وهي ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف المجتمعات الأمر الذي يستدعي طرحها ودراساتها ومعالجتها بالطرق السليمة والأساليب الصحيحة والإطار القانوني (التشريعات والنظم) وهو أحد الإجراءات والتدابير الوقائية التي يجب أن تعتمد في مجتمعاتنا العربية إلى جانب الأساليب النفسية والاجتماعية والتوعوية والدينية في إطار معالجة تكاملية وفي إطار تضافر الجهود المجتمعية لمواجهة هذه المشكلة ومعالجتها والوقاية منها .

وأوضحت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني أن هذه الحلقة العلمية تأتي إدراكاً من برنامج الأمان الأسري الوطني لأهمية دور رجال الأمن والقضاء في حماية الطفل من الإساءة والإهمال ما دعا البرنامج لتنظيم هذه الحلقة بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بهدف إكساب المشاركين المعارف المتقدمة في مجال حماية الطفل من الإيذاء وصقل مهاراتهم في التعامل مع هذه القضايا، وأضافت سموها أن الأسرة تجمع مقدساً له غايات سامية طالما حرص الإسلام على إبقائه قوياً! متماسكاً يحقق أهدافه ويصمد أما الطوارئ والأحداث، حيث تقوم الأسرة في الإسلام على أساس تراحم مبني على الإيمان الذي تنبثق عنه المسؤولية الأخلاقية والالتزام بتشريعات وقوانين الأسرة وتحمل مسؤولية المساهمة في بناء الإنسان والمجتمع الصالح، وكون هذه اللبنة هي جزء من هذا المجتمع ولا يمكن لها أن تعيش مستقرة إذا لم يتوافر لها الأمن والأمان فقد كان للجهات الأمنية والقضائية دور في توفير الجانب الأكبر من أمان هذه الأسرة وحمايتها، وتمنت سموها أن تحقق الحلقة مبتغاه وتسهم في حماية أجيال المستقبل بغية توفير بيئة آمنة لهم. من جهته أوضح معالي أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي رئيس الجامعة أن تنظيم هذه الحلقة العلمية المهمة والإنسانية يأتي انطلاقاً من أهمية الترابط الأسري بين أبناء المجتمع وسيادة روح التآلف والتواد والتراحم فيما بينهم ومن حرص الجامعة على تبني المجتمع لهذه المفاهيم السامية وإعمالاً للرؤية الواقعية الطموحة لها وانسجاماً مع رسالتها العلمية الأمنية ولذلك جاءت هذه الحلقة لتنمية معارف المشاركين في النشاط التدريبي وتطوير مهاراتهم في هذا المجال. وأضاف معاليه أن الجامعة وبتوجيه كريم من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للجامعة قد أولت حماية الطفل ومكافحة العنف الأسري جل اهتمامها وعنايتها، حيث ناقشت العشرات من رسائل الماجستير والدكتوراه التي تناولت الموضوع من مختلف جوانبه كما نظمت بالتعاون مع المنظمات الدولية كاليونيسيف عدداً من الدورات والحلقات العلمية حول أمن الطفل وحمايته إضافة إلى إصدارها لعدد مقدر من الإصدارات العلمية التي أصبحت مراجع رئيسة للباحثين

في مجال امن وحماية الطفل ومكافحة العنف الأسري، وأوضح معاليه أنه مما يفاقم حجم هذه الظاهرة هو أن الأجهزة الإعلامية على اختلاف أنواعها في كثير من المجتمعات العربية مازالت تهتم بالدرجة الأولى بتسليط الضوء على العنف الخارجي الذي يحدث خارج إطار الأسرة أما جرائم العنف العائلي فإنها لا تثير اهتمام الإعلام إلا فيما ندر كما أن هذه الجرائم لا تظهر في كثير من الإحصاءات الجنائية الرسمية، إضافة إلى أن النظرة إلى العنف الأسري في بعض المجتمعات العربية على أنه من الأمور العادية أو التي ليست في مجال المناقشة العامة لأنه من مقتضيات التربية وخصوصية الأسرة العربية، ولعل مثل هذه الحلقة العلمية التي نحن بصدد تسهم في تغيير هذا الواقع .

الغامدي: الحلقة نظمت لتنمية مهارات المشاركين وتطوير مهاراتهم في مجال حماية الأسرة ووجه معاليه الشكر لصاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز آل سعود رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني ولصاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيس البرنامج على الجهود التي بذلت لتنفيذ هذه الحلقة العلمية في إطار التعاون القائم بين الجامعة والبرنامج .

ويشارك في فعاليات الحلقة العاملون في أقسام الشرطة، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وديوان المراقبة العامة، وديوان المظالم ووزارات العدل والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية .

وتهدف الحلقة إلى الارتقاء بمستوى أداء رجال الأمن والقضاء في كافة المؤسسات المعنية بالتعامل مع قضايا إيذاء الأطفال، وإكساب المشاركين مهارات في مجال حقوق الطفل وحمايته، وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بين المشاركين، وتنمية الثقافة الشرعية والقانونية لديهم .

وستناقش الحلقة عدداً من الأوراق العلمية أهمها: حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها في أنظمة المملكة، وحقوق الطفل في النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية، وقواعد سماع أقوال الأطفال ضحايا الإساءة، والمفاهيم المختلفة للإساءة للطفل وسوء المعاملة وعوامل ودوافع وآثار ونتائج الإساءة للطفل، وأساليب تلقي البلاغات وطرق البحث والتحري في مجال الإساءة للأطفال وسوء معاملتهم وإهمالهم، وقواعد استجواب المتهم في قضايا إساءة معاملة الطفل، وتدابير وقاية حماية الأطفال ضحايا الإساءة وسوء المعاملة والإهمال، وأنماط الإصابات في قضايا الإساءة للطفل (الجسدية والنفسية) ودور الطب الشرعي في مجال كشف وإثبات العنف والإساءة للطفل، ودور الادعاء العام في هذه القضايا، قواعد المحاكمة في هذه النوعية من القضايا وغيرها من الموضوعات ذات الصلة. من جهة أخرى بدأت صباح اليوم السبت ١٤٣٢/١/١٢ بمقر الجامعة بالرياض أعمال الدورة المخبرية (استخدام الدليل الرقمي في مكافحة الجرائم الاقتصادية) التي تنظمها كلية علوم الأدلة الجنائية بالجامعة خلال الفترة من ١٤٣٢/١/١٤٦ هـ ويستفيد منها العاملون في إدارات مكافحة الجرائم الاقتصادية وفي مجال تقنيات الدليل الرقمي في إدارات الأدلة الجنائية والإدارات الأمنية والمالية والاقتصادية في الدول العربية .

وتهدف الدورة على تعريف المشاركين بأحدث المستجدات والمعارف في مجال الجرائم الاقتصادية وأنواعها المستحدثة وتأثيراتها المتنامية على الاقتصاد والأمن، وتدريب المشاركين على طرق مكافحة الجرائم الاقتصادية ودور المصارف والمؤسسات المالية في هذا المجال، وتطوير مهارات المشاركين في استخدام تقنيات الدليل الرقمي وطرق التعقب عبر الحاسب الآلي والشبكات وفحص وتفسير النتائج من خلال التطبيق العملي.

مبادرات رجال الأعمال والجمعيات ضعيفة معاقو الشرقية : في يومنا العالمي لم يحتفل بنا أحد!

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/2010/12/19/article586693.html>

الخبر، تقرير - عبير البراهيم
وجه الكثير من المعاقين النقد لرجال الأعمال الذين تغيبوا عن المبادرات الجادة لمساعدتهم، بالرغم من المحاولات العديدة للوصول إليهم دون جدوى، حيث بقي اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة مهمشاً ودون أي اهتمام .
يقول «فواز الكثيري» سكرتير جائزة الأمير محمد لدعم المعاقين ووكيل إحدى المدارس: إن الاحتفال باليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة يُعد مهمشاً في المنطقة الشرقية، إلا أنه وإن حدث في مناطق أخرى، فإنه يأتي من اجتهادات شخصية وغير مدروسة، أو اجتهادات من جمعيات خيرية وليست من دوائر حكومية مخصصة كمرجعية عامة للمعاق، مضيفاً أنه لم يلمس خلال فترة إعاقته التي بدأت منذ سبع سنوات يوماً واحداً وجد فيه الاهتمام بشأن المعاق، مشيراً إلى أن اجتهاد كمتطوع في مركز الأمير سلمان للمعاقين مع مجموعة من المتطوعين للاهتمام بشئون ذوي الاحتياجات الخاصة بطرح ما يهمهم، إلا أنهم لم يستطيعوا الوصول إلى رجال الأعمال، ليتم التركيز على إرسال الرسائل عبر الهاتف لكل من يرغب في الاهتمام بهذه الفئة، ذاكراً أن مبادرة جمعية «احتواء» أقتصر دورها فقط على الأطفال المعاقين، من خلال اصطحابهم إلى القرية الترفيهية فقط .

ويرى «محمد الطريقي» -مهندس معماري مصاب بشلل نصفي- أن اللقاءات التي تُعد لذوي الاحتياجات الخاصة أصبحت موسومة بعدم المصادقية، وربما لذلك جاء تهيمش الاحتفال باليوم العالمي للمعاق، مبيناً أن هناك قرارات كثيرة تخص المعاق لم تنفذ، مثل تسهيل عملية القروض البنكية، فهناك الكثير من المعاقين موظفين، إلا أنه لا يسمح لهم بأخذ القروض، إما لضعف الراتب أو لعدم وجود اتفاقية بين جهة العمل والبنك. من جهته أكد «سعود العواد» -من ذوي الاحتياجات الخاصة- أن الاحتفال باليوم العالمي للمعاقين هو حق من حقوقهم، حيث قام بمخاطبة الجهات المعنية من أجل إحياء هذا اليوم العالمي، إلا أنه لم يجد أي تفاعل، موضحاً أن هناك بعض الجمعيات أبدت عدم علمها بهذا اليوم، مما تسبب في عدم مبادرتها للاحتفال بمبدية الوعود للاحتفال في العام المقبل، لافتاً إلى أن الاحتفال باليوم العالمي للمعاقين يُعد فرصة لتفاعل المجتمع معهم ومناقشة قضاياهم، وكذلك توعية المجتمع بأهمية وحقوق هذه الفئة، خاصة وأن منهم الموهوبين من الرسامين والمهندسين .

وتختلف تجربة الأحساء مع الاحتفال باليوم العلمي للمعاق، حيث أوضح «محمد العرب» -مصاحب بشلل نصفي- أنه يثمن الاهتمام بهم كفئة بحاجة إلى الدعم النفسي من قبل المجتمع، متحدثاً عن اجتماعاتهم المتكررة التي تحدث دائماً بين فترة وأخرى، وذلك من أجل مناقشة احتياجاتهم وقضاياهم .

وفي السياق ذاته ناشد «حمد الهزاع» من ذوي الاحتياجات الخاصة، الجمعيات والجهات المعنية بضرورة الاهتمام بأمورهم وتخصيص هذه الاحتفالات للوقوف على أهم قضاياهم الصحية والوظيفية والتعليمية، مضيفاً أن المعاقين مهمشين ولا حقوق لهم، كما أن صوتهم غير مسموع ومثل اليوم العالمي للمعاق، لابد أن ينطلق من فكرة الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وتدعيم فكرة انتمائهم للمجتمع.

مؤكد أن قضيتها جنحة وليست جريمة .. الحامي الراشد لـ عكاظ :

استمرار توقيف معنفة الخادمة مخالفة

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ العدد ٣٤٧٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٩/Con٢٠١٠١٢١٩٣٨٩٣٣٩.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة
أكد لـ«عكاظ» المحامي والمستشار القانوني أحمد الراشد، أن بقاء المرأة الموقوفة على قضية الخادمة الإندونيسية التي حدثت في المدينة المنورة أخيراً، مخالف لنظام الإجراءات الجزائية، ويتعين على هيئة التحقيق والادعاء العام إطلاق سراح المتهم بكفالة حصرية.
وأشار الراشد إلى أنه يتعين على القاضي أن يصدر أمراً بإخراج المتهم من السجن بالكفالة حتى انتهاء القضية في المحكمة، مع حضورها ومن ينوب عنها للجلسات، مبيناً أن القضية تصنف على أنها «جنحة» وليست من الجرائم الكبرى التي توجب توقيف مرتكبها وعدم خروجه بكفالة.
وزاد المستشار القانوني الراشد «هناك قضايا عديدة مماثلة وحالات اعتداء انتهت إلى حدوث أضرار أبلغ مما أحدثته الموقوفة بخادمتها، وتم إخراج مرتكبها بكفالة دون إضرار بحق المدعي المعتدى عليه».
وأوضح الراشد أن حبس معنفة الخادمة انفرادياً في شعبة النساء التابعة لسجن المدينة العام، أمر مخالف يستوجب إحالة من أصدر العقوبة بذلك إلى التحقيق في هيئة الرقابة والتحقيق، داعياً إلى خروج المتهم بكفالة رغم ثبوت ارتكابها الاعتداء.
وأضاف «أن المحكمة الجزئية هي الجهة المختصة التي أحيل إليها ملف القضية، وسيتولى أحد قضاتها النظر في القضية والاستماع لأطرافها، حيث تنتظر المحكمة الجزئية في مثل هذه القضايا باعتبارها «جنحة»، ولكن القضايا الكبرى تنتظرها المحكمة العامة».

المظالم ينظر قضية مواطن ضد شرطة جدة غداً

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٩/Con٢٠١٠١٢١٩٣٨٩٣٥٠.htm>

فهد المطيري - جدة

تنظر المحكمة الإدارية في ديوان المظالم في جدة غدا، قضية مواطن ضد شرطة جدة، وبالتحديد البحث الجنائي، لاتهامهم إياه بقتل والده.

وأوضح لـ«عكاظ» صاحب الدعوى صالح شاغي العتيبي أنه تعرض للتحقيق والسجن بتهمة الاشتباه في قتل والده الذي عثر عليه جثة هامدة على طريق الحرمين في الـ١٤ من صفر ١٤٢٨ هـ، مبينا أن السبب وراء التحقيق معه يعود إلى اشتباه الجهات الأمنية إثر صورة التقطت عند آلة للصرف النقدي.

وقال العتيبي إنه تم إخراجته بكفالة بعد عدم ثبوت البصمات والحمض النووي والصور، مضيفا «ورغم ذلك أخروا إفراجي يوما كاملا، ومن حقي أن أتقدم بشكوى ضد المتسببين في اتهامي وسجني، كاية جهة حكومية أخرى تتعرض للمقاضاة».

وأفاد صاحب الدعوى بأن والده اغتيل بين طريق الحرمين مكة - جدة في مكان مكشوف أمام الأعين، راجيا من الله تمكين الجهات الأمنية من قاتل والده وعرضه للعدالة.

يشار إلى أن المحكمة الإدارية عقدت جلستها الأولى في ١٧ جمادى الآخرة الماضي، والجلسة الثانية في السادس من شعبان الماضي، لكن الطرف الثاني في القضية لم يحضر الجلسة.

وحضر مندوب عن الجهة الأمنية في الجلسة الثالثة التي عقدت في ٢٤ من شوال الماضي، وطلب منحه فرصة لجمع المعلومات والحقائق.

هيئة التحقيق تحيل ملف قضية الخادمة سوميائي للمحكمة الجزئية

المصدر: جريدة المدينة الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م العدد ١٧٤٠٦

<http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٠٢٣>

عبدالرحيم الحدادي المدينة المنورة
أحالت هيئة التحقيق والإدعاء العام ملف قضية الخادمة سوميائي للمحكمة الجزئية للنظر في القضية، وخلال الأيام القادمة سوف يحدد موعد للجلسة الأولى أمام القضاء، تجمع الخادمة التي تدعي على مكفولتها أنها قامت بتعذيبها، والمواطنة السعودية المتهمة في ذلك.

من جهة أخرى قال المحامي عبدالرحمن المحمدي محامي القنصلية الإندونيسية التي وكلته سفارتها بالترافع لصالحها والخادمة سوميائي أنه بعد أن أطلع على جوانب التحقيقات في ملف القضية بعد عدة جلسات لدى الجهات المعنية بالقضية، تم إحالة ملفها بالكامل للمحكمة الجزئية، وخلال هذا الأسبوع سوف يحدد موعد للجلسة الأولى بين المعنيين بالقضية للنظر في القضية والحكم فيها في ما يخص الحق العام، مشيراً إلى أن ما يخص الحق الخاص سوف يطالب به من القضاء.

الجدير بالذكر أن الخادمة سوميائي أدخلت مستشفى الملك فهد في ١٤٣١/١١/٢٩ وهي في حالة غير طبيعية جراء التشوهات في وجهها وبقيّة جسدها، وعمل محضر رسمي عن حالة الخادمة فور دخولها طوارئ المستشفى من قبل شرطة المستشفى، وبعد أن أدلت الخادمة بأقوالها واتهامها للمرأة التي تعمل لديها أنها هي التي قامت بتعذيبها، وتناولت وسائل الإعلام قضية تعذيب الخادمة وشغلت الرأي العام، وعلى إثر ذلك تجمهر مجموعة من الإندونيسيين أمام السفارة السعودية بإندونيسيا محتجين على تعذيب بني جلدتهم مما جعل حكومتهم تعيّن وفد رسمي من إندونيسيا الذين حضروا برفقة السفير الإندونيسي وقنصلهم العام لزيارة الخادمة وتوكيل محامي للترافع في قضيتها.

أكد افتتاح إدارتين نموذجيتين للأحوال بالدمام والأحساء.. اللواء الفداء لرياض: تقنية الهوية الوطنية تمنع التلاعب بها وتزويرها وإصدار البطاقة الموحدة قريباً

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/١٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٦٥٦.html>

الدمام - هيثم حبيب
أكد وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية اللواء عبدالرحمن بن عبدالعزيز الفدا بأن نسبة التزوير لبطاقة الاحوال المدنية في نسختها الاخيرة تكاد تكون معدومة نظرا لتقنياتها العالية والتي يصعب اختراقها او التلاعب بها .
وقال في حديثه ل"الرياض" أثناء زيارته التفقدية لسير العمل بإدارة مكتب الاحوال المدنية بالدمام بأنهم مطمئنون من مستوى الامان الذي وصلت له الهوية المدنية في نسختها الاخيرة موضحا بأن من اهم اسباب الطباة المركزية لها في الرياض والذي يسبب تأخير استلامها بعض الشيء هو الحرص على أمنها وبالتالي يتم ضمان عدم التلاعب او محاولة تزويرها .
وأضاف "نتطلع في المستقبل لإصدار (البطاقة الموحدة) ليتمكن المواطن بذلك من استخدام هويته الوطنية في جميع القطاعات كالمرور والجوازات او استخدامها كبطاقة صحية وائتمانية، حيث ان اغلب دول العالم تسير بهذا الاتجاه ونحن سائرون ليكون هذا التوجه معمولاً به في المستقبل القريب ."
وذكر اللواء الفدا بأنه تم اعتماد ثلاثة عشر موقعا ليكونوا إدارات نموذجية للأحوال المدنية في مناطق المملكة لتحتوي على الكثير من الخدمات ومراكز التدريب والتطوير حيث بدأ العمل بالمركز الاول نظرا للحاجة الملحة له في منطقة مكة المكرمة مشيراً لاعتماد موقعين بالشرقية احدهم بالدمام والآخر بالأحساء وسيتم افتتاحهم بالقرب العاجل .
وأشاد مدير إدارة الاحوال المدنية بالدمام محمد بن عبدالله العواص في حديثه ل"الرياض" التفاعل الجيد من قبل المواطنين للأنظمة الجديدة المتبعة من خلالهم حجزهم لمواعيدهم باستخدام الشبكة العنكبوتية مما ساهم بشكل كبير لتنسيق وتنظيم مواعيدهم ما أعطى بدوره تنظيم عال للموظفين لاستيعاب أعداد اكبر من المواطنين وتقديم أفضل الخدمات لهم.

العدل تدشن خدمة الرسائل لإبلاغ المتنازعين بمواعيد

الجلسات

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/١٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٨٤٤.html>

الرياض - واس

باشرت وزارة العدل إرسال رسائل تذكيرية بمواعيد الجلسات لأطراف القضية . وأوضح مدير عام الإدارة العامة للحاسب الآلي بوزارة العدل المهندس ماجد بن إبراهيم العدوان أن خدمة الرسائل النصية " sms " تهدف لتذكير مواعيد الجلسات للقاضي ولطرفي القضية بحيث يتم إرسال هذه الرسائل قبل موعد الجلسة ليتسنى للقاضي والمتنازعين الحضور في موعد الجلسة وعدم تكبد مشقة الحضور العشوائي. وقال : إن خدمة الرسائل النصية تعمل حالياً في المحاكم التي تم ربطها بمركز المعلومات الرئيسي بالرياض والبالغ عددها ٢٠ محكمة. وأضاف : أن خدمة الرسائل النصية تأتي في إطار التطور التقني التي تعيشه الوزارة حالياً والمتمثل في تدشين البوابة الالكترونية للوزارة وما تحتويه هذه البوابة من خدمات الكترونية ومنها صحائف الدعوى والمؤشر العقاري ومعلومات عن المحامين المصرح لهم من قبل الوزارة ومأذوني الأنكحة بالإضافة إلى عرض المناقصات التي تقوم بها الوزارة ويتم طرحها في منافسات عامة. وبين العدوان أن الخدمات التي تقدمها وزارة العدل تسير ضمن جدول زمني فيما أمكن جدولته إنفاذاً لمتطلبات مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء. وعبر في ختام تصريحه عن شكره لمعالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى على ما تلقاه الخدمات الالكترونية من دعم واهتمام مباشر من معاليه ضمن خطوات الوزارة التقنية في شمول الخطوات التطويرية لجهاز القضاء.

المفتي العام يحاضر عن واجب الخطيب في بيان خطر الإرهاب

والغلو والانحرافات الفكرية

آل الشيخ: إصدار توضيح مفصل سيوزع للخطباء حول قرار

قصر الفتوى

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/١٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٨٤٧.html>

الرياض - تركي العمري

حث سماحة مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء ورئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ خطباء الجوامع في مدينة الرياض على محاربة الغلو والارهاب واستغلال المكانة التي هم عليها لإصلاح المجتمع وتنويره من المخططات التي تريد فساد المجتمع ، ونبذ الافكار المنحرفة والمغالطات التي تهدد المسلمين في دينهم ودنياهم .

واوضح سماحة المفتي ان العمل جار لاصدار توضيح مفصل سيوزع للخطباء حول قرار قصر الفتوى مستقبلا، كما ابدى الشيخ ال الشيخ رضاه من مطالبة احد المشاركين من الأئمة على استفادة الخطباء من وسائل الاتصال الحديثة وبث خطبهم ونصحهم للمجتمع عبرها واستغلال الفيس بوك للوصول لاكثر قدر من الناس .

خطباء يشيرون إلى تعرضهم للتهديد بسبب مواقفهم من قضايا الإرهاب والغلو وأحدهم يطالب ببذل «إرهاب» وأكد عدد من الخطباء تعرضهم للتهديد بسبب مواقفهم من قضايا الإرهاب والغلو ، وطالب احد المشاركين بوضع بدل ارهاب للأئمة على غرار القطاعات الامنية ، وذلك بسبب التهديد

وقال ال الشيخ خلال المحاضرة التي ألقاها على خطباء مدينة الرياض بعنوان: (واجب الخطيب في بيان خطر الإرهاب والغلو والانحرافات الفكرية) " أحب أن يكون اللقاء بيني وبينكم لقاء أخ لإخوانه ولا ينفذ هذا الاجتماع حتى تتضح الأمور كاملة ، مشيرا إلى أن الخطيب له في هذه العمل شرف عظيم في صعوده على المنبر الذي صعدته أفضل الخلق النبي محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب رضي الله عنهم .

واكد خلال المحاضرة التي نظمتها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ممثلة بفرعها بمنطقة الرياض على عظم استقبال الإمام للمأمومين يوم الجمعة واستقباله لهم يستمعون لكلامه بإنصات ، وقال محدثا الخطباء في الجوامع افرح بهذه النعمة الكبيرة وكن شاكرا لله ان جعلك من أئمة المسلمين .

وأشار مفتي المملكة إلى أن الجوامع قبل أربعين سنة لا تتجاوز العشرة جوامع في الرياض بينما تضم الآن أكثر من الف وثلاثمائة جامع .

ونبه آل الشيخ الخطباء على معالجة القضايا الإرهابية والأمن الفكري ومحاربة التيارات الهدامة التي تلبس لباس الخير وفي باطنها الشر والفساد في الأرض ، وقال ان دين الإسلام حرم الإرهاب بكل صورة وسفك دماء المسلمين والمعاهدين لقوله تعالى "وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا"، ولقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم "من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة ."

وشدد سماحة المفتي على تحريم الغلو في شريعة الله سبحانه وتعالى لما فيه من زيادة مبالغ فيها وقد قال تعالى "فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ"، مشيرا إلى أن الطغيان هو الغلو الشديد وهو قضية خطيرة يجب على الخطيب الجهد لتوضيح أخطارها .

وحذر الشيخ آل الشيخ من الخروج على الأئمة والاعتقاد الباطل بعدم جواز البيعة للإمام ، وللأمة الإسلامية قادتها وعقلاؤها وكبارها بقودهم للعمل على أمرهم وبحرم التشكيك فيهم . ووصف الإرهاب بأنه الشذوذ عن جماعة المسلمين ، منبها انه لا يعتمد على طريقة واحدة بل يعتمد على طرق متنوعة حسب الزمان والمكان ، وهو شر وبلاء يراد بالأمة ، قال تعالى " يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ" ، وقد ساقى السنة أحاديث تحذر من الإقدام على الأفعال التي تضر بمصلحة الجماعة ، مؤكدا أن الإرهابيين يسفكون الدماء وينتهكون الأعراض ويسرقون الأموال ويفسدون كل خير على المجتمع .

وشدد على أهمية الاستعانة بالأدلة من الكتاب والسنة خلال خطب الجمعة ، مطالبا بالتطرق لما يبث من سموم من خلال بعض مواقع الانترنت لتحذير المجتمع من خطره، مبديا أسفه الشديد لما يبث في بعض القنوات من سب للصحابة وانحراف وفساد .

وبين ان الدعاء لولاة الامر خلال خطب الجمعة فيه خير كبير حيث كان يدعو ابو موسى الأشعري رضي الله عنه لعمر بن الخطاب ، ولعل الدعوة فيها إصلاح كبير للمجتمع ، كما أن فيها تأكيدا على الترابط بين القيادة والشعب والإحساس بذلك .

وحذر مفتي المملكة من التكفير وقال لا يقبل عليها الا طالب علم متمكن

وقال المدير العام لفرع الوزارة بالرياض الشيخ عبدالله بن مفلح آل حامد في بداية اللقاء ان الموضوع المطروح يعتبر من الموضوعات الهامة التي تحتاج إلى زيادة مساهمات الأئمة في توجيه المواطنين والمقيمين لما يفيدهم ويسهم في جهود الدولة، لبيان الحق ورد المشتبهات، وهذا الموضوع هو واجب الخطيب في بيان خطر الارهاب والغلو والانحرافات الفكرية

حسم قضية الأكاديمية ضد جامعة القصيم اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الإحدث ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٩/Con٢٠١٠١٢١٩٣٨٩٣٦٠.htm>

سليمان النهابي - عنيزة

تنظر المحكمة الإدارية في منطقة القصيم اليوم الدعوى المقدمة من الأستاذة الجامعية الدكتورة حصة الكهلان ضد جامعة القصيم بسبب إنهاء نديها على خلفية خطاب مناصحة وردّها من مدرسة ابتدائية للبنات في محافظة عنيزة. وبحسب لائحة الدعوى أن الأستاذة الجامعية أبلغت طالبتها أن «الصلاة شيء قديم فلا تصلوا»، وهو ما تنفيه الأستاذة الجامعية.

وفيما توقعت مصادر ذات صلة أن تكون جلسة الحكم حاسمة، أكد عضو هيئة التدريس في الجامعة الدكتور حمد الخرب الذي يترافع عن زوجته أن مدير التربية والتعليم في محافظة عنيزة رفض الإجابة عن استفسار الأكاديمية حول الخطاب الذي تعرض للدكتورة والذي حررتّه المدرسة الابتدائية الرابعة للبنات في عنيزة. يذكر أن المحكمة الإدارية عقدت جلستها السادسة يوم الثلاثاء ٢٤ من الشهر الماضي، غير أن رغبة القاضي في التأمل والمراجعة أرجأت البت في القضية إلى اليوم.

ندبن معلمة ورفضن إعادتها إلى مدرستها التحقيق مع مسؤولات مركز إشراف في عسير

المصدر: جريدة عكاظ الإحدث ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٩/Con٢٠١٠١٢١٩٣٨٩١٣٣.htm>

سعيد الزهراني - أبها

تحقق هيئة الرقابة والتحقيق في منطقة عسير مع أربع قياديات تربويات ومعلمة بتهمة تجاوز الأنظمة، وتعطيل الحركة التعليمية في عدد من المدارس التابعة لمركز الإشراف النسائي في محافظة أحد رفيدة. وكانت مسؤولات مركز الإشراف النسائي، تجاهلن توجيه إدارة تعليم البنات في عسير بإعادة معلمة إلى مدرستها بعد أن أصدرن قراراً بنديها إلى مدرسة أخرى للتغطية مكان إحدى المعلمات، ما دعا زوج المعلمة إلى التقدم بشكوى إلى إدارة تعليم البنات وهيئة الرقابة والتحقيق، مطالباً بالتحقيق مع مسؤولات المركز حول تجاوزات في تطبيق الأنظمة المتعلقة بقرارات النذب وآلية توزيع المعلمات على مدارس المحافظة، إضافة إلى اتهامات بمحاباة بعض المعلمات على حساب العملية التعليمية، وإلزام زوجته بتنفيذ قرارات مركز الإشراف النسائي تحت ذريعة القيام بواجباتها الوظيفية المطلوبة منها بينما الهدف من ذلك خدمة معلمة مقربة من إداريات المركز. وتشير تفاصيل القضية، إلى صدور قرار نذب من قبل مركز الإشراف النسائي يقضي بإلزام معلمة بالتغطية مكان معلمة أخرى دون وجود ما يستدعي ذلك، وبعد تقدم المعلمة بتظلم، وجهت إدارة تعليم البنات في عسير بإعادتها إلى مدرستها، إلا أن مسؤولات المركز لم يلتزم بتطبيق التعليمات الصادرة بشأنها.

وتشير مصادر «عكاظ» إلى وجود تجاوزات إدارية في توزيع المعلمات على مدارس المحافظة من خلال توجيه أكثر من معلمة إلى المدارس القريبة والواقعة في المدن وحرمان المدارس البعيدة منها أو تغطية العجز فيها بواسطة النذب، الأمر الذي انعكس سلباً على العملية التعليمية ومستوى الطالبات. وأوضح مدير هيئة الرقابة والتحقيق سعيد يوسف قليل، أن التحقيقات لا تزال جارية في القضية، مشيراً إلى أن الهيئة في طور جمع المعلومات والاطلاع على الوثائق والمستندات الخاصة بها، مؤكداً أن الإجراءات التي ستصدرها الهيئة لن تتم إلا بعد دراسة وإفية لكافة ملايساتها.

مدير الأمن العام يفتح اليوم الملتقى القانوني بمقر الأمن العام

المصدر: جريدة الجزيرة الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م
<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢١٩/In١٦.htm>

الجزيرة - عبدالرحمن السريع

تحت رعاية معالي مدير الأمن العام الفريق سعيد بن عبدالله القحطاني وعدد من قيادات الأمن العام يعقد بمقر الأمن العام صباح اليوم الملتقى التنقيضي القانوني بعنوان: «المهام والاختصاصات النظامية لإدارات الحقوق المدنية في تنفيذ الأحكام القضائية» الذي يستمر لمدة ثلاثة أيام بحضور عدد من المختصين في إدارة الحقوق المدنية في شرط المناطق. وقال اللواء موسى الحربي مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية ل(الجزيرة) إن هذا البرنامج يأتي ضمن الحلقة التنقيضية التي انتهجها الأمن العام لتنقيف منسوبيه بالإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بالحقوق المدنية وفق اختصاص كل إدارة حيث يأتي منسجما مع المستجدات القانونية التي صدرت مؤخرا والتي تحتاج إلى تطوير قدرات العاملين في هذا المجال لكي تتلاءم مع ما تم استحداثه من إجراءات وقوانين مستجدة، مشيراً إلى أن الملتقى يركز على توعية وتنقيف المختصين في إدارات الحقوق المدنية في شرط المناطق، وهو أحد البرامج التنقيضية القانونية التي تقيّمها وتعدّها الإدارة العامة للشؤون القانونية بالأمن العام ضمن الخطة التنقيضية للجهات التنفيذية لمنسوبي الأمن العام بتوجيهات صاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية حفظه الله.

وأضاف اللواء الحربي أن المختصين في الإدارة القانونية بالأمن العام قاموا قبل عقد هذا الملتقى وبتوجيه مباشر من معالي مدير الأمن العام بزيارة عدد من إدارات الحقوق المدنية بالأمن العام، شملت هذه الزيارة عدة مناطق من خلالها تم الوقوف على طبيعة العمل فيها وأهم المكتسبات التي تحظى بها إدارات الحقوق المدنية، ومناقشة العوائق التي تواجه هذه الإدارات، وتقييم شامل للعمل القانوني والإجرائي فيها.

منوهاً بجهود الأمير سلمان الإنسانية والخيرية في توفير الغذاء

للأسر المحتاجة

د. آل بشر: بدء العمل في بنك الطعام قريباً والوصول إلى

الفقراء على مدار الساعة

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/١٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٨٦٩.html>

الرياض، حوار - راشد السكران

أشاد الأمين العام لجمعية البر بالرياض "د. عبدالله بن عبد الرحمن آل بشر" بموافقة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض رئيس مجلس إدارة جمعية البر بالرياض على إنشاء بنك الطعام بالرياض، تحت مظلة جمعية البر بالرياض الذي يهدف إلى توفير الغذاء للأسر المحتاجة وإيجاد فرص عمل لذوي الدخل المنخفض . وقال في حديث لـ "الرياض" إن هذا المشروع يأتي امتداداً للدعم المتواصل من سموه للأعمال الخيرية، حيث يقوم البنك بتقديم الغذاء للفقراء بطريقة علمية ومستدامة، وتمكين مختلف شرائح المجتمع من الإسهام في دعم الفقراء والمحتاجين، مشيراً إلى آلية عمل البنك تتمثل في التعاقد مع المطاعم الكبرى والفنادق وصالات الأفراح والمصانع الكبيرة، وعمل مطبخ مركزي، وإدراج الأسر المحتاجة في هذا المشروع، وإنشاء مصنع تغليب وتغليف للأطعمة الجافة، إضافة إلى مراعاة أن يكون عمل بنك الطعام على مدار الساعة، مؤكداً على أنه يشمل جميع مدن ومحافظات منطقة الرياض، وفيما يلي نص الحوار :

عمل «مطبخ مركزي» وإنشاء مصنع «تغليب وتغليف» للأطعمة الجافة ..
بإدارة إنسانية

" *د. عبد الله " لقد وجه رائد العمل الخيري الأمير سلمان بإنشاء بنك للطعام يتم من خلاله تخزين فائض الأطعمة، وتوزيعها على المستحقين، فهل من كلمة حول هذه المبادرة الإنسانية؟
- سمو الأمير سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - يوجه ويدعم دائماً وعلى مدى أكثر من خمسين عاماً كل ما يساعد على سد الحاجة ومساعدة المحتاجين، وهذه المبادرة هي غيض من فيض من ما يقدمه سموه في سبيل خدمة الفقراء والمحتاجين . وتأتي فكرة إنشاء بنك الطعام لتكمل مسيرة منظومة الأعمال الخيرية والاجتماعية التي تبناها سموه؛ ليقوم على أساسات متينة وركائز عميقة، نابعة من قيم ديننا الإسلامي الحنيف، وليسهم في تحسين مستوى معيشة الفرد بأسلوب عصري فريد .

والبنك سيكمل نشاط جمعية البر في استقبال الأطعمة وتوزيعها بإذن الله، حيث سيتم إنشاء مستودعات وثلاجات لاستقبال تلك الأطعمة، وإنشاؤه يحمل أهدافاً سامية وسيتم إطلاقه بألية منظمة وتقنية حديثة وتقنية صحية تضمن سلامة الغذاء، وستغطي خدماته منطقة الرياض، وسوف يتيح الفرص للمحسنين أن يدعموه وفكرته جاءت لتتلمس احتياجات المحتاجين .

وهذه اللفتة الكريمة من لدن سمو الأمير سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس إدارة جمعية بر الرياض بإنشاء بنك الطعام إنما هي خطوة سبقتها خطوات نحو تعزيز ودعم العمل الخيري؛ بما يحقق أهداف المتبرع والمحتاج .

وهذا البنك سوف يسهم بإذن الله في نشر الوعي لدى الجميع في مجتمعنا حول كيفية التعامل مع الطعام من حيث تقليل الفاقد واستغلال الفائض بالأسلوب المتحضر، خاصة في الأفراح والحفلات والمناسبات والولائم ويرسي العادات السليمة في تناول الأطعمة .

التعاقد مع المطاعم والفنادق وصالات الأفراح والمصانع لتنفيذ المشروع
الآلية والمعايير

*ما الهدف من تأسيس البنك وماهي الآلية والمعايير التي سيعمل من خلالها؟

-جاء تطوير استقبال فائض الأطعمة بإنشاء البنك بعد أن شكلت الحاجة هماً إنسانياً على مر العصور، ولم يغيب ذلك عن اهتمام سمو الأمير سلمان؛ فوجه بإنشاء بنك الطعام الذي يهدف إلى إيصال المعونات الغذائية وفائض أطعمة الولائم، والأغذية الجافة والإعانات الغذائية إلى مستحقيها وفق إستراتيجية لا تقتصر على المفهوم الإغاثة فقط، وإنما سيتجاوز ذلك لتكوين منظومة متكاملة من العمل الخيري والاجتماعي تكون نواته التدريب والتأهيل والتوظيف ودمج الأسر المحتاجة بالمجتمع لتصبح أسر فاعلة ومنتجة في المجتمع السعودي المسلم .

ووفق التوجيهات الكريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز فسينتهج البنك أساليب الإدارة الحديثة ومعايير الأداء المدروس في تنفيذ الأعمال المناطة به، والحفاظ على الجودة في جميع مراحل العمل والتوسع في كسب الشركاء الاستراتيجيين والداعمين لمسيرة البنك الخيرية، كما انه ستكون هناك إستراتيجية جديدة وفق الدراسات والخطط الإستراتيجية في مجال استقبال وإيصال المعونات الغذائية والمالية إلى المستفيدين من خدمات البنك .

تجميع الطعام

*ماذا عن كيفية وآلية جمع الطعام وتوزيعه؟

-جمعية البر الخيرية في الرياض دائماً من جل اهتماماتها؛ بحث مزيد من التنظيم للفائض من الأطعمة الغذائية الناتجة من المصانع أو الولائم والحليب الجاف للأطفال، وإنشاء بنك الطعام من أهدافه تسهيل عملية جمع الفائض من الأطعمة وتيسير وصولها إلى المحتاجين، ولدى جمعية بر الرياض عدة فروع لجمع الفائض من أطعمة الولائم والحفلات، سواء في المنازل أو قصور الأفراح أو الفنادق، والهدف من هذا العمل بالميكنة وفق بيانات تسهم في إنجاحه، والخروج من التقليدية في العمل الخيري سواء في عملية التجميع أو التوزيع، والجمعية تعلن دائماً عن ترحيبها بجمع الفائض من أطعمة الولائم والحفلات والزواج، عبر الاتصال بأقرب جمعية أو مبرة أو مستودع خيري متخصص في جمع الفائض من الأطعمة والمشروبات، لنتم الاستفادة منها بتوزيعها على المحتاجين والمستفيدين .

أما عن آلية عمل البنك فهي تتمثل في التعاقد مع المطاعم الكبرى والفنادق وصالات الأفراح، والتعاقد مع المصانع الكبيرة، وعمل مطبخ مركزي، وإدراج الأسر المحتاجة في هذا المشروع، وإنشاء مصنع تغليب وتغليف للأطعمة الجافة، إضافة إلى مراعاة أن يكون عمل بنك الطعام على مدار الساعة بفرق تتواصل مع المتبرع والمستفيد والشركاء والمتطوعين، إلى جانب مساهمة البنك في التأهيل والتدريب والتوظيف للأسر المحتاجة، والتعرف ورصد خط الحاجة، وحصر الأسر وأماكن تركزها وأسباب حاجتها .

الانطلاقة قريباً

*متى سيبدأ عمل البنك؟ وأين سيكون مقره؟

-سيبدأ عمل البنك بإذن الله عند اكتماله قريباً بعد وضع البنية التحتية، ووضع الخطط اللازمة وتجهيزه بالمواد وآلات التغليف الصحية وتوظيفه بالكامل بالكوادر المتدربة المتقنة للعمل؛ لكي يقوم على الوجه المطلوب وسوف يكون شاملاً لمدن ومحافظات منطقة الرياض، وسيتم لاحقاً توضيح تفاصيل أكثر لنشاط هذا البنك وآلية عمله وعناوينه بمدينة الرياض .

رسائل توجيهية

*ما دور الجمعية في توعية أفراد المجتمع للتقليل من مبالغات تقديم الأطعمة وما ينتج عنها من فوائض؟

-للأسف أننا نشهد مبالغات في تقديم الأطعمة وما ينجم عنه من فوائض، والجمعية ليست إلا معالجة لخطأ بعض أفراد المجتمع "من وجهة نظري الشخصية"، وهو الإسراف الذي يحتاج إلى رسائل تثقيفية للناس، رغم أننا لا نستطيع إلغاءه أو السير في طريق الترشيد القوي، ولكننا على الأقل نخفف منه، ولهذا فنحن نعمل لجمع الفائض في الأطعمة لدى الفنادق وقصور الأفراح لوجود أناس في حاجة إلى هذه الأطعمة، وهذا من باب حفظ النعمة والمحافظة عليها. وهنا أشير إلى أن الجمعية بجمعها لهذا الفائض، تأتي لتعالج جزءاً من السلبات التي يقع فيها بعض أفراد المجتمع، ولهذا فنحن في الجمعية لا نقدم من خلال ذلك خدمة جمع الفائض من الأطعمة والاستفادة منه، بل نعالج جزءاً من السلبات والتبذير في الولائم والأطعمة .

إعداد «إستراتيجية عمل» لاستقبال وإيصال المعونات للمستفيدين من البنك

دور القطاع الخاص

*هل للقطاع الخاص دور في دعم البنك، وماهي نوعية فرص العمل التي سيوفرها البنك لذوي الدخل المنخفض؟
-نعم سيكون هناك جهات مشاركة في هذا البنك من القطاع الخاص؛ كالشركات الخاصة بالغذائية والقطاعات الحكومية والأفراد، ونوعية مشاركتهم تتمثل في دعم البنك المادي والعيني وتقديم الاستشارات والدراسات .
ووفق الدراسة المقترحة والخطط الاستراتيجية المقدمة فسوف يكون هناك العديد من الوظائف الإدارية والفنية والتشغيلية التي يحتاج إليها البنك، وسوف نسعى إلى سد الاحتياج في هذه الوظائف، من خلال توظيف أبناء الأسر المحتاجة وذوي الدخل المنخفض .

كيفية المساهمة

*كيف سيتم تمكين فئات المجتمع من محبي الخير في المساهمة بهذا البنك ودعم الأسر؟
-سيتم تمكين شرائح المجتمع بالمساهمة في هذا البنك بعدة طرق الأولى: من خلال التبرع المباشر بفائض الولايم والمناسبات باستقبالها من فاعلي الخير من خلال فروع البنك والتصرف معها بالطريقة الصحيحة .
والثانية: شراء بطاقات خاصة بالأغذية، بحيث يتم مقابل تلك البطاقات الحصول على المواد الغذائية من المحلات والمراكز المعروفة بمنطقة الرياض، وإيصالها لتلك الأسر من خلال الجمعية التعاون مع مصانع الأغذية لتمويل البنك .
تحديد المحتاجين

*كيف يتم تحديد مدى حاجة الأسر المتقدمة للجمعية وهل هناك ضوابط للتسجيل بالجمعية؟
-نهتم بجانب البحث الاجتماعي الذي من خلاله يتم تحديد مدى حاجة الأسر المتقدمة للتسجيل للمساعدة، وأهمية أن تكون الضوابط والآليات المنظمة لهذا العمل موحدة بين جميع فروع الجمعية وبما يتناسب مع الظروف المعيشية الحالية، وقد تم تشكيل فريق عمل متكامل من جميع الفروع لإعداد لائحة شاملة لعمل البحث الاجتماعي، وهناك دراسة علمية للبحث الاجتماعي تتولى الدراسة الدقيقة واستعراض المعوقات التي تواجه عمل البحث الاجتماعي وسبل تذليلها، بالإضافة إلى مقارنة تقييم الأسر المعمول به حالياً مع واقع الظروف المعيشية المتغيرة، وتمخضت هذه الجهود عن إصدار لائحة منظمة لعمل البحث الاجتماعي بجمعية البر بالرياض تمثل في مجملها آلية تنفيذية واضحة لكل باحث اجتماعي يستطيع من خلالها تقييم حاجة الأسرة المتقدمة للتسجيل بتقييم اجتماعياً ومالياً دقيقاً وبالتالي معرفة مدى احتياج الأسرة .
شكراً سلمان ..

*هل من كلمة أخيرة حول جهود سمو الأمير سلمان في دعم العمل الخيري؟
-أود أن أؤكد أن ما تحقق من انجازات في جمعية البر الخيرية إنما جاء نتيجة الدعم والتوجيه الذي تحظى به جمعية البر من لدن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض رئيس مجلس إدارة الجمعية؛ الذي يحرص دائماً على تطوير هذا الصرح الخيري المبارك، ولا يفوتني في هذا اللقاء أن أوجه الشكر والتقدير لسموه الكريم على هذه المبادرة الإنسانية المتمثلة في موافقة سموه الكريم لإنشاء بنك الطعام، وهذه المبادرة لاتستغرب على سموه فله من الجهود الخير الكثير والتي لايتسع المجال لذكرها .

الأمير عبد العزيز بن عياف: الإعلان قريبا عن موعد مراجعة اللجنة واستكمال إجراءات التسليم انفراج أزمة أراضي شمال العاصمة .. والتوزيع للملاك وفق قاعدة المحاصة

المصدر: جريدة الاقتصادية الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م
http://www.aleqt.com/19/12/2010/article_480258.html

عبد الله الفهيد من الرياض
أعلنت أمانة منطقة الرياض استكمال تخطيط الأرض الواقعة شمالي المدينة المشمولة بالأمر السامي الكريم رقم ٨/١٠٦٥ في ١٤١٦/١١/١٢ هـ، والأمر السامي الكريم رقم ٥٩٢ في ٥/٩/١٤٢٣ هـ، والأوامر السامية التي تقضي باعتماد مخطط عام لها وتسليم الأراضي لأصحابها وفق قاعدة المحاصة .
وأوضح الأمير الدكتور عبد العزيز بن محمد بن عياف أمين منطقة الرياض، أنه بناء على توجيهات الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض، بسرعة إنهاء الموضوع وتسليم الأراضي لأصحابها، فإن العمل جار الآن لاستكمال تحديد مسارات الشوارع وتبتيير قطع الأراضي، حسب المخطط العام، لافتا إلى أنه سيتم الإعلان قريبا لأصحاب الأراضي لمراجعة اللجنة المشكلة لاستقبالهم واستكمال الإجراءات اللازمة لتسليم الأراضي لهم، رافعا في الوقت نفسه شكره للأمير الرياض، ونائبه، على اهتمامهما وما بذلاه من جهود وتوجيهات أدت إلى إنهاء الموضوع .
في مايلي مزيد من التفاصيل :
أعلنت أمانة منطقة الرياض عن استكمال تخطيط الأرض الواقعة شمالي المدينة المشمولة بالأمر السامي الكريم رقم ٨/١٠٦٥ في ١٤١٦/١١/١٢ هـ، والأمر السامي الكريم رقم ٥٩٢ في ٥/٩/١٤٢٣ هـ، والأوامر السامية التي تقضي باعتماد مخطط عام لها وتسليم الأراضي لأصحابها وفق قاعدة المحاصة .
وأوضح الأمير الدكتور عبد العزيز بن محمد بن عياف أمين منطقة الرياض أنه بناء على توجيهات الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض بسرعة إنهاء الموضوع وتسليم الأراضي لأصحابها، فإن العمل جار الآن لاستكمال تحديد مسارات الشوارع وتبتيير قطع الأراضي حسب المخطط العام، لافتا إلى أنه سيتم الإعلان قريبا لأصحاب الأراضي لمراجعة اللجنة المشكلة لاستقبالهم واستكمال الإجراءات اللازمة لتسليم الأراضي لهم، رافعا في الوقت نفسه شكره للأمير الرياض ونائبه على اهتمامهما وما بذلاه من جهود وتوجيهات أدت إلى إنهاء الموضوع .
من جانبه، أعرب لـ "الاقتصادية" المحامي فلاح بن فهد العقل الشمري وكيل مالك الأرض والمطلع على مسار قضية الأرض عن شكره للوزير للأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض، على جهوده التي بذلها لخدمة القضية والمواطنين المتضررين ودوره الكبير في إنهاء الإشكاليات التي صاحبت الأرض الواقعة شمال مخرج قوات الأمن الخاصة على طريق الرياض - سدير - القصيم السريع وحتى نقطة تقنيش مخرج صلبوخ ولمدة تزيد على ٢٠ عاما، مشددا على أن صدور الأمر السامي الكريم رقم ١٠٦٥ يأتي بناء على ما رآه الأمير سلمان بن عبد العزيز حفظا لحقوق المواطنين المشترين لأراضي في المنطقة ولهم أحقية في الحصول على حقوقهم، وأن جهوده أثمرت - بحمد الله - إنهاء إشكاليات كان لا بد من إنهاؤها، مؤملا أن يتم تخطيط الأرض خلال فترة معقولة، للبدء في دعوة المواطنين لتسلم أراضيهم .

وكشف المحامي الشمري أن إشكالية الأرض تمثلت في تداخل الصكوك وإلغاء صك الأرض وما تفرع منه، مما أدى لتوقف الإفراغات فيها، إلا أنه بجهود أمير الرياض تمت معالجة الأمر وإزالة الإشكاليات، من خلال تكوين لجنة تضم وزارة البلديات والعدل وإمارة الرياض .

وفي الجانب العقاري، علق لـ "الاقتصادية" يوسف بن إبراهيم المنصور رجل الأعمال المتخصص في الشأن العقاري حول إنهاء مشكلة الأراضي، أنهم كانوا في ترقب لصدور مثل هذا الأمر، وهو حل مشكلة هذه الأرض التي كانت تمثل سدا لمنع التحرك شمالاً، حيث كانت عائقاً للاتجاه شمالاً، كون الأرض واقعة وسط الشمال، وتقع شمال مخرج قوات الأمن الخاصة، لافتاً إلى أن ما حدث من إشكاليات في الأرض تمثل في منح صكوك تحمل مساحات أكبر مما هو في الطبيعة، وهو ما أدى إلى توقف التعاطي في المنطقة بيعة وشراء .

وأضاف المنصور أن تخطيط الأرض وتحديد مسارات الشوارع وتبتيير قطع الأراضي ستسهم في مزيد من التداول ونشاط عقاري سيسهم في التحول من شمال شرقي الرياض إلى شمالي الرياض، خاصة أن الأرض ذات مساحة كبيرة وتعطلت الحركة فيها لفترة طويلة، معرباً عن توقعاته أن تشهد المنطقة ركوداً أو نزولاً في الأسعار قريباً نظراً لكثرة المعروض نتيجة حل مشكلة أراضي قيران، لافتاً إلى أن أراضي قيران تشمل ثلاث فئات، الأولى أراض مفرغة بصكوك ولها سجلات معتمدة، والثانية أراض بصكوك ولكن ليس لها سجلات رسمية، والثالثة مبيعات من خلال أوراق توضح البيع والشراء عبر شهود ولكن هذه الأوراق لم تنتظر إليها اللجنة.



عقد عليها ودخل بها دون إذن الجهات المختصة منح البارقي شهراً لترحيل زوجته أو مواجهة العقوبات

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٩/Con٢٠١٠١٢١٩٣٨٩١٧٠.htm>

محمد العنزي - الدمام

منحت شرطة المنطقة الشرقية المواطن مصطفى غالب البارقي شهراً لترحيل زوجته «تشادية الجنسية» إلى بلدها، وإلا تمت إحالة القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام ومواجهة عقوبات نظامية. وجزم البارقي أن شرطة الدمام أكدت له أنه في حال عدم التزامه بقرار ترحيل زوجته خلال مدة أقصاها شهر ستنتم إحالة معاملته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام والمحكمة الإدارية وذلك للتحقيق معه حول قضيته. وأكد أن زوجته التي دخل بها دون تصريح من الجهات ذات العلاقة حامل في شهرها الأول ويأمل استثناءه من نظام الزواج من الأجنيبيات وما يترتب عليه من عقوبات لاسيما أن لديه طفلين سالم «ثلاثة أعوام» وشريفة «عامين». وكان الناطق الأمني لشرطة المنطقة الشرقية بالنيابة العميد بندر المخلف أكد لـ «عكاظ» أن الشرطة جهاز تنفيذي ينفذ الأوامر التي تصدرها الجهات ذات العلاقة، وأن مخالفة المواطن لنظام الزواج من أجنيبيات يجعله عرضة للجزاء. يذكر أن «عكاظ» نشرت تفاصيل قضية المواطن البارقي («عكاظ» - ١٢/١٢/١٤٣٢ هـ)، والذي تزوج من امرأة تشادية الجنسية قبل ست سنوات وأنجب منها طفلين ووثق زواجه عبر قنصلية بلدها في محافظة جدة، غير أن عدم توثيق زواجه أو الحصول على تصريح بالزواج من أجنبية جعله يواجه عقوبات قانونية.

في توضيح من إمارة الرياض حول الرقية الشرعية والطب

الشعبي:

الإمارة تدعو مجدداً الإبلاغ عن أي تجاوزات أو ملاحظات على

مزاولي الرقية والطب الشعبي

المصدر: جريدة الرياض الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/١٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٦٦٢.html>

أكدت إمارة منطقة الرياض مجدداً حرصها على صحة المواطنين والمقيمين وحماية عقولهم وأموالهم من المتاجرين بأرواح الناس وابتزاز أموالهم وربما الإضرار بهم تحت مسمى «الرقية الشرعية والطب الشعبي» وقالت في خطاب موجه لرئيس التحرير إن الإمارة تعيد وتؤكد على المواطنين إبلاغ الإمارة أو الشرطة أو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن أي تجاوزات أو ملاحظات على أحد من مزاولي الرقية والطب الشعبي وستتولى الجهة المعنية القيام بواجبها بعد التأكد والتحقق من صحة البلاغ وحصول المخالفة الصريحة سواء كان ذلك في مدينة الرياض أو المحافظات ..

وقالت الإمارة إن غير السعوديين ممنوعون مطلقاً من مزاوله العلاج بالرقية والطب الشعبي وإبعاد من يتعاطى ذلك منهم، وأكدت أن هناك متابعة لأحوال من يزاولون هذا العمل من السعوديين بواسطة الهيئة ومكاتب الدعوة والإرشاد والجهات الأمنية .

متابعة لأحوال السعوديين المزاولين للمهنة من الهيئة ومكاتب الدعوة والجهات الأمنية
وفيما يلي نص خطاب الإمارة :

سعادة الأستاذ تركي السديري
رئيس تحرير صحيفة «الرياض»
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إشارة إلى ما كتبته د. حسناء القنيعير، في العدد الصادر برقم ١٥٤٨٠ الموافق ليوم الأحد ١٤٣١/١٢/٨ هـ بعنوان: (الرقية الشرعية بين الدين والدجل)، وأيضاً ما كتبته الأستاذ يوسف الكويليت في العدد ١٥٥٠٩ الموافق ليوم الجمعة ١٤٣٢/١/٤ هـ، وحيث إن المقالين قد تناولا موضوعاً من المواضيع التي هي محل اهتمام الفرد والمجتمع، بعد أن أصبح مجال (الرقية الشرعية والطب الشعبي) مجالاً - للبعض - للتجار بأرواح الناس وابتزاز أموالهم وربما الإضرار بهم تحت مسمى (الرقية الشرعية والطب الشعبي)، ولكون الكاتبين قد خفي عليهما ما سبق أن أوضحت إمارة منطقة الرياض ونشرته في بعض الصحف، حول ما تم مناقشته عن موضوع الرقية والرقاة عبر برنامج بعنوان (نفثة حق.. ونفثة وهم) الذي بثته قناة (الإخبارية) مساء يوم الأحد الموافق ١٤٣١/٢/٣٠ هـ، وانطلاقاً من استئثار إمارة منطقة الرياض لمسؤوليتها تجاه موضوع الرقية والرقاة وتنظيم عملهم، فإننا نحب أن نعيد ونؤكد على أن موضوع الرقية والرقاة درس من قبل هيئة كبار العلماء، وصدر بشأنه قرار الهيئة رقم ١٨٤ وتاريخ ١٤١٧/٤/١٤ هـ، واعتمد من المقام السامي الكريم برقم ٥٢٨٥ في ١٤١٨/٤/١٦ هـ، وأبلغ لعموم إمارات المناطق بتعميم صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ١٦ س - ١٣٨٨ في ١٤١٩/٨/٩ هـ، وقد تضمن الآتي :

منع بات لمن يثبت تعاطيهم للشعوذة والسحر والكهانة واستغلال ضعف المراجعين

١ - المنع مطلقاً لغير السعوديين من مزاوله العلاج بالرقية والطب الشعبي، وإبعاد من يتعاطى ذلك منهم، لأنه عمل في غير ما استقدم من أجله، وهذا مخالف لما نصت عليه التعليمات المتبعة من ولي الأمر. ومن ثبت عليه أنه كان يزاول في علاجه ما يخالف الشرع المطهر فإنه يحال إلى المحكمة لإجراء ما يلزم في حقه شرعاً قبل تسفيره .

٢ - المنع البات للسعوديين الذين يثبت تعاطيهم للشعوذة والسحر والكهانة واستغلال ضعف المراجعين لهم من المرضى وحاجتهم إلى العلاج، وإحالتهم إلى المحكمة لتقرير اللازم بحقهم شرعاً .

٣ - متابعة أحوال من يزاولون العلاج بالرقية والطب الشعبي من السعوديين بواسطة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومكاتب الدعوة والإرشاد والجهات الأمنية، وبعث التقارير عنهم إلى معالي الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لدراساتها والكتابة منه لسمو وزير الداخلية لمن يثبت بحقه مخالفة شرعية، ومن لم يوجد عليه ملاحظات شرعية يكتفى بالإعراض عنه دون منحه ترخيصاً لمزاوله العلاج بالرقية والطب الشعبي .

وإنفاذاً لما تضمنته الفقرة الثالثة الواردة بقرار مجلس هيئة كبار العلماء، فقد تم في حينه إعداد لائحة تنفيذية تتضمن تشكيل لجان ميدانية في كل مدينة ومحافظة، تتكون من (مندوب من الإمارة أو المحافظة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووزارة الشؤون الإسلامية والشرطة - البحث الجنائي - ومشاركة عنصر نسائي)، تُسند رئاستها إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإذا تطلب الأمر يُشارك عضو من وزارة الصحة مع اللجنة، وتقوم بالمسح الميداني ومتابعة مزاولي هذه المهنة، وبعد زيارات ميدانية عدة تقوم بإعداد محضر بالواقع الفعلي عن طريقة القارئ ومنهجه ومخالفاته، وتوضح نوعية المخالفات، مع التوثيق بإيضاح رقم وتاريخ التعميم أو الفتوى لتلك المخالفة، ثم رأي اللجنة في حقه، مع التقرير، ثم يُرفع إلى إمارة المنطقة، ومن ثم يحال إلى اللجنة المركزية التي تتكون من (وكيل إمارة المنطقة للشؤون الأمنية رئيساً، والمدير العام لفرع رئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمنطقة عضواً، والمدير العام لفرع وزارة الشؤون الإسلامية عضواً، ومندوب من الشرطة عضواً)، وتتولى هذه اللجنة دراسة محضر اللجنة الميدانية دراسة متأنية، وتعد محضراً آخر موثقاً بما لديها من تعليمات، مبدية رأيها المبني على التعليمات الصادرة بكل مخالفة، ثم يعرض المحضر على صاحب الصلاحية لاعتماده، ثم إبلاغ الجهات المعنية بإنفاذه .

زيارات ميدانية للرقابة لمراقبة عملهم ومنع مطلق وإبعاد للأجانب المزاولين للمهنة

ولا تزال هذه اللجان قائمة وتزاول عملها بشكل جيد، وتتواجد في كل المحافظات، وقد تمت متابعة وضبط الكثير من المتجاوزين والمخالفين للتعليمات، سواء في مدينة الرياض أو المحافظات التابعة، وإيقاف عدد كبير منهم عن مزاوله الرقية، كما أحيل آخرون للمحكمة الشرعية والجهات المختصة، وصدرت بحقهم القرارات الشرعية اللازمة، وأبعد الكثير من غير السعوديين الذين يزاولون هذه المهنة إلى بلادهم .

وحرصاً على صحة المواطنين والمقيمين، وحماية لعقولهم وأموالهم، فإن إمارة منطقة الرياض تعيد وتؤكد على المواطنين ضرورة إبلاغ الإمارة أو الشرطة أو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن أي تجاوزات أو ملاحظات مما ذكر على أحد من مزاولي الرقية والطب الشعبي، وستتولى الجهة المعنية - بإذن الله - القيام بواجبها بعد التأكد والتحقق من صحة البلاغ وحصول المخالفة الصريحة، وكذا الحال في المحافظات .

طالبات الملك سعود ينشرن الثقافة القانونية على الصعيد الجامعي

المصدر: جريدة الجزيرة الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢١٩/In١٤.htm>

الجزيرة - علياء الناجي

تحرك قانوني شهدته جامعة الملك سعود بعليشة بالرياض أمس للتعريف عن الحقوق القانونية للطالبة الجامعية داخل الجامعة وخارجها كفر في المجتمع واعتبرت عدد من طالبات جامعة الملك سعود أن التعاون والشاركة بين نادي القانون للطالبات وبين برنامج الشراكة الطلابية لإعداد أسبوع قانوني بحث وعلى مستوى مركز الدراسات الإنسانية بعليشة يسهم في نشر الثقافة القانونية على الصعيد الجامعي لإعداد جيل واع ملتزم بواجباته عارف لحقوقه، ومضحات أهمية الثقافة الحقوقية للمجتمع، وذلك باستيعاب أن هنالك حقوقاً مكتسبة ناشئة عن طبيعة الحياة.

جاء ذلك خلال اليوم الأول لفعاليات الأسبوع القانوني الذي يستمر لمدة أسبوع بجامعة الملك سعود بعليشة بالرياض ويمثل الفعالية من برنامج الشراكة رئيسة الفريق القانوني مثايل القحطاني ومن نادي القانون حنان الجعيدان. وأبرزت رؤية فعاليات التعريف بالأسبوع القانوني لبناء كيان قانوني متكامل من جميع النواحي، ونشر الوعي الفكري والحقوقى للإنسان سواء في إطار طلاب وطالبات الجامعة أو حتى خارجها.

في اليوم الثالث ستكون هنالك محاضرة بعنوان حقوق المرأة في نظام العمل في المملكة العربية السعودية... تقوم بإلقائها الدكتورة نعيمة قونيس وهي أستاذة بكلية الأنظمة والعلوم السياسية.

في اليوم الرابع ستكون هنالك محاضرة بعنوان النظام السعودي بين الواقع والمأمول... يقوم بإلقائها الدكتور خالد العمير وهو أستاذ بكلية الأنظمة والعلوم السياسية

الشورى يبت في إنشاء مجلس أعلى للأعمال والأنشطة التطوعية وتنظيمها توصية بإلزام التأمينات بتغطية العاملين في الحكومة غير المشمولين بـ التقاعد

المصدر: جريدة الاقتصادية الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م
<http://www.aleqt.com/١٩/١٢/٢٠١٠/article/٤٨٠٢٩٢.html>

محمد السلامة من الرياض
ينتظر أن يصوت أعضاء مجلس الشورى هذا الأسبوع على توصية مهمة، تطالب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بوضع استراتيجية استثمارية تحقق المحافظة على سلامة وكفاءة الاستثمارات، وكذلك الموازنة ما بين المخاطر والعائد على الأصول الاستثمارية، وأيضا التأكيد على قرار سابق للمجلس بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على عموم العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني .
كما سيصوت المجلس على إنشاء مجلس أعلى للتطوع يتمتع بشخصية اعتبارية وتكون له ميزانية مستقلة، وذلك في إطار مشروع نظام العمل التطوعي الذي يضع تنظيمًا مؤسسيًا ودائمًا للأعمال والأنشطة التطوعية الإغاثية منها والإنمائية بصفة دائمة .
في مايلي مزيد من التفاصيل :

يبت مجلس الشورى هذا الأسبوع في عدد من الإجراءات والتوصيات المهمة، من أبرزها إنشاء مجلس أعلى للتطوع يتمتع بشخصية اعتبارية ويكون له ميزانية مستقلة، وذلك في إطار مشروع نظام العمل التطوعي الذي يضع تنظيمًا مؤسسيًا ودائمًا للأعمال والأنشطة التطوعية الإغاثية منها والإنمائية بصفة دائمة، نظراً لتنامي الشعور بأهمية الأعمال والأنشطة التطوعية. كما ينتظر أن يصوت المجلس على توصية تطالب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بوضع استراتيجية استثمارية تحقق المحافظة على سلامة وكفاءة الاستثمارات، وكذلك الموازنة ما بين المخاطر والعائد على الأصول الاستثمارية، وأيضا التأكيد على قرار سابق للمجلس بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على عموم العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني .

وجاءت هذه المطالبة ضمن توصيات لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقريرين السنويين للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعامين الماليين ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ و ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ، وجددت اللجنة تأكيد قرارها تنفيذ الأمر السامي بشأن اعتماد حصة الحكومة في "التأمينات الاجتماعية" في ميزانية الجهة التابع لها العامل في تلك الأجهزة، ضماناً لسداد هذه الحصة في المواعيد المحددة. وأوضحت اللجنة، أن الجهات المعنية لم تنفذ القرار السامي بشأن الانتهاء من دراسة آلية سداد حصة العاملين في الأجهزة الحكومية في "التأمينات" واعتمادها في الباب الأول من ميزانية الدولة .
كما طالبت اللجنة، المؤسسة العامة للتأمينات، بأن ترفق في تقاريرها السنوية بيانات تفصيلية عن المركز المالي والحسابات الختامية، وكذلك أن تضمن تقاريرها معلومات وبيانات تفصيلية عن استثماراتها في الخارج على النحو الذي

تتبعه بالنسبة لاستثماراتها الداخلية، استنادا إلى التزامها بالإفصاح عن نشاطها الاستثماري وفقاً لما ينص عليه نظام التأمينات الاجتماعية. وتأتي هذه التوصية بعد أن رأى أغلبية الأعضاء أن التقرير خلا من أي توضيح بشأن الأرقام والقوائم المالية التي يطالب بها المجلس المؤسسة في كل مرة تتم فيها مناقشة تقاريرها السنوية، وعدم تطرق التقرير إلى مبالغ الخسائر التي منيت بها استثمارات المؤسسة في الخارج بعد الأزمة المالية العالمية، وأيضا عن مدى موافقة استثمارات المؤسسة مع الشريعة الإسلامية، خاصة أنها تستثمر في سوق السندات والبورصات العالمية، مطالبين في هذا الصدد بتوضيح من المؤسسة في هذا الشأن .

كما دعت اللجنة، المؤسسة العامة للتأمينات، إلى دراسة آلية تسوية الخلافات الناشئة عن اشتراكات العاملين الخاضعين لنظام التأمينات، وتحديد الجهة القضائية المختصة بالفصل في هذه الخلافات، وأيضا تطبيق ما ورد في فرع الأخطار المهنية من نظام التأمينات على جميع عمال الأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني أو العسكري، وفق ما نصت عليه المادة الثانية من لائحة التسجيل والاشتراكات . كذلك إلزام جميع الجهات الحكومية، خاصة وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون البلدية والقروية بتطبيق الفقرة السادسة من المادة ١٩ من نظام التأمينات الاجتماعية، التي تقضي بأن يقدم صاحب العمل الذي يتعامل معها شهادة صادرة من مكتب التأمينات المختص يثبت فيها أن منشأته مسجلة في المؤسسة، وأنه قام بجميع التزاماته تجاهها. في حين سحبت اللجنة توصية تلزم المؤسسة بتوجيه وتوظيف جزء من استثماراتها في مشاريع داخل المملكة تؤدي إلى خلق فرص وظيفية للسعوديين .

ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال جلسات هذا الأسبوع، استماع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام العمل التطوعي المقدم كمقترح بموجب المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى، الذي يضع تنظيما مؤسسيا ودائما للأعمال والأنشطة التطوعية الإغاثية منها والإنمائية بصفة دائمة نظراً لتنامي الشعور بأهمية الأعمال والأنشطة التطوعية، الأمر الذي بات من الضروري معه إيجاد إطار لتنظيم هذا العمل وتقدير الجهود التطوعية وحفظ حقوق المتطوع وتحديد واجباته، والعمل على نشر ثقافة التطوع وتنمية روح العمل في هذا المجال في المجتمع، بحيث يكون مرجعاً لجميع الجهات والقطاعات في إعداد اللوائح والتعليمات .

ومن أبرز ملامح المشروع، إنشاء مجلس أعلى للتطوع يتمتع بشخصية اعتبارية ويكون له ميزانية مستقلة، يرأس المجلس وزير ويرتبط برئيس مجلس الوزراء مباشرة. ومن دواعي تقديم مشروع نظام للتطوع في المملكة، عدم وجود نظام في هذا الشأن لتنمية أعمال التطوع وأنشطته التطوعية، على الرغم من تعدد الأنشطة الخيرية والأعمال التطوعية في البلاد والإسهام في أعمال البر والإغاثة في الداخل والخارج، ومشاركة عديد من رجالات المجتمع في هذه الأعمال. وأشارت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب خلال مناقشة المشروع في وقت سابق، إلى أن أسباب حاجة المملكة إلى مثل هذا النظام هو ما حدث على سبيل المثال في محافظتي جدة والرياض عندما تعرضت للسيول نتيجة هطول الأمطار بكميات كبيرة، حيث لوحظ غاب العمل التطوعي النظامي وكان العمل الإغاثي العشوائي، لافتا في الوقت ذاته إلى تهمين اللجنة ذلك العمل عالياً والجهود الخارقة التي قام بها الشباب والشابات الذين أنكروا ذواتهم في العمل الإغاثي وتقديم يد العون والمساعدة لمن حاصرتهم السيول ودمرت ممتلكاتهم. في المقابل، علق بعض أعضاء المجلس خلال مناقشة المشروع قائلين "إننا لسنا بحاجة إلى استحداث هيئات وأجهزة حكومية ليترأسها الوزراء، بل نحن بحاجة إلى جهة أو جمعية خيرية يعمل فيها المواطنون وتدعمها الدولة أو أن يرأسها أحد المواطنين وتكون مرتبطة بوزير الداخلية، باعتبار أن وزارة الداخلية هي الجهة المعنية بالجهات الأمنية والدفاع المدني". ويهدف المشروع إلى تنظيم أعمال التطوع في المملكة وتنمية روح التطوع لدى أبناء المجتمع بدءاً من التعليم وتربية النشء على أعمال البر، كذلك نشر ثقافة التطوع ورفع مستوى الوعي الاجتماعي بكل وسائل الإعلام، وتطوير أعمال التطوع وفتح الفرص أمام الشباب والنساء والمتقاعدين من خلال تحديد واجباتهم ومسؤولياتهم وكذلك حقوقهم وحمايتهم، كما يهدف إلى حفظ حقوق المستفيدين من التطوع من التجاوزات والأخطاء التي قد يرتكبها المتطوع أثناء تأدية العمل.

نفق الخلاف.. الظلام يحرمنا نور المستقبل ٢-٢

تقريب وجهات النظر وتقبل ثقافة الآخر.. كلنا شركاء في الوطن

المصدر: جريدة الرياض الإحدث ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/١٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٦٨٩.html>

الرياض، تحقيق - هيام المفلاح

بعد استعراضنا لاختلافات الرؤى حول طبيعة الخلافات في مجتمعنا، في الجزء الأول من هذا التحقيق، وتوضيح الآراء المتنوعة بين من ينظر لهذه الخلافات على أنها إيجابيات تسهم في البناء، ومن يعتبرها سلبيات تعمل كمعول هدم في المجتمع، نشير في هذا الجزء إلى التوصيات التي طرحها ضيوفنا للتعامل مع هذه الخلافات، على أنواعها، لتقريب وجهات النظر بما يخدم نهضة المجتمع ويحافظ على وحدته .
د.الزبن: تعزيز إيجابيات الاختلاف يخلق بيئة مناسبة للإصلاح لا تهدروا الوقت

بداية يرى "د.سعود المصبيح" -الأكاديمي والإعلامي-، أننا تجاوزنا قضية تبادل الرأي وبقي التطبيق الإداري التنظيمي الذي لا يتعارض مع الشرع، انطلاقاً من أن هناك اختلافات فقهية، وهي الراجحة، تواكب سماحة الإسلام وروح العصر، والتطبيق سيجعلها مقبولة من الناس بالزمن، كما حدث في حالات سابقة كثيرة، أما التوقف فهو إهدار للوقت والجهد وإعاقة للتنمية التي تنطلق بقوة وثبات حتى أصبحت المملكة من أقوى عشرين دولة اقتصادية في العالم .
في حين وجهت "د.عائشة الحكمي" -من جامعة تبوك- رسائل إلى المثقفين وقادة الرأي مطالبة إياهم بالابتعاد عن المصطلحات الرنانة: الإقصاء، المحافظين، الحداثيين، الملتزم المتفرد، موضحة أننا مجتمع واحد، والجيل الجديد حين يرى خلافاً قد يتسرب إلى روحه اليأس ويرسم علامات استفهام حول الأسباب التي خلقتوها بعدما تعلمتم؛ لأننا حين كان مجتمعنا يعاني من الجهل لم يعرف هذا النوع من الاختلافات .
د.المصبيح: اختلافات فقهية تواكب سماحة الإسلام وروح العصر
الوعي بطبيعة الخلاف

ومن جهته يطرح "د.إبراهيم بن محمد الزبن" رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عدداً من الأساليب والاتجاهات التي لو استطعنا توظيفها لجعلنا من حالة الخلاف بين الأفراد بيئة إيجابية مناسبة لعلاج الكثير من مشكلاتنا الاجتماعية، منطلقاً من أن الخلاف بين الناس ظاهرة طبيعية، وفي جانبها الإيجابي صحية تساعد على استقرار المجتمع وتوازنه، وأن لهذه الخلافات مصادر متعددة منها "الثقافية"، والتي تكون في الغالب مجالاً خصباً للنقاش والحوار في القضايا المرتبطة بالقيم والعادات والتقاليد، ومنها "الاجتماعية"؛ وخاصة في المجتمعات غير المتجانسة في الأصول والأعراق والجنسيات ولون البشرة واللغة، ومنها أيضاً "الاقتصادية" والتي تتضح بشكل كبير عندما يكون هناك هوة بين طبقات المجتمع من حيث مستوى الدخل المادي، وانقسام المجتمع إلى فئات تختلف من حيث مستويات دخولها واستهلاكها واستثمارها وإدخالها .
د.مبارك: من أراد الإصلاح لا يفصح بل ينصح
تعزيز الإيجابيات

وللتعامل مع هذه الخلافات يشير "د.الزبن" إلى أننا لا بد أن ندرك الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه الخلافات، والتي تحددها طبيعة موضوع الخلاف ونوعية المختلفين وزمن الاختلاف ومدى ارتباط موضوع الخلاف بجوانب حساسة أو ذات أهمية في المجتمع أو ثقافته أو بنائه السياسي أو الاقتصادي؛ لأن الاختلاف عندما يكون سلبياً فإن ضرره يلحق بالأفراد والمجتمعات، وقد يتحول إلى سلوك مضاد عنيف تترتب عليه أضرار بشرية ومادية، كما قد يؤدي إلى زيادة عمق الهوة بين الناس وبث الشقاق بينهم وتقاطع أرحامهم واقتراق أصدقائهم وتصعد لحمة المجتمع وبنائه الاجتماعي

والسياسي، وإلحاق الضرر باقتصاده وموارده المالية، ويصبح الخلاف إيجابياً حين يساعد على ظهور المشكلة ووضوح معالمها وشفافية الطرح حولها وجلاء الصدى عنها فيتخلص الناس من العواقل النفسية والتبعات الاجتماعية التي تترتب عليها، والتي تكون سبباً في افتراق الناس وضعفهم وعجزهم عن تحقيق أهدافهم التنموية والاجتماعية، فكثيراً من المشكلات الاجتماعية قد لا يتجرأ الناس على مناقشتها والبحث فيها ولكنهم يجدون أنفسهم مجبرين على طرحها والبحث عن حلول لها، فيصبح الخلاف بينهم عندئذ بيئة مناسبة للإصلاح الاجتماعي بين الأفراد والمجمعات، وإعادة تشكيل العلاقات في المجتمع وبين الأسر والأفراد .

د.الحكمي: خلافاً للمثقفين تسرب اليأس إلى الجيل الجديد

مهارات للتعامل

ومن الأساليب والاتجاهات التي تقرب وجهات النظر بين هذه الخلافات، يوصي " د.الزبن " بتنمية مهارات الحوار والإصغاء في مجتمعنا، لأننا نفتقد إليه وهذا ما يجعلنا غير قادرين على فهم الآخر، واستيعاب خلافنا معه والوصول لمنطقة التقاء آمنة بعيداً عن المشاحنات والبغضاء والإساءة المقصودة وغير المقصودة، ولذا لا بد من اكتساب هذه المهارات واستخدامها في حل خلافاتنا الفردية والاجتماعية، كما يوصي بالاهتمام بتنشئة أبنائنا على تقبل ثقافة الآخر حتى ولو اختلفت مع ثقافة مجتمعنا، وعدم معاداتها أو الخوف منها، بل يجب أن نتفاعل معها فنستفيد مما تحتويه من معاني ومفاهيم وقيم إيجابية ونتجاوز عما قد تحويه من قيم ومفاهيم سلبية .

الحوارية الثقافية

ودعا "د.الزبن" إلى تكثيف المحاضرات والندوات الحوارية الثقافية باعتبارها مصدراً متميزاً لتدريب أفراد المجتمع على الاستفادة من حالة الاختلاف في معالجة قضايانا الاجتماعية والفكرية، وكذلك التركيز على دور المدرسة بصفتها مصدر من مصادر المعرفة، وبيئة مناسبة لتدريب الطلاب على المهارات الفردية التي تهيئهم لتقبل الاختلاف والتعامل معه بشكل إيجابي، وتشجع على اختلاط مجتمعنا بالمجمعات المختلفة عنه في بنائها الثقافي؛ لأنّ هذا يساعد على تنمية قدراتنا ومهاراتنا في التعامل مع حالات الاختلاف مهما كانت مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية .

وأكد على أنّ مجتمعنا لا يزال يعيش بحالة من اللا توازن في التعامل مع الأشياء بشكل عام، فهناك ضبابية وعدم وضوح في كثير من المسائل الهامة؛ وخاصة تلك التي نتعامل معها في حياتنا اليومية، ولذا فإنّ الدور الحيوي لوسائل الإعلام المقروء والمسموع والمشاهد مهم جداً في هذه المرحلة لتوعية الناس حول طرق الحوار في القضايا الاختلافية وتقبل الآخر كما هو لا كما يجب أن يكون حسب رؤيتنا المجتمعية .

د.المعتاز: علينا ممارسة أدب الاختلاف وفق المنهج الشرعي

التقريب بين الوجهات

ويشير "د.قيس مبارك" عضو هيئة كبار العلماء وأستاذ الفقه وأصوله بجامعة الملك فيصل بالإحساء إلى التقريب بين وجهات النظر بأن يضع المرء بين عينيه مخافة الله، وأن يستحضر أنه مشفق على غيره، وغايته الإصلاح (إن أريد إلا الإصلاحَ ما سنطُعتُ) ومن أراد الإصلاح لا يفضح، بل ينصح ويدلّ غيره على الخير، فليست غايته التشقي ولا الانتصار للنفس، فالحق يضيع في حال التهاجر والتنازع .

التعامل مع الخلافات

وفي ذات السياق يؤكد المحامي والمستشار القانوني "د.سامي عبد الرحمن التميمي" بأنّ خير الطرق للتعامل مع هذه الخلافات هو "التجادل بالتي هي أحسن"، ومجتمعنا واع بما فيه الكفاية لغربلة كل ما يكتب وفهم المغزى والقصد من ورائه، فنحن نقبل الحداثة ونستفيد من كل ما هو جديد ونحاول أن نساير الركب، فمرحباً بالحرية، مرحباً بالفكر الناضج الواعي، مرحباً بالتطور والأفكار التنويرية السليمة، لكن في حدود شرع الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ولن نكون نسخة مقلدة للحضارة الغربية وأفكارها، منوهاً بجهود الدولة في القضاء على الفكر الإرهابي الذي من خلاله تستطيع أن تقضي على كل فكر مخالف لشرع الله وسنة نبيه وفيه خطورة على مجتمعنا وقيمته .

التزام آداب الخلاف

وأوضح "د.إبراهيم بن صالح المعتاز" عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، أنّ توكيل الأمر إلى غير أهله من البلايا، مما يجعل كل ذي مصلحة يتصدى للخلاف، مع ضحالة محصلته العلمية في الموضوع الذي ينازع فيه والعجز عن إدراك تغير الأزمان والحوادث، أو عندما يطغى التعصب على القلب والعقل فيحجبهما، ومهما عرضت على المتعصب من الحجج والبراهين قلن يراها .

الخروج من الاختلاف

وللوصول إلى الحق والخروج من تبعات الاختلاف السلبي على المجتمع يوصي " د.المعتاز " بلزوم الإمام بالقضية المختلف عليها وفهمها من كافة جوانبها، فالحكم على الشيء فرع من تصوره، مع نقل أقوال المختلفين نقلاً دقيقاً أميناً بلا

زيادة ولا نقصان، ومعرفة مستند كل رأي وأوجه المصلحة واحتمال وقوع الضرر، والبحث في معرفة سبب الاختلاف، وتلافيه بقدر الاستطاعة، والعمل على ممارسة أدب الاختلاف وفق المنهج الشرعي الرباني، وتربية الأفراد على قواعد الحوار السليمة، وتنمية الاهتمام بالنقد الإيجابي البناء، والبعد عن الأهواء وإنكار الذات والحرص على المصلحة العامة. ودعا إلى تطبيق آداب الخلاف والاختلاف، والتزام التسامح، والتحلي بمكارم الأخلاق ومحاسن العادات، والحلم على الخصم ومحبة الخير له، واللين والرفق، مع الاحترام المتبادل للأشخاص والأفكار، والرجوع إلى الحق ولو مع الخصم، والإخلاص والتجرد من الهوى، بالإضافة إلى رد الأمر عند الاختلاف للكتاب والسنة، والتزام الحوار المنهجي الشرعي، والتفريق بين مواضع الإجماع ومواضع الخلاف، مع اعتبار المآلات والنظر في المقاصد، ومراعاة عوارض الجهل والإكراه والتأويل .



سائقو شركة نقل في نجران يطالبون بمستحقاتهم

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٩/Con٢٠١٠١٢١٩٣٨٩١٣٤.htm>

سميحة آل صمع - نجران

طالب صباح أمس، عدد من سائقي شركة نقل في نجران أمام مقر الشركة بمخصصاتهم من الضمان الاجتماعي، التي توقفت منذ تعاقدهم مع الشركة في نقل الطالبات ابتداء من ١٦/١٠/١٤٣١ هـ فضلاً عن مطالبتهم برواتبهم المتأخرة لدى الشركة.

ونفى مسؤول الشركة علي المازني، أن يكون للشركة أية علاقة بقطع مخصصات الضمان عن السائقين، مبيناً أن ما يربط الجهتين هو عقد إيجار سيارة خاصة بالأجر اليومي، ولا يعتبرون موظفين لدى الشركة ولا تشملهم التأمينات الاجتماعية، مشيراً إلى صرف أجورهم المتأخرة في الأيام القليلة المقبلة.

من جهته، نفى لـ «عكاظ» مدير عام التربية والتعليم للبنات في منطقة نجران سالم بن محمد الدوسري، علاقة إدارته بمسألة الضمان باعتبار السائقين ليسوا من منسوبي الإدارة، مبيناً تبعيتهم لشركة النقل المتعاقدة معهم في نقل الطالبات، مشيراً إلى استدعاء الإدارة مسؤولي الشركة وأخذ تعهد عليهم لصرف المستحقات المتأخرة للسائقين، مبيناً متابعة الأمر باهتمام مباشر.

إبصار: انتشار رقعة ضعفاء البصر بالسعودية يؤكد الحاجة

الماسة لرفع مستوى الخدمة المقدمة لهم

المصدر: جريدة الرياض الإحدث ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/١٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٦٤٧.html>

جدة - ياسر الجاروشة

أكد محمد توفيق بلو أمين عام جمعية إبصار لدعم وتأهيل الإعاقة البصرية انتشار رقعة ضعفاء البصر في شتى مناطق المملكة، مضيفاً أهمية فتح فروع لخدمات ضعف البصر وإعادة التأهيل في مناطق المملكة الرئيسية في أسرع وقت ممكن للوقاية من العمى الممكن تفاديه بحلول العام ٢٠٢٠ م. وجاء تصريح بلو على هامش مشاركة الجمعية في الندوة الأولى لطب العيون، التي انطلقت في أبرق الرغامة وينظمها مستشفى العيون بعنوان "آخر المستجدات في طب العيون". وكشف بلو عن ارتفاع نسبة أمراض ضعف البصر نتيجة لاعتلال الشبكية بسبب مرض السكري والمياه البيضاء والأمراض الوراثية مما يؤكد الحاجة الماسة لتوعية المجتمع على ضرورة تغيير بعض العادات الاجتماعية، وإعطاء الأولوية للاهتمام بالبحث العلمي في مجال الخلايا الجذعية لمعالجة أمراض ضعف البصر الناجمة عن أسباب وراثية. موضحاً أن ارتفاع نسبة اعتلال الشبكية بسبب مرض السكري يؤكد الضرورة الماسة والقصوى على تنشيط حملة توعوية للوقاية من داء السكري وتغيير النمط الغذائي والمعيشي المؤدي للمرض.

من جهته أوضح المستشار الإعلامي للجمعية أحمد سعيد أبو حسان أن مشاركة إبصار في جناح خاص بالندوة استعرض مشروع إبصار في العناية بضعف البصر التي تقوم على تمكين ضعيف البصر من الاستفادة القصوى من نسبة البصر السليم بالمعينات البصرية وإعادة التأهيل، وتم إلقاء الضوء على عمل الجمعية التي جعلها متفردة في خدماتها لضعف البصر وبرامج الخدمات الأخرى المتوفرة في الجمعية مشاركتهم في تنظيم حملات التوعية العامة التي تضمنت التواصل مع المنظمات الوطنية والدولية وإدارة مختلف الأنشطة كمشاركة اللجنة الوطنية في الاحتفال بيوم البصر العالمي، وإجراء المسح الميداني لاكتشاف حالات ضعف بصر أو العيوب الانكسارية، وتصميم الكتيبات وتوزيعها على المستشفيات وعيادات العيون من أجل زيادة الوعي المهني في مجال الإعاقة البصرية، وتنظيم محاضرات وزيارات لفريق ضعف البصر إلى المستشفيات، وتقديم الاستشارات حول إقامة وتجهيز عيادات ضعف البصر لمستشفيات عديدة بالمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تعاونهم مع خبراء دوليين في تقديم البرامج التعليمية والتدريب للمختصين في مجالات ضعف البصر للكبار، العناية بضعف بصر الأطفال وحلقات دراسية بالمؤتمرات الدولية لأكثر من ٦٠٠ من المختصين بالعناية بضعف البصر في أربعة من بلدان منطقة شرق المتوسط (المملكة العربية السعودية، مصر، الإمارات، والبحرين). وأضاف أن موقع الجمعية بالمعرض المصاحب أعطى فكرة عن جملة من أمراض العيون التي يعاني منها المجتمع السعودي ومنها التهاب الصبغي وضمور العصب البصري، المياه الزرقاء، انفصال الشبكية وبعض المتلازمات النادرة.

طعنت في حكم تعويض مواطنة ١.٧ مليون ريال .. الصحة في مذكرة استئناف:

الفصل في قضايا الأخطاء الطبية ليس من اختصاص القضاء

المصدر: جريدة عكاظ الإحدث ١٣٣٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٩/Con٢٠١٠١٢١٩٣٨٩١٣٧.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

اعترضت وزارة الصحة أمس على حكم المحكمة الإدارية القاضي بإلزامها بتعويض مواطنة ١,٧ مليون ريال لتبديلها بأخرى أثناء الولادة قبل ٣٥ عاماً، واستأنفت الوزارة الحكم مستندة إلى أن قرار النظر في الأخطاء الطبية ليس من صلاحيات القضاء.

وفي الشأن ذاته، حصلت «عكاظ» على معلومات جديدة في قضية استبدال مولودتين قبل ٣٥ عاماً، بعد أن كسبت الفتاة (عهود) قضيتها ضد وزارة الصحة وتعويضها مليون وسبع مائة وخمسين ألف ريال عبر وكيلها الشرعي في القضية بدر بن فرحان الروقي، الذي نال استحساناً كبيراً لقدرته على إدارة القضية والحصول على حكم تعويضي يعتبر الأعلى في القضاء على مدى ٢٠ عاماً مضت.

وقال لـ «عكاظ» الوكيل الشرعي بدر الروقي أمس، أن موكلته كسبت القضية، وننتظر الآن دور محكمة الاستئناف التي تدقق على الحكم باعتباره من الأحكام الصادرة ضد الخزينة العامة للدولة وواجبة التدقيق.

وأوضح الروقي أن قضاة المحكمة الإدارية، رئيس الدائرة التاسعة القاضي عبد اللطيف بن عبد الرحمن الحارثي، والقاضي محمد بن أحمد الصبان، والقاضي عمر بن نصير الشريف، تعاملوا مع القضية بكل اقتدار وأصدروا حكمهم بعد الاستماع لكافة الأطراف، وأبدى الروقي استغرابه من إقحام محامين أنفسهم في القضية وتحريض موكلته لتحقيق مكاسب إعلامية وشهرة، إضافة إلى الطمع في الحصول على مبالغ من التعويض، مؤكداً أن البعض حاول الدخول في القضية بعد انتهاء فصولها وصدور الحكم.

وأضاف الروقي بأنه يتمسك بحقه في مقاضاة بعض المحامين بعد تصريحاتهم في الصحف بمعلومات خاطئة ومضللة على خلاف الحقيقة، لا سيما أن الفتاة عهود كسبت القضية ضد الصحة وقد أنصفها القضاء.

وحصلت «عكاظ» على تفاصيل مثيرة في قضية الفتاتين (عهود) و(زين) تداولها قضاة ديوان المظالم عند النطق أمس بالحكم، بتعويض الفتاة، حيث تسلم وكيل الفتاة عهود نسخة من الحكم.

وجاء في دعوى عهود المقامة عبر وكيلها الشرعي المحامي بدر الروقي أن وزارة الصحة تسببت في تبديلها موكلته بعد ولادتها قبل أكثر من ٣٥ عاماً، في مستشفى النساء والولادة في مكة المكرمة، بمولودة أخرى تدعى زين، وهو الخطأ الذي استمر حتى صدور حكم قضائي يثبت نسب عهود الصحيح، عقب خضوعها لتحليل للحمض النووي (DNA)، وطلب المحامي تعويض عهود عن الأضرار التي لحقت بها بسبب هذا الخطأ، وفي مقدمتها عيشها في كنف أسرة من غير أهلها لثلاثة عقود ونصف العقد تقريباً، وحرمانها من رؤية والدها الحقيقي الذي توفي خلال تلك الفترة، وتأخرها عن الزواج بسبب اختلاف لون بشرتها المائل للسمر عن الأسرة التي عاشت بينها، إضافة إلى تغير أسلوب عيشتها بسبب تواضع حال أسرتها الحقيقية، مقارنة بالأسرة الغنية التي كانت معهم، وطلب المحامي الروقي الحكم بإلزام وزارة الصحة بتعويضها بمبلغ عشرة ملايين ريال.

ورد ممثل وزارة الصحة على الدعوى بأن النظر في هذا النوع من القضايا ليس من اختصاص المحاكم الإدارية، إنما هو من اختصاص الهيئة الصحية الشرعية، وفقا للمادة (٢٧) والمادة (٣٤) من نظام مزاوله المهن الصحية، ودفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى مطالبا برفض الدعوى لعدم الاختصاص.

وهنا رد وكيل الفتاة، بأن موكلته تتمسك بما ضمنه في صحيفة دعواها، مبينا أن وزارة الصحة أسهبت في شرح مواد نظامية، بغية التأكيد على اختصاص الهيئة الصحية الشرعية في القضية، لأن ما لحق بموكلته ناتج عن إهمال وتقصير في واجب من واجبات الوزارة، وليس خطأ من ممارس صحي.

وانتهت لجنة قضائية من أن الفتاة قد جرى تبديلها بمولودة أخرى وقت ولادتها بإقرار وزارة الصحة، وأن الخطأ استمر قرابة ٣٥ عاما، والثابت أن حكم المحكمة العامة في مكة المكرمة المؤيد من محكمة التمييز، انتهى في منطوقه إلى أن عهود الجابري والدها الشرعي هو محمد الحربي.

وأكد القضاة في حكمهم (حصلت «عكاظ» على نسخة منه) أن الفتاة المستبدلة حرمت من أسرتها الأصلية قرابة ٣٥ عاما، توفي خلالها والدها، وأسهم خطأ وزارة الصحة في تقويت فرصة بقائها في كنفه وتحت رعايته التي كانت محققة، وأن ما لحقها من ضرر كان نتيجة اختلاف المستوى المعيشي بين الأسرتين، وتأخرها عن الزواج، وتأثرها من الناحية النفسية، وزادوا: «وبما أن القضاء الإداري قد استقر على أن تقدير التعويض المستحق للمضرور متى استقامت أركان المسؤولية الإدارية، هو من إطلاقات محكمة الموضوع، بما لا يعقب عليها في هذا الشأن، بحسب ما تراه مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملاسات، بحسبان أن تقدير التعويض، متى قامت أسبابه من مسائل الواقع التي تستقل بها لأنه لا يوجد في النظام، نص يلزمها باتباع معايير معينة» وتابع القضاة بالقول: «إن المحكمة الإدارية – وفي سبيل تقديرها للتعويض – تزن ذلك كله، بميزان الشرع والنظام على وفق ما يقدم إليها من أدلة وبيانات عن قيام الضرر وعناصره، وعلى ما تقدم فإن المحكمة تنتهي إلى تعويض الفتاة بمبلغ ٥٠ ألف ريال عن كل سنة، استنادا إلى تعويض سابق بمبلغ ٣٠٠ ألف ريال حصل عليه كل من طفلي نجران، في ظروف مشابهة للقضية بواقع ٥٠ ألف ريال عن كل سنة.

وأضافت الدائرة الإدارية التاسعة في حثيبتها: وبما أن الخطأ في حق الفتاة عهود أستمرد مدة ٣٤ سنة وتسعة أشهر وتسعة أيام، فإن مجموع ما تعوض به عن تلك المدة مليون وسبعمئة وثمانية وثلاثين ألفا وسبعمئة وخمسين ريالا، شاملا لكافة عناصر الضرر، وإلزام الوزارة بعلاج الفتاة من الآثار النفسية التي لحقت جراء الخطأ، إضافة إلى تحمل أتعاب المحاماة المقررة بمبلغ مائة ألف ريال.

وجاء في المنطوق، إن الدائرة تطمئن إلى أن الخطأ الواقع على الفتاة تجاوز في حقيقته خطأ الممارس الصحي، وانتقل إلى كونه خطأ وقعت فيه الوزارة، فإجراءات تسليم المولود لذويه أثناء خروجه من المستشفى لا تؤدي من قبل الممارس الصحي وحده، بل يشترك في إنهاؤها عدد من الموظفين الإداريين، خاصة أن طبيعة الإذن بخروج المولود من حاضنة الأطفال، تستلزم دقة في المراجعة، وتأملا في صحة المعلومات، وتطابقا في البيانات فضلا عن حزمة من الاشتراطات الفنية».

وأضاف القضاة: «بما أن النظام الصحي نص بأن توفر الدولة خدمات الرعاية الصحية للمواطنين، ومنها رعاية الأمومة والطفولة باعتبار أن وزارة الصحة هي الجهة المسؤولة عن توفير الرعاية الصحية وعليها ضمان تقديم وتوفير هذه الخدمة، وقرر القضاة أن من أوجب الواجبات في حق وزارة الصحة العناية بالشأن الصحي للمواطنين في الدولة، والمقيمين على أرضها.

وخلصت الحثيات إلى أن الصحة تركت واجبا من واجباتها، وقصرت في أمانة من الأمانات المنوطة بها، وانتهت القضية بصدر الحكم المشار إليه.

من جهتها، أشارت الدكتورة منى حمزة الصواف استشاري الطب النفسي ورئيس وحدة الطب النفسي في مستشفى الملك فهد في جدة والخبيرة الدولية في مكتب الأمم المتحدة، إلى حقائق واضحة في القضية وهي اختلاف لون البشرة بين الفتاتين عهود وزين وأسرتيهما، نتج عنه شك في نسب الفتاتين والآن بعد ٣٥ عاما ستشعران بلا شك بالارتياح النفسي لظهور حقيقة نسبهم الشرعي الذي أنهى تساؤلات حول لون بشرة.

وأضافت: يتبع هذه المرحلة غضب الفتاتين تجاه المسؤول الذي تسبب في حرمانهما من رعاية أسرتيهما الحقيقيتين، وهو غضب مخفف إذا وجدت أي منهما الرعاية التعويضية المناسبة من الأسرة الحاضنة، خاصة أن علاقة شرعية نشأت بمفهوم الدين الإسلامي وهي البنوة بالرضاعة، وقالت هناك نوعان من العلاج الفردي الدعي ونسبته علاج القدرة على التكيف مع الوضع الجديد، لا سيما أن الأسرة الحقيقية تعتبر غريبة عن كل فتاة، ويستمر العلاج لمدة ثلاثة مع تخصيص أخصائية نفسية لكل فتاة لمساعدتهما على مواجهة المتغيرات في حياتهما الجيدة.

هيئة المحكمين تساهم في حل ٤٠٪ من القضايا الأسرية بمحاكم

جدة

المصدر: جريدة المدينة الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤٠٦

<http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٠٤٣>

حامد الرفاعي - جدة

قدر عضو هيئة المحكمين السعوديين الدكتور أحمد المعبي عدد قضايا الخلافات الأسرية والمشكلات الزوجية، التي ساهم أعضاء الهيئة في حلها بالتنسيق مع المحاكم الشرعية بأكثر من ٤٠٪ من القضايا المرفوعة للمحاكم خلال العام الماضي فقط، معتبراً التحكيم رافداً من روافد القضاء خاصة أن القاضي والمحكم يسيران في طريق واحد وهو إحقاق الحق وإقامة العدل وإنصاف من له الحق، لافتاً إلى أن عملهم يركز على محاولة الإصلاح بين أطراف القضية وتقريب وجهات النظر قبل اللجوء إلى الحكم الشرعي.

وعدد د. المعبي في حديثه لـ "المدينة" الإيجابيات التي يتميز بها التحكيم ومن بينها تسريع إنهاء المعاملات القضائية، ناهيك عما يتميز به هذا النظام من توفير للوقت والجهد والمال، التوصل مع أطراف النزاع لحلول ترضيها معاً في غالب الأحيان.

كما يضمن مثل هذا النظام تناول الخلاف بشكل يكفل السرية.

مؤكداً أن أساسيات التحكيم هي المفاوضة والوساطة أو التوفيق، بالإضافة إلى التقييم المحايد، وتحديد الحقائق، والتحكيم وإصدار الأحكام ومن ثم رفعها للقضاء.

يذكر أن أبرز الإحصائيات تشير إلى أن عدد القضايا الواردة لمكاتب الصلح في المحاكم بجدة خلال العام الماضي تجاوزت حاجز ٥٥٠٠ حالة تركزت فيها بعض الدعاوى على طلب الطلاق من خلال أحد الزوجين، بالإضافة إلى قضايا الخلافات المالية والمتعلقة بالإرث بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث استطاع أعضاء هيئة التحكيم حل ما نسبته ٤٠٪ من تلك الحالات.

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - عكاظ:

نمنع احتفالات رأس السنة ولا نراقب المنازل

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٩/Con٢٠١٠١٢١٩٣٨٩١٤٠.htm>

حازم المطيري - الرياض

جزمت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على لسان مسؤول بأن الأنظمة تمنع مظاهر الاحتفال برأس السنة الميلادية، وأن مراكزها تعمل على إنفاذ التعليمات وفق إجراءات محكمة. وأفصح مسؤول تحدث لـ «عكاظ» عن أن الهيئة ستعتمد إلى معالجة ما قد يلاحظ من مخالفات ظاهرة وعلائية، من خلال الرفع إلى الجهات المختصة، التي لم يسمها. وحول الاحتفالات التي تصاحب ذلك قال المصدر «مراكز الهيئة لا تعلم ما يدور داخل المنازل وليست معنية بمراقبة هذا الأمر، مسؤولية رجال الهيئة تنحصر في الظاهر من الاحتفالات أو الدعوة لها». وشدد المسؤول على أن فرق الهيئة تقوم بجولات مكثفة على المحال التجارية لمنع ما يباع من بضائع تمثل مظهرا من مظاهر الاحتفال بهذا العيد، ويتم ضبط ذلك ومصادرته طبقا للأنظمة وتطبيق الإجراءات اللازمة. وحض المسؤول على أهمية الدور التربوي والمسؤولية الاجتماعية لكل المعنيين لتوعية الشباب والشباب بمخاطر الاحتفال برأس السنة الميلادية، داعيا إلى أهمية التوعية بما يحفظ للمجتمع والشباب والنشء الاعتزاز بالهوية، ويكرس اهتمامهم بأعيادهم. وفي السياق ذاته، منعت الجمارك عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية دخول أي أشكال الزينة التي ترمز إلى الاحتفال برأس السنة أو الأعياد الإسلامية.

تقديراً لعملها الشجاع والمتواصل للنساء ومع النساء في المنطقة الاتحاد الأوروبي يمنح حرفة جائزة شاليو في مجال تعزيز حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض - الأحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/١٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٦٥٧.html>

الرياض - أيمن الحماد

سلم سفير الاتحاد الأوروبي في دول الخليج الايطالي لويجي نربوني جائزة (شاليو) والتي تمنح تقديراً للعمل في مجال تعزيز حقوق الانسان .

ومنح الاتحاد الأوروبي مناصفة الجمعية التعاونية النسائية متعددة الأغراض بمنطقة القصيم (حرفة)، وجمعية المحامين الكويتية في الكويت جائزة المركز الاول، إيماناً من المجموعة الأوروبية بإنجازات هاتين الجمعيتين فيما ذهبت الجائزة الثانية إلى جمعية تواصل المدنية في سلطنة عمان .

وقال لويجي نربوني سفير الاتحاد الأوروبي نسلم (حرفة) جائزة شاليو لعملها الشجاع والمتواصل للنساء ومع النساء في المنطقة. في بيئة مليئة بالتحديات ولا سيما في منطقتها .

وأضاف لويجي الجمعية التعاونية تدرب النساء من جميع الفئات العمرية في مناطق مختلفة على الأنشطة التجارية، وبوجه خاص تساعد على حماية حقوق المرأة العاملة في الصناعات التقليدية، وعلى سبيل المثال من خلال الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية المتصلة بمنتجاتها. ونتمنى تشجيعهم بجائزتنا على الاستمرار بهذه الجهود القيمة .

وأشار السفير إلى الفائز مناصفة بالمركز الاول وهي جمعية المحامين الكويتية للدفاع عن حقوق المرأة في مهنة المحاماة. وعلى وجه الخصوص لجهودها الرامية إلى تعزيز تعيين المحاميات في القضاء. نتمنى ان تحقق جمعية المحامين الكويتيين نجاحاً في حملتها .

وتحدث سفير الاتحاد الأوروبي عن الجمعية الحائزة على المركز الثاني وهي جمعية التواصل العالمية (تواصل) في سلطنة عمان. والتي تهتم بتقديم أوراق بحوث السياسات لمنظمات المجتمع المدني والقادة في سلطنة عمان. وأضاف تم منح جمعية «تواصل» الجائزة لمشروع يهدف على إعداد النساء لانتخابات مجلس الشورى المقبلة في عام ٢٠١١ .

إلى ذلك قالت مها السويلم أحد أعضاء حرفة في كلمتها أمام الاجتماع بأنه لا يمكن تجاهل الدور الذي تلعبه جمعية حرفة في هذا المجال وهي تدعم بالآليات وتطبق الأسس والمعايير التي من شأنها ترقية الحرفيات والشرابات المحلية والدولية . وأضافت نود ان نؤكد بأن الجائزة ستلقي بالمزيد من المسؤولية على كاهلنا من أجل العمل بكل جد واجتهاد للمحافظة على هذا الانجاز الذي تحقق وحماية حقوق الملكية الفكرية للنساء الحرفيات.

الأمر بالمعروف تثير الجدل مجدداً... وتركب دعامات لـ

الصدّات في سياراتها الجديدة

المصدر: جريدة الحياة الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٤١٩٠>

الرياض - وليد الأحمد

أثارت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الجدل مجدداً في المجتمع السعودي حينما أخطراً سياراتها الجديدة بدعامات أمامية مضادة للصدّات، مشابهة لتلك الموجودة في الصدام الأمامي في سيارات رجال المرور وأمن الطرق. وانقسم أعضاء شوري وحقوقيون ومواطنون تحدثت معهم «الحياة» بين معارضين للإضافة الجديدة في سيارات الهيئة ومؤيد شرط أن يكون هدفها حماية رجال الهيئة من أي اعتداء قد يتعرضون له، فيما أكد مصدر مطلع في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أن تركيب هذه الدعامات تجاوز لأنظمة الهيئة، ويعد مخالفة حتى لو كانت الحجة حماية رجالها.

وبدا أن غالبية المستطلعة آراؤهم متفقون على ضرورة عدم استخدام هذه الدعامات في مطاردة المخالفين والاصطدام بهم، وهي ممارسات سجلت ضد رجال من الهيئة في مناسبات سابقة عديدة.

وفي حين يستخدم رجال المرور وأمن الطرق الدعامات المضادة للصدّات في دفع السيارات المتعطلة وإخراجها من الشوارع تسهيلاً لحركة السير، لم تظهر أي إجابة أو شرح لمبررات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تركيب هذه الدعامات حتى لدى المتحدث الرسمي باسمها عبدالمحسن القفاري الذي أكد حاجته لاستشارة الإدارة المختصة لمعرفة الإجابة، وعلى مر أسبوع كامل من محاولات الاتصال به كل يوم لم يزود «الحياة» بهذه الإجابة.

لكن مصدر مسؤولاً في هيئة الأمر بالمعروف والنهي أكد لـ «الحياة» عدم نظامية تركيب دعامات أمامية مائعة للصدّات تحت أي ظرف. وقال المصدر (فضل عدم الكشف عن اسمه): «لا يجب أن يسمح بمثل هذه السيارات أن تكون بين سيارات الهيئة، فالدعامات المضادة للصدّات ليست ضمن الاشتراطات والمواصفات لسيارة رجال الهيئة، بل تعتبر تجاوزات للأنظمة المبلغة لعموم فروع الهيئة حول السعودية، مثلها مثل تظليل زجاج سيارات الهيئة أو تركيب كشافات أو فلاشات (مصباح زنون) مشابهة لتلك التي في سيارات الأمن أو المرور السري».

وحول احتجاج البعض بأن هذه الدعامات أو أي إضافة أخرى في سيارات الهيئة تأتي في سياق حماية أفرادها من الاعتداءات أثناء عملهم الميداني قال المصدر: «غير صحيح، فعمل الهيئة لا يقتضي استخدام السيارة في المطاردة أو الاحتكاك بالناس بواسطة السيارة».

من جهته، أوضح عضو مجلس الشوري السعودي الدكتور عبدالله بخاري أن تحديث المعدات والأجهزة وآليات العمل في كل الجهات الحكومية يعد أمراً إيجابياً، ومطالباً بأن يصاحب تحديث أجهزة هيئة الأمر بالمعروف تطوير علاقاتها مع المواطنين، «خصوصاً فئة الشباب وأن تتعاطف معهم وتنفهم قضاياهم ومشكلاتهم عن طريق الاحتكاك بهم بطريقة يكون فيها نوع من الصداقة والتقرب والتعاطف مع مشكلاتهم وإحباطاتهم وأمالهم، بدل أن يكون الاحتكاك فيه نوع من العنف»، مضيفاً «من الممكن أن يكون دور جهاز الهيئة فعالاً وإيجابياً في المجتمع».

وقال: «إذا وجدت الدعامات فأننا لا أجد مبرراً بالتأكيد لها فدورها ليس المطاردة بالسيارة ولا الاصطدام بالسيارات الأخرى، وإذا كان الأسطول الجديد لسيارات الهيئة يوجد به فلا أجد له أي مبرر»، مضيفاً أنه يشجع الهيئة على تطوير أجهزتها للاتصالات والحاسب واستخدام التقنية الحديثة في كل أعمالهم.

وفي حين ظهر على بعض المواطنين الذين تحدثت معهم «الحياة» التعجب من هذا الإجراء، أيد آخرون بشكل مطلق الإضافة معتبرين المعارضين لها معارضين للهيئة في الأصل.

ويقول محمد العبد السلام: «أعتقد أن هذه الإضافة لا تتماشى مع ما انتظرناه بعد تعيين رئيس جديد للهيئة، بعدما اهتزت صورتها نوعاً ما بسبب التجاوزات العديدة التي سجلت ضدها، إذ كنت أعتقد شخصياً أن الهيئة قامت بطي صفحة العنف،

وفتحت صفحة اللين والمعروف في التعامل مع المواطنين، وعلى رغم أننا لمسنا بعض التغير بالفعل، إلا أن مجرد مشاهدة سيارات الهيئة مزودة بدعامات، يوحي أنها مجهزة للمطاردة ويربط صورتها بالعنف.»

ويوافق العبد السلام عبدالإله سعيد الذي تحدث أن الجميع يعرف أن أوامر من الجهات المعنية تمنع كل أنواع المطاردات بما فيهم رجال المرور. وقال: «نظام الهيئة يقضي بالاستعانة بالشرطة في حال فرار أحد المضبوطين منها، إضافة إلى أنه يمنع الهيئة من احتجاز من توقفهم، وأن تحول كل من توقفه إلى مراكز الشرطة فور إعداد تقرير عن ضبطه، ولكن التعديلات التي أدخلت على سياراتها، لا توحى بأنها على استعداد للمطاردة فقط، بل أنها على استعداد للمطاردة والصدم... ويجب على الجهات المعنية أن توضح للمواطنين ما إذا كانت المطاردة من صلاحيات الهيئة، خصوصاً أن تركيبها دعامات يوحي بأنه تم الترخيص له بمطاردة وصدم المشتبه فيهم منها، وبالتالي تنتهك حقوق البعض من دون علمه، في حال لم تكن الجهات المعنية رخصت لها بالمطاردة.»

وعلى العكس من ذلك اتفق المواطنان أحمد أبو ناصر وأحمد بن سعد على أن إدخال هيئة الأمر بالمعروف بعض التعديلات على سياراتها لا يعتبر مشكلة، «خصوصاً إذا اتفقنا أن الهيئة تعمل في إطار مسموها بالنهي عن المنكر والأمر بالمعروف»، مشيرين إلى أن من يعارض ما قامت به الهيئة هو في الأصل معارض لجهاز الهيئة بشكل عام، فالهيئة تمارس العمل نفسه سواء بسيارات مزودة بدعامات أم بسيارات عادية.

واتفقا على أنه لا يوجد ما يستدعي التخوف من هذا الإجراء، خصوصاً أنه في حال تسجيل أي خطأ من أحد أفراد الهيئة فإن الحكومة ستقوم بمحاسنته، ولا سيما أن الجميع يقرأ في الصحف أن عدداً من المواطنين يقومون بتسجيل شكاوى ضد بعض أفراد الهيئة، إذا تبين أن أحد أفراد الهيئة تجاوز صلاحياته.

وكانت أن «الحياة» اتصلت بالمتحدث الرسمي في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عبدالمحسن الفقاري الذي رجح أن تكون هذه الدعامات في سيارات الهيئة المشاركة في موسم الحج فقط، وحينما أكدنا له مشاهدة هذه السيارات في مراكز هيئات في مدينة الرياض وتزاول عملها في الميدان، نفى علمه بهذه الإضافة.

وفي حين وعد الفقاري أن يزود «الحياة» بكامل تفاصيل مبررات الهيئة في تركيب هذه الدعامات بعدما يقوم بالاستيضاح من الإدارة المسؤولة يوم السبت الماضي، أقفل هاتفه الجوال بعدها ولم يرد على جميع محاولات الاتصال التي قامت بها «الحياة» لمدة أسبوع كامل.



التحقيق مع مثيرات الشغب بقرية أيتام المدينة

المصدر: جريدة الوطن الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣١٣٢&CategoryID=٥

مكة المكرمة: علي العميري AM ١:٤٩ ١٩-١٢-٢٠١٠

بدأت لجنة مشكلة من عدد من الإدارات الحكومية المعنية في المدينة المنورة أمس التحقيق مع ٧ فتيات من اللاتي شاركن في أحداث الشغب التي شهدتها قرية الأيتام بالمدينة المنورة الأسبوع الماضي، وتم تحويلهن للتوقيف بمؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة.

وأوضحت مديرة مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة حفصة شعيب أن اللجنة المشكلة قدمت من المدينة المنورة أمس وبأشرت التحقيق مع الفتيات كل على حدة من أجل التعرف على الأسباب التي دفعتهن إلى القيام بأحداث الشغب. وأشارت إلى أن الفتيات السبع تم فصلهن عن نزيلات المؤسسة الأخريات حتى الانتهاء من التحقيقات الجارية الآن. وكانت قرية الأيتام بالمدينة المنورة شهدت الأسبوع الماضي أحداث شغب واحتجاز للمديرة والأخصائيات، وتدخلت جهات حكومية و ٤٠ عنصراً من، بينهم ١٢ سجاناً لمواجهة الشغب، حيث تم إنهاء الشغب دون تعرض أي من الأطراف لإصابات. وشرعت الجهات المختصة في التحقيق مع الفتيات مثيرات الشغب وإحالة سبع منهن إلى مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة.

سوق سوداء للخادومات هدفها النصب على الأسر الوسيلة تحصل على نسبتها وتدفع الخادمة للهروب والبحث عن ضحية جديدة

المصدر: جريدة الوطن الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٠٣٣&CategoryId=٣

مكة المكرمة: خالد الرحيلي PM ١١:٢٧ ١٨-١٢-٢٠١٠

مشاكل الخادومات لا تنتهي، ولا تتوقف حيل الخادومات ووسطائهن عند حد في استغلال الأسر. وقد تذرمت سيدات النقث "الوطن" بهن من مكر الخادومات والوسطاء بينهن، وطالبن بفتح الباب بشكل مقنن أمام مكاتب العمالة لاستقدام خادومات يعملن بالنظام المؤقت أو المدد المحددة لمواجهة تلك السوق السوداء التي يعاني منها الكثير من الأسر. وتقول أم سعيد: إن كل مرة تحضر فيها خادمة من قبل وسيطة تأخذ منها ٢٠٠ ريال، وما تلبث أن تهرب من المنزل بعد يوم أو يومين حتى وصل بهن المكر والخداع إلى ادعاء أنهن تلقين مكالمات من أزواجهن بضرورة الحضور وإلا سوف يطلقونهن. وتقول أم سعيد: تحت تلك العبارات والأعذار القهرية لا أجد بدا من السماح لها بالذهاب على أن تعود في اليوم التالي بعد أن تسوي أوضاعها مع زوجها وأسرته، إلا أنني فوجئت بعد ذلك بأن نفس تلك المقولة قد قبلت لزميلات لي في العمل من قبل خادماتهن اللاتي يتبعن جميعا نفس الطريقة في الهروب من البيوت. وتقول أم رزمي: إن معاناتها لم تختلف عن الأخريات، وإن رفضت الخادمة العمل في بادئ الأمر بحجة عدم تخصيص غرفة مستقلة لها بمفردها. وتابعت: كانت الخادمة تتلقى أكثر من ٥٠ اتصالا عبر جوالها خلال اليوم، وفي النهاية تطلب السماح لها بالخروج إلى مقر سكن جماعتها لأن لديها مشكلة وفعلا سمحت لها بذلك على أن تعود سريعا، غير أنني طوال الأسبوع اللاحق لذلك الموقف كنت أتصل بها لأجد جوالها مغلقا، حتى تيقنت بأنها مكرت علي على الرغم من أنني أعطيها راتب ١٥٠٠ ريال بخلاف المكرمات. وأضافت: كلما أحضرت خادمة من قبل وسيطة من نفس بني جلدتها تصر على أخذ مبلغ ٢٠٠ ريال وأحيانا ٥٠٠ ريال كأتعاب لها، ونظرا لحاجتي الملحة للخادمة أخضع لتحقيق رغبتها. وقد تبين لي فيما بعد أنهن يتفقن مع بعضهن البعض على أن تلك الأتعاب يتم اقتسامها فيما بينهما عندما ترجع الخادمة إلى مقر السكن، حيث يجتمعن أكثر من ١٠ خادومات من الحبشة وعلى مقربة منهن مقر آخر لسكن تقيم فيه ١٢ تشادية وغانية تنزع عنهن إقامتهن بالمملكة وأكثرهن سطوة عليهن، حيث يمثلن لأوامرها وطلباتها نظير تقديم الخدمات لهن من سكن وإعاشة واتصالات. وتقول فادية عبدالسلام: أحضرت خادمة غانية من المدينة المنورة بعد أن أعطيت الوسيطة مبلغ ٣٠٠ ريال، ولما وصلت إلى مقر السكن بمكة المكرمة اكتشفت أن الخادمة استخدمتني أنا وزوجي وسيارتنا كوسيلة مواصلات لكي تحضر بها إلى مكة المكرمة، موفرين لها الأمان ونقل أمتعتها وفور وصولنا هربت. وكلما حاولنا الاتصال بها على الجوال لا ترد علينا، ولما اتصلنا على الوسيطة أخبرتنا بأنها لا تعلم عنها شيئا، ولما كررنا الاتصال من جوال آخر قالت: إنها تريد العمل، وذلك بعد أن أفهمناها أننا أسرة أخرى تبحث عن خادمة. وأضافت: هن بذلك يستفدن من حاجة السيدات السعوديات لخادومات وخصوصا العاملات منهن، كما يشجعهن على ذلك أن أنظمة الاستقدام ومكاتب الاستقدام تتسبب في تأخر استقدام الخادمة. وقالت: الكثير من الخادومات اللاتي تم إحضارهن على كفالتنا قبل ذلك هرين، وقد كلفنا ذلك مبالغ كبيرة. وغالبا ما كانت تتم عملية هروب الخادمة بعد قضاء ٣ أشهر معنا في البيت. وبعد أن أرفقنا كثيرا هروب الخادومات بعد المعاناة لفترات طويلة مع مكاتب الاستقدام والخادومات. لم نجد أمانا غير اللجوء إلى الوسيطات المقيمت لتوفير الخادومات لنا، لنقع في دوامة جديدة من النصب والخداع.

وتقول كوثر خالد: أنا معلمة، وأحتاج إلى خادمة ولكن أصبح بيتي محطة للخادومات، فقد أحضرت أكثر من ٥ خادومات ولم نترك حيا إلا ودخلناه لإحضار خادمة منه من خلال وسيطات كن يسعين إلى التكسب من ورائنا. وكل الخادومات يهربن لأن هناك اتفاقا بينهن وبين الوسيطة كي يكررن الخدعة ويحصلن على المزيد من الأموال من خلال الانتقال من منزل

إلى آخر ومن ضحية إلى أخرى. وتروي كوتر قصة أخرى عن تدليل الخادمتين وشراء رضائهن حتى لا يهربن فتقول: إحدى قريباتي: أسكنت خادمتها المخالفة في ملحق بالمنزل بعد أن اكتشفت أن الوسيطة بدأت تمكر بها وتمارس سطوتها عليها، حيث أجبرتها على الهرب والانتقال إلى العمل لدى سيدة أخرى وإلا سوف تطردها. فما كان منها إلا أن أسكنتها في منزلها هي وزوجها حتى تضمن عدم هروبها مرة أخرى. وبالطبع كانت إقامتهما بالكامل مجانية من كهرباء وماء وسكن وحتى إعاشة، كل ذلك نظير أن تبقى الخادمة فقط. واقترحت أن يتم فتح المجال أمام مكاتب الاستقدام لإمكانية تأجير الخادمتين لمواجهة هذه السوق السوداء التي تحولت إلى ظاهرة.

"الوطن" حاولت مناقشة القضية مع عدد من أصحاب مكاتب العمالة فرفضوا التحدث بدعوى أن ذلك باب للرزق. وبلاستفسار من إدارة جوازات العاصمة المقدسة عن الإجراءات المتخذة لمواجهة تلك الظاهرة طلبت إرسال الاستفسار عبر الفاكس، وكان الرد هاتفيا بالاعتذار عن التصريح.



اللجنة الوزارية تواصل التحقيق بمستشفى الولادة بنجران

المصدر: جريدة الوطن الاحد ١٣٣٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٦٤٠&CategoryID=٥

نجران: سلمان آل مقرح AM ١٠:٥٤ - ١٩١٠-٢٠١٠

واصلت أمس اللجنة الوزارية السداسية المشكلة بتوجيه من وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه عملها لليوم الثاني بعد وصول ثلاثة آخرين من أعضائها إلى المنطقة أمس، حيث عقدت اجتماعا موسعا في مستشفى الولادة والأطفال. وجرى منع الإعلاميين والمصورين من الحضور، وعدم الإدلاء بأي معلومة حول تفاصيل حادثة تعطل أجهزة الأوكسجين التي نتج عنها وفاة طفل وتحويل ١٦ آخرين إلى مستشفى الملك خالد. وأوضحت مصادر مطلعة لـ "الوطن"، أن اللجنة الوزارية ستستمر في أعمال التحقيق بمستشفى الولادة والأطفال بنجران لمدة خمسة أيام.

من جهة أخرى، تواجد آباء الأطفال في مقر المستشفى لتقديم شكاوى للجنة، حيث تم استقبالهم ووعدهم بدراسة ملف كل طفل، وإطلاعهم على ما توصلت إليه اللجان الطبية الأولية التي حققت في تلك القضايا. كما غادرت اللجنة عند الساعة الثالثة عصرا إلى مقر العناية بمستشفى الملك خالد للاطمئنان على صحة الأطفال المحولين. كما التقى أعضاء اللجنة بآباء الأطفال.

إلى ذلك، أصيب الطفل "سعود" أحد الأطفال المنومين بنقص في الدم مما جعل والده علي الصيعري يتبرع له مع مجموعة من أقاربه، مشيرا إلى أن حالته الصحية زادت سوءا.

وحاولت "الوطن" لليوم الثاني الاتصال بالمتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني إلا أنه لم يرد، فيما أصر مسؤول الشركة المتهمه في بيان المديرية العامة للشؤون الصحية بالتقصير مهدي آل منجم على عدم الإدلاء بأي معلومة، مكتفيا بقوله: إن ذلك بأمر من الصحة.

الشورى يقر نظام التطوع ويوافق على إنشاء مجلس أعلى له

يرتبط برئيس مجلس الوزراء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٠
<http://www.alriyadh.com/٢٠/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧١٩٧.html>

الرياض عبد السلام البلوي

وافق مجلس الشورى أمس الأحد على مشروع نظام العمل التطوعي وأقر التعديلات التي أجرتها لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب على المقترح المقدم من العضو عبدالرحمن السويلم ، وأقر إنشاء مجلس أعلى للعمل التطوعي يتمتع بشخصية اعتبارية ، ويرتبط بمجلس الوزراء ويكون مقره الرياض ويجوز إنشاء فروع أو مكاتب في مناطق المملكة، ويكون رئيسه بمرتبة وزير ويعين بأمر ملكي .

وأعادت اللجنة صياغة شروط القبول في العمل التطوعي لتتيح لغير المسلمين المشاركة فيه واشترطت تحلي المتطوع بالأخلاق والآداب التي يتطلبها العمل التطوعي الذي يختاره ، كما أجرت تعديلاً لضمان حقوق المتطوع تمثل في النص على تحميل الجهة المستفيدة منه بالتعويضات التي تقدرها اللجنة الطبية المعتمدة في حال تعرض المتطوع للوفاة أو الإصابة بالعجز الكامل أو بعاهة تمنعه من العمل بصورة قطعية أو عاهة جزئية بسبب العمل أو التدريب التطوعي أو حتى خلال الطريق من وإلى عمله التطوعي .

ويهدف نظام التطوع إلى وضع استراتيجيات العمل التطوعي وسياساتها في المملكة وتنظيمه وتحديد آلياته وتطويره وتنمية روح العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع ونشر ثقافته وتفعيلها وتحديد العلاقة بين أطراف العمل التطوعي وتبيان الحقوق والمزايا والواجبات لكل طرف ، تحقيق مبادئ التكافل والتلاحم الاجتماعي وتنمية روح الانتماء الوطني ، وإتاحة الفرصة أمام أفراد المجتمع ومؤسساته للعمل التطوعي .

وأعطى النظام جهة عمل المتطوع الأساسية الحق في طلب إنهاء تفرغ الموظف من عمله التطوعي ومباشرة في جهته الأصلية إذا كان تطوعه أثناء الدوام الرسمي ، وإذا أخل المتطوع بواجباته أو ارتكب مخالفة يعاقب بعد التحقيق معه بلفت النظر أو الإنذار أو الاستغناء عن خدماته، أما إذا ارتكب جريمة من الجرائم فيحال إلى الأجهزة الرقابية والقضائية .

وتكلف حسب نظام التطوع في كل جهة حكومية أو أهلية مستفيدة من هذا النظام إدارة للعمل التطوعي، وتطبق أحكام هذا النظام على الجمعيات التطوعية المتخصصة في مجال التطوع فقط .

وفي شأن التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء أقر مجلس الشورى توصيات لجنة الشؤون الإسلامية القضائية التي طالبت بزيادة عدد أعضاء الإفتاء لمواجهة الاحتياج المتزايد من الفتوى من الداخل والخارج، وإنشاء مركز للبحوث والدراسات واعتماد المتطلبات المالية والبشرية اللازمة لذلك .

ودعا المجلس وزارة الاقتصاد والتخطيط بإدراج خطة الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء ضمن الخطة الخمسية القادمة بعد التنسيق مع الرئاسة في وضع خطتها ، ورفض الشورى إنشاء مركز علمي يضم نخبة من العلماء المميزين في شتى العلوم والمعارف لتقديم الرأي العلمي لهيئة كبار العلماء فيما يستجد من مسائل لتبني عليه الفتوى ، وأسقط التصويت توصية لأكثر من اثني عشر عضواً كانوا قد تقدموا بها للمجلس وأحيلت للجنة الإسلامية والقضائية لدراستها والتي اعتذرت عن قبولها ورأت عدم الحاجة لها .

إلى ذلك وافق الشورى في جلسته العادية الخامسة والستين التي عقدت برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبد الله آل الشيخ على توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، حيث دعت توصية إلى تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٤٢٥ المتعلق بإحداث أقسام نسائية في الدوائر الحكومية ، وحثت توصية أخرى الهيئة على البدء في التطبيق الكامل لمتطلبات برنامج (يسر) خلال المدة الزمنية المحددة للبرنامج، وتخصيص جميع دخل برنامج علامة الجودة لتطوير هذا البرنامج وميزانية الهيئة بشكل عام لهدف تطوير خدماتها، والتوسع في برنامج الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقات مع التركيز على الشركاء التجاريين الدائمين للمملكة .

ووافق المجلس بأغلبية أعضائه على إصدار الكادر الوظيفي الخاص بالهيئة في أقرب وقت ممكن وسرعة التنفيذ ودعا إلى العمل على تطبيق كادر أحد الجهات شبه الحكومية المماثلة مثل التأمينات الاجتماعية بشكل مؤقت تهيئدا للعمل بالكادر، وشدد على قيام الهيئة السعودية للمواصفات بالإسراع في تنفيذ مشروع مختبر الإطارات والجنوط وقطع الغيار المستوردة والمصنعة محلياً حفاظاً على سلامة مستعملي الطريق .
وكان المجلس قد صادق في مستهل جلسته على عدم التحفظ على بعض البنود في اتفاقية فينا لحركة المرور وأقر انضمام المملكة لها.



قطاعات حكومية تشارك جامعة الأميرة نورة في ملتقى

إرشادي عن المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٠
<http://www.alriyadh.com/٢٠/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٢٠٤.html>

الرياض-سحر الشريدي
تشارك عدد من القطاعات الحكومية ممثلة في المديرية العامة لمكافحة المخدرات والجمارك السعودية، ومجمع الأمل للصحة النفسية في ملتقى إرشادي تنفذه إدارة التوجيه والإرشاد الطلابي بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن ويحمل عنوان "يبدأ بيد نقضي على المخدرات" والذي يبدأ اليوم ولمدة ثلاثة أيام في المجمع الأكاديمي بالجامعة .
ويأتي هذا الملتقى لتحسين الطالبات من الوقوع في أفة المخدرات، وإرشادهن إلى الوسائل التي تمكنهن من مساعدته أنفسهن ومن حولهن .
وسيتضمن أيام اللقاء عدد من الفعاليات منها عرض فيلم وثائقي يوضح بداية الإدمان ونهايته، إلى جانب العديد من المحاضرات التي ستقدم هذا اللقاء، وهي محاضرة للأستاذة منى الشربيني مديرة إدارة مكافحة المخدرات الفرع النسوي بمنطقة الرياض تتضمن إحصائيات عالمية ومحلية عن مدى انتشار الإدمان، ومكافحته، والأموال التي تصرف في علاجه، كذلك دور الأسرة، ودور الأصدقاء في الوقوع في الإدمان .
إلى جانبها محاضرة للأستاذة هدى بخاري الأخصائية الاجتماعية من مجمع الأمل للصحة النفسية بعنوان "علاج الإدمان، وسبل مساعدة ضحاياه" إضافة إلى "المشكلات النفسية والاجتماعية الناتجة عن تعاطي المخدرات" للدكتورة فاطمة الدوسري أستاذ علم النفس المساعد بالجامعة، كذلك "موقف الشريعة من تعاطي المخدرات والأضرار الروحية" تقدمها د. نورة القحطاني أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بالجامعة، ومحاضرة "كيف يحدث الإدمان والآثار الصحية المترتبة على تعاطي المخدرات" للأستاذة جوزاء المطيري المحاضر في كلية الصيدلة .
كما سيتم عرض إحدى الحالات التي شفيت من الإدمان، وفتح الحوار مع الطالبات في ذلك، إضافة إلى ماسيتم تنفيذه من عرض مسرحي، وقصائد شعرية، ورسوم كاريكاتورية، وعروض تقديمية التي تتحدث عن المخدرات وخطورتها والتحذير منها بمشاركة العديد من الطالبات.

د. نجم: إطلاق نظام الكتروني لإيقاف الشهادات المزورة جمعية القلب: ٤٠٪ من مراكز الإنعاش القلبي بالمملكة غير مؤهلة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٠
<http://www.alriyadh.com/٢٠/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٠٤٧.html>

الرياض - محمد الحيدر

كشف رئيس جمعية القلب السعودية الدكتور هاني نجم عن أن نحو ٤٠٪ من مراكز الإنعاش القلبي المتواجدة في المرافق الصحية الحكومية والخاصة بالمملكة غير مؤهلة وتحتاج إلى تقييم شامل للاعتراف بها من قبل اللجنة الوطنية للإنعاش القلبي الرئوي، مشيراً إلى أن الجمعية تدخلت بنظام الكتروني قوي لإيقاف منح الشهادات المزورة . وقال: " لدينا خطة لتقييم كافة المراكز في غضون الثمانية أشهر المقبلة ."

جاء ذلك في تصريحات صحافية عقب اجتماع منسقي مراكز الإنعاش القلبي الرئوي بالمملكة والذي أقيم أمس بمقر جمعية القلب السعودية بالرياض .

وقال الدكتور نجم إن جمعية القلب وبالتعاون مع اللجنة الوطنية للإنعاش القلبي الرئوي طرحت خلال الاجتماع بوابة إلكترونية لتنسيق وتنظيم عمل مراكز الإنعاش القلبي الرئوي وذلك استجابة لتنفيذ قرار الهيئة السعودية للتخصصات الصحية والذي ينص على إلزام جميع الممارسين الصحيين بالحصول على شهادة في الإنعاش القلبي الرئوي الأولية .

ولفت إلى أن الاجتماع يهدف إلى ربط جميع مراكز الإنعاش القلبي الرئوي بشبكة واحدة وبنظام الكتروني موحد لمنع تزوير الشهادات والتصدي للمخالفات التي قد تحدث مستقبلاً ، مشيراً إلى أن تلك المراكز ستخضع لتقييم دوري لاعتمادها والرقى بمستواها وبعد شهر مارس المقبل لن تقبل أي شهادة غير الكترونية ومعتمدة من البوابة . وأوضح أن منح شهادة الإنعاش القلبي الرئوي سيكون مرتبطاً بإعطاء الممارس الصحي دورة تدريبية لمدة يوم واحد ويجري له الاختبار بعدها .

من جهته ذكر رئيس اللجنة الوطنية للإنعاش القلبي الرئوي الدكتور عبد المجيد خان أن اللجنة اعتمدت نحو ١٢٠ مركزاً على مستوى المملكة تدريب ما يقارب (٧٠٠٠٠) سبعة آلاف ممارس صحي للعام ١٤٣٠هـ-١٤٣١هـ .

وبيّن الدكتور خان أن تنفيذ البرنامج الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية يتميز بمرونة عالية في التعامل مع المراكز ويتيح الربط مع هيئة التخصصات الصحية لتبادل معلومات المتدربين ويحد من انتشار الشهادات المزورة مؤكداً بأن انطلاقة البرنامج فعلياً أول مارس ٢٠١١م .

وأشار الدكتور خان إلى أن مراكز وزارة الصحة التي تم اعتمادها حتى الآن بلغت (٣٢) مركزاً بمختلف المناطق والمحافظات تمثل حالياً ٢٥٪ من المراكز المعتمدة بجمعية القلب السعودية والأكثر انتشاراً.

تعليم جدة تعدّ ملفاً عن نتائج تدريس الأطفال في مدارس

البنات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/214588>

جدة - منى المنجومي
تعكف إدارة التربية والتعليم في محافظة جدة على إعداد دراسة متكاملة عن تجربة تدريس المعلمات للبنين في الصفوف الأولية، بعد خضوع القرار للتجربة في ١٠٠ مدرسة في العروس.
وقالت مديرة إدارة التعليم الأهلي والأجنبي في تعليم البنات في جدة آمال محمد رضوان لـ «الحياة» على هامش الملتقى السنوي الثالث للمسؤولية الاجتماعية بين الواجب والمبادرات الطوعية الذي بدأ أعماله أمس (الأحد) في جدة: «إن الدراسة التي تعكف عليها إدارة التعليم ستتناول الجوانب كافة الخاصة بهذه التجربة سواء آراء أولياء الأمور والمشرفات التربويات وإدارات المدارس التي تم تطبيق التجربة فيها وكذلك معلمات الصفوف الأولية.»
ولفتت إلى أن نتائج الدراسة ستوضح مدى نجاح هذه التجربة المستحدثة في التعليم في السعودية وإمكان تطبيقها في شكل أوسع بالمدارس الابتدائية.
وزادت: «إن قرار تدريس البنين في الصفوف الأولية في مدارس البنات تم تطبيقه منذ عام في ١٠٠ مدرسة في جدة، بعد التأكد من تطبيق تلك المدارس الأنظمة والإجراءات الخاصة.»
وحددت رضوان الاشتراطات الواجب توافرها في مدارس البنات لتدريس البنين في الصفوف الأولية، في فصل صفوف البنين عن البنات ووجود ساحات منفصلة للبنين، إضافة إلى تأهيل معلمات تلك المدارس لمهارات التعامل مع البنين في تلك الفترات العمرية، مشيرة إلى أن ٩٠ في المئة من تلك المدارس طبقت التجربة منذ العام الماضي بتدريس الصف الأول الابتدائي، و ١٥ في المئة منها تدرس الصف الثاني، بينما لا يزال عدد المدارس التي تدرس الصف الثالث للذكور قليلاً في مدارس البنات.
وبالعودة للملتقى الثالث للمسؤولية الاجتماعية، أوضحت رضوان أن الملتقى لهذا العام تناول المسؤولية الاجتماعية، لا سيما وإن إدارة التعليم الأهلي والأجنبي استشعرت أن عليها واجباً اجتماعياً يتخطى رسالتها التعليمية الإشرافية إلى تفعيل العلاقة والمسؤولية في قطاع التعليم الأهلي بين روافده من مؤسسات تدريب وتعليم أهلية وجهات حكومية ومستفيدين هم بناتنا الطالبات ومن في حكمهن.
من جهته، عدد نائب رئيس لجنة المدارس الأهلية والدولية في غرفة التجارة والصناعة في جدة الدكتور دخيل الصريصري مفاهيم عدة للمسؤوليات الاجتماعية، منها التزام أصحاب المؤسسات بالإسهام في التنمية الدائمة من خلال تحسن أوضاع الموظفين، والالتزام من الشركات بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، وتحمل الجميع المسؤولية تجاه النفس والأسرة والمجتمع، والمشاركة في العمل الخيري الذي يعتبر أساس الاستقلال الاقتصادي.
وشدد أن اللقاء يجب أن لا يكون عابراً، ينتهي بنهاية وقته بل أن يعنى بالمرجات والتوصيات والمقترحات وتوثيقها ومتابعتها، وأن يكون هناك إعداد لتأسيس ثقافة مجتمعية تؤمن بأهمية المسؤولية الاجتماعية كرافد من روافد العمل التطوعي والعمل على التنسيق مع مؤسساته في تنفيذ مشاريع المسؤولية الاجتماعية، والعمل على إنشاء المزيد من المؤسسات الخيرية، مع ربط المسؤولية الاجتماعية بالمعتقدات الدينية والقيم الإسلامية، والتفاعل الناجح مع أنماط المجتمع الدولي في كل مكان، والتنسيق مع المؤسسات التربوية والخاصة حتى يكون لها دور توعوي فاعل ومؤثر في توجيه منسوبيها لتفعيل دور هذه المسؤولية كنوع من أنواع رد الجميل للمجتمع، والتعليم والتدريب من خلال دعم المؤسسات التعليمية لتحسين نوعية النظام التعليمي وسد الفجوة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل لتأمين

المهارات الضرورية له، وجودة برامج التدريب وتأمين فرص العمل لكل فئات المجتمع وتوطين الوظائف وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، ودعم مراكز الأبحاث التي تولي اهتماماً بالمسؤولية الاجتماعية ودراسات المجتمع ودعم المؤتمرات والملتقيات التي من شأنها النهوض بالمجتمع عموماً.

بدوره، أقترح عضو مجلس غرفة التجارة والصناعة في جدة الدكتور عبدالله دحلان أن يكون هناك خطة وطنية لبرامج المسؤولية الاجتماعية في التعليم الأهلي النظامي، وأن ينشأ صندوق للمسؤولية الاجتماعية في كل منطقة تعليمية تحت إشراف وزارة التربية والتعليم تشترك فيه جميع المدارس الأهلية بهدف الصرف على برامج المسؤولية الاجتماعية المشتركة، ويسهم في عضويته أعضاء من أفراد المجتمع، وأن تقدم برامج تعليمية وتربوية لأبناء المجتمع في إجازة الصيف، وربط تجديد تصاريح المدارس الأهلية بإنجازها لبرامج المسؤولية الاجتماعية مع ربط تمويل المدارس الأهلية ببرامج المسؤولية الاجتماعية المقترحة في الدراسات المقدمة للتصريح لها.

وقال: «لا بد أن تشمل برامج المسؤولية الاجتماعية منحاً دراسية وبرامج التوعية الثقافية والعلمية، إضافة إلى إعداد خطة متكاملة لها في الجامعات والكليات الأهلية وإنشاء صندوق لها لدعم الخطة المشتركة في هذا المجال.»



حائل: تأجيل النظر في قضية مطعون الهيئة أسبوعاً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/214630>

حائل - محمد الخمعلي

أمير «حائل» يطالب مسؤولين بالتواصل مع اللجان المتخصصة في «الشورى»

أجلت المحكمة الجزائية في منطقة حائل أمس، النظر في قضية شاب تعرض للطنع خلال مشاجرة مع موظف في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قبل شهر ونصف الشهر من الآن، إلى الاثنين المقبل.

وأوضح مصدر مطلع في المحكمة الجزائية في حائل لـ«الحياة» أن الجلسة حضرها طرفا القضية، وعدد من الشهود، واستمرت الجلسة قرابة الثلاث ساعات داخل صالة رئيس المحكمة، إذ أصدر القاضي قراره بتأجيلها إلى الاثنين المقبل بغرض استكمال بيانات الطرفين.

وحاولت «الحياة» الاتصال بالناطق الإعلامي في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة حائل مطلق السميحان، إلا أنه لم يجب على الاتصالات المتكررة.

يذكر أن موظف «هيئة برزان» أحيل من توقيف مركز شرطة عيرف في حي السمراء إلى سجن حائل العام قبل نحو أسبوعين، فيما لا يزال الشاب عطاء الله الرشيد الذي تعرض للطنع موقوفاً لدى مركز شرطة عيرف، تمهيداً لاستكمال النظر في القضية من المحكمة الجزائية.

عضويتهم أمانة الشرقية بسحب صلاحيات المجلس البلدي

وسلب حقوقه

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٩

<http://www.al-madina.com/node/٢٧٩١٩٨>

عبدالله المانع - الدمام

طالب عدد من المواطنين في حاضرة الدمام باستقالة جماعية لأعضاء المجلس البلدي بعد عدم جدوى نشاطهم ومرور أكثر من ٥ سنوات على تشكيل المجلس دون أن يقدم أي خدمة تذكر للمواطنين في هذه المنطقة التي تعاني من سوء الخدمات التي تقدم للمواطنين. وقال المواطن محمد الابداء وخالد الهاجري وعبدالله الزهراني: إنه منذ انتخاب أعضاء المجلس البلدي في دورة السابقة والتي استمرت الأربع سنوات وحتى التجديد لهم في الدورة القادمة ومرور أكثر من سنة تقريباً لم نلمس أي تحسن على أرض الواقع، ولن نرى منهم أي تطور تشهده المنطقة ولا نزول لأرض الواقع، فقط اجتماعاتهم جميعها حبر على ورق حتى أنها تمنع الصحفيين من حضور الاجتماعات وتكتفي بإرسال بيان صحافي لهم، والآن جاء الوقت المناسب لنتحدث فيه عن همومنا نحن المواطنين ونطالبهم جميعاً بالاستقالة الجماعية حتى تأتي دماء جديدة وشابة تستطيع خدمتنا وتقديم العون والمساعدة وحل جميع اشكالياتنا، خاصة أن الأمانة والبلديات الفرعية لم تقم بحل مشاكلنا حتى الآن.

وأضافوا: كان أملنا في أعضاء المجلس البلدي، ولكن للأسف لم نر أي تحرك لهم بدون معرفة الأسباب، والحقيقة أن على أعضاء المجلس مسؤولية كبيرة في حل مشاكل المواطنين والوقوف عليها وعقد ورش العمل التي يستفيد منها المواطن، بالإضافة إلى الاجتماعات. وأضافوا أن مطالبة المواطنين أعضاء المجلس بضرورة الإسراع في تنفيذ المشاريع والمحافظة على نطاق المدن والقرى لا سيما أن المخلفات تتراكم بشكل يؤدي إلى تهديد الصحة العامة والبيئة. من جهته شن عضو المجلس البلدي لحاضرة الدمام خليفة الدوسري هجوماً حاداً على أمانة الشرقية، واتهمها بأنها سلبت حقوق المجلس البلدي حتى أصبح بدون دور إيجابي، وأشار إلى أن الأمانة سحبت كامل الصلاحيات عند المجلس البلدي رغم أنها كانت قليلة، مؤكداً أن المجلس البلدي أصبح "سجين الأمانة" لأن مبنى المجلس البلدي داخل مبنى الأمانة والبوابة الرئيسية بوابة الأمانة يعني المجلس البلدي مجرد عمل تطوعي.

وتساءل: كيف أقوم بالعمل التطوعي والمجلس مغلق لا أستطيع أن أدوم فيه لأن الأمانة مغلقة إلا وقت الدوام الرسمي. وقال إنه يجب أن يكون للمجلس البلدي موقعا منفصلا عن الأمانة. وأكد أن الصلاحيات التي أعطيت للمجلس البلدي في الظاهر قوية، ولكن في الباطن ضعيفة، مشيراً إلى أن المجلس البلدي جهاز رقابي استشاري فإذا طلب من الأمانة دورة يقوم بالدور الرقابي، ولكن لا يستطيع لأنه ليس جهازاً تنفيذياً ولا يملك الاداة التنفيذية، مؤكداً أن المجلس ليس عنده شيء يقدمه للمواطنين بسبب هيمنة الأمانة، حتى الدور الاستشاري للمجلس البلدي مسلوب نهائياً.

وأضاف أن أعضاء المجلس البلدي هم من وجهاء المنطقة فيهم رجال الاعمال واعضاء من جامعة الملك فهد للبترول وعندنا من أعضاء مجلس الشورى وكلهم من خيرة الرجال لكن كل هؤلاء لا يستطيعون فعل شيء لأن ليس للمجلس جهاز تنفيذي يفرض على الأمانة القيام بطلباتهم.

الشؤون الإسلامية تحسم ٥ أيام من موظف... بتهمة إفشاء الأسرار

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٤٥٨٣>

جدة - أحمد الهلالي

أصدرت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد قراراً يقضي بحسم خمسة أيام من صافي راتب «موظف» بالمرتبة السابعة يعمل في أوقاف مكة بسبب إفشائه الأسرار التي يطلع عليها بحكم عمله ومخالفته للفقرة (هـ) من المادة ١٢ وكذلك الفقرة (ب) من المادة ١١ من نفس النظام. واتخذت الوزارة قرارها (حصلت «الحياة» على نسخة منه) بعد النتائج التي قدمتها لجنة التحقيق التي كلفت بالتحقيق مع الموظف في وقت سابق بسبب ما نشر في بعض وسائل الإعلام حول القضايا التي كان الموظف طرفاً فيها وصدرت فيها أحكام شرعية وأخرى لا تزال منظورة لدى المحاكم الإدارية.

وانطلقت الأسرار بدءاً من شكوى تقدم بها الموظف إلى الجهات المختصة كشف من خلالها تجاوزات في فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في جدة، أسهمت في إهدار المال العام بقصد الاستفادة منه استثمارياً لدى البنوك والدخول به في عملية شراء الأسهم الخاصة بمسؤولين بمبالغ تصل إلى مليون ريال.

وأسفرت نتائج التحقيق التي أجراها ديوان المراقبة العامة حينها عن وجود عجز مالي بمبلغ يصل إلى أكثر من ٣٠٠ ألف ريال، تم تسديده بموجب سند القبض رقم ٤١٨/٤٢٢٠٨ بمبلغ ١٨٠,٩٨٢ ريالاً وسند القبض رقم ٤١٨/١٩٢٩٨ بمبلغ ١٣٥ ألف ريال، إضافة إلى اكتشافه عدم تبليغ إدارة الأوقاف ديوان المراقبة بهذا العجز فور اكتشافه مخالفة المادة ١٧ من نظام الديوان التي تقضي «بأن على الجهات الخاضعة لرقابة الديوان إحاطته فور اكتشافها لأي مخالفة مالية أو وقوع حادثة من شأنها أن تترتب عليه خسارة مالية للدولة وذلك من دون إخلال».

كما تضمنت النتائج، تأخر في إيداع شيك السلفة المستدime رقم ١١٦٤٩ بمبلغ ٥٠ ألف ريال لأكثر من ستة أشهر، وتأخر في إرسال يوميات والاكتفاء لقسم المحاسبة لمراجعتها بتسجيل المبالغ المستلمة، وعدم انتظام المحاسبة في القيد والتصيد في يومية الصندوق، وكذلك عدم الترحيل الصحيح من شهر إلى آخر.

وتواصلت الأسرار بتسجيل المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة دعوى أخرى للموظف ضد إدارة أوقاف جدة بعد أن تمت ترقيته إلى المرتبة السابعة بمسمى «رئيس قسم الاستثمار»، إلا أنه لم يمكن من مباشرتها، وتم نقله إلى الفرع الرئيس في منطقة مكة، حيث طالب فيها بتمكينه من وظيفته المرقى إليها.

وانتهت الأسرار التي جرى فيها التحقيق بالقضية التي لا تزال منظورة في المحكمة الجزئية في المحافظة الساحلية بعد أن أعادتها محكمة الاستئناف التي قدمها مدير أوقاف جدة فهد البرقي ضد الموظف نفسه التي صدر فيها حكم تضمن سجن الموظف مدة شهرين وجلده علناً ٦٠ سوطاً، وتم رفعها إلى محكمة الاستئناف التي بدورها نقضت الحكم وإعادته إلى المحكمة الجزئية مرة أخرى.

وطالب الموظف في لائحة رده على الدعوى بتعزير المدعي (المدير العام) بالحق الخاص وفقاً لنص المادة (٧/٤) من نظام المرافعات الشرعية، وإلزامه بالتعويض عن الأضرار الأدبية والمعنوية التي أصابته جراء اتهامه زوراً وبهتاناً، إضافة إلى إلزامه بالحق الخاص بالمصاريف ومقابل الأتعاب التي تكبدها لدفع هذا الظلم والاعتداء الصارخ الواقع ضده.

وفي تعليقه على القضية، قال المحامي والمستشار القانوني خالد أبو راشد: «لا يحق لنا أن نحكم بما إذا كان هذا القرار (وأقصد قرار الحسم) صحيحاً من عدمه لأن ذلك يعود للجهة القضائية المختصة وفقاً لما يتضح لها من أدلة»، مشيراً إلى أن الحقوق العامة المكفولة للموظف أنه يحق له أن يعترض على هذا الإقرار إلى وزير القطاع ثم إلى ديوان الخدمة المدنية وأخيراً إلى ديوان المظالم الذي يكون قراره نهائياً في هذا الأمر».

بدوره، أكد المحامي والمستشار القانوني أحمد جمعان المالكي أنه إذا كان ما أدلى به الموظف من أسرار المحاكمات فإن الجهة المختصة بمسألته تكون هي الجهة التي تتولى محاكمته أي المحكمة المختصة بنظر قضيته، لافتاً إلى أنه لا يجوز لمرجعه الوظيفي التدخل في هذه الحال، إذ إن المحكمة هي صاحبة الحق في منعه من التصريح أو محاسبته. وأضاف: «أما إذا كان ما أدلى به الموظف لا يعتبر من أسرار المحاكمات بل نقداً أو لوماً لجهة عمله فيحق لمرجعه الوظيفي مساءلته وإصدار العقوبة المناسبة له وفق المادة ١١ وللموظف الحق في الاعتراض على قرار العقوبة في المواعيد والمدد المنصوصة في قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم.» وأشار المالكي إلى أن المادة ١١ من اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية نصت صراحة على حظر قيام الموظف بتوجيه النقد أو اللوم إلى الجهات الحكومية بأية وسيلة من وسائل الإعلام المحلية والخارجية، ولا شك أن النص واضح وصريح، وليس بحاجة إلى تفسير أو قياس حتى ولو لم نتفق معه، كما أن نظام المطبوعات والنشر يحظر إفشاء أسرار التحقيقات والمحاكمات إلا بإذن من الجهة المختصة بالتحقيق أو المحاكمة. وبما أن نظام المطبوعات والنشر لم يحدد ما يعتبر من الأسرار من عدمه، أوضح المالكي أن الجهة المختصة بالتحقيق أو المحاكمة تكون هي الجهة المخولة بتحديد هذه الأسرار.



صفحة معلم تثقب طلبة أذن طالب تربية فكرية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٩
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٠/Con٢٠١٠١٢٢٠٣٨٩٤٠٧.htm>

عبد الله غرمان عون - الدمام
تحقق إدارة التربية والتعليم في المنطقة الشرقية في شكوى تقدم بها والد طالب في الصف الثالث الابتدائي في قسم التربية الخاصة ضد معلم يتهمه فيها بضرب ابنه حتى أصابه بثقب مضاعف في طلبة الأذن، حسب التقرير الذي أحضره من إحدى المستشفيات الحكومية (تحفظ «عكاظ» باسم المستشفى وصورة التقرير الطبي). وأوضح مدير إدارة الإعلام التربوي في الإدارة العامة للتربية والتعليم في المنطقة الشرقية فهد بن عايد العنزي أن تربية الشرقية ستقف على القضية للتحقق من صحتها عن طريق تكليف الإدارة المختصة لإجراء التحقيق اللازم. وقال العنزي: «ننتظر إفادتنا من قبل اللجنة المكلفة بالتحقيق في الموضوع وموافاتنا بالتقرير النهائي لاتخاذ الإجراء النظامي، إذ أن تربية الشرقية حريصة كل الحرص على نبذ استخدام الضرب كوسيلة لتأديب الطلاب وأنها لن تتوانى في اتخاذ الإجراءات النظامية ضد كل من يخالف أنظمة ولوائح الوزارة.» من جهته، يقول والد الطالب حسن محمد عبد الرحمن: «ولدي من ذوي الاحتياجات الخاصة تعرض إلى ضرب من المعلم المشرف على فسحة الطلاب في ذلك اليوم، إذ صفعه بعنف ما أدى إلى حدوث ثقب مضاعف في أذنه ولدي تقرير طبي من مستشفى حكومي يبرهن على أن إصابة ولدي سببها الضرب الذي تعرض له من المعلم.»

خريجون رداً على الخدمة المدنية: أين ذهبت صفوف العاطلين؟

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٤٥٣٠>

الدمام - محمد الداود

اعترض خريجو جامعات وكليات، على تقرير صادر من وزارة الخدمة المدنية، أوضحت فيه أن التعاقد مع أجنبي، جاء «لعدم وجود مواطنين ومواطنات، ممن لديهم التأهيل المناسب»، إضافة إلى «وجود عدد من الوظائف المتاحة، لتعذر وجود من لديه التأهيل العلمي اللازم لشغلها». وأكد الخريجون لـ «الحياة»، عدم صحة ما ادعته الوزارة، موضحين أنهم تقدموا في وقت سابق، «لشغل هذه الوظائف، وودعتنا الوزارة بالتوظيف. إلا أننا تفاجئنا بأن هذه الوظائف شاغرة، بل لم تجد الوزارة من يملك المؤهل العلمي اللازم لها».

وكان تقرير وزارة الخدمة المدنية، أشار إلى أن الوزارة «تواصل جهودها لإحلال المواطنين السعوديين محل غير السعوديين، الذين تم التعاقد معهم، لتعذر وجود المواطنين والمواطنات ممن لديهم التأهيل المناسب، مثل الطب وبعض فروع الهندسة. وبلغ عدد من تم إحلالهم ٧,٧٦٦ مواطن ومواطنة. فيما لا يزال هناك ٥٧,٥٤٦ وظيفة متاحة، لتعذر وجود من لديه التأهيل العلمي اللازم لشغلها».

في المقابل، نفى الخريجون، عدم صحة ما ذكرته الوزارة «على الإطلاق»، متسائلين: هل ألقت وزارة الخدمة المدنية نظرة قبل نشر التقرير، ولو بسيطة، على المجتمع السعودي، الذي يعج بالعاطلين عن العمل؟ وهل علمت بوجود الآلاف من الشباب الذين يحملون الشهادات الجامعية، ولكنهم يقطنون في بيوتهم، في انتظار الوظائف، وبعضهم راح ضحية طمع وجشع القطاع الخاص، الذي ينصب اهتمامه على مصلحته فقط». وأثار التقرير، حفيظة خريجي الكلية الصحية، وبخاصة أن شهاداتهم تتناسب مع عدد كبير من الوظائف التي أشارت إليها الوزارة في تقريرها. وأكد الخريج باقر أبو زيد أنهم يحملون «التخصصات العلمية المطلوبة. وسبق أن تقدمنا للحصول على وظيفة، من طريق وزارة الخدمة المدنية، وأبلغونا بعدم وجود شواغر. إلا أن التقرير فاجأنا». ويحمل خريجو الكلية الصحية الشهادة الجامعية المتوسطة (ثلاث سنوات ونصف السنة)، وتلقوا تعليمهم في الكلية حين كانت تابعة لوزارة الصحة، التي اتصلت عن توظيفهم، وتركت الأمر لوزارة الخدمة المدنية، التي اشترطت توظيفهم من طريق المفاضلة، مع حملة الدبلوم، الذين تخرجوا في معاهد خاصة.

وتساءل الخريجون «عن كل هذا العدد الكبير من الخريجين، ألا يمتلكون الكفاءة لشغل هذه الوظائف؟ وإذا كانوا كذلك، فأين الخلل؟ هل من الخريجين الذي سهروا الليالي، لتحقيق طموحهم، وخدمة مجتمعهم، وتحقيق ذاتهم، أم من القطاعات التعليمية الحكومية التي قامت بتدريسهم وتأهيلهم؟». وطالبوا وزارة الخدمة المدنية، بـ «إلقاء نظرة على عدد الخريجين من هذه الكليات، الذين لا زالوا في بيوتهم، ينتظرون الفرص»، مستشهدين بخريجي قسم الأشعة، إذ «يوجد أكثر من ٧٥ فنياً عاطلاً عن العمل، تخرجوا في الكلية الصحية في الدمام فقط، إضافة إلى بقية التخصصات وبقية كليات المناطق الأخرى، فهل تعلم وزارة الخدمة المدنية عن هؤلاء أم لا؟».

وأشار الخريجون إلى «غياب الحد الفاصل بين حملة شهادة البكالوريوس ونظرائهم من حملة الشهادة الجامعية المتوسطة، وهل هو فرق شاسع إلى هذا الحد الذي جعل الوزارة تضمن لهم التوظيف المباشر، وتتركن للمفاضلة التي قد تستغرق سنتين أو أكثر. علماً بأن عدد الساعات التي درسناها لا تقل بكثير عن عدد الساعات التي درسها زملاؤنا حملة البكالوريوس، كما أن المواد متشابهة، والفرق في عدد الساعات». ووجه الخريجون، اللوم إلى وزارة الصحة، التي «لم تهتم في خريجها». وأكدوا أن «المستشفيات تعاني من نقص حاد في الكادر الصحي».

وقالت الخريجة فاطمة محمد: «تخرجت قبل نحو أربع سنوات، وأحمل شهادة بكالوريوس صحة فم وأسنان. ولم يتم ترسيمي إلا قبل أشهر عدة، على وظيفة «فني رعاية أسنان»، التي يفترض أن يشغلها خريجو الدبلوم، وليس البكالوريوس». وطالب الخريجون بمختلف تخصصاتهم، وزارة الخدمة المدنية بـ «توظيفنا، وإن كانت مؤهلاتنا غير مناسبة لشغل هذه الوظائف، فعليهم توظيفنا، ومن ثم يصممون لنا بالتنسيق مع الجهات المختصة، برنامجاً يكفل لنا إكمال دراستنا، ونحن على رأس العمل».

اليوم تفتح ملف قضايا خادمت المنازل (٣ - ٣) الفلبين تنضم إلى تحالف الشروط التعجيزية للاستقدام إرفاق كروكي وعناوين منازل الأسر وعدد أفرادها

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٧
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٢&I=٨٠٥٦٩٢&G=١>

فهد الحشام ، سلطان العتيبي - الخبر
تسببت الأحداث التي شهدتها أحد فنادق الخبر من مندوبي القنصلية الفلبينية في تدمير وانزعاج المئات من الأسر التي ترغب في استقدام خادمت من الفلبين وذلك نتيجة سوء المعاملة التي يتلقونها من مندوبي القنصلية بالإضافة إلى الشروط التعجيزية الغريبة التي لم يشهدها المواطنون من قبل فضلا عن المعاملة غير اللائقة التي تعرض لها المواطنون ، كما أثار قرار ولاية «نوسا تينجارا» في اندونيسيا والذي ينص على حظر تصدير الخادمت إلى المملكة انزعاج العديد من المواطنين نتيجة تضخم اندونيسيا لحادثة الاعتداء الفردية على خادمة المدينة بسبب تضخم الإعلام الآسيوي لهذه القضية بدون مبرر.

شروط الفلبين

وكانت الفلبين قد فرضت شروطاً جديدة ومشددة وصفها البعض بالتعجيزية لمن يرغب في استقدام عاملة منزلية منها حضور الكفيل شخصياً لمقر السفارة أو القنصلية في خطوة تسببت في تجمع أعداد كبيرة من المواطنين لإنهاء باقي إجراءات الطلب، إضافة إلى حزمة من الشروط غير المعقولة حتى من قبل سفارات الدول الأوروبية حيث تشترط السفارة على مقدم الطلب إرفاق شهادة من الشرطة تثبت عدم وجود أي ملاحظات أمنية عليه كما اشترطت تعريفاً بالراتب لكل شخص ووصفاً واضحاً بالمنزل إضافة إلى رسوم قالت إنها رسوم مكتب العمل والقنصلية وكشف حساب للكفيل . وحددت السفارة الفلبينية راتب الخادمة ب ٤٠٠ دولار أمريكي شهرياً واشترطت منحها إجازة أسبوعية يوماً واحداً مع توفير سكن مريح لها ووجبات غذائية كافية والتعهد بعدم إنهاء عقدها دون مبرر شرعي أو قانوني في حين يجوز للعاملة إنهاء العقد في حالة إخلال صاحب العمل بأي شرط من هذه الشروط على أن يتحمل شخصياً نفقات عودتها لبلادها، واشترطت السفارة كذلك عدم تجديد عقد العاملة بعد انتهائه أو نقل كفالتها إلا بعد موافقة السفارة . وطلبت السفارة في عقودها الجديدة من كل كفيل أسماء أسرته وأعمارهم إضافة إلى اسم الزوجة وأسماء الأطفال وأعمارهم وتعريف بالراتب وعنوان المنزل وخريطة له وزادت من غرابة شروطها باشتراط إرفاق مساحة المنزل بالمتر للطابق الأرضي والأول وأرقام الهواتف مع وجوب تحديد نوع العمل الذي سوف تقوم به إن كانت عاملة منزلية أو ستعمل في رعاية المرضى أو رعاية الأطفال أو تعليمهم أو غير ذلك وذلك باختيار أحد هذه الخيارات.

إهانات وتعطيل

وقال علي الدوسري أحد المتضررين : إننا نتعرض لإهانات من قبل المندوبين وتمييز في المعاملة من خلال إنهاء معاملات الفلبينيين وتعطيل السعوديين، وأشار الدوسري إلى قيام المواطنين بالتودد للمندوبين من أجل البقاء وعدم الخروج في مشهد مهين ، مطالباً في الوقت نفسه بوضع حد لتلك التجاوزات، وقال محمد الملا : إن المندوبين يظلون طوال الأسابيع الماضية يضعون العراقي والشروط بشكل لا يطاق وعدم التراجع عن أسلوبهم، وفوجئنا مؤخراً بطلبهم ترجمة الفيزا بالكامل واشترط حضور طالب الخادمة بنفسه دون غيره، وهو ما اضطرنا يومياً للخروج من أعمالنا والحضور لمدة تزيد على ٥ ساعات دون إنجاز شيء ونتعرض للخصم، بينما معاملاتنا معلقة.

إعادة الأموال

وتطرق سلمان أحمد إلى الشروط التعجيزية التي يضعها المندوبون ومنها عقد عمل بـ «٤٠٠» دولار، إضافة لشرط أن يكون راتب المواطن أكثر من ١٠ آلاف ريال سعودي مقابل الحصول على خادمة وذلك غير منطقي، ولا يختلف الحال كثيرا بالنسبة لجمال الزاير وجاسم المحمد اللذين أكدا أن العقد الجديد للقنصلية الفلبينية وسوء المعاملة والمماطلة المستمرة من قبلهم وضعت المراجعين بين نارين حيث لا يستطيعون إعادة أموالهم التي دفعوها، أو إنهاء قضية حضور الخادمة التي تعطلت.

ليست سجيئة

وأشار المواطن سامي الخالدي أن كرامة المواطن السعودي تهان من قبل مندوبي القنصلية الفلبينية متعجبا من عدم فتح تحقيق في هذه الوقائع ، وأضاف بأنه ظل عدة أيام يعود ويراجع المندوبين وفي كل مرة ينتظر عدة ساعات دون أن ينهي موضوعه ، وأوضح الخالدي بأن جميع طلبات المندوبين يمكن أن يقوم أي مكتب بإنجازها إلا أن المندوبين يرفضون ذلك ويصرون على حضور الكفيل نفسه ، وتقاجأ الخالدي برد أحد المندوبين عليه عندما استفسر عن سبب تلك التعقيدات بقوله " :الفلبينية ليست سجيئة حتى تغلقوا عليها الأبواب

وتذمر فراس الرشيد من الوقت الكبير الذي يستغرقه في إجراءات القنصلية مؤكدا انه استأذن من عمله أكثر من ٤ مرات خلال اسبوعين للخروج والعودة من أجل إنهاء تأشيرة الخادمة حتى قام بإنهائها ، وتسائل عن أسباب رفض تلقي الأوراق من أي شخص سوى الكفيل نفسه، رغم أننا لا نعترض على هذا الإجراء إلا أننا نعترض على كثرة المماطلات والتأخير الذي يسببه المندوبون.

وقف تصدير العمالة

من جانب آخر أثار قرار ولاية "نوسا تينجارا" في اندونيسيا والذي ينص على حظر تصدير الخادومات الى المملكة في انزعاج العديد من المواطنين نتيجة تضخيم الجهات الاندونيسية لحادثة الاعتداء الفردية التي وقعت ضد خادمة المدينة ، وأشار فرحان الهويمل الى الدور السلبي لوسائل الإعلام الاندونيسية في تضخيم بعض الحوادث وسوء المعاملة التي يتعرض لها بعض العمالة الوافدة في المملكة التي لا تعدو كونها حالات فردية لا ينبغي تعميمها وتسليط الضوء عليها مقابل عدد كبير من العمالة التي يوفر لها المواطنون في المملكة جميع حقوقها بالإضافة إلى ما تقوم به الخادومات من مشاكل لاتعد ولا تحصى.

شروط جديدة

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد وضعت السلطات الاندونيسية خلال الشهر الماضي شروطا جديدة للراغبين بالاستقدام منها ضرورة إرفاق كروكي وعناوين منازل الأسر السعودية وعدد أفراد الأسرة الراغبة باستقدام العمالة الاندونيسية حيث اعتبرت المكاتب في المملكة هذا الاجراء غير مبرر في الوقت الذي أكدت فيه المكاتب السعودية عدم التزام المكاتب الاندونيسية بالاتفاقيات الأخيرة حيث بلغت تكلفة الاستقدام ورقيا ٦ آلاف ريال وفعليا ١٠ آلاف ريال.

الاستقدام من فيتنام

يوسف العلي خبير استقدام أشار الى انه لا يوجد أي مشكلة للاستقدام من دول جديدة ولكن اندونيسيا تظل هي الرائدة لأنها تغذي السوق السعودي بالخادومات ولديها عدد كبير بالإضافة الى أن الخادومات بها مسلمات مما يزيد من الاقبال عليها لمعظم الاسر في المملكة ، وأوضح العلي أنه من الصعب أن يكون هناك منافس للعمالة الاندونيسية ، وحول فشل الاستقدام من دول مثل فيتنام مثلا قال بأن عدم وجود سفارة للمملكة هناك وعدم وجود رحلات مباشرة تربط بين البلدية وتجاهل الاسر في المملكة لعادات وتقاليد الفيتناميات يجعل منها أمرا صعبا للاستقدام من هناك.

مسؤولية السماسرة

وحمل عامر الخالدي صاحب مكتب استقدام السماسرة في اندونيسيا السبب في رفع الأسعار حيث يعملون على رفعها بشكل دائم حيث تبلغ حاليا تكلفة الاستقدام من اندونيسيا ٧٠٠٠ ريال ومن الممكن أن تزيد أكثر من ذلك خلال الفترة المقبلة، وأضاف الخالدي بأن لجنة الاستقدام أقرت أن يدفع للمكاتب في اندونيسيا ١٢٠٠ دولار وعلى المكاتب هنا التقيد بالسعر ، ولكن تبين بأن ١٢٠٠ دولار غير مجدية بالنسبة للمكاتب في اندونيسيا حيث هناك دول مثل الامارات والبحرين وقطر والكويت تقوم بدفع ما بين ١٥٠٠ الى ١٦٠٠ دولار للاستقدام مما جعل المكاتب في اندونيسيا تتجه لتلك الدول . وحول امكانية الاستقدام من دول بديلة عن اندونيسيا أشار الخالدي بأنه لا يمكن أن تقوم أي دولة بتغطية حاجة السعوديين من الخادومات كما تفعل اندونيسيا ، كما أن الدول التي تم فتح الاستقدام منها مؤخرا لا يوجد لديها مكاتب لتصدير العمالة حيث تم فتح الاستقدام بطريقة عشوائية ، كما أنه لا يوجد عمالة مدربة من تلك الدول يمكن أن تجذب الأسر السعودية للاستقدام منها .

وطالب " ع ، م " صاحب مكتب استقدام بالدمام من الأسر بضرورة التفكير بجدية في استقدام عمالة بديلة عن الاندونيسية والفلبينية نتيجة عدم التزام المكاتب هناك بالأسعار ومواعيد انتهاء الاجراءات ووصول الخادومات، اضافة الى تعرض

المواطنين للابتزاز من قبل تلك المكاتب وحمل لجنة الاستقدام المسؤولية تجاه ماتقوم به الدولتان من استفزاز مستمر نتيجة الخضوع بشكل دائم لشروط الجهات الاندونيسية وعدم تحملها المسؤولية في حماية السعوديين والوقوف معهم تجاه ما يحدث , اضافة الى قيام لجنة الاستقدام بفتح الاستقدام من دول ضعيفة , وطالب بضرورة اعادة اجراء مباحثات مع الهند في محاولة لاستقدام الخادمت من الهند أسوة بدول الخليج التي تستقدم الهنديات دون أي مشاكل , خاصة ان العمالة الهندية تحظى باهتمام من قبل الأسر السعودية كونها تجيد العمل والتعامل مع الأطفال أيضا.

رحلات مباشرة

وأرجع أحد العاملين بمكاتب الاستقدام بالخبر سبب فشل الاستقدام من فيتنام إلى عدة عوامل منها عدم وجود سفارة سعودية في فيتنام مما صعب قضية انهاء اجراءات الاستقدام ونتج عنه تأخر وصول الخادمة الى عدة أشهر اضافة الى عدم وجود رحلات مباشرة تربط البلدين لتسهيل عملية نقل العمالة بينها، وأضاف بأن هناك عدة عوامل أخرى تسببت في عدم رغبة العمالة الفيتنامية نفسها بالعمل في المملكة بعد تقديم ماليزيا اغراءات للعمالة الفيتنامية وبرواتب تتجاوز ماتقدمه المملكة.

ولم تتوقف مشكلة عدم الاستقدام على فيتنام فقط بل امتد ليشمل طاجيكستان وقرقيزستان اللتين تم فتح الاستقدام منهما الا أنهما لم تحظيا بأي رغبة أو أقبال من قبل الأسر السعودية نتيجة اختلاف اللغة وعدم معرفة المجتمع السعودي بعادات وتقاليد تلك الدول اضافة الى أجورها المرتفعة والتي تقارب أجور الخادمة الاندونيسية حيث تصل الى ٧٥٠ ريال شهريا.

كينيا وساحل العاج

من جهتها قامت اللجنة الوطنية للاستقدام بتوقيع اتفاقيات تنص على فتح باب الاستقدام من دول جديدة وهي كينيا وساحل العاج الا أن الأمر لا يبدو أنه سوف يتحسن قريبا حيث يصل راتب الخادمة الكينية الى ٨٠٠ ريال شهريا , وهو مبلغ يراه الكثير ضخما في ظل عدم وجود مغريات أو معلومات حول دور وطريقة عمل تلك العمالة واساليبها في التعامل وعدم انخفاض الأجر في ظل وجود عمالة أرخص منها تعمل كالعمالة السريلانكية التي لايتجاوز راتبها ٦٠٠ ريال بالاضافة الى أن الأسر استطاعت التعرف على اسلوبها

الترقيات صعبة أشبه ما تكون ب التنقيط

موظفو وزارة التربية والتعليم: السلم الوظيفي لا يتحرك!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٠
<http://www.alriyadh.com/٢٠/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧١٥٠.html>

الرياض - سحر الرملاوي

لا تستقيم العملية التعليمية بدون استقامة الوضع الوظيفي لممارسيها، والعملية التعليمية ليست فقط معلماً وطالباً ومنهجاً، فدوائرها تتسع لتشمل كل منسوبي وزارة التربية والتعليم، وكل من يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في دفع التعليم إلى الأمام.

ويواجه اداريو الوزارة مشاكل وظيفية عميقة، بل وتعاقبت السنين وهم يعيشون المعاناة دون أي تغيير. يقول «فهد السبهان» -موظف بادرية تعليم البنين في المجمعة-: تم تعييني على مرتبة أقل من استحقاقي الوظيفي حسب أنظمة الخدمة المدنية منذ ١٣ عاماً، إلا أنه طوال هذه السنوات لم يتم تحسين وضعي للمرتبة المستحقة، رغم تحسين وضع زملائي الآخرين في القطاعات الحكومية الأخرى، مضيفاً: «أصبحت بالاحباط الشديد وفقدت الثقة، بعد رفع خطاب من وزارة التربية والتعليم بتحسين الوضع الوظيفي لأحد عشر ألف موظف وموظفة، إلا أنه لم يلمس أي تغيير»، مشيراً إلى أنه لا توجد حقوق وأنظمة منصفة بحقهم، فمرتبتهم على السلم الوظيفي ضعيفة، وراتبهم ضعيف، ولديه قروض بنكية، إلى جانب أنه يعيش الغلاء من جميع الجهات.

ويتحدث الموظف «أحمد عبد الله» عن مشكلته الوظيفية قائلاً: تم تعييني على المرتبة الثالثة نظام ساعات عام ١٤١٨ هـ، وحسب المتوفر من الوظائف بإدارة التربية والتعليم في محافظة المجمعة، وكنت وقتها أحمل شهادة الثانوية العامة وشهادتي حاسب آلي وشهادة لغة انجليزية محادثة لمدة ثلاثة أشهر في المستوى الثاني، ولحاجتي الماسة للوظيفة قبلت بها لعدم توفر فرصة أكبر، مضيفاً: أنه بقي على هذا الوضع لمدة سنتين وعدة أشهر، وبعدها صدر الأمر الملكي بـ«ترسيم» جميع من كانوا على نظام الساعات، وتم ترسيمه بنفس المرتبة التي تشغلها مرتبة ثالثة عام ١٤٢٠ هـ، مع العلم أنه يستحق المرتبة الخامسة آنذاك، لكن لاستمرار حاجته الماسة للعمل قبل مرة أخرى. ويواصل «أحمد» حديثه: بقيت على هذا الوضع لمدة أربع سنوات وبضعة أشهر، وتم ترقيتي للمرتبة الرابعة عام ١٤٢٤ هـ، مع العلم أن لدي دورات عدة من معهد الإدارة العامة بالرياض، ومازلت على هذه المرتبة لعدم توفر شواغر أو صدور محضر ترقيات لدى الوزارة، رغم أن لديهم محاضر ترقيات صدرت ولم أكن من ضمنهم؛ ذاكراً أنه مازال يقبع في المرتبة الرابعة، وكان من المستحق نظاماً كل أربع سنوات مرتبة حسب النظام، وبعد صدور قرار خادم الحرمين الشريفين بتثبيت جميع من كانوا على البنود، رفعت تظلماً إلى ديوان المظالم، أطلب فيه بتحسين وضعي الوظيفي ولكن بدون جدوى، وبعدها تم التظلم إلى وزارة التربية والتعليم وتم الرد بأنه لا بد أن أدخل المسابقات الوظيفية! ويوضح الموظف «ممدوح الحربي» -موظف في إدارة تعليم القصيم- أن الترقيات عندنا صعبة ويمكن أن نشبهها بـ«التنقيط»، فمنذ سبعة أعوام وأنا أعمل ككاتب في إدارة التعليم، بدأت مرتبتي الوظيفية على الدرجة الثانية، وبعد عام ونصف تعينت على المرتبة الثالثة، رغم أنني بشهادتي والدورات التي حصلت عليها أستحق المرتبة الخامسة، ذاكراً أن راتبه لا يتجاوز ٣٧٩٧ ريالاً، ومتزوج ولديه ثلاث بنات لا يستطيع أن يحقق لأسرته الحد الأدنى من المعيشة العادية.

ويؤكد الموظف «بدر العنزي» -موظف بادرية تعليم البنات بمنطقة تبوك- أنه يعمل منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف على عقد الأجر اليومي، وراتب مقطوع مقداره ١٢٠٠ ريال، بعدها أمر خادم الحرمين الشريفين بترسيم جميع موظفي بند الأجور والمستخدمين ومن يعمل على الوظائف المؤقتة، مضيفاً: «فرحنا أنا وزملائي بهذا المرسوم، وقمنا بتجهيز ملفاتنا لرفعها، إلا أننا تفاجأنا بقول المسؤولين في الوزارة والإدارة إن القرار لا يشمل موظفي الأجر اليومي، رغم أنه يندرج تحت قائمة البند المؤقت، والذي يشمل المرسوم الملكي، أصبنا بصدمة كبيرة، فنحن نحمل الشهادات التي تؤهلنا لمراتب جيدة وراتب ممتاز»، متسائلاً: كيف يتصرف إنسان متزوج لديه ديون والتزامات مالية كثيرة براتب ضعيف، مبيناً أن والده ساعده كثيراً من خلال راتبه النقاعي. وأضاف لقد تعبت من البحث في الصحف، لعل وعسى أن أجد قراراً

ينصفني ومن هم على شاكلتي، ذاكراً أنهم يعيشون على الأمل، وحلم الترسيم يطاردهم ليل نهار، خاصة مع عدم وجود إجازات مرضية أو اضطرابية، بل وإذا أرادوا إجازة تُحسب لهم غياباً ويخصم من الراتب، مشيراً إلى أنه وزملاءه راسلوا الوزارة باسم موظفي الأجر اليومي فكان الرد: «الموضوع قيد الدراسة!»»



أكدوا أضرارها الصحية وأشاروا لوجود شكاوى لم تحسم بعد مواطنون يعترضون على إنشاء عدد من الكسارات الخرسانية قرب الخضراء القديمة بنجران

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٠
<http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/١٢/٢٠/article٥٨٧١٨٤.html>

نجران - علي عون - حسن آل شريفة
تجمع العشرات من المواطنين في مدينة نجران أمس قرب الخضراء القديمة الواقعة في الجنوب الشرقي للمنطقة وذلك اعتراضاً منهم على إنشاء عدد من الكسارات الخرسانية التي بدأت معداتها بالعمل في الموقع بالرغم من تحديد موقع خاص للكسارات في جبال (والة) بالمدينة الصناعية على طريق نجران - حبونا .
(الرياض) انتقلت إلى الموقع ووجدت رجال الأمن متواجدين في الموقع والتقت بالعديد من المواطنين الذي لم يبارحوا المكان حيث قال المواطن مطارد بن علي آل مطارد أن هذا المشروع سيلحق الكثير من الضرر بسكان الأحياء المجاورة له كحي ريمان والرويكبة والخليف وحائرة السلم وحائرة أم ظفر والشرفة ، لما للمخلفات الناتجة عن هذه الكسارات من أضرار صحية خصوصاً ما يتعلق منها بالجهاز التنفسي والصحة بشكل عام كذلك البيئة والتربة واعتراضنا اليوم على قيام هذه الكسارات يأتي من إدراكنا لخطورتها ووعينا بالأنظمة التي تنص على أن تكون مثل هذه المشروعات خارج نطاق الأحياء وبعيدة عنها لكي لا تتسبب في مشاكل صحية للمواطنين .
أما المواطن يحيى غرابان آل منصور فقد قال : إن هذه الأرض التي يعتزمون إقامة كساراتهم عليها هي إحدى الأراضي الممنوحة لأهالي منطقة نجران من خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله - وهي سكنية والأحياء قريبة منها من جهة الشمال والغرب والشرق ولو قامت بالفعل فسيكون الخاسر الوحيد هو المواطن الساكن بالقرب منها خصوصاً من يعانون من أمراض رئوية وهم أكثر ، لذا كلنا أمل في الله ثم في أميرنا مشعل بن عبد الله بإنصافنا وإيقاف هذه الكسارات فهو دائماً وكما عهدناه يقف في صف المواطن ويسعى لمصلحته .
كما استغرب المواطن سعيد آل جواد بدء العمل في الموقع في الوقت الذي ما زالت فيه المعاملات والطلبات والشكاوي المقدمة من المواطنين ضد قيام هذه الكسارات لم يصدر فيها أي رد ، مبيناً أن هنالك تجاوزاً واضحاً للأنظمة التي تنص على موافقة جهات عدة قبل قيام مثل هذا المشروع ومن ضمنها وزارة البترول والثروة المعدنية وهيئة السياحة والآثار ، ومضيفاً أن الكثيرين يجهلون أن الموقع أثري وخطوة مثل هذه قد تدمر كنزاً أثرياً لا يعوض .
فيما عبر المواطن علي محمد جخير آل منصور عن استيائه ببدء العمل في هذه الكسارات قائلاً : جميعنا ندرك الضرر الصحي والبيئي الناتج عن مثل هذه المشروعات واستغرب قيام الجهات الأمنية بإيقاف عشرين مواطناً بمركز شرطة الشرفة بسبب تقديمهم للشكاوى ضد هذه الكسارات دون أي مبرر منطقي.

قضية التفريق بين زوجي المدينة تدخل منعطفاً جديداً بالكشف عن مباركة ١٥٠ من أقارب الزوجة للنكاح وكيل الزوج الشرعي وشقيق الزوجة يطالبان المجلس الأعلى للقضاء برد القاضي

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٧٣٠&CategoryId=٣

جدة: بنسرين نجم الدين AM ١:٥٠ ٢٠-١٢-٢٠١٠

شهدت أمس قضية التفريق بين زوجين تحت حجة عدم التكافؤ في النسب والتي تنتظرها محكمة المدينة المنورة منذ أكثر من عام ونصف تطوراً جديداً تمثل برفع الوكيل الشرعي للمدعى عليه طلباً إلى المجلس الأعلى للقضاء لرد القاضي عن القضية، وكذلك كشفه عن وثيقة تثبت أن ١٥٠ شخصاً من أقارب الزوجة من فخذ القبيلة الأقرب والأبعد باركوا النكاح وإتمام الزواج.

وكانت "الوطن" قد كشفت تفاصيل القضية الأغرب بين سلسلة دعاوى عدم تكافؤ النسب التي ينظرها القضاء السعودي للمرة الأولى في السابع من ديسمبر الجاري. وتكتسب القضية غرابتها كون الدعوى بالتفريق ضد الزوجين يرفعها أحد أبناء العشيرة التي تنتمي لها الزوجة، وهو ليس من أوليائها المباشرين كالأب أو العم أو الخال أو الأخ، ولكنه من أقاربها البعيدين وكان متزوجاً من أختها قبل أن يطلقها ويعيدها إلى ذويها مع أربعة من الأبناء احتجاجاً على زواج أخت طليقته الذي يرى أنه تم من رجل لا يكافئه بالنسب.

وقال الوكيل الشرعي للمدعى عليه، وهو الأخ الأكبر للزوجة، والذي يحمل وكالة قانونية عن زوج شقيقته، إنه رفع أمس إلى المجلس الأعلى للقضاء بطلب لرد القاضي عن القضية، التي لم يبت فيها منذ عام ونصف، بحسب ما أكد لـ "الوطن". وقال الوكيل الشرعي إنه "طالب برد القاضي عن القضية، لتدخله فيما بينهم وإصراره على أن يطلق الزوج زوجته لأنه ليس من القبيلة، مؤكداً أنه وإخوته الذكور التسعة وهم الأولياء الأقربون مع والدتهم يصرون على استمرار بقاء زواج شقيقتهم، خصوصاً أنها أنجبت منه طفلة في الثانية من عمرها، وأن الزوجة قد بلغت الثانية والأربعين من العمر بدون زواج، فيما شهدوا على حسن دين وخلق الزوج وكفاءته مادياً، مشيراً إلى أن الأسرة لديها وثيقة تثبت أن ١٥٠ شخصاً من فخذ القبيلة الأقرب والأبعد وافقوا على إتمام الزواج".

فيما رفض المدعي في القضية نشر رده حين اتصال (الوطن) به مؤكداً أن "قوة الدعوى مستمدة من رفعها من قبل ٥٥ شخصاً من القبيلة بطلب فسخ النكاح لعدم كفاءة النسب".

وجاء في مذكرة الطلب، التي رفعها وكيل المدعى عليه، أنه "طبقاً للمادة ١٠/٩٠ من نظام المرافعات والتي تقول إنه يمنع القاضي من نظر القضية التي كتبت فيها لائحة دعوى أو جواب أو اعتراض أو استشارة في مصلحة أحد المتخاصمين، فإن فضيلة القاضي أبدى كثيراً من التعاطف والمحابة وتقديم الاستشارات لصالح من رفع الدعوى علينا". وفند الوكيل أدلته بقوله "إن أحد أبناء عمومتنا الأبعدين اجترأ ورفع دعوى على زوج أختي الشقيقة ويريد تطليقها". وأضاف "رغم أن المدعي الرئيس ليس من فخذنا أو من عصبتنا أو من عائلتنا بل لا يعرف علينا أو نعرف عليه ولا يجتمع معنا بالحماية أو بالدية، ورغم احتجاجنا عليه إلا أن القاضي مصر على وجوده في الدعوى ويصر على حضور المدعى عليه أي زوج شقيقتي رغم أنه يعاني من أمراض القلب والسكر، ويحرم علي أنا أخيها وأنا وكيل الزوج والزوجة حضور الجلسات".

يتابع الوكيل الشرعي قوله "إن رافع الدعوى ليس له ولاية، وإذا افترضنا أن له ولاية إلا أن ولايتنا أقرب والفقهاء أجمعوا على أن الولي الأقرب يحجب الولي الأبعد فإذا أسقط حقه في كفاءة النسب، فإنه لا يجوز للولي الأبعد طلب التفريق بسبب عدم كفاءة النسب". وأضاف "قدمنا أدلة واضحة بأن تزويجنا لأختنا المطلقة منذ عشر سنوات والتي تعدت الأربعين عاما لم يكن سابقة في قبيلتنا إذ هناك من هو في مستوى الزوج موضوع الدعوى والبعض من هو أدنى منه". من جهتها أكدت لـ "الوطن" (الزوجة) ز أنها تهنا بحياة زوجية سعيدة، وقالت "أموري في أتم الاستقرار، وأعيش في بيت زوجي حياة طبيعية وبيننا طفلتنا، وأنا أحفظ بفضل الله بعد زواجي القرآن بقراءاته، وأتوقع أن ليس بيدهم شيء سوى الضغط علي وعلى زوجي وتخويفنا للتفريق بيننا، ولكن لا أعتقد أن لديهم مخرجا شرعيا للقضية، خصوصا أن زواجي خارج القبيلة ليس الأول، بل سبقتني في ذلك كثيرات من نفس القبيلة، ومنهن ابنة عمي ومنهن أختي، وكثيرات من نفس الفخذ والأبعد أيضا، تزوجن بمن هم خارج نسبنا، والقضية لم تشكل لي أي أهمية، وأنا من أسرة متعلمة والدنا ربانا منذ الصغر على حقيقة عدم التمييز وهو لب رسالة الإسلام".



السجن والجلد لـ ٧ من لصوص حديد المسعى

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٧٩٤&CategoryID=٥

١:٣١ AM ٢٠١٠-١٢-٢٠

أصدر قاضي المحكمة الجزئية بالعاصمة المقدسة أول من أمس أحكاما بحق ٧ من المدانين في قضية سرقة حديد المسعى التابع لأمانة العاصمة المقدسة، شملت السجن من ٤ إلى ١١ شهراً والجلد من ٥٠ إلى ٢٠٠ جلدة، فيما يتوقع الحكم على المتهمين الـ ١٢ الآخرين عند مثولهم أمام القاضي خلال الأسبوعين القادمين. وعلمت "الوطن" أن الأحكام شملت سجن ٥ متهمين ١٠ أشهر، وجلد كل واحد منهم ٢٠٠ جلدة وسجن متهم آخر ٤ أشهر وجلده ١٢٠ جلدة، وسجن المتهم السابع ١١ شهراً وجلده ١٠٠ جلدة.

فيما منح القاضي المحكوم عليهم ٣٠ يوماً لتقديم لوائح اعتراضية على الأحكام الصادرة بحقهم لرفعها لمحكمة الاستئناف "التمييز" للنظر فيها.

وكان أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل وجه شرطة العاصمة المقدسة بإحضار كافة الأشخاص المدانين للمثول أمام ناظر القضية للحكم عليهم في ضوء الإدانات المترتبة عليهم. وتم إحضار ٧ منهم، ويجري إحضار الآخرين للمثول أمام القاضي وسماع الأحكام التي ستصدر بحقهم.

وكان قاضي المحكمة الجزئية بمكة المكرمة أصدر حكماً بسجن المتهم الرئيس في قضية سرقة حديد المسعى لمدة ٣ سنوات وجلده ٥٠٠ جلدة متفرقة على عشر دفعات، فيما ينتظر الحكم على ١٢ شخصا آخرين من المتورطين في نفس القضية.

وكانت اللجنة التي وجه أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بتشكيلها من مندوبين من الشرطة وأمانة العاصمة المقدسة وهيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق برئاسة مندوب من الإمارة، شرعت في التحقيق في القضية، وتوصلت إلى إدانة ٢٠ شخصا ممن ثبتت علاقتهم بالسرقة والتصرف في الحديد.

يقضي على مشاكل الفساد الإداري والرشوة والواسطة

النظام الجديد لتأديب الموظفين ساهر العدالة ينتظر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠ العدد ١٥٥٢٠
<http://www.alriyadh.com/٢٠/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧١٤٧.html>

الدمام، تحقيق - منير النمر

« الفساد الإداري » « الرشوة » « الواسطة » لا يجد خبراء في مجال الإدارة وحقوق الإنسان مجالاً لوأدها والقضاء عليها، إلا بالإسراع في استصدار «النظام الجديد لتأديب الموظفين» بعد أن تم تعديل بعض فقرات النظام القديم من قبل مجلس الشورى، وتم الرفع للمقام السامي لاعتماده، حيث إن النظام المعمول به حالياً تم إقراره قبل أربعين سنة بناءً على المرسوم الملكي رقم م/٧ وتاريخ ١٣٩١/٢/١هـ، ويهدف النظام لوضع حد لقضايا الفساد الإداري، والرشوة، والواسطة التي يمارسها بعض الموظفين، مخالفين بذلك النظام، الأمر الذي يعرضهم للعقوبات .

صلاحيات التطبيق

بداية يقول المختص في مجال حقوق الإنسان الأكاديمي «ذاكر الحبيب»: «إنّ نظام تأديب موظفي الدولة الجديد المزمع صدوره في الفترة القريبة القادمة، يجعلنا نطرح تساؤلاً مهماً، وهو هل سيقدم النظام المزيد من مكافحة الفساد الإداري والمالي لموظفي الدولة»، مؤكداً على أنّ ذلك يعتمد على توفر ثلاثة شروط موضوعية، أولها استيعاب ذلك النظام لكل أشكال التعدي المفترضة للموظفين الحكوميين بجميع طبقاتهم الوظيفية، وكافة مسؤولياتهم المقررة نظاماً، وثانيها مدى تمتع جهات إنفاذ القانون بصلاحيات وافرة لتطبيقات ذلك القانون أو النظام، وعلى الجميع بدون استثناء حرصاً على مبدأ سيادة القانون، أما النقطة الأخيرة فتتعلق بوجود آلية تنفيذية لذلك النظام أو القانون ملزمة للتطبيق في جانبها الإجرائي المشتمل على فرض عقوبات جزئية أو كلية قادرة على المحاسبة والعقاب والردع ومنع التكرار؛ لأنه ومع الأسف قد تصدر كثير من الأنظمة والقوانين القوية والممتازة، ولكن غالباً ما يتأخر صدور آليات تنفيذية لها، ما يعوق سبل تنفيذها، ويعطي مبرراً كافياً للتهرب من تطبيقاتها الإجرائية الفاعلة .

نحتاج إلى تحديد العقوبات بدون تأويل أو اجتهاد وعدم حصانة أي شخص

المعالجات الجادة

وعن رؤيته لأهمية وجود النظام، يشير «الحبيب» إلى أنّ تعقيدات الحياة وبروز مشكلات إنسانية جديدة، أو تضخم القديمة منها، يحتم على الإنسانية تقديم علاجات على ضوء ذلك، وإلا عصفت تلك المشكلات بالإنسانية، وأحالتها إلى نتائج لا تحمد عقباها، ونحن في المملكة لسنا بدعاً من البشرية حتى لا تطالنا تلك المشكلات وتلقي علينا بظلالها، لذلك نحتاج إلى كثير من المعالجات الجادة حتى لا نتفاقم مشكلاتنا وتكون عصية على الحل والمعالجة، ومن بين أهم طرق العلاج وجود المزيد من الأنظمة والقوانين الفاعلة والضمنية التي تنظم العلاقات والسلوك الإنساني»، مضيفاً بأنّ وجود الأنظمة والقوانين والآليات التنفيذية والتنظيمية بشكلها الكمي والكيفي في أي مجتمع وأي دولة، خصوصاً إذا ما سعت الدولة بجدية التطبيق والإنفاذ القانوني، وسعى المجتمع إلى الاستجابة والإمعان للأنظمة والقوانين، فسيحقق بذلك مبدأ سيادة القانون والنظام، ويكون المجتمع والدولة قد سعيا إلى تجنب أي من القلاقل وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي .

مشاكل الفساد

ويرى المختص في مجال الإدارة المهندس «عبدالشهيد السني» بأنّ النظام الجديد عند إقراره سيحل الكثير من مشاكل الفساد المستعصية التي وصفها بـ«المعقدة جداً»، مضيفاً بأنّ للفساد تعريف لغوي، إذ إنه نقيض الصلاح، والمفسدة هي خلاف المصلحة، أما الفساد الإداري في الوظائف العامة فهو سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، إما على شكل مكاسب مادية مباشرة، وهو ما يعرف بالرشوة، أو للحصول على مغانم شخصية من خلال محاباة الأقارب، أو الأصدقاء، أو أبناء القبيلة، أو الطائفة مباشرة، أو من خلال التوسية بهم وهو ما يعرف بـ«الواسطة»، والدين الإسلامي يحذرنا باستمرار من الفساد، فلا بد أن يحارب النظام المرتقب أشكال الفساد الإداري كافة، ومنها الرشوة، الاعتداء على المال العام، والتحايل على النظام، والتزوير، والتحيز والمحاباة وتسخير الموظفين للمصالح الشخصية .

تاريخية النظام

ويشير «السني» إلى تاريخية نظام التأديب، حيث إن النظام المعمول به حالياً صادر في عهد المغفور له بإذن الله الملك فيصل عام ١٣٩١هـ، وصدرت عليه منذ ذلك الحين العديد من التعاميم الوزارية وأسند تطبيقه إلى هيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة تأديب موظفي الدولة، كما أنشئت المباحث الإدارية بعد ذلك من أجل مراقبة السلوك الإداري والمالي لكل المواطنين والوافدين، مؤكداً على أنه مع كل تلك الخطوات الهامة إلا أننا نشهد استفحالاً لهذه الظاهرة يوماً بعد آخر، وهو ما يوجب الإسراع في إخراج مثل هذا النظام المرتقب الذي يجب أن يكون مختلفاً، مشيراً إلى جملة من الأسباب التي تؤدي لنشوء الفساد الإداري، منها غياب القدوة الحسنة، وغياب الرقابة الحقيقية الشاملة والعادلة، وتشابك المصالح الشخصية وتقاطعها، والتأثير على بعض منسوبي الجهات الرقابية، وإفلات أصحاب المصالح الكبرى وأصحاب النفوذ الكبير من العقاب، وضعف الوازع الديني، وبالتالي غياب الرقابة الذاتية، والوضع الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي المعقد.

تحديد العقوبات

وأوضح بأن الخروج من هذا النمط يستدعي مراعاة جوانب عدة، أهمها استقلالية الجهات الرقابية والقضائية في الدولة ومنحها الحصانة الكاملة، واختيار الجهاز الرقابي والقضائي من ذوي النزاهة والمشهود لهم بوطنيته، وعدم تأثرهم بميل قبلية، أو مناطقية، أو طائفية، مشيراً إلى أنه من المهم أن يراعي القانون المرتقب مسألة تجريم جميع أشكال الفساد، وتحديد العقوبات بشكل واضح لا يقبل التأويل والاجتهادات الشخصية، كما يجب أن يكون الجميع متساويين أمام القانون، وأن لا أحد فوق ما يسن من نظم وقوانين، ولا حصانة لأي شخص أمام جرائم الفساد، وإنشاء وحدات رقابية مستقلة داخل الأجهزة الحكومية يكون لها دور في الرصد والمراقبة والإبلاغ، داعياً إلى ضرورة إصلاح أنظمة وأساليب الاختيار والتعيين بشكل مهني محترف بحيث تكون بعيدة عن السلوكيات الخاطئة، كالعزلة والمعارف والقبيلة والمنطقة والطائفة، وتدريب وتربية القائمين على تطبيق هذه الأنظمة إلى المستوى الذي يولد لديهم القناعة بأهمية ذلك.

نظام صارم

ويرى المواطنون بأن صدور قانون من هذا النوع سيحل مشاكلهم التي تعترض طريقهم في الحصول على الوظائف أو الحقوق التي يجب أن تكون لهم، بيد أن «الواسطة» تحول دون تحقيق ذلك، ويقول الناشط الاجتماعي ماجد الشبركة: «إن النظام المرتقب سيجعل الشاب مطمئناً أكثر، إذ أنه وحين يتخرج من الجامعة سيعرف بأن الواسطة لن تقصيه بسبب وجود نظام صارم تم إقراره، وجيله والأجيال القادمة ستستفيد منه»، مشيراً إلى أنه من مؤيدي إصدار مثل تلك القوانين الناجحة التي تجعلنا نتقدم على الصعيد القانوني؛ لتجعل مجتمعنا في حلة رائعة يطمح الجميع الوصول له.

٣ جهات تصمت عن مريضة الأيدز .. والصحة: لا علاج لدينا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٠/Con٢٠١٠١٢٢٠٣٨٩٥٣٢.htm>

عبد العزيز الربيعي - جازان

تنتظر مريضة مصابة بمرض فقدان المناعة المكتسب «الأيدز» تدخل ثلاث جهات حكومية في منطقة جازان: الجوازات، الشرطة، الشؤون الصحية لترحيلها أو البحث لها عن غرفة تؤويها إثر بقائها في مستشفى صبيبا العام لأكثر من شهرين. وأوضح الناطق الإعلامي في مديرية الشؤون الصحية في جازان جبريل القبي أن المريضة نومت في مستشفى صبيبا العام منذ شهر رمضان الماضي وكانت تعاني من مرض نقص المناعة المكتسب، مؤكدا أن التقارير تشير إلى حاجة المريضة للرعاية السريرية.

وبينما تصارع المقيمة نظاميا حياة أحمد، الموت كل يوم ما زال مستشفى صبيبا العام الذي أرجعها أمس عقب خروجها لأيام في بيت شقيقتها ردا من الجهات الحكومية التي شرح في تقارير طبية وضعها الصحي والبحث عن علاج في مركز متقدم أو ترحيلها عقب أن وصل إلى طريق مسدود في الخطة العلاجية.

ووفقا للتقرير فإن المقيمة حياة تعاني من مرض فقدان المناعة المكتسب «الأيدز»، داء القطط، وآفة في المخ، وتؤكد التقارير على أن المستشفى قدم طيلة شهرين الخدمات الطبية كافة حسب إمكانياته، بينما المريضة تحتاج إلى رعاية منزلية.

إلا أن ليلى أحمد شقيقة المقيمة تدحض رواية المستشفى مؤكدة أنها لم تتلق العلاج كاملا، مشددة على أن شقيقتها لم تخرج رسميا من المستشفى وأن إجراء خروجها غير نظامي.

تعيش حياة التي تقيم في جازان مع شقيقتها عقب أن هجرها زوجها مع تدهور حالتها الصحية، وكانت تقنات على بيع نوع من الخبز المحلي (اللحوج)، إلا أن المرض أقعدها وأصبحت تصافح الموت يوميا.

المفتي يطالب بتفعيل العلاج الشرعي في الخطب... ويحث الخطباء على عدم التجريح على المنبر

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٤٦٩٦>

الرياض - سيف السويلم

شدّد المفتي العام للمملكة رئيس هيئة كبار العلماء، رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عبدالعزيز آل الشيخ، على ضرورة اتباع المنهج الحكيم من خطباء المساجد والدعاة عند تناولهم قضايا الإرهاب والغلو والانحراف الفكري، مطالباً بالتعامل معها بأسلوب شرعي يُظهر العلاج المناسب لها، منوهاً في الوقت ذاته بأهمية التحذير من بعض ما يدعو له «بعض دعاة الليبرالية أو ما يسمون بالحدّاثيين، وإيضاح الطريق الصحيح، من دون تعرّض للأشخاص والعمل على سبّهم وتجريحهم».

وقال خلال محاضرة بعنوان «بيان واجب الخطيب في تناول الإرهاب والغلو والانحرافات الفكرية»، التي قدّمها في مقر فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في الرياض، ليل أول من أمس، وبحضور أكثر من ٤٣٥ من خطباء الرياض: «لا بد للخطباء أن يعالجوا القضايا والمشكلات التي تكون ضد الأمة بحكمة وبصيرة، فقضايا الإرهاب والغلو يجب التحدّث عنها بأسلوب العقيدة، فنحن ابتلينا في هذا الزمن بالتيارات الضالة الهدامة، التي تلبس ثوب النقي والصلاح، والله أعلم ما بداخلها... وبالتأكيد أن الإسلام جرّم الإرهاب وحرّمه بكل صوره، فسفك دماء المسلمين وغير المسلمين بغير حق أمر يحرّمه ديننا، والخوارج منهجهم تكفير عصاة المسلمين، واعتقاد أن من عصا كفر ومن كفر حلّ دمه وماله، والاهتمام بقتل المسلمين... وبالتالي لا بد من التحذير من أخطارهم وضلالهم، فهم يحاولون تفريق شمل الأمة وتفريق كلمتها وطاعة الأعداء، ما سبّب حصول الفتن وتقسيم الأمة وتوزيعها إلى أحزاب وطوائف، ويأخذون من قضايا الولاء والبراء أموراً لا يدركون حقيقتها، وإنما يقومون بما تمليه عليهم أهواؤهم بالباطل».

وطالب بضرورة أن يكون عرض الخطيب في خطبته مثزناً ومفهوماً للجميع، يتضمّن العلاج الشرعي والأدلة من الكتاب والسنة، والمناداة بالاعتدال والوسطية والتسامح والطريق المستقيم، مشدداً على تجنّب التصريح بالأشخاص والتجريح فيهم، «لا بد أن يتم تشخيص القضية وعلاجها بحكمة على ضوء الكتاب والسنة من دون الانتقاص لفلان وجرح فلان، فتناول قضية ما ظهرت على الساحة الصحافية يكون من خلال التحذير الذي يفهم السامع منه المراد»، داعياً الذين يستحسنون خطبهم ويرون أنها حظيت بجهد كبير في الإعداد، بتزويد وزارة الشؤون الإسلامية بنسخ منها، «حتى تُجمع في سجل متكامل يحتوي على خطب نافعة».

وذكر أن هناك الكثير من الشبه المعادية للأمة، وتظهر في بعض وسائل الإعلام ومواقع الإنترنت، مضيفاً: «بعض وسائل الإعلام ومواقع الإنترنت، تثبت شروراً وسموماً وعداء للإسلام، وعداء لهذا البلد وتشكيكاً في قيادته، والخطيب عليه التحذير من الطاعة لهذه الجهات التي يقوم عليها أعداء الإسلام الذين يعملون على صرف الأمة عن الخير وتغيير أفكارها، حتى نحقق غاية إزالة الفتن، مع ضرورة مراعاة مشكلات المجتمع والحرص على إنقاذه، والسعي في ما يصلحها في حاضرها ومستقبلها».

وطالب الوزارة بالتأكيد على خطباء صلاة الجمعة بالدخول بعد وقت صلاة الظهر، وتعميم هذه الفتوى عليهم للتقيّد بها، كاشفاً أنه خلال الفترة القريبة المقبلة سيأتي بيان تفصيلي في ما يخص مسألة قصر الفتوى، وسيحصل عليه الأئمة والخطباء، منوهاً إلى ضرورة السير وفق تقويم «أم القرى»، مرجعاً ذلك إلى أنه أسس على هيئة علمية فلكية وبإشراف علماء معتبرين من علماء الشريعة والفلك.

الموسى: إيقاف وإنهاء دراسة ٦ آلاف مُبتعث ومبتعثة من أصل ١١٠ ألف

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/214528>

الخبر - عمر المحبوب

كشف وكيل وزارة التعليم العالي لشؤون البعثات الدكتور عبدالله الموسى، عن صدور قرارات بإنهاء دراسة وإيقاف مؤقت لنحو ستة آلاف مُبتعث ومُبتعثة، يدرسون خارج المملكة، بسبب «مشاكل ارتكبوها أو واجهوها أثناء دراستهم في الخارج»، معيذاً التذكير بنسبة الإخفاق بين المُبتعثين، التي «لا تتجاوز أربعة في المئة». وقال الموسى، خلال مشاركته في ملتقى المُبتعثين، الذي انعقد في الخبر: «إن عدد المُبتعثين في برنامج «خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز للابتعاث الخارجي»، بلغ حتى المرحلة السادسة، ١١٠ ألف مُبتعث ومُبتعثة»، متوقفاً أن يصلوا إلى ١٥٠ ألفاً، مع انتهاء البرنامج.»

وأقر بوجود «تصرفات خاطئة من قبل المُبتعثين، مثل حوادث السيارات»، مستدركاً أنها «قليلة». وقال: «إن ٢٣٥٠ مُبتعثاً تم إنهاء بعثاتهم الدراسية، بسبب مشاكل مختلفة. فيما تم إيقاف دراسة ٣٦٠٠، نظراً لانخفاض نسبة معدلاتهم الدراسية. إلا أنه في حال إكمال دراستهم اللغة الإنكليزية يمكنهم العودة للدراسة». وكشف الموسى، عن «اعتماد التخصصات الدراسية بالتنسيق مع وزارات الخدمة المدنية، والعمل، والمالية، والتخطيط، من خلال عقد ورش عمل، والتنسيق والإعداد واختيار الجامعات الأفضل على مستوى العالم»، لافتاً إلى أن المملكة «تعاني ندرة في التخصصات الطبية، وتم حصر القبول للتخصصات الطبية في درجة البكالوريوس»، مشيراً إلى أنه تم «عقد ٦٦ اتفاقاً مع مستشفى تعليمي في الولايات المتحدة الأميركية، بهدف الحصول على الزمالة الطبية، والبورس الأميريكي». وحذر المُبتعثين من «الانسياق وراء الأفكار الضالة، التي تشكك في الدين والمملكة»، مشدداً «لا تتساقوا وراءها، ولا تكونوا ضحية لها»، لافتاً إلى أن الدورات والمحاضرات التي يتلقاها المُبتعثون قبل الذهاب إلى دولة الابتعاث، تهدف إلى «التوعية وتقديم النصائح والإرشادات لهم».

وأبان أن الهدف من الملتقى هو «تعزيز الانتماء الوطني للمُبتعثين، وإطلاعهم على الأنظمة واللوائح والإجراءات الإدارية، من خلال التعريف في خطوات الابتعاث وإجراءاته والأنظمة القانونية والأكاديمية، وتبهيئتهم نفسياً واجتماعياً، والإسهام في تطوير قدراتهم للتكيف مع البيئة الجديدة، إضافة إلى عرض تجارب المُبتعثين، وتزويدهم بما يحتاجونه في السفر، من أحكام شرعية في العبادة والمعاملات، والتعامل مع الآخرين، والتوعية بما يختص براحة وأمن واستقرار المُبتعث، حتى لا يقع ضحية للمحتالين والمفسدين». وأشار إلى قبول ١٢٣٨ متقدماً ومتقدمة في مرحلة الدكتوراه والزمالة الطبية، و٦٧٣٦ للماجستير، إضافة إلى ١٩٨٤ من حملة الثانوية العامة لدراسة البكالوريوس في التخصصات الطبية». بدوره، حذر المدير العام للبعثات في وزارة التعليم العالي الدكتور ناصر الفوزان، المُبتعثين والمُبتعثات من «اللجوء إلى المكاتب التجارية، التي تحضر قبولاً في جامعة غير معتمدة، أو يوجد بها تكس». وأكد خلال محاضرة بعنوان «خطوات الابتعاث بعد صدور القرار»، ألقاها مساء أول من أمس، في ملتقى المُبتعثين الذي انعقد في الخبر، على «الالتزام بما جاء في قرار الابتعاث، من خلال تحديد الدولة، والتخصص، ومدة البعثة»، لافتاً إلى ضرورة «أخذ موافقة الملحقة قبل حذف أي مادة، أو فصل دراسي، أو تغيير التخصص أو الدولة، ما يؤثر على الطلاب، وبخاصة في مدة البعثة، الذي قد ينتج عنه إلغاؤها، في حال تم هذا التغيير من دون الرجوع إلى الملحقة الثقافي في دولة الابتعاث».

وأبان الملحقة الثقافي السعودي في أميركا الدكتور محمد العيسى، أن عدد المُبتعثين السعوديين الدارسين في الولايات المتحدة، «سيصل إلى ٤٢ ألف مُبتعث ومُبتعثة خلال العام الجاري، منهم أربعة آلاف يدرسون على حسابهم الخاص، وبخاصة بعد التحاق ستة آلاف مُرشح ومُرشحة للدراسة في أميركا، ضمن المرحلة السادسة من برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وهم يدرسون في ٩٠٠ جامعة وكلية، تتعامل معها الملحقة الثقافية السعودية، التي تشرف

عليها وزارة التعليم العالي»، مضيفاً أن «التأمين الطبي الذي يحصل عليه المُبتعثون السعوديون في أميركا، يغطي المُبتعثين والمرافقين بنسبة مئة في المئة، في ٩٠٠ ألف مركز طبي ومستشفى داخل أميركا، من خلال شبكة للشركة.»



بحضور مشايخ ومتخصصين في مسائل الإرهاب جلسة مغلقة لسماحة المفتي وأعضاء السكينة ومجموعة من "التائبين" لمناقشة شبهات المتطرفين.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٠
<http://www.alriyadh.com/2010/12/20/article587054.html>

الرياض - محمد الغنيم

يبحث سماحة مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ في جلسة مطولة بمكتبه برئاسة الإفتاء صباح اليوم الاثنين ومدير وأعضاء حملة السكينة بوزارة الشؤون الإسلامية أبرز الشبهات التي أدت لانحراف بعض الشباب من المتأثرين بفكر الجماعات المتطرفة وذلك من خلال حصيلة الحوارات الفكرية التي قام بها الفريق العلمي للسكينة طوال السنوات الماضية مع عدد من المنحرفين المتعاطفين مع "القاعدة" على الانترنت. وسيتناول اللقاء العلمي الذي علمت "الرياض" أنه سيتم في جلسة "مغلقة" أهم المسائل العلمية التي يحدث فيها فتنة واختلاف وأدت لانحراف البعض نتيجة لفهمهم الخاطئ لها كمسائل الجهاد والولاء والبراء والتكفير وغيرها، حيث سيلقي سماحة المفتي خلال الجلسة كلمة توجيهية لعدد من التائبين الذين استطاعت حملة السكينة تصحيح أفكارهم بعد دخولها معهم في حوارات مطولة على الانترنت كما سيتم خلال الجلسة فتح ومناقشة ملفات الإرهاب والتطرف والأسباب المؤدية لانحراف الشباب في هذا المسلك الخطير والتغريب بهم من قبل العناصر الإجرامية الضالة التي تحيك الشر للدين والوطن، حيث سيستمع سماحته لوجه نظر فريق الحملة الشرعي والعلمي حيال ذلك من واقع تجربتهم في هذه المسائل الحساسة، كما سيوجه آل الشيخ للقائمين على الحملة عدة نصائح وتوجيهات حول ذلك.

ومن المقرر أن يسبق الجلسة "المغلقة" التي سيحضرها عدد من المشايخ والباحثين الأكاديميين الذين لهم أطروحات في درجتي الماجستير والدكتوراه في ذات المجال جلسة "مفتوحة" يستعرض فيها مدير وأعضاء حملة السكينة تجربتهم ونتائج عملهم في حوار أصحاب الفكر المتطرف وتصحيح أفكارهم والشبهات التي لديهم وجهودهم الإلكترونية في تعزيز الوسطية وخططهم المستقبلية لتطوير وتوسيع عمل الحملة بعد النجاح الذي حققته خلال الفترة الماضية.

مسؤولية في الضمان تنتقد مستفيدات: يأخذن ولا

يعطين... وثقافتهن الهبات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٤٦٦٠>

الرياض - سحر البندر

وجّهت مسؤولية في وزارة الشؤون الاجتماعية انتقادات لمستفيدات من «الضمان الاجتماعي»، معتبرة أنهن يأخذن ولا يعطين ولا يردن تطوير ذواتهن، وتسيطر عليهن ثقافة الهبات. وأكدت أن الوزارة أعدت تصوراً نهائياً لبرنامج بطاقة الشراء المخفض للمواد الغذائية، وتدرس برامج «التأمين الصحي» و«ترميم المنازل» و«المشاريع الإنتاجية». وقالت مديرة مكتب الضمان الاجتماعي النسوي أسماء الخميس خلال العرض التعريفي بخدمات الضمان الاجتماعي في مقر جامعة الملك سعود في عيشة أمس: «ثقافة الهبات لا تزال موجودة لدى بعض النساء، اللواتي يرغبن أن يأخذن ولا يعطين، ويبحثن عن الإعانة التي يصرفها الضمان فقط، ولا يردن تطوير ذواتهن أو مهاراتهن ولا مساعدة أنفسهن»، مستغربة تأثرهن بالإشاعات التي تتحدث عن زيادة المخصصات ما يجعل مكاتب الضمان تمتلئ بالنساء المطالبات بالزيادة.

ولفتت إلى أن الدولة صرفت نحو ١٥ بليون ريال على المستفيدين من الضمان الاجتماعي عام ١٤٣٠ هـ. وبدأت الخميس محبطة بسبب قلة عدد المستفيدات من المشاريع الإنتاجية التي تتيحها وزارة الشؤون الاجتماعية. وتابعت: «لم يتجاوز عدد المستفيدات من المشاريع الإنتاجية الـ ٣٠ فقط، وللأسف فإن بعض المستفيدات يتدمن دائماً من قلة الإعانات من دون أن يستفدن من المهارات التي لديهن ومن البرامج المساندة التي يقدمها الضمان». وتطرقت إلى أن المساعدات النقدية المقطوعة للمستفيدين من الضمان تصل إلى ٣٠ ألف ريال لكل حالة وفق ضوابط معينة، وهي أن يكون عمر المتقدم عند طلب المساعدة ٤٠ عاماً، مشيرة إلى أن صرف المساعدة المقطوعة لا يتكرر إلا بعد مضي ٣ أعوام أو ثبوت بقاء الحالة كما هي لم تتغير.

وذكرت أن وزارة الشؤون الاجتماعية تصرف على برنامج الدعم التكميلي ٢٦٤ مليون ريال سنوياً، وتشتترط على المتقدم للاستفادة منه أن يكون سعودي الجنسية، ولديه أسرة لا تقل عن فردين، ولا يتجاوز دخله الشهري ١٧٢٥ ريالاً، وألا يكون مشمولاً بمعاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي، إضافة إلى إفادة رسمية بالدخل لموظفي القطاع الحكومي أو الأهلي مصدقة من التأمينات الاجتماعية بالنسبة إلى القطاع الخاص.

وأوضحت أن الوزارة تساعد المستفيدين من الضمان عبر برنامج الفرش والتأثيث، وبرنامج الحقيبة والزي المدرسي الذي يصرف بموجبه ١٢٠ ريالاً لأبناء المستفيدات في كل فصل دراسي، وبرنامج دعم فواتير الكهرباء والماء الذي يتكفل بدفع جزء من الفاتورة بحسب عدد أفراد الأسرة.

وأكدت أن وزارة الشؤون الاجتماعية وصلت إلى تصور نهائي لبرنامج بطاقة الشراء المخفض للمواد الغذائية، من خلال زيارات ميدانية لعدد من الجهات التي لها دور رائد في تطبيق هذه الخدمة، مضيفة أن برنامج التأمين الصحي، وبرنامج ترميم المنازل، وبرنامج المشاريع الإنتاجية قيد الدرس حالياً.

وتحدثت الخميس عن وجود ربط آلي بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة وزارة الداخلية المساعدة للأحوال المدنية والمحاكم الشرعية، لتبادل معلومات مختصرة وضرورية عن المستفيدين والمستفيدات عند البحث والصرف، مع ضمان أمن وسرية المعلومات المتداولة.

على طاولة المسؤول ٣-١

الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.. جهود مضيئة في

حفظ حقوق المرضى

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٧
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٢&I=٨٠٥٨٩٠&G=٢>

علي البراهيم - الدمام

"الهيئة السعودية للتخصصات الصحية" معنية بوضع الضوابط والمعايير الصحيحة وتطوير الأداء المهني الصحي في جميع المستشفيات العامة والخاصة، فضلاً عن دورها في حفظ حقوق المرضى وحمايتهم من الممارسات الصحية الخاطئة. تأسست الهيئة في عام ١٤١٣ هـ كمؤسسة علمية مستقلة معنية بوضع البرامج التدريبية الصحية والإشراف عليها، إلى جانب توفير بيئة مهنية آمنة في المستشفيات والمراكز الصحية في القطاعين العام والخاص. بدأت الهيئة مشوار الألف ميل بخطى وثقة، واستطاعت خلال سنوات قليلة أن تطوّر قدراتها وأن تساهم في دعم وإثراء الفكر العلمي، وكذلك التصدي لمظاهر الاحتيال والتزوير التي مُنيت بها القطاعات الصحية في السنوات الأخيرة. في وقت تمكنت فيه من ضبط ما يزيد على ١٣٥٠ شهادة صحية مزورة لأطباء وفنيين وممرضين وصيادلة، ممن كانوا يعملون في المستشفيات والمراكز الصحية المحلية. ومسئولية الهيئة لم تقف عند هذا الحد فحسب بل من مسؤولياتها أيضاً إعطاء الموافقات الرسمية لإنشاء الجمعيات الصحية العلمية، ومنح الشهادات الصحية، ومعادلتها، إلى جانب تشجيع البحوث العلمية وتمويلها داخل المملكة وخارجها. ورغم ما حققته الهيئة من إنجازات كبيرة على مدى الـ ١٨ عاماً الماضية لا يزال أمامها الكثير من المهام، في ظل تراجع مستويات الخدمات الصحية وارتفاع معدل الأخطاء الطبية في الكثير من المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية والأهلية، إلى جانب إعطاء بعض المهام الصحية لفئات غير مؤهلة في مجالات التمريض والصيدلة والتخدير والجراحة.. وغيرها.

هذه المشاكل وغيرها، بالإضافة إلى رسائل أخرى تحمل رؤى وأفكاراً ومقترحات ووجهات نظر مختلفة.. نطرحها (مع التحية) على طاولة أمين عام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية البروفيسور عبد العزيز بن حسن الصانع في ثلاث حلقات متتالية.

مدير الأمن العام يطلق مؤتمراً تثقيفياً للعاملين والمهتمين

٣ جهات تراجع نظام تنفيذ الأحكام القضائية في الحقوق المدنية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٠/Con٢٠١٠١٢٢٠٣٨٩٤١٣.htm>

ماجد الميموني - الرياض

تعكف وزارتا الداخلية والعدل إلى جانب هيئة الخبراء في مجلس الوزراء دراسة نظام تنفيذ الأحكام القضائية في إدارات الحقوق المدنية.

وكشف لـ «عكاظ» المستشار في الإدارة العامة للشؤون القانونية في الأمن العام عادل التويجري إلى وجود مشروع لإعادة دراسة نظام تنفيذ الأحكام القضائية في إدارات الحقوق المدنية من قبل عدد من الجهات ذات العلاقة، بمشاركة جهات تخصصية. وذكر أن هناك فريقاً مختصاً عمل خلال الفترة الماضية على حصر العوائق أمام تنفيذ الأحكام القضائية في إدارات الحقوق المدنية، إذ تبين وجود أحكام تنفيذ كبيرة قياساً بحجم العاملين، وأكد أن الأخطاء إن وقعت فهي قليلة ومحصورة في الاجتهاد نتيجة قلة المختصين.

من جهته، أوضح مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية في الأمن العام اللواء موسى الحربي أن الملتقى يركز على توعية وتثقيف المختصين في إدارات الحقوق المدنية في شرط المناطق وهو أحد البرامج التثقيفية القانونية التي تقيمها وتعدّها الإدارة العامة للشؤون القانونية في الأمن العام.

وأضاف الحربي أن المختصين في الإدارة القانونية في الأمن العام نفذوا قبل انطلاق أعمال الملتقى زيارات شملت عدداً من إدارات الحقوق المدنية في الأمن العام في جميع المناطق للتعرف على طبيعة العمل والمكتسبات التي تحظى بها إدارات الحقوق المدنية ومناقشة العوائق التي تواجه الإدارات وتقييم شامل للعمل القانوني والإجرائي فيها، مشيراً إلى أن هذا الملتقى سيضم المختصين في إدارات الحقوق المدنية بشرط مناطق المملكة والعاملين فيها. وكشف عن خطة أشمل ستنفذ هذا العام الماضي عبارة عن ورش عمل وحلقات علمية لدراسة الأحكام والأنظمة القضائية تستهدف شريحة العاملين في إدارات الحقوق المدنية لتثقيفهم وتوعيتهم بعدم ارتكاب أخطاء تدعو إلى توقيفهم في حقوق خاصة، وتشمل الحملة التأكيد على المحافظة على الممتلكات الخاصة، وتوعية الموقوف بحقوقه حتى لا يتم التجاوز في إيقاف المتهمين أطول من الفترة المسموح بها نظاماً.

وكان مدير الأمن العام الفريق سعيد بن عبد الله القحطاني افتتح أمس الملتقى التثقيفي القانوني بعنوان «المهام والاختصاصات النظامية لإدارات الحقوق المدنية في تنفيذ الأحكام القضائية» الذي يستمر أربعة أيام بحضور نائب مدير الأمن العام اللواء ناصر بن سعود العرفج وقيادات الأمن العام والمختصين في إدارة الحقوق المدنية في شرط المناطق.

الحكم على خادمة دست سماً في رضاعة حليب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٠/Con٢٠١٠١٢٢٠٣٨٩٤٠٨.htm>

عبد الهادي السماعيل - الأحساء

تنطق المحكمة الكبرى في الدمام خلال أيام، بالحكم في قضية عاملة آسيوية اتهمت بقتل الرضيع مشاري ابن كفيلها أحمد عبد الرحمن البوشل، بعد أن دست له سم فئران في رضاعة الحليب، وصارع الرضيع المرض لأكثر من شهر ونصف الشهر إلى أن توفي في منتصف شهر رجب الماضي.

ووفقاً للتقارير الطبية، فإن الرضيع أصيب بارتفاع إنزيمات الكبد والحموضة والسيلان، بعد أن تجرع حليباً مخلوطاً بسم الفئران ومزيج من الأدوية، ورغم محاولات الأطباء في مستشفيات المنطقة الشرقية والرياض لإنقاذه، إلا أنه فارق الحياة، ولا تزال أسرة البوشل تعيش معاناة نفسية صعبة بحسب وصف والد الطفل.

شركة نقل طالبات نجران تنفي تزويد الضمان ببيانات

السائقين

السائقون يواصلون الامتناع عن العمل ويلوحون باستقالة

جماعية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٧٨٨&CategoryID=٥

نجران: مانع آل مهري AM ١:٢٧ - ٢٠١٢-٢٠١٠

حملت الشركة المتععدة بنقل طالبات مدارس نجران مسؤولية استبعاد سائقي سيارات النقل من الضمان الاجتماعي لوزارة الشؤون الاجتماعية، ونفت تزويد الوزارة بأية بيانات أو معلومات تتعلق بمتعهدي النقل أو طلب إيقاف مستحقاتهم من الضمان.

وأوضح مدير الشركة بمنطقة نجران علي محمد عسيري أن الشركة لم تزود وزارة الشؤون الاجتماعية بأية بيانات أو معلومات عن المواطنين المتعاقدين مع الشركة بنقل الطالبات في القرى والهجر، مشيراً إلى أن المتعاقدين يعملون بموجب عقد شخصي مقابل أجر يومي لنقل الطالبات.

وقال عسيري، إنه تم إرسال برقية عاجلة إلى وكيل وزارة الضمان الاجتماعي للاستفسار حول الموضوع كما تم إرسال خطاب لمدير مكتب الضمان الاجتماعي بمنطقة نجران يتضمن إيضاح الشروط والضوابط المطبقة على متعهدي النقل مع الشركة.

وأكد عسيري أن الشركة بدأت في البحث عن بدلاء يقومون بالعمل في حالة تقديم الاستقالة الجماعية من قبل المتعاقدين الحاليين الذين تأثروا بقرار الاستبعاد من الضمان الاجتماعي وتأخر مستحقاتهم التي سوف يتم صرفها قريباً. وفي المقابل رفض السائقون المتعاقدون مع الشركة أمس استمرارهم في العمل مع الشركة بسبب استبعادهم من الضمان الاجتماعي، مشيرين إلى أنهم سوف يتقدمون باستقالات جماعية دون تردد.

من جهة، أوضح مدير مكتب الضمان الاجتماعي بمنطقة نجران عبدالعزيز الخميس أنه تم إشعار المكتب بخطاب رسمي من وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي بإيقاف مستحقات العاملين في شركة نقل الطالبات لأنهم أصبحوا موظفين ويستلمون رواتب شهرية حسب ماوصلهم.

وقال الخميس " سوف تتم دراسة أي حالة من المستبعدين من الضمان كحالة جديدة وتطبيق الشروط والضوابط عليها وفي حالة الاستحقاق سوف يعاد الصرف لمن تنطبق عليهم التعليمات."

الخضيري - محبوسين: عدوني بإغلاق السجون نهائياً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/214980>

مكة المكرمة - ناصر مسعد

استوقف عرض مسرحي شهده وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالعزيز الخضيري أمس (الإثنين) يحكي حال سجين يدعى سيكا، «استوقفه كثيراً»، أوضح عقبه أن مضمون العرض وتساؤلاته هو الأمر المطلوب من المسؤول والمجتمع اتباعه.

وقال مخاطباً النزلاء، خلال حضوره حفلة تدشين برنامج الاندماج الاجتماعي في إصلاحية مكة المكرمة في حي العمرة بحضور المدير العام للسجون في المنطقة اللواء على الحارثي وعدد من المسؤولين: «عدوني بتحدى المدير العام للسجون بأننا جميعاً سنغلق هذا السجن لنستفيد من مقره لصالح منشآت أخرى»، مضيفاً في هذا الخصوص: «أتمنى أن لا أرى سجنًا أو مسجونًا واحداً، إذ إن هذه الأرض من أشرف البقاع على وجه البسيطة، شرف الله من هم فيها لذا يجب أن تكون خالية من الإجرام والمجرمين، وألا يقتل فيها إنسان آخر»، مطالباً النزلاء في السجن بأن يكونوا أول مبشر بهذه المعاني بغية تقديم نموذج ورسالة خادم الحرمين الشريفين، حينما أطلق من مكة المكرمة حوار الحضارات والتقاء الثقافات كرسالة المغزى منها أن مكة المكرمة مدينة السلام ونبيها نبي سلام ما يستوجب علينا تحقيق هذه المعاني السامية. ولفت وكيل إمارة المنطقة إلى الرؤية التي ينظر لها العالم لإنسان مكة المكرمة ما يستوجب معها العمل على تنقيته وضبط مسلكه والارتقاء به في النواحي كلها، مركزاً على أن صلاح الإنسان يأتي في مقدم ما عرضه أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل من شرف ما تحظى به مكة المكرمة، وأكد فيه أن العمل في المدينة المقدسة يركز على الجانب الإنساني أولاً ثم تنمية المكان في المرحلة الثانية، مشيراً إلى العمل مع المديرين العاملين للسجون في المنطقة والعاصمة المقدسة على تحقيق هذه القيم النبيلة.

وشدد الخضيري على حسن التعامل مع السجناء في المملكة عموماً عكس ما يواجهه أمثالهم في الدول الخارجية، سارداً مشاهدات عايشها في عدد من دور السجناء في الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يجد فيها (بحسب تعبيره) واحداً من الألف مما هو في السجون السعودية من حيث التعامل مع النزلاء، إذ يعتبرونهم أشخاصاً لا قيمة لهم وليسوا سوى أرقام تدخل القضبان وتنتهي فضلاً عن تعرضهم إلى صنوف من الأذى والبطش، واعداء من تسوقه الأقدار إلى السجون بالوقوف معه على إصلاحه ومع أسرته بالعناية والحفظ، مشيراً إلى أن هناك الكثير من جمعيات رعاية أسر السجناء والمقبوض عليهم عطفاً على اهتمام القطاع الرسمي بالنزلاء ما لم يكونوا جناة فاجرين أو معتادي إجرام.

قضية زواج عبدالله وسميرة تدخل نفق التأجيل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/214953>

الدمام - رحمة ذياب

دخلت قضية «عبدالله وسميرة» في «نفق التأجيل»، بعد تعثر استلام صك الحكم الصادر من المحكمة الإدارية في الدمام، على الزوج، بالسجن ودفع غرامة، في قضية «تزوير» أوراق قدمها إلى والد زوجته أثناء فترة الخطوبة. وقال محامي الزوج أحمد السديري لـ«الحياة» أمس: «لم نستلم صك الحكم الذي صدر قبل نحو شهرين. وهذا أمر لا يمرر له». وأضاف «كان يفترض ان نتسلمه بعد انتهاء إجازة عيد الأضحى. وتأجل التسليم إلى مطلع شهر محرم الجاري. كما تم تأجيله للمرة الثانية، إلى يوم السبت المقبل».

وأبان السديري، أنه كان «يفترض تسلم الصك، للطعن فيه خلال المدة القانونية، أي شهر كامل، لإعداد الرد». وحول ما سيتم التركيز عليه، قال: «هذا يعتمد على ما تنص عليه حيثيات الحكم القائم على أوراق مصورة، وليست أصلية، يدعي والد زوجة موكلي أنه تسلمها منه خلال فترة الخطوبة، فيما ينكر عبدالله ذلك»، مضيفاً أن «الصور لا تتوافر فيها قوة الإثبات، وتكون محل شك، بحسب ما استقر عليه النظامان القانوني والجنائي في المملكة». ولفت إلى أن التفريق بين الزوجين «لا يرتبط بالقضية الحالية (التزوير في الأوراق)، إلا أن الأب يزعم أن ذلك تمهيد للتفريق. ولا يمكن إثبات ذلك إلا بمطالبة موكلي بالأوراق الأصلية كافة». بدوره، أوضح عبدالله المهدي، الذي ينتظر مولوده الثاني من زوجته سميرة، بعد نحو أربعة أشهر، أن «التفريق لا يمكن أن يتم، فالحكم بثلاث سنوات سجن ودفع غرامة، هو حكم ابتدائي، وليس نهائياً، وسنطعن فيه عبر المطالبة بتقديم إثباتات ضدي، تؤكد تزوير الأوراق، ما سيجعل الحكم غير نهائي»، معتبراً اعتزام والد سميرة رفع دعوى تطليق أنه «ليس له أدنى حق في ذلك»، مضيفاً أن «التأخير في استلام صك الحكم ليس لصالح القضية. والمسألة تتطلب جدية أكبر. وسأنتظر بعد شهر من لحظة تسلم الحكم، إما رفض الرد من جانب المحكمة، وتحويل القضية إلى محكمة الاستئناف، أو تداول الحكم مرة أخرى».

يُشار إلى أنه صدر حكم قضائي في قضية عبدالله وسميرة، ينص على أن يسجن الزوج لمدة ثلاث سنوات، ودفع غرامة ثمانية آلاف ريال، بسبب «إثبات التزوير في الأوراق». وعليه جرى التداول في آخر جلسة للقضية في حضور والد سميرة، الذي نفى حضور عقد النكاح في يوم زواج ابنته، مؤكداً أن الأمر تم من دون علمه. وينوي والد سميرة رفع دعوى تطليق «لعدم تكافؤ النسب»، بعد صدور الحكم النهائي في قضية التزوير.

تأجيل ثانٍ للحكم في قضية أكاديمية القصيم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢١/Con٢٠١٠١٢٢١٣٨٩٦٢٩.htm>

سليمان النهابي - عنيزة

أجلت المحكمة الإدارية «ديوان المظالم» في منطقة القصيم للمرة الثانية النطق بالحكم في دعوى رفعتها الأستاذة الأكاديمية الدكتورة حصة الكهلان ضد جامعة القصيم إلى السادس من الشهر المقبل بسبب تمتع القاضي بإجازة مرضية. وجاء هذا التأجيل بعد أن حددت المحكمة الإدارية الـ ٢٤ من ذي الحجة الماضي موعداً للنطق بالحكم في القضية التي اتهمت فيها الأكاديمية الجامعة بأنها أنهت نديها من جامعة الملك فيصل في المنطقة الشرقية إلى جامعة القصيم بشكل تعسفي ودون وجه حق أو مبرر مقنع، إلا أنها أجلتها إلى أمس ثم قررت تأجيلها إلى السادس من الشهر المقبل. وكانت جامعة القصيم أنهت نذب عضوة هيئة التدريس ورئيسة قسم اللغة الإنجليزية في كلية التربية للبنات التابعة للجامعة الدكتورة حصة الكهلان، على خلفية خطاب مناصحة تقدمت به مديرة مدرسة ابتدائية في عنيزة، ذكرت فيه أن إحدى طالباتها نقلت عن شقيقتها الطالبة الجامعية أن الدكتورة الكهلان قالت للطلبات «الصلاة شيء قديم فلا تصلوا». وإزاء هذا القرار، رفعت الأكاديمية قضية تظلم ضد جامعة القصيم، وأوكلت للترافع عنها، كلا من زوجها عضو هيئة التدريس في جامعة القصيم الدكتور حمد عبد العزيز الخرب والمحامي عثمان التويجري، وعقدت المحكمة ست جلسات للنظر في هذه الدعوى منذ شهر ربيع الآخر من العام الماضي.

محكمة المدينة تستجوب الخادمة ومعنفها اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢١/Con٢٠١٠١٢٢١٣٨٩٨٠٣.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

تنظر المحكمة الجزئية في المدينة المنورة اليوم، أولى جلسات قضية الخادمة سومياتي سولان الإندونيسية المعنفة على يد زوجة كفيها بعد استكمال إجراءات التحقيق من هيئة التحقيق والادعاء العام. ومن المقرر حضور المدعى عليها «معنفة الخادمة» الموقوفة في شعبة النساء في السجن العام، ووكيلها المحامي أحمد الراشد جلسة اليوم، إضافة إلى تواجد وكيل الادعاء المحامي عبدالرحمن المحمدي لمدولة القضية في مجلس القضاء من الناحية الشرعية. وينتظر أن يقدم المدعي وكيل الخادمة الإندونيسية سومياتي لائحة الدعوى، والتي تتضمن المطالبة بالحق الخاص. وقال لـ«عكاظ» المحامي المحمدي إن الحق الخاص من الناحية المادية لن يقل عن ٣٠٠ ألف ريال، وسيشمل مطالبة القضاء بتحميل المدعى عليها تكاليف العلاج والتأهيل الطبي النفسي بعد خروجها من المستشفى استنادا إلى ثبوت حالة الاعتداء، وأن الكشف الطبي النفسي الذي أجري للمدعى عليها أثبت سلامة قواها العقلية والنفسية. من جهته، أوضح وكيل المدعى عليها المحامي أحمد الراشد أنه تسلم خطاب الوكالة من أسرة المدعى عليها للدفاع عنها أمام القضاء أمس، مبينا أنه سيطلب في المرحلة الأولى بإخراج موكلته بالكفالة من السجن باعتبار أنها ارتكبت جنحة باعتدائها على خادماتها، ولم ترتكب جريمة كبرى تستوجب حبسها انفراديا أكثر من شهر.

مشدداً على الشفافية ومطالباً المراجعين بمعرفة حقوقهم وواجباتهم

فقيه يدعو مكاتب العمل إلى إحداث طفرة في تقديم الخدمات

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢١/ec٥.htm>

الجزيرة - الرياض :

دعا وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه مديري مكاتب العمل بالمملكة إلى إحداث طفرة في تقديم الخدمات المختلفة للمراجعين كما دعا المراجعين أنفسهم إلى التعرف بحقوقهم وواجباتهم مشيراً إلى أن الشفافية تكمن في وضع الأطر والضوابط العامة التي من خلالها يستطيع العميل معرفة حقوقه، جاء ذلك خلال رعاية الوزير أمس الأول للقاء السنوي لمديري مكاتب العمل بالمملكة تحت عنوان «شراكة في اتخاذ القرار».

وقال الوزير إنه يجب أن يعرف العملاء حقوقهم وواجباتهم وأن ما يحصل عليه العملاء «مواطنين أو أصحاب أعمال أو باحثي وظائف أو عمال أو مستثمرين أجانب» واجب علينا وحق لهم، ولقد وضعنا لالة الأمر في هذه المرافق لخدمتهم مبيناً أن الشفافية تكمن في وضع الأطر والضوابط العامة التي من خلالها يستطيع العميل معرفة حقوقه قبل الوصول إلى مكتب العمل أو الوزارة للحصول على خدمة ما، وأن هذه الضوابط مطبقة في كل فروع مكاتب العمل على مستوى المملكة، فمبدأ الشفافية يبدأ بوضع القواعد المتفق عليها نظامياً، ثم الشفافية مع متلقي الخدمة. وتطرق الوزير إلى مبدأ البحث عن الحكمة والتواضع، واحترام الخبرات، مبيناً أن الحكمة ليست قاصرة على أناس دون الآخرين، مضيفاً أنه ليس من المقبول رفض المقترحات والأفكار التي تولد خارج الوزارة، كما أنه من غير المقبول أيضاً أن تأتي بأفكار من الخارج ويتم تطبيقها قبل عرضها على الزملاء لتمحيصها من قبل ذوي الخبرة منهم وشدد الوزير على ضرورة وضع القواعد والآليات التي من خلالها يتم تطبيق مبدأ التقدير والاعتراف بالفضل والاجتهاد، فكل مجيد يكافأ مادياً ومعنوياً، مبيناً أن كل ما سبق يمثل عناصر رئيسة للمبادئ العامة للعمل الخدمي الذي تقوم به الوزارة من خلال مكاتب العمل.

وأكد على أهمية إحداث نقلة نوعية في تطوير العاملين في هذا القطاع، خاصة فيما يتصل بالتعاملات الإلكترونية والتقنية، والاستفادة من المبادرات التطويرية في هذا المجال.

٣٠٠ خريج يتجمعون أمام التربية للمطالبة بإلغاء اختبار

قياس

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/215050>

الرياض - وليد الأحمد وحسين النعمي
الصدفة وحدها هي ما قاد نحو ٣٠٠ خريج من كليات المعلمين إلى التجمع أمام مبنى وزارة التربية والتعليم صباح أمس، تزامناً مع حضور وزير التربية والتعليم «والتعليم العالي» للتوقيع على مذكرة تفاهم تهدف إلى مواءمة مخرجات الكليات والجامعات مع حاجة المدارس، ليوحي المتجمعون رسالة قوية عن مدى تأخر الوزارتين في التنسيق بينهما، وعن حجم الفجوة القائمة حالياً بين كمية ونوعية ما تخرجه الكليات، وما يحتاجه الميدان التربوي.

وإن بدا محبطاً أن يواجه مسؤولو وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي هذا الحشد من «المنزعجين» أمام مقر وزارة التربية بدلاً من أن يستقبلوا بفلاشات الصحفيين وتصفيق الحضور، إلا أن وزير التربية الأمير فيصل بن عبدالله لم يجد حرجاً في أن يبادر بلقاء المتجمعين والاستماع إليهم قبل أن تبدأ مناسبة توقيع المذكرة، إذ قال في تصريحات للصحافيين: «نحن وقفنا معهم (المتجمعين) ونتعاطف معهم، وسعدت أنا ووزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري بزيارتهم والاستماع لهم، فنحن كمسؤولين وجدنا لخدمتهم، وأي شيء نستطيع فعله سنفعله من أجل خدمة الوطن.»

وطالب المتجمعون الذين يحملون تخصص اللغة العربية بإلغاء اختبار القياس والتقويم، وتوظيفهم من دون شروط. وقال أحدهم ويدعى محمد العنزي الذي تخرج في العام ١٤٢٧ هـ لـ«الحياة»: «تجمعنا مستمر إلى أن نتحقق مطالبنا في التعيين أسوة بمن سبقونا الذين لم يخضعوا لاختبار القياس». وأكد أن الاختبار لا يحدد مستوى المعلم، إذ لا يكون في الأشياء التي درسها الخريج في جامعته. وذكر تركي الحربي الذي تخرج في العام ١٤٢٥ هـ أنه ترك وظيفة من أجل التحضير لاختبار القياس، لكنه فشل فيه، معتبراً أنه ليس من العدل ولا المنطق أن يختبر الخريجون في شيء لم يدرسه طوال الأعوام السابقة.

وقال الخريج سلطان الحربي: «مللنا الوعود والتخدير الذي لا يترجم على أرض الواقع، فالدورات التي نخضع لها لا هدف لها سوى إضاعة الوقت، ورغم أن معدلي كان جيد جداً ووقعت على ورقة بأن تعيني سيكون بعد تخرجي فوراً، إلا أن أحلامي ذهبت أدراج الرياح عقب تخرجي، إذ اتصلت الوزارة من تعيني.»

في هذه الأثناء كان وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله ووزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري يوقعان مذكرة تفاهم تهدف إلى مواءمة مخرجات الكليات والجامعات مع حاجة المدارس، استجابة للأمر السامي المتضمن التأكيد على تعزيز الدور التكاملي المشترك، وضرورة مواءمة مخرجات التعليم العالي مع الحاجة الفعلية من التخصصات في التعليم العام، والدعوة إلى التنسيق بين الوزارتين بشكل مستمر بما يحقق استمرار تغطية الحاجة الكمية والنوعية في التعليم العام من المعلمين والمعلمات.

وتسعى هذه المذكرة طبقاً لبيان صدر عن الوزارتين إلى الإسهام في تطوير المؤسسات الأكاديمية، لإعداد المعلمين والمعلمات بما يطور قدراتهم العلمية والتربوية والمهنية، والتنسيق المستمر للتعامل مع المؤشرات المستقبلية ومعدلات النمو في المملكة، ووضع الخطط المستقبلية التي تحدد نسب الالتحاق بالكليات التربوية، بما يراعي الحاجة الفعلية من التخصصات في التعليم العام، والعمل المشترك على تنمية وتطوير خبرات طلاب وطالبات التعليم العام وقيمهم ومهاراتهم، بما يجعلهم على استعداد مناسب للانخراط في كليات التعليم الجامعي بأنواعها المختلفة.

كما تهدف المذكرة إلى دعم المشاريع والبرامج والنشاطات المشتركة، وتبادل الخبرات بين الجانبين، وتقديم التسهيلات اللازمة، وتطوير البرامج التدريبية القائمة، ومنها برامج مديري المدارس، ورواد النشاط والمشرفين التربويين، ومشرفي المناهج، واستمرار إعداد برامج لزيادة تأهيل المعلمين والمعلمات، وعقد منتدى سنوي ترعاه الوزارتان، وينفذ في إحدى الجامعات يتمحور حول إحدى القضايا الأساسية، ودعم جهود اللجنة الدائمة المشكّلة من الوزارتين بما يحقق هذه الأهداف، وتشكيل أمانة للجنة تتابع تنفيذ العمل المشترك، والدراسات، والقرارات، والتوصيات التي يتم اتخاذها.

وعلق الدكتور خالد العنقري على المذكرة بقوله: «ستؤدي إلى تحسين مخرجات كليات التربية من معلمين، وتحسين مدخلات الجامعات من خريجي الثانوية، ولا سيما المهارات التي يتطلبها التعليم الجامعي من خريجي الثانوية، والزلاء في وزارة التربية متحمسون لمعرفة المهارات التي يحتاج إليها الطلاب قبل مرحلة الجامعة، ومن جانبنا نسعى إلى معرفة مواصفات المعلم الذي تحتاج إليه وزارة التربية والتعليم، حتى يمكن أن يُعد الطالب في إطار هذه المواصفات المطلوبة من الجامعات». وعن الموازنة الجديدة لـ«التعليم العالي» أكد أن «موازنة التعليم دائماً في أعلى سلم الأوليات»، لافتاً إلى أن عدد مقاعد الابتعاث التي ستخصص في الموازنة الجديدة ستكون بنفس مستوى عدد المقاعد في المراحل السابقة.



فقد أحد أبنائه وفصل من عمله وأدخلت زوجته مصحة عقلية مواطن عالق بأمريكا منذ سنوات يناشد مساعدته وعلاج أبنائه الأربعة من مرض تلف في القلب

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢١
<http://www.alriyadh.com/٢١/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٣٨٩.html>

مكة المكرمة - جمعان الكناني

يعاني المواطن دريم علي النجرائي ومنذ عدة سنوات مع أطفاله داخل الولايات المتحدة الأمريكية وذلك نتيجة تدني حالتهم الصحية، حيث يعاني أطفاله الأربعة "ولد وثلاث بنات" من مرض وراثي وهو تلف في القلب وعدم قدرة القلب لضخ الدم إلى باقي أعضاء الجسم وأمراض أخرى في العظام، وهذا الأمر انعكس سلباً على الحالة النفسية لزوجته التي أوصى الأطباء بإيداعها في إحدى المصحات العقلية، خاصة بعد وفاة ابنها الأكبر الذي توفي بنفس المرض الذي يعاني منه شقيقه وشقيقاته المعانة التي بات يتجرعها رب الأسرة هو الآخر والذي كان يعمل في شركة "أرامكو السعودية"، وهي معاملة الملحق الصحي للمملكة والذي بدأ يطلب منه العلاج على نفقة الشركة التي يعمل بها وذلك على الرغم من صدور أمر خادم الحرمين الشريفين بعلاج الأسرة على نفقته في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الجانب الآخر رفضت شركة أرامكو السعودية التكفل بنفقات علاج أطفاله وقامت بفصله من العمل والسبب هو مرافقته لأطفاله المرضى أثناء وجودهم في المستشفى. يقول المواطن النجرائي إن الشركة تتعلل بأن خطاب أمر العلاج موجه لمعالي وزير الصحة وليس للشركة وبالتالي لن تتحمل الشركة نفقة العلاج ويتعلل الملحق الصحي بأن أرامكو السعودية ملزمة بعلاج الأطفال الأربعة" هذا ولازلت عالقا في أميركا بين مرارة مرض أبنائي وعدم وجود المال الكافي لديه لتوفير الدواء، حيث صرفت كل ما املك واستدانت من أهل الخير في سبيل عودة أبنائه وزوجته إلى حياتهم الطبيعية .

ويقول النجرائي قمت ببيع كل ممتلكاتي لتوفير الدواء الذي يتناول كلا منهم أكثر من ١٧ نوعاً في اليوم وأصبحت غير قادر على توفير الأكل والشرب والدواء والعلاج وأنا في بلاد الغربة وتقوم الكنائس بتوفير الأكل لأطفالي . وأضاف النجرائي لقد خاطبت السفارة أكثر من مرة وللأسف كان الرد هذا غير اختصاصنا وكأنني لست أحد أبناء هذا الوطن الغالي، ويناشد النجرائي عبر صحيفة "الرياض" ولاية الأمر في مساعدته بعلاج أطفاله المرضى، ويدعو إخوانه المسلمين بالوقوف معه في الدعاء لعل الله أن يتقبل دعاءهم ويشفي أبنائه ويعيد صحة زوجته وينهي معاناته ولمساعدة المواطن النجرائي الاتصال على جوال الزميل جمعان بن عبدالله الكناني المحرر بمكتب جريدة الرياض بمكة المكرمة (٥٥٥٥٥١٥٨٨٥).

خلال المؤتمر العالمي الأول عن جهود المملكة المشاركات يتوقعن توصيات هامة تؤثر في مواقف المملكة البارزة عالمياً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢١
<http://www.alriyadh.com/٢١/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٣٥٧.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي

أكدت الباحثات في جلسات المؤتمر العالمي الأول عن جهود المملكة في خدمة القضايا الإسلامية على الدور الرائد للمملكة في شتى المجالات ليس على الصعيد العربي والإسلامي بل والمستوى العالمي، وقالت الباحثة شقراء علي آل بشير من جامعة جازان ان المملكة أدركت منذ تأسيسها أهمية العمل العربي المشترك وتوحيد الصف العربي، وسعت مع ست دول عربية مستقلة آنذاك للاجتماع في محاولة صادقة لوضع آلية لتنظيم العلاقات العربية والعمل العربي المشترك ولخدمة مصالح هذه الدول وقضاياها، فكان إنشاء جامعة الدول العربية والتوقيع على ميثاقها .

وقالت الدكتورة سناء بنت محمد عبدالرحمن عبده أستاذ مساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبدالعزيز بجدة إن المؤسس الملك عبدالعزيز وأبنائه وعوا أهمية التنمية الاقتصادية كداعم أساسي في بناء أمة قوية متماسكة، فدأبت المملكة على دعم المؤسسات الإنمائية التي تهدف لتعميق التعاون والتضامن بين الدول العربية والإسلامية حيث تسهم المملكة بنحو ٢٥% من رؤوس أموال اثنتي عشرة مؤسسة إنمائية من أهمها البنك الإسلامي للتنمية، وقد تبنت المملكة فكرة إنشاء هذا البنك، واحتضنت مدينة جدة مقره وما كان ذلك إلا لوعي القيادة السعودية وإيمانها بان الاستثمار في التعاون الإنمائي من أهم أبعاد تعزيز الروابط بين مختلف الدول الإسلامية .

من جهة أخرى توقعت المشاركات بتوصيات هامة تخدم أهداف المؤتمر وتؤثر في مواقف المملكة البارزة عالمياً، وقالت مي بنت العيسى مستشارة غير متفرغة في مجلس الشورى أن المؤتمر يشكل ثمرة تعاون مباركة بين الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ودارة الملك عبدالعزيز كما يعكس اهتمام منسوبي هذه الجامعة ممثلين في شخص معالي الدكتور محمد العقلا مدير الجامعة والقائمين على الإعداد والتنظيم لهذا المؤتمر الناضج الغني بطروحاته العلمية في تلمس القضايا الوطنية المعاصرة ذات التأثير المحلي والإقليمي الدولي كما هو وارد في هذا المؤتمر من رصيد لمواقف المملكة وجهودها تجاه قضايا العالم، مؤكدة العيسى أهمية الحلقة الحوارية مع صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل والدكتور عبدالعزيز خوجة في عرض فلمين وثائقيين عن الحرب اللبنانية والأفغانية من إعداد وإنتاج الجامعة الإسلامية كان لهما كبير الأثر على المتابعين للحوار ومن هنا أمل ان تقوم اللجنة العلمية المشرفة على الأبحاث المقدمة بإعداد خلاصة لإسهامات المملكة في مختلف المجالات حسب التسلسل التاريخي وفقاً لمجال المساهمات ويتم إنتاجها إعلامياً والإشراف عليها من قبل الجامعة (أفلام وثائقية على أقراص مدمجة) ويتم توزيعها محلياً وخارجياً عن طريق دارة الملك عبدالعزيز لما لها من قيمة وطنية تبعث الفخر والاعتزاز في نفوس المواطنين السعوديين وتبسط هذه المساهمات لتضمن في مناهج التربية الوطنية في التعليم العام.

أمير عسير يوجه بالتحقيق في إصابة ١٣ سعودياً بانهيار بلدية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/215056>

أبها - يحيى جابر

وجه أمير منطقة عسير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز بالتحقيق في حادثة انهيار جزء من بلدية محافظة بللسمر وإصابة ١٣ عاملاً سعودياً، وسرعة تقديم التقارير اللازمة لمتابعتها. أوضح الناطق الإعلامي باسم الدفاع المدني في المنطقة المقدم محمد العاصمي أن فور تلقي غرفة القيادة والسيطرة بلاغاً عن الحادثة استتفرت فرقها لمباشرة الموقع، وأنه لا تزال التحقيقات جارية لمعرفة المزيد من ملابسات الحادثة، فيما أشار الناطق الإعلامي باسم الشؤون الصحية سعيد النقيز أن المصابين ١٣ من العمال السعوديين استقبلتهم مستشفيات المحافظة.

من جانبه، قال المستشار القانوني يحيى الشهراني: «إذا كان المؤتمر على الأرواح البشرية الذين أوكل لهم ولي الأمر ما يصلح أمر البلاد والعباد في مسكنهم ومعاشهم لم يراعوا الله في شؤونهم، فمن باب أولى ألا يراعوه في شؤون غيرهم»، مشيراً إلى أن هذا ما ظهر وأن ما خفي كان أعظم.

من جهة أخرى، ألزمت وزارة الشؤون البلدية والقروية المقاولين المنفذين للمشاريع البلدية بردم الحفريات والمستنقعات داخل حدود النطاق العمراني للمدن والقرى بمجرد الانتهاء من تلك المشاريع.

وكان تعميم أصدره وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب لجميع الأمانات والبلديات يوصي بضرورة متابعة المقاولين المنفذين للمشاريع البلدية، تحسباً لدخول موسم الأمطار ولتعدد أماكن تجمعات مياه السيول من حفر ومواقع منخفضة، إضافة إلى الحفر العميقة التي تخلفها الشركات، وعدم التزام بعض المقاولين باتباع إجراءات السلامة، ما يتطلب معالجة تلك الحفر حفاظاً على سلامة المواطنين والمقيمين.

سلمان العودة: المجتمع يعاني مصادرة الحقوق... بشكل بشع

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٥٠٤٦>

الرياض - أسماء العبودي

شدد الداعية الدكتور سلمان العودة على أهمية حماية ضحايا العنف، معتبراً أن المجتمع يعاني من مصادرة الحقوق بشكل بشع. وقال في كلمة أمام منسوبات مكتب التربية والتعليم وسط الرياض أمس، ضمن فعاليات نظمها وحدة التربية الخاصة بمكتب التربية والتعليم (وسط) بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني تزامناً مع اليوم العالمي للطفل: «نعيش ألواناً كثيرة من مصادرة الحقوق وبشكل بشع، وما يزيد من بشاعتها أنها تصدر من مجتمع مسلم يفترض به أن يكون صادقاً في ممارساته الأخلاقية والسلوكية.»

ودعا إلى التكاتف مع ضحايا العنف ليصلوا إلى أماكن الحماية التي تهدف إلى تمكينهم نفسياً من تجاوز أزماتهم، لافتاً إلى أن هذا الدور ينبثق من منطلق الرحمة بالمستضعفين من الفئات الأقل حظاً في المجتمع. وتابع: «هذا الأمر ليس هبة أو منة بحقهم، وإنما هو واجب لأنه مرتبط بالحقوق الإنسانية التي أقرها الدين الإسلامي وكفلتها المواثيق الدولية سواء للإنسان السوي أو لذوي الفئات الخاصة.»

وتضمنت الفعاليات «أوبريتاً» إنشادياً لطالبات معهد النور للكيفيات، كما ألقت إحدى طالبات الدمج في التعليم العام قصيدة نبطية تناولت أهمية التكاتف لإنجاح الدمج بين ذوي الفئات الخاصة وطالبات التعليم العام.

وتحدثت رئيسة وحدة التربية الخاصة نوف المقيم في ورقة عمل بعنوان: «مفهوم كلنا راع وكلنا مسؤول»، عن حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من أنواع العنف سواء بإساءات جسدية أو نفسية وعاطفية أو جنسية كقضايا التحرش. وقدمت استشارية النساء والولادة في مستشفى الحرس الوطني الدكتورة عادلة البابطين ورقة عن انشغال الأسرة السعودية الآن عن أبنائها بظروف الحياة المختلفة والخلل في ممارسة دورها التربوي والحقيقي في التربية والتوجيه، وخطر الخادمت والإعلام الفضائي، وغياب الحوار الذي أسهم في رفع مستوى الإيذاء في الوطن، داعية الوالدين ومؤسسات المجتمع وخطباء المساجد والإعلام المحلي إلى تبني رؤية جديدة في طرح وعلاج المشكلات قبل أن تنتعش دائرتها

السفير الفايز: خاطبنا السلطات الكويتية ولم يصلنا الرد

السفارة السعودية بالكويت تكثف جهودها لمتابعة قضية

الحدث ماجد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢١

<http://www.alriyadh.com/٢١/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٣٧٣.html>

حفر الباطن - فهد الجارالله

قامت السفارة السعودية بدولة الكويت بتعيين محام لمتابعة آخر مستجدات قضية الحدث ماجد متعب الشمري الذي أوقف لدى الشرطة بدولة الكويت وتعرض للتعذيب من قبل أحد الضباط لإجباره على الاعتراف بجرائم سرقات للعلاقة له بها إثر شجاره مع أحد رجال المباحث السريين قبل أكثر من أسبوعين في منطقة الجهراء حيث تم نقله قبل يومين إلى دار الأحداث بعد تدخل من السفارة السعودية. وتحدث والد الحدث ماجد الشمري في اتصال هاتفي من الكويت قائلاً: قمت بمقابلة السفير السعودي بالكويت عبدالعزيز إبراهيم الفايز صباح أمس بعد أن تلقيت اتصالاً هاتفياً من قبلهم، وقد شرحت كامل قضية ابني للسفير، وقمت بتسليمه خطاباً للسفير حيث قامت السفارة بمخاطبة السلطات الكويتية منذ يوم الخميس الماضي لطلب الإفادة عن القضية وعن حالة الاعتداء الذي تعرض لها ابني، مضيفاً بأن السفارة قامت بتوكيل محام لمتابعة مجريات القضية، وبعد ذلك ذهبنا لزيارة ابني ماجد في سجن الأحداث وقد رافقنا مندوب من قبل السفارة والمحامي، واستمع المندوب والمحامي إلى كافة تفاصيل القضية من قبل ماجد حيث امتدت الزيارة لأكثر من ساعة. من جانبه قال سفير خادم الحرمين الشريفين بدولة الكويت د. عبدالعزيز الفايز بأنه التقى صباح أمس والد الحدث ماجد واستمع منه لكامل تفاصيل القضية، مشيراً إلى أنه جرى مخاطبة السلطات الكويتية بأن القضية منذ يوم الخميس الماضي، ولم يصلهم الرد حتى الساعة حيث إن يوم الجمعة والسبت عطلة رسمية بدولة الكويت وما زالت السفارة في انتظار رد السلطات، مشيراً أن السفارة قامت بتوكيل محام لمتابعة مجريات القضية.



تقويم خطباء الجمعة يثير الانقسام بين أعضاء الشورى

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٥٠٦٤>

الرياض - رياض المسلم

أدت توصية بإجراء دراسات لتقويم مستوى خطباء الجمعة ومحتوى الخطب ووسائل تطويرها، تقدم بها أحد أعضاء مجلس الشورى، إلى انقسام أعضاء المجلس، أثناء مناقشة التقرير السنوي الأخير لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. وصوت ٦١ عضواً ضد مناقشة التوصية، وأيد عدد مساوٍ مناقشتها، وتدخل رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ ليرجح بصوته كفة الفريق المعارض لمناقشة التوصية. وطلب رئيس المجلس من الأعضاء الذين نادراً ما يتدخلون في النقاش أن يتفاعلوا مع النقاش ويدلوا بأرائهم. وأوضح أنه زار مجلس الشورى المصري أخيراً واطلع على آلية عمله، والتي تشير إلى عدد المشاركات التي تصدر عن كل عضو خلال السنة الواحدة. وذكر أنه طلب من رئيس مجلس الشورى المصري تزويده بتلك الآلية بهدف تحديد عدد مشاركات أعضاء مجلس الشورى السعودي. ووافق المجلس أمس على إجراء دراسة لتقويم فاعلية نظام الاستثمار الأجنبي الحالي، واقتراح تعديله وتطويره بما يزيد حجم الاستثمارات الأجنبية، ويحسن البيئة الاستثمارية. وأكد المجلس توصيته في شأن تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على عموم العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني.

٨ وزارات وقطاعات أمنية تناقش الظاهرة

٨٠٪ من حالات العنف ضد الأطفال غير مكتشفة ولم تصل

لمراكز الشرط

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢١/Con٢٠١٠١٢٢١٣٨٩٧١٧.htm>

منصور الشهري - الرياض

كشف رئيس قسم الندوات واللقاءات العلمية في مركز الدراسات والبحوث في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور أحسن طالب أن ٧٠ في المائة من حالات الإساءة للأطفال في المجتمع العربي تحصل داخل المنازل. وأكد طالب أن الإحصائيات لا تمثل سوى ٢٠ في المائة من الحالات المكتشفة، مبيناً أن ٨٠ في المائة من العنف ضد الأطفال غير مكتشفة ولم تصل إلى مراكز الشرط أو الجهات الرسمية.

وانتقد طالب في أعمال الحلقة العلمية التي نظمتها الجامعة أمس في الرياض بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري، تحت عنوان (الإجراءات الجزائية في حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال)، وسائل الإعلام العربية لعدم تسليطها الضوء على جرائم العنف العائلي، حيث تكتفي وبالدرجة الأولى بتسليط الضوء على العنف الخارجي الذي يحدث في الشارع، مشدداً أن أنواع العنف تحدث خلف أبواب المنازل.

وأضاف «هناك الآلاف من الأطفال يعانون يومياً من سوء المعاملة ومن القسوة والوحشية والإهمال والاعتداءات الجنسية والتعنيف النفسي وتصل في بعض الأحيان إلى الموت».

وطالب رئيس قسم الندوات واللقاءات العلمية في مركز الدراسات والبحوث في جامعة نايف بدراسة الظاهرة ومعالجتها بالطرق والأساليب الصحيحة والسليمة وضمن الإطار القانوني (التشريعات والنظم) وهو أحد الإجراءات والتدابير الوقائية التي يجب أن تعتمد في مجتمعاتنا العربية إلى جانب الأساليب النفسية والاجتماعية والدينية. وتطرق الدكتور عبد الرحمن بن معلا اللويحي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عن حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها في أنظمة المملكة، مؤكداً أن الدين الإسلامي كفل للطفل حق الرعاية وعدم الحاق الضرر به، مبيناً أن الأنظمة في المملكة تكفل حماية كاملة للطفل.

وتأملت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة منيفة بنت عبد الله المنيف بأن تساعد الحلقة العلمية (الإجراءات الجزائية في حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال) إلى الارتقاء بمستوى أداء رجال الأمن والقضاء في كافة المؤسسات المعنية بالتعامل مع قضايا إيذاء الأطفال في كافة مناطق ومحافظات المملكة. وتهدف الحلقة التي حضرها ممثلون من ثماني وزارات وجهات أمنية إلى الارتقاء بمستوى أداء رجال الأمن والقضاء في كافة المؤسسات المعنية بالتعامل مع قضايا إيذاء الأطفال، وإكساب المشاركين مهارات في مجال حقوق الطفل وحمايته، وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بين المشاركين، وتنمية الثقافة الشرعية والقانونية لديهم.

وستناقش الحلقة العلمية على مدى أربعة أيام (الإجراءات الجزائية في حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال) عدداً من الأوراق العلمية منها: عوامل ودوافع وأثار ونتائج الإساءة للطفل، أساليب تلقي البلاغات، طرق البحث والتحري في مجال الإساءة للأطفال وسوء معاملتهم وإهمالهم، قواعد استجواب المتهم في قضايا إساءة معاملة الطفل، تدابير وقاية حماية الأطفال ضحايا الإساءة وسوء المعاملة والإهمال، أنماط الإصابات في قضايا الإساءة للطفل (الجسدية والنفسية).

تعقيباً على ما نشرته الرياض:

سيبكو: الروائح التي تهب على شرق جدة صادرة من حرق

كيايل وإطارات تقوم به العمالة السائبة

إعادة تدوير المواد الطبية تخضع لتقنيات صديقة للبيئة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢١

<http://www.alriyadh.com/٢١/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٣٦٨.html>

سعادة رئيس تحرير صحيفة الرياض الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إشارة إلى التقرير الصحفي الذي تم نشره بصحيفة «الرياض» عدد (١٥٥٠٥) وتاريخ ١٤٣١/١٢/٣٠ الموافق ٢٠١٠/١٢/٦م، بصفحة المحليات، بعنوان (حقوق الإنسان تنتقد عدم وجود مصانع لاستيعاب المخلفات اليومية)، بقلم الصحفي/ خالد الدماك، وحيث إن ما ورد في ذلك التقرير من إنارات ومعلومات في غير محلها، وإيماناً من دوركم الحيوي في توضيح الرأي والرأي الآخر، وتوضيحاً للحقائق وحتى لا يكون هناك لبس ومن مبدأ الشفافية نرغب في توضيح ما يلي:

-إن الشركة هي شركة وطنية مؤهلة تعمل في مجال البيئة وفق الأنظمة والتشريعات العالمية والمحلية وتقوم بتنفيذ البرنامج الوطني لإدارة ونقل وجمع المخلفات الطبية منذ عام ١٩٩٧م، باستخدام أحدث التقنيات المؤهلة وهو حاصل على عدة شهادات وجوائز محلية وعالمية ومن أبرزها شهادة الاعتراف الدولي في الجودة البيئية الأيزو ١٤٠٠١ وشهادة الاعتراف الدولي للصحة المهنية ١٨٠٠١ كأول شركة سعودية متخصصة تحصل على هذه الشهادة في هذا المجال تقوم بتنفيذ مشاريع لحماية البيئة في المملكة وتوطين صناعة البيئة في المملكة وبعض الدول العربية، وهي حاصلة على الاعتراف العربي لأفضل إدارة بيئية في الوطن العربي التي تمنح من جامعة الدول العربية.

-انتقد أعضاء لجنة حقوق الإنسان بأنه لا توجد فلاتر للتخلص من الروائح المنبعثة من مصنع إعادة تدوير المواد الطبية في شرق جدة، وهذا الكلام غير صحيح تماماً، حيث إن التقنيات التي تقوم الشركة باستخدامها في تعقيم المخلفات الطبية هي تقنيات معروفة عالمياً وهي أنظمة الأوتوكليف، وأنظمة الأكسدة الحرارية والمستخدمة في الدول المتقدمة، وهي تقنيات صديقة للبيئة تحتوي على فلاتر متطورة وهي مرخصة عالمياً في دول العالم أجمع ومنها المملكة، وتستخدم هذه التقنيات في العديد من الدول داخل المستشفيات والمراكز الطبية لسلامتها بيئياً.

-تقوم الشركة برفع تقارير بشكل دوري من جهات محايدة مؤهلة للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة عن مدى ملاءمة التقنيات المستخدمة داخل مرفق الشركة والبيئة المحيطة منذ بدء العمل في محطة جدة، وقد أثبتت تطابقها لمقاييس حماية البيئة العالمية.

-أثبتت الشركة ومن خلال مخاطباتها للجهات الحكومية بأن مصدر الروائح الكريهة التي تهب على المنطقة في بعض الأحيان (ليلاً) هي روائح صادرة من حرق كوابل وإطارات وخلافه تقوم به بعض العمالة السائبة بالقرب من المردم الجديد. وقد تم تكوين لجان من عدة جهات حكومية محايدة، بُرئت خلاله الشركة من هذه الروائح وذلك عقب زيارتها المتكررة للاطلاع على سير أعمال المحطة.

-قامت الشركة في عدة مناسبات بتقديم عرض للمجلس البلدي بجدة عن أنشطة الشركة وأعمالها التي تقوم بها في محطة المعالجة بجدة وقدمت المستندات التي تثبت صحة أعمالها البيئية، كما دعت الشركة من خلال المجلس البلدي سكان أحياء الخط السريع بتنظيم ورشة عمل يتم خلالها عرض الآلية التي تنفذ الشركة أعمالها داخل محطة المعالجة في منطقة أم

حبلين وتقديم الدلائل والإثباتات لسلامة أعمالها بيئياً، إلا أن الشركة لم تجد للأسف أي تجاوب على خطوة الشركة الإيجابية .

-إن الشركة لن تقبل كل من يحاول المساس باسمها أو سمعتها أو تشويه الدور الحيوي الذي تقوم به في خدمة المجتمع وحفظ بيئة الوطن من خلال نشر أو بث معلومات غير صحيحة، وسوف تحتفظ الشركة بحقها القانوني في هذا الخصوص .

لذا أمل منكم الاطلاع وإتاحة الفرصة للشركة بحق الرد من باب المصادقية وحرية الرأي الآخر في الصحيفة في نفس المكان الذي ورد فيه الخبر .

وتقبلوا خالص تحياتي وتقديري،،

مدير العلاقات العامة والخدمات الإدارية

مرعي محمد الدماك



المرور يربط امتلاك المرأة لسيارة بموافقة ولي أمرها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢١
<http://www.alriyadh.com/٢١/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٤٤٢.html>

الرياض - أسمهان الغامدي

ألزمت إدارة المرور وكالات ومعارض السيارات اشتراط امتلاك المرأة لسيارة لأي غرض يخدمها بموافقة ولي أمرها، ذكرت ذلك لـ «الرياض» عدد من شركات السيارات الكبرى، مؤكدة اشتراطها لعدم الأخذ ببطاقة أحوال المرأة في حال كان وليها هو الزوج بل يستوجب إحضار دفتر العائلة .

وأشارت إلى أن القرار صدر منذ قرابة الشهرين بحجة المخالفات المرورية من تجاوز سرعة أو قطع إشارة وحتى لا يعترض الولي عن أي مخالفة يرصدها ساهر أو المرور .

الغامدي لـ الحياة: سنستعين بـ الشرطة لتنظيم مزاد أرض

الصريصري... الإثنين المقبل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/214984>

جدة - أحمد الهلالي
كشف الأمين العام لتصفية ممتلكات «مستثمر البورصة العالمية» المحامي والمستشار القانوني صالح بن مسفر الغامدي أنه ستم الاستعانة برجال الأمن في تنظيم مزاد بيع أرض المستثمر سليمان الصريصري في حي الشاطئ في جدة عصر يوم الإثنين المقبل.

وقال لـ «الحياة»: «جرت مخاطبة شرطة محافظة جدة لتنظيم المزاد ومنع الازدحام الذي من المتوقع حدوثه أثناء وجود الناس للشراء»، مشيراً إلى أنه سيتم منع أي مستثمر أو مواطن من دخول قاعة المزاد العلني المقرر لبيع الأرض في حال عدم توافر الشروط المطلوبة.

وأوضح أن الأرض التي تصل مساحتها إلى ١١,٤٢٢ متراً ويجري عليها المزاد العلني سيتم بيعها بأعلى سعر، مشدداً على أنه في حال لم يصل سعرها إلى المبلغ المطلوب لبيعها بحسب سعر السوق فسيعاد المزاد مرة أخرى.

وأضاف أن توقيت طرح المزاد جاء وفق دراسات عقارية واقتصادية عالية المستوى، خصوصاً أن سوق العقار يشهد استقراراً خلال الفترة الحالية، ما تشير معه التوقعات إلى وصولها إلى أسعار عالية، خصوصاً أن موقع المزاد سيكون بجوار الأرض.

بدورها، كشفت مصادر مطلعة وجود طلبات كثيرة قدمت خلال الأيام الماضية إلى المسؤولين عن التصفية المعنيين من المحكمة الجزئية في محافظة جدة لشراء الأرض، مشيرة إلى أن المسؤولين عن إقامة المزاد يرغبون في الخروج بأعلى سعر لإعادة أموال المساهمين.

ولفتت المصادر إلى وضع معايير ونظام واضح لبيع الأرض من طريق المزاد، إذ جهزت القاعة بأحدث التقنيات المتضمنة شاشات عرض ستساعد الراغبين في دخول المزاد في الحصول على معلومات عن مساحة الأرض وموقعها وغيرها من الأمور المتعلقة بها.

وأشارت إلى أن هناك لجنة مكونة من رئيس لجنة توظيف الأموال في إمارة منطقة مكة المكرمة ومندوب من وزارة العدل ورئيس اللجنة العقارية في غرفة التجارة والصناعة في محافظة جدة عبدالله الأحمر، إضافة إلى أمين عام التصفية المحامي صالح بن مسفر الغامدي ومحاسب التصفية فيصل الصبان، مؤكدة أنه سيتم وضع إقرارات للراغبين في المنافسة على الشراء بأن يكون قد اطلع على الأرض مسبقاً.

وفي القضية، حدد قاضي المحكمة الجزئية في محافظة جدة عبدالعزيز الشثري يوم الإثنين المقبل الموافق ٢١ من محرم الجاري موعداً للمزاد العلني المقرر لبيع ممتلكات أحمد بن سليمان الصريصري مستثمر البورصة العالمية الموقوف حالياً في السجن.

وكانت المحكمة الجزئية في المحافظة الساحلية أصدرت حكماً في القضية كأول سابقة قضائية في المساهمات الوهمية على أحمد بن سليمان الصريصري الموقوف بتهمة تبديد أموال ٣٠ ألف مساهم البالغة نحو ١,٤ بليون ريال، والنصب والاحتيال عليهم بسجنه ١٥ عاماً وجلده ١٠٠٠ جلدة وتغريمه مليون ريال ومنعه ١٠ سنوات من السفر بعد الحكم، واستمرار التحفظ على أمواله حتى سداد حقوق المساهمين كاملة، وإيقاف ٢٢ من المتواطئين معه من رؤساء المجموعات.

ويملك الصريصري مؤسسة مثبتة لدى وزارة التجارة (فرع الرياض)، باسم مؤسسة الصريصري لخدمات الأسهم، مسجلة بالرقم (١٠١٠٢٤٦٠٩)، وكانت الأجهزة الأمنية تحفظت في وقت سابق على المستثمر السعودي المعني على خلفية جمعه مساهمات مالية، وتشغيلها في البورصة العالمية، بعد توقيفه من أمن مطار الملك عبدالعزيز الدولي قبل تسليمه إلى شرطة جدة في أعقاب وصوله من الخارج.

السكينة تصح فكر ١٥٠٠ شخص عبر ٨٠٠ موقع .. المفتي:

أدعو لتخصيص قناة فضائية تتصدى للأفكار الضالة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢١/Con٢٠١٠١٢٢١٣٨٩٧١١.htm>

سعود الحواس - الرياض

دعا سماحة مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء الشيخ عبدالعزيز بن عبد الله آل الشيخ إلى تخصيص قناة فضائية للتصدي للأفكار الضالة.

وأكد المفتي في كلمة له، لدى لقائه عددا من التائبين والعائدين عن الفكر المنحرف، بحضور دعاة حملة «السكينة» في مكتبه في دار الإفتاء في الرياض أمس، على خصوصية المملكة.

وأضاف «المملكة بلد مبارك يحكم بشرع الله، ويقيم حدوده، ويطبق شرعه، وقيادته التي تلتزم بأوامر الله وتتجنب نواهيه، وتقود المملكة بحكمة وحكمة، وتسعى إلى جمع الشمل ووحدانية الكلمة، وتعمل على انتشار الأمن والاستقرار للجميع». واستطرد المفتي العام «أن المملكة تربي أبناءها على كتاب الله وسنة رسوله، ولا بد أن تكون الدعوة على علم وبصيرة، التزام الدعوة بالخلق، وإدراك حقيقة ما يدعون إليه».

وأشار آل الشيخ إلى أن الدعوة إلى الله أعظم وأجل الأعمال، مطالبا الدعوة بمعرفة خصوصية من يدعون وأحوالهم، واختيار الأسلوب الأمثل والأحسن.

وتناول مفتي عام المملكة وسائل الدعوة من مسجد وحلق وخطب ومنابر إلى وسائل التقنية الحديثة، خاصة الإنترنت، مطالبا باستغلال مواقع الإنترنت في الدعوة والحوار وإيصال رسالة الإسلام، مثنيا دور موقع «السكينة» في نشر العلم النافع وإيضاح الحقيقة وكشف الشبهات، والتحذير من الفهم المنحرف والفكر الضال.

وشدد المفتي على ضرورة أن يتجه الدعوة إلى الفضائيات ومواقع الإنترنت، واستغلال هذه الوسائل في الدعوة إلى الله، وإيصال رسالة الإسلام والتصدي للفكر المنحرف والفئة الضالة. ووجه دعاة «السكينة» نحو الفضائيات باستئجار قناة لنشر المفاهيم الصحيحة والتصدي للفئة الضالة، وأن يقوم عليها دعاة ناصحون مخلصون يعرفون الحق وينشرونه ويكرهون الشر.

ولفت المفتي العام إلى أهمية الصبر في الحوار مع من ضلوا والتبس الأمر عليهم، وأن يكون الدعاة ذوي آفاق واسعة، ورفق ولين جانب، ورعاية صدر لتقبل الأفكار والرد عليها، لتتقية الأفكار السيئة والتصدي لها. وطالب آل الشيخ بالمشاركة في القنوات الفضائية التي تبث باللغات الأوروبية والأمريكية والآسيوية، ونشر الدعوة بهذه اللغات.

ورحب المفتي بمن عدلوا عن الفكر المتطرف بالرجوع للفهم الصحيح من المتواجدين في اللقاء، وقال «نحن سعداء برجوع هؤلاء الإخوان، فهم إخواننا وأبنائنا، وأن؟ رجوعهم للحق، وتصورهم الحق، ونهجهم للحق، سعداء أن نراهم بين إخوانهم وآبائهم وأصحابهم وجيرانهم»، مضيفا «سعداء وأنتم في بلد أمان تسعى قياداتها لاستئصال الفكر المنحرف، سعداء طالما استجبتكم للنصيحة وأقلعتم عن الفكر السيئ والتزمت الحق ورجعتم إلى الفكر الصحيح، سعداء بوجودكم بين علمائكم الذين طالما ناشدوكم أن تكونوا يدا واحدة مع ولادة أمركم، وصفا واحدا معهم، وعدم الانخداع بالآراء الشاذة والمنحرفة والذين يصورون لكم الباطل على أنه حق».

من جهة أخرى، أوضح مدير حملة السكينة عبد المنعم المشوح، أن عدد الذين حاورتهم الحملة خلال السبع سنوات ونصف عبر الإنترنت، تجاوز عددهم ثلاثة آلاف شخص سواء كانوا من عناصر الفئة الضالة أو متعاطفين معها، مبينا

أنه تراجع منهم - كليا أو جزئيا - ١٥٠٠ شخص، طبقا للرسائل التي وصلت منهم، أو من نتائج الحوارات المباشرة أو غير المباشرة عبر الإنترنت.

واستطرد المشوح «نعتبر إرسال الشخص الذي يعتنق فكرا إرهابيا أو تكفيريا رسالة إيجابية بعد الحوار معه، نقطة تحول جيدة، ومؤشرا على إيجابية الحوار معه»، وأضاف «أن عدد العاملين في حملة (السكينة) ٦٠ داعية معظمهم من وزارة الشؤون الإسلامية، وجميعهم محتسبون، وعملهم تطوعي دون أي مقابل».

وكشف المشوح أن أعضاء الحملة يتواجدون على ٨٠٠ موقع ومنتدى، وأن حواراتهم إما مباشرة مع من يعتنقون التكفير والتفجير، بعرض الشبهات والرد عليها، والتأصيل العلمي الشرعي لها، أو نشر المواد الإيجابية من فتاوى ودراسات ترد على فكر التكفير والتفجير لكبار العلماء والفقهاء والمفكرين.

وأفاد المشوح أنه تم نشر ٢٥٠ مادة علمية صوتية ومكتوبة، من دروس وجلسات سماحة المفتي العام وكبار العلماء. وتحدث المشوح عن موقع «السكينة» على الإنترنت، وقال: إنه يستقبل زوار من ١٠٧ دول عربية وإسلامية وأجنبية، وبعضهم أرسل لنا رسائل يقول فيها إنه لم يكن يتوقع أن دعاة المملكة بهذا المنهج المعتدل الوسطي، وقد حاز الموقع على جائزة أبها للتقنية، وقدمت «السكينة» من قبل وفد المملكة الرسمي للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة كنموذج للتعامل مع الإرهاب.

بطالة المتعثرين.. الخوف من صدمة الحلم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢١
<http://www.alriyadh.com/٢١/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٤٢٩.html>

الخبر، تحقيق-عبير البراهيم

حقق برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث «فرصة العمر» لكثير من لطلاب والطالبات المتبعثون إلى عدد من الجامعات في بعض الدول المتقدمة والمتخصصة. وساهم البرنامج في تغيير تجربة حياتهم العلمية والثقافية، من خلال الاندماج في محيط تعليمي جديد، وثقافة اجتماعية متعددة؛ بما يسهم في فتح الأفق الفكرية والمعرفية أمامهم. وعلى الرغم من «الحسنات الكبيرة» لهذا البرنامج، والنقلة النوعية لتنمية الإنسان وإعداده لمستقبل الوطن في جميع التخصصات؛ إلا أن معظم الطلاب المتبعثين لا يزالون متخوفين من مصير العودة بعد الابتعاث، ومصدر هذا الخوف هو في الحصول على وظيفة مناسبة لتخصصهم، وطموحاتهم، وتضمن لهم مزايا ومردودا ماليا مميذا يعوض لهم فترة السنوات الطويلة التي قضوها في الخارج.. ولكن «الصدمة» أن ينتظرهم واقع آخر محبط؛ لأن القطاع الحكومي لا يمكن أن يستوعب هذا العدد الكبير من المتبعثين خلال السنوات الخمس المقبلة، وبالتالي القطاع الخاص قد لا تتوفر لديه الإمكانيات الكافية لمنح مرتبات وحوافز مالية مغرية، وهنا نكون أمام مفترق طرق نحتاج فيه إلى «لجنة تنسيق» بين الجامعات والجهات المعنية كوزارة العمل والخدمة المدنية والغرف التجارية لوضع «خارطة» لهذا الطريق تنتظر بواقعية إلى حدود وإمكانات وظروف سوق العمل، وسد الفجوة الكبيرة لدى الطلاب المتبعثين الذين قد يعودون ويبدأون رحلة البحث عن عمل، وفعلاً هناك من بدأ في هذه الرحلة؛ ليس لأنه لم يجد عملاً، ولكن لم يجد عملاً يناسب تخصصه وإمكاناته، وربما طموحه..

والسؤال إلى أي مدى تؤثر هذه المخاوف على المتبعثين أثناء البعثة وبعد العودة إلى المملكة؟، وهل هناك تنسيق لاحتواء هذه الأعداد في سوق العمل رغم أزمة البطالة والتضخم؟.

عدد من الأكاديميين والمختصين وجدوا أن الفرص الكبيرة للطلاب المتبعثين قادمة وإن نقصها التخطيط قبل الابتعاث، حيث يجدون أن الرؤية الجديدة في إيجاد فرص وظيفية للمتبعثين ستبدأ مع وجود المتغيرات الكبيرة التي طرأت على المجتمع؛ ليس في مستوى مناقشته وطرحه وتعاطيه مع قضايا العامة، بل كذلك في التخطيط لإيجاد مستويات متعددة من العمل في القطاع الحكومي والخاص قد تستوعب تنوعات التخصصات التي سيأتي بها المتبعثون بعد عودتهم، فهل يكون الوقت كفيلاً بنزع تلك المخاوف في مصير المتبعثين بعد العودة؟، أم أن ما يثار من ضرورة أن يكون هناك تخطيط مسبق من قبل وزارة التعليم العالي، وكذلك وزارة العمل وبعض الجهات في تحديد التخصصات المطلوبة والفرص المتاحة بما يتناسب مع أعداد الطلاب الكبيرة أمر ملح وبالغ الأهمية؟.

القطاع الحكومي لا يمكن أن يستوعب الجميع و«الخاص» لن يمنح مزايا وحوافز مجزية لا تنتظر الوظيفة!

في البداية يرى مدير جامعة الباحة "د.سعد محمد الحريقي" أن برنامج الابتعاث جاء هادفاً لرؤية جديدة في تنمية الموارد البشرية في المملكة، خاصة أن المملكة خططت خطوات واسعة في الآونة الأخيرة، إلا أن المطالبات بتقديم حلول توفير الوظائف للمتبعثين لا بد ألا يتركز فقط على القطاع الحكومي، بل إن الفرص كبيرة في القطاع الخاص، وكذلك في المشروعات المستقلة لسوق العمل، فالمملكة إذا ما قورنت بفترات سابقة نجد أنها قفزت قفزات كبيرة من حيث التطور. وقال: "إن هذا التطور لم يكن ليصبح موجوداً لولا وجود الكفاءات العلمية بدعم الدولة في كافة مجالات التخصصات، سواء الطبية أو الهندسة وغيرها من التخصصات، مشيراً إلى أن فرص العمل موجودة؛ لكنها تحتاج إلى توعية الشباب في الوقت الراهن للدخول في مجالات أخرى، مضيفاً أن الشاهد على احتياج سوق العمل لتخصصات جديدة العمالة الوافدة التي تأتي بها الشركات وتدفع لهم مبالغ كبيرة حتى يقدموا خبرتهم، وربما وجد البعض برواتب قليلة قد لا تفي بمستلزمات استقدامهم، إلا أنهم يعملون في مشروعات خاصة ويطورون مستواهم حتى يعودوا بثروات طائلة، مؤكداً

على أن الفرص الوظيفية موجودة، ولكن ذلك يعتمد على النظرة للفرص الوظيفية، فعلى العائد من الابتعاث ألا ينتظر الوظيفة الحكومية، بل لابد من اغتنام فرص القطاعات الخاصة وهو توجه موجود .
استغلال الوظيفة

وأشار "د. الحريقي" إلى تجربة "جامعة الباحة" في عقد اتفاقية مع مدينة الملك عبدالعزيز ضمن المشروعات الرائدة؛ والمتمثلة في دراسة المشروعات الاقتصادية للشباب، والتي يمكن أن يدخلوا بها ومساعدتهم مالياً واستشارياً، حيث تبدأ صغيرة وقد تتحول إلى مشروعات كبيرة، موضحاً أن هذه البعثات التي سعت الدولة لإيجادها تقوم على دراسة من حيث تحديث المجالات العلمية الواجب توفرها وتشجيع المبتعثين على دراستها؛ فنجد الغالبية الكبرى من المبتعثين في الفترة الأخيرة توجهوا لدراسات عليا أو طبية أو هندسية وهذه من التخصصات الهامة التي مازالت المملكة بحاجة إليها بشكل كبير، وحتى إن وجدت التخصصات التي قد لا تكون لها الأولوية الكبرى في سوق العمل، ولكنها تمثل إيجاد فرص تعليمية للشباب فهو أمر تشكر عليه حكومة خادم الحرمين الشريفين، حيث منحت الفرصة للشباب أن يتعلموا بشكل جديد، ويصبحوا من العاملين المنتجين في التنمية؛ فالمسألة متعلقة بالوقت، وعلى الشباب أن يعوا أن فرص العمل ليست محصورة في الوظيفة الحكومية، وإنما هناك قطاع خاص، والكثير من الفرص الاستثمارية في المملكة والتي لا بد أن تُستغل والتي حتى الآن الشباب لم يستغلها كما يجب؛ فالقطاعات الحكومية مهما ضخ فيها فإنها تبقى محدودة، أما الشركات الخاصة فإنها تنظر للكفاءة والربح، وبالتالي فإن المنافسة تكون عالية جداً، كما أنه يستوعب الكثير من العاملين، مشيراً إلى أن هناك صندوق دعم المشروعات التي من الممكن أن ينطلق منها المبتعثون في بدء مشروعات من الممكن التوسع بها خاصة مع وجود نماذج لتجار بدأت تجارتهم صغيرة وأصبحوا من كبار التجار؛ فالفرصة موجودة خاصة أن المملكة مقبلة على مرحلة تنموية كبيرة ولا بد أن تستغل بسواعد أبناء الوطن .
المهارات أهم من الشهادة !

ولا تجد عضو سيدات الأعمال العرب وعضو مجلس الغرف التجارية بجدة "مضاوي الحسون" صعوبة كبيرة ستقابل المبتعثين والمبتعثات في مسألة توظيفهم بعد عودتهم، حيث تتوقع أن تتخاطف الوظائف على توظيف من يتعلم في الخارج ويعود بتقديم الرواتب العالية لهم، وذلك لامتلاك الطالب المبتعث السلاح الذي يحتاجه السوق، والمتمثل في اللغة الإنجليزية والتقنية والمعلومات؛ فمن لديه تلك المهارات فهو مرغوب ومطلوب على مستوى الوظائف، خاصة في ظل السعودة التي ترغب في توظيف السعودي ولا سيما المبتعث منهم، مشيرة إلى حقيقة وجود البطالة المقننة، حيث توجد الكثير من الوظائف المتوفرة في السوق، ولكن لا يقابلها الإمكانات المرغوب بها في شغل تلك الوظائف؛ لأن جميع خريجي وخريجات التعليم كانوا ضحية لمنهجية التعليم غير المناسبة للسوق، في حين تمكن المبتعث من تملك المهارات والأدوات التي ستساعده على الحصول على وظيفة مناسبة بما يتناسب مع إمكانياته، مضيفة أن التخصصات التي تعلمها المبتعثون دون تخطيط مسبق لها فإنها تعتبر تكراراً للخطأ القديم، واستمراراً لمنهجية التعليم في المملكة، فلا بد أن يتم الابتعاث في مجالات يحتاجها السوق وفي بنية تحتية جذرية للغة والتقنين والمعلوماتية وهما مهارتان لا يمكن أن يتعلمهما الطالب في ثلاثة شهور أو ستة، بل لابد من الأربع سنوات وهي مدة الدراسة الجامعية؛ لذلك فإن الذي يعود لم يتقن الإنجليزية وتقنية المعلومات في الحاسب فإنه لن يجد الفرصة المناسبة، ففي الواقع جميع الشركات والقطاعات الخاص تتبنى الذي يتقن هذه المهارات حتى أنه أصبح يُبحث عنه، ومن هنا جاءت أهمية البحث عما يحتاجه السوق قبل الابتعاث، حيث يعيش الطلاب المبتعثون غربة حقيقية لا بد أن يُحضر لها بالإعداد من الداخل لدى الطلاب قبل ابتعاثهم، فلا بد من إيجاد الدراسة التي تنطلق من مسمى "الدراسة التحضيرية" داخل المملكة قبل ابتعاثهم يتم فيها دراسة كل ما يتعلق بالطلاب، حيث تكون المنهجية ذات تركيز كبير، ولا تتعلق فقط بنوع التخصصات ونوع التعليم المقدم، بل كذلك في أساليب التكيف على المنطقة ذاتها في الخارج والتعرف على سلوكيات البلد وقوانينها انطلاقاً من حماية أنفسهم ووعيهم بأهمية دور السفارات واحترام عادات وتقاليد تلك البلد؛ فجميع تلك الأمور مهمة في إعداد الطالب والطالبة المبتعثة قبل ابتعاثهم، مؤكدة على دور المناطقية في تحديد الاحتياج من الوظائف، ففي جدة تتوفر الوظائف والفرص المتنوعة ليست فقط للشباب، بل كذلك للفتاة في حين يوجد بعض المناطق من تحرم مثل تلك الفرص للشباب فالمجتمعات هي من تفرض الضوابط على الأعمال، فالفتاة المبتعثة قد تجد صعوبة في بعض الأعمال التي تخصصت بها في الخارج فتعود في منطقتها لتقابلها الضوابط والشروط الصعبة لخروجها للعمل .

هاجس الرواتب المتدنية

ويرى أستاذ المساعد بقسم الإعلام بكلية الآداب جامعة الملك سعود "د. بكر محمد إبراهيم" أن الأعداد الكبيرة التي ابتعثت للدراسة في الخارج قد تسبب مشكلة كبيرة بعد عودتها؛ في حالة عدم توفير وظائف لها تستوعب ذلك العدد الكبير، إلا أنه يعتقد أن التخطيط موجود من قبل الجهات الرسمية في استيعاب هذه الأعداد في وظائف بعد عودتها، خاصة أن الدراسة

قد تطول وتحتاج للكثير من الوقت الذي قد تستحدث فيه الكثير من الأمور، وذلك ينطبق على من يتوجه من الطلاب لإكمال دراسته العليا بعد الجامعة؛ فإن المدة قد تطول لثماني سنوات .

«المهارات» تحسم الصراع بين «الخبرة» و«الشهادة»..»

وقال: "إن توجه الدولة في بناء المراكز الإنمائية والمدن الإنمائية في شتى مناطق المملكة، مما سيستوجب ذلك احتياج أيد عاملة متخصصة وخطيرة، وربما يكون ذلك إحدى النوافذ التي ستساهم في التخفيف من وجود البطالة في واقع المبتعثين، كذلك تطوير بعض الشركات المتعلقة بالبترول؛ كتطوير شركة سابك والتوسع الكبير الذي يخطط له من خلال المنشآت الاقتصادية الأخرى مثل ينساب وبترورابغ؛ فإنه من المتوقع أن تحتاج إلى أيد عاملة متخصصة وغيرها من المشروعات التي من المتوقع أن تحتاج لتخصصات المبتعثين، لا سيما إذا استمر ارتفاع البترول ."

وأضاف ان النماذج التي عادت من الطلاب ووجدوا صعوبة في التوظيف هم على شقين إما أنهم سافروا على حسابهم الخاص وهم قلة، أو من ابتعثتهم وزارة التعليم العالي واشترطت عليهم عدم توفير وظيفة لهم في حالة عودتهم، مضيفاً أن الذي سافر على حسابه الخاص وتعلم في الخارج فإنه لم يخطط له فيما يحتاجه سوق العمل من تخصصات، وهذه مشكلة صادفت الكثير من الطلاب المبتعثين الذين يعودون فيفاجأون بعدم الاحتياج لمثل تخصصاتهم، وهذه من أكبر المشاكل الموجودة، فكيف من الممكن أن يتصرف هؤلاء؟، محملاً حلول تلك المشكلة إلى ديوان الخدمة ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي، حيث لا بد أن يقدموا الرؤية الجديدة فيما يتعلق بتلك المشكلة، وكذلك لا بد من تدخل وزارة العمل والمالية للاجتماع من أجل وضع بعض الحلول التي تؤدي إلى توظيف المبتعثين، موضحاً أن المشكلة الحقيقية التي ستقابل الطلاب المبتعثين بعد العودة هي الرواتب المتدنية؛ خاصة في القطاع الخاص فمقدار الراتب القليل لن يكفي لتحسين المعيشة لديه، وهنا يجيء دور القطاع الخاص والمتمثل في التخفيف من ضغط البطالة بتوظيف الشباب، فتلك مسؤولية وطنية على أصحاب القطاع الخاص تحملها والمشاركة في حلها .

٦٠٪ من القضايا المنظورة في المحاكم سببها إدمان المخدرات الجمارك السعودية تحبط تهريب ٣٣ مليون حبة مخدرة خلال العام الماضي

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٣٩٥٣&CategoryID=٣

الرياض: وفاة أحمد AM ١٠:٤٣ ٢١-١٢-٢٠١٠

أكدت عميدة شؤون الطالبات في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن الدكتورة البندري اليوسف أن المملكة تواجه حملة استهداف شرسة لتهريب المخدرات إليها وترويجها بين أبنائها، وذلك نظراً إلى أهميتها ولما يتوافر بها من إمكانات اقتصادية واستتباب في الأمن والاستقرار، مما جعلها مطعماً للعديد من المفسدين، مشيرة إلى أن المملكة ضبظت أكبر كمية للمنشطات في العالم خلال العام المنصرم، واستشهدت بضبط الجمارك ٣٣ مليون حبة مخدرة خلال عام، إضافة إلى إصدار وزارة الداخلية لثمانية بيانات عن حجم المضبوطات للمواد المخدرة بأنواعها كافة خلال ما يقارب السنتين، بلغت قيمتها ٢,٢ مليار ريال، مما يعكس قوة أجهزة الأمن في التصدي لهذه المشكلة.

جاء ذلك في افتتاح الملتقى الإرشادي للتوعية بأضرار المخدرات بعنوان "يدا بيد نقضي على المخدرات" مساء أول من أمس بحضور مسؤولة الفرع النسائي للجنة مكافحة المخدرات الأميرة موزي بنت عبدالله بن محمد، والذي نظمته جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بمقرها بالتعاون مع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

واستعرضت الدكتورة فاطمة بنت علي ناصر الدوسري من كلية التربية بالجامعة في ورقتها القصص التي قابلتها أثناء البحث الذي قامت به على المدمنات، وقالت إن بعض المدمنات أدمن على المخدرات بسبب محاولة إرضاء أزواجهن المدمنين أو المحافظة عليهم وإن أكثر الفئات التي قابلتها في مستشفى الأمل من الشباب بالإضافة إلى وجود حالات تعرضت لضغوطات في العمل، مشيرة إلى وجود ٦٠٪ من قضايا المحاكم بسبب الإدمان، وإن أكثر قضايا الطلاق بين الشباب بسببه.

وأضافت الدكتورة فاطمة الدوسري أن الإدمان على المخدرات يتسبب في حادث مروري بين كل ثلاثة حوادث، كما تحدثت عن أسباب تعاطي المخدرات وأكدت على دور الأسرة في تلك الأسباب وانهايار المثل الأعلى من الوالدين وإهمالهما للتربية السوية، وتحدثت أيضاً عن العوامل النفسية من قلق واكتئاب وإحباط والقابلية للاستهواء بواسطة رفقاء السوء، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية كغياب رقابة الوالدين وال فشل الدراسي وعوامل ضغوط الحياة اليومية الناجمة من الرؤساء أو المرؤوسين.

وشاركت مديرة الشؤون النسوية بمكافحة المخدرات بمنطقة الرياض منى الشربيني مع طالبات الجامعة في تحليل الفيلم الوثائقي عن المخدرات وأضرارها الذي عرض على الطالبات وأثارت تساؤلهن في من كان المذنب أهو المتعاطي أم والداه أم الأسرة؟ وناقشت من خلال ذلك بعض الدراسات المحلية في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة التي تقول إن ٢٧,٧٪ من المحكومين في السجن من متعاطي المخدرات.

وحذرت الشربيني من المذيبيات الطيارة مثل الأصمغة والبنزين ومزيل طلاء الأظافر حيث إنها تؤثر على خلايا المخ، خصوصاً على صغار السن الذين ما زالوا في طور النمو حيث قد تتلف خلاياهم، وأوضحت دور الأسرة في الحفاظ على الأطفال ودورها في عودة المتعافين من الإدمان للمخدرات مرة أخرى بسبب عدم ثقة الأهل أو الحماية الزائدة أو توقعات الأفضل من المتعافي أو معاييرته وتذكيره، وتطرق أيضاً إلى أسباب الإدمان والآثار والعلامات الدالة على المتعاطي وماذا تفعل الأسرة في حال وجود شخص مدمن فيها.

طبيب لكل عشرة آلاف مواطن ومركز يخدم ١٥ ألف نسمة..

المراكز الصحية.. مبانٍ قديمة وإمكانات بشرية وفنية

متواضعة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ العدد ١٥٥٢١
<http://www.alriyadh.com/٢١/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٤٤٧.html>

الدمام-أدار الندوة : حسن الشهري، سعيد السلطاني، محمد الغامدي
تتأرجح "هوية" المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة، بين طفرة وإنجازات صحية تشهدها المملكة منذ عدة سنوات، وبين معوقات تعكر صفو الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، من خلال مبانٍ قديمة أو مستأجرة، وإمكانات بشرية متواضعة، وتجهيزات متدنية، وهو ما أكده مسؤولون في وزارة الصحة من أنها دون المستوى، وتعيق المخططات الطموحة والمتجددة لتقديم خدمات صحية تتواءم مع هذه الطفرة .
وفي الوقت الذي يؤكد فيه مسؤولو الوزارة أن أزمة الأراضي في الأحياء القديمة تحد من تطلعاتهم في توفير خدمات صحية راقية لأهالي هذه الأحياء، أعلنت البلديات أن هذه الأزمة لا تقتصر على الخدمات الصحية فحسب، وإنما تشمل خدمات عامة أخرى، ليس أولها التعليم والشرطة، وليس آخرها الدفاع المدني ومكافحة المخدرات .
وخرجت "ندوة الثلاثاء" عن المراكز الصحية في المملكة - المنطقة الشرقية أنموذجاً - بجملة من التوصيات، أهمها: استثمار إمكانات القطاع الخاص، ودعوته إلى المشاركة في حل هذه المشكلة، بما يملك من أداء مميز، وخبرات متراكمة، إلى جانب استثمار أراضي الوزارات الأخرى غير المستغلة داخل هذه الأحياء عبر التفاهم والتوافق بشأنها، إضافة إلى إمكانية نزع الأملاك لحل الأزمة، وأهمية تنمية الحس الوطني لدى مستثمرين يستغلون حاجة وزارة الصحة لعقاراتهم ويرفعون الإيجارات إلى مستويات مبالغ فيها .
وصف الواقع.. ومعوقاته

في البداية أوضح "د.السالم" أن موضوع المركز الصحية متشعب، ومرتببط بتاريخ طويل من العمل والبداءيات المتواضعة، وقال: "كانت بداية هذه المركز في مبانٍ مستأجرة، ولم يكن هناك مبنى واحد منها، تمتلكه وزارة الصحة، ولم تواكب تلك المباني بتصميماتها ومظهرها العام الخطة الطموحة للوزارة"، مشيراً إلى أن البعض منها فشل في تقديم الرسالة المطلوبة منه، لأسباب عدة، منها: ضيق المساحة، ورفع إيجارات المباني -التي تتماشى مع طموح وأهداف الوزارة- إلى مبالغ كبيرة وخيالية، مضيفاً أنه "تعذر علينا في بعض الأحياء السكنية إيجاد مبانٍ مستأجرة لتحويلها إلى مراكز صحية، ويعود السبب إلى رفض بعض ملاك هذه المباني في تأجيرها كمستوصفات أو مراكز صحية؛ لذلك بدأنا في الوزارة بإحلال المراكز الصحية كلها بالتدريج، من خلال خطة عملية مقسمة على خمس مراحل، ابتداءً بالمدن الكبيرة وانتهاءً بالهجر والقرى وهي المرحلة الخامسة ."

وأضاف: "لقد تعذر علينا إنشاء المراكز النموذجية في بعض المدن؛ بحكم شح الأراضي وندرتها الممنوحة من الدولة، ومن هذا المنطلق بدأنا في شراء الأراضي كي نستطيع بناء المراكز النموذجية عليها، وتحقق لنا شراء عدد من الأراضي تفي نوعاً ما بالغرض، ورفضنا عدداً آخر من الأراضي؛ بسبب عدم مناسبتها لبناء مركز صحي نموذجي، أو للمبالغة الكبيرة في السعر، ومن نماذج الأرض التي رفضنا شراءها، قطع بمساحات ٤٥٠ متراً مربعاً، في أحياء الدمام والخبر القديمة، حيث لا تفي بالمواصفات المطلوبة؛ لإقامة مشروع مركز صحي عليها، يتضمن الخدمات الطبية كافة ."
الأحياء السكنية

والمح "م.المصلح" أن الامانة ليست سبباً في عدم وجود أراضٍ لإقامة مشروعات مستوصفات عليها، ولم يغفل هذا الجانب المهم والحيوي في الأحياء السكنية"، موضحاً أن " لدى الأمانة إحصائية عن الأراضي التي أقيمت عليها

مستشفيات ومراكز صحية"، وقال: "يوجد لدينا معايير نتبعها في بناء المستشفيات والمراكز، ونحن في الأمانة ملتزمون بتطبيقها، وتوفير مراكز صحية، يندرج ضمن خدمات نحرص على تطبيقها، في الأحياء السكنية، مثل الدفاع المدني والشرطة وخلافه، ربما يتعذر على الأمانة تطبيق بعض المعايير، وخصوصاً في الأحياء القديمة، والتي يعود تخطيطها لأكثر من ٤٠ سنة"، مشيراً إلى أن وجود مخططات أهلية يمكن لوزارة الصحة التفاوض مع أصحابها لشرائها". وأضاف: "دعوني أؤكد أن أغلب الأحياء لديها قطع أراضٍ لبناء مراكز صحية عليها، باستثناء بعض الأحياء التي لا يمكن تلبية جميع الخدمات بها، ونحن على يقين أن المراكز الصحية لها الأولوية في توفير قطع الأراضي، وتوجد في بعض الأحياء قلل أو بيوت شعبية قديمة تم تحويلها إلى وحدات سكنية؛ مما زاد من الكثافة السكانية التي تشهدها المنطقة الشرقية، وهناك مثال على ذلك متمثلاً في حي الصبيخة بالخبر والعمامرة والدواسر بالدمام، وهي أحياء قديمة جداً وكان عدد سكانها قليلاً جداً، ولكن نجدها اليوم تعاني من طفرة سكانية كبيرة جداً؛ مما يؤكد أنه خلال السنوات الخمس ستكون هناك زيادة سكانية بحوالي ٣٠ بالمائة".

شح الأراضي

وقال: "أحب أن أوضح أن شح الأراضي ليس على المراكز الصحية فحسب، بل على المدارس ومقرات الجهات الحكومية الأخرى، وأعترف هنا أن بعض الأحياء لم تحظ بالتوزيع المناسب للخدمات، خاصة في المخططات القديمة، وتم تلافي ذلك، بأخذ الخدمات بعين الاعتبار في جميع المخططات الجديدة، ولدينا استطاعة لتحويل أراضٍ مضي عليها سنوات، ولم تقم عليها أي خدمات إلى مراكز صحية في حال رغبت الشؤون الصحية في ذلك، إذ نحدد لهم المواقع ويأتون لنا بموافقة بعض الجهات المالكة، مثل الدفاع المدني أو الشرطة"، موضحاً أن لدينا ما يزيد على "٤٥" مركزاً صحياً معتمداً في المخططات القديمة والجديدة، وهناك اعتمادات أخرى في المخططات الجديدة، بمعدل ٣١ بمحافضة الخبر، و٨ مراكز في الظهران، ولكن تبقى المشكلة التي نحن بصدها اليوم في أن هناك احتياجاً فعلياً لزيادة المراكز الصحية داخل الأحياء، لكثرة النمو السكاني، حيث يغطي المركز الصحي من ٤٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ نسمة، والمستشفيات تخدم من (٢٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠) نسمة، وكلنا يعلم أن عدد سكان المنطقة الشرقية حالياً يزيد على أربعة ٤,٢ ملايين نسمة، وكانت الزيادة خلال السنوات الخمس الماضية تزيد على مليون نسمة"، مؤكداً على أن "هذه الزيادة تحتاج لتضافر الجهود بين القطاعين الخاص والحكومي، حيث تتمركز إشكاليات الأراضي للمركز الصحية في المخططات التجارية مثل التي بغرب الدمام، ولدينا أراضٍ تم اعتمادها للمراكز الصحية بمخطط ضاحية الملك فهد".

القطاع العام والخاص

ووصف "د.علي" موضوعاً الصحة والتعليم بأنهما من أهم المواضيع التي تهتم المجتمع، وقال: "المراكز الصحية تحتاج إلى مساهمة القطاعين العام والخاص، ووزارة الصحة هي الجهة التي يفترض أن تضع الخطط في هذا الشأن، وتعتمدها، ومن ثم ترفع لوزارة التخطيط مرئياتها، حتى تدرج هذه الخطة ضمن خطط الدولة، ويتم مشاركة الجهات المعنية مثل وزارة الشؤون البلدية والقروية، ممثلة في الأمانات ووزارة الخدمة المدنية في توفير الوظائف"، مطالباً بإشراك القطاع الخاص في هذه المنظومة؛ لكي يصبح هناك تكامل في الخدمات.

وقال: "علينا ألا ننسى دور القطاع الخاص، الذي أثبت دوره القوي جداً واستعداده للمشاركة في هذا الأمر، إذا طلب منه ذلك، ومن هنا نؤكد أن لدى هذا القطاع استعداداً لتذليل العديد من العقبات التي قد تواجه القطاعات الحكومية، وخصوصاً بعض البيروقراطية التي تمارس في بعض الوزارات"، موضحاً أن "موارد الدولة في زيادة، ولكن يبقى القرار هو العائق الحقيقي في تنفيذ المشروعات التنموية، ويجب على جميع القطاعات الحكومية أن تتفق لتحقيق الصالح العام، وباعتقادي، لو كانت هناك ضمانات بين القطاع الخاص والجهات الحكومية، فسوف يكون بإمكان الجهات الحكومية حجز الأراضي لفترة طويلة".

قلة الأطباء

وأكد "العباسي" أن "المواطن في بعض أحياء المنطقة الشرقية بالخبر يكاد لا يصدق أن خمس أحياء بالخبر ليس بها مراكز صحية تابعة للشؤون الصحية، وقال: "هذه الأحياء هي الحزام الذهبي، والأخضر، والجوهرة الأندلس، والدانة، والخزامى، والراكة، علماً بأن ميزانية وزارة الصحة بالمملكة من أضخم الميزانيات، وأغلب المركز الصحية على مستوى المنطقة الشرقية مستأجرة، وتعذر على الشؤون الصحية شراء أراضٍ في الأحياء المذكورة سابقاً، لارتفاع أسعارها بشكل كبير"، مضيفاً: "بالتالي أصبح الحمل كبيراً على المستشفى التعليمي بالخبر؛ لكثرة المراجعين له من الأحياء التي تفتقد وجود المراكز الصحية بها، وتحملت بعض المراكز الصحية، مثل مركز صحي البايونية ضغط المراجعين، إذ يخدم أكثر من ٢٥٠٠٠ نسمة، ويقدم الخدمة لهم بالمركز أربعة أطباء فقط، حصة كل طبيب منهم ٧٠٠٠ نسمة، هل هذا يعقل لدينا بالمملكة، وهل هذا يتوافق مع الميزانية الضخمة لوزارة الصحة؟".

وأضاف: "لدينا كذلك إشكالية يعاني منها الأهالي بعد إزالة مركز حي ابن النفيس، الذي كان آيلاً للسقوط، وتحول جميع المراجعين له إلى مراكز البايونية والعقريه وابن حبان، وكان كل مركز يعالج ما يقارب ٤ إلى ٥ آلاف مراجع، باستثناء مركز البايونية، الذي يراجع أكثر من ٢٥ ألف نسمة، ومن يقدم الخدمة فقط أربعة أطباء أي كل طبيب يعتني بما يقرب من ٩ آلاف نسمة!!".

مجالس الأحياء

وبدأ "د. التركي" مداخلته بنقطتين، وقال: "أولاهما مجالس الأحياء، إذ أقر مدير عام الشؤون الصحية الدكتور طارق السالم الاجتماع بممثلي مجالس الأحياء في كل من الدمام والخبر والقطيف وباقي المراكز، وبدأت الاجتماعات من الدمام العام الماضي، وكان من المفترض اختيار مركز أحد الأحياء ليتم الاجتماع به، ولكن تم التأجيل إلى شهر صفر المقبل، لنجتمع بأعضاء مراكز الأحياء لمناقشة جميع هموم كل حي".

وأضاف: "لعل هذه الاجتماعات تفتح آفاقاً جديدة للمدير العام ومساعديه لتلمس احتياجات المواطنين، والذهاب إليهم لتقديم الخدمات التي هم بحاجة إليها، والارتقاء بمستوى الخدمات الطبية التي تقدمها الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية"، مضيفاً: "النقطة الثانية، تتحدث عن انطلاق خطة الوطنية لمكافحة مرض السكري بالمملكة من عام تقريباً، وهي خطة عشرية، معتمدة من المقام السامي من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠"، وبلغنا بها، ومن ثم قمنا بتوزيعها على مراكز الأحياء كلها، وطلبنا منهم الإشارة إلى متطلبات أحيائهم، ومشاركتنا ببعض الأفكار، ولم يتجاوب منهم إلا القليل".

المباني المستأجرة

ورد "د. التركي" على تساؤلات طرحها "العباسي"، وقال: "الزميل تطرق لحي الدانة، ونعترف بعجزنا على الحصول على مبنى مستأجر كبدائية، وتم الإعلان مرتين عن طريق الصحف عن حاجتنا إلى مبنى لاستئجاره، وبحثنا لدى المكاتب العقارية، ولم يحالفنا الحظ، وحين وجد مبنى، لم يكن بحسب المواصفات الفنية، وتم الاجتماع بالمدير المساعد للشؤون المالية والإدارية بشؤون الصحية، وتمت مناقشة أهمية تقديم الخدمة الطبية حتى وإن كان المبنى يخالف المواصفات، فربما يتم التنازل عن بعض الأشياء من المواصفات في سبيل إيجاد هذه الخدمة المهمة، وتم الاتفاق، وطلب من المالك بعض التعديلات في المبنى، وهناك ثلاثة أحياء معتمدة من عام ١٤٢٩هـ، ومشكلتنا تكمن في عدم وجود مواقع لاستئجارها، وتم العثور على مبنى في حي الحزام الذهبي، ولكن إيجاره مبالغ فيه جداً، وتم الرفع للوزارة بكل هذه العقبات التي تواجهنا في عمليات الإيجار والشراء".

قطع أراض

وعلق "الملحم" على حديث ممثل الأمانة "م. المصلح"، مؤكداً على أن "أمانة المنطقة الشرقية هي شريك حقيقي لنا في تذليل العديد من العقبات التي تواجهنا لإنشاء مراكز أو مستشفيات"، وقال: "كما أوضح المهندس المصلح أن هناك ٤٥ "قطعة أرض بالدمام، و"٣١" قطعة أرض بالخبر، و"٨" قطع بالظهران، و"٤٥" بالقطيف وقطعتان برأس تنورة، ليصبح إجمالي قطع الأراض للمستشفيات والمراكز الصحية "١٣١" قطعة معتمدة، وقمنا في عام ١٤٢٩هـ بنزع ملكيات لما يقارب من ١٤ "قطعة أرض في المنطقة الشرقية".

ورد "الملحم" على حديث "د. العلي"، وقال: "هو ذكر أن هناك بيروقراطية لدى الوزارة في التأخر باتخاذ القرارات السريعة، وأحب أن أصحح أنه لا توجد لدينا مثل هذه الصفة، وأنه من ٣ إلى ٤ أشهر، يتم البيت في موضوع الأراضي، ومشكلتنا خلال السنتين أو الثلاث التي مضت تصاعد سعر العقار، وارتفاع الإيجارات بشكل رهيب، لذا تجد العرض المقدم لنا يتم سحبه بعد أسبوعين أو ثلاثة من المالك بحكم ارتفاع الأسعار، وقد سببت لنا إرباكاً لدى وزارة المالية، وحصلنا على موافقة وزارة الصحة باستئجار مبان للمراكز الصحية، مهما كانت تكلفتها".

استغلال وطمع ..

وأضاف "الملحم": "أؤكد هنا حاجتنا لأراضي من أملاك الدولة، لأنه ليس من المعقول أن مبنى تكلفه إيجاره تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ ألف سنوياً، وعندما يعلم صاحبه برغبة الدولة في استئجاره يرفع قيمته إلى ما يقرب من مليون ريال، مستغلاً بذلك حاجة الحي للمركز الصحي؛ لذلك نحن نناشد المستثمرين بأن يكون لديهم حس وطني، والبعد عن الجشع في تأجير عقاراتهم كمراكز صحية. فهل تصدقون أننا منذ أربع سنوات نبحث عن مبنى مناسب لإقامته كمركز صحي في أحد الأحياء، ولكن الأسعار غير مبررة، وتبقى عائقاً في طريقنا، ونأمل من رؤساء مركز الأحياء أن يكون لهم دور فعال ومؤثر؛ لتخفيف حدة المبالغة في إيجارات عقاراتهم، لنصل لمنظومة متكاملة لخدمة مجتمعنا".

اتساع المشكلة

وتمنى "م. المصلح" ألا تكون محاور الندوة موجهة بصفة خاصة إلى الأمانة، ونقص الأراضي، وقال: "يجب أن نستوعب نقطة مهمة، وهي أن المشكلة ليست متمركزة في إنشاء المراكز الصحية فحسب، بل تشمل خدمات عدة، مثل مراكز الشرطة والدفاع المدني والهلال الأحمر، وغيرها من القطاعات الخدمية الهامة، وتتطلب منا منحها أراضي لإقامة منشأتهم عليها، والمراكز الصحية تعد مكرمة ملكية منذ حوالي "٢١" سنة"، موضحاً "المشكلة التي نتحدث عنها، تخص أحياء معظمها قديم معتمده بعضها من ٥٠ سنة، أما الأحياء الحديثة في المنطقة الشرقية فتتوفر بها معظم الخدمات"، مبيناً "لا ننكر بأن الزيادة السكانية التي تشهدها المنطقة الشرقية ساهمت في زيادة الطلب على الخدمات العامة، مثل المدارس والمركز الصحية والجهات الأمنية، ومن هنا، قررنا أن نستثني بعض المطالب المهمة، لكي نتمكن من توفير خدمات عاجلة، ونساعد الشؤون الصحية على شراء الأراضي داخل الأحياء السكنية، بما يتوافق مع المخططات"، مؤكداً على أنه "ليس بالضرورة أن يكون داخل كل حي مركز صحي، حيث من الممكن أن يخدم المركز الصحي ثلاثة أحياء متجاورة".

أوامر سامية

وتساءل "الشهراني": دعوني أوجه سؤالاً للمهندس المصلح أيهما أهم الحديقة والعناية بتسويرها وتشجيرها وخلافه، أم العناية بتوفير أراضٍ لإقامة مراكز صحية عليها؟

وأجاب "م. المصلح": "الحديقة أهم من المركز الصحي، ونحن محتاجون لمتنفس لأفراد الأسرة، ونحن نعاني من نقص في الحدائق بشكل كبير، وعلينا أن نتذكر أن الحديقة هي رئة الحي والمحافظة عليها إلزامية وفق الأوامر السامية التي تقضي على عدم المساس بالحديقة أو تحويلها وصادر بشأنها أمر وتبقى لما خصصت له".

ميزانية الدولة

ونبه "د. التركي" الحاضرين بوجود أراضٍ ممنوحة لجهات حكومية، لم يستفد منها بعد، وقال: "قد تكون هذه الأراضي بمساحات كبيرة، ونأمل من الأمانة التدخل في تحويلها للشؤون الصحية لإقامة مركز صحي عليها".

وجاء التعليق على مداخلة "التركي" من "م. المصلح"، وقال: "الأمانة من الممكن أن تنتهي هذا الموضوع خلال ساعة واحدة من جهتها، على أن تحصل وزارة الصحة على الموافقة المطلوبة من الجهة المالكة، إضافة لذلك نزودكم ببيانات جميع الأراضي الممنوحة لدوائر حكومية، ولم يتم البناء عليها بعد، وما اتضح لنا أخيراً أن ميزانية الدولة، حفزت جميع الجهات الحكومية على الاستفادة من أراضيها والمبادرة في البناء عليها".

خصخصة المراكز الصحية

وكرر "د. العلي" دعوته بخصخصة المراكز الصحية داخل الأحياء، وقال: "علينا أن نتذكر أن جميع التجارب التي مرت بها العديد من الشركات أثبتت نجاح تجربة الخصخصة، مثل شركة الاتصالات وغيرها، ونحن في القطاع الخاص مستعدون لتحمل عناء التفاوض في الأسعار، واستخراج تصاريح البناء، وتحمل المسؤولية تجاه الحي والمواطن؛ لذا يجب إعطاء القطاع الخاص فرصته لإثبات إمكاناته، وقدرته على تحمل المسؤولية".

وأضاف: "دعوني أتساءل.. لماذا لا يطلب من القطاع الخاص عمل دراسات وتحديد تكلفة بعض المشروعات، وبناءً عليه يتم اتخاذ القرار من صاحب الصلاحية، وبهذه الطريقة نستثمر الوقت والجهد المهدر، حيث تمر المملكة بطفرة نرغب الاستفادة منها في القطاع الصحي، والحد من البيروقراطية"، مشيراً إلى أننا نتحدث عن مشروع صحة الإنسان، وهو موضوع حياة أو موت، ونحن في القطاع الخاص لدينا القدرة على تنفيذه، إذا طلب منا هذا الشيء، وميزة القطاع الخاص تكمن في أنه حريص على التنفيذ بالجودة والمواصفات العالية، وعلينا أن نستثمر هذا الأمر.

حساسية الموضوع

وعقب "د. العبدالكريم" على مداخلة "د. العلي" حول موضوع الخصخصة، وقال: "هذا الموضوع يتعلق بكافة الخدمات الصحية، وليس المراكز الصحية فقط، وهذه الفكرة مدروسة منذ فترة، وما زالت تدرس لدى الوزارة، ولحساسية الموضوع وأهميته، فهو يستحق الدراسة بعناية فائقة، ومن الصعب أن تتخذ وزارة الصحة القرار بشكل سريع، دون النظر للتفاصيل كافة، ونأمل ألا يطول الوقت أكثر من اللازم، حيث أثبتت تجربة التأمين الطبي وجود بعض الثغرات الكبيرة، سواء من شركات التأمين أو من المستشفيات والمستوصفات مقدمة الخدمة؛ مما جعل الوزارة تتريث في اتخاذ القرار حيال الخصخصة".

الفترة الأخيرة

وشدد "د. العلي" على إيجاد شراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الشأن الصحي، وقال: "نأمل بأن تمنح وزارة الصحة القطاع الخاص الثقة الكاملة في مقدرته وإمكاناته، ولا أخفيكم أن النظرة للقطاع الخاص في السابق، كانت منصبة في الفترة الأخيرة على أنه يركز على المكاسب المادية، ولا يهتم بالجودة ونوعية الخدمة الطبية، ولكن بحمد الله في الفترة الحالية، هناك ثقة متبادلة، إذ يطلب من القطاع الخاص المشاركة في أمور عديدة ومهمة جداً، وأثبتنا كقطاع خاص أننا نعمل بنفس الكفاءة التي تعمل بها المستشفيات الحكومية، وهذه نقطة يشعر بها مسؤولو وزارة الصحة، مثل

الدكتور طارق السالم وزملاؤه في مديرية الشؤون الصحية بالمنطقة، وقبل ذلك معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه الذي أحسنا بثقته بالقطاع الخاص، وقدرته على تقديم خدمة طبية، لم تكن موجودة من قبل ."

عقبات دون حلول !..

أعلن "د. طارق السالم" أن وزارة الصحة تطمح في أن تقدم للمواطن جميع الخدمات الطبية الراقية، والسعي إلى مواكبة التطور السريع للمملكة في جميع المجالات. وقال: "تبقى هناك بعض العقبات، لا تمتلك فيها الشؤون الصحية في المناطق القرار النهائي، ومن ثم يتم رفعها للجهات المعنية للبت فيها ."

وأضاف "قبل كوني مديراً للشؤون الصحية، فأنا مواطن، أبحث عن الخدمة الراقية، فلا يتصور أحد أن المسؤول بعيد كل البعد عن المعاناة التي يعيشها المواطن، أو أنه بمعزل عن همومه ."

وأرجع تأخر علاج الأسنان في المراكز الصحية، وطول مواعيدها إلى بعض الأمور المتعلقة بالعلميات التجريبية، وهي أمور ليس لها علاقة مباشرة بصحة المريض، فإن وجد مريض يعاني ألماً في أحد أسنانه، فيتم إدخاله لعيادة الطبيب على الفور، أما تجميل الأسنان فيتم حسب المواعيد المقررة من قبل الطبيب والبرنامج العلاجي لتجميل الأسنان .

مقترح «لجنة تنسيق» بين البلديات والصحة لحل مشكلة الأراضي

أكد "م. شجاع المصلح" أن مشكلة الأراضي حقيقة واقعة في الأحياء القديمة، ومن الصعب حلها، أما في المخططات الجديدة فيوجد أراضٍ للمراكز الصحية .

وقال: "الحل الوحيد للأحياء القديمة لا يتم إلا بنزع ملكيات أو استئجار عمائر للمركز الصحية، أو بعمل مقايضة بين وزارة الصحة مع وزارات أخرى لم تستفد من أراضيها في تلك الأحياء، ونحن على استعداد في الامانة لنزع الملكيات، وإعادة استخدامها في إنشاء مراكز صحية، وعلى استعداد بإقناع الجهات الحكومية التي تمتلك أراضي بالتنازل عنها للشؤون الصحية، مساهمة منا في البحث عن حلول تعزز صحة المواطن ."

داعياً مديري الشؤون الصحية في المناطق أن تكون هناك لجنة خاصة بدراسة المعوقات التي تواجههم في عمليات البحث عن أراضٍ، وإيجاد الحلول لها، على أن تكون اللجنة دائمة، وتضم مندوباً من الشؤون الصحية، وآخر من أمانة المنطقة، ويجب علينا جميعاً الخروج بحلول تنفذ، وتوصيات ترفع لأصحاب القرار، للبت في الأمور المعقدة، خاصة إذا كانت تتعلق بصحة الإنسان ."

المؤتمر العالمي يثمن في ٢١ توصية جهود المملكة في دعم الدول العربية والإسلامية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٢
<http://www.alriyadh.com/2010/12/22/article587605.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي

قدّر المؤتمر العالمي الأول عن جهود المملكة في خدمة القضايا الإسلامية الذي اختتم أعماله عصر أمس (الثلاثاء) بالجامعة الإسلامية للمملكة كونها الدولة الأكبر في العالم في تقديم المساعدات الإنسانية غير المشروطة في العقود الثلاثة الماضية. وتصدّرها لقائمة الدول المانحة للمساعدات الطوعية غير المشروطة لتمويل عمليات الإغاثة الإنسانية عام ٢٠٠٨/٥١ م وما بعده بتبرعها السخي بأكثر من ٣ ثلاثة مليارات ريال سعودي (مليار دولار أمريكي) لصندوق مكافحة الفقر في العالم الإسلامي، إضافة إلى مساهماتها المالية في موازنات ١٨ ثماني عشرة مؤسسة تمويل دولية، وأشاد المؤتمر بإسهامات المملكة في تقديم المنح والهبات غير المستردة والقروض الميسرة إلى الكثير من الدول الإسلامية وغيرها خلال العقود الثلاثة الماضية بما يزيد على ٣٧٥ مليار ريال سعودي (١٠٠ مليار دولار)، استفاد منها نحو ٩٥ خمس وتسعين دولة نامية، بما يعادل نحو (٤%) أربعة في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمملكة، وهي نسبة تتجاوز ما كانت تتطلع إليه الهيئات الدولية المعنية.

وقدّر المؤتمر في توصياته التي جاءت في واحد وعشرين بنداً جهود المملكة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة في البلدان العربية والإسلامية النامية من خلال الدعم المتواصل لميزانية ومبادرة وبرامج البنك الإسلامي للتنمية وأجهزته ومؤسساته المتعددة، وتقديم القروض الميسرة لكثير من الدول والمشروعات الإسلامية، وتشجيع المستثمرين السعوديين على الاستثمار في الدول العربية والإسلامية، والاستثمار الحكومي السعودي المباشر في مشروعات البنية التحتية في العديد من الدول العربية والإسلامية، إضافة إلى اتفاقات التبادل التجاري والمناطق الحرة بين المملكة والعديد من الدول العربية والإسلامية، واستقطاب الكفاءات البشرية الوافدة من البلدان العربية والإسلامية وعدم وضع قيود على تحويلاتها الخارجية.

وأثنى المؤتمر على ما قدمته المملكة من إعفاء وإسقاط لديونها المستحقة على الدول الفقيرة والتي بلغت أكثر من ٢٢,٥ مليار ريال سعودي (ستة مليارات دولار أمريكي)، وبما تقدمه من كامل حصصها في مبادرة صندوق خفض الديون التابع لصندوق النقد الدولي، وأثنى كذلك على جهود المملكة ومبادراتها الرائدة في تنظيم وعقد مؤتمرات حوار الأديان والحضارات والثقافات الإنسانية في كل من الرياض ومدينتي سويسرا ومن فوق منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأثرها البالغ في تأصيل الهوية الحضارية الإسلامية وبيان حقيقة الإسلام وقدرته على التعايش السلمي مع أتباع الأديان الأخرى.

ونوّه المؤتمر بجهود المملكة في إنشاء ودعم آليات التضامن العربي والإسلامي بإنشاء رابطة العالم الإسلامي وتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي وإنشاء الندوة العالمية للشباب الإسلامي وإنشاء هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية واحتضان البنك الإسلامي للتنمية ومجمع الفقه الإسلامي والمجمع الفقهي الإسلامي بمكة ودعم مسيرة هذه الهيئات مادياً ومعنوياً.

طالبات المنيزلة توجهن إلى المدرسة سيرا على الأقدام

غياب ٣٠٠ طالبة عن مدارسهن بالأحساء بعد فصل ١٩ سائقاً

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٦٩٩

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٤&I=٨٠٦١٩٤&G=١>

عبد اللطيف المحيسن - الأحساء

أسفر توقف ١٩ سائقاً يتبعون مؤسسة أهلية متعاقدة مع شركة حافل لنقل طالبات بإدارة تربية وتعليم البنات بالأحساء عن العمل بسبب عدم استلامهم رواتبهم المتأخرة، عن غياب أكثر من ٣٠٠ طالبة عن مدارسهن صباح أمس الثلاثاء . كما قام عشرات الطالبات من سكان قرية المنيزلة بالتوجه الى مدارسهن في قرية المركز التي تبعد نحو ١٥ كيلو متر سيرا على الأقدام، فيما شهدت ثانوية الفضول للبنات ازدحاماً شديداً للسيارات بسبب قيام أولياء أمور طالبات بتوصيل بناتهن.

وقامت الشركة المتعاقدة مع شركة حافل بالاجتماع مع السائقين برئاسة محمد إدريس للتفاهم معهم وحثهم على العودة الى العمل مباشرة ووعدهم بدفع ٥٠٠ ريال لكل سائق من رواتبهم المتأخرة شريطة أن يقوموا بتوصيل الطالبات صباح غد "اليوم" ورفض السائقين العرض ، مطالبين باعطائهم رواتبهم كاملة دون تأخير ما دفع الشركة الى فصل جميع السائقين المتوقفين عن العمل وطلبهم تسليم مفاتيح الحافلات فوراً.

وطالب أولياء أمور إدارة التربية والتعليم للبنات بالأحساء بالتدخل لحل المشكلة في اسرع وقت، فيما أشارت مصادر مطلعة الى ان شركة حافل ستعمل على نقل الطالبات غدا "اليوم" بواسطة حافلاتها الخاصة تلافياً للمشكلة. وقال أحد السائقين المفصولين : إن الشركة ترفض دفع رواتبهم حتى بعد فصلهم بشكل تعسفي ، مبينا إن قرار الفصل ليس في مصلحة أي طرف (المدارس أو الطالبات أو أولياء الأمور أو الشركة أو السائقين). وأضاف إنه لم يتسلم راتبه منذ نحو ثلاثة أشهر ما يجعله يعيش في حالة صعبة، مؤكداً إن المؤسسة المتعاقدة مع شركة حافل تدعي انها لم تتسلم اي مبلغ لوجود مشاكل في العقد، متسائلاً : حتى لو حدث ذلك فما ذنبنا . وأشار زميله سهل المزيرق الى أنه يعمل في المؤسسة منذ ٢١ عاماً ولم يصدق ان يتسلم راتبه طوال هذه المدة بشكل منتظم، وأنه لم يتسلم رواتبه منذ ١٢ شهراً.

وقال السائق حسين اللحيدان : إن الشركة قامت بفصلنا بعد أن طالبنا بحقوقنا، مشيراً إلى أن المؤسسة لا تلتفت إلى مشكلتنا أو حل القضية المتعلقة برواتبنا منذ ثلاثة أشهر.

وأضاف إنه تعاقّد مع باص الشركة بمبلغ ٢٢٠ ريالاً في اليوم، إلا ان الشركة منذ شهرين لم تسلم أصحاب السيارات رواتبهم، في حين يبلغ عدد السيارات المؤجرة للمؤسسة أكثر من ٤٠ سيارة «باصا» .

المحاكم تنظر أكثر من مليون معاملة في عام

المصدر: جريدة الرياض - الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٢
<http://www.alriyadh.com/٢٢/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٧٥٢.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي
أنجز ٧٠ قاضياً بمحكمتي التمييز في مكة المكرمة والرياض في العام المنصرم (٣٠ - ١٤٣١هـ) نحو ٥٧ ألف قضية، وورد إلى المحاكم العامة والجزئية والضمان والأنكحة مليون و١٠٢ ألف معاملة موزعة على قضايا حقوقية وجنائية وقضايا إنهائية من حجج الاستحكام وصكوك حصر الورثة والأوقاف والقصر والتصديقات والتهميش على الصكوك والقضايا المعادة للاختصاص والقضايا المشطوبة .
وبلغ إجمالي عقود الزواج ١٤٤ ألفاً و٤٣٦ عقداً، بينما بلغ صكوك الطلاق ٢٨ ألفاً و٨٦٧ صك طلاق، وأنجز هذه القضايا ٧٢٤ قاضياً .
وكان عدد القضاة الذين قاموا بإنجاز هذه القضايا ٧٢٤ قاضياً. وظهر بذلك أن متوسط إنجاز القاضي السنوي ١٠٥٤ قضية سنوياً، ويعتبر ذلك مرتفعاً قياساً بوقت العمل اليومي وعدد أيام العمل الفعلية.

افتتح حلقة اقتصاديات الصحة وترشيد الإنفاق

الحواسي: التركيز على جودة الخدمات الصحية لرفع شعار

المريض أولاً

المصدر: جريدة الرياض - الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٢
<http://www.alriyadh.com/٢٢/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٧١٠.html>

تغطية - خالد العوفي
افتتح وكيل وزارة الصحة للشؤون التنفيذية الدكتور منصور بن ناصر الحواسي صباح أمس حلقة العمل بشأن اقتصاديات الصحة وترشيد الإنفاق والتي خصصت لبحث سبل تقديم أفضل الخدمات الصحية بأعلى معايير الجودة وبأقل تكلفة ممكنة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد في التشغيل .
واستهدفت الحلقة التي تم تنظيمها من قبل الإدارة العامة لاقتصاديات الصحة بالوزارة مديري المرافق الصحية بالوزارة .
وناقشت الحلقة اقتصاديات الصحة ودور حساب التكاليف في ترشيد الإنفاق ومقومات نجاح تطبيقه . حيث شدد د. الحواسي على أهمية التركيز على جودة الخدمات الصحية وجعل محور تجويد الخدمات الصحية بكفاءة عالية هو المحرك الرئيس في تقديم الخدمات الصحية لتحقيق توجه الوزارة الهادف إلى رفع شعار «المريض أولاً».

ضابط مرور يتهم على بسطة مواطن... ويوزع بضاعته

مجاناً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/215427>

الرياض - حسن أبو صلاح
ضارباً عرض الحائط كل القوانين المدنية والأعراف الإنسانية، في وضح النهار، وأمام العامة، بدأ ضابط مرور يستوقف السيارات في شارع حسن بن حسين بن علي (شرق الرياض)، ويوزع على أصحابها صناديق خضار وفواكه بالمجان على رغم أنها ليست ملكاً له!
الضابط وهو برتبة نقيب في المرور (تحتفظ «الحياة» باسمه) توقف أمام بسطة خضار يملكها ويرتزق منها شاب سعودي، وعنفه لفظياً، قبل أن يصادر ما في البسطة، ويبدأ بتوزيعه على المارة «مجاناً»، من دون أي وجه حق.
وفيما وقف المواطن صاحب البسطة عاجزاً، يندب حظه، واجتمع بعض العمالة حول بضاعته للحصول على «الهدايا المسلوقة» التي يقدمها الضابط لهم، لم يكتف الأخير بممارسة خروقاته للقانون، إذ لمح الضابط «عدسة الحياة» وهي تصور المشهد، فطلب من مصور «الحياة» الزميل أحمد الغامدي التوقف عن التصوير بالقوة، وأخذ استمارة سيارته، وأجبره على اللحاق به إلى مركز مرور الملز، قبل أن يرغمه على كتابة تعهد بـ«ألا يقوم بتصوير رجل أمن مطلقاً»، والتوقيع عليه.
ومن المعلوم أن مخالفة البسطات والتجارة غير المرخصة من اختصاص أمانة منطقة الرياض، ولا يحق لأي كان التدخل في هذه الشؤون، في حين كان الضابط المذكور يمارس سلطات لم تمنح إليه، بمصادرة البسطة بما حوت، وتوزيعها على المارة، بطريقة تخلو من أي قيم إنسانية.
الضحية (صاحب البسطة) روى ما حصل لـ«الحياة»، فقال: «كنت أبيع الخضار كعادي، طلباً للرزق، حينما جاءني ضابط برتبة نقيب في المرور، ومن دون أي مقدمات قال لي بشراسة إن ما أقوم به ممنوع.»
وأوضح الرشيد أن الضابط بدأ بإيقاف السيارات وتوزيع صناديق الخضار على المارة، وعندما حاول مناقشته هددته الضابط بأنه «سيكسر رأسه»، مشيراً إلى أن بعض المارة ممن طالبهم الضابط بأخذ الصناديق رفضوا، «لأنهم لن يأخذوا شيئاً ليس من حقهم.»
وأشار إلى أن قيمة البضاعة هي ١٢٠٠ ريال، وزع معظمها على المارة «هذا الرجل ضيع جهدي وعرقتي ورزقي ورزق أسرتي»، وأضاف: «البلدية هي المسؤولة عن مخالفة أصحاب البسطات، ومع ذلك فإن مراقبي البلدية لا يتعاملون معنا بهذه القسوة، فهم يهددوننا بداية بمصادرة البضاعة، لكنهم لا يفعلون ذلك من أول مرة.»
في حين فضل مدير إدارة الأسواق والراحة في أمانة منطقة الرياض المهندس ناصر البدر عدم التعليق على الحادثة، مكتفياً بالإشارة إلى وجود تعاون بين الأمانة وإدارة المرور في مكافحة البسطات غير النظامية.
وحاولت «الحياة» الحصول على رأي مدير إدارة المرور في منطقة الرياض العميد عبدالرحمن المقبل، لكنه لم يجب على الاتصالات المتكررة.

قانونيان : التصرف إساءة لاستخدام السلطة

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/215429>

استهجن المحامي بندر المحرج تصرف رجل المرور، وأكد أنه لا يحق لأي كان «توزيع بضاعة لا يملكها، حتى ولو كانت الجهة الرقابية المسؤولة»، مشيراً إلى أن موظفي البلدية المختصين بمراقبة مثل هذه الأعمال «يحق لهم فقط مصادرة البضاعة لا توزيعها كأقصى نوع من العقوبة.»

وشدد المحرج على أن النقيب ارتكب مخالفتين قانونيتين، بتجاوزه الصلاحيات الموكلة إليه، إضافة إلى تنفيذه عقوبات ليس مخولاً بتطبيقها، واصفاً التصرف بأنه يتعارض مع أحكام القانون «ويضر بصاحب البسطة معنوياً ومادياً.»

ولفت إلى أنه في حال كان صاحب البسطة مخالفاً للنظام - مهما كان حجم المخالفة - كأن يستخدم مكاناً عاماً أو رصيفاً للمشاة فإن أحداً لا يستطيع التصرف بأمواله مهما كانت سلطته، إذ توجد لائحة واضحة بالعقوبات.

من جهته، اعتبر المحامي الدكتور ماجد قاروب أن تصرف ضابط المرور «إساءة لاستخدام السلطة»، ووصفه بـ«الخطأ الكبير جداً»، مسمياً ما حدث «تجاوزاً وتعسفاً.»

وقال: «إن كان ما حصل صحيحاً، فما قام به ضابط المرور تجاوز للقانون، وخروج عن اختصاص عمله الممثل في تنظيم السير والمرور»، مشيراً إلى أنه في حال كانت البسطة تعوق المرور بشكل من الأشكال «فإن على الضابط أن يطلب من صاحبها تغيير مكانه، أو يحرر له مخالفة مرورية، أو يبلغ عنه الجهة المختصة، وهي البلدية، لتقوم بالتصرف ضمن صلاحياتها

مدير صحة جازان مستاء من نظافة المستشفيات

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/215436>

جازان - يحيى الخردلي

أبدى المدير العام للشؤون الصحية في منطقة جازان الدكتور محسن طريقي استياءه من مستوى النظافة في المستشفيات الحكومية، وقال طريقي خلال جولة تفقدية في مستشفى صيبا العام أمس: «من غير المقبول تراكم أطعمة ومشروبات المرضى إلى جانب أسرة المرضى في غرف التنويم في المستشفيات، لما تسببه من تلوث وروائح.»

من جهة أخرى، توصلت لجنة التحقيق في إصابة قدم مواطن بالغرغرينا التي ترأسها الدكتور محسن طريقي وشارك فيها مدير مستشفى صيبا الدكتور أحمد الحازمي إلى أن المريض حسين المالكي حول من مستشفى بني مالك إلى مستشفى صيبا العام وهو مصاب بتفقت كامل في إصبع قدمه اليمنى الكبيرة، ورأى الطبيب المعالج وقتها ضرورة بتر الإصبع المصاب حتى لا يصاب بـ«الغرغرينا» لكن المريض وذووه رفضوا ذلك، واضطر الطبيب لاحقاً إلى بتر الإصبع لإصابتها.

شرطة نجران لـ عكاظ :

إيقاف ٢٠ مواطناً عطلوا عمل كسارتين

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٢/Con٢٠١٠١٢٢٢٣٨٩٩٧٦.htm>

قائد آل جعرة، محمود الحارثي - نجران

استمر اعتراض أهالي حيي الخليف والخضراء في نجران على عمل كسارتين بالقرب من منازلهم دون وجود تصريح رسمي من وزارة البترول والثروة المعدنية، رغم توقيف الأجهزة الأمنية لـ ٢٠ مواطناً أمس الأول. وعمد الأهالي إلى نصب خيمة في موقع عمل الكسارتين، إلى حين إيجاد حل جذري يرفع الضرر عنهم. من جهته، أكد لـ «عكاظ» الناطق الإعلامي لشرطة منطقة نجران النقيب عبدالرحمن محمد الشمراني إيقاف ٢٠ مواطناً عمدوا إلى تعطيل عمل كسارتين في حيي الخليف والخضراء أمس الأول. وأوضح الشمراني أن الموقوفين ذكروا لجهات التحقيق أن عمل الكسارتين قريب من منازلهم، واعتراضهم يأتي خوفاً من وقوع أي حادث بسببها، إضافة إلى تجنب المشكلات الصحية التي قد تسببها الأتربة. وأكد عدد من المواطنين عدم وجود تصريح رسمي لعمل الكسارتين، مما يعد مخالفة صريحة لتوجيه أمير المنطقة الذي استجاب لمطالبهم في وقت سابق.

محاميها استنكر إحضارها إلى الجلسة مقيدة المحكمة تؤجل الإفراج عن معنفة الخادمة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٢/Con٢٠١٠١٢٢٣٩٠٠٨٢.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

أرجأت المحكمة الجزئية في المدينة المنورة أمس، قرار الإفراج عن المتهممة بتعنيف الخادمة الإندونيسية إلى موعد الجلسة الثانية الثلاثاء المقبل، فيما انتقد وكيلها طريقة إحضارها إلى قاعة المحكمة للجلسة الأولى، وهي مقيدة بالسلاسل برفقة رجل أمن وسجانة.

وكان وكيل المتهممة الموقوفة في السجن العام المحامي أحمد الراشد طلب من قاضي المحكمة الجزئية (ناظر القضية) إخراج موكلته من السجن، إضافة إلى استعداده لكفالتها وإحضارها عند طلب المحكمة، إلا أن القاضي رأى إعادة المتهممة إلى السجن بعد انتهاء الجلسة استناداً إلى التقارير الطبية التي تكشف تعرض الخادمة إلى اعتداء جسدي. وأوضح الراشد أن القاضي أرجأ النظر في تمديد حبس المتهممة أو إخراجها من السجن إلى الجلسة المقبلة. وأكد المحامي أحمد الراشد، أن موكلته أنكرت كافة التهم التي وجهت لها بالاعتداء على الخادمة، مبينة أنها أبلغت القاضي خلال الجلسة أن الخادمة ألحقت الضرر بنفسها وأنها اتصلت هاتفياً خلال فترة التجربة التي أمضتها الخادمة في منزلهم، بمكتب الاستقدام الذي أحضرها من بلدها، وطلبت استبدالها بخادمة أخرى، إلا أنها لم تجد تجاوباً من المكتب ولم تعترف بإيذائها الخادمة.

وأضاف: «موكلتي لم تعترف لجهة التحقيق بارتكابها الاعتداء على الخادمة، وقد طلب القاضي من الطرف الآخر (الادعاء) أن يقدم البيئة لإثبات اعتداء المتهممة على الخادمة».

من جهته، أوضح وكيل الخادمة عبد الرحمن المحمدي، أنه تقدم بلائحة دعوى، تضمنت مطالبات بالحقوق الخاص وتعويض موكلته عما لحق بها من أضرار نفسية وجسدية، وتحمل المتهممة تكاليف العلاج وإعادة تأهيلها نفسياً ومتابعة علاجها في المصحات العلاجية والنفسية.

والد ماجدة يعتصم أمام السفارة السعودية بالبحرين مطالباً بحل قضيته

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤٠٩

<http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٥٣٦>

عبدالله الزهراني - الدمام
بدأ يوسف الخليفة والد الطفلة السعودية ماجدة مساء يوم أمس الثلاثاء بالاعتصام أمام مبنى السفارة السعودية في مملكة البحرين بعد أن أفادته السفارة "أن عودة طفله باتت في حكم المستحيل وأنها تعيش في بلدها" رغم أنها سعودية من أب سعودي حسب ما هو مثبت في الأوراق الرسمية الموجودة لديه.
وأبلغ الخليفة في اتصال هاتفي لـ "المدينة" أنه التقى في بداية الأمر مسؤول شؤون الرعاية بالسفارة لمساعدته على مقابلة سفير خادم الحرمين الشريفين في مملكة البحرين الدكتور عبدالمحسن المارك الذي أكد له حين التقاه أن الطفلة ماجدة في حماية بلدها البحرين، رغم أنها تحمل الجنسية السعودية وخطفت على يد والدتها (طليقة الأب) وقامت بتهريبها عبر جسر الملك فهد.
وقال: إن السفير المارك أكد له أنه لا يوجد حل لقضيته وأن النيابة العامة في البحرين رفضتها نهائياً.
وزاد: دفعت نفقة غير نظامية للطفلة الأسبوع الماضي عندما أُلقت شرطة جسر الملك فهد البحرينية القبض عليها رغم أن المحكمة لم تصدر أي حكم في القضية. وتعود تفاصيل القضية إلى أكثر من عامين عندما اختطفت طليقة الخليفة طفلتها من منزله بمدينة الدمام، وقامت بالتعاون مع شقيقتها بتهريبها عبر جسر الملك فهد بدون أوراق ثبوتية.

ضمن جلسات الأسبوع المقبل الشورى يصوت على نظام جرائم التزوير ويناقش ترتيب سداد الديون الممتازة حال الإفلاس

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٢
<http://www.alriyadh.com/٢٢/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٨٤٨.html>

الرياض عبدالسلام البلوي

يصوت مجلس الشورى يوم الأحد المقبل على مشروع النظام الجزائي لجرائم التزوير بعد أن يستمع إلى وجهة نظر اللجنة الأمنية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه المشروع الذي ناقشه المجلس في وقت سابق .
ويناقش الشورى تقرير اللجنة الأمنية بخصوص مشروع نظام الهيئة السعودية للتقويم والاعتماد الأكاديمي العسكري، الذي قدمه اللواء محمد أبو ساق بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى. ويعود تعديل نظام تأديب الموظفين إلى قبة المجلس يوم الاثنين المقبل للتصويت على كيفية مساءلة موظفي المؤسسات العامة والهيئات الحكومية الخاضعين لنظام العمل، بعد أن تعرض لجنة الإدارة والموارد البشرية وجهة نظرها بشأن الملاحظات التي أثارها الأعضاء لدى مناقشة تقرير اللجنة .
ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال جلسة الشورى العادية الثامنة والستين تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن طلب تعديل بعض مواد نظام الرهن التجاري، وإعادة النظر في المرسوم الملكي الخاص بترتيب سداد الديون الممتازة في حالة الإفلاس.

الجوف: رصد حالات إيذاء الأطفال داخل المدارس وخارجها

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/215433>

الجوف - عبدالعزيز النبط

شرعت الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الجوف ممثلة في إدارة التوجيه والإرشاد، في رصد حالات إيذاء الأطفال داخل المدارس وخارجها.

وشدد المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة الجوف مطر بن أحمد رزق الله الزهراني على أهمية رعاية الطلاب والطالبات نفسياً وجسدياً. وقال إن مهمة التربويين والتربويات ليست فقط توصيل المعلومات، بل يتعدى ذلك إلى «رعاية أبنائنا الطلاب وبناتنا الطالبات، والعمل على عدم تعرضهم للإساءات بمختلف أشكالها اللفظية أو الجسدية.»

وتعهد بمتابعة حالات الإيذاء والإهمال والإساءة التي يتعرض لها الطلاب والطالبات داخل المدرسة وخارجها، «سأتابع تلك الحالات شخصياً، وبسرية تامة، حتى نقضي على حالات الإساءة.»

وأكد أن حالات الإساءة للطلاب والطالبات في مدارس المنطقة لا تمثل ظاهرة، مشيراً إلى أن الحالات القليلة التي تحصل في المدارس تزعجه، لكنها «تدفعنا للعمل بجهد أكبر من أجل حماية أبنائنا الطلاب وبناتنا الطالبات من أي إساءة داخل المدارس أو خارجها.»

ولفت الزهراني في تعميم للمدارس بهذا الخصوص إلى ضرورة رصد حالات الإيذاء بالمدارس، ووضع خطة عمل للتعامل معها ومعالجتها، منوهاً إلى إمكان استخدام رابط «التبليغ عن إساءة طالب» والموجود في موقع الإدارة العامة على شبكة الإنترنت www.aljoufedu.gov.sa

وعرفت الإدارة العامة للتربية والتعليم العنف أو الإساءة بأنه «كل تصرف يؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين، قد يكون الأذى جسدياً أو نفسياً، فالسخرية والاستهزاء من الفرد وفرض الآراء بالقوة وإسماع الكلمات البذيئة، جميعها أشكال مختلفة للظاهرة نفسها». وتطرق إلى أن من أشكال الإساءة، الجسدية، النفسية، الإهمال، الاستغلال الجنسي، الإهمال الطبي.

رغم موافقة الفتاة وأوليائها قاضي يفسخ زواجا لعدم تكافؤ النسب

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٢/Con٢٠١٠١٢٢٢٣٨٩٩٧٤.htm>

عبد الله الداني - جدة
طلب قاض في محكمة المدينة المنورة فسخ عقد زواج بسبب دعوى تقدم بها ابن عم الزوجة معترضا على عدم تكافؤ النسب بين الزوجين.
وعرض القاضي على الزوج الفسخ على أن يرد له المهر كاملا، لكن الزوج اعترض على هذا الحكم لعدم إخلاله بشروط النكاح الشرعي وموافقة زوجته على الارتباط به وكذلك أشقائها التسعة ووالدتهما.
وكان الرجل قد تقدم للزواج بالمرأة بعد أن تزلمت بنحو ٢٠ عاما، إذ كانت وصية والدها أن يتم تزويجها لرجل صالح دون شروط أخرى، وهو ما كان منطبقا على هذا الزوج.
لكن هذا الأمر لم يرق لابن العم الذي لا يملك حقا شرعيا بخوله من التدخل في الموافقة من عدمها، لكنه تمكن من التأثير عليها برفع الدعوى القضائية التي صدر الحكم فيها بفسخ العقد.
وأنجبت هذه المرأة من زوجها الجديد طفلة وتعيش حياة أسرية مستقرة، أما ابن العم المتسبب في فسخ العقد، فإنه كان متزوجا من شقيقة الزوجة قبل أن يطلقها بعد سنوات من العيش المر.
ويعتزم زوج الفتاة رفع دعوى رد القاضي وهو ما أتاحتها المادة ١٠/٩٠ من نظام المرافعات الشرعية التي أجازت رفع الدعوى لرد الحكم حال تدخل القاضي بين الخصوم.

المظالم يعقد الأحد أول جلسة للنظر في دعوى المستبعدات ضد التربية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٠٧٧&CategoryId=٥

الطائف :ساعد الثبيني AM ١:٢٢ ٢٢-١٢-٢٠١٠

ينظر ديوان المظالم في الرياض الأحد المقبل في دعوى الخريجات المستبعدات بسبب شرط الإقامة التي تقدمن بها ضد وزارة التربية والتعليم في أول جلسة تعقد في القضية بعد تبنيها من قبل المحامي بندر البشر. وقال البشر لـ "الوطن" أمس: إن الجلسة محددة لدعوى تقدم بها مواطن استبعدت زوجته بعد ترشيحها للتدريس بحجة عدم إثبات شرط الإقامة. مشيراً إلى أنه حصل على توكيل من المواطن للترافع أمام ديوان المظالم نيابة عنه، كما حصل على وكالة من ١٠٠ خريجة استبعدن من مختلف مناطق المملكة كشريحة ممثلة لأكثر من ٤ آلاف خريجة مستبعدة. ويؤكد البشر أنه في جلسة الأحد المقبل سيقوم بطلب تداخل مع دعوى المواطن ضد وزارة التربية والتعليم لإلحاق جميع المتضررات اللاتي قمن بتوكيله، وخاصة أن الدعوى واحدة والضرر واحد، والجهة المتضرر منها واحدة. ويؤكد أنه في حالة عدم قبول التداخل سيقوم برفع دعوى أخرى باسم ١٠٠ متضررة، ومتابعة قضية المواطن الذي وكله في القضية.

وذكر أن المتضررات يطالبن بأمرين فقط هما إلغاء شرط الإقامة وتعيينهن بأثر رجعي من تاريخ استبعادهن بسبب هذا الشرط الذي لا يستند إلى مستند رسمي سوى وجهة نظر لجنة غير مشرعة.

يذكر أن حملة الخريجات المستبعدات بسبب شرط الإقامة انطلقت من خلال تجمع إلكتروني على صفحة الفيس بوك في رمضان الماضي، وقد استطاعت مستشارة الحملة بعد التواصل مع عدد من المستشارين القانونيين تشكيل صوت جماعي يطالب وزارة التربية والتعليم بإلغاء شرط الإقامة من خلال اللجوء لديوان المظالم، وقد تبني المحامي البشر الترافع عن الخريجات أمام ديوان المظالم باسم جميع الخريجات المتضررات من شرط الإقامة، والراغبات في مقاضاة وزارة التربية والتعليم أو أي جهة لها علاقة بإقرار الشرط.

اتفاقية بين السجون وأمانة جدة لتوظيف السجناء المفرج عنهم

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٠٥٢&CategoryID=٥

جدة :سامية العيسى AM ٢٩:١٢:٢٢-٢٠١٠

كشف مدير عام السجون بالمملكة اللواء الدكتور علي حسين الحارثي، أن إدارة السجون بحثت مع أمانة جدة ضرورة وضع ٧ اشتراطات عند توقيع عقود المشاريع مع الشركات الحكومية والأهلية، وعلى رأسها توظيف السجناء المفرج عنهم المنتسبين لبرنامج الإصلاح والتأهيل بمركز التدريب الحرفي بسجون جدة في عدد من المشاريع التطويرية. وقال الحارثي خلال زيارته أمس لأمانة جدة لتفعيل عدة اتفاقيات بين الأمانة والإدارة العامة لسجون جدة: إن الاتفاقية تعد خطة لعدد من البرامج الداعمة للسجناء، موضحاً أن إدارة السجون دشنت قبل أيام أحد برامج دعم السجناء والمفرج عنهم. والتقى الحارثي وأمين جدة هاني أبو راس ومدير عام الحداث والتشجير بهجت حموة ومدير الإصلاحية العقيد أحمد الشهراني والمدرّب عبد الحافظ الغامدي بـ ١٠ من السجناء المفرج عنهم خلال صيانتهم لعدد من المجسمات الواقعة على كورنيش جدة، حيث تفقدوا من خلال جولتهم على الكورنيش أعمال الصيانة والترميم والتي قام بها السجناء. ودعا الحارثي في حديثه لـ"الوطن" إلى تضافر الجهود للعمل على خدمة هذه الفئة، كما دعا وزارة الشؤون الاجتماعية بالالتزام بمسؤوليتها نحو السجين بما يتعلق بتوفير الرعاية اللاحقة له، وأن تقوم الجهات الحكومية والتمثلة بأمانات المناطق بالعمل على استقطاب السجناء المفرج عنهم وتوظيفهم في الأعمال التي تلقوا فيها برامج تدريبية، وشدد الحارثي على تطبيق الأحكام البديلة لما ستخففه تلك الأحكام عن سجون المملكة.

من جهته أوضح المدرّب عبدالحافظ الغامدي أن كل سجين مفرج عنه يحصل على دورة تدريبية وهو بداخل السجن مدتها ٨ أشهر يتلقى خلالها مكافأة شهرية قدرها ٧٥٠ ريالاً وعند خروجه يتحصل على راتب يتراوح بين ٣٠٠٠ إلى ٤٥٠٠ ريال إذا ثبت انضباطه.

وقال الغامدي إن الأعمال التي يمارسها السجناء المفرج عنهم تتمثل في صيانة الأعمال الفنية لمجسمات كورنيش جدة وميادينها والحداث العامة، وحسب متطلبات الأمانة سينفذ المفرج عنهم بعض المشاريع الجمالية، وسيلتحق بالبرنامج خلال الشهر القادم ١٠٠ سجين من المفرج عنهم.

محكوم بالقتل ٣ مرات ... يلعب البالوت ويتابع الدوري السعودي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٥٣١٦>

جدة - أحمد الهاللي

«أرق على أرق ومثلي يأرق، وجوى يزيد وعبرة تتفرق، جهد التعاسة أن تكون كما أرى، نفس معذبة وقلب يخفق»، بهذه الأبيات بدأ المحكوم بـ «القصاص» ثلاث مرات «جميل» حديثه إلى «الحياة» بعد أن لم يجد حرجاً في التصرف في موروث زعيم الشعر العربي أبو الطيب المتنبي. وما إن يرخي المساء سدوله على قضبان سجن بريمان العام الحديدية حيث يحبس جميل منذ ١٠ أعوام، حتى يخلو زعيم عصابة السطو على المصارف بنفسه ويغرق في التفكير وحيداً في حاله وأسرته وما آل إليه وضعه، يفكر بألم ويتحسر بندم إلى أن يداهم الكرى قليلاً، ثم ما يلبث أن يفيق لينخرط في موجة أخرى من التفكير!

ولعل تتابع مرور الأعوام عليه محبوساً في سجن بريمان، نصبه رئيساً لـ«العنبر رقم ١٢»، ليجد بذلك مهمات عدة تشغله، فيقضي نهاره في خدمة رفقاء السجن، وليله هما وأرقاً وندماً على ما اقترفت يداه. وعلى رغم أنه لم ينعم طوال عقد من الزمان ببصيص من الأمل في الحرية إلا أنه مكن من إكمال دينه وهو سجين خلف «قضبان بريمان». وفي وقت يبدو فيه أن القضاة أجمعوا بالحكم على إعدامه، بدليل صدور حكم القتل بحق «جميل» للمرة الثالثة على التوالي، لم يكتثر رئيس «عنبر ١٢» بذلك، وفوض أمره إلى بارئه، وانخرط في موجة من التفكير في عائلته المكونة من زوجته وطفليه (عناد وجوري) (التي لا يُمكن من رؤيتها سوى مرتين في كل شهر).

ونظراً إلى حال الأرق التي تلازم زعيم عصابة السطو على المصارف، يبدأ يومه داخل السجن ما إن يصبح ديك الصباح. يقول لـ«الحياة»: «أستيقظ قبل أذان الفجر، وبعد تأدية الصلاة أعود إلى العنبر، إذ يبدأ يومي المهني، فأوجه رؤساء «عزب العنبر» بالاستعداد وترتيب أماكنهم وإيقاظ زملائهم من النوم لتجهيزهم لحضور درس تحفيظ القرآن، قبيل متابعة أحوال العنبر من حيث ترتيبه ونظافته عموماً والاهتمام بمظهر السجين على وجه الخصوص، إلى جانب متابعة وضع العنبر واستقرار النزلاء فيه، إذ ألعب دور همزة الوصل بين النزلاء والإدارة خصوصاً ضابط العنبر المباشر ومدير الشعبة في كل ما يحتاجونه لتقديم معارضهم».

ومع ثامن عناق لعقارب الساعة في كل صباح، يحضر مدرس القرآن الكريم ليسمعهم تلاوات منه، ويساعدهم على حفظ عدد من الآيات، وحين تصل وجبة الإفطار (تتكون عادة من الخبز وسلطة الفواكه) يشرف رئيس العنبر على زملائه ويعمل على ترتيب صرفها بطريقة منظمة لهم تكفل وصولها كاملة إلى كل سجين، وما إن ينطلق جرس ساعته اليدوية الموقّعة على الـ ١٢ ظهراً، حتى ينخرط في مهمة تأمين وصرف وجبة الغداء لـ«نزلاء العنبر». وبعد صلاة الظهر، يعكف على تجهيز واستقبال طلبات المحاكم الشرعية والجهات الحكومية المتعلقة بالسجناء، إذ يعتمد إلى إبلاغ المسجونين في العنبر المسؤول عنه بتلك الطلبات، إضافة إلى الزيارات الخاصة، أو المراجعات في المستشفيات أو مراجعة مكتب الإشراف الاجتماعي داخل السجن للحصول على بعض طلبات السجناء.

وفيما ينعم غالبية السجناء بقبولة الظهيرة، تتخبط الأفكار داخل مخيلة جميل فتحبسه عن النوم، وغالباً ما يجالس هذا ويحدث ذلك أو يخلو بنفسه إلى أن يحين موعد صلاة العصر التي يتهياً بعدها لوجبة العشاء التي تصرف عادة عند السادسة من كل مساء. ويردف: «بعد تناول الوجبة الأخيرة، أبدأ مع زملائي في تنظيف العنبر، ثم أفرغ إلى متابعة «التلفزيون» خصوصاً في حال وجود مباراة لكرة القدم في الدوري السعودي، ومن ثم اتجه لممارسة لعبة «البالوت» حتى الساعة الـ ١٢ صباحاً، بيد أن الأمر الأهم يأتي حين أوي إلى فراشي واتجه إلى مكان نومي، إذ أستعيد شريط ذكرياتي في خلوة مع نفسي تغرقني كل ليلة في يم التفكير في قضيتي التي لم تنته بعد، إضافة إلى وضع أسرتي وحريتي التي قيدت منذ ١٠ أعوام، ما أبعدني عن زوجتي وأطفالي».

وتمرمر «جميل» من الوضع النفسي الذي يعيشه نزلاء العنبر الذي يحمل لواء رئاسته بحكم المدة الطويلة التي قضاها داخله، «غالبية المسجونين معي يجهلون مصيرهم حتى الآن، ما يدخلهم في حال أرق وتفكير لا تنتهي».

يذكر أن قضية «رئيس عنبر ١٢» «جميل» تعود إلى نهاية عام ١٤٢٣ حين جرت أحداثها في محافظة جدة، بعد ضلوعه في عملية سطو على مصرفي الراجحي الواقع على طريق المدينة والسعودي الفرنسي في حي البوادي مع ثلاثة أشخاص (سعوديان ومقيم باكستاني)، أحيلوا جميعاً إلى المحكمة العامة في محافظة جدة، إذ صدرت بحقهم أحكام بـ«القصاص» مرتين قبل إحالتها إلى محكمة الاستئناف في منطقة مكة المكرمة التي نقضت الأحكام في وقت سابق وأصدرت حكمها الأسبوع الماضي بالسجن ٧٥ عاماً لثلاثة متهمين و«قتل» «جميل»



بعد تكرار الحرائق ... تعليم جدة تتسلح بـ التنبيه لترسيخ مفاهيم الإصحاح البيئي

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٥٣٢٣>

جدة - منى المنجمي
تحركت إدارة التربية والتعليم في محافظة جدة أخيراً، في اتجاه يهدف إلى ترسيخ مفاهيم السلامة والإصحاح البيئي بين منسوبي الإدارة التعليمية، إذ استعانت بـ«التنبيه» لضمان تفعيل عدد من التعليمات الخاصة بهذا الشأن. وقال مصدر مطلع لـ«الحياة» إن هذه الخطوة تأتي في ظل تكرار بعض الحرائق في بعض المدارس والمنشآت التعليمية على رغم التنبيه الدوري للجنة السلامة والإصحاح البيئي نتيجة للإهمال في استخدام وسائل وإجراءات الأمن والسلامة وفق المحاضر المشتركة بين إدارة الدفاع المدني ومنسوبي الإدارة التعليمية الذين عاينوا هذه المواقع.
وبين المصدر أن التعليمات شددت على عدم التخزين بكافة صوره داخل المدرسة أو المنشأة مع أهمية إزالة كل ما تم تخزينه في الأسطح والممرات والسلالم وبيوت الدرج والمناور ومخارج الطوارئ على وجه الخصوص، «وإذا اقتضت الضرورة وجود مخازن خاصة بالمقررات والأدوات المدرسية الضرورية، فينبغي أن تكون مواقع التخزين بعيداً عن الدرج قدر الإمكان وفي مواقع ملائمة لا تؤثر على خروج الطلاب في حال حدوث حريق، مع مراعاة أصول التخزين وإجراءات السلامة المطلوبة أيضاً، والتأكد من أن التمديدات الكهربائية والأسلاك والكوابل داخل «مواسير» عازلة وثابتة لا تتأثر بالمياه وتتناسب مع الجهد الكهربائي، فضلاً عن التأكيد على العاملين في المنشأة بإطفاء أجهزة التكيف والحاسبات الآلية والتوصيلات الكهربائية بعد انتهاء الدوام.»
وطالبت التعليمات الجديدة بضرورة الانتقاء الجيد لنوعية التوصيلات الكهربائية وعدم استخدام الفيش الواحد لأكثر من جهاز، والتأكد من وجود قواطع لفصل التيار الكهربائي ومقاوم للنار لمدة ساعة على الأقل، وعدم تحميل عدادات الكهرباء في المباني وفق طاقتها مع مراعاة التوزيع الجيد. وشددت التعليمات على التأكيد على حراس المدارس بتنفيذ هذه الإجراءات داخل مساكنهم الملحقة بالمدارس وأخذ توقيعاتهم بالعلم، وإيلاء هذه الملاحظات والتعليمات المهمة العناية الشخصية والعمل على تفعيل لجان السلامة والإصحاح البيئي بالمدارس والمنشآت التعليمية بصورة عملية مع تدريب منسوبي المدرسة أو المنشأة على خطط الإخلاء بين الفينة والأخرى وصولاً إلى أعلى درجات الاستعداد لأي طارئ



آمال معلقة بالموازنة والنمو البشري يفاقم المشكلة

الندرة وتوقف المنح وغلاء الأسعار تقود السكن إلى الأزمة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٢/Con٢٠١٠١٢٢٢٣٨٩٩٧٢.htm>

عبد الله الثابتي - مكة المكرمة، سامي المغامسي - المدينة المنورة، محمد العنزي - الدمام، أحمد العطوي - تبوك، علي صمان - الباحة، ثامر قمقوم - عرعر، عبد الله اليوسف - بريدة، متعب العواد - حائل

المشكلة باختصار هي «أزمة سكن»، على لسان الجميع من جازان جنوباً إلى طبرجل شمالاً، ومن الخبر شرقاً إلى جدة غرباً، تباينت التحليلات ووصف المشكلة بين الاختصاصيين وأهل المشكلة، واتفقوا على أن حلاً سريعاً يحتاجه جسد الوطن كي تخف وربما مستقبلاً تنتهي الأزمة.

ويأمل المواطنون في مناطق المملكة كافة أن تضع الموازنة «روشتة» علاج تضخ أملاً في عروق المنتظرين أعواماً طويلة يطاردون حلم بيت يؤويهم وذرياتهم ويكفيهم نار الإيجار أو السكن عند أب أو أم وحتى قريب.

٤٠ % في مكة بلا منازل

كشف رئيس اللجنة العقارية في الغرفة التجارية في مكة المكرمة منصور أبو رياش أن «نسبة غير القادرين على تملك منازل في العاصمة المقدسة وضواحيها قد بلغت ٤٠ في المائة»، مشيراً إلى أن الرقم يدل على وجود أزمة سكن فعلية في مكة نظير عدم إيصال الخدمات الأساسية والضرورية للمخططات السكنية الحديثة.

وبين أبو رياش بأن «مكة المكرمة تعيش أزمة حقيقية للمساكن والتي أثرت سلباً على المساكن، في الوقت الذي لا يجد فيه المواطن مسكناً بإيجار منخفض حتى يتسنى للمواطنين السكن فيها»، مشيراً بأن «بعض المخططات السكنية الحديثة كمخططات ولي العهد وخصوصاً المنح لو تم إيصال الخدمات الأساسية لها كالكهرباء وتعبيد الطرق لتلاشت المشكلة».

ارتفاع سعر المتر في المدينة

أما المدينة المنورة، فيؤكد مستثمرون وعقاريون عن وجود أزمة حقيقية في السكن في ظل وصول قيمة بعض الأراضي السكنية إلى أسعار فلكية، حيث وصل سعر المتر المربع في المدينة المنورة إلى ثلاثة آلاف ريال.

وأوضح المستثمر العقاري محمد فضل الله الزكركي أن وجود أزمة حقيقية في المدينة المنورة في ظل انحسار وقلة عدد المخططات السكنية في المنطقة في ظل عدم وجود مساحات خالية في المدينة المنورة.

وبين العقاري تركي السهلي أن أسعار المساكن والشقق السكنية وصل إلى معدلات مرتفعة، حيث وصل سعر إيجار الشقة السكنية ثلاث غرف إلى ٢٥ ألف ريال، وهذا مؤشر خطير يؤكد على وجود أزمة سكنية في ظل معوقات البناء بسبب ارتفاع التكلفة الحالية للبناء، حيث وصل سعر تكلفة بناء منزل بين ٨٠٠ ألف ريال إلى مليون ريال.

توقف المنح في الشرقية

في المنطقة الشرقية، أكد خبراء اقتصاديون ودراسات ميدانية أجريت في المنطقة بأن هناك مشكلتين رئيسيتين تواجهان المواطنين الراغبين في تملك سكن في المدن، وهما: ارتفاع أسعار الأراضي وتوقف منح الأراضي من قبل أمانة وبلديات مدن المنطقة الشرقية منذ أكثر من ٣٠ عاماً في الدمام، الخبر، القطيف والظهران.

وفي الوقت الذي أشار فيه البعض إلى وجود عوامل أخرى حدث كثيراً من عمليات تملك المساكن بالنسبة للمواطنين ومن تلك العوامل غياب المشاريع الإسكانية الحكومية على غرار ما نفذته وزارة الإسكان قبل نحو أكثر من ٢٥ عاماً عندما شيدت مجمعات سكنية في كل من الدمام والخبر والقطيف، ووزعت آنذاك على المواطنين الذين لديهم أرقام في صندوق التنمية العقارية، وهي عبارة عن مجمعات سكنية مكونة من شقق ذات مساحات مناسبة للأسرة السعودية وساهمت بشكل كبير في حل مشاكل السكن في ذلك الوقت وبنسبة كبيرة جداً.

إلا أن المطالبات بتدخل القطاع العام والقطاع الخاص أصبحت كبيرة حالياً لحل مشكلة السكن لدى المواطنين إضافة إلى عامل ارتفاع أسعار مواد البناء والتي يأتي على رأسها الحديد والذي تضاعفت أسعاره خلال الأعوام الأخيرة، كما أن غياب التمويل من البنوك بالشكل الملائم لوضع السوق ووجود عوائق كبيرة تواجه طالب التمويل العقاري سواء فرداً أو مؤسسة حد كثيراً من عمليات الاستثمار في القطاع العقاري.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المساكن المشغولة في مدن المنطقة الشرقية في عام ٢٠٠٧ نحو ٥٦٦ ألف مسكن، وذلك حسب المسح الديموجرافي الذي نفذ في ذلك العام وتحتاج المنطقة الشرقية حاليا إلى ما يوازي نصف هذه المساكن حاليا تقريبا لتلبية الطلب على المساكن.

عضو مجلس الشورى السابق والاقتصادي المعروف الدكتور عبد الرحمن الزامل أكد لـ «عكاظ» بأن المنطقة الشرقية تعاني من عدم توافر أراضٍ صالحة لبناء مساكن عليها، مشيرا إلى أنه يمكن بالتعاون فيما بين الجهات الحكومية التي لديها أراضٍ في مدن الدمام والخبر خاصة التي تقع على طريق الدمام - الرياض أن يتم بناء مجمعات سكنية تستوعب آلاف الوحدات السكنية التي ستساهم وبشكل كبير في حل نسب عالية من مشاكل الإسكان في المنطقة الشرقية، مؤكدا بأن مسألة حل مشاكل السكان في المملكة تحتاج إلى تضافر الجهود من القطاعين العام والخاص.

وكان أمين المنطقة الشرقية المهندس ضيف الله بن عايش العتيبي أكد في حديث سابق له مع «عكاظ» وجود ندرة أراضٍ صالحة للسكن في مدن المنطقة الشرقية، مشيرا إلى أن الأراضي البيضاء غير المبنية تمثل نسبة كبيرة في المدن. وخلص إلى أن ارتفاع أسعار الأراضي في المنطقة الشرقية غير مبرر مطلقا - على حد تعبيره - تبوك بين الغلاء وقلة العرض

أما في تبوك، فيرى المواطنون أن مشكلة الإسكان تتركز في أهل المنطقة والعاملين فيها، مؤكداين أن المشكلة تتركز في قلة العرض وزيادة الطلب.

وفي الوقت الذي تشهد مدينة تبوك إقبالا على الشقق والملاحق والأدوار السكنية بدأ المؤجرون برفع الأسعار حتى وصلت حاجز الألفي ريال في الشهر للأدوار في الأحياء الجديدة وتخطت حاجز الألف وخمسمائة ريال للشقق السكنية. وأرجع بعض العقاريين هذه الارتفاعات إلى ما أسموه جشع ملاك البنايات السكنية وقلة المعروض من الشقق وزيادة الإقبال من السكان ممن هم من خارج المنطقة، حيث إن المنطقة تشهد نموا تجاريا بالإضافة إلى كون المنطقة تحوي فروعاً لأجهزة عسكرية.

وبحسب إحصائية التعداد الأخيرة فإن سكان مدينة تبوك قاربوا المليون نسمة، وهذا الرقم مقارنة بالمعروض فإنه يعتبر رقما كبيرا.

ولجأت بعض الأسر إلى الاتجاه للأحياء الشعبية وذلك لمواجهة تجار الغلاء، حيث إن المناطق الشعبية تعتبر أسعار السكن فيها مناسبة ومعقولة مقارنة بالأحياء الجديدة، حيث يستطيعون التكيف والتعايش معها مع موجة الغلاء الذي تشهده أسواق المملكة بشكل عام.

ويعتبر العاملون في سوق العقار أن الأزمة ستكون أكبر لولا وجود جمعية برنامج الأمير فهد بن سلطان التي تبني المساكن في المنطقة ومحافظاتها وتزويدها بكافة الخدمات الضرورية من مرافق صحية، اجتماعية وتعليمية لغير القادرين.

الباحة والطبيعة الجغرافية

أما الباحة، فإن الأهالي يرون الحصول على أرض سكنية أمرا صعبا في ظل تكسب أفرع البلديات بقوائم الانتظار منذ ما يزيد عن ٢٠ عاما، وما زاد من هذه الإشكالية صعوبة تضاريس وجغرافية المنطقة التي تكون أغلبها وعرة وفي مواقع جبلية صعبة، وبالتالي صعوبة الحصول على مخططات سكنية، الأمر الذي دعا الأهالي إلى الزحف باتجاه الأراضي الزراعية لبناء مساكنهم، رغم أن العديد منهم لا يملكون صكوكا شرعية عدا حجج استحكام، لكنها تظل حبرا على ورق بالنسبة لأنظمة صندوق التنمية العقارية ولا يعتد بها في الحصول على قرض سكني.

وبين مصدر في صندوق التنمية العقارية أنهم تلقوا منذ عام ١٣٩٤هـ (١٤١٣٢) طلبا، تم صرف ٣٦٤٥ قرضا وما زالت القائمة تضم ١٠٤٨٧ في الانتظار، لافتا إلى أنهم يواجهون إشكالية طلبات بعض المواطنين الذين يتقدمون بحجج استحكام ومسوغات غير رسمية لا تنسجم مع تعليمات الصندوق.

من جانبه، أوضح أمين منطقة الباحة المهندس محمد بن مبارك المجلي أن الأمانة بالتعاون مع أفرع البلديات وبناء على طلب الهيئة العامة للإسكان وفرت العديد من المواقع في بعض محافظات المنطقة، في حين سلم لها موقع في مدينة الباحة تصل مساحته إلى قرابة ١٠٠ ألف متر مربع، مبينا أن العمل جارٍ لتحديد مواقع أخرى، ورأى المجلي أن من شأن هذه الخطوة المساهمة في حل إشكالية انعدام المخططات السكنية في المنطقة.

عرعر وأرض الحرس

مشكلة الإسكان في عرعر تتفاقم خصوصا مع تزايد منازل الصفيح شمالي مدينة عرعر، ورغم شروع أمانة المنطقة الشمالية خلال الأعوام الأخيرة بتوزيع عدد كبير من الأراضي تجاوز العشرة آلاف إلا أن هناك الكثير من الأسماء والطوابع التي لم تمنح بعد منذ العام ١٤١٦هـ.

وطالب عدد من المواطنين بمنح أرض الحرس الوطني لغير الممنوحين، سيما وأن موقع الأرض استراتيجي وأصبح يقع في وسط المدينة. وتتسع أرض الحرس الوطني إلى أكثر من ٤٨ ألف قطعة سكنية بحسب الإحصاءات والدراسات البلدية. وطالب المواطنون طلال الحمد وطلال المصرب وبندر المجالد بمنح أرض الحرس الوطني للمواطنين المستحقين في عرعر، مؤكدين أن المساحة كبيرة جدا ولا فائدة مرجوة منها الآن للحرس الوطني. وقال كل من سلطان الرويلي ومطلق السعد إن المساحة الحالية الموجودة لم تستغل إطلاقا، وهي أرض فضاء يراها الجميع بل إن سور الحرس الوطني الذي يرتبط بأحياء النسيم والمنصورية والضاحية وشمال المنصورية، يشكل خطرا لسكان هذه الأحياء بسبب كثرة الثعابين والعقارب، وكذلك تجميع النفايات على السور القريب من الأحياء. من جانبه، أكد رئيس المجلس البلدي في أمانة الحدود الشمالية ماجد بن صلال المطلق أن المجلس درس احتياجات المواطنين للأراضي وتوصل إلى أن أرض الحرس الوطني أصبحت وسط الأحياء وأن المساحة الفارغة فيها كبيرة جدا وبالتالي تمت التوصية على الرفع للجهات العليا من أجل الاستفادة من هذه الأرض.

حائل وتفاقم الوضع

توقف المنح وتكدس المواطنين على قوائم الانتظار لسنوات طويلة في أمانة حائل وتجاوز أعداد المنتظرين أكثر من ٧٠ ألف مواطن وببطء إجراءات الحصول على القروض العقارية التي تستمر لأعوام وتأخير وزارة الشؤون البلدية والقروية في اعتماد النطاق العمراني للمخططات الجديدة أسهم في رفع أسعار المساكن في حائل تملك أو إيجار، الأمر الذي أثر سلبا على الشباب وأصحاب الدخل المحدود في المنطقة.

وقدر عقاريون ومختصون أن نسبة عدد غير القادرين على تملك منازل في مدينة حائل تتجاوز ٦٥ في المائة، وربما تصل لنسبة ٧٥ في المائة مع القادمين من محافظات وقرى المنطقة نحو محور المدينة.

وحذر عضو المجلس البلدي تركي الضبعان الحالي من استمرار المشكلة وبقائها دون حل، مطالبا إعادة النظر في سياسات وأهداف الإقراض في الصندوق العقاري.

وطالب عدد كبير من المواطنين بتوضيح استراتيجية توزيع المنح والإسكان الجديد في حائل والتي يبلغ عدد وحدتها أكثر من ١٢٠٠ وحدة سكنية، وقال أحمد العلي وفهد الشمري نحن لا نعلم آلية التوزيع ولا نعرف كيف سيتم تطبيق ذلك، لكن أتمنى أن لا تظهر بوادر جديدة من الأزمة في حالة إعلان قوائم المنتظرين.

النمو البشري في القصيم

وفي بريدة، أصبح التملك أزمة مشابهة لباقي مناطق المملكة بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار العقار للأراضي الخام وللمساكن، مما أوجد أزمة قد تهدد رغبة المواطن في التملك بالمستقبل ورغم أن صندوق التنمية العقارية ومنذ تأسيسه منح فقط ٢٣٥٩٦ مواطنا قروضا عقارية في بريدة وحدها إلا أن القائمة تتزايد موسميا فيما أدت ندرة الأراضي الحكومية إلى تعثر تام في منح الأراضي من قبل الأمانة.

ويعود آخر منح للأراضي للمتقدمين في العام ١٤١٤/١٤١٥ هـ، فيما تطول قائمة المنتظرين بحثا عن أرض المستقبل، وركز العقاري فايز الفايزي المشكلة في بريدة إلى ندرة المعروض وتراجع عرض المخططات السكنية والنمو البشري الكبير، حيث تجاوز سكان مدينة بريدة داخل النطاق العمراني النصف مليون.

١٥٠٠ مساهم ينتظرون التصفية

المحكمة ترفض قرار التجارة ببيع مخطط البشري

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨١
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٢/Con٢٠١٠١٢٢٣٨٩٩٧٣.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

رفض قاضي التنفيذ في المحكمة العامة في مكة المكرمة قرار لجنة المساهمات المتعثرة في وزارة التجارة والصناعة ببيع مخطط «البشري»، والتي شددت على ضرورة صدور حكم قضائي بالبيع. وجاء رفض المحكمة بعد أن أحالت وزارة العدل ملف قضية مساهمات مخطط البشري على مساحة ١,٢٠٠ مليون متر مربع إلى المحكمة للنظر في بيع أرضه، وإعادة أموال ١٥٠٠ مساهم.

وأوضحت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أن أمانة العاصمة المقدسة أبلغت وزارة التجارة والصناعة بعدم إمكان فرز مساحة مساهمة مخطط البشري في مكة المكرمة، إثر مخاطبات جرت بين التجارة والشؤون البلدية لتسهيل تصفيتها، وبالأخص أن عدم فرز المساحة كان من أبرز المشكلات التي تواجه تصفية المساهمة وإعادة أموال المساهمين، إضافة إلى أنه تم الإعلان عن المساهمة من أشخاص لا يمتلكون المخطط، إذ إن «صك المخطط» باسم، و«المساهمة» باسم آخر.

من جهته، كشف لـ«عكاظ» مصفي مساهمة مخطط البشري المعين من المكتب السعودي للحاسبة عن طريق وزارة التجارة المحامي يس غزاوي عن رفض المصفين عروضاً من رجال أعمال لشراء كامل قيمة العقار بدون أرباح، مع التكلفة بإعادة أموال المساهمين التي دفعوها، موضحاً أن سبب الرفض يعود إلى اعتبارهم الخطوة إجحافاً لحقوق المساهمين الذين ينتظرون استعادة رؤوس أموالهم مع الأرباح بعد أن تضاعفت قيمة العقار عدة مرات. وقال غزاوي إنه رفع خطاباً إلى لجنة المساهمات العقارية لإيضاح المخالفات الواقعة في مساهمات المخطط، ومن تسبب في الخسائر التي لحقت بالمساهمة.

وبين مصفي مساهمة مخطط البشري أن أهم المخالفات تمثلت في استقبال مساهمين جدد في المساهمة بعد إغلاق المساهمة، وعدم تحديد حساب موحد للمساهمة، داعياً الجهات المعنية إلى إحالة المتسببين في الخسائر إلى التحقيق لمعرفة أسباب الخسارة.

وأشار المصفي غزاوي إلى أنه ينتظر وصول خطاب المحكمة العامة في مكة المكرمة إلى وزارة العدل، ومن ثم إلى لجنة المساهمات العقارية لإعادة توجيهها إلى المحكمة لحسم ملف القضية على الوجه الشرعي في الفترة المقبلة، وهو ما يعني البدء في تصفية المساهمة، وإعادة أموال المساهمين في أقرب فرصة.

وأفصحت لـ«عكاظ» مصادر عقارية عن أن موقع المخطط مرشح لإنشاء مدن خاصة بالحجاج والمعتمرين، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع سعر المخطط، وبالأخص إذا تم تطويره.

يذكر أن المساهمة فتحت قبل سنوات على أرض «خام مشاع» غير مطورة، واستقطبت أكثر من ١٥٠٠ مساهم، إذ يقع المخطط المرفوعة بشأنه الدعوى في أهم المواقع في العاصمة المقدسة بالقرب من الحرم المكي الشريف والمشاعر المقدسة.

من جهته، أبلغ «عكاظ» محامي المساهمين المستشار القانوني محمد المؤنس أن أرض «مخطط البشري» حالة خاصة، لا سيما أن الأرض ليست بالكامل مساهمة، وإنما ثلثها هو «مكان المساهمة».

وقال المستشار المؤنس إنه كان يجب ألا يكون قرار اللجنة بالبيع لاستحالة التنفيذ في ظل شيوع الملكية، وإنما المتوجب أن ترفع الدعوى على الشريك في الأرض لتخبيره إما ببيع حصته، أو أن يشتري حصة المساهمين بسعر اليوم.

وأضاف «في حال صدور حكم ببيع الأرض، فإنه يحال إلى قاضي التنفيذ لإنهاء عملية البيع». يذكر أن المحكمة الإدارية في منطقة الرياض لا تزال تدرس الدعوى القضائية المرفوعة ضد وزارة التجارة، التي يطالب فيها عدد من المساهمين في المخطط بتعويضات تصل إلى أكثر من ٣٥١ مليون ريال.

إعادة قضيتي هيئة تدريس كلية التربية إلى جامعة أم القرى

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٢/Con٢٠١٠١٢٢٢٣٨٩٩٧٥.htm>

محمد سميح - مكة المكرمة

أعادت المحكمة العامة في مكة المكرمة النظر في قضيتين مقدمتين من أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية ضد عمادة الكلية إلى جامعة أم القرى، كونها قضايا إدارية بحتة يجب حلها داخل الحرم الجامعي. وأوضح لـ «عكاظ» عميد كلية التربية في جامعة أم القرى الدكتور زايد الحارثي أن قرار المحكمة بإحالة القضية إلى الجامعة جاء بناء على أنها قضية إدارية يجب النظر فيها ضمن الشؤون القانونية في الجامعة، مشيراً إلى أن أعضاء هيئة التدريس من مقدمي الشكوى رفعوا قضيتين ضد كلية التربية في المحكمة الشرعية، نافياً أن يكون قد مثل أمام المحكمة أو الشرطة بخصوص القضايا التي رفعت ضد الكلية التي يتولى رئاسة عمادتها. وقال الدكتور الحارثي إن الكلية تعمل على اختيار الأفضل وحين يتقدم أكثر من ٣٠ متنافساً يرغبون في شغل وظائف بنظام التعاقد أو الراغبين في التمديد يتم قبول أوراقهم وفرزها، واختيار الأنسب بحسب الشروط والمواصفات الواجب توفرها.

إجابة معلبة تغلق العقل عن البحث في أي أسباب أخرى

عبارة ضعف الوازع الديني.. اتهام يسبق التفكير!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٢

<http://www.alriyadh.com/٢٢/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٧٢٦.html>

الرياض، تحقيق - أمل الحسين

نادراً ما تجد خطاباً أياً كان نوعه ومصدره يخلو من جملة "ضعف الوازع الديني" عندما يتناول أي مشكلة كبيرة أو صغيرة مجتمعية أو فردية، وهناك شبه "اتفاق غريب" على استخدام هذه الجملة في معظم الخطابات؛ رغم أن مناهجنا تحوي أكثر من ٥٠% مواد دينية، كما أن لدينا كثافة عالية في الأنشطة الدينية ما يجعل هذه الجملة في معظم الخطابات مثيرة للتساؤل وتحتاج لشرح وتوضيح، فهل هذا الاتفاق ناتج عن وعي بمضمونها وأبعادها الفكرية، أو مجرد عبارة تسويغية ووصفية يتم تداولها فقط. في هذا التحقيق سيشرح بعض المختصين هذه المقولة.

الوازع الديني وسلوك الفرد

في البداية يقول الكاتب والباحث "د. علي الخشيبان": "هناك إشكالية كبرى في استخدام مصطلح "ضعف الوازع الديني"؛ والسبب أن هذا المصطلح يستخدم في غير محله، وعند استخدامه في مجتمعنا، فهل هذا مرتبط بعقيدة الفرد أم بسلوكه؟، هذا السؤال مهم لأن كثيراً ممن يستخدمون هذا المصطلح لا يدركون الفرق بين ربط الوازع الديني بالعقيدة وبين ربطه بسلوك الفرد القابل للخطأ والصحة"، مشيراً إلى أن السلوك مسألة نسبية تحكمها ظروف المكان والزمان الذي يعيشه الفرد؛ لذلك نجد أن سلوك الفرد يخضع للواقع الاجتماعي الذي يعيشه، فعلى سبيل المثال عندما يتم تلقين الفرد بأن سلوك الكذب مخالف للدين فيجب على المجتمع أن يوفر بيئة مناسبة لتطبيق منهج الصدق، أما إذا اكتشف الفرد سواء كان تلميذاً في المدرسة أو فرداً راشداً في المجتمع أن ما يميله عليه المجتمع من تعاليم سواء دينية أو غيرها تتناقض في تطبيقها بين أفراد المجتمع، ويصبح سلوك الفرد انتقائياً؛ فإن الفرد أو المجتمع يلجأ في هذه الحالة إلى مخالفة ما تعلمه بحسب مواقفه ومصالحه، وهذا هو السبب الرئيس للارذالية التي يعيشها المجتمع بين تعاليمه وبين تطبيق هذه التعاليم؛ لهذا السبب يتضح أن استخدام مصطلح "ضعف الوازع الديني" إنما هو تبرير مباشر عن فشل مجتمعي في رسم خط التوازي بين ما يقوله وبين ما يطبقه ذلك المجتمع.

د. الخشيبان: هناك فرق بين ربط «الوازع الديني» بالعقيدة أو «سلوك الفرد»!

الهروب من المشكلة!

ويشير الكاتب "حمزة المزيني"، قائلاً: "يبدو أن التسويغ بـ "ضعف الوازع الديني" لا يعدو أن يكون هروباً من مواجهة المشكلة الأعمق التي تتمثل في القدرة على استقصاء الأسباب الحقيقية لعدم تأثير الوعظ الديني والتعليم الديني اللذين يغمران السعوديين ليل نهار، ويبدو أن المشكلة تكمن فيما يسمى بـ "الإغراق" الذي يعني أن كثرة الوعظ والتعليم الديني لا يمكن أن يتولد عنها إلا تعود الناس على هذه الخطابات، ما يجعلها عادية ولا تتجح في إثارة التجاوب معها، أما العامل الثاني الذي يبدو أنه يسهم في هذه الظاهرة فهو أن الخطاب الديني بمجمله غير مؤسس فلسفياً ما يعني أنه خطاب لفظي لا يمكن أن يقول شيئاً مهماً يتصل بعمق الثقافة الدينية المتصلة بقضايا حياتية مهمة.

الدين والسلوك

ويحدد المحامي "محمد بن سعود الجدلاني" مفهوم "الوازع الديني" قائلاً: الذي يتبادر إلى الذهن أنه الشعور القلبي عند الفرد بمخافة الله عز وجل ومراقبته، والذي ينبع أصلاً من الإيمان بالله وباليوم الآخر وما فيه من ثواب وعقاب، ولا أعتقد أنه يختلف اثنان من أتباع الديانات السماوية في أن إيمان الفرد بالله وباليوم الآخر هو الباعث الأساس على فعل الخيرات واجتناب المنكرات من الأقوال والأفعال والسلوكيات في الحياة، ومصدداً لذلك أذكر أنني قبل عدة سنوات التقيت بامرأة نصرانية متدينة كبيرة في السن وتحدثت إلي كثيراً معبرة عن استيائها من تعري النساء على الشواطئ، وقالت بالحرف الواحد: "هذا بسبب ضعف الإيمان" مع أنها تتحدث عن نساء من نفس دينها "نصرانيات"، وديننا الإسلام يمتاز عن سائر الديانات بأمور عظيمة أهمها "أنه شامل لكل تفاصيل الحياة بحيث يحكم جميع تصرفات وسلوكيات أتباعه، وينظم لها

أحكاماً ويرتب عليها ثواباً أو عقاباً في الآخرة"، فهو شريعة كاملة شاملة لا يكاد يخرج عن أحكامها أي تصرف أو سلوك للفرد من معاملات وأخلاق وأفعال .

وأضاف: "كلما ازداد تمسك الفرد بدينه كلما كان سلوكه في الحياة منضبطاً صالحاً نافعاً له ولغيره في الدنيا والآخرة، وبالعكس ذلك كل ما يصدر عن الفرد من سلوك فاسد وضار ولا أخلاقي تجاه نفسه أو غيره؛ فهو نتيجة طبيعية لضعف دينه ورقابته لربه، وهذا تماماً هو ضعف الوازع الديني، إذاً فضعف الوازع الديني يعتبر فعلاً ودون مبالغة سبباً لكل شر وفساد يصدر عن البشر، بل إن ضعف الوازع الديني يترتب عليه فساد الأرض والحياة والكون والآيات والأحاديث الدالة على هذه الحقيقة كثيرة جداً .

المزيني: العبارة «إغراق» في الوعظ و«الترهيب» والهروب من مواجهة المشاكل .. شعور قلبي

وفيما يخص الربط بين ضعف الوازع الديني وبين أن مناهج الدراسة يكاد يكون ٥٠% منها مواد دينية، قال "الجدلاني": إن زيادة الإيمان وضعفه ليس مرتبطاً فقط بالتعليم والمناهج وزيادة المعلومات لدى الطالب، خاصة في ظل طريقة التعليم الحالية التي تعتمد التلقين والحفظ أو التعليم دون التربية والسلوك والتهديب، فالإيمان شعور قلبي زيادته ونقصه ترتبط بعوامل كثيرة أعمق من مجرد العلم بالشيء وتلقيه تلقيناً جامداً، فتعليم المواد الدينية في المدارس يحتاج لعدة شروط أساسية حتى يؤدي ثماره في تعميق الإيمان منها التجديد في طريقة التعليم والابتعاد عن التلقين، وتحلي أساتذة الدين بالقدوة الحسنة حتى يتقبل الطالب منهم؛ لأنهم إذا لم يؤمنوا ويعملوا بما يقولون فلا شك أن تأثيرهم سيكون سطحياً محدوداً، والاهتمام بالعوامل الأخرى المساعدة على نجاح التعليم والتي من أهمها وأخطرها "معالجة إشكالية التناقض بين ما يتعلمه الطالب من معلومات وأحكام دينية وبين ما يشاهده في مجتمعه من معلمه وأسرته ومن هم محل قدوة من سلوكيات تتناقض ما يتم تلقيه له في المدرسة"، ولابد من مراعاة تناسب المعلومات الدينية التي يدرسها الطالب مع فهمه ومستوى إدراكه إذ هناك بعض التفاصيل الدينية والنصوص الشرعية التي تلقن للطالب في سن مبكر وهي فوق مستوى إدراكه، كما يجب التركيز على روافد زيادة الإيمان الأخرى .

استقبال غير جاد

ويقراً "د. الخشيان" هذه الخطابات التي تحوي "ضعف الوازع الديني" بمختلف مستوياتها وجهاتها، قائلاً: "إن الخطاب المجتمعي الذي يستخدم هذا التبرير لابد وأن يتنبه إلى قضية مهمة حول استخدام مصطلح الوازع الديني كشعاعة ترمي فوقها أخطاء المجتمع السلوكية والأخلاقية، بالإضافة إلى أن هذا المصطلح يعتبر مطاطاً وليس ملزماً في طرح الحلول المسببة لضعف الوازع الديني؛ فلذلك يستقبل الفرد أو المجتمع الاتهام بضعف وازعه الديني بطريقة غير جادة؛ لأن هذا المصطلح واسع ومتداخل بين قضايا سلوكية وقضايا عقديه لا يستطيع أحد أن يشرحها للمجتمع .

وقال: "إن الوازع الديني يستخدم في كثير من مجتمعاتنا بهدف تحفيز سلوك الأفراد، ولكن ذلك يحدث بطريقة سلبية ومتناقضة، بل هي محرجة للعمل الاجتماعي الإرشادي الذي يحث المجتمع ويكثف عليه التعليم في المناهج أو الخطب أو المحاضرات أو أي وسيلة أخرى...!؛ لذلك تبدو فكرة "ضعف الوازع الديني" قاصرة عن شرح مدلولها عند استخدامها عبر الوعاظ والمرشدين أو عبر المناهج؛ لأنها لا تعالج إنما هي ترمي الاتهام الأكبر على سلوك الناس وترتبط بذلك بحجم اعتقادهم، بينما الفرد يرى من ذلك السلوك، خاصة عندما يسمح المجتمع بالتناقض في السلوكيات ويكون بذلك اتهام المجتمع بضعف الوازع الديني أولى من اتهام الفرد الذي يعتبر سلوكه انعكاساً لواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه .

الجدلاني: لا يجوز أن نعلق عليها كل سلبات سلوكنا وإلا أصبحنا «سطحيين»..

ممارسات لفظية

أما "المزيني" فيرى أن ما يُعلم دينياً عندنا لا يتجاوز أن يكون معلومات سطحية عن الدين لا تلفت الانتباه ما يجعلها بعيدة عن اهتمام الإنسان المعاصر الذي يبحث عما يغني ثقافته ومعارفه، وحسب رأيه "الوعظ الديني عندنا لا يتجاوز أن يكون ممارسات لفظية قاصرة من حيث الفكر واللغة؛ لذا فالخطاب الديني عندنا سلسلة من الأوامر والنواهي التي ينفر من تكرارها الناس، والشباب خاصة، وهي تدل على تعال مفرط يمارسه القائلون على هذا الخطاب ما يجعلهم سلطة ينفر منها الناس بطبيعتهم، ويمكن أن يكون غياب الاهتمام بتعليم الأخلاق بطريقة تربوية تساعد على غرسها في نفوس الناس مصدراً آخر لمخالفة الناس كثيراً من الأخلاق الدينية والثقافية، ومن الملاحظ أن تعليم الأخلاق يقوم على الأمر والزجر ما يقيم حاجزاً مانعاً بينها وبين الناس ."

تعجب !

بينما يشير "الجدلاني" إلى أن اتفاق خطاب فئات متفاوتة في المستوى العلمي والعقلي، ويتحدون جميعاً عند نقاش أي ظاهرة سلبية بالتعبير في أسباب هذه الظاهرة بعبارة واحدة "ضعف الوازع الديني" مثار استغراب نوعاً ما . وقال: "هذا يؤكد أنهم وهم يقولون ذلك ينطلقون من قناعة مشتركة إن ضعف الوازع الديني يعتبر السبب الأول لكل صور الفساد والانحراف في السلوك البشري، إلا أنه لا ينبغي الوقوف عند هذا الحد في تحليل المشكلات والظواهر السلبية، بل قد أبالغ حين أقول لا ينبغي أحياناً مجرد الإشارة إلى هذا السبب؛ لأنه يكاد يكون سبباً عاماً شاملاً لا يجوز أن نعلق كل انحرافات سلوكنا عليه؛ لأن هذا القول يعتبر تسطيحاً وتعويضاً للأسباب الحقيقية لانحرافاتنا ومشاكلنا .
المدينة الفاضلة

وأوضح في سياق حديثه أن التركيز على هذا السبب يتعارض مع مسألتين هامتين جداً، هما: أنه لا يمكن لنا أن نحول أي مجتمع إلى مجتمع فاضل تماماً مؤمن إيماناً كاملاً لا يفعل أفرادُه أي معصية ولا خطأ أو ما يوصف بأنه (المدينة الفاضلة)، فالمعاصي بل وكبائر الذنوب وقعت حتى في عهد أكمل الناس إيماناً وفي عهد نزول الوحي على الرسول الكريم، المسألة الثانية أنه في المجتمعات البعيدة كل البعد عن الدين سواء عن دينها المحرف أو الدين الإسلامي الصحيح، بل حتى في المجتمعات الإلحادية نجد كثيراً من السلوكيات الإيجابية ذات المستوى الأخلاقي العالي والنفع للناس والحياة من الانضباط والوفاء بالوعد والصدق في القول واحترام الآخرين وحقوقهم، وغير ذلك من سلوكيات رائعة تقتقر إليها المجتمعات الإسلامية للأسف وتتحلى بها مجتمعات الغرب غير المتدين .

اتفاق الخطاب

وشدد قائلاً: "لا يليق بنا أن نركز على ضعف الوازع الديني للتخلص من الأجوبة العملية الدقيقة الواقعية لتشخيص مشكلاتنا ومعالجتها، واتفاق الخطاب من أصحاب المستويات المتفاوتة في التعبير بهذه العبارة يدل على خمول في عملية التفكير العملي والعمق في النظرة، واشتراك الكثيرين في تسطيح الأمور وتقديم الإجابات المعلقة المستقرة في العقل دون عناء البحث والتفكير والتحليل والحرص على الوصول لإجابات أكثر تحديداً ."
وختم الجدلاني تأملاته في الخطاب المحلي المثقل بكلمة ضعف الوازع بقوله: "لا أخفيك أختي أمل أنه لو لم تطرحي علي هذه الإشكالية وتتيحي لي فرصة التفكير فيها وتأملها، وكان سؤالك عن أي ظاهرة سلبية أو انحراف لكنك بادرتك الإجابة بعبارة: (ضعف الوازع الديني)!"

إعادة الفتاة الهاربة إلى بيت الطفل بمكة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٠٢٧&CategoryID=٥

مكة المكرمة: علي العميري AM ١٢:٠٦ ١٢-٢٢-٢٠١٠

قررت هيئة التحقيق والادعاء العام بالعاصمة المقدسة إعادة الفتاة الهاربة من بيت الطفل التابع لجمعية أم القرى إلى بيت الطفل بعد الانتهاء من التحقيقات معها، والتأكد من عدم تعرضها للتعذيب، وأن هروبها كان بسبب خلاف مع بعض الفتيات داخل البيت. وكشفت مديرة مؤسسة رعاية الفتيات بالعاصمة المقدسة حفصة شعيب أن هيئة التحقيق والادعاء العام أمرت بإعادة الفتاة إلى بيت الطفل بعد الانتهاء من التحقيق معها، مبينة أنها كتبت للقائمت على بيت الطفل لإرسال مندوبات لتسلم الفتاة. وأشارت إلى أنها جلست مع الفتاة وسألتها عن أسباب هروبها من السكن، حيث أكدت أنها لم تتعرض لأي تعذيب، وإنما كان هناك خلاف مع الفتيات اللاتي كن يسكن معها في الأسرة لأن النظام المعمول به في بيت الطفل هو نظام الأسر كل مجموعة من الفتيات يطلق عليهن أسرة، ويسكن سوياً ومن الصعب تغيير الأسر عند رغبة كل فتاة. وأضافت شعيب أن الفتاة في عمر المراهقة، ومن الطبيعي أن تصدر منها بعض التصرفات التي تصدر من البنات اللاتي في سنهن، لافتة إلى أنها ستعود إلى سكنها بعد أن أفتحت بذلك.



طالبات "نورة" ينتقدن مجمع الأمل لرفضه علاج بعض المرضى

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٠٢٧&CategoryID=٥

الرياض: وفاء أحمد AM ١٢:٣٧ ١٢-٢٢-٢٠١٠

انتقدت طالبات من جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن خدمات " مجمع الأمل للصحة النفسية " بسبب رفضه تسلم العديد من الحالات، والاعتذار لأعداد أخرى من المرضى بحجة عدم وجود أسرة كافية، وتساءلن "أين يتوجه المريض إذا لم يستقبله مستشفى الأمل". جاء ذلك في مداخلات للطالبات خلال اليوم الثاني من فعاليات "الملتقى الإرشادي للتوعية بأضرار المخدرات" الذي ينظمه القسم النسوي بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالرياض بعنوان "يدا بيد نقضي على المخدرات" بالتعاون مع جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في مقر الجامعة بالرياض. وبررت الأخصائية الاجتماعية في "الأمل للصحة النفسية" هدى بخاري، اعتذار المجمع عن استقبال بعض الحالات لعدم وجود أسرة كافية، وأكدت أنه يحتوي على ٦٠٠ سرير فقط لجميع سكان منطقة الرياض، مشيرة إلى أن المجمع طالب وزارة الصحة بسعة إضافية إلا أن الوزارة لم تتجاوب مع تلك المطالب. وكشفت أن الرفض يأتي أحياناً بسبب عدم تعاون بعض الأسر مع أبنائها المتعافين من الإدمان، مما يؤدي إلى إنتكاسة المريض وتابعت "قد تصل عودة بعض المرضى للإدمان بعد العلاج لأكثر من ٢٠ مرة". وأشارت بخاري خلال ورقتها التي حملت عنوان "علاج الإدمان وسبل مساعدة ضحاياه" إلى وجود "بيت منتصف الطريق" الذي يؤهل المتعافين، حيث يبقى التأهيل مدة ٦ أشهر، شهران منها يكون خلالها المريض في عزلة عن العالم الخارجي تحت عناية المركز، وشهران يفتح أمامه المجال لزيارة أسرته وذويه فيما يتوجب عليه المبيت في منزل " منتصف الطريق"، بعدها يعود للمبيت في منزل أسرته.

في حين استعرضت أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بالجامعة الدكتورة نورة الشهري عبر ورقتها حرمة كل المسكرات واستدلت على ذلك بتحريم الخمر وبقصص من التاريخ تلتها جوزاء المطيري المحاضرة في كلية الصيدلة بالجامعة.



المرأة خائفة من "نكران الجميل" والزواج عليها وتهرب "أبو العيال" من المسؤولية!

رجال يمدون أيديهم إلى زوجاتهم.. مساعدة يا محسنين

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٢

<http://www.alriyadh.com/٢٢/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٥٤٦.html>

تبوك، تحقيق - بسمة الشامان

قد يحتاج الزوج إلى مساعدة زوجته مادياً في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها، لكن نجد كثيراً من النساء يخشين من الإقدام على تلك الخطوة؛ خوفاً من تعود زوجها والاعتماد عليها في المصاريف، وأحياناً احتياجات المنزل والأولاد، كما يخشين أيضاً من "انقلاب أزواجهن" عليهن إما بنكران الجميل، أو الزواج عليهن، أو سلب وضياع حقوقهن.. والسؤال: ما حدود مساعدة المرأة لزوجها؟، وما توقيتها؟، وكيف تضمن حقوقها؟. الإجابة في سطور التحقيق التالي:

كذب ونكران
في البداية تقول "أم نواف": سحبت قرضاً لإخراج زوجي من السجن بحثاً عن حياة مستقرة لي ولأبنائي، بل وأوكلت لنفسني مصروف المنزل وإيجاره حتى ينتهي من تسديد ديونه، لتشارك معاً في شراء منزل كبير طالما حلمنا بامتلاكه، ولكنني لاحظت كثرة "سفرات" زوجي الخارجية؛ بحجة ذهابه مع أحد أصدقائه للعلاج فلم أبال، مضيفة: "عشر سنوات وهو يستغني، فلم يسدد ديونه وباقي مرتبه يصرفه على متعته من السفريات وشراء السيارات"، متأسفة على أنها قصرت كثيراً في حق والدها، وحرمت نفسها من معظم اهتمامات بنات جنسها، من لبس وماكياج ومجاملات، حيث لم تجد سوى الكذب والنكران للجميل من زوجها.

زوج مكابر: «ما بقي إلا حرمة تصرف علي!»

أدوار الرجل

وتوضح "أم رقية" أنه في وقتنا الحالي تجبر المرأة نفسها على القيام بدور من أدوار الرجل المعروفة وهي "النفقة"، وذلك تحت وطأة الغلاء، وقلة الرواتب، فتجد نفسها تقوم بجميع ما يحتاج إليه المنزل من أثاث ولبس للأبناء وحتى للزوج، بل ونجدها تتكفل بـ "ولائم" العشاء الخاصة بزوجها، مشيرة إلى أن ما يخفف على المرأة ذلك، هو وجود زوج متفهم ومقدر لما تقوم به، معوضها عن ذلك بحياة أسرية سعيدة لا يحتاج إلى جلبها المال!

قناعة ذاتية

وتضيف "أم خالد" أن راتب الزوجة لها ومن خصوصياتها، فلا يحق للرجل أن يأخذ منه شيئاً إلا بطيب خاطر منها، مؤكدة أنه من غير اللائق برجل أن يحاول إجبار زوجته أو الضغط عليها بطريقة ما، كي يحصل على ما يريد من المال، بل يجب أن يكون ذلك من قناعة ذاتية لها، فكثيراً ما نجد استغلال الأزواج لراتب زوجته بطريقة تعسفية، لدرجة أنه ليس لها الحرية في أن تتصرف كيفما تشاء فيه.

أثق بزوجي

وتعلق "هويدا" قائلة: لا أرى أي مشكلة في مساعدة المرأة لزوجها مادياً، بل أراه واجباً عليها، فأنا معلمة وزوجي كذلك وبطاقة الصراف الخاصة بي معه، له كامل الحرية بالتصرف فيها، مضيفة: "أنا أثق به وبعقله الرشيد، حتى مصروفي اليومي أتسلمه منه، والله الحمد نعيش حياة هادئة بعيدة عن المشاكل، بل إنه مقدر تماماً لما أفعله، وإذا أقدمنا على شراء أي عقار، فإنه "يُدُون بالمحكمة اسمي واسمه ضمناً للحقوق مستقبلاً".

سارة: على هونك.. «ما خليتوا لنا شيء يا الطفاري»

شكرني بـزوجة ثانية

وتقول "سارة": تـؤرقني حالتي مع زوجي، فأنا موظفة وأجد من زوجي الاستغلال الكبير لراتبي في أدق المصاريف، وكأنني الرجل وليس هو، مؤكدة أنها تعيش في مجتمع يفرض عليها الخضوع للزوج، مضيفة أنها ساعدت زوجها كثيراً، فما كان شكره لها إلا زوجة ثانية تشاركها حياتها، ذاكرة أنها مسؤولة عن مصروفها ومصروف بيتها، وهو مسؤول عن بيته الآخر .

أهلي وأهله شهود

أما "أريج" فتقول: لا أفضل ارتياح الرجل مادياً، فأنا أتخوف كثيراً من مساعدته، وأتـحجج دائماً بمساعدة أهلي، ولا أتـحمل إلا العبا الضئيل من متطلبات الأبناء، أما احتياجاتي وخدمتي ومواصلاتي سواء للعمل أو السوق فهذه مسؤوليتي، مضيفة: "أطمح لامتلاك عقار يدر علي دخل آخر، وفي حال طلب مني زوجي المشاركة، فسأخبر جميع أهلي وأهله كي يكونوا شهوداً عليه في حال تنكر لذلك ."

تـخطيط للدخار

وتعلق "أم سماح" أن الحياة الزوجية مشاركة بين الزوجين مادياً ومعنوياً، وما تقدمه المرأة من مساعدة مادية لزوجها لن تقلل من رجولته كما يظن الأغلبية، فمتطلبات الحياة هذه الأيام لن يستطيع الرجل تلبيتها جميعاً، ما قد يسبب المشاكل والاضطرابات الأسرية، مضيفة أنه لو تحملت المرأة عبئها وعبئ أبنائه وتركت لزوجها الإيجار وجزء من مصروف المنزل لكان ذلك الأفضل، مشددة على ضرورة أن يخططوا للدخار معاً لتوفير سكن خاص، والاستمتاع بالسفر في الإجازات، حيث يبقى الأساس في التعامل التفاهم وهو سر نجاح أي حياة .

أفكاره متـحجرة

وتضيف "أم عبدالرحمن": زوجي أفكاره متـحجرة ينظر لموضوع المادة بشكل حساس، فهو لا يرغب في وظيفتي، ولا يرى لها أي داع، ودائماً ما يطالبني بتركها، رغم أن وضعه المادي ضعيف، ومع ذلك فهو لا يسمح لي بشراء أي شيء أطمح إليه، كتأثيث المنزل أو شراء التزامات أبنائي من أرقى الماركات، إلى جانب رفضه الاستعانة بخادمة تريـحني ووالدته من أعباء المنزل أثناء تواجدي في العمل، مضيفة: "عندما أناقشه في كل هذه الأمور يقول: ما بقى إلا حرمة تصرف علي .!!"

حدود مادية

أما "ليلي" فقد كان لها رأي مغاير فتقول: لا يجب على الزوجة التهاون والتقليل من دور زوجها في النفقة، فحينما نقوم نحن النساء بحسن نية بمساعدة الزوج والتخفيف عنه، ما يلبث حتى ينسلخ تماماً عن القيام بمتطلباته، فهذا دوره كرجل ويجب عليه تولي ذلك والعمل بكل ما يستطيع كي يوفر لأسرته استقراراً مادياً، ناصحة الزوجات بوضع حدود مادية بينها وبين أزواجهن وعدم تجاوزها .

حسن العشرة

وتقول "فاطمة": لا بد للمرأة التي سمح لها زوجها بالعمل أن تتحمل بعضاً من مصاريف بيتها، إضافة إلى تأمين بعض الكماليات والأمور الزائدة مراعاة لزوجها، معتبرة ذلك من حسن العشرة، مشيرة إلى أن هناك زوجات لا يدفعن من راتبهن ولا ريال، وهذا ما يوغر قلب أزواجهن عليهن، ويسبب توتراً في حياتهن الزوجية.

توضيح من السفير السعودي في ماليزيا: تابعنا حالة ابنة المبتعثة الصحية وطلبنا توفير تكاليف علاجها أو نقلها للمملكة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٢
<http://www.alriyadh.com/٢٢/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٧٠٩.html>

سعادة الأستاذ تركي بن عبدالله السديري سلمه الله ..

رئيس تحرير جريدة «الرياض»

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

بالإشارة إلى الخبر المنشور في جريدتكم الغراء بعددها رقم (١٥٥١٣) وتاريخ ١٤٣٢/١/٨ هـ بشأن مناشدة مبتعثة سعودية لعلاج ابنتها بإحدى المستشفيات المتخصصة في ماليزيا، وتعليقات القراء الكرام حول ذلك، تود سفارة خادم الحرمين الشريفين في كوالالمبور أن توضح حقيقة ما جرى والذي تم تجاهله بالخبر المذكور. فما حصل أن حالة ابنة الدارسة السعودية كانت محل اهتمام سفارة خادم الحرمين الشريفين منذ الساعات الأولى لوقوع الحادث (وهذا من واجبها) وزارها في تلك الأثناء سفير المملكة ورئيس قسم الشؤون الإعلامية ورئيس قسم السعوديين للاطمئنان على الطفلة إثر حادث دهس بدراجة نارية كان يقودها أحد الماليزيين مما سبب لها إصابات مختلفة، نقلت على إثرها لمستشفى (Gleneagles Intan) الذي ما زالت تتلقى العلاج به. وفي هذا الصدد قامت السفارة بدورها بمخاطبة الجهات المسؤولة بالمملكة من أجل توفير تكاليف علاج الطفلة أو نقلها للمملكة لاستكمال علاجها .
أمل من سعادتكم اتخاذ ما ترونه مناسباً حيال نشر مضمون رسالتي .
وتقبلوا أطيب تحياتنا .
السفير محمد رضا أبو الحمائل

في تعقيب على خبر الرياض العميد المقبل: يحق للمرأة امتلاك السيارة وتحديد اسم المستخدم يمنع تسجيل المخالفة عليها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٢
<http://www.alriyadh.com/٢٢/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٦٥١.html>

سعادة رئيس تحرير جريدة «الرياض»..»

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أشكر لسعادتكم حرصكم الدائم على التوجيه والمتابعة لمنسوبيكم بمتابعة الأحداث على كافة المستويات والتي باتت اليوم سمة ملازمة لجريدة «الرياض».

وحرصاً على توضيح بعض الأمور فقد طالعت يوم أمس في جريدتنا الغراء في الصفحة الأخيرة خبراً تحت عنوان «المرور» يربط امتلاك المرأة للسيارة بموافقة ولي أمرها . للمحررة أسمهان الغامدي ومرفق مع الخبر صورتنا الشخصية .

وهنا أود أن أشير إلى أن نظام المرور يتيح لكل من يحمل هوية وطنية وليس قاصراً أن يسجل المركبة باسمه ليكون هو المالك وفقاً لرخصة السير وفي هذه الحالة تسجل كافة المخالفات على المالك حتى وإن استخدمها شخص آخر لأن اسم المستخدم لم يتم تفعيله وفي حالة تم تفعيل اسم المستخدم وتم تحديث بياناته في سجل المعلومات فإن كافة المخالفات سيتم تسجيلها على المستخدم الفعلي حيث تنص المادة ٢/٩ من اللائحة التنفيذية لنظام المرور على الآتي: (يبقى مالك المركبة المسجلة باسمه في سجلات إدارة المرور مسؤولاً عن دفع الرسوم المستحقة على المركبة وما يترتب عليها من التزامات ويمكنه العودة بما دفع على المالك الجديد) وهنا لم يحدد ذكراً أو أنثى .

وهذا الأمر هو المعمول به في كافة الأقسام المرورية ويتم بموجبه التعامل مع جميع المواطنين لأن حقوق الملكية لا تقتصر على جنس دون غيره، وفي حالة كان قاصراً أو قاصرة فإنه يشترط موافقة ولي الأمر موافقة خطية واستيفاء كافة الاشتراطات المطلوبة مرورياً دون النظر إلى أي إجراءات تتطلبها وكالات السيارات. فالنظام المروري والإدارات تعمل وفق ما ينص عليه النظام .

شاكراً ومقدراً لكم تعاونكم .

أخوكم

مدير مرور منطقة الرياض

عميد: عبدالرحمن بن عبدالله المقبل

العمالة الوافدة: ملف التناغم الاجتماعي

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=٣٥٨٤>

محمد حسن علوان

ملف التناغم الاجتماعي ليس مطلباً حقوقياً حالماً بل ضرورة اقتصادية ملحة، فالعامل الذي يشعر بالمساواة الحقوقية والأمان الوظيفي والانتماء الاجتماعي ترتفع معدلاته الإنتاجية أضعاف ما يمكن أن تجبره عليه التهديدات بالاستبدال العمالة الوافدة تشكل قيمة مضافة ذات أهمية كبرى، والسعودية تتمتع بها بشكل تنافسي بسبب الإطار القانوني والاقتصادي الذي جاءت به. وليس أدل على هذه القيمة المضافة من سرعة انتقال السعودية عبر مراحل البناء والتنمية في ظرف عقود قليلة، وهو ما لم يكن من الممكن تحقيقه لو اعتمدت السعودية على مواردها البشرية المحلية فقط لضخامة الطموح وقلة الإمكانيات. ولكن الظروف تتغير، والماكينة الاقتصادية تزداد تعقيداً، وما تتطلبه مراحل التأسيس ووضع البنى التحتية من موارد وأطر قانونية واقتصادية يختلف عما تتطلبه مراحل التكامل الاقتصادي والمرونة التجارية مع العالم. فلم يعد ثمة اقتصاد بوسعه النمو بمعزل عن العالم حتى لو اختزن في داخله ما يكفي من الموارد والقدرات. واليابان تدلل على ذلك بوضوح باعتبارها واحدة من أكثر الدول اعتماداً على المورد البشري الياباني وحده دون غيره في مراحلها الأولى من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الألفية قبل أن تدخل بعد ذلك في دوامة من الصعوبات والعوائق أدت إلى تدهور معدلات نموها الاقتصادي في السنوات الأخيرة. كثيرون عزوا ذلك إلى مشكلتين أساسيتين وقع فيهما اليابانيون. الأولى اقتصادية، وهي انكفاء السوق اليابانية على ذاتها، والثانية اجتماعية، وهي صعوبة الاندماج مع المجتمع الياباني. فاليابانيون الذين ملأت منتجاتهم أسواق العالم دأبوا على وضع قيود حمائية صعبة على أي منتج عالمي يدخل اليابان لمنع من منافسة الشركات اليابانية في الداخل. اليابانيون وضعوا السوق الدولي نصب أعينهم منذ بداية نهضتهم الاقتصادية، ولكنهم سلكوا إلى ذلك طريقاً واحدة فقط وهي تصدير بضائعهم إلى العالم، وحماية سوقهم من بضائع العالم. ولربما كانت هذه الاستراتيجية ناجحة في البدايات ولكنها لم تعد مجدية اليوم. كذلك فإن المجتمع الياباني من أصعب المجتمعات اختراقاً وأكثرها تعنتاً في قبول الآخر. هذا لا يعني أنه مجتمع عنصري بالضرورة، ولكنه شديد الاعتداد بكيونته العرقية حتى إن ثمة كوريين يعيشون في اليابان لأربعة أجيال متعاقبة وما زال اليابانيون يعدونهم غرباء، وإن حملوا الجنسية وتحدثوا باللسان وانغمسوا في الثقافة.

الاقتصاد الياباني على حجم مقدراته ومكتسباته مضطرب اليوم إلى هذا التغيير الصعب (اقتصادياً واجتماعياً) من أجل البقاء على قيد المنافسة، ولا سيما قد أزعجهم الصينيون من المرتبة الثانية بينما ما زالت دول أخرى تتربص بالمركز الياباني مثل الهند وألمانيا والبرازيل، فطفقت اليابان تحت ضغط المنافسة الحادة تستقدم العقول الأجنبية لتدوير عجلة الابتكار من جديد، وتخفف من قيود الاستثمار الأجنبي لتدوير عجلة التنوع والمنافسة. إذا كان هذا الاقتصاد الهائل قد اضطر إلى ركوب الصعب الذي لم يتوقع أن تجبره الظروف عليه فإنه من باب أولى للاقتصادات الواعدة مثل السعودية أن تعي أهمية هذه التحديات التي عرقلت اقتصادات أكبر وأعرق مثل الاقتصاد الياباني، فتبدأ من حيث انتهى الآخرون حتى لا تصطدم بما اصطدموا به. صحيح أن السعودية فتحت سوقها لبضائع العالم ولكن بضاعتها في المقابل، باستثناء النفط ومشتقاته، ليس لها أي ذكر في أسواق العالم، وهذه حالة شبيهة بالمشكلة اليابانية الأولى بشكل معكوس. أما المشكلة اليابانية الثانية فتتطلب علينا إلى حد كبير رغم الملايين من العمالة الوافدة التي تعيش بين ظهرانيها، ولكننا عجزنا أن نستخلص منها أكثر من الفائدة المباشرة المتمثلة في خفض التكلفة متجاهلين الفوائد غير المباشرة التي بدأت أهميتها تتزايد في ظل الاقتصاد العالمي، وهي فوائد لا تتحقق إلا إذا تمكنا من التعامل مع الملفات الثلاثة الأساسية: التناغم الاجتماعي، والسياسات الاقتصادية، والمرونة الثقافية.

ملف التناغم الاجتماعي ليس مطلباً حقوقياً حالماً بل ضرورة اقتصادية ملحة، فالعامل الذي يشعر بالمساواة الحقوقية والأمان الوظيفي والانتماء الاجتماعي ترتفع معدلاته الإنتاجية أضعاف ما يمكن أن تجبره عليه التهديدات بالاستبدال (الخروج النهائي). ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من العمالة الوافدة في السعودية تكون السعودية محطتها الأولى، بينما

محطتها الثانية هي دول المهجر مثل أميركا وكندا وأوروبا. هذا يعني أن مرحلة (اكتساب) الخبرة تتم في السعودية، ومرحلة (تطبيق) الخبرة تتم في دول أخرى يضمن فيها العامل مستقبله ويتحقق له فيها انتماؤه. وهذه خسارة تراكمية يتعرض لها الاقتصاد السعودي بشكل دائم، وليس بوسعه تعويضها إلا باستقدام كفاءات أجنبية باهظة التكلفة بينما كان بوسعه الاحتفاظ بالكفاءات المهاجرة بتكلفة أقل وبيع بعض التغيرات الأساسية في ملف (التناغم الاجتماعي) تجعل العامل يشعر بنفس مستوى الأمان المستقبلي الذي يشعر به في دول المهجر. وهو بالتأكيد محق في أن يبحث عن مكان آمن للعيش، يحافظ فيه على ما كدح من أجله وما سيبقيه لأبنائه، ولا يظل تحت رحمة كفيل يحق له إنهاء خدماته في أي وقت. إن التنويه بأهمية جعل المجتمع السعودي مكاناً آمناً للعامل الوافد هو أهم من توضيح كيفية ذلك. لأن الكيفية ليست معقدة بل يتم تطبيقها في دول كثيرة في العالم، ومنها ما هو قريب جداً من ظرفنا الثقافي والاجتماعي. إلغاء نظام الكفالة، ومنح حق الإقامة الدائمة، هو بداية الطريق الذي لا ينتهي بالمساواة في الفرص والحقوق والرعاية الاجتماعية. باختصار، أن يشعر الوافد بديمومة حياته في السعودية... تجعله يزرع فيها من جهده وخبرته وماله ما لم يكن ليفعله لو أنها ظلت دائماً محطة مؤقتة في حياته المهنية. وهذه قيمة اقتصادية مركبة ومضافة التفتت إليها دول المهجر من زمن طويل، فاهتمت بملف التناغم الاجتماعي لتجني من ورائه نمواً اقتصادياً هائلاً، وبدأت بعض دول الخليج تسير على نهجها. وإذا ظن البعض أن إشراك العامل الوافد في حقوق المواطن يؤدي بالضرورة إلى نقص نصيب المواطن، فلعل المقالة القادمة عن ملف (السياسات الاقتصادية) تفنّد هذه النظرة البسيطة، وتثبت العكس تماماً.

عندما يصبح مفهوم الأمن الإنساني بديلا عن حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ م
http://www.aleqt.com/١٧/١٢/٢٠١٠/article_٤٧٩٧٤٧.html

جهاد المحيسن

على الرغم من أهمية التعاون الدولي الإنساني، وأهمية أن تولي دول العالم أجمع جزءا من سياساتها لقضايا الإنسان العالمي، إلا أن هذا الجانب كان محل هواجس أمنية لدول ومجتمعات مختلفة خاصة عندما يأتي هذا الاهتمام في إطار وبعد سياسي، ولهذا ينظر مثلا بتوجس لمختلف الاهتمامات الأمريكية بقضايا الإنسان على مستوى دولي منذ أن دخل مفهوم حقوق الإنسان والإصلاح والديمقراطية ضمن أدبيات السياسة الخارجية، ومع ذلك تزداد الحاجة لجعل مفهوم الإنسانى خاليا من الأبعاد السياسية .

من المسلم به أن الأمن كمنظومة من المفاهيم لم يعد في مستهل القرن الـ ٢١ يشتمل في تعريفه على النواحي العسكرية، بل هو مفهوم يتجاوز الدولة وأمنها إلى الأفراد وأمنهم الإنساني ومسارهم والتنموي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . ولكن يبقى السؤال مفتوحا: ما المسافة الفاصلة بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني والأمن بمفهومه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؟ وهل يمكن تحقيق الأمن بمفهومه الواسع لردم الفجوات التي تعوق تقدم مجتمعاتنا وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه؟ وهل يمكن أن تتم معالجة التوترات القائمة والكامنة فيه دون أن يكون مفهوم الأمن الإنسانى مدخلا جديدا للتدخل في سيادة الدولة الوطنية؟ تلك الأسئلة وغيرها الكثير من المسلم به أن الإجابة تستدعي البحث في ما وراء ذلك المفهوم، ولعل بعض الإجابات التي قدمها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية العربية عام ٢٠٠٩، والذي جاء بعنوان "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، تقدم بعض الإجابات لكثير من الأسئلة التي تطرح، ولعل أهم ما فيه الحديث عن أن انعدام العناصر الأساسية لأمن الإنسان بدءا من الحصول على المياه النظيفة والتحرر من الجوع، إلى غياب الديمقراطية وضعف سيادة القانون، هي التي تحرم سكان الدول العربية من قدرتهم على استخدام كل طاقاتهم الكامنة !

وهذا الأمر على حقيقته يشكل المدخل الناعم لكثير من القوى الغربية للتدخل في شؤون الدول والأفراد، ولذلك تقتضي مصلحة الدولة الوطنية الالتفات إلى أهمية التعامل مع القضايا التي يطرحها مفهوم الأمن الإنسانى بكثير من الحكمة والتبصر لمواجهة الأجندات السياسية التي يمكن أن يحملها مروجو هذا المفهوم. الكل أصبح على يقين تام أن كثيرا من القضايا التي تطرح في قضايا حقوق الإنسان وقضايا الأمن الإنسانى لاحقا، هي عناصر رئيسة للتدخل في الأمن الوطنى للدول .

بناء على ما سبق، فإن الفرد يشكل العنصر الأساسى في فهم وتحليل مفهوم الأمن الإنسانى، ويؤسس على ذلك أن أمن الدول على أهميته ليس وحده الكفيل بتحقيق أمن الأفراد. وإذا ذهبنا إلى أبعد من ذلك، فإنه في بعض الحالات تفقد الدول مبررات وجودها وتتحوّل ضد أمن مواطنيها. بناء على ذلك كله تطور مفهوم الأمن الإنسانى لدمج الفرد في مجمل العملية الأمنية، وذلك من خلال التركيز على تحقيق أمن الأفراد داخل وعبر الحدود، بدلا من التركيز على أمن الحدود ذاته وتحقيق أمن الأفراد، الذي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول. وهذا بحد ذاته تطور يستدعي النظر إلى ضرورة أن تحصن الدولة الوطنية جبهتها الداخلية وتعزز مفهوم الأمن الإنسانى وحقوق الإنسان لدى مواطنيها، وتجعله حقيقة على أرض الواقع حتى لا يستغل هذا الأمر لزعة أمن الدولة . ويمكن النظر إلى مفهوم الأمن الإنسانى على كونه يخطو خطوة أبعد من مفهوم حقوق الإنسان، وذلك فيما يتعلق بكون مفهوم حقوق الإنسان في أغلب الأحيان يأخذ شكل المطالبات القانونية ممثلة في ضرورة توافر تشريعات قانونية كفيلة بوضع التزامات محددة تجاه حقوق بعينها كاتفاقيات حقوق الطفل، أو المرأة، أو اللاجئين، وغيرها من الاتفاقيات القانونية سواء أخذت الطابع العالمى أو الإقليمى، إلا أننا نجد مفهوم الأمن الإنسانى يخطو خطوة أبعد نحو التركيز على الإصلاح المؤسسى، فمفهوم الأمن الإنسانى يركز على كيفية إصلاح المؤسسات القائمة والمعنية بتحقيق أمن الأفراد أو إنشاء مؤسسات جديدة كفيلة بهذا الأمر .

من جملة المعطيات السابقة حول مفهوم الأمن الإنساني، يمكن فهم النقاط الواردة في تقرير التنمية البشرية الذي سلط الضوء على واقع المنطقة السياسي والاقتصادي والاجتماعي غير العادل، والصراع على السلطة، وتوزيع الموارد على فئات معينة من المجتمع، وفي بعض الحالات التدخل العسكري الخارجي، كأهم العوائق التي تهدد أمن الإنسان العربي الذي وصفه التقرير بأنه شرط مسبق لتحقيق التنمية البشرية .

وثمة عديد من التدابير الواجب اتخاذها والتي يمكن من خلالها تجذير أمن الإنسان في العالم العربي بما في ذلك الضمانات العالمية لحقوق الإنسان والحريات وخصوصاً حقوق المرأة، وحماية البيئة، ومعالجة الفقر والجوع، وتوسيع الخدمات الصحية، وإنهاء الاحتلال والتدخلات العسكرية التي تتسبب في معاناة الإنسان وتقضي على التنمية الاقتصادية. ولكن من اللافت للنظر في الواقع الاجتماعي والسياسي في عالمنا العربي، استمرار اللثنائيات في الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي. وهذه اللثنائيات تشكل مكوناً أساسياً من مكونات تلك الثقافة، حيث يصعب الفصل بينهما بحكم هذا التكوين اللثنائي البعد، ولعل من أبرز السجلات الدائرة في هذا السياق الحديث عن تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي لمصلحة اقتصاد السوق الذي يطرح الآن كمفهوم وأيدولوجيا وفي السياق ذاته، ونحن كجزء من هذا العالم دخلنا كذلك في هذا السجل في محاولة للتصنيف أين نقف نحن من ذلك السجل؟ وهذا بدوره ينعكس على قدرة الدولة على القيام بدورها في تحقيق مسار التنمية الإنسانية ويعالج التوترات القائمة فيه، ويجعل من الشراكة مع مجتمعاتها طريقاً يحفه كثير من المخاطر التي تؤكد عمق الأزمة بين الدولة والمجتمع، وتجعلها عرضة للتدخل الخارجي .

وبرزت الأسئلة التي تحاول أن تفسر طبيعة التغير الذي حدث في المشهد الجديد لشكل الدولة، وأصبح هناك خلل بين طرفي المعادلة (الدولة - المجتمع)، وهذا الخلل لا يعترف به مؤيدو هذا الاتجاه في دور ووظيفة الدولة، بل إنهم يعتقدون أنه الوصفة المثالية والدواء الناجح للمشكلات التي تعانيها البشرية - خصوصاً بلدان العالم الثالث التي تئن تحت وطأة التخلف والفقر والمرض والجوع والامية والتسلط والتبعية وغياب القيم الإنسانية التي تضمن الحد الأدنى من كرامة الإنسان !

وبالضرورة أن تلك الوصفة التي تبرر تخلي الدولة عن مجتمعتها وتجعل دورها حكراً على معالجة القضايا الأمنية، لا تتفق ووجهات النظر الأخرى التي ترى أن تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي سيقوض أركانها، وذلك وفقاً للنتائج الملموسة لتجربة بلدان الأطراف التي ارتهنت لدول المركز، وأخذت بمفهوم اقتصاد السوق الذي فكك البنية الاجتماعية والسياسية للدولة، ما أسهم في تفاقم المشكلات الاجتماعية فيه وزيادة التوترات، وأسهم في انقسام المجتمعات وفق منظومتها القبلية والطائفية والإثنية .

وذلك يستدعي منا الوقوف قليلاً لفحص هذا المفهوم لمعرفة قوته في واقعنا السياسي والاقتصادي الذي نعيشه، ومعرفة آثاره الكبيرة في نمط حياة المواطن العادي وفي الدولة بحد ذاتها. بعد نصف قرن من تدخل الحكومات في حركة السوق، قامت الشركات الاقتصادية الكبرى بمساعدة من الحكومات الرأسمالية بإعادة النظر في سياسية التدخل الحكومي، وعمدت تلك الشركات إلى إلغاء سياسيات التدخل الحكومي التي تعدل من حدة سيطرة السوق على حياة المجتمع .

من خلال جملة من السياسات أولها: تحرير أسعار جميع السلع (منتجات وخدمات) من أي ضوابط خارجية عن حرية السوق ومعادلة العرض والطلب، حيث استطاعت قوانين السوق أن تجعل من سير تحرير الأسعار ينفذ بشكل مباشر إلى قطاع الخدمات الذي يعد أهم حصون الدولة في أي مجتمع. وشمل تحرير الأسعار في بعض البلدان الخدمات العامة كالتيعليم والصحة والنقل، وكذلك بعض الخدمات التي تقدمها الدولة جزئياً أو كلياً، أو السلع التي تدعم الدولة أسعارها .

ثانيها: الخصخصة وهي عملية نقل ملكية مؤسسات الإنتاج وبعض السلع والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، الأمر الذي يستلزم القيام بتعديلات دستورية لإلغاء ملكية المجتمع، تلك الملكية العامة المصونة دستورياً (الثروات الجوفية، الأملاك العامة والمشاعة).

وثالثها: إعادة النظر في دور الدولة، عبر إلغاء دورها في المهام الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها الحكومات، وذلك عن طريق تخفيض وإلغاء السياسات والبرامج الاجتماعية، أي تلك الإجراءات التي تؤدي إلى تخفيض وإلغاء ما تقدمه الدولة والمؤسسات الاجتماعية من مساعدات للمواطنين فيما يعرف باسم الحماية الاجتماعية للمجتمع. ويكون ذلك بتفكيك وتعديل وإزالة المؤسسات أو القوانين التي تقوم بدور تنظيم شروط العمل. وتعتبر الليبرالية الجديدة أن توسيع الأسواق وجعلها ميداناً عالمياً متحرراً من القيود القومية وحدود الدول، يستلزم إعادة النظر في دور الدولة أيضاً .

وبالتالي يجب التحرر من كل السياسات التي تعوق حرية توسيع الأسواق وتطويرها، من خلال سلسلة من الإجراءات كإلغاء الحواجز الجمركية واعتماد سياسات الأجواء المفتوحة، وللفت للنظر في هذا النهج أن قوة اقتصاد السوق أبقت

على عاتق الدول ضرورة التدخل في ميدان محدد وهو تأمين البنية التحتية اللازمة لتطوير حركة السوق من طرق، موانئ، مطارات وبنى تحتية متكاملة لتسهيل حركة تلك الشركات .

وبسطة كبيرة لرأس المال الدولي فيما يعرف بسياسة التثبيت والتكيف الهيكلي تحت عنوان الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لم يعد من صلاحية الدول التي رضخت لشروط المؤسسات المالية والدولية والدول المانحة للقروض، أن تصنع القرار الاقتصادي أو تتدخل في السياسات الاجتماعية لبلدها وجرى التدخل لفرض تصورات المنظمات المالية الدولية مثل البنك الدولي وبنك الأعمار ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية، والدول الغربية المقرضة فيما يتعلق بسياسات الأجور والإعانات وتقليص الميزانية العامة عن طريق تخفيض النفقات وأشكال الدعم المقدم للخدمات والسلع الأساسية وإطلاق الأسعار، وتصفية وبيع ممتلكات ومشاريع الدولة .

خاصة تلك المشاريع الناجحة والمربحة فيما يعرف بسياسة التثبيت الهيكلي والتخصيص وفتح المجال أمام الرأسمال الأجنبي والمحلي لتملكها عن طريق شراء أصولها الثابت أو الدخول كأطراف مشاركة، ويتم ذلك وسط تفاقم المديونية والتبعية الاقتصادية التي قيدت الدولة والوطنية وجعلتها أسيرة تلك الشركات لذلك تهدد مفهوم الأمن الوطني للدولة بكافة مفاهيمه . وبناء عليه فإن فالأمن السياسي والاجتماعي يقع ضمن مفهوم الأمن الوطني (القومي) الذي يرتبط بالعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه وهو بهذه الحدود يعنى حماية المجتمع . وإن القصد من الأمن السياسي والاجتماعي هو تحقيق الاستقرار واحترام حقوق الآخرين واحترام التنوع الثقافي والعنقي والديني وجعل المواطنين شركاء في صياغة مستقبلهم .

فموضوعات الأمن الاجتماعي والسياسي، على خطورتها وضرورتها وانعكاساتها على الحياة وخطط التنمية ذات الإبعاد الاستراتيجية تسهم في كشف جذور معظم الإشكالات والظواهر الاجتماعية التي تؤكد أن تصاعد وتيرة العنف بكل مستوياته والذي يعد من أهم عناصر التهديد للأمن الاجتماعي والسياسي يرتبط ارتباطاً مباشراً باعتماد سياسية السوق المفتوح التي تعتمد الفوضى ولا تستند إلى الشروط التاريخية والاقتصادية لبلدان لها تجارب ناجحة في هذا المضمار ، كما أن تدمير بنية الطبقة الوسطى في أغلب العالم العربي يعد من العوامل الحاسمة في انتعاش الأمن الاجتماعي وانحساره . ونقشي ما يعرف (بثقافة الفقر) التي تقويض دعائم الأمن الاجتماعي الذي يؤدي بالضرورة إلى تقويض الأمن السياسي، وثقافة الفقر هي مجموعة أعراف وتقاليد تميزت بها مجتمعات التهميش والإقصاء وما يسمى اليوم إعلامياً بالمجمعات العشوائية، وهي أحياء تزايدت نسبتها بازدياد سياسات القمع وانحسار سياسات التخطيط الإنمائي، وتشكل هذه الثقافة مرجعاً سلوكياً في تشكيل القوى التدميرية المهددة للأمن الاجتماعي والسياسي على حد سواء، وخاصة بعد انضمام أفواج من الطبقة الوسطى إلى هذه الثقافة والتي استقطبت في فلكها جماهير غفيرة من العاطلين عن العمل الذين على المدى القريب سيشكلون نواة تدميرية للعنف والعنف المضاد كوسيلة للتعبير عن الذات ووسيلة متاحة للتعبير عن الاحتجاج وعدم القبول بالواقع والتكيف مع قوانينه الاجتماعية وأعرافه السلوكية .

وهنا مكنم الخطر في محاولة استغلال مفهوم الأمن الإنساني لبناء تحالفات دولية وإقليمية لتبرير التدخل في الدول التي لا تعيد إنتاج العقد الاجتماعي مع مواطنيها لخلق حالة من الإجماع الوطني على منظومة القيم والحقوق التي تضمن استمرارية الدولة والإفراد بعيداً عن سطوة الأجنداث التي تهمش دور الدولة الوطنية وتسعى للتدخل في شؤونها.

أوقفوا النظر في قضايا تكافؤ النسب!

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ م
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=3594>

أمل زاهد

مخجلٌ ومؤلمٌ، ومناقضٌ لروح الدين ومقاصده، ومخالفٌ لكافة المواثيق، الاستمرار في شرعنة تفريق الزوجين بناءً على الكفاءة في النسب، وذلك بقبول هذه النوعية من القضايا والنظر فيها في محاكمنا! مجرد قبول هذه القضايا في محاكمنا يعني شرعنتها وفتح الباب على مصراعيه لمآسيها! ويكفي ألا يبتلى فلان أو علان من المرضى بداء العصبية البغيض زواج امرأة في القبيلة، أو ألا يدخل مزاجهم الزوج ليرفعوا قضية عدم تكافؤ في النسب! فكل من هب ودب له الحق في العبث بحياة المرأة وتشنيت أسرتها وتفريق شملها، وهي في عرفهم قاصر لا تملك من أمرها رشداً حتى لو تجاوزت الأربعين، وحتى لو تم الزواج بموافقة إختها ووالدتها وأهلها المقربين! وحتى لو أثمر الزواج طفلة بريئة ستبتعث أشلاء أسرتها وهي بعد تلغ أول حروفها، كما تقول تفاصيل مأساة جديدة من مآسي قضايا كفاءة النسب التي يُنظر فيها في محكمة المدينة المنورة! ليس غريباً أن يكون هناك مرضى نفوس مهوسون بالعصبية عاجزون عن التخلص من ننتها، ولكن الخطير والمؤسف أن تنماهي المحاكم مع مطالبهم، وتتنظر في قضية تتعارض مع جوهر الدين وقيمه معرضة حياة أسرة وأمنها للانتهاك! والأخطر والأمر حين تنظر المحكمة في قضية يتقدم بها رجل عرض حياة أطفاله - أنفسهم - للنشنت والدمار النفسي بتطليق والدتهم، فقط لأن خالتهن تزوجت بمن لا يرقى نسبه لنسب القبيلة كما يعتقد هو! توقفت كثيراً أمام تصريح فضيلة الشيخ عبدالله المطلق على القضية والمنشور بصحيفة المدينة والذي يقول فيه: (إنه طالما أن أولياء الزوجة والدتها موافقون مع عدم وجود ابن عم مباشر يحق له الاعتراض فليس هناك لأي شخص الحق بالاعتراض على هذا الزواج). فحتى ابن العم المباشر - وليس الأخ - له الحق في الاعتراض على زواج المرأة وبالتالي تفريقها عن زوجها! فيما تقف هي مكتوفة اليدين في مهبط العصبية، تُعامل كالطفل الغر أو المجنون المرفوع عنه القلم! في تغيب وتجاهل لمقاصد الشريعة، يتم من خلاله شرعنة العصبية المنتنة التي أمرنا رسولنا الكريم باجنتائها، وضرب أمثلة حية على ذلك بتزويجه زينب بنت جحش لمولاه زيد بن حارثة، إلى أمثلة أخرى لا يتسع المقال لذكرها. لا أشك لحظة أن الإسلام أنصف المرأة، وأعطاه حقوقها كاملة غير منقوصة، ولكن هل أنصفتها ثقافتنا؟! يقول الله تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، ويقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: (لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى). ويقول سيدنا علي كرم الله وجهه في الكفاءة (الناس بعضهم أكفاء لبعض، عربيهم وعجميهم، قرشيهم وهاشميهم إذا أسلموا وأمنوا)، بينما يقول فقهاء الأحناف والشافعية والحنابلة: (العرب أكفاء لبعضهم البعض إلا قریش فهم أكفاء فيما بينهم)، فبأي الأقوال نأخذ؟!!

حقوق أم جبر خواطر؟!

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٨
<http://www.alriyadh.com/١٨/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٣٩٣.html>

د. هيا عبد العزيز المنيع

المتابع لحال المرأة السعودية يجد تناقضاً في الكثير من أحوالها..! فهي الدرة المكنونة والجوهر المصونة التي يسمح لها بالتسول عند إشارات المرور في أي وقت وتمنع من العمل في بعض المهن خشية عليها ومنها!... حقوقها لاتأخذها لأنها تستحق، ولكن جبر خاطر فهي لتحصل على قرض عقاري لابد ان تكون مطلقة أو ارملة أو عانساً....! مما يعني انه جبر خاطر لها وليس استحقاقاً كمواطنة!.... تلك الجوهر لا أحد يخجل من نفسه إن وجدها تمسك بمعروض تتلكأ خجلاً وارتعاش كرامة أطفائها الحاجة وضيق الأبواب المفتوحة للعمل أمام منزل كبير، ولن تجد من يدعمها إن وجدت مكسورة مع رجل مسكون بالفقد العقلي والاحساس الانساني فهي بنت حمولة عمودها الفقري لتعيش ويقلها المجتمع (الصبر!....) تجاوز الامر تلك الحالة من ضعف قراءة الواقع الى منهج آخر وهو اعلان حالة رفض لواقع جديد تسعى بعض النساء المتميزات لايجاده لصالح المرأة...، كان ذلك في حالة مقاومة غير مبررة لمعطيات المؤتمر الاخير الذي نظمه مركز خديجة بنت خويلد، وصل الامر ببعض العلماء أن أكد أن تلك النسوة لايمثلن السعوديات.....؟؟؟ السؤال من يمثلن...؟ أم هي العنصرية التي قمنا ولم نقعد بسبب تصريح لصحفي كويتي شقيق، قال ماقاله بعضنا في غير مناسبة...! ووصل ببعض العلماء حد التأكيد الجازم أن تلك النساء يمثلن أنفسهن فقط....! ألا يعلمون ان المؤتمر نظمه مركز خديجة بنت خويلد وأن المركز معتمد من الجهات الرسمية، وان المؤتمر أقيم على شرف كريمة الملك عبدالله اعاده الله سالما معافي الأميرة عادلة بنت عبدالله...، وحضورها يمثل بعدا اعتباريا مهما، فهي لن تحضر ما لايتفق مع السياسة العامة لبلاد يقودها والدها ووالدنا جميعا!.... ردود الفعل تلك مخيفة، ليس في رفضها فهذا رأيهم وللجميع حق القبول والرفض والدعم أو التحاشي ولكن! ليس من حقهم ان ينفوا عن الآخرين حقهم الوطني في العمل وتأسيس واقع نسائي متقدم يعطي لهذه المرأة حقها في العمل والتعليم والمشاركة في التنمية عموماً دون خروج عن دينها...، في هذا السياق يطرح السؤال نفسه إن كن تلك النساء يمثلن أنفسهن فقط ولايمثلن السعوديات، يكون السؤال هؤلاء من يمثلن...؟؟

مرضى الأيدز وطلاب الجامعة

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٨
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢١٩/Con٢٠١٠١٢١٩٣٨٩٢٦٢.htm>

عبد خال

ما زلنا نقف موقفا مرتابا من مرضى الأيدز، ومع هذا الارتياب لم تنهض المؤسسات المدنية لتخفيف وطأة هذا المرض على المصابين به سوى الجمعية الخيرية لمرضى الأيدز، ولأن الجهود المبذولة من هذه الجمعية تتوضع حيال متطلبات وأوضاع المرضى ظلت تسير وفق (البركة)، مع التركيز الإعلامي عليها، بحثا عن إبراز مجهودات الجمعية في مساعدتها لهؤلاء المرضى.

وما نشر أخيرا عن شكوى مرضى الأيدز من استخدامهم إعلاميا من خلال إشادة مدفوعة الثمن، حيث تقول إحدى المرضى «غبت عن اللقاءات الإعلامية التي تهدف إلى الإشادة بالجمعية الخيرية لمرضى الأيدز فازداد فقري، ولأنني رفضت الظهور مجددا لتمجيد الجمعية امتنعت عن سداد فاتورة كهرباء منزلي». وتشير اتهامات مرضى الأيدز إلى أن هذا الاستغلال (بصورة دعائية) نشأ كمبتكر توصل له بعض المسؤولين في الجمعية، بهدف استمرار مكافآتهم التي تقدمها لهم الشؤون الاجتماعية، علاوة على رواتب وظائفهم الأساسية في الشؤون الصحية.

ومن لم يشارك في هذه الاحتفالية الدعائية يتم قطع المعونات الزهيدة التي تقدم له. ومع نفي الدكتور سناء فلمبان (رئيسة مجلس الإدارة) التي تبذل مجهودا جبارا من أجل المرضى، إلا أن هذه الشكوى يجب أن تكون ضمن المراجعات التي تحمي حقوق المرضى من استغلالهم بأية صورة كانت. ولأنها سيرة وانفتحت علينا تذكر أن هذا المرض متواجد في جميع أنحاء العالم، ويحظى المرضى باهتمام اجتماعي من خلال إدماجهم في الحياة اليومية من غير تحرز أو ريبة وإشعارهم بأدبيتهم، خاصة إذا كان المرضى ضحايا أناس آخرين تسببوا في انتقال المرض إليهم. وهذا يستدعي تكاتف الجهود من أجل صيانة كرامة هؤلاء الناس وعدم استغلالهم بأية صورة كانت. ****

بعض القضايا التي تناقشها الصحافة تجد حلا، إلا أن جامعاتنا تصلبت في إقفال صناديق مكافآت الطلاب، ولم تستجب لكل ما يكتب بهذا الخصوص.. وإذا كانت مكافآت الطلاب ضمن ميزانية الجامعة، فلماذا لا تصرف في حينها، بينما رواتب مسؤوليها وموظفيها تصرف في وقتها.

وإذا كان هذا النسيان قائما على الدوام، فليذكر كل مسؤول بالجامعة أن بعض الطلاب يصرفون من مكافآتهم على أسرهم.. فقط عليهم تذكر هذا، ولو تذكروا أن أسرة كاملة تعيش على ٨٠٠ ريال فسيعرفون ماذا يعني تأخر هذه المكافأة.

حق العمل.. نظام تفرضه الدولة وحدها..

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/١٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٥٩٥.html>

يوسف الكويليت

« مجلس الغرف السعودية يطلق مشروعاً لدراسة وتحليل معوقات سوق العمل المحلي»، هذا عنوان خبر نشر ب «الرياض» الاقتصادي في أمس مع القول بالاستعانة ببيوت خبرة عالمية، وقبل أن نعطي أحكاماً مسبقة، فالحديث يجب أن يكون عن نتائج لا قراءات وتحليلات تبقى مجرد رؤى قد يُبنى عليها مفهوم ما، ومبررات تحرير القطاع الخاص من التزاماته، إذا ما أحدث أكثر من ثغرة في اجتماع تلك الورش ..

قوانين العمل والتوظيف، وما له علاقة بالنشاطات المختلفة تقرر ها الدول، وتعرض أو تتفق معها نقابات العمال في العالم المتقدم، ولا ندري إذا كانت هذه الخطوة بدأت لتكون سياسة ثم قانوناً، وفي هذه الحالة لا نعتقد أن أي شركة في أمريكا أو آسيا تُعطي الحرية بالتوظيف، أن لا تخالف مفهوم السعي للربح على أي قاعدة، بحيث تستورد عمالتها من العالم الخارجي بنفس التأهيل لكن بأجور أقل، وهذا ما يجري لدينا عندما فتح باب الاستقدام بمفهوم إنجاز المشاريع وعلى حساب تشغيل المواطن، ومع أن وزير العمل هو من أوصى بإعداد الدراسات والتحليلات، وهو في هذا يعتبر الممثل الرئيسي للدولة، والمعني بالمسؤولية المباشرة في حل هذه المعضلة التي تراكمت أسبابها بفعل غياب النظام الملزم، فإن قيام مجلس الغرف قد لا يعطي النتائج المباشرة، لترك الخيار والاستشارة والتنفيذ لرب العمل، وهذا لن يكون له - بناءً على تجارب سابقة - نتائج إيجابية ..

طوفان العمالة مستمر، والالتزام بنسب التوظيف للمواطنين لم يتحقق، ومع أن حزمة من الإجراءات يمكن إتخاذها وفق قانون المصلحة، فإن وقف الامتيازات لأي رب عمل، وعدم منحه قروضاً وتسهيلات، وزيادة الضرائب التصاعدية عليه، ورفع الجمارك وتوقيف أي مشروع للدولة لأي طرف لا يلتزم بتلك المعايير، جزء من حل منطقي، أما حكايات اللجان والدراسات فهي كسابقاتها توفر غطاءً لرجال الأعمال في أخذ الخيارات وسن القوانين، ومع أن الدولة هي المعنية وهي التي من المفترض، أن تقرأ الأسباب وتعد اللوائح وفق ما هو معمول به في كل دول العالم، وتعرضها كحق طبيعي ينظم هذه العمليات ..

الإنفاق الحكومي كبير على البنى التحتية وغيرها، وسوق العمل للقادمين مفتوحة من المديرين العامين والمستشارين والمهندسين وغيرهم، إلى العمالة متوسطة التعليم، وإلى من لا يحملون إلا هوياتهم وأسماءهم، ممن فتحنا لهم سياسة التدريب والتعليم على حسابنا ..

لا نعطي التزكية المطلقة للمواطن المقصر، لكن لا نستطيع التعميم، فالنسب العليا التي دخلت سوق العمل مدللة مهملة، وغير مؤهلة، بينما شركات ومصارف ومصانع عمدت إلى تشغيل وتدريب مواطنين نجحوا بامتياز، لكن أن تكون الأجور غير متكافئة مع الواقع الاقتصادي المتمثل في غلاء السكن والمعيشة والالتزامات العائلية، ثم المطالبة بأن يتحمل المواطن المسؤولية أسوة بالمستقدم، يصبح منطقاً معكوساً، وقد طرح الحل بوضع حد أدنى للراتب، وهو ما تجاهلته وزارة العمل والتزم به التجار كخيار يرسمون من خلاله سياساتهم وخياراتهم، وهي القضية التي لا تحل بواسطة ما تطرحه مجالس الغرف التجارية..

لماذا ينقمون من المدافعين عن المرأة؟!

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥١٩
<http://www.alriyadh.com/2010/12/19/article586672.html>

د. حسناء عبدالعزيز القنيعير

الكتاب هم الذين وقفوا ضد الفساد والمفسدين الذين استغلوا مراكزهم فسرَقوا وارتشوا وظلموا ، ولم نسمع صوتاً لأولئك الكتبة المدافعين عن كرامة المرأة ضد الكتاب، فأين كانوا عندما ارتشى أحد القضاة بالملايين ؟ وأين كانوا عندما قتل أحد الرقاة فتاة صغراً بالكهرباء ؟ وأين كانوا عندما أحال أئمة أحد المساجد المسجد مكاناً للرقية الجماعية ؟ ... يسود ساحتنا الثقافية منذ سنوات خلافٌ حادٌ بين فئتين هما أكثر فئات المجتمع حراكاً ، وبدلاً من أن يكون خلاهما عامل إثراء للثقافة وللوطن – لأن الخلاف سنةٌ كونية – صار عامل انقسام وفرقة وتشتت ونزاع لا ينقصه إلا إشهار السلاح . ويشكل هذا الانقسام في أحد طرفيه أيديولوجيا منافية للعقل؛ لأنها تحاكي الغريزة في رفضها للآخر ، بشتمه وتجهيله والسخرية منه والتحريض عليه ، وصولاً إلى تكفيره وإراقة دمه ! كما تمكن من تعطيل أي جهد إصلاحى ، والالتفاف على أي مشروع تحديثي للمجتمع. هؤلاء الحزبيون ما أن قفلوا راجعين من حملتهم على سعادة حلقات تحفيظ القرآن ، حتى هبوا للهجوم على منتدى خديجة بنت خويلد ووصفه والقائمين عليه بأبشع الصفات ! لقد أفرزت الأيديولوجيا الضيقة في بلادنا مؤخراً طبقة جديدة من السماسرة والتجار والوكلاء والوسطاء، نلاحظ هذا في تحزبهم ومسارعتهم إلى كتابة البيانات والمقالات التي تهاجم وتسفه وتكفر ، ولو كان فاعلو ذلك من المتحمسين الأغرار أو البسطاء ، أو الذين يتمترسون في المنتديات خلف أسماء مستعارة ، لهان الأمر ولأعتبر مجرد حماقة وجهل ، لكن المدهش أن أصحابه من ذوي التعليم الديني والعاملين في مؤسسات تعليمية وقضائية ، يكتبون بأسمائهم الصريحة في صحف إلكترونية مقالات وبيانات ، أو يلقون محاضرات في مؤسسات تعليمية ، أو مساجد أو مجالس خاصة ، فلا يبقون ولا يذرون !

وهنا نطرح سؤالاً مقلقاً : لماذا شاع هذا الخطاب على ذلك النحو من العنف تجاه الآخر الشريك في الدين والوطن ؟ ومن أحق بالولاء الأيديولوجيا الحزبية ، أم وحدة الوطن ؟ ومن أباح لهم ذلك الهجوم المنظم على مواطنين مثلهم لا يختلفون عنهم في شيء سوى أن الأيديولوجيا تضيق بالمخالف ؟ وباسم من يكفرون مسلماً ؟ وكيف يفهم أولئك التعاون الذي أمر الله به عباده المسلمين ؟ فإن لم يكن على البر والتقوى ، هل يجوز أن يجعلوه على الإثم والعدوان ؟ وهل هناك عدوان أكبر مما تعج به مقالاتهم من تعدٍ وبذاءة على المخالفين لهم ؟ يقينا أن الدين الذي يدعون انتماءهم إليه ينفر مما يفعلون . ونتساءل دوماً لماذا كان خطاب المنتسبين إلى الدين أكثر شيء بذاءةً وعنفاً وبعداً عن الرفق واللين اللذين أمر بهما القرآن والسنة ؟

وسأضرب مثلاً بمقال من تلك المقالات التي تعج بها صحفهم ومواقعهم ، عنوانه (الحزب النسونجي) ويقصد كتاب الصحف الذين يعددهم " أصحاب المشروع العلماني والليبرالي والتغريبي ؛ الذين ينادون ... بتحرير المرأة من الدين والحشمة ، والحياء والعفة " ! وهذا الكاتب الذي يسبق اسمه حرف الدال ، يعني أنه مربٍ لأجيال يتعلمون على يديه ، مما يحتم أن يكون قدوة لهم ، وأول أبجديات القدوة أن يتعهد صاحبها نفسه بما يجب عليه تربوياً ودينياً ، وأول ذلك الكلمة الطيبة ، والقول الحسن ، وتجنب الكذب والفظ من الكلام ، وتوخي العدل مع المخالف ، هكذا علمنا ديننا ، وهكذا يجب أن يكون من يقدم نفسه منافحاً عن الدين !

لكنه يتجاهل هذا كله وفاءً للأيديولوجيا الضيقة فيذكر أن تحرير المرأة يعني تحريرها (من الدين والحشمة والحياء والعفة) ، فإذا كان هو وأمثاله يعدون مطالب الكتاب الخاصة بالمرأة التي تنشر في الصحف الرسمية ، إخراجها من الدين والحشمة والحياء والعفة ؟ فهو اتهام لا يقتصر على الكتاب وحدهم بل على الصحف وعلى المؤسسة الحكومية التي تراقب ما ينشر فيها ، بل يتعدى ذلك إلى مستويات أعلى منها ، وهذا يدل على الجرأة في القول التي لم تجد من يردعها معتقدة أن انتماءها للخطاب الديني يمثل حصانة لها . ثم يسترسل مواصلاً اقتراءه ككل من أمن المحاسبة فيقول: " إنه

تيار فاسد ومفسد، لا يتوقف عن المطالبة بأن تكون المرأة سائقة سيارة، كاشيرة في محل تجاري، تعلم البنين في المرحلة الابتدائية، تشارك في الرياضة والكشافة والألعاب الدولية، تعمل في أي مجال ... " وفي هذا القول ما فيه من التجني، فماذا فيما ذكر من فساد؟ أو ليست المرأة تمارس كثيراً من ذلك في خارج بلادنا؟ وهل فسدت عندما قادت سيارة أو درست أطفالاً ذكوراً وربما شباباً في بعض الجامعات؟ أوليست فتياتنا يدرسن في جامعات مختلطة بإذن الدولة، ويقدن سياراتهن، وربما شاركن في فرق رياضية في الجامعات التي يدرسن فيها؟ لماذا ما يحل فعله في الخارج بحرم على المواطنة في الداخل ويعد إفساداً لها؟ ولماذا الاجترار على الكتاب دون غيرهم من أصحاب القرار؟ لماذا يكون هذا الكاتب وأمثاله أسوداً على الكتاب ونعاماً على غيرهم ممن يملكون القرار؟ ثم يكمل مقاله بما هو أشد وأنكى مما يؤكد أنه أبعد ما يكون عن تمثيل ما أمر به الله مع المختلفين، تأملوا قوله الذي لا يمكن أن يصدر إلا عن يتبع هواه ونفسه المشبعة حقاً على الطرف الآخر: " هذا التيار العميل، يضم شردمة قليلة لا قيمة لوجودها، ولا أهمية لحديثها... ولن تجد في أضيابهم سوى المشاهد المنحلة، والصور الخلية، والروايات الجنسية، والقصائد الرديئة، والكتابات الساقطة، والحوارات الهابطة... والدناءة والسطحية التي يتميزون بها... هؤلاء يريدون أن تكون المرأة في ملاهي الخنا، ومسارح الرذيلة، ونوادي الحرية الشخصية، ترضي الميول، وتمتع الجوارح... إنه تيار جانح ومنحرف... يهتم بتلميع المنحرفات، ونشر صورهن...، ولم يقدم حتى هذه الساعة، ما يحفظ لها كيانها... ولن يقدم لبلادنا ما ينفعها... مفردات لا يمكن أن تصدر عن عاقل يخشى الله، لأنه يسوق اتهامات بلا دليل وإنما تبعاً للظن وشهوة التشفي، وإلا كيف يدعي أن أضيابهم تحوي ما صورته خياله المريض؟ وهو اتهام بلا دليل كالاتهام بالعمالة التي لو أقام عليه الكتاب دعوى فإنهم حتماً سيكسبونها. ثم إن كان أولئك الكتاب لا أهمية لهم فلماذا تشنون حملات منظمة عليهم صباح مساء؟

أما قوله (الليبراليون) فمصطلح اخترعوه وأطلقوه على من يكتبون في الصحافة، في الوقت الذي لم يعلن معظم الكتاب انتماءهم لليبرالية، حتى بدا أولئك المخترعون للمصطلح كمن كذب كذبة فصدقها. وهنا يحق لي أن أسأل هذا وغيره ممن يزعمون أن الكتاب يريدون تغريب المرأة، فأقول من الذي يدافع عن حقوق المرأة، الكتاب أم الذين تفتنوا في اختراع الزيجات الجديدة، عندما وجدوا أن التعدد لم يعد كافياً لاستمتاعهم بها؟ ومن الذي يمتن المرأة، الذين يطالبون بحقوقها، وصون كرامتها بتتبع مجالات عملها، أم الذين يريدونها ضعيفة خائفة قابعة بين جدران بيتها أو متسولة في الطرقات، فيمنعونها من العمل محاسبة في المحال التجارية، وبائعة في المحلات النسائية التي جعلوها حمى مستباحاً للرجال الأجانب؟ من الذي يقف إلى جانب المرأة - التي يستغلها بعض الرجال ولايتهم عليها فينهبون حقوقها ويعضلونها - الكتاب، أم الذين يكاثرون الأولياء حتى جعل أحدهم لابن العم حق الاعتراض على تزويجها حتى مع موافقة والدها وأشقائها (قضية النسب المثارة مؤخراً في المدينة)؟ وهذا يفتح باباً آخر لعبودية المرأة، إذ يعطي ابن العم - ولو كان أقل من الفتاة علماً وتأهيلاً - حق الاعتراض على تزويجها حتى لو كان المتقدم لها يفوقه كثيراً، وأبوها وأشقاؤها لا مانع لديهم! وليس من حق أحد بعد ذلك أن يعترض مادام صار في أيدي أبناء العم فتوى تبجح لهم الاعتراض لمجرد الاعتراض. ومن الذي وقف إلى جانب النساء ضد العنف الجسدي، الكتاب، أم الذي أخرج ضرب الرجل لزوجته ضرباً غير مبرح من العنف الجسدي؟ وكيف استطاع أن يحكم بكون الضرب مبرحاً أم غير مبرح؟ فالضرب هو الضرب! وهل يقول من يريد ضرب زوجته: سأضربك ضرباً غير مبرح، حتى تعلم أنه لا يحق لها الادعاء عليه! وهكذا لا تكاد المرأة تخرج من نفق حتى يدخلوها بفتوى جديدة نفقا آخر.

الكتاب هم الذين وقفوا ضد الفساد والمفسدين الذين استغلوا مراكزهم فسرَقوا وارتشوا وظلموا، ولم نسمع صوتاً لأولئك الكتبة المدافعين عن كرامة المرأة ضد الكتاب، فأين كانوا عندما ارتشى أحد القضاة بالملايين؟ وأين كانوا عندما قتل أحد الرقاة فتاة صغراً بالكهرباء؟ وأين كانوا عندما أحال أنمة أحد المساجد المسجد مكاناً للرقية الجماعية؟ وأين كانوا عندما مات رجل دهساً في أحد مراكز الهيئة وقيل يومها أن الرأس ليس بمقتل؟ وأين كانوا عندما أشهر أحد رجال الهيئة السكين على مواطن في السوق؟ بل أين هي أقلامهم من الإرهاب والإرهابيين ومموليهم الذين يستغلون كرم الناس وينهبون أموال الصدقات للانفاق على المجرمين، ويعبثون في عقول الشباب والبسطاء؟ أليست هذه وغيرها من القضايا التي كان ينبغي لهم أن يتناولوها؟

وشبيه بما جاء في مقال ذلك الكاتب ما ذكره أحدهم في محفل أكاديمي واصفاً الكتاب بالعمالة للغرب، وأنهم لا يُعنون إلا بالنصف الأسفل من جسم المرأة، قول لو صدر من طالب في ذلك المكان لأخرجه أساتذته من القاعة لسوء قوله، لكن قوله لاقي قبولاً لدى الحاضرين الذين لم يعترض أحد منهم عليه، حتى مدير الجلسة الذي أعطاه وقتاً أضعاف ما سمح به للآخرين. لذا فما كان لبعض الزملاء من الكتاب إنكار ما قام به شاب متحمس ضد منتدى خديجة بنت خويلد عندما قفز على المنبر في أحد مساجد جدة، واصفاً المنتدى والمشاركين فيه بأوصاف قبيحة، أبشعها قوله إن المنتدى " يدعو إلى رفع السيقان، ويستقبل نساء يدعون للرذيلة والغناء"، ويبدو أن للسيقان مع هؤلاء علاقة حميمة؛ فليست المرة الأولى التي يربطون فيها بين السيقان ومنتدى خديجة بنت خويلد!

ما بعد قضية الخادمة: هنا المشكلة!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤٠٧

<http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٢٢٣>

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

قضية الخادمة الأجنبية التي أعندي عليها ببشاعة مفرعة وقسوة مفرطة تبدو وكأنها زوبعة في فنجان.. زوبعة صحفية في فنجان الصمت الذي بدأ يلتف حول عنق القضية ليكتم أنفاسها ويذهب بريقها. ومثلها قضية الخادمة التي قتلت في أبها بذنب (قلة أدبها) مع أم القاتل.

المشكلة الحقيقية تكمن في تفاصيل ما بعد القضية! إذ تختفي تماماً عن الرأي العام وعن جمهور الناس. وذلك مكنم الخطر، فإن كانت العقوبة هيئة لجنة مشبعة بروح المجاملة ومبررات العرق والجنسية، فتلك مصيبة لأن عامل الردع يتراجع إلى حد كبير، تماماً كالسائق المتهم الذي يصفح عنه كل متضرر. وأما إذا كانت العقوبة فعلاً رادعة (وتلك نادرة)، ولم يعلم عنها الآخرون في المجتمع، فلا جدوى منها ولا رادع يتعظ به كل من تسول له نفسه مد يده للأثمة على أنثى مستضعفة.

ولكي لا نذهب بعيداً فإن الضرب المبرح والإهانة المتواصلة عناوين بارزة في كثير من البيوت التي تبدو مطمئنة من الخارج وهي مستعرة من الداخل. ولعل ذلك الأب المدمن الذي قُتل قصاصاً لتعذيبه وقتله ابنته (البالغة من العمر ٥ سنوات فقط) خير مثال على حجم المآسي التي تجري في بعض بيوتنا ونحن عنها صامتون. لقد عاشت الطفلة البريئة شهوراً طويلة تعاني من هذا التعذيب حتى فاضت روحها تحت التعذيب. فأين هم يا ترى رجال الأمن؟ وأين الأنظمة التي تجبرهم على حماية هذه الصغيرة من ذلك المجرم الأثم؟

مشكلتنا ليست في حدوث الاعتداء، فتلك جريمة تتكرر في كثير من أرجاء العالم مع أن المفترض أن تمنعنا خصوصيتنا عنها، لا أن تزيد من أوارها. مشكلتنا في مآلات هذه الاعتداءات التي تنتهي حتى في حالات القتل إلى تنازل ذوي الضحية ترغيباً أو ترهيباً، وخروج المعتدي في نهاية المطاف كما تخرج الإبرة من العجين. ولعلي أذكر القارئ الكريم بالصمت الذي سيلف جريمة قتل الخادمة في أبها، ومن ثم نسيان كامل الملف في أدراج الفخذ والقبيلة ونقاوة الدم وهوان الأجنبية المسلمة.

منتهى الشجاعة الاعتراف بالمشكلة لا الدندنة حول المشكلة.

يوم الطفل.. ما يحمى و المأمول

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٠/Con٢٠١٠١٢٢٠٣٨٩٥٠١.htm>

أسماء المحمد

بقدر فخري واعتزازي أن نضال المرأة الناشطة من أجل حقوق الطفل أحرزت تقدما ملحوظا يشار إليه بالبنان ويحمد ومن ثمراته اليوم تشهد منطقة مكة المكرمة انطلاقا أنشطة اليوم العالمي للطفل برعاية حرم أمير المنطقة الأميرة العنود بنت عبد الله في جدة لتسليط الضوء ودعم الاهتمام بالروح الإبداعية لدى الأطفال ورعايتها وتنميتها، والتغلب على جوانب النقص في المعرفة والخدمات المختلفة المقدمة للطفل، ومن الأهداف التي لفتت انتباهي التركيز على النهوض بالمؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالأطفال (مؤسسات تعليمية، ثقافية، ترفيهية، وصحية).

أقول ومع هذه الجهود المحمودة أعتبره رقما مؤسفا أن تصل معدلات العنف ضد الطفولة بعد صدور إحصائية تؤكد على اكتشاف ٣٠٠ حالة إساءة للأطفال العام الماضي كشفت عنها المديرية التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف مستشهدة بما وثقه السجل الوطني لحالات إساءة معاملة الطفل المسجلة في (القطاع الصحي) فقط..! إنه رقم كبير وما خفي أعظم، ونحن هنا نركز على ما وصل إلى نقاط إحصائية مرتبطة بالقطاع الصحي، على مخيلتنا أن نذهب بعيدا لتلنقط الحرمان من الاحتضان ومن سماع الكلمة الطيبة المشجعة والذي اعتبره نوعا من أنواع العنف، يليه التعنيف اللفظي والتسلط والتحطيم، أما الإهمال بأنواعه فحدث ولا حرج.. وصولا إلى ضحايا الطلاق ذلك الجرح الغائر والممتد في روح وجسد مؤسسة الأسرة.

بالعودة إلى مناقشة التحركات الملموسة وأهمها النهوض بالمؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالأطفال مثل (المؤسسات التعليمية والثقافية والترفيهية والصحية) وجدت من كل ما ذكر أن هذه المؤسسات أدوارها ضعيفة للغاية إن لم تكن مصدرا للتعنيف والإيذاء مثل البيئة التعليمية وسواء كان الاعتداء من الأقران أو من المعلمين أو الهيئات الإدارية في المدارس.. القطاع التربوي تحديدا أعتبره أهم وأخطر خطوط الدفاع في حال تبني فكرة نبذ العنف وبالتالي الحصاة الأكبر بالتعاون بين قطاعات التربية والثقافة والإعلام يعتبر أكثر مايعول عليه لإحراز تقدم حقيقي في حراك التوعية والحماية للطفل إن كنا جادين في وضع أساسيات وروافد لترسيخ ثقافة (حماية الطفل ولو من أقرب الناس إليه).. إن طفل اليوم (وطن) الغد وهذا التصالح مع ما يحدث له من عذابات، والتحرك حتى الآن لتحجيم الظواهر المقلقة والمحيطه به يعتبر أقل من المأمول.

هناك بطالة وهناك وظائف شاغرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٠
<http://www.alriyadh.com/٢٠/١٢/٢٠١٠/article٥٨٦٩٢٠.html>

عابد خزندار

لدينا نصف مليون عاطل، ولدينا ٥٧ ألف وظيفة شاغرة في ديوان الخدمة المدنية، كما أن هناك وظائف لم يحدد الديوان عددها- يشغلها أجانب، وجميع هذه الوظائف في الطب وفروع الهندسة، وهذا نتيجة لخلل النظام التعليمي الذي لم ينهض على تلبية حاجات سوق العمل، ومواءمة مخرجاته معها، وهو موضوع قتلناه كتابية، ولكن فيما يبدو لم نصحه إلا أخيراً بدليل العدد الهائل الذي يتخرج سنوياً من كليات المعلمين والآداب، والعدد القليل الذي يتخرج من كليات الطب والهندسة والعلوم، وقد قلت أخيراً لأن معظم المبتعثين وعددهم يزيد على الثلاثين ألفاً ابتعثوا للدراسة في هذه الكليات، وما علينا سوى أن نصبر حتى يتخرجوا، على أمل أن نجد أجانب يشغلونها مؤقتاً، وهذا قد لا يكون ميسراً لأنهم مطلوبون في بلادهم، ولكن علينا في نفس الوقت أن نحل مشكلة العاطلين والعاطلات المتخرجين من كليات المعلمين والآداب، وهذا لا يتم إلا بإعادة التأهيل والتدريب لمدة عام على الأقل، على أن يكون ذلك في المجالات التي يتطلبها سوق العمل، وخاصة في علوم الحاسب الآلي والبرمجة، على أن يعطوا مكافأة شهرية لتشجيعهم على الاختراط في هذا التدريب، وبالطبع فإن المؤسسة العامة للتدريب التقني مؤهلة للقيام بذلك فعسى أن تفعل، وهو ما نرجوه ونؤمله خاصة إذا قام صندوق الموارد البشرية بتقديم المكافآت.

ساهر وطريقة تنويمه

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٦٢٧٩
http://www.aleqt.com/٢٠/١٢/٢٠١٠/article_٤٨٠٥٦٧.html

د. عبد العزيز بن عبد الله الخيزري

الحوادث المرورية والقيادة المتهورة واللامبالاة كانت وما زالت من أبرز السمات السلبية في حياتنا اليومية، وتشير الإحصائيات المرورية إلى أن المملكة تعد من أعلى الدول في نسبة الوفيات في حوادث السيارات، حيث يتجاوز هذا العدد أربعة آلاف شخص سنوياً، يضاف إلى ذلك أكثر من ٣٢ ألف إصابة معيقة للعمل نتيجة الحوادث المرورية، التي تعني أننا نضخ للسوق الاجتماعي السعودي آلاف الأراامل والأيتام والمعوقين، ونهدم سعادة واستقرار آلاف الأسر التي تفقد عائلها سواء أب الأسرة أو أمها أو أحد المسؤولين عنها، ونعرف جميعاً كيف أن حوادث السيارات نتيجة تهور قاندي المركبات أودت بحياة الآلاف من أولياء الأسر، وكيف أن هذا التهور نتيجة السرعة الجنونية أو القيادة المتهورة أو التجاوز الخاطي أو قطع الإشارة أو غيرها من السلوكيات القيادية للمركبة التي تؤدي إلى هلاك قائد المركبة وغيره ممن يتسبب في إيدائهم نتيجة التهور والقيادة الخاطئة.

خلال السنوات الماضية كانت وما زالت مشكلة معالجة هذا الخلل في التعامل مع المركبة وما تسببه من حوادث مهلكة تقلق عديداً من المهتمين بالسلامة البشرية والتنمية الاجتماعية حتى وصل الأمر ببعض منهم إلى الاعتقاد أن معالجة سوء القيادة والتهور في المملكة من الأمراض المستعصية المزمنة التي لا يمكن علاجها، حتى إن البعض يعتقد - بصوت خافت - أن ما يحدث في شوارعنا وطرقنا من استهتار وحوادث ربما يكون ضمن سياسة الحكومة في إشغال المجتمع مثلما يحدث في بعض الدول من قلاقل ومشكلات تجعل مواطني تلك الدول في شغل شاق ومضن مع رزق يومهم ومعالجة مشكلاتهم. ومع أنني شخصياً أتألم لمثل هذا المعتقد أو الظن السيئ لأن الحادث لا يمكن أن يحدد السيارات المطلوبة للانضمام إليه، وإنما يأتي وفقاً لقول الشاعر :

رأيت المنايا خبط عشواء من تصب

ثمته ومن ثخطى يعمر فيهرم

وهذه حقيقة حوادثنا فلا تعلم متى يكون الحادث ولا تدري من أين ستأتي السيارة القاتلة لك، حتى إن شوارعنا أصبحت ساحات للقتال لا تعرف فيها عدوك من صديقك ولا تعلم كيف تتفادى فيها رصاصة الموت القادمة لك .

إن رحلة معاناتنا في شوارعنا وطرقنا بدأت ترى شيئاً من النور في نهاية النفق وهو ما سبق الإشارة والإشادة به منذ تطبيق نظام المرور السري، الذي بدأ تطبيقه في مدينة الرياض وأتى - بعد توفيق الله - أكله في حينها حتى إن شوارع المدينة وطرقها بدأت تعيش مرحلة من الاستقرار النفسي والقيادة المريحة، ثم جاءت تجربة ساهر للتطبيق بعد نجاح تجربة المرور السري التي شملت مختلف المدن السعودية .

إن تطبيق تجربة المراقبة المرورية المؤقتة من خلال نظام ساهر أبرز تغييراً غير مسبوق في ثقافة المجتمع بحيث أصبح الجميع يتحدث عن مواقع كاميرات المراقبة ومعرفتها قبل الوصول إليها وهو ما أدركه القائمون على تطبيق النظام بحيث جعلوا الكاميرات متحركة ولا توضع في مواقع محددة وإنما يتم تحريكها في نقاط مختلفة، والهدف منها أولاً إبقاء قلق قاندي المركبات مستمراً، وثانياً معرفة أفضل المواقع لوضع كاميرات ثابتة حتى تتم مراقبة الطرق والشوارع بشكل احترافي يضمن الهدف الأساسي من تطبيق نظام ساهر والتوسع فيه .

إن الهدف الأساسي من تطبيق نظام ساهر ليس إيجاد دخل مساعد لدخل الحكومة بعد النفط مثلاً، لأن النظام يعتمد على عدد المخالفات، بمعنى إذا أردنا أن نقضي على نظام ساهر ونفلسه يجب أن نحترم نظام الطريق وثقافة القيادة وحسن التعامل مع المركبة وتفعيل الرقابة الذاتية داخلنا بحيث نحترم كل ما ذكر من ثقافات وأنظمة، وبهذا فإننا خلال سنوات قليلة سوف نكتشف أننا قللنا عدد الحوادث وما تضره من مصائب في حياتنا وتدمير لأسرنا وتشتيت لعائلاتنا وهدر لاقتصادنا، حيث تشير الإحصائيات أيضاً إلى أننا نهدر مليارات الريالات نتيجة الحوادث المرورية، هذه المليارات

تصرف على علاج آلاف المصابين وتكاليف ما تتلفه حوادث السيارات من سيارات وغيرها من ممتلكات نتيجة الحوادث المرورية .

إن نظام ساهر نظام سوف يساعدنا على أنفسنا غصباً علينا ويلزمنا باحترام النظام ويؤكد علينا أهمية مراعاة حق الطريق ومستخدميه وحمايتهم من بعضهم بعضاً، وسوف يشمل إضافة إلى مراقبة السرعة مراقبة قطع الإشارة والتجاوز الخاطئ على الطريق أو على حق المشاة وطرقهم أو أي مخالفة لأنظمة المرور والطريق التي لا يعرفها أغليبتنا، وهنا لا بد أن نعرف تلك الأنظمة ونلتزم بها، وهنا يجب أن تصاحب نظام ساهر حملة إعلامية توعوية بأنظمة المرور والطريق وشرح لمعنى اللوحات الإرشادية على الطرق، إضافة إلى حقوق الطريق والمشاة وما يرتبط بالطريق والقيادة فيه من إرشادات وتوجيهات .

وأخيراً إذا أردنا أن ننوم هذا النظام الساهر فعلينا احترام النظام المروري وإعطاء الطريق ومستخدميه حقهم من الاحترام والتقدير، وأن نتذكر جميعاً أننا كلما خففنا مخالفاتنا المرورية، استمر نظام ساهر في النوم ويمكن خلال فترة زمنية بسيطة أن يصبح في سبات عميق .

وقفة تأمل :

"تحب عدوي ثم تزعم أنني
أودك إن الرأي عنك لعازب
وليس أخي من ودني بلسانه
ولكن أخي من ودني وهو غائب
ومن ماله مالي إذا كنت معدما
ومالي له إن أعوزته النوائب."

احسموا الأمر .. لا زواج أطفال بعد اليوم !

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٧٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٠/Con٢٠١٠١٢٢٠٣٨٩٤٩٤.htm>

خالد حمد السليمان

المعلومات: الزوج سعودي عمره يزيد على ٤٠ عاماً، الزوجة طفلة سعودية يتيمة من أم سورية عمرها لا يزيد على ١٢ عاماً، الولي «خال» الطفلة سوري الجنسية كان يعمل في السعودية على كفالة الزوج، الزواج تم في سورية، دخول السعودية تم بتذكرة مرور أصدرتها السفارة السعودية في سورية، الزوج أضاف الزوجة الصغيرة لسجل العائلة في السعودية، الشقيق الأكبر للزوجة القاصر طعن في ولاية الخال وصحة الزواج، المحكمة في سورية قضت بفسخ عقد النكاح واعتبرته تغريراً بفتاة قاصر لم تبلغ السن القانونية للزواج، أما المحكمة في الجوف فأقرت بصحة النكاح!! الأسئلة: على أي أساس أصدرت السفارة السعودية في سورية تذكرة المرور؟! على أي أساس أضافت إدارة الأحوال المدنية الزوجة القاصر لسجل عائلة الزوج؟! على أي أساس حكمت محكمة الجوف بصحة عقد النكاح رغم أنه تم خارج مكان اختصاصها؟!

لقد حان الوقت لتشريع قانون يحدد السن القانونية للزواج في المملكة، لقد حان الوقت لتقنين الأحكام المزاجية لقضاة الأنكحة، لقد حان الوقت لوقف التغرير بالأطفال، لقد حان الوقت لوقف المتاجرة بالأطفال، لقد حان الوقت لوقف تشويه صورة البلاد، لقد حان الوقت لوضع حد لشرعية تحقيق رغبات مرضى اشتهاؤ الأطفال، لقد حان الوقت لحسم الأمر فسمعة البلد على المحك!!

نظام حماية المواليد .. حق لكل مولود

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٠
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢١/Con٢٠١٠١٢٢١٣٨٩٧٣٣.htm>

د. وليد احمد فتحي

يعرف علم الإدارة الحديث الخطأ بأنه تجربة قيمة لتفادي الوقوع فيه مرة أخرى، والخطأ لا يصبح خطأ إلا إذا تكرر. كم من الأخطاء التي تحدث في مجتمعاتنا ولا نتعلم منها .. نتفاعل معها بعواطفنا ثم ما تلبث أن تنطفئ هذه الشعلة بمجرد زوال الأزمة أو تعاقب الأيام عليها أو استئثار غيرها من الأزمات والأحداث في الساحة علينا. لو أننا تعلمنا من كل خطأ واستفدنا من تجربة الخطأ القيمة ووضعنا معايير جديدة وسياسات ولائحة أنظمة وقوانين تقينا هذا النوع من الخطأ لرأينا مجتمعنا يتطور بشكل أسرع وأفضل.

على قدر ما أسعدتني التغطية الإعلامية المكثفة على مدى قرابة الأسبوع للطفل (أنس) الذي تم اختطافه في مستشفى في المدينة المنورة والتي تعكس مدى تقديرنا لقيمة الإنسان، وعلى قدر ما سعدنا عندما عاد الطفل لأهله، على قدر ما حزننا على أوضاع بلادنا.

حزننا على تكرار خطف المواليد في عدد من مناطق المملكة .. أين هي التطبيقات الاحترازية لمنع تكرار حدوث مثل هذه المأساة؟

في كثير من مستشفيات دول العالم يوضع سوار في معصم المولود مزود بتقنية مرتبطة بنظام المعلومات داخل المستشفى مما يسمح بتحديد مكان الطفل، وإذا ما حاول أحد إخراج الطفل وما زال في نظام المعلومات أصدر نظام السلامة إشارات تنبيه قوية للمستشفى ولا يسمح لأحد بالدخول أو الخروج وهي تشبه إلى حد كبير طريقة عمل أجهزة كشف السرقة في المحال.

وهل هناك ما هو أقيم من الإنسان.

وأحد الأنظمة المتقدمة لحماية المواليد هو نظام يسمى (Kisses & Hugs) وهو من أهم وأحدث أنظمة الحماية والسلامة في المستشفيات والخاصة بحماية المواليد من التبديل (خبط المواليد) أو الاختطاف. وأحب أن أنوه هنا أولاً أنني أحرص دائماً في كتاباتي ألا أستخدم أو أسخر قلبي إلا في أمور تخص المصلحة العامة وأتجنب كل ما قد تختلط فيه المصلحة العامة بالخاصة، ومن منطلق المصلحة العامة المحضة وجدت نفسي اليوم مضطراً أن أقدم النموذج الذي سأفصل فيه وأدعو الله أن تعم الفائدة وتتحقق الغاية والله من وراء القصد. فقد أكرمنا الله منذ افتتاح المركز الطبي الدولي عام ٢٠٠٦م، أن ندرك أهمية وضع أكثر الأنظمة تقدماً في حماية المواليد من منطلق أن أقيم وأقدس ما في الأرض هو ذلك الإنسان.

وهذا الطفل هو أقيم وأعلى وأثمن من أكبر جوهرة على وجه الأرض تباع وتشترى في المزادات العالمية بعشرات الملايين من الدولارات وتوضع لها أفضل وسائل الحماية.

نعم ليس هناك أقيم ولا أثمن ولا أعلى من هذا الطفل الرضيع الذي هو أمانة في أعناقنا لا حول له ولا قوة بل جعل الله حمايته ورعايته مسؤولية ملقاة على عواتقنا.

إنها حقاً جريمة كبرى نرتكبها في حق طفل واحد يربى في غير أهله نتيجة إهمالنا وتقصيرنا في الأخذ بأسباب الحماية والسلامة.

وبذلك كان المركز الطبي الدولي منذ افتتاحه في عام ٢٠٠٦م، أول مستشفى في المملكة العربية السعودية والخليج العربي يطبق نظام حماية المواليد المتقدم (Kisses & Hugs)، وكان ذلك قبل حدوث كثير من المشاكل في السنوات الأخيرة من مثل هذه الأحداث تفجعتنا بين الحين والآخر، وقبل أن يكون حتى مستلزماً أو مطلباً حكومياً، وذلك من واقع إحساس

الإدارة بالمسؤولية والأمانة، وتغدياً لحدوث أية عمليات خطف أو اختلاط أطفال كما حصل في بعض المستشفيات الأخرى في السنوات السابقة.

ونظام حماية المواليد (Kisses & Hugs) هذا هو عبارة عن سوارين إلكترونيين يوضعان في يد الأم وقدم طفلها بعد عملية الولادة مباشرة، وتتم عملية ربط الجهازين عن طريق تعريفيهما ببعضهما إلكترونياً وبنغمة معينة خاصة بالأم وطفلها، فيما لو أخذ الطفل لأم أخرى غير والدته عن طريق الخطأ فإنه يعطي صوتاً مغايراً ويرسل رسالة رقمية إلى أجهزة مخصصة لدى التمريض والأمن ينبه بحصول المشكلة مع كافة تفاصيلها، كما أن السوار يحدد موقع الطفل كل ثانيتين وذلك عن طريق إرسال رسائل نصية لنظام الأمن في المستشفى، وهو مرتبط إلكترونياً بأنظمة التحكم بالأبواب وأنظمة الكاميرات، إذ يعطي إنذاراً يغلق جميع أبواب جناح الولادة أتماتيكياً بمجرد الاقتراب منه بمسافة مترين تقريباً في حال سرقة المولود، كما يتم إيقاف عملية الخروج والدخول للجناح ولا يتم فتحها إلا عن طريق مشرف الأمن والسلامة ورجال الأمن بعد التحقق والتأكد من سلامة وأمن الطفل ووالدته.

وقد تمت تغطية وشرح هذا النظام تفصيلياً في الحلقات الأولى من شهر رمضان لهذا العام في برنامج خواطر للشباب أحمد الشقيري والذي تم فيه فحص النظام عملياً من قبل مقدم البرنامج وكاميرات التلفاز بدون سابق إنذار أو تحضير للتأكد من عمله على أرض الواقع.

إنني أتطلع أن أرى كل مستشفى في بلادنا الغالية تطبيق أفضل أنظمة حماية المواليد، فالتقاعس في الأخذ بأسباب حماية الأطفال لهو حقا جريمة في حق أحباب الله.

* طبيب استشاري، ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمركز الطبي الدولي.

وزارة الزكاة والدخل.. وإلغاء الجمعيات الخيرية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢١

<http://www.alriyadh.com/٢١/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٢٨٠.html>

راشد محمد الفوزان

مصلحة الزكاة والدخل تعتبر من أهم المرافق الحكومية التي تتحصل على أموال وفقا لما يقدم لها من ميزانيات أو الربط الزكوي لمن لا يقدم هذه الميزانيات أو يتأخر، وأيضا تتحصل على زكاة الأنعام من خلال وزارة المالية بواسطة مندوبين لها بمختلف مناطق المملكة، ومصلحة الزكاة والدخل تتبع وزارة المالية، رغم أن مجلس الشورى في يونيو ٢٠١٠م قد وافق على تحويل مصلحة الزكاة والدخل إلى هيئة مستقلة ولم يعرف الآلية. مصلحة الزكاة تحول سنويا ما يقارب ٨ مليارات ريال، وكل ما يتم تحصيله يحول يوميا حيث تقوم مصلحة الزكاة والدخل بتحويل الإيرادات المحصلة من المكلفين الخاضعين للزكاة بشكل يومي إلى حساب الزكاة المخصص في مؤسسة النقد للصرف كمستحقات الضمان الاجتماعي عن طريق وكالة الضمان الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية. هذه الأرقام كمستحقات لمصلحة الزكاة تعتبر كبيرة رغم أن المصلحة رفعت مستوى تحصيلها المالي بالسنوات الأخيرة بعد تطوير أعمالها وتدقيقها ومراجعتها، ويتوقع أن ترتفع هذه المداخل المالية لتصل إلى ١٠ مليارات وأكثر خلال السنوات القليلة القادمة.

السؤال الآن، هل كل الفقراء بالمملكة مسجلون بقائمة الضمان الاجتماعي؟ بالطبع لا لأسباب كثيرة أولها "التعفف" عن السؤال أو قبول راتب من زكاة توزع هذه قناعة البعض من الرجال أو النساء. والسؤال الآخر هل كل من يستلم راتبا شهريا من الضمان الاجتماعي هو مستحق لهذا الراتب؟ بالطبع أيضا لا ولا يوجد لدي أرقام، ولكن وزارة الشؤون تضيف وتلغي أسرا كل شهر وكل فترة، والسبب إما انتهاء الأحقية لصرف الرواتب لأسباب متعددة أو اكتشاف بيانات غير صحيحة ودقيقة. الخلاصة لدي أن كما كبير من الأسر هناك مستحق لا يستلم راتبا شهريا وهناك من يستلم راتبا وهو غير مستحق وهذا خلل كبير.

الأمر الآخر، ان كثيرا من رجال الأعمال يضع "وقفا" رغم وجود الآن جهة مستقلة خاصة "بالوقف" وكنت كتبت سابقا أنها تتبع وزارة الحج والأوقاف وهذا غير صحيح وصح لي الكثير وأشكرهم عليه حيث أصبح الوقف جهة مستقلة تحت مسمى "الهيئة العامة للأوقاف" وهذه أيضا مصدر دخل إضافي يحصل ويوزع بأعمال خير كثيرة، وأضيف أيضا تبرعات رجال الأعمال المختلفة والمتنوعة وحتى الأفراد ماليا، أيضا دعم الدولة للفقراء والمحتاجين، ولا أريد وضع رقم جزافي للمتحصلات المالية التي يمكن تحصيلها من عدة مصادر، ولكنها مشتتة بين أطراف متعددة وعديدة مما يضعف تنسيق التوزيع للمحتاج والفقير الفعلي، في النهاية لماذا لا تجمع كل مصادر الدخل من زكاة أو وقف أو تبرع الدولة أو كل من يريد التبرع من الأفراد والشركات والمؤسسات، بطريقة منظمة ومؤسسية وفق نظام وقانون واضح وموظفين يوزع عملهم بين تحصيل الأموال وأيضا توزيعها على محتاجيها من خلال وزارة تسمى وزارة الزكاة والدخل، وأن يتم الاستفادة من التعداد السكاني بمزيد من الحصر للأسر الفقيرة فعلا وبالتالي تذهب الأموال لمستحقيها، بدلا من جهود ذاتية أو جمعيات وجدنا كثيرا من الخلل والتجاوز، وأيضا تقليص العمل البيروقراطي الحكومي من وزارة شؤون ووزارة مالية ومصلحة الزكاة وهيئة الأوقاف وغيرها، نحن نحتاج وزارة الزكاة والدخل "لتعيد تنظيم العمل في هذا الجانب دعما للفقراء والمحتاجين جميعا وفق عمق مؤسسي حقيقي."

يا سفراءنا نحن أبناء البلد

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨١
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٢/Con٢٠١٠١٢٢٣٨٩٨٨٨.htm>

عبده خال

الإنسان لا يسلم من المنغصات التي تهاجمه على حين غرة. يحدث هذا في أي مكان تتواجد فيه، سواء داخل بلدك أو خارجه، وفي الداخل تستطيع بأكثر من وسيلة أن تتدبر حالك، إلا أنك حينما تكون في الخارج فهذا يعني أن وسائل تحركك إزاء أية مشكلة تواجهك هي حركة محدودة للغاية، يستوجب معها أن تقف معك جهة لها صفتها الاعتبارية..

وجود السفارات في أي بلد من البلدان هو نوع من التمثيل السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي، وهي الواجبات الرئيسية التي تهتم بها السفارات العربية، ومنها سفاراتنا المنتشرة حول العالم، بينما يغيب عن مهمات هذه السفارات الاعتناء بالمواطن المتواجد في أرض غير أرضه، فغالبا ما تكون الاستجابة لنجدته محدودة إن لم تكن ملغاة في الأساس. وهناك أحداث مختلفة ومتعددة تحدث للمواطن السعودي أينما ذهب، سواء أذهب للسياحة أو التطبيب أو التعلم يمكن إدخالها في جانب الاستهداف، والاستهداف هنا له منطقات متعددة ليس المجال سانحا لذكرها، إلا أن كم الأحداث الواقعة يجعل فتح ملفات حقوق وواجبات المواطن خارج بلده مسؤولية سفاراتنا في كل بلد تتواجد فيه. ويجعل الحديث عن هذه الواجبات حديث مكاشفة. وقبل هذه المكاشفة، نعرف تماما أن أي مواطن أوروبي إذا تعرض للمهانة والإذلال أول قرار يتخذه يطلب حضور سفير بلده، فيستجيب سفير بلده في الحال ويقف بنفسه على قضية مواطنه. بينما لو سحق مواطننا في أية بقعة سيجد عنقا في تلبية طلبه، وإن حدث ولبت السفارة النداء، فهي ترسل مندوبا لكي يقف على حالة المواطن، مع يقين المندوب أو السفارة أن مواطنها على خطأ وهذه أولى المكاشفات، وهو ما أضعف موقف بعض سفاراتنا حيال أي موقف يتعرض له المواطن، فغالبا يتم التعامل مع أية شكوى بتهاون وعدم جدية وتحميل المواطن الخطأ قبل معرفة ما الذي حدث. وتاريخ العلاقة بين المواطن المسافر إلى أية جهة من العالم مع سفارة بلاده هي علاقة مشتبهة تم ترسيخها عبر سنوات طويلة، فبعض السفارات تظن أن مواطنها جاء لـ (التجاوزات) وحدث له ما حدث، وبالتالي يتحمل مسؤولية (أخطائه).. هذا هو الظن الأول الذي يتبادر إلى ذهنيات مسؤولي بعض سفاراتنا، وبهذا الظن يفقد المواطن مساندة سفارة بلاده أولاً، ويصبح نهبا لما ترسخ أيضا لدى الآخر عنا. وكثيرة هي الحكايات التي ترد على ألسنة المواطنين مما يحدث لهم في الخارج. وأعتقد أن التوجيه السامي (الأخير) لسفرائنا بالاهتمام بالمواطنين هو استشعار لحالة التراخي التي تمارس من قبل بعض السفارات حيال رعايا دولتها، وهو أيضا دعوة لتغيير نمط معاملة سفاراتنا لنا حينما نكون في أمس الحاجة لأن نقف بجوارنا.

أعتقد بأننا بحاجة لأن نفتح ملف سفاراتنا في الخارج وتعاملها مع المواطن، فهو ملف في غاية الأهمية، كون أغلينا غدا مسافرا إما طلبا للعلم أو للتجارة أو للتطبيب أو للسياحة.

وهو ملف يستهدف في المقام الأول تحسين نظرة سفاراتنا لنا، فإذا كان سندك ينظر لك بريية، فمن باب أولى أن يراك الآخر (القادم إليه) تستحق بالفعل رميك على قارعة الطريق.

ولأن هذه الدعوة لم تحظ بأي شيء يذكر يصبح إعادة المطالبة بتحسين أداء السفارات معنا أمرا ملحا، فليس هناك من مظلمة يمكن أن تحل وراعيها لا يتبنى مظلمتها..

لم يخطفون الأطفال والاحتضان متاح ؟..

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤٠٩

<http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٤٦٧>

أ.د. محمد خضر عريف

حادثة اختطاف الطفل أنس من المستشفى بالمدينة المنورة التي وقتها صحيفتنا الطيبة المباركة «المدينة» حقها الصحفي المهني على مدى أيام طويلة، أثرت في نفوسنا جميعاً، وحشدت الرأي العام في المملكة كلها للتعاطف مع أسرة الرضيع المخطوف، كما حشدته لنقد الجهات المسؤولة عما حدث، لأنه حدث جلل بكل ما تعنيه الكلمة، ففقد الأبناء بهذه الطريقة ليس أمراً سهلاً، ووقعه على والديه كوقع الصاعقة، ودلت المقابلات الصحفية مع الوالدين والأهلين على ذلك دلالة واضحة.. أقول: إن اهتمام «المدينة» خصوصاً بهذا الحدث الجلل كان المحفز الأكبر للأجهزة الأمنية لمضاعفة الجهد وزيادة التحرك للوصول إلى الجاني، وقد كان والله الحمد والمنة، وقد تنقّسنا جميعاً الصعداء حين أوردت صحيفتنا الغراء خبر معرفة (الجانية) إن صح التعبير والوصول إليها في وقت قياسي بكل المعايير وتسليمها الطفل إلى ذويه الذين سرّوا للأمر أيّما سرور، وأقاموا الأفراح والليالي الملاح كشهر كامل كما قرأنا، ولهم ذلك بالطبع، كما أننا ازددنا فرحة وسروراً حين قرأنا أن أسرة الطفل عفت عن الخاطفة لوجه الله تعالى تقديراً لظروفها الاجتماعية والنفسية، وفي سبيل أن يبارك الله للأسرة في ابنها وبقية أبنائها، وهو سلوك إسلامي محمود: «ومن عفا وأصلح فأجره على الله»، ولا يوجد مثل ذلك في المجتمعات الديمقراطية كما تُسمّى، فجريمة كهذه هزّت المجتمع كله قد تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد، وقد يطالب أهل الطفل بتعويض يصل إلى ملايين الدولارات، ولكنه الإسلام بسماحته وفضائله وشمائله، تُطبق كلها في بلاد الحرمين والله الحمد والمنة.. أعود إلى الخاطفة التي ذكر أنها باكستانية، ثم ذكر أنها سعودية من أصول باكستانية، وكل ذلك لا يهمنّا، ويهمنّا أنها تعاني نفسياً الأمرين بسبب إجهاضها المستمر، إذ أسلبت ثماني مرات مستمرة دون أن يعيش لها طفل واحد، وعليه فقد أقدمت على هذا العمل المشين، وكادت تهدم حياة أسرة مسلمة بريئة بحرمانها من فلذة كبدها بارتكابها هذه الجريمة البشعة الغريبة على مجتمعنا المسلم المحافظ، وبالطبع، فإن هذه المعضلة الصحية التي تعيشها هذه المرأة ليست مبرراً على الإطلاق لارتكابها لهذه الجريمة، وعفو هذه الأسرة الكريمة عنها قد يؤدي بها إلى تكرار جريمتها مجدداً مع أسرة أخرى، ونسأل الله تعالى أن لا يحدث ذلك من قبلها أو قبل أحد غيرها.. وما حدث بالطبع كان يمكن تفاديه لو أن هذه المرأة وسواها ممن لا ينجبن أو ممن لا يستقر الحمل في أرحامهن خصوصاً، لجأت إلى حل شرعي محمود، بل هو حل يجلب لها الأجر العقيم إضافة إلى إشباع رغبتها في الأمومة، وهي رغبة عارمة قد تكون وراء ارتكاب الجريمة التي نتحدث عنها، ذلك الحل الشرعي هو احتضان طفل رضيع من مجهولي الأبوين أو مجهولي النسب أو (فاقدي الرعاية الأبوية) كما تسميهم (جمعية الوداد الخيرية) التي كتبت عنها قبل أسبوعين في هذه الصحيفة الغراء، ولا يلزم لاحتضان أحد الأطفال الذين ترعاهم هذه الجمعية المباركة سوى الإرضاع الذي يمثل بديلاً شرعياً للتبني لدى الملل الأخرى الذي حرّمه الإسلام، وأحسب أن الإرضاع الشرعي ممكن جداً لدى مثيلات هذه المرأة التي تسقط حملها باستمرار، كما أن أسرتها إن كانت حريصة على الأبناء فلاشك في أن شروط الصلاح سوف تنطبق عليها، وهي ليست شروطاً صعبة، ولكن الجمعية وضعتها تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية حرصاً منها على اختيار الأسرة الحاضنة المناسبة لهؤلاء الأطفال المحرومين الذين تعتبرهم أمانة غالية في أعناق القائمين عليها، وقد ذكرت في مقالتي كذلك أنه بعد الاحتضان تستمر متابعة الجمعية لمسار حياة الطفل مع الأسرة الحاضنة ولا تنقطع زيادة في الحرص والرعاية.. وقد نبهتني حادثة اختطاف الطفل من المستشفى إلى فائدة اجتماعية عظيمة لقيام هذه المؤسسة المباركة (جمعية الوداد الخيرية) تعتبر قيمة مضافة إلى ما تقدمه للمجتمع من خدمات جليلة لا تحصى بالالتفات إلى هذه الفئة المحرومة فيه، وهي فئة (اللقطاء) بالعبارة الصريحة، إذ إن هذه الحادثة أي حادثة الاختطاف قد تتكرر، بل ربما تكون تكررت فعلاً لمرات ومرات في مختلف مناطق المملكة دون أن نعلم عنها، ولكننا علمنا عن هذه الحادثة لاهتمام صحيفة «المدينة» بها كما ذكرت، وعليه

فإن ثقافة الاحتضان لو انتشرت في المجتمع فإنها ستقضي على هذه الظاهرة تماماً، وستحفظ الأبناء الشرعيين من جرائم كُتلك قد تحصل في المستشفى أو في السوق أو في الشارع، وأعود وأدعو كل الأسر التي ليس لديها أبناء أو التي لديها أبناء إلى الإقدام على الاحتضان، رافة بفاقي الرعاية الأبوية. وستساعدهم (جمعية الوداد الخيرية) على ذلك وتيسره لهم.

العقوق.. إلى أين يأخذنا؟

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤٠٩

<http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٤٧٠>

أ.د. إبراهيم كتيبي

في الماضي القريب كنا نشكو من ضعف الروابط الاجتماعية، ثم ارتفع مؤشر الشكوى إلى حالة أصعب، وهي التفسخ الاجتماعي، واليوم نشكو من مظاهر العقوق والتي دخلت أروقة المحاكم، وبلغ متوسط قضاياها في مدينة جدة وحدها نحو ١٢٠ قضية شهرياً، بزيادة ٢٠% عن العام السابق، وفق ما صرح به قاضٍ لعكاظ مؤخراً، وتشمل اتهامات بعدم الطاعة، والتلفظ على الوالدين، والتهجم، والاعتداء، ولا ننسى جرائم قتل.. فإذا كان متوسط قضايا العقوق بهذا الحجم في شهر واحد، فهذا يعني أن متوسط عددها أكثر من ١٢٠٠ قضية في العام في مدينة واحدة.. فكم يا ترى معدلاتها على مستوى كافة المناطق والمدن؟! وكم يكون العدد إذا قدرنا حالات مظاهر العقوق الحاصلة يومياً دون أن تأخذ طريقها إلى المحاكم لأسباب عديدة؟!!

بالتأكيد يعني الكثير عن مدى ما أصاب مجتمعنا الذي يبدو وكأنه يطل من فوق شجرة علياء، لا يرى الواقع، ولا يههمه في شيء، وأقصد الخلل الأخلاقي الذي تنتشر عدواه بقدر غياب التحصين، فيحتاج مجتمعنا كفيروسات تتكالب على جسد، فتسعى لإضعاف مناعته، أو تتمكن منه بسهولة عندما تكون مناعته ضعيفة أصلاً، وهذه قاعدة طبية أساسية تنطبق أيضاً على القيم والأخلاق.

بكل أسف يحدث هذا لأن أولويات الأسرة تبدلت، وحلت فيها المادة، واحتياجاتها، ومعاييرها محل التربية والتنشئة على الأخلاق الإسلامية السمحة، الكفيلة ببناء المجتمع السليم، ويحدث هذا رغم إدراك الجميع للأوامر الإلهية والتوجيهات النبوية ببر الوالدين، والإحسان إليهما، والنهي عن عقوقهما، والذي هو ذنب عظيم. فمن يتجرأ على أحد الوالدين، أو كليهما بالعقوق يعرف ذلك، وتلقى على مسامحه دروس الوعظ، ومقررات الدراسة، والمفارقة الأكثر مرارة أن تجد عاقين أجابوا في اختبارات الدراسة عن فضائل البر بالوالدين، وإثم عقوقهما، ونجحوا في هكذا اختبارات، وتفوقوا، ولكنهم رسبوا -وعن عمد- في تطبيق ذلك تجاه والديهم!.. الغريب في الأمر أن الأطراف المعنية بالتربية، إن كانت الأسرة أو تعليم أو دعوة، كلها تعرف حجم المشكلة، ولكن لو سألت إحداها عن دورها لأكدت وأقسمت أنها تقوم بمسؤوليتها خير قيام، (وما في بعد كذا)، وتلقي باللائمة على الآخر، وفي النهاية الكل يضع الاتهام على العولمة، وعصر الفضائيات، والإنترنت، والنتيجة مفزعة بمظاهر العقوق، مثل الأرقام المفزعة أيضاً للطلاق، وبالتالي تتفرق المشكلة بين مختلف الأطراف.

يا ناس.. ويا جماعة الخير، يد الله مع الجماعة، واليد الواحدة لا تصقق، ومشكلتنا حقيقة أن الجميع يتكلم ويعترف بوجود المشكلة، ويشكو من التغير الأخلاقي، ثم لا تجد أثراً لتحرك حقيقي ومنهجي يعيد التوازن الأخلاقي، وحقيقي أصبح المجتمع لا يملك غير الكلام، لأن كل طرف لسان حاله يردد: «قل كلمتك وامشي»، وللأسف هذه حكمة في غير موضعها، فالسلبية هنا لا تبني أخلاقاً، ولا تحافظ عليها، ولا تحصن أجيالاً في مواجهة أورام اجتماعية خبيثة تنفث كل ما ضعف دور مؤسسات المجتمع التربوية، وانشغالها بأمور أخرى بدءاً من الأسرة، وليس انتهاءً بالتعليم والدعوة والإعلام، وهي التي يعول عليها في صون القيم والأخلاق.. أول الخيط هو الأسرة باعتبارها حجر الزاوية، فأين الأب والأم؟ وماذا يشغلها عن أساس مسؤوليتها عندما تهمل دورها، وتتشتغل عن تربية الأبناء كما يجب منذ الصغر؟ وأين الأب والأم عندما يضيعان لغة الحوار فيما بينهما، ومع الأبناء، ويرتفع صوت القسوة والعنف؟! وأين أولياء الأمور عندما يعلو صوت أبناء عليهم، ولو كان في موقف عارض وبسيط، قبل أن يتحول رويداً رويداً من اللفظ إلى التمرد، ثم العنف.. بطبيعة الحال لسنا مجتمعاً ملانكياً، ومثلنا مثل كل المجتمعات، ولكن ألا يجب أن نقلق في بلد الحرمين الشريفين، ونفعل شيئاً قبل فوات

الأوان، بدلاً من أن نظل نشكو ونتحسر في مجالسنا، وفي وسائل الإعلام على ما مضى، دون تحرك وطني جاد تجاه مشكلاتنا الاجتماعية والأخلاقية؟! إن الاستمرار في هذا الخل يدفع البعض إلى التشاؤم، خاصة وقد أصبح من المعتاد أن يقع العقوق، ومن المعتاد أكثر هذا البرود المؤسف الذي لا يحرك ساكنًا، لأن المجتمع ارتاح لوضعه الحالي في مقاعد المتفرجين، وترك المهام للشرطة والقضاء، بعد أن يبلغ السيل الزبى. الحديث يطول، وله بقية بإذن الله.

إهمال جنائي في وزارة الصحة

المصدر: جريدة الرياض - الأربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٢
<http://www.alriyadh.com/٢٢/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٦١٨.html>

عابد خزندار

وهو إهمال في جانب يعاقب عليه الشرع وتعاقب عليه الأنظمة، وهو ليس إهمالاً واحداً أو اثنين بل العديد من الإهمالات، وجرائرها غالباً ما تنتهي بالوفاة أو العجز مدى الحياة، أو فقدان طفل إلى الأبد كما حدث قبل ثلاث سنوات في طفل الجوف الذي اختطف من المستشفى، وفيما أعرف لم يتم العثور عليه حتى الآن، رغم أن والده رصد مكافأة قدرها ١٨٠ ألف ريال لمن يعثر عليه، ثم هناك الطفل يزيد العنزي الذي اختطف من مستشفى في الرياض، ولا أدري هل تم العثور عليه أم لا، وأخيراً هناك طفل المدينة الذي أنب ضمير خطافيه فأعادوه إلى أهله، وهناك الأنكى من الخطف الذي يؤثر على مصائر ضحاياه، ويغير مجرى حياتهم، وقد لا ينكشف إلا بعد أعوام يكون الطفل قد ألف حياته الجديدة وارتبط عضوياً ومعنوياً بالعائلة التي ألقاه الإهمال في حضنها، ومن هؤلاء الأطفال (الذين لم يعودوا أطفالاً) عهود وزين، اللتان لم يكتشف ما حدث لهما من تبديل إلا بعد ٣٥ عاماً، ولعل القراء ما زالوا يذكرون طفلي نجران اللذين تم تبديلهما قبل أربع سنين، وآخر مسلسلات الإهمال وفاة طفل عمره ست سنوات بمستشفى الولادة والأطفال بنجران نتيجة انقطاع الأكسجين عن أجهزة التنفس الصناعي، وعدا ذلك هناك سرقات كتلك التي سُرقت فيها جهاز إيكو القلب من أحد المستشفيات، وكل ذلك -أي الإهمال الجنائي- لن ينتهي بمحاسبة الحالات الفردية وعقابها، بل لا بد من إصلاح يتناول جهاز الوزارة، بما في ذلك بعض الموظفين القياديين.

تركيز القاضي على عمله القضائي أصبح ضرورة

المصدر: جريدة الرياض ١٦ ربيع الأول ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٢
<http://www.alriyadh.com/٢٢/١٢/٢٠١٠/article٥٨٧٦٣٦.html>

محمد بن سعود الجذلاني

لم يعد من المقبول أن ترى القاضي يصرف كثيراً من جهده ووقته وتفكيره وإمكاناته في مثل هذه الأعمال التي تعتبر من النوافل وهو قد ضيّع الفريضة أو قصر فيها تقصيراً ملحوظاً، كما إنه لا يمكن أن يزعم أحد أنه بإمكان القاضي أن يقوم بهذه الأعمال وفي ذات الوقت يؤدي كامل الواجب عليه تجاه عمله القضائي في المقال السابق أشرتُ إلى أن القاضي اليوم لو حصر اهتمامه وجهوده في متطلبات عمله القضائي، وصرف ذهنه لأداء حقوق وواجبات هذا العمل الجسيم لكان ذلك أدعى لإعائته على تحقيق قدر أعلى من الجودة والإتقان في أحكامه، وتقليل الأوقات الطويلة التي يستغرقها نظر القضايا حالياً في ظل النقص في أعداد القضاة، والنقص الأعظم والأهم في أعوان القضاة، وضعف الوسائل المساعدة للقاضي على أداء عمله .

وفي هذا السياق أود إثارة مسألة أعتقد جازماً أنها تستحق إعادة النظر فيها من قبل إخواني أصحاب الفضيلة القضاة، وذلك لما لها من أثر سلبي في إشغالهم عن القيام بأعمالهم على خير وجه ، وزيادة الأعباء عليهم مع أنه كفى بعمل القضاة شغلاً وعبئاً وثقلاً .

فإنه إذا كان من المسلمات التي يؤمن بها جميع القضاة أن ولاية القضاء من أخطر الولايات وأعظمها، وأنه ورد في الوعيد على ولاية القضاء والتحذير منها أو الوعيد على الحكم دون علم أو بالهوى، فإن ذلك مما يعظم المسؤولية على من ابتلي بهذه الولاية الشرعية الجليلة أن يكون غاية همه في القيام بحقوقها والحرص الشديد على إبراء الذمة فيها والنجاة من الوعيد الثابت الوارد على الاشتغال بها أو الإخلال بما يجب فيها .

وإذا كان من المعروف في سيرة العلماء الأجلاء الذين اشتغلوا قديماً بولاية القضاء أن تلك الولاية شغلهم عن التعليم والتأليف لأنهم انقطعوا لأداء متطلبات ولاية القضاء، فكانوا في القضاء أعلاماً يشار إليهم وتذكر أحكامهم، وإذا كان ذلك في زمان مضى فإن زماننا اليوم أدعى وأحرى أن يكون للقاضي في عمله القضائي شغلاً يكفيه عن الانصراف لغيره من الأعمال في الدعوة إلى الله والاحتساب والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو الاشتغال بالأعمال الإشرافية على مثل هذه الجهود كما يقوم به بعض أصحاب الفضيلة القضاة من الإشراف على حلقات تحفيظ القرآن، أو الجمعيات الخيرية، أو غيرها من أعمال البر .

ومع أنه لا يسعني إلا التأكيد على أن مساهمة القضاة في مثل هذه الأعمال الخيرية كان له أثرٌ حسن جميل على النهوض بها ونجاحها وإضفاء القوة عليها لما يحظى به القاضي من مكانة رسمية واجتماعية أحسن كثير من القضاة في استغلالها في هذه الأعمال الخيرية والدعوية، فأسأل الله ألا يحرمهم الأجر وأن يبارك في جهودهم. إلا أننا اليوم أمام مشكلة كبرى، وتحول ملحوظ في الواقع. هذه المشكلة تتمثل في زيادة العبء على القضاة وكثرة القضايا وتعقيداتها، وأنه ما من شك ولا ينكر عارف بالواقع القضائي أن القيام بالواجب في نظر هذه الدعاوى وإنجازها على الوجه المرضي أمرٌ عسيرٌ وشاقٌ جداً . كما أن ما يواجهه القضاء اليوم من انتقادات بعضها حق وكثير منها غير موضوعي ويصدر من غير مختصين، كل ذلك يجعل من الواجب أن نتعامل مع هذه الظروف بما تستحقه من إعادة النظر في منهج العمل الذي يسير عليه بعض القضاة إذ إن هناك بعضهم تجده منصرفاً للقيام بأعمال بر ليست مقترضة عليه ولا واجبة كوجوب عمله الأصل المنوط به الذي لا يقوم به غيره وهو الفصل في الخصومات وإيصال الحقوق لأصحابها .

فلم يعد من المقبول أن ترى القاضي يصرف كثيراً من جهده ووقته وتفكيره وإمكاناته في مثل هذه الأعمال التي تعتبر من النوافل وهو قد ضيّع الفريضة أو قصر فيها تقصيراً ملحوظاً، كما إنه لا يمكن أن يزعم أحد أنه بإمكان القاضي أن يقوم بهذه الأعمال وفي ذات الوقت يؤدي كامل الواجب عليه تجاه عمله القضائي فهذا والله مما لا يمكن بلوغه إلا بمشقة كبيرة لا أظنه يحتملها، وكما رأينا من أصحاب الفضيلة القضاة الذين انخرطوا في حياة الدعوة والاحتساب وطلب العلم وتعليمه

في المساجد وهم في أعمالهم الأصلية مقصرون وتجد أصحاب القضايا التي تنتظر في مكاتبهم يشتكون التعطيل أو صدور أحكام بمستوى أقل من المأمول .

إن القاضي حتى يقوم بعمله على خير وجه يحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد الذي يبذله في زيادة تأهيل نفسه ، سواء من الناحية العلمية أو في جانب قراءة القضايا وتأملها وفهمها والتفكير العميق فيها حتى يتبين له وجه الحق فيها . وإن من عانى العمل القضائي وكابده ليعلم يقيناً حجم هذه المسؤولية ومدى ثقلها، ثم إن ما يطلب من القاضي اليوم ليس كما كان مطلوباً منه في القديم، إذ لم يعد مقبولاً من القاضي أن يجهل الأنظمة والتعليمات، أو أن يكون ضعيفاً في إدراك وفهم العقود والتعاملات المالية العصرية التي لم يعالجها الفقهاء القدامى في كتبهم، أو أن يكون غائباً عن فهم الواقع وأعراف الناس سواء الأعراف التجارية أو المدنية .. إلى غير ذلك من أمور تتطلب الجهد والوقت لإدراكها .

وإذا كان الانشغال بمثل هذه الأعمال الخيرية والدعوية داخل المملكة يعتبر مؤثراً سلبياً على حسن قيام القاضي بواجبات عمله ، فإن الانشغال بتلك الأعمال خارج المملكة يعتبر أسوأ وأشد تأثيراً حيث إن هناك بعض أصحاب الفضيلة القضاة من المشتغلين بهذه الأعمال يأخذ أحدهم إجازة من عمله - والإجازة حق له يصرفه ويعمل فيه ما يشاء - إلا أن صرفه هذا الوقت في أعمال الدعوة والإغاثة خارج المملكة لا يمكن أن يقتصر على وقت الإجازة فقط لأنه يتطلب نوعاً من الارتباط والعمل والعلاقات المستمرة التي تستهلك من وقت القاضي وجهده وتفكيره حتى في غير وقت إجازته وهذا أمر مشاهد معلوم .

وإن صدور الأمر السامي الكريم بتنظيم أعمال الفتوى والحسبة ينبغي أن يكون حافزاً ومنطلقاً لحصر هذه الأعمال على الجهات الرسمية والأهلية التي أنيط بها ذلك ، ولينصرف أصحاب الفضيلة القضاة إلى التركيز على متطلبات أعمالهم وليعلموا أن ذلك أصبح اليوم من الضرورات التي يفرضها زيادة حجم العمل القضائي وتعقيداته مما يتطلب بذل الجهد مضاعفاً للقيام بهذه الأعباء .

وفق الله قضائنا الكرام لكل خير وأعانهم على براءة الذمة وما توفيقني إلا بالله هو سبحانه حسبي ونعم الوكيل .
*القاضي السابق في ديوان المظالم والمحامي حالياً

المنظمة تطالب بالمصادقة على اتفاقية الحماية من الاختفاء

القسري

المصدر: جريدة الصحراء المغربية السبت ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?id=١٢٠٧٣٤&id=٧&ids=٧>

عبد اللطيف فدواش | المغربية

تدخل الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري حيز التنفيذ نهاية دجنبر الجاري، بعد تصديق عشرين دولة عليها.

وأوضح بلاغ للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن "هذا الحدث يشكل تراكما نوعيا جديدا على مستوى القانون الدولي لحقوق الإنسان"، مشيرا إلى أن "إعمال هذه الاتفاقية يعد انتصارا للحركة الحقوقية، ولحركة ضحايا الاختفاء القسري في العالم، التي ناضلت لمدة ثلاثة عقود من أجل القضاء على الاختفاء القسري، وإحالة مرتكبي هذه الجريمة الشنيعة على العدالة".

واعتبر البلاغ، الذي توصلت "المغربية" بنسخة منه، أن "الغاية من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، هي تطوير المنظومة المرجعية الدولية لحماية حقوق الإنسان، بما يعمل على ترسيخ مسار مناهضة المصادرات السرية للحريات، وتمتع الإنسان بالحقوق في المصير الشفاف، وحماية للكرامة البشرية، وضمان حق الإنسان في الحياة والسلامة الجسدية والأمن".

ورحبت المنظمة بدخول نفاذ الاتفاقية الدولية لحماية كل الأشخاص من الاختفاء القسري مذكرة "بتوصية هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة بمتابعة انضمام المملكة المغربية إلى الاتفاقيات الدولية لتعزيز حماية حقوق الإنسان"، و"بتوقيع السلطات المغربية على الاتفاقية في فبراير ٢٠٠٧ بباريس"، و"بجواب الوزير الأول في شتنبر ٢٠٠٨، على رسالة المنظمة بأن الاتفاقية خاضعة لمسطرة المصادقة".

واستحضرت المنظمة نتائج مؤتمرها الوطني الأخير، الذي انعقد تحت شعار "مناهضة الإفلات من العقاب، رهان مأسسة دولة الحق" عبر "العمل على المصادقة على الاتفاقية المذكورة، كآلية أساسية لتعزيز حماية حقوق الإنسان، وترسيخ مسار دولة الحق، وتجريم الاختفاء القسري والتنصيص على متابعة المسؤولين عنه، وتعويض ضحاياها وجبر أضرارهم".

كما دعت المنظمة إلى "ضرورة ملاءمة المنظومة الجنائية مع مقتضياتها، بما يضمن مناهضة الإفلات من العقاب وعدم تكرار ما جرى من اختفاءات قسرية، وإنزال الجزاء في حق مرتكبيها".

وكانت المنظمة بادرت بإطلاق الحملة الوطنية للمصادقة على الاتفاقية في ٣٠ غشت ٢٠١٠، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة الاختفاء القسري، التي انضمت إليها منظمات حقوقية أخرى، في ٢٩ أكتوبر الماضي، بمناسبة "يوم المختطف".

د. بورجي : الايدز مشكلة اجتماعية اقتصادية سكانية والشباب

اداة لنشر الوعي المجتمعي بمخاطر المرض

المصدر :جريدة الثورة اليمنية الأحد ، ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=٩٣٢>

الثورة نت / شوقي العباسي

أكد الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد علي بورجي أهمية دور الشباب في نشر الوعي المجتمعي بمختلف القضايا الاجتماعية والسكانية ومنها مرض الايدز، مشيراً إلى أن الايدز قضية اجتماعية وصحية واقتصادية وسكانية.

جاء ذلك في كلمته اليوم في افتتاح الدورة التدريبية حول الايدز ومهارات تغيير سلوك الاقران والتي تنظمها الادارة العامة للتنسيق والمتابعة بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بمشاركة ٢٠ مشارك ومشاركة. وأوضح أن المجلس الوطني للسكان لديه خطة عمل تهدف إلى رفع الوعي في اوساط المجتمع واستهداف الشباب من خلال تنمية المعارف والمهارات الخاصة بهم تجاه هذه القضايا والعمل على تغيير سلوك الاقران في هذا المجال، وبالتالي فإن الشباب هم ادارة للتغيير المجتمعي ونشر الثقافة بين الاقران للحد من انتشار المرض وهم مستهدفين في التوعية بمختلف القضايا السكانية.

وقال ان الدورة تهدف الى تعزيز الوعي وتنمية المهارات لدى المشاركين حول مرض الايدز والوقاية منه وتعريفهم بالمهارات الاساسية حول الاتصال الفردي واساليب وتقنيته وكذا التعريف بمراحل تغيير السلوك وصفات كل مرحلة وخصائصها والتعريف العلمي بخطوات تغيير السلوك.

من جانبه أوضح الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الاخ مطهر أحمد زبارة ان المؤشرات والاحصاءات تشير إلى أن نسبة الإصابة بالمرض في بلادنا لازالت منخفضة بسبب تمسك شعبنا بالمبادئ الاسلامية، لكن الانفتاح الذي نعيشه والهجرات الشرعية وغير الشرعية التي تربطنا بالقرن الافريقي وغيرها من الدول اصبحت تهدد شبانا ومجتمعنا بانتشار هذا الوباء الخطير الذي لا بد ان نعمل جميعاً على مكافحته والحد من انتشاره.

واكد زبارة أهمية الشراكة بين مختلف الجهات المعنية لتعزيز الوعي المجتمعي في اوساط المجتمع في هذه القضية وغيرها من القضايا الاجتماعية، لافتاً إلى أننا اليوم في عصر تدفق المعلومات والشباب لديهم القدرة على الحصول على المعلومات عبر وسائل متعددة من شأنها تعزيز دورهم في نشر الرسالة التوعوية بين الاقران.

وكان مدير عام مكتب الشباب بأمانة العاصمة عبدالله عبيد قد القى كلمة أكد فيها أهمية الدور المعول على الشباب في تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر مرض الايدز وتنقيف الاقران بمخاطر المرض وكيفية الوقاية منه والحد من انتشاره، مشيراً إلى أن هذه الدورة تأتي في اطار الشراكي بين مكتي الشباب بالأمانة والمجلس الوطني للسكان من أجل تعزيز الوعي وامتلاك مهارات حياتية للشباب يواجهون بها الصعوبات والعوائق السلوكية والنفسية والمعرفية التي تواجههم خلال مرحلة المراهقة في المواضيع التي ترتبط بحياتهم كإنماط الحياة السليمة والصحة الانجابية.

وأوضح أن استهداف تنقيف الشباب ضرورة من أجل القيام بدور فاعل في نشر المعرفة وتصحيح المعتقدات الخاطئة والتأثير الايجابي على معارف واتجاهات سلوك الاقران في اماكن تواجد هذه الفئات في دور الشباب والمؤسسات التعليمية وغيرها من اماكن تواجد الفئات الشابة لما من شأنه تحقيق الاهداف التوعوية وتوسيع دائرة الوعي المعرفي بمختلف القضايا التي تهتم هذه الشريحة.

حضر افتتاح الدورة مدير عام التنسيق والمتابعة بالمجلس الوطني للسكان نجلاء النعمي وعدد من مدراء العموم والقيادات الشبابية بأمانة العاصمة

اكّد ان اليمن بذلت جهوداً لتسوية الاوضاع الانسانية والامنية في صعدة:

الارحبي يدعو المانحين الايفاء بالتزاماتهم في تمويل خط

الاستجابة الانسانية لعام ٢٠١١م

المصدر: جريدة الثورة اليمنية الأحد، ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م
<http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=٩٢٩>

الثورة نت.. /

أكّد نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الارحبي أن الحكومة بذلت كافة الجهود اللازمة التي استهدفت تسوية الأوضاع الإنسانية والأمنية المتردية في صعدة. معتبراً أن وقف الحرب الأخيرة في حد ذاته يمثل انجازاً كبيراً فرضته على الحكومة اعتبارات إنسانية وهي ذات الاعتبارات التي دفعت الحكومة إلى التعاطي بإيجابية مع مختلف الوساطات المحلية والإقليمية.

جاء ذلك خلال تدشنة اليوم خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة باليمن للعام ٢٠١١م.

وفي مستهل الاجتماع الموسع بين الحكومة اليمنية والمانحين الخاص بتدشين الخطة نوه نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية بإسهامات الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة في دعم خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة باليمن للعام ٢٠١١م معتبراً أن هذا الدعم يعكس تفهم شركاء اليمن في التنمية لطبيعة التحديات العديدة التي تواجه اليمن.

وأشار إلى أن الحكومة اليمنية بذلت ولا تزال قصاري جهودها وسخرت كافة الإمكانيات المتاحة للتخفيف من آثار الأزمات الطارئة الناجمة عن تداعيات ظاهرة نزوح المواطنين من المناطق المتضررة جراء الحرب في صعدة وارتفاع أعداد اللاجئين إلى اليمن من دول القرن الأفريقي إلى جانب دعم الفئات المتضررة جراء انعدام الأمن الغذائي.

وطالب الارحبي الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة بسرعة الإيفاء بالتزاماتها حيال تمويل خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة باليمن للعام ٢٠١١م التي تتطلب تمويل يصل إلى ٢٢٤ مليون دولار وتستهدف ثلاث فئات تتمثل في المتضررين جراء فتنة التمرد والحرب بمحافظة صعدة والمحافظات المجاورة لها والفئات المتأثرة جراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية واللاجئين إلى اليمن من دول الجوار الأفريقي.

وقال الارحبي: "بالرغم من وجود صعوبات تكتنف محاولات الدولة للوصول إلى بعض المناطق المتضررة في صعدة إلا أن ثمة جهود حكومية حثيثة لا تزال مستمرة بهدف تجاوز هذه الصعوبات والوصول إلى هذه المناطق لإعادة اعمارها".

منوهاً في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها صندوق إعادة اعمار المناطق المتضررة بصعدة الذي دشّن عملية إعادة الاعمار في بعض المناطق في صعدة مع مراعاة النمط المعماري التاريخي التي تتميز به هذه المناطق.

ولفت إلى أن الحكومة ممثلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية خصصت ٢٠٠ مشروع تم الموافقة على تدشين تنفيذها في صعدة إلى جانب مشاريع عديدة سيتم تنفيذها في المناطق المتضررة من قبل مشروع الأشغال العامة.

من جهته اكّد وزير الاعلام اهمية وجود تقييم يحدد بموضوعية مستوي الاداء سواء من قبل الحكومة أو السلطات المحلية لمقررات خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة باليمن للعام المنصرم بما يسهم في تلافي الاخطاء أو أوجه القصور في الاداء في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة باليمن للعام ٢٠١١م.

ونوه باسهامات الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة في دعم وتمويل خطة الاستجابة الانسانية الخاصة باليمن للعام ٢٠١١م منوها الى ضرورة تضافر الجهود المشتركة بين الحكومة وشركاء اليمن في التنمية لضمان تنفيذ هذه الخطة وفق افضل الممارسات المتاحة.

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن براتيبا مهتا اشارت من جهتها الى اهمية التسريع بتوفير التمويلات اللازمة لتنفيذ خطة الاستجابة الانسانية الخاصة باليمن للعام ٢٠١١م منوها الى ضرورة استيفاء ٧٠ في المائة من التمويل المطلوب لتنفيذ الخطة.

واشادت بمستوي التنسيق المتميز الذي أسهمت به الحكومة اليمنية لخلق اطر شراكة حقيقية مع المانحين لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة باليمن للعام المنصرم معربة عن ثقتها باستمرار هذا التنسيق وفق ذات الوتيرة المرنة خلال العام القادم .

تخلل الاجتماع تقديم عرض مرئي لمكونات خطة الاستجابة الانسانية الخاصة باليمن للعام ٢٠١١م التي تتضمن تدخلات تشمل دعم الفئات المتضررة جراء فتنة التمرد والحرب في محافظة صعده والمحافظات المجاورة لها والفئات المتأثرة جراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية واللاجئين الى اليمن من دول الجوار الافريقي .

السياسة الاولى :السماح للعراق بالتسلح واستعمال الطاقة النووية مدنيا

المصدر :جريدة الصباح الاثنين ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=113009>

بغداد - الصباح

الغى مجلس الأمن الدولي يوم الاربعاء الماضي القيود المفروضة على العراق المتعلقة بنزع السلاح وفي مجال الاستخدامات النووية المدنية المفروضة على العراق بموجب قرارات مجلس الامن ذات العلاقة وفي المقدمة منها القراران ٦٨٧ و ٧٠٧ لسنة ١٩٩١ . وفي مايلي نص القرار الأممي الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٥٠ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراراته السابقة عن الحالة في العراق، وإذ يشير إلى بيان رئيسه المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ الذي يرحب بالتقدم الذي أحرزه العراق بشأن الامتثال للالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح، وإذ يقر بأهمية استعادة العراق للمكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ .

وإذ يرحب بالرسالة الموجهة من وزير خارجية العراق في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ والتي تؤكد أن حكومة العراق تؤيد النظام الدولي لعدم الانتشار وتتقيد بمعاهدات نزع السلاح وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، وتلتزم باتخاذ خطوات إضافية في هذا الصدد للامتثال لمعايير عدم الانتشار ونزع السلاح، وتلتزم أيضاً بإبلاغ مجلس الأمن، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوكالات الأخرى المعنية بالتقدم المحرز نحو تنفيذ تلك التدابير وفقاً للإجراءات الدستورية والتشريعية لحكومة العراق وطبقاً للمعايير والالتزامات الدولية، وإذ يرحب بالرسالة المؤرخة في ١١ آذار/مارس ٢٠١٠ والموجهة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تشير إلى أن الوكالة تلقت تعاوناً ممتازاً من العراق في تنفيذ اتفاقها للضمانات الشاملة، وأنها تواصل العمل، بناء على قرار حكومة العراق تطبيق البروتوكول الإضافي لاتفاقها للضمانات الشاملة بصفة مؤقتة، اعتباراً من ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ ، ريثما يبدأ نفاذ هذا البروتوكول، وإذ يرحب بانضمام العراق إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ، ليصبح بذلك الدولة الطرف المائة والست والثمانين في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ .

وإذ يرحب بتوقيع العراق على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، ليصبح بذلك الدولة المائة والإحدى والثلاثين التي توقع عليها في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠ .

وإذ يرحب بتوقيع العراق في عام ٢٠٠٨ على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبأن هذا البروتوكول الإضافي معروض حالياً على البرلمان لكي يوافق عليه، وكذلك معاهدة حظر شامل للتجارب النووية، وإذ يرحب بموافقة العراق على تطبيق البروتوكول الإضافي بصورة مؤقتة، ريثما يتم التصديق عليه، وإذ يعيد التأكيد على أهمية تصديق العراق في أقرب وقت ممكن على البروتوكول الإضافي، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

- ١ - يقرر أن ينهي التدابير المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف والأسلحة النووية المدنية المفروضة بموجب الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)؛ وعلى نحو ما أعيد تأكيده في القرارات (١٩٩١) والفقرة ٣ (و) من القرار (٧٠٧) (اللاحقة ذات الصلة).
- ٢ - يحث العراق على التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة ومعاهدة حظر شامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

- ٣ - يقرر أيضاً أن يستعرض في غضون سنة التقدم الذي أحرزه العراق في ما يتعلق بالتزامه بالتصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة والوفاء بالتزاماته في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويطلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً بهذا الشأن.
- ٤ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.



وزير العدل: دراسة التوقيع على ٥ اتفاقيات بينها مكافحة

غسل الأموال

المصدر : صحيفة الوسط البحرينية الأحد ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م الموافق ١٣ محرم ١٤٣٢هـ - العدد ٣٠٢٦ -
<http://www.alwasatnews.com/news/read/٣٠٢٦/١٥١٥٩٣٧.html>

المنامة - بنا

قال وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة إن وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب سيُتدارسون في اجتماعهم المشترك المقرر عقدهما بالقاهرة خلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠ اعتماداً والتوقيع على خمس اتفاقيات عربية هي: الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والاتفاقية العربية حول جرائم الحاسوب.

وأضاف الشيخ خالد لدى مغادرته الوفد المرافق البلاد متوجهاً إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة لحضور الدورة السادسة والعشرين لمجلس وزراء العدل العرب والاجتماع المشترك لوزراء الداخلية والعدل العرب أن «وزراء العدل العرب سيطلعون على تقرير قرارات المكتب التنفيذي وتقرير الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب وعلى الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ قرارات المجلس في دورته السابقة». وفي إطار توحيد التشريعات العربية، أفاد بأن وزراء العدل العرب سيتباحثون في عدد من مشروعات القوانين الاستراتيجية، من بينها مشروع القانون العربي لمكافحة الفساد ومشروع القانون العربي النموذجي لمكافحة جرائم المخدرات بواسطة الإنترنت وتعديل القانون العربي النموذجي للمخدرات والمؤثرات العقلية، ووضع آلية تنفيذية لاتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، وإعداد استراتيجية عربية لتطوير القضاء وأنظمة العدالة

نساء يواجهن العنف "لعزّة شرارة بيضون" دعوة الى شمولية مناهضة العنف ضد المرأة في بلادنا

المصدر: جريدة المستقبل - الاحد ١٩ كانون الأول ٢٠١٠ - العدد ٣٨٦١

<http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=٤٤٥٢٣٩>

أحمد ياسين

بصفتها رائدة من رائداتنا اللواتي رفعن لواء "قضية تحرير المرأة في بلادنا"، من التسلط الذكوري التعسفي الذي يقضي ومن دون وجه حق على المرأة، وبمختلف أعمارها، وأوضاعها بشقيه القاتلين: النفسي، تارة والجسدي، تارة أخرى، وباجتماعهما معاً، طوراً ثالثاً. جعلت الباحثة اللبنانية عزّة شرارة بيضون من هذه القضية المركزية والجوهرية المحورية، في حياتنا، موضوعها الرئيس، بهدف تخليص نساءنا وفتياتنا من العنف الأسري/ المنزلي والمجتمعي معاً، وبجميع ألوانه ودرجاته وأشكاله كافة.

وعزّة شرارة بيضون هي أستاذة في علم النفس الاجتماعي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، وهي باحثة في شؤون المرأة والجندر، وعضو في "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية"، وعضو، أيضاً، في "تجمع الباحثات اللبنانيات".

من هنا يتّضح لماذا اُثمت مؤلفاتها البحثية الجادة والمعمّقة (في مجال علم النفس؛ وقضايا المرأة؛ والجمعيات الأهلية)، كما مثلاً اُثمت مواقفها الثقافية الواضحة والكابته ببذل جهودها المعرفية المكثفة واللافتة، والمتمثلة بكسر الصمت المطبق من خلال اختراق كتاباتها أجواء المسكوت عنه حول ظاهرة العنف الذكوري المستفحل في اعتباطيته القاتلة ضد المرأة عندنا، أو في مجتمعاتنا اللبنانية والعربية على السواء.

وكذلك، ففي دراستها الجديدة، الصادرة حديثاً تحت عنوان: "نساء يواجهن العنف" تتصدى بيضون، مجدداً، وبمقاربة نوعية في مجالها، لمعالجة ظاهرة "العنف ضد المرأة" وذلك من ضمن مسار التوصل الى تحقيق هدف احتواء هذا "العنف القائم على الجندر (النوع الجنسي) ومكافحته"، أي ببلوغ الغاية أو تحجيمه أو الحد منه على الأقل بسبب مما تتصف به سلوكياته المرفوضة كافة بكل ما ينتج عنها من آثار تدميرية مروعة للمجتمع برمتيه. وعليه، فإن هذه الدراسة تنضمّ وكما توضح مقدماتها الى قافلة الأدبيات التي حاولت دراسة إشكالية العنف ضد المرأة في مجتمعنا اللبناني، وإنما بمقاربة ريادية تحاول من خلالها أن تطلّ على الأنماط المجتمعية المختلفة لمواجهة العنف من البحث الى التبليغ والتنظيم. وتضيف المقدمة، أن هذه الدراسة يأتي موضعها ضمن إطار مشروع "تطوير مقاربات واستراتيجيات العمل مع الرجال لإنهاء العنف المنزلي في الشرق الأوسط" كأداة معرفية مضافة حول هذه الظاهرة في مجتمعنا؛ وكأداة مطلوبة قائمة على حقائق لقانون يحمي النساء من العنف الأسري، وضرورة المبادرة الى إشراك الرجال في مناهضة العنف ضد النساء.

الى ذلك، تتقاطع وتتكامل اشتغالات هذه الدراسة، بدءاً من نصّ التقديم الذي تتبنّى فيه الكاتبة مع دعوتها الملحة إبرام مشروع قانون حماية المرأة من المعتدي عليها في دائرة الأسرة، والذي أقرّه مجلس الوزراء اللبناني في ١١/١٢/٢٠٠٩، ومن ثمّ قدّمه الى المجلس النيابي للمصادقة عليه، بغية إنفاذ مواده عملياً، كما توضح الباحثة أن دراستها هذه جاءت استناداً الى مرتكزات ثلاثة أساسية لمناهضة العنف ضد المرأة، أساسها ومُنطلقها المجتمع المدني ومنظّماته العاملة تحت مظلة حقوق الإنسان، كمرتكز أول، رافق نشاطاته العملائية نشاطاً مواز داعم له تمثل وكمركز ثانٍ "بالبحث الهادف" ذلك الذي أبدته ناشطات (وناشطون) عملوا على بلورة "رؤية واضحة لأبعاد تلك الآفة"، وتمثل المرتكز الثالث، بتلك الفئة من النساء اللواتي يتعرضن للعنف، "أولئك اللواتي لم يقبلن به قدراً، بل خرجن عن صمتهم "البليغ" عنه، وليشكلن بذلك نموذجاً يقتدى من قبل نساء أخريات، فهؤلاء النساء بمواجهتهن، وبشجاعة، و"صمّة" الإعلان عما يجري لهنّ، فكّن

شريكات أساسيات في مواجهة العنف ضد المرأة". وعلى خلفية هذه المرتكزات ووفق أجوائها مجتمعة، تندرج هذه الدراسة في إطار الأبحاث المرافقة لنشاط المنظمات غير الحكومية من أجل الحد من العنف القائم على الجندر، وهي تحاول، في شقها الميداني، النظر إلى العوامل الشخصية والعلائقية والأسرية المرتبطة بظاهرة العنف ضد المرأة؛ وذلك من منظور جندي (جنوسي)، واستناداً إلى معلومات قد تم الحصول عليها من المرأة التي "بلغت" عن ذلك العنف. وإذ تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء مزيد من الضوء على الوضعية المحيطة بفعل العنف، فهي تنظر إلى ناسيها، الفاعلين والمتلقين، وإلى خلفياتهم الاجتماعية وظروف عيشهم، وإلى العوامل ذات الصلة بترسيم أنماط السلوكيات المتبادلة في ما بينهم. وتحاول هذه الدراسة أن تبحث، أيضاً، في طبيعة شبكات الدعم المتاحة لهؤلاء النساء لدفع العنف عنهن وعن أساليبهن في طلب المساعدة، وتوقعاتهن منها، واستجاباتهن لتقديمات المنظمات التي طلبن منها المساعدة، والعوامل المرتبطة بهذه جميعاً. وهكذا، تتضمن هذه الدراسة إلى الأدبيات اللبنانية التي أنتجت حول العنف ضد المرأة، حتى حينه، وتتألف من أجزاء ثلاثة: الجزء الأول منها هو قراءة في هذه الأدبيات. وذلك في محاولة لرسم صورة تلمح لأن تكون شاملة، لما بات يُشكل المخزون المعرفي حول الموضوع عندنا. وهي مهمة كانت مؤجلة (والتعبير للكاتبة)، على الرغم من التعبير عن الحاجة إليها في خطاب المعنيين والمهتمين بموضوع العنف ضد المرأة. هذه المراجعة شكلت نتاجها أساساً لهذه الدراسة، بحيث كان استلزام أدواتها معيناً على صوغ أداء بحثها الميداني. لذا تمحور الجزء الأول تحت العنوان الآتي: "مواجهة العنف ضد المرأة بالكتابة والبحث: قراءة في الأدبيات اللبنانية"، وفي سياق تمهيدها لهذا الجزء تؤكد الكاتبة بأن لائحة الأدبيات (المقروءة هنا) هي، على الأرجح، غير مكتملة لأنها لا تجمع "كل" العناوين الصادرة حول الموضوع عندنا. ما دفعها لأن تُعلن بأن ما أنتج في هذا المجال غير كاف، وأنها بحاجة للمزيد منه "ليتوفر، بالتالي، للمهتم بالموضوع مثلاً "جامعاً" للتراكم المعرفي حول الموضوع". هذا مضافاً إلى تشديد الكاتبة في تنبيهها إلى ضرورة تسليح كل من يريد/ تريد التدخل والترويج والدعوى لحماية النساء من العنف الذي يتعرضن له، بالمعرفة الواقعية للموضوع، حتى "يستطاع الوقوف بوجه المعتقدات السائدة التي تعمل، من دون كلل، على إنكار وجود العنف ضد النساء، والتقليل من أهميته بما يناسب تثبيت أركان السلطات المهيمنة المعادية للمرأة".

هذا وقد تنوّعت مقاربات الكاتبات والكتاب الذين تناولوا "العنف ضد المرأة عندنا"، وتباينت زوايا النظر إلى الموضوعات المرتبطة به، وذلك بحسب اختصاصات هؤلاء، وتبعاً لطبيعة انشغالهم، فارتسمت صورة لبعض ملامحه على قول الكاتبة فيما ملامح أخرى محتاجة لمزيد من الجلاء. وتُظهر قراءة الأدبيات هنا والتي تمت بشكل واف وموضوعي، بل نقدي لها في بعض ملامحه: مسوّغات العنف ضد المرأة ومسيبته، ضحاياه والجلادين، تجلياته وأنماط مواجهته، الاتجاهات نحوه، موقعه في المنظومات الاجتماعية والثقافية التي يسوق الرجال والنساء عندنا حياتهم في إطارها ووفق قواعدها. وقد شملت هذه القراءة (٦٨) عنواناً باللغتين الإنكليزية والعربية، أحصتها الكاتبة وهي كتابات تناولت موضوع العنف ضد المرأة عندنا (بحدود متفاوتة)، وقد جمعت كل ألوان الطيف حوله، وراوحت بين: دراسات بحثية، دراسة حالات، شهادات شخصية، مقابلات، مطالعات وأوراق قُدمت في ندوات ومؤتمرات إلخ. وتنوّعت مواضيعها و"مجتمعاتها" وتخصّصت لتتناول نساء تعرّضن للعنف، فئات منهن يُحتمل تعرّضهن للعنف (مراهقات أو فتيات أو خادמות)، منظمات مناهضة للعنف، ملفات جرائم قتل نساء أو وقائع جلسات محاكماتهن، ملفات مرضى أو جانحات، خُبرات مؤتمنين على صحة ورفاه النساء من مهنيين مختصين أو قيادات دينية أو وسط محلية إلخ.

ودرس أحوال فئات هشة مثل المطلقات والسجينات وعاملات الجنس والخادومات غير اللبنانيات، وناجيات من أسوأ الحروب، ولاجئات من الحروب إلخ. كما استطلعت آراء فئات من الناس بسبب مواقعهن التي يُفترض تعاملها مع ضحايا العنف من عاملات اجتماعيات وأطباء ومحامين وقيادات محلية وناشطات وناشطين في مجال تمكين المرأة. وقد تخصّصت بعض الدراسات بأنماط محدّدة من العنف ضد المرأة منها: القانوني، الجنسي، الاقتصادي، والنفسي إلخ. كما اهتمت بعض الدراسات برصد العنف ضد المرأة في مناطق جغرافية دون غيرها، إما بسبب تعرّضها للحروب وإما برغبة في التعرّف على خصوصيات هذه المناطق إزاء المسألة إلخ.

أما كتابات وكاتبوا هذه الأدبيات فتتنوّعوا، هم أيضاً وباستثناء اسمين أو ثلاثة، فإن كل من بحثوا أو كتبوا في الموضوع كنّ من النساء، وتراوحو (وهنا نستخدم صيغة المذكر كما استخدمتها الكاتبة) ما بين باحثين وإعلاميين وناشطين في العمل الاجتماعي ومهنيين صحيين أو حقوقيين أو روائيين إلخ. وتجزم بيضون على أن "هذا التنوّع ينمّ، برأينا، عن حاجة ملحة لدى المعنيين، بموضوع العنف ضد المرأة، وأياً كانت الفئة التي انتموا إليها، للإحاطة بمشكلة مُعقّلة على الرغم من شيوعها، بل ربما بسبب من شيوعها الذي سوّغ لـ "طبيعية" وجودها، ولخوف تداولها في الخطاب العام. وهو ما دفع بالمعنيين بالعنف ضد المرأة للعمل على إعادة صياغة المسألة بمفرداتها المُستحدثة".

والأدبيات المذكورة نُشرت في كُتُب، أو كانت فصولاً من كُتُب، أو مقالات في مجلات جامعية، أو في تقارير محدودة التوزيع أو موضوعة على المواقع الإلكترونية للمنظمات الدولية، أو في نشرات داخلية، أو في ملاحق الجرائد الثقافية. وتشير الكاتبة إلى أنه "كانت الشهادات الشخصية للنساء اللواتي تعرّضن للعنف من أزواجهن وأقربائهن الدليل الأبلغ على وجود العنف الأسري ضد النساء، فبدأ ويرأي الباحثة وكأن تدوين هذه الشهادات ونشرها ضرورة لتنبّه الناس إلى "هول" ما يجري داخل بيوتنا المسيجة برياء التفخيم المُسبغ على وظائفها، تلك الوظائف التي تجري خيانتها بوتيرة وحدة وأشكال تبدو لفرط هولها وكأنها من نسج الخيال".

وفي حديثها عن القانون اللبناني والعنف ضد المرأة، تلفت الباحثة إلى أن الدراسات التي نُفذت في المجالات القانونية حول العنف ضد المرأة تُظهر هذا العنف وكأنه مجال يُسمح فيه للاجتماع والثقافة "بالتعدي" على أركان القانون وهيبته، بسبب من التخريب الذي يحدثه الاجتماع والثقافة لدى تناول القانون لموضوع العنف ضد المرأة، فنصوص القانون وتطبيقاته يشوبها - وبحسب الكاتبة - "إنحياز" إلى الرجل (لأنه رجل) وضد المرأة (لأنها امرأة) لا لبس فيه، على ما تنبّهت الدراسات التي نفذت في هذا المجال.

وفي نهاية الجزء الأول تورد الباحثة مقترحات عدة هي بمثابة توصيات - كما تقول - منها: العمل على تعزيز عمل المنظمات الدولية وغير الحكومية بصفتها المواقع الأكثر اهتماماً بدراسة العنف ضد المرأة، مع الإشارة الواضحة إلى أن الأدبيات اللبنانية التي انتجت حول العنف ضد المرأة، أكثرها قد أنجز بالدعم المالي واللوجستي، لهذه المنظمات وبناء على طلب منها، كما ترى الباحثة أن الانشغال بمسألة "انتشار" العنف القائم على الجندر بين المهتمين بذلك العنف ومناهضته يفترض الالتفات إلى هذا الموضوع بجدية.

ليتم التوصل، إلى انجاز دراسة تخلص إلى "توصية" محددة لصانعي القرار بشأن كيفية تعيين خارطة هذا الانتشار. وتؤكد الباحثة أنه يمكن تعيين خطوة تمهيدية في هذا المجال تتمثل بمراجعة للأدبيات العالمية، عالم الجنوب والبلدان في طور التنمية خاصة، والتي تناولت هذا الموضوع بغرض "رصد الطرق والوسائل التي استخدمتها، والعمل على تجريب ما هو متناسب مع مجتمعاتنا للخلوص إلى أفضلها". هذا مع تنبيه الباحثة إلى أن "هذا هو مشروع متعدد المكونات، ينبغي أن يكون، برائنا، على رأس اجندات الدراسات المنوي تنفيذها عندنا".

ومن جهة ثانية تشير الباحثة إلى أن الدراسات التي توسلت بالمقابلات المعمقة والمجموعات البؤرية، لتستقصي اتجاهات فئات مختلفة من الأشخاص، يسعها أن تقدم مادة ثمينة يمكن البناء عليها والانطلاق منها، من أجل إنشاء "استبيانات" فيب صيغتها الأولى من أجل رصد "اتجاهات" الناس (فئات منهم على الأقل) نحو "الشرف" ونحو العنف القائم على الجندر، وأنماطه، الخ.

لأن ذلك من شأنه أن يشكل اسهاماً عملياً في جلاء مسألة لا تزال تقلق الناشطات العاملات في مناقصة العنف ضد المرأة، "أي هو اسهام يعمل على تفتيح وعي الجمهور الأعم بالموضوع، وصولاً إلى استخدام لغة موحدة بشأنه" وبحيث تسهم مخرجات تلك الاستبيانات بتوفير وسيلة رصد الاتجاهات، كشرط ضروري لرسم استراتيجيات التدخل الأعملى على نحو منهجي.

وتعلن ببيضون أيضاً أننا بحاجة لإنشاء "قاعدة للمعلومات" حول المرأة - إضافة لوجود الأدبيات المذكورة - يكون للعنف ضد المرأة فيها مكان خاص. وتضيف "ولعل" مركز المرأة للمعلومات" الذي انشيء في "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" هو حالياً الموقع الأكثر تأهيلاً للقيام بهذه المهمة التي وضعها على أجندته الحالية. إضافة إلى أنه من الضروري أيضاً الارتباط مع المواقع الإلكترونية العربية والعالمية لتكون نتاجاتها عوناً للباحثات والباحثين اللبنانيين في مساعيهم البحثية.

هذا، إضافة إلى ضرورة تعزيز المعارف حول العنف ضد المرأة، عبر إنشاء برامج المرأة في الجامعات اللبنانية كافة وتعزيز القائم منها، وتوفير دعم للأبحاث حولها، وترى الباحثة هنا أن الجامعة اللبنانية (جامعة الدولة) أكثر تأهيلاً للقيام بذلك.

كما تشير إلى أنه يمكن تلمس بعض الاهتمام بذلك الموضوع عبر رصد عناوين رسائل جدارية ودبلوم ودراسات عليا أنجزتها طالبات لأستاذات لديهن اهتمام خاص بالموضوع الخ..

أما الجزء الثاني من هذه الدراسة فهو تحت عنوان: "نساء يواجهن العنف: المبلغات - الدراسة الميدانية"، وهو ثبت بنتائج الدراسة الميدانية، وقراءة تأويلية لتلك النتائج من "منظور جندي"، ومن تجليات ذلك معالجة لـ"الوقائع" في سياقها الاجتماعي والثقافي، وتناولها للثنائي: المعنف والمرأة التي تعرضت للعنف، بوصفه (أي الثنائي) وحدة التحليل. وهذا يعني أنه بالإضافة إلى رصد سمات المرأة والمعنف، كلا على حدة، فقد جرت محاولة البحث عن الصلة المحتملة بين هذه

جميعاً، وارتباطها ببعض سلوكيات واتجاهات الاثنين في مناخ ذات صلة بالوضعية العنيفة، ووضعها جميعاً في سياق مجتمعي وثقافي أعم.

وفي هذا الجزء نجد وصفاً لملامح النساء اللواتي توجهن الى المنظمات غير الحكومية، طالبات مساعدتها على مواجهة العنف الذي يتعرضن له. وذلك في المدة الزمنية الواقعة بين أول كانون الثاني (يناير) من العام ٢٠٠٩ وحتى آخر تموز (يوليو) من العام نفسه.

وتقول الباحثة ان هؤلاء النساء يطلق عليهن أسماء مختلفة: ناجيات، معنفات، شاكيات، مستفيدات، طالبات مساعدة، مسترشدات، لكن الدراسة تفضل تسميتهن بـ"المستفيدات" (من خدمات المنظمة التي توجهن اليها). وقد تألفت عينة هذه الدراسة الميدانية، من اثنتين وستين (٦٢) امرأة راشدة، تجاوزت أعمارهن الـ ١٨ سنة، هؤلاء طُلبن مساعدة واحدة من المنظمات غير الحكومية الأربع الآتية: "كفى... عنف واستغلال"، "الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة"، "الجمعية المسيحية للشابات" (لبنان) وجمعية "مرتا ومريم"، وهذه جميعها تنفذ برنامجاً لاستقبال النساء اللواتي تعرضن للعنف، ولدعمهن في محنهن. وبعد استعراض مستفيض ودقيق لمحتويات هذا الجزء تؤكد بيضون على ان النساء اللواتي يبلغن عن العنف الذي يتعرضن له، فان هذا التبليغ هو بمثابة رفض لهذا العنف، وتعبير عن طلب الى المجتمع، ممثلاً بمنظماته (الخارج - العائلية) لمنعه عنهن، وبحسب الباحثة فان هؤلاء (المبلغات) يشكلن نسبة غير معروفة قيمتها من قبل النساء اللواتي يتعرضن للعنف عندنا، لكنها (والاستدراك للكاتبة) نسبة مرشحة للارتفاع، على الأرجح، حين يقوم "كل" من يضعه موقعه على تماس مع المرأة التي تتعرض للعنف بالتبليغ عنه عما هو شاهد عليه. وتوضح الباحثة هنا ان المقصود بـ"الشهود" (أي جمع الشاهد المشار اليه) هم المهنيون الصحيون والتربويون والقانونيون، والمرشدون الاجتماعيون والدينيون (رجال الدين) والقادة المحليون (السياسيون) والمؤسسات التي يعملون في اطارها (المستشفيات والمدارس والبلديات والمراكز الاجتماعية... الخ). كما تلفت بيضون ايضاً الى ان نسبة معرفة النساء اللواتي يتعرضن للعنف عندنا مرشحة للارتفاع حين يصبح تبليغ الدولة، ممثلة بمؤسساتها الأمنية والقانونية والاجتماعية الخ. (إجبارياً) "فلا يجبر ينطوي على حماية المجر، وينزع عنه المسؤولية الشخصية والطوعية عن فعل التبليغ".

وكذلك توضح الباحثة ان المقصود ايضاً، المواقع الأمنية والقضائية المعنية باستقبال النساء المبلغات عن العنف، والاستماع اليهن بوصفهن ضحايا، لا خاطئات مستفزات، ولا ملومات بحجة "انهن يستأهلن ما وقع عليهن من عنف". وتدعو بيضون مجتمعنا بمباشرة تخصيص الموارد الانسانية والمادية من أجل العناية بهؤلاء النساء. والعمل على رسم السياسات واتخاذ التدابير، ومراقبة تنفيذ الحلول الآيلة الى معالجة مآسيهن على الأصعدة كافة: الأمنية، القانونية، الوقائية والعلاجية، الخ من أمور تجعلهن يأمن الى "بيئة" تعترف بأن العنف الذي يتعرضن له هو مسؤولية تلك البيئة.. عندها - وكما ترى الباحثة - يزداد التبليغ لأنه يكتسب اعترافاً وجدوى، ولأنه يغدو مبنياً على ضرورة استجابة تلك البيئة لشكاواهن استجابة واضحة معالمها، وأمنة ترتيباتها ومضمونة نتائجها. كما تشير بيضون في هذا المقام، الى الانتباه لبعض مفاعيل قانون يحمي المرأة من العنف الممارس عليها لأنها امرأة.

هذا مع اعتراف الباحثة الى ان القانون "غير كاف" لدحر بيئة ثقافية لا تزال تنتج التمييز والعنف ضد المرأة لأنها - فقط - امرأة؛ فترى بيضون ان هكذا قانون سيواجه بمقاومة تحد من الانجازات المرشح تحقيقها لكنها ترى بالمقابل ان وجود القانون "ضروري" لأنه مكون رئيسي، بالقوة، من مكونات هذه الثقافة، فتطبيق أحكامه وتعميم المعرفة ببنوده ستعمل - كما هي حال كل قانون - على تصحيح أفكار ومعتقدات، وعلى اشاعة ممارسات لا تلبث ان تفعل تأثيرها في تلك الثقافة، وسرعان ما تصبح في صلبها.

وتحت عنوان: "نساء يواجهن العنف: المنظمات - الاتجاهات الراهنة في أساليب مناهضة العنف ضد المرأة في لبنان" تنعقد محورية الجزء الثالث لهذه الدراسة والذي يتناول الاتجاهات الراهنة التي تتبناها المنظمات المعنية بمناهضة العنف ضد المرأة في عملها، والمسوغات التي تقدمها الناشطات في العمل النسائي اللواتي "لا يواجهنه" بالرغم من رفضهن له، وفي هذا الجزء نتائج وصفية لاستطلاع أولي ينبغي الانطلاق منه لرسم "خريطة شاملة" لكل المنظمات العاملة على الأراضي اللبنانية في مواجهة العنف ضد المرأة، وإشارة الى ضرورة السعي لاشتمال من بقي من النساء الناشطات في العمل النسائي خارجها.

وتفيد استنتاجات هذا الجزء بأن "المشهد الحالي بخصوص مناهضة العنف القائم على الجندر يتصف، مقارنة مع بداياتها، بتوسع الفئات المعنية بالموضوع، ناشطات وناشطين، ومستهدفات، كما يشير الى جهد يبذل من أجل محاصرة هذا العنف بمقاربات ووسائل متعددة: منها ان العمل جار من أجل اقرار خطة وطنية شاملة. تتضافر فيها جهود العاملين على مناهضة العنف القائم على الجندر، لتنتظم بطريقة منهجية، تبني على ما تحقق لتتطرق، في مراحل مدروسة، بخطى ثابتة، صوب أهدافها.

ومن تمنيات واقتراحات هذا الجزء التي رصدت في كلام النساء اللواتي شملهن الاستطلاع الأولي: جعل الدولة أكثر "تورطاً" في برامج مناهضة العنف ضد المرأة، ورسم خريطة عامة على الأراضي اللبنانية كافة تعين عليها مواقع المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي جعلت مناهضة العنف ضد المرأة بعضاً من مهامها.

وأصدار منشورات وكتيبات وأدلة عملية الوجهة تتناول مسائل خارج اختصاصات العاملات والمرشدات الاجتماعيات اللواتي يتعاملن مباشرة مع المرأة المعنفة، وللتثقيف حول أمور ذات صلة بالقوانين والمحاكم والمعاملات الادارية، الخ. وأخيراً فقد حفلت خاتمة هذه الدراسة التي رعتها منظمة "كفى.. عنف واستغلال"، باستعراض توضيحي لاضافاتها على الدراسات السابقة، تخلله عرض للارباكات التي واجهت بحثها الميداني، مع تأمل في نتائج الدراسة الميدانية تتجاوز المعطيات المباشرة الناتجة عنها، وتنتهي بالتأكيد على انضواء النساء الباحثات والمبلغات عن العنف والعاملات في المنظمات المناهضة للعنف ضد المرأة تحت عنوان وحيد هو "نساء يعملن لمواجهة العنف ضد المرأة في بلادنا".

وتقول الباحثة ان الاضافة التي تقدمت بها دراستها الميدانية الى الدراسات في موضوع العنف ضد المرأة تمثلت بما يلي: كانت الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات دراستها نساء مستفيدات من تقديمات المنظمات غير الحكومية.. كانت تكتفي بتناول منظمة "وحيدة" موضوعاً لدراستها، أو انها كانت تبحث في "ملفات" المستفيدات في أكثر من منظمة فتكون معطياتها محدودة، اذا، بالمعلومات التي توفرها هذه الملفات.

أما دراستنا هذه فهي توجهت الى أكثر من منظمة غير حكومية (اربع تحديداً)، باستمارة واحدة شاملة لأوجه متعددة لموضوع العنف ضد المرأة. فلم تكتف بما توفر من معلومات في ملفات هؤلاء المستفيدات فقط. لذا فان هذه الدراسة "تصلح، ان من حيث تجميع مفردات عينتها، أو بسبب طبيعة أداة البحث المستخدمة.. تصلح لأن تكون "تمريناً" للمنظمات غير الحكومية المعنية بمناهضة العنف ضد المرأة عندنا في الاستجابة "الأداة موحدة" (هي استمارة هذا البحث من أجل تجميع المعلومات حول النساء اللواتي يستفدن من برامج الاستقبال والمساندة في المنظمات غير الحكومية كلها".



العون القانوني والسفارة الفرنسية يناقشان العدالة الجنائية

المصدر: جريدة الرأي الثلاثاء ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alrai.com/pages.php?news_id=374042

عمان - الرأي- استضافت مؤسسة العون القانوني بالتعاون مع منظمة «أرض الإنسان» السفارة الفرنسية» كوربين بروز» في جمعية عثمان بن عفان الخيرية في الزرقاء، للاطلاع على واقع الحياة هناك، وإلقاء الضوء على أهم المشاكل التي يواجهها المواطنون في الزرقاء.

وعقدت مؤسسة العون القانوني بالتعاون مع السفارة الفرنسية حلقة نقاش قانونية بعنوان العدالة الجنائية في الأردن الواقع والطموح.

وشارك في هذه الجلسة القاضي الفرنسي برنارد لافين ملحق التعاون الإقليمي في مجال العدل في السفارة الفرنسية، ومجموعة من القضاة والمدعين العامين وأكاديميين وأطباء شرعيين ومحامين وناشطين في مجال حقوق الإنسان وقد أدار الحوار الدكتور زيد عيادات رئيس قسم ماجستير حقوق الإنسان في كلية الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية.

وأعلنت المؤسسة نيتها في استحداث وحدة للعدالة الجزائية المتخصصة، واستقطاب المحامين ذوي الخبرات المختلفة للانخراط في برنامج تدريبي يشمل تعزيز مهاراتهم في مختلف المجالات القانونية، حيث ستم الاستعانة بخبرات قضائية وقانونية محلية وإقليمية ودولية للتدريب في مجال العدالة الجزائية.

وعرضت المؤسسة واقع وطموح العدالة الجزائية في الأردن.

وركزت في ورقة عمل قدمتها على مشكلة الفقر التي تشكل العامل الرئيس في ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع، وتنامي الطلب على المساعدات القانونية في المجال الجزائي والعوامل وراء القصور في تقديم هذا النوع من المساعدات سواء من قبل مؤسسات المساعدة القانونية، والمحامين.

صحيفة الجماهيرية تواصل رصد معاناة الحجاج الليبيين أيام

التشريق الأكثر صعوبة وأشياء أخرى المواطنون يطلبون

محاسبة مصلحة الحج والعمرة

المصدر: جريدة الجماهيرية الاحد ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.aljamahiria.com/detailss.php?count=224&id_pages=4#

بعد صلاة العشاء كنت عند حجاج يستعدون للرحيل صباحاً مباشرة من مكة إلى عرفه راجين أعظم الثواب ، دخل عليهم من يخبرهم بأن البعثة قررت منحهم عبر المشرف مبلغ (٣٠٠) ريال لكل حاج نظير تخليها عن إطعامهم طيلة أيام التشريق ..

تحقيق وعدسة / الفيتوري ضو قرار غسل يد مصلحة الحج والعمرة صاحبة الأمر من إلغاء تعهد سابق باعه لسان مسؤوليها الذين كانوا قد صنعوا أداننا بعزف تأمين تقديم الطعام في المدينة، وأيام التشريق لأول مرة جلب لأجله طناجر من طرابلس إلى جدة ، وطاخم طبّاخين للإشراف على طبخ الأكلات الليبية، نصوص العقد المبرم مع الحاج وضع بمقاسات إذعان يلبي ارتكاب التقصير والإهمال والإخلال، ويخبيء إصدار تعليمات فجائية كهذه تقلب راحة الحاج جملة وتقصيلاً بلا حساب ، مما يدفع بسؤال ، أيهما أولى بمكان التغذية للحاج في خيام عرفه ومنى، أو في غرف المدينة المنورة التي لم تدم فترة الإقامة بها لمعظمهم (٧٢) ساعة خالية من واجب تنظيم الزيارات مما جعل الحجاج يقومون بزيارة للأماكن الإسلامية على نفقتهم وخارج دور المصلحة في سيارات سائقها بمهام دعاة البعثة الشرفية ما دورها !! قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٤٣٥) لسنة ١٣٧٨هـ. بشأن تشكيل البعثة الشرفية المرافقة لحجاج الجماهيرية العظمى ضمّ رئيس البعثة وستة أعضاء واثنين من المرافقين فقط . لكن بعضهم رافقه أفراداً من عائلته، ففي وسط عرفه المزدحم جداً أمّنت مادياً لأجلهم مستوى خدمات، فتحصلوا على متسع ومتكأ ومنامة ، تنعموا في يوم ٨ ذي الحجة بليلة مميزة مطمئنة هادئة في موقع وخيمة أقيمت خصيصاً لفتنتهم، عزل فيها الرجال على النساء بستانر مجهزة بوسائل الراحة التامة، بالإضافة إلى خيمة أخرى ضمت نساء وأطفال المقربين قدمت معها وجبات غذائية متنوعة، ومفضلة صنعت بالمخيم خلافاً لمعاملة بقية الحجاج الذين افتقدوا مكاناً لقضاء الحاجة البشرية ومساحة أرضية نظيفة غير مستوية ينامون على ظهرها شهادات حجاج يوم عرفه حاج يجيب : لم نستطع النوم في الخيام لضيق المساحة والمكان والجو حار غير مناسب مما اضطرنا إلى النوم خارج المخيم على الأرضية، والبعض منا في مكان غير لائق بجانب أكداش القمامة . وكشف حاج آخر مسن عن معاناته بقوله: (ما كنت أتصور نفسي يوماً الوصول إلى حالة التبول في عبوة فارغة أمام الناس من شدة حرقان البول بسبب الازدحام وهم ينتظرون قرابة نصف ساعة على دورات المياه، التي لم تكن كافية ، ويفصح حاج آخر (لقد وصلنا عصرًا، وبقينا ليلتنا دون طعام وماء، وصباحاً ذهبت مرغماً إلى طوابير مطعم السبيل لتأمين الطعام لي وللمرافقين ، وكان معي هناك حاج أعرفهم مدينا أيدينا إلى أخذ وجبات السبيل، رغم أننا ميسوروا الحال ، ويعبر... و لا تعرف شعوري ونفسي المحطمة في تلك اللحظات .. ويوضح .. الواقع فرض علينا هذا التصرف برفقتي نساء مسنات بعضهن مريضات بالسكري، وحاج آخر يصف حالة حرج وقع فيها مسن أمامه عندما اضطر من حالة الإعياء والإنهاك إلى قضاء حاجته على ملابس الإحرام ، وينقل آخر معاناة حاج على كرسي متحرك رفض تناول الماء والطعام حتى لا يقع في مشكل البحث عن مكان لقضاء الحاجة، ويكلف مرافقيه مشقة تدبير الأمر .. حاج آخر يكشف عن مشكلة تبليغهم للمسؤولين في البعثة عن عطل أصاب حافلتهم استمر أكثر من ست ساعات دون نجدة صيانة أو بديل، مما دفعهم إلى تأجير حافلة أخرى على نفقتهم ب(٨٠٠) ريال للوصول إلى عرفه ... ويقول حاج آخر عن معاناتهم في لحظة الخروج من عرفه بعد الغروب ونفرتهم إلى المزدلفة بأنهم ظلوا أكثر من ست ساعات في الحافلة بسبب عدم الاستعداد المبكر في جلب الحافلات إلى المخيم وغلق الطريق بحافلات بعثات أخرى .. ويبين لقد أجبر الواقع أغلب الحجاج، وهم غالبيتهم من كبار السن للذهاب وسط اكتظاظ، وتدافع بشري كبير إلى المحطة خلف المخيم خوفاً من تركهم

في عرفه .. وتعلق حاجة على واقعها في تلك الظروف بقولها .. مرت اللحظات الإيمانية العظيمة في عرفه علينا متقلين نفكر في قضاء الحاجة، والوضوء لم نجتهد بالدعاء والذكر كما كان يجب . حدث في منى في التجمع الرئيسي الذي يضم مخيم (١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤) لا وجود لمصلحة الحج والعمرة طيلة ثلاثة أيام كان غائباً رئيس البعثة الشرفية، وكامل أعضائها، ولم تظهر أمانة البعثة، ولا رئيسها، ولا اللجان المسمية الإدارية و الاستقبال والخدمات والمتابعة والوعاظ و...ولا دور اللجنة المشاعر يخفف من مشاق ضيق المكان والصعوبة من الازدحام في قضاء الحاجة وكانوا في أمس الحاجة لتوفير مياه الشرب، وأعمال النظافة للمكان، وتسريح طفح المياه في أحواض الغسل، ولا حتى الحراسة للمداخل التي ظلت مشرعة لدخول الكثيرين بدون استئذان ..حالة من الفوضى والحيرة سادت المكان وظهر استياء الحجاج، لا توجد إدارة ونظام وحل الإخلال بنوع الخدمة وتكشف، أمر الرعاية المفقودة، وإساءة المعاملة بالهروب من المكان والتخلي عن الحجاج بدل السهر على، راحتهم ...حالات الإعياء والتعب والحاجة إلى الكشف الطبي تقاطرت على خيمة يتكدس فيها الدواء وجهة بسيطة شاغرة وضعت فيها حافظات ماء سعة ٢٠ لترًا على هيئة كراسي اضطرارية، حلت محل أثاث عيادة جلس عليها الحجاج لإجراءات الكشف الطبي وحقق مرضى السكري، وقد عانى طاقم البعثة الطبية الظروف الصعبة لارتفاع عدد حالات التردد، واختلاف مشاكلهم الصحية وتوفى حاج على سرير طبي في الخيمة، انتظر أكثر من ست ساعات دون أن يتم نقله للمستشفى بسبب رفض السلطات الصحية السعودية دخول سيارات إسعاف البعثة، وحظر مراقبتها الحجاج أثناء تواجدهم بالمشاعر المقدسة مع منع فتح عيادة طبية على أن يقوم الهلال الأحمر السعودي بتأمين كافة الخدمات الطبية لسائر الحجاج دون استثناء، ولكن الهلال الأحمر السعودي لم يستجب بالرد على هاتفه المجاني رقم (٩٩٧) المخصص لحالات طلب خدمة الإسعاف رغم تكرار المحاولات فوق ١٠٠ مرة من عديد الأطباء والمساعدين ... ونقلت حالات مرضية إلى المستوصف بالمشاعر ولكن لم يتم التعامل معها بإحالتها إلى العلاج بالمستشفى لأن الحجاج لم يحملوا معهم بطاقات الإثبات ، كان شرطاً سعودياً لإتمام التعامل الصحي، والمطوف لم يرد على الهاتف ليطالب منه جوازات الحجاج المرضى، وتصادف وجود حاج بين المرضى يحتاج العلاج، ولكنه لا يملك هوية لم تصرف له هوية، إثبات أصلاً من مصلحة الحج والعمرة.. ويعلق الدكتور على رمي الدواء بدون اتباع الإجراءات السلمية بقوله.. مخالفة صريحة ويضيف نعلم ان تعريض الدواء بهذه الطريقة يفقده صلاحيته حتى اذا لم يحن موعدها .. ويقول نحن في حالة طارئة نريد ضمان وجود الدواء معنا ويضيف كنا مستعدين لتقديم خدمات طبية ممتازة لكافة الحجاج المتواجدين في المشاعر بدون استثناء، ولكن ظروف عدم توفر المكان وتجهيزات الحفظ جعل الحالة على ما هي عليه .. ويضيف تصرفنا بالمتاح كأطباء في هذه الظروف الميدانية الحرجة مثلاً أغلب حجاجنا مسنين ومصاب عد منهم بداء مرض السكري لهذا جلبنا لهم عقار الأنسولين، لا يمكن تركهم بدون علاج نعرف ظروف هذه المناسبة الدينية، والمشاكل الصحية الناجمة وسط أجوائها، وللأسف حفظ الأنسولين يتم بالتلج وسط حافظات مياه ... سلمتُ التقرير بسوء أوضاع الحجاج جمعتنا الإقامة في خيمة جماعية مع رئيس لجنة المشاعر التابعة لمصلحة الحج والعمرة المتكونة من عدد (١٦) عضواً ... وسألته عن أوضاع الإقامة فرد بقوله وتأكيد.. الأوضاع سيئة للغاية، والناس صعب تبقى في هذه الحالة أنا كتبت تقرير ي، وسلمته لرئاسة البعثة وقلت فيه لم يتم توفير ماء الشراب البارد والمشروب الساخن (الشاهي) والتكييف لم يكن صالحاً في الخيام كما اتفق عليه وموجود في العقد .. دبلوماسيون ليببيون يستولون على خمس خيام عدد من أعضاء بعثتنا الدبلوماسية في السعودية مع عناصر من مكاتب شعبية أخرى بعائلاتهم أخذوا محل إقامتهم في خيام، الحجاج بدون وجه حق سخرت خدمة من يعمل في القنصلية بجدة بغسل الأواني وجلب الطعام وقاموا بطهي الأكل في مطبخ المخيم العملية الممنوعة على بقية الحجاج واعتبر هذا الفعل استفزازاً مما خلق استياء وردة فعل على وجودهم غير القانوني في الوقت الذي نام حجاج كثر على الأرض.. كيف كانت الآراء بمنى !!! يقول حاج تركنا خيمتنا للنساء، لم يجدوا خيمة وبعضهن قد حجز ممرات للنوم ..الاكتظاظ سببه عدم اتساع الخيام لعدد الحجاج، بعض القادرين عاد للنوم بمقر الإقامة في مكة، وأنا سوف أنام هنا على الرصيف مع مجموعة حجاج لا يمكن أن اترك أبي المسن هنا وأعود إلى مكة، ...حاج يوضح حالة الوضع يقول: بسبب ضيق المكان هناك الكثير فضلوا عدم دخوله، وتركوا فكرة المبيت فيه، ولكن هناك مشاكل أخرى مياه الشرب غير متوفرة، العمال تركوا ترامس الماء فارغة، والقمامة مكدسة وطفح مياه الصرف الصحي على الناس ولا حياة لمن تنادى . حاج يرهق التعب يقول.. من البارحة ونحن في الحافلة وصلنا عصر اليوم لان سائق الحافلة لا يعرف الطريق، ولا يوجد معه دليل عاد بنا إلى مكة من عرفه ورجعنا إلى منى ، قطعنا العطش والجوع، ولم تستطع النساء قضاء حاجتهن في الطريق ، بينما يصور لي حاج آخر منظر حاجة مسنة في مخيم (١٠٢) أثناء ساعة متأخرة من الليل وهي تحبو وتتخطى رجال نائمين على الدرج ذاهبة لدورة مياه في الأعلى، . حاج آخر يقول: حاجانا ينامون على قارعة الطريق والأرصفة وتحت الحافلات في عرفه ومنى هم لا يأتون إلى زيارة أماكن الإقامة ولا يقتربون

من معاناة الحجاج وظروفهم، ويشير إلى الحافلات المستأجرة، لم تكن مجهزة بدورة مياه ... حاج آخر يقول سكن حاجنا في أفضل الأماكن من حيث المسافة والنوعية والسعر والخدمات المقدمة هذا كلام يجافي الحقيقة في الواقع أنه كنا التعب والعطش والجوع، .. ويروي حاج مشهداً تألم عمه الذي قضى حاجته على ملابسه بسبب عدم استطاعته تحمل الوقوف في طابور على دورة مياه، ويضيف هناك حاج لا يستطيعون الخروج لشراء لقمة يضعونها في بطونهم وهناك ازدحام على محال البيع، لكم تريد أن تقي بحاجة حاج والأسعار مضاعفة.. ويضيف الماء الصالح للشرب لا يباع في المحال والماء الموجود في المخيم رأيت العامل يملأ لترمس بخرطوم مياه من دورة المياه ... يقول حاج آخر تقاعس العاملون على المخيم عن القيام بواجباتهم، لأنهم يعرفون بأنه لا أحد من البعثة يتابع .. وهذا حاج مزاجه متوتر تجاوز العقد الخامس يقول : هم يحجون حجاً مخالفاً، أين هم في هذه الخيام غير موجودين، لا يمكن أن يكونوا جاؤوا في هذه الأيام، ولم يقوموا بأداء حجة يزيدون بها رصيدهم من الحجات ومضى بقوله حجّاتهم فاقت أصابع يديك، مخطئون إذا لم يعملوا لهم على كل عشر حجّات نجمة، .. ويضيف ابحت عنهم ستجدهم مقيمين في مكان أفضل، وأحسن مع المحظوظين بعيداً عنّا .. ويعلق حاج آخر.. قدر الحاج مع هذه البعثة أن يذوق الحج بنصيب كبير من التعب والقلق وعدم الراحة يدفعه ثمن عدم التنظيم والهروب من أداء واجباتها الذي يجعل فعلاً قول «لا يلتقي الحج مع السلامة» .. ويقول حاج مقعد على كرسي متحرك والدمعة تنسكب من عينيه والله ثلاثة أيام على هذا الكرسي في عرفة وهنا .. ويتدخل حاج مقيم بجواره داخل صالة مخصصة مطبخ في مدخل المخيم، ويوضح معاناة زوجة الحاج المعاق التي تأتي لرعايته، ويساعدونها في حمله إلى دورة المياه لا تناسب وضعه الصحي . اكتفي بعرض هذا القدر . آراء الحجاج في المشرفين حاج يقول المشرف ينقصه الإمام بمناسك الحج، والرغبة في خدمة حجاج عجرة، وبعضهم مرضى، وقيمة هذا العمل ... ويعمل على الابتعاد عن الحجاج حتى لا يطلب منه أحدهم خدمة ... وبينما يرى حاج آخر إن البعثة تقصد عدم النية في تقديم الخدمة للحج من تخفي المكلفين للعمل بالبعثة في ملابسهم العادية وعدم ارتداء ملابس وسترة توضح المشرف وعضو البعثة للحجاج كما في البعثات الأخرى الذين يتواجدون حتى وهم يحملون أعلام بلادهم عقب كل صلاة في الحرم والمسجد النبوي وخلال التنقل في المشاعر لجمع التائهين .. ويقول حاج آخر المشرف علينا ست مرات يحج مع البعثة، ولا يقدم لنا شيئاً «مش عارف ليش يتكرر وجوده» ... وحاج آخر في فندق النخبة (١) يقول: ذهبت للمشرف لمساعدتي في البحث عن مرافقتي التي ضاعت بعد الصلاة في الازدحام بالحرم فردّ عليّ «هذا مش شغلي» اذهب وابحث عنها بنفسك ... وحاج آخر يقول تقدمت إلى البعثة بشكوى كتابية في مشرف لم يعطيني وزوجتي مبلغ (٣٠٠) ريال الممنوحة من البعثة بخصوص الأكل أيام التشريق، وتركنا في منى وعدنا بتأجير وسيلة مركوب أخرى على نفقتنا .. وحاج آخر يرى أن المشرفين يتركون الحجاج، ويقومون مع بعضهم في غرف يتخلون على واجب خدمة الحجاج، وهذا حاج وجدته أنا شخصياً نائماً أمام مصعد في فندق (ديار إن) بالطابق العاشر لأن مشرفهم تركهم بدون تسكين ... حاج يقول أمتعتي لم تصلني سألت المشرف لم يجب خبر، بالمصادفة بعد أسبوعين من وصولي حكيت قصة حقيقية، التي لم تأت من مطار طرابلس بينما كان هناك حاج يزور حجاج منّا فأشار علي بالبحث في الفنادق التي يسكنها حجاج ليبيا وفعلاً أخذت بمشورته، وذهبت إلى فندق دار السلام، ووجدت حقائب .. الحقائب التي لم يستلمها أصحابها مرمية في فندق «ديار إن» والرفادة وإمبارك بلاز وفندق دار الإيمان، ويضيف حيرني هذا القصور من البعثة . آراء للمشرفين لفت انتباهي ما قاله هذا المشرف بأن الحجاج يوجهون إليه في كل مرة كلام يجرحه (أنت جاي على حسابنا ، أنت جاي من فلوسنا) ويقول ألا يعلمون بأن منسق المنطقة يأخذ منحة مقدارها (٩٠٠) ريال وأنا كل ما أتقاضاه (٥٥٠) ريال، نظير مدة تزيد عن (٢٥) يوماً بينما هو التحاق في آخر أيام الحج، ولا يقوم بعمل يذكر لصالحهم .. وهذا مشرف يوضح بقوله : نحن حملوننا مسالة التقصير وكل المشاكل الناتجة عن سوء التنظيم .. وأنا أريد أن أوضح ويجب لا تكتم هذا كل مهمتي الإدارية تقوم على استلام جوازات وتسليم جوازات السفر .. فالتسكين لا يأخذ بنظام توزيع المجموعة كما يجب (٤٧) حاجاً مستقلين عن الآخرين ، حاج هنا ، حاج في طابق آخر ، وزوجته أو أمه بعيدة عنه في طابق آخر .. وهناك من يسكن مع مجموعة أخرى ليست من منطقته، ولا برغبته، وجود السرير الفارغ حكم موقعه ، كل الغرف صغيرة متوسطة تقبل لا تقبل موجود بداخلها أربعة أسرة . ويعلق مشرف آخر مطلوب منا رعاية الحجاج وفي نفس الوقت مطلوب منّا التناوب على مدخل السكن ، ويضيف أي تعليق ملاحظة تبدي بها عن أوجه التقصير والمخالفة يعتبرك رجال البعثة محرضاً وسيتم إبعادك الموسم القادم هذا واقع حصل مع الكثيرين ... وعن تقصيره في عدم وصوله بالحجاج إلى منى في الموعد المناسب يقدم تبريراً بأن البعثة حددت موعداً لهم لزيارة الموقع، والتعرف على المكان، ولكن هذا البرنامج ألغي واقتصرت على رفع المنسقين الذين أغلبهم يعرفونه من الموسم الماضي .. ومشرف آخر يدلني على فندق الراية الذي يقدم خدمات إعاشة ثلاث وجبات بنظام البوفيه للحجاج مع الإقامة .. ويقول هذا واقع الفروقات في معاملة الحجاج الليبيين، وطلب إجراء مقارنة مع رداءة الإقامة في فندق الرفادة، ويؤكد بأن هناك حاجاً دفع (٥٦٢٥) دينار يسكن فندق الراية .. ويحاول مشرف آخر توضيح سبب سوء العلاقة بين الحجاج والمشرفين .. بقوله الحاج عندما يصل مقر الإقامة يصطدم بموقع السكن، وبنوعيته «مش كيف ما

يتصور» يظن مبلغ (٥٦٢٥) دينار يؤمن مستوى أفضل فيعود بجام غضبه على البعثة فلا يجدها ، يجد المشرف الذي في ظنه يمثل البعثة و مندوبها، فيتناول الحاج بتوجيه الكلام وتحدث هنا كثيراً «ملاسنة» .. وحدث ردة الفعل يعتبر شرخاً في العلاقة من أول لحظات الوصول، جعل حتى اللجنة المكلفة بالاستقبال والتسكين تأخذ نفسها وتتسحب، وفي الفنادق المعروفة سيئة لم تحضر والبعثة تفرض واقع المكان والتقسيم الذي هو في القوائم ملزم ،معظمها أربعة أسرة أربعة حجج، ويتركونا نحن في مواجهة الحجاج ونعاني البلاء، فكثير من التسكين غير ملائم لظروف الحجاج الصحية والبدنية . يذهبون ويتقاضون منحة ولا يشملهم القرار .. القرار رقم (١٠٠) لسنة ١٣٧٨ و.ر بشأن تشكيل بعثة الحج ضم عدد (٢٧١) عضواً، ولم يتضمن أسماء كثيرين التحقوا بالعمل هناك، وصرفت لهم منحة، والبعض لم يقدم خدمة واحدة للحجاج، وإجمالي تعداد بعثتنا (٥٢٢) بالمشرفين، وبدون الزيادة، وبالمقارنة ببعثة الجزائر عدد (٧٠٠) عضو لخدمة (٣٦٠٠٠) حاج وحجم البعثة التونسية أقل من بعثتنا يخدم قرابة عدد حجاجنا وبأداء أفضل... ملاحظات عامة المفترض تكون أمانة البعثة ممثلة بالصفات عن الجهات ذات العلاقة بموضوع الحج، والنقطة الأخرى البعثة الطبية يجب مباشرة عملها مع الحجاج من عملية إجراء الكشف الطبي، وإثبات وضعه الصحي، ولا يمكن اشتراط اللياقة الصحية، ومنع المواطن من الحج يجب تحديد المنع في حالات صحية ضيقة جداً و يجب تجنب إجبار وقوع المواطن في تقديم شهادة صحية مخالفة لوضعه الصحي كما يحصل الآن ونعلم الرغبة في الحج تضم كبار السن، والعجزة، وبعض المعاقين . توزيع المنحة يجب أن يكون وفق ضوابط المدة وليست بالمزاج حسبما هو جار حالياً مما سبب في تدمير الكثير من الأطباء ومساعدتي الأطباء، الذين منحوا (٥٥٠٠) ريال نظير خدمة أكثر من شهر، وفضل الكثيرون العودة في ظل عدم المساواة بين أعضاء البعثة، وعدم الاحتكام إلى المدة ، يجب صرف عهدة مالية للبعثة الصحية للتصرف في توفير الاحتياجات الضرورية، هذا الموسم دفع أعضاء البعثة الطبية من جيوبهم أثمان أدوية ومستلزمات، وقدمت الفواتير إلى أمانة البعثة، وقالوا لهم ضاع ! لاحظت أن فندق جوهره القدس مقر البعثة الإداري يضم (١٠) طوابق ويتسع لعدد حوالي (١٠٠) شخص، لا يشتغل بعقلية تخفيض المصروفات والمأخذ الآخر على التسكين توزيعه على أكثر من (١٨) موقع بينما البعثة التونسية اختارت (١٣) موقع فقط لإسكان كامل حجاجها تقارب فيها مستوى السكن .

استمرار حجز الوسمي إلى الأحد

الصواغ أمام النيابة: القوات الخاصة اعتدوا علينا بالضرب ..

ودليتنا الـ سي دي

المصدر: جريدة القبس الجمعة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=660167&searchText&date=19122010>

مبارك العبدالله

فتحت النيابة العامة تحقيقاتها أمس في قضية تقدم بها النائب فلاح الصواغ ضد رجال القوات الخاصة بتهمة الاعتداء عليه بالضرب، خلال ندوة «إلا الدستور» في ديوان الحريش. وقالت مصادر مطلعة، إن النائب الصواغ حضر أمام النيابة، وشرح الواقعة، وأثبت ما حصل من اعتداء بالضرب، كما أثبت دخول رجال القوات الخاصة المنزل، مؤكداً للنيابة أنه سيتقدم بمسندات تثبت هذه الوقائع، وهي عبارة عن «سي دي»، وصور خاصة بالاعتداء على النواب والمواطنين، الذين حضروا الندوة.

دفاع

وقال دفاع النائب الصواغ، المحامي مشاري الصواغ، لـ القبس، إن ما حدث أمر مستنكر من اعتداء على نائب يمثل الأمة، بأن تقوم قوات الداخلية بالاعتداء على شخص يكون من صفوة المجتمع، ويمثل أمته، وقد أثبت موكلنا أن إجراءات النيابة تتم بالشفافية التامة، ونأمل منهم أن يسارعوا في تقديم المتهمين إلى العدالة والتحقيق معهم، عما قاموا به من مخالفات قانونية.

من جهة ثانية، قررت النيابة العامة، أمس، استمرار حجز أستاذ القانون في جامعة الكويت، د. عبيد الوسمي، المتهم في قضية أمن دولة، على خلفية أحداث ندوة «إلا الدستور»، التي أقيمت في ديوان الحريش في منطقة الصليبخات إلى يوم الأحد المقبل.

وقالت مصادر مطلعة للقبس، إن النيابة استأنفت تحقيقاتها مع الوسمي، واكتفت، أمس، بعرضه أمامها، وقررت بعد ذلك استمرار حجزه.

شروع في القتل

من جهة أخرى استمعت النيابة إلى أقوال الوسمي في شكوى الشروع في القتل، التي تقدم بها ضد أفراد القوات الخاصة. وأشارت المصادر إلى أن الوسمي أكد لوكيل النائب العام خلال التحقيقات معه أن التهمة ضد القوات الخاصة ثابتة بالصور و«السديوهات»، كما أنه ثابت مدى محاولة تعدي تلك القوات ضدي.

وبينت المصادر أن الوسمي شرح للنيابة، من دون أن يكون مقيداً، أن ما حدث هو محاولة للشروع في قتله والتعدي عليه بشكل لا إنساني، وامتهان لكرامته بالتعدي على جسده، مخالفين بذلك نصوص الدستور ونصوص القوانين، وأبسط مبادئ حقوق الإنسان.

قصص

ورداً على أسئلة وكيل النائب العام، قال الوسمي، نعم كان هناك قصد بأن تم سحبني من داخل المنزل، وتم وضعي بين ثلاثة من القوات الخاصة، وعملوا حاجزاً لي، وبدأوا برفسي وسحبي وضربي، حتى أغمي عليّ، وبعد ذلك تركوني مطروحاً. وعما إذا كان يعرف أسماءهم، أجاب الوسمي: نعم أعرفهم، وهذه أسماؤهم، وأطالب بسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية في حقهم. وقال دفاع الوسمي، المحامي شريان الشريان، لـ القبس، إننا تقدمنا نيابة عن الوسمي بالادعاء المدني، وقد تقدمنا أنا والسببي، نيابة عن الوسمي، بالادعاء المدني أمام النيابة بالتعويض المؤقت، بقيمة «مليون وواحد دينار».

وتمني الشريان من النيابة العامة إخلاء سبيل الوسمي، حيث إن جميع الضمانات، التي وضعها المشرع، متوافرة في حقه، وهي انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، وفقاً لنصوص القانون.

وقال، إن موكله ذكر أن ما كان مقصوداً من أطروحاته يتفق مع صحيح القانون، ولا يخالفه، وتفسير نصوصه، كونه أستاذاً جامعياً متخصصاً في القانون.

وأضاف، أننا بدورنا كمحامين، وبصفتي ممثلاً عن جمعية المحامين، نستنكر بشدة تلك الطريقة التي تعرض لها الوسمي من ضرب وإهانة وامتهان لحقوق الإنسان، فإذا كان الوسمي قد اقترف خطأ، فليعاقب من قبل القضاء، ولا تكون العقوبة برفسه وسحبته وإيذائه بدنياً من قبل جنود وعساكر. وختم، لن نتركهم من دون محاسبة قضائية، وأود أن أؤكد أن موكلنا الوسمي سبق أن تم تكريمه في الولايات المتحدة الأميركية بمواضيع عدة، منها أبحاثه المتعلقة بالحريات، لكن نجده تنتهك حرته وأدميته ويضرب ويسحب بوحشية.

قضاة ووكلاء نيابة في ختام مؤتمر القانون الدولي التشريعات غير كافية لمناهضة الإرهاب وجرائم العولمة

المصدر: جريدة القبس الخميس ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=659903&searchText&date=19122010>

شدد قضاة ووكلاء نيابة وخبراء في القانون الدولي على ضرورة وضع تشريعات تتواءم مع الجرائم التي فرضتها العولمة والظفرة التقنية.

وقالوا في ختام المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي أمس «على المجتمع الدولي توقيع المزيد من الاتفاقيات وسن القوانين المشتركة لمناهضة الإرهاب وأعمال العنف ضد الأبرياء وردع أي انتهاكات إنسانية.» وأشاروا إلى ان التشريعات الحالية غير كافية لردع الإرهاب وجرائم العولمة.

جرائم إنسانية

وأكد رئيس مجلس القضاء الأعلى المصري ورئيس محكمة النقض المستشار سري صيام ضرورة مراجعة التشريعات الوطنية في كل دولة لتتلاءم مع أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي الإنسان. وأضاف ان هناك حاجة ماسة لإجراء ما يلزم من تحديث لتحقيق هذه الملاءمة وان طبيعة جرائم القانون الدولي الإنساني من حيث أشخاص مرتكبيها من ناحية، والمجني عليهم من ناحية أخرى، والممتلكات التي يصيبها الضرر نتيجة الانتهاكات الجسيمة لأحكام ذلك القانون يحسن معها ان يكون تنظيم تلك الأحكام بواسطة تشريع خاص ييسر التعرف عليها وتطبيقها.

جرائم العولمة

وقال صيام ان أحد أهم مظاهر السيادة الوطنية لكل دولة على مستوى العالم لها سلطتها في سن تشريعاتها المحلية، الا ان هذا المظهر من مظاهر السيادة لم يكن بعد زوال الاستعمار في شكله التقليدي بعيدا عن تأثيرات عصر العولمة الذي يعيشه العالم أبرز تجلياته على الصعيد الدولي في هذه الحقبة التاريخية المهمة، حيث امتدت هذه التأثيرات الى مجال التشريع بالنسبة للكثير من الظواهر التي ينهض بسن الأحكام الكفيلة بتنظيمها، وصور السلوك الإجرامي التي تقتضي قواعد الشريعة الجنائية وضع النصوص اللازمة لتدابير مكافحتها وسن النماذج التشريعية للجرائم التي تشكلها والجزاء المترتبة على مقارفتها، وكان هذا الامتداد نتيجة تحول الظواهر من محلية أو إقليمية إلى ظواهر دولية. وقال، ان ما ترتب على ذلك التحول وما واكبه من شيوع الإجراء الدولي المنظم هو عدم كفاية التشريعات المحلية بأحكامها التقليدية في مواجهة هذه الظواهر، لذا فإن هناك حاجة ماسة لمواجهة تلك التداعيات لتطبيقاتها العالمية، بأحكام تتحقق بها المواجهة الجماعية الدولية في كل مجالات المكافحة والتجريم والملاحقة والتعاون الدولي، بجميع صورته ووسائله وآلياته، والانضمام إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان من ويلات الحروب، ومن بطش وتعسف السلطة، مؤكداً أن الأهم من ذلك كله مراجعة التشريعات الوطنية لتتلاءم مع تلك الأحكام في الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

تشريعات

وأشار في ختام محاضراته، التي جاءت بعنوان «المعايير الحاكمة للعملية التشريعية في ظل تحديات العولمة»، إلى ضرورة وجود إرادة دولية صلبة، لمواجهة تحديات العولمة في نطاق التشريع تتصل بإنفاذ أحكام القانون الإنساني الدولي، إسهاماً في تحقيق أهدافه السامية المتمثلة في القضاء على ظواهر الإجراء المنظم، التي تضرب بقوة أمن واستقرار العالم، وهذه تتجسد في سن التشريعات الوطنية شبه الموحدة، يستطيع العالم الاستعانة بها في مواجهة الأخطار المحدقة به، حتى لا تخرج الظواهر الإجرامية العالمية عن حدود السيطرة، في عالم يموج بالمشكلات، وتتصارع فيه الأمواج.

من جانبه، استعرض رئيس مجلس الدولة المصري السابق، القاضي في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، المستشار محمد المهدي، جرائم الحرب في أحكام القانون الدولي الإنساني في محاضراته، التي حملت الاسم نفسه، مقسماً إياها إلى ثلاثة محاور، تمثلت في نشأة تلك الجرائم، وتطورها ومفهومها، كمصطلح قانوني في لغة العلاقات الدولية، والقانون الدولي.

العنف ضد المدنيين

أكد قضاة ومستشارون ان اعمال العنف ضد المدنيين تزايدت بصورة ملحوظة مقارنة بما كانت عليه سابقا. وأضافوا ان من الافعال التي تعتبر جرائم حرب الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الرابع، وتشمل القتل العمد والتعذيب والمعاملة اللاانسانية بما في ذلك اجراء تجارب بيولوجية شريطة ان يكون القصد من التجربة غير علاجي وغير مبرر لدواع طبية.. ومن بين جرائم الحرب ايضا تعمد احداث معاناة شديدة او إلحاق اذى خطر بالجسم او الصحة او الحاق تدمير بالممتلكات.

خطيب المنبر الحسيني هاني شعبان لـ القبس :

الحريات الدينية في الكويت نعمة تستحق الشكر

المصدر: جريدة القبس الخميس ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=659770&searchText&date=19122010>

مشاري الفرحان

أشاد خطيب المنبر الحسيني الشيخ هاني شعبان بأجواء الحرية والديمقراطية التي تتمتع بها الكويت. وقال شعبان في تصريح خاص لـ القبس ان ما يميز الكويت هو كفالة دستورها للحريات الدينية، وحق الفرد في حرية التفكير والاعتقاد.

وأشاد بحرص الحكومة على تسهيل إقامة مجالس العزاء في الحسينيات المنتشرة في البلاد، مؤكدا ان ذلك أمر تستحق عليه حكومتنا الشكر والثناء، فقد دأب آل الصباح وأهل الخير في البلاد على بث روح المحبة والإخاء بين المواطنين.

ن.عم

وتابع شعبان ان الله أنعم على الكويت بنعم كثيرة، مثل الاستقرار والأمن والمحبة بين فئات الشعب، والاحترام المتبادل بين جميع الفئات.

وطالب بشكر الله على هذه النعم عمليا من خلال عدم السماح لأي فئة تحاول زعزعة أمن البلاد والعباد، وبث روح الفتنة بين الشعب، لأن الجميع أخوة في الدين، والكل أبناء هذا الوطن الغالي، تحت راية الحكومة الرشيدة، في أمان وأمن واستقرار.

حريات

وحول انتشار وتزايد عدد رجال الدين الشيعة من المواطنين وتألقهم على الساحة أخيرا، قال شعبان ان رجل الدين عندما يقوم بوظيفته الشرعية على أكمل وجه يكون متألّفا ومقبولا عند الناس لانتفاعهم به، وهذا ما حث عليه الدين الحنيف بوجوب التصدي لحل مشاكل المجتمع والعمل على تنقيفه والسعي في خدمة أفرادهم كما قال تعالى «هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين». وفي الوقت نفسه عندما يشعر رجل الدين بالحرية يستطيع ان ينطلق بالعطاء بصورة أكبر، وهذا ما يميز بلدنا الحبيب بما فيه من الحرية والديمقراطية، وكفالة الدستور للحريات الدينية تجعلنا ننطلق بشكل أكبر لخدمة الوطن والمواطن.

فضائيات شيعية

وعن انتشار الفضائيات الشيعية وأثر ذلك سلبا أو إيجابا قال الشيخ هاني شعبان ان لانتشار الفضائيات تأثيرا إيجابيا أكثر من كونه سلبيا، لأنها تساهم في ايصال فكر أهل البيت عليهم السلام بشكل أوضح للعالم، حتى يعرف الناس هوية التشيع.

الإمام الحسين

وتطرق شعبان في حديثه الى إحياء الحسينيات في البلاد ليالي عاشوراء بمناسبة ذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي، مؤكدا ان الغرض من خروج الإمام الحسين من المدينة الى العراق هو تحقيق الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووقف الظلم، وهو الأمر الذي أكد عليه الإمام الحسين عندما قال: ما خرجت اشرا ولا بطرا ولا مفسدا ولا ظالما، إنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي رسول الله، أريد ان أمر بالمعروف وأنهى عن المنكر فمن قبلني بقبول الحق فالله أولى بالحق.

وأكد ان سر بقاء ذكرى الإمام الحسين خالدة حتى الآن هو الإخلاص لله في العمل لان نهضته لم تكن من أجل مطامع دنيوية أو مصالح شخصية بل لله وما كان الله فهو باق.

دروس الحسين
عدّد شعبان الدروس المستفادة من نهضة الإمام الحسين، وقال إنها كثيرة كالإيمان والتقوى والإخلاص النابع من حب الله وطاعته، وهو الدافع الذي يرخص به الإنسان كل غال ونفيس من أجل الله، والعمل لكسب رضاه وإعلاء كلمته بالحق واحترام حقوق الإنسان.

عظمة الحق
اعتبر شعبان تعاطف مختلف الشرائع والطوائف والأديان وتأييدها لثورة الإمام الحسين، دليلاً على عظمة مبادئ الحق التي دعا إليها.



المعارضة لا تزال في الظل

المصدر: جريدة الاهرام السبت ١٨ ديسمبر ٢٠١٠

<http://www.ahram.org.eg/385/2010/12/18/12/53731/219.aspx>

متابعة: سامح لاشي\$

بعد كل انتخابات برلمانية تلجأ المعارضة الي بدائل تحاول بها تعويض إخفاقها وتغطي بها النتائج الهزيلة التي حصلت عليها وتختلف أشكال هذه البدائل وتتنوع بين تحالفات ثنائية وتكوين جبهات أو إعلان عن حكومات ظل . إلا أن هذه البدائل عبر تاريخ المعارضة لم يكتب لها النجاح ولم تكتمل. فقد أعلن النواب الذين اخفقوا في الانتخابات البرلمانية الاخيرة من أمام مجلس الدولة الاثنى عشر الماضي عن تكوين مجلس مواز، وذلك في تعبير منهم عن رفضهم لنتائج الانتخابات الاخيرة وحكمهم علي المجلس بالبطان. وقبل إجراء الانتخابات أعلن الوفد عن حكومة الظل محاولين من جانبهم كحزب تطبيق مايدور في خلداهم لمواجهة الحزب الوطني.

وإذا ما تتبعنا تجارب أحزاب المعارضة فإننا نجد سلسلة من التحالفات بين الاحزاب والقوي السياسية التي بدأت من عام ١٩٧٧ بتأسيس لجنة الدفاع عن الحريات، مروراً باللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية التي تأسست عام ١٩٨٣، ولجنة التنسيق بين الاحزاب والقوي السياسية التي تأسست عام ١٩٩٥، والجبهة الوطنية للإصلاح والتغيير التي تأسست عام ٢٠٠٥، وأخيراً ما سمي بـ الائتلاف الديمقراطي الذي تألف بين أربعة أحزاب معارضة، هي احزاب الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديمقراطية في عام ٢٠٠٨. وقد كان مصير معظم هذه التحالفات الفشل.

كما شهدت الانتخابات المصرية تحالفات، تمثلت في تحالف الجماعة غير الشرعية.. الإخوان مع الوفديين ١٩٨٤، وتحالف الاخوان مع العمل والاحرار في ١٩٨٧، ولكن لم يقدر لهذه التحالفات الاستمرار بسبب اختلاف مصالح كل طرف، فقد رأى حزب الوفد في هذا التحالف تدعيماً لقوته السياسية ولمكانته بعد عودته للساحة، أما الاخوان فكانوا يبحثون عن الغطاء الشرعي، الذي يتيح لهم المشاركة في مجلس الشعب. ومن ثم كانت المصالح السياسية التي دفعت لتحقيق التحالف القوي من كل الخلافات في الرأي بين الطرفين وحصل التحالف في انتخابات ١٩٨٤ علي نسبة ١٣ و ١٥% بعدد ٥٧ مقعداً من أصل ٤٤٨ مقعداً. ولكن التحالف انتهى بأزمة عدم ثقة بين الطرفين.

ونشأ تحالف بين حزب العمل وحزب الاحرار والجماعة المحظورة في عام ١٩٨٧ بعد صدور قرار هيئة المفوضية بالمحكمة العليا بعدم دستورية قانون الانتخاب رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بسبب حرمان المستقلين من حق الترشيح وبالفعل أعلن حل المجلس وتمت الدعوة إلي انتخابات جديدة في أبريل ١٩٨٧.

وفي أعقاب صدور هذا القرار قام فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بإعلان عدم التزامه بما سبق الاتفاق عليه بين رؤساء احزاب المعارضة بخوض الانتخابات ضمن قائمة موحدة لكل أحزاب المعارضة.

وقد حصل مرشحو هذا التحالف علي ١٧% من أصوات الناخبين، وعلي عدد ٦٠ مقعداً وانتهى التحالف بين الجماعة وحزب العمل بأزمة تركت بصماتها علي وضع الحزب حتي الآن.

وفي عام ١٩٩٥ أعلن عن تشكيل لجنة التنسيق بين الاحزاب والقوي السياسية، عقب النتائج الهزيلة التي حققتها أحزاب المعارضة في الانتخابات، غير أن تلك اللجنة لم يكن لها تأثير يذكر في الواقع السياسي. وإنقضت عشية انتخابات ٢٠٠٠ وفي عام ١٩٩٩ فشلت الاحزاب والقوي المشكلة لـ لجنة التنسيق بين الاحزاب والقوي السياسية في تنفيذ اقتراح بتأسيس جبهة للإصلاح السياسي والديمقراطي تضم ممثلين للاحزاب والقوي السياسية والشخصيات الديمقراطية العامة، ومراكز حقوق الانسان والنقابات، وإنهار مشروع الجبهة الوطنية للإصلاح السياسي والديمقراطي في مهده.

وخلال السنوات العشرين الماضية تشكلت العديد من اللجان الحزبية المشتركة مثل لجنة القوي الوطنية للدفاع عن الديمقراطية او اللجنة المصرية القومية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني.

ولجنة مساندة الانتفاضة الفلسطينية وعقدت في إطار هذه اللجان مؤتمرات جماهيرية وصدرت بيانات مشتركة، ولكن هذه المحاولات جميعها كانت موسمية طرفية، ارتبطت بالأحداث الجارية فكانت رد فعل لها أكثر من كونها تجسيدا لاستراتيجية لها أهداف بعيدة المدى كما أن هذه الأنشطة الائتلافية لم تأت من خلال أطر تنظيمية تتيح لها الاستمرار

والنضج.
والسؤال الملح الآن: هل هذا ينطبق علي ما تم إعلانه مؤخرًا من قبل ١١٨ معارضا اخفقوا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة فلجأوا لمجلس الدولة لمطاردة شرعية هذا المجلس وأعلنوا من أمامه عن تشكيل مجلس شعب مواز يطرحوا من خلاله أفكارهم.. وسيكون هذا المجلس رد فعل اتفعالي بسبب النتائج الصادمة ولن يستمر طويلا لاشكاليات كثيرة سيواجهها.
وما هو تأثير مثل هذه الكيانات الموازية في حياتنا السياسية؟
يؤكد اساتذة القانون الدستوري من بينهم الدكتور عاطف البنا أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة ان البرلمان الموازي لا يخرج عن كونه تنظيمًا شعبيًا يضم عددا من الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني وقوي سياسية وليس أكثر من ذلك!
أما حافظ ابوسعدة الامين العام لمنظمة حقوق الانسان المصرية اعتبر فكرة البرلمان الموازي فكرة سياسية أكثر منها قانونية وغير قابلة للتطبيق.
أما فكرة الوفد حول تشكيل حكومة ظل. ثم استحداث وزارات جديدة مثل حقوق الانسان والآثار وسيناء والتغيرات المناخية فقد لقت السخرية من المستوي الرسمي، وعلي المستوي الشعبي تقف في الظل.
وعلي صعيد ردود أفعال المعارضة أكد مصطفى بكري عضو البرلمان السابق عن دائرة حلوان أن الالتحام بقضايا الجماهير هو المطلوب الرئيسي الآن، وذلك في شكل جبهة وطنية للإنقاذ يكون عنوان هذه الجبهة هو التغيير والتداول السلمي للسلطة، بجانب التركيز علي انتخابات حرة نزيهة ووضع دستور جديد يسمح بالتعددية، ونادي بتوحد المعارضة مؤيدا فكرة البرلمان الشعبي بجانب الملاحقة القانونية للبرلمان الرسمي علي حد قوله.
وتوقع سامح عاشور ان تكون الفترة المقبلة ساخنة في حزبه لاتخاذ قرارات تتوافق مع إمكانيات الحزب ومن البدائل انسحاب الحزب من الشوري والمحليات، ولكن الأهم ترجمة الغضب.
وأخيرا وليس آخرا هل ستصبح المعارضة في توحيد صفوفها ووضع استراتيجية متكاملة.. وتخرج من الظل غير معتمدة علي الافكار الموازية أم أنها ستختار التشتت والبقاء في الظل.. فقبيل هذه الانتخابات كانت توجد لجنة مشتركة من أحزاب الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديمقراطية وكانت تعقد إجتماعات متواصلة من أجل إقرار مشروع مشترك للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.. وتم إعداد مجموعة من الاوراق ولكن هي الاخرى ذهبت أدراج الرياح - بالإضافة إلي أن هذه اللجنة فشلت في صياغة موقف قبل الانتخابات واختار كل طرف موقفه بناء علي مصالحه الحزبية ونشب خلاف بين أسامة الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة والسيد البدوي حول سلاح المقاطعة وفي النهاية كل طرف إختار موقفه

نظمت الجمعية الوطنية لحماية الطفل ويختتم مساء اليوم

حفل خيري لمساعدة الأطفال المحتاجين

المصدر: جريدة القبس الخميس ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=659815&searchText&الانسان%٢٠=date=19122010>

كاتيا عباس

نظمت الجمعية الوطنية لحماية الطفل حفلاً خيرياً لدعم الأطفال المحتاجين في الكويت الذي يستمر حتى مساء اليوم بحضور الشبيخة عابدة سالم العلي الصباح، والرئيسة الفخرية لنادي المعاقين الشبيخة العبدالله الصباح، ورئيسة الجمعية الوطنية لحماية الطفل الدكتورة سهام الفريح، ورئيس مجلس إدارة جمعية حقوق الإنسان علي البغلي وعدد من الشخصيات الاجتماعية، وذلك في قاعة الشيخ سالم العلي في قرطبة ويستمر لمدة أربعة أيام. وأعربت الشبيخة عابدة عن فخرها لرعاية هذا الحفل الخيري متوجهة بالشكر الى رئيسة الجمعية الدكتورة سهام الفريح لدعوتها لرعاية ما تحب، ودعت الى ضرورة دعم الطفل وزيادة توعية المجتمع حول هذا الأمر، والتوجه السريع الى مجلس الأمة لتشريع القوانين المتعلقة بالطفل، مشيرة الى دور وسائل الإعلام في تسليط الضوء على قضايا الطفل، خاصة أن هناك بنوداً واضحة في خطة التنمية تتعلق بالأسرة والطفل الذي يعتبر نواة الأسرة، فضلاً عن ضرورة تقديم الدعم الكامل للجمعية الوطنية لحماية الطفل، لأنها خير سفير لقضايا الطفل. ومن جانبها أكدت الشبيخة شبيخة أن أهم ما يجب التركيز عليه هو نشر ثقافة مدى اهتمام الحكومات بالنشء والطفل والإنسان، مضيفاً أن الجمعية الوطنية لحماية الطفل تكمل ما بدأت الدولة من المحافظة على الطفل وتنمية ثقافته لتجنيبه اللجوء إلى مسالك غير مرغوبة.

وبدورها أكدت الفريح أن الهدف الرئيسي من هذا الحفل الخيري المردود المعنوي ونشر الوعي بالعمل التطوعي والإنساني وبالدرجة الأولى تسليط الضوء على قضايا الطفل الذي يتعرض للأذى الشديد في المجتمعات رغم وجود الضوابط.

ودعت الفريح أعضاء مجلس الأمة إلى إيلاء اهتمام أكبر لهذه الفئة من خلال سن القوانين مشيرة إلى العديد من المشاريع المطروحة ولكنها لا تفي بالغرض، متمنية أن تُشارك الجمعية الوطنية لحماية الطفل في هذا الموضوع وذلك لتقديم المساعدة ولتحقق الجمعية الهدف الذي أنشئت لأجله وهو حماية الطفل من التعرض للأذى بالدرجة الأولى. وتمنت وجود قانون يسمح بالتشكي عند العلم بطفل يتعرض لأذى مهما كان شكله.

و أشار البغلي إلى أن رعاية الطفولة من أهم اهتمامات جمعيات حقوق الإنسان، والحفل الخيري الذي نظمتها الجمعية الوطنية لحماية الطفل امتداداً لنشاطات حقوق الإنسان، مؤكداً ان ناشطي المجتمع المدني يبذلون تفهماً واضحاً لقضايا الطفل من خلال زيارة المعرض ودعمه مشيراً إلى أن الحكومة سباقة بالاهتمام بالطفل من المهد إلى اللحد، لذلك على جمعيات النفع العام والمؤسسات الخاصة كما المواطنين دعم الحكومة بالاهتمام بالطفل من خلال المشاركة في هذا الأمر كل على طريقته.



أحزان الفقراء والبحث عن السعادة

المصدر: جريدة الاهرام السبت ١٨ ديسمبر ٢٠١٠

<http://www.ahram.org.eg/380/2010/12/18/11/53750/219.aspx>

محمد عيسي الشرقاوي

سيدة من بسطاء القوم، أحسنت تربية ابنها، وغرست في وجدانه احترام خلق الله، والدفاع عنهم، فلما صار زعيما لبلاده، أطلق عليه شاعر الهند العظيم طاغور لقب المهاتما أي الروح القدس والتصق به اللقب وهو يخوض مع أقرانه الهنود المسيرة الظافرة نحو الاستقلال والحرية.

وأصبح غاندي رمزا كونيا للحكمة والتسامح واحترام الإنسان ولهذا ناشده مدير اليونسكو ان يبدي رأيه في مشروع اعلان حقوق الإنسان، واستند رأيه علي فطنة امه وفطرتها النورانية، وقال إن أمه الأمية تري ان الحقوق والواجبات متلازمان. ولذلك كان غاندي يدرك ان الواجب الأسمى لزعماء الهند الجديدة بل وزعماء العالم بأسره ان يمسخوا دموع الفقراء، وتلك كانت وصيته، وكان يؤمن بأن الهند تعيش في القرى ومن ثم فإن النهوض بالفلاحين هو السبيل للارتقاء بالأمة، ويؤكد أولوا الألباب ان وصية غاندي لاتزال سارية المفعول، برغم مرور أكثر من ستين عاما علي استقلال الهند، ذلك ان نحو اثنين وسبعين في المائة من اهل الهند يعيشون في القرى لكنهم يكابدون شظف العيش وليس أول ذلك من تزايد حوادث انتحار الفلاحين تحت وطأة الفقر المدقع والديون التي تثقل كاهلهم.

.....

الغريب ان اليوس يخيم علي القرى بينما تواصل الهند صعودها الاقتصادي كقوة اقليمية كبرى وترشحها التقديرات لمنافسة الاقتصاد الأمريكي وربما التفوق عليه بحلول عام ٢٠٥٠، ومعني هذا انه جري اهمال وصية غاندي منذ بدء الانفتاح الاقتصادي الرأسمالي في مستهل التسعينيات من القرن العشرين، وهو ما أدى إلي انشطار الهند بين منتجات الأثرياء وعشوائيات الفقراء.

وصار الوضع ينذر باضطرابات اجتماعية ومخاطر سياسية وهو ما يحدث الآن بالفعل في مناطق ريفية تسيطر عليها قوري يسارية متطرفة بدعوي مناهضة الظلم الاجتماعي ويطلقون عليها اسم ناكسال لأنها تشكلت في قرية ناكسال عام ١٩٦٩ وهي تشتبك مع قوات الحكومة في معارك دامية، ويرى مانموهان سينج رئيس الوزراء انها تمثل اكبر تحد للامن القومي.

والخطر انه لا يبدو في الأفق ما يشير إلي مكان احتواء هذا التطرف اليساري وثمة اجماع في الرأي علي ان اشاعة العدل الاجتماعي وسد الفجوة بين الريف والحضر هو السبيل لوأد التطرف ويدرك رئيس الوزراء هذا ويعترف في مايو الماضي بأن الهند تعاني الفقر والجهل والمرض، وان الحل يتمثل في التنمية الاقتصادية.

وهذا صحيح تماما لكن المعضلة الشائكة ان عائد التنمية يستحوذ عليه الاغنياء بينما لا تلبي الاحتياجات الاساسية لنحو ثمان مائة مليون هندي. ولايمسح أحد دموع أحزانهم. وتتأجج أحزان هؤلاء الفقراء من جراء مسلسل الفصائح المالية التي بلغت أوجها بفضيحة تراخيص شبكة تليفونات جديدة قدرت بنحو أربعين مليار دولار، واضطر رئيس الوزراء لإقالة انديموراجا وزير الاتصالات لتورطه فيها، وتنعكس الفضيحة علي حزب المؤتمر الحاكم انعكاسا سلبيا وخطيرا وتدوي انذاراتها في طرقات الهند وشوارعها.

ويقول الحكماء والخبراء ان الفجوة بين القرى والمدن في الهند قد تعرقل مسار النمو الاقتصادي لأنها تنذر باضطرابات جامعة.

ولايزال المهاتما غاندي يري ان ان مسح دموع الفقراء هو السبيل لسد هذه الفجوة، وهنا يبدو السؤال منطقيا: أليست السعادة هي الهدف الأسمى للسياسة؟!.



كاريكاتير



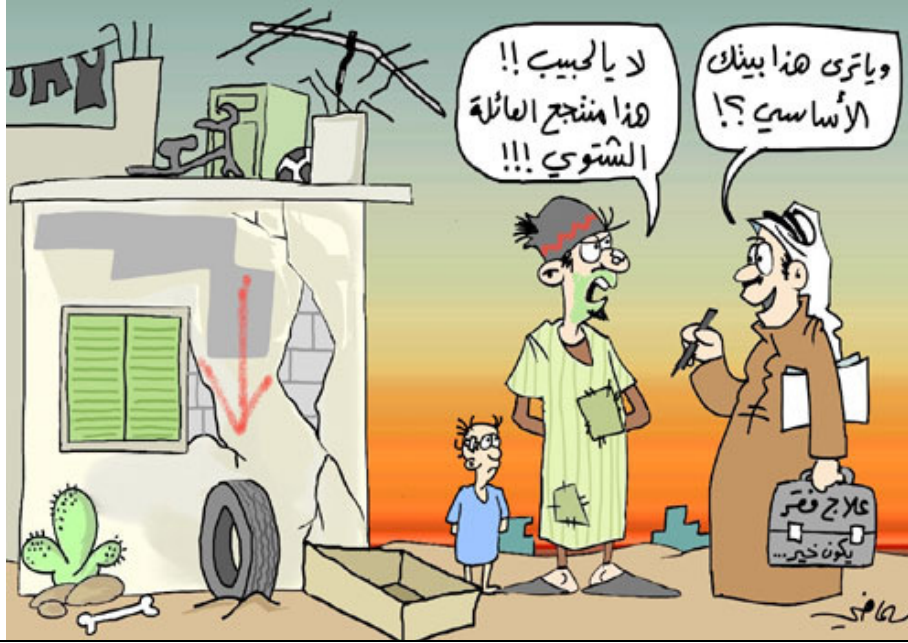
AL-JAZIRAH

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
السبت ١٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٨
ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢١٨/c-artoon.htm?pic=haged.jpg&nam=هاجد&sms=٦٥٦٧>

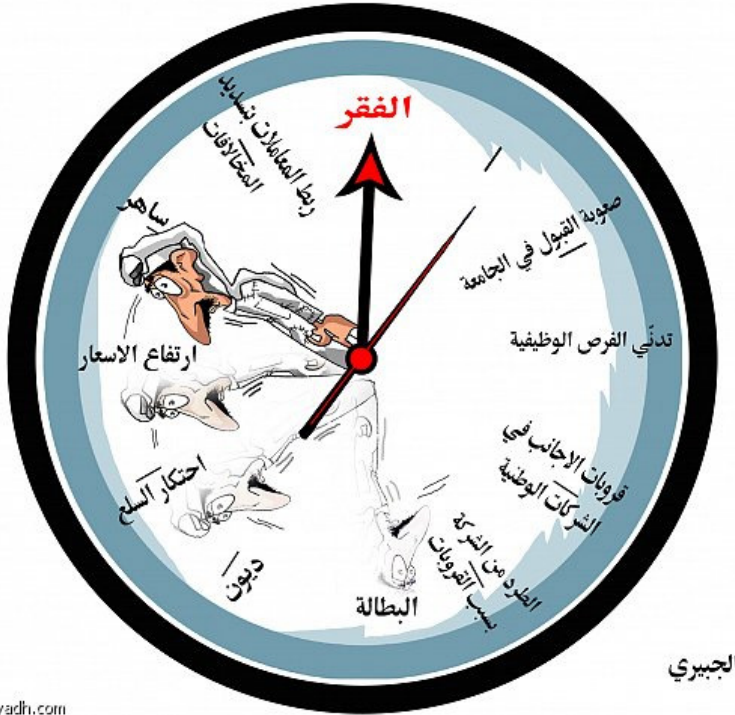




الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ -
١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠/١٢/١٩/car-toon.htm?pic=slim.jpg&na=m=رشيد%٢٠%السليم&sms=٦٦٨٩>



الجبري

www.alriyadh.com

الرياض

المصدر: جريدة الرياض
الاحد ١٣ محرم ١٤٣٢ هـ -
١٩ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/١٢/١٩/article٨٦٨٤٠.html>



المصدر: جريدة الرياض
الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢
هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/١٢/٢٠/article٠٨٧٠٤٢.html>



المصدر: جريدة الوطن
الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢
هـ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=١٢٣٠>

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١
ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢١/cartoon.htm?pic=zzj.jpg&nam=عبدالله%٢٠%جابر&sms=٧٨٢١>



الوطن

المصدر: جريدة الوطن
الثلاثاء ١٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢١
ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=١٢٣١>





الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ
٢٢ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠/١٢/٢٢/cartoon.htm?pic=slim.jpg&na>
m=رشيد%٢٠%السليم
sms=٦٦٨٩



الرياض

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء ١٦ محرم ١٤٣٢ هـ
٢٢ ديسمبر ٢٠١٠ م

<http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/١٢/٢٢/article٥٨٧٧٥٥.html>